المركز القومى للترجمة



المشروع القومى للترجمة

دراسات أفريقية عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية

فى أفريقيا والعالم العربى





محمود ممدانى - وامبا ديا وامبا



صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل
مصطفى مجدى الجمال - يسرى مصطفى



حلمى شعراوى

1508

دراسات أفريقية عن
الحركات الاجتماعية والديمقراطية
فى أفريقيا والعالم العربى
الجزء الأول

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1508
- دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية فى أفريقيا والعالم العربى (الجزء الأول)
- محمود ممدانى، وامبا ديا وامبا
- نخبة
- حلمى شعرواى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

African Studies
In Social Movements and Democracy
Edited By Mahmoud Mamdani and Wamba – dia – Wamba
Copyright © CODESRIA, 1995

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. , Opera House, El Gezira, Cairo
Tel.: 27354524 – 27354526 **Fax:** 27354554
E- mail:egyptcouncil@yahoo.com

دراسات أفريقية

عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية

فى أفريقيا والعالم العربى

(الجزء الأول)

تحــريــر

محمود ممدانى - وامبا ديا وامبا

مراجعة

حلمى شعراوى

ترجمـــة

صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل - مصطفى مجدى الجمال
يسرى مصطفى



2010

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية فى أفريقيا والعالم العربى(ج١)

تحرير: محمود ممدانى، وامبا ديا وامبا، مراجعة: حلمى شعراوى، ترجمة: صلاح أبو نار، وآخرون

ط١- القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠

٥٠٨ ص، ٢٤سم

١- الحركات الاجتماعية.

٢- الديمقراطية الاجتماعية.

٣- أفريقيا- الأحوال الاجتماعية.

(أ) ممدانى، محمود (محرر).

(ب) وامبا، وامبا ديا (محرر مشارك)

(ج) أبو نار، صلاح (مترجم مشارك)

(د) شعراوى، حلمى (مراجع)

(و) العنوان ٣٠٣,٤٨٤

رقم الإيداع ٢٠١٠/٤٥٣٧

الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 479- 912 - 8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الجزء الأول

تصـــــديـــــر بقلـــم المـــراجع

لهذا الكتاب عن "الحركات الاجتماعية الأفريقية" أهمية خاصة بين الأدبيات الفكرية الأفريقية. فهو من الكتب القليلة فى مجاله، بل ومجالات أخرى عديدة على المستوى "الأفريقى" الذى يجمع دراسات معمقة عن المجتمعات الأفريقية والعربية بصفتها "أفريقية"؛ شاملة هذا العدد الكبير من الدراسات عن دول شمال القارة العربى إلى جانب عدد مساو تقريبًا من نفس الدراسات من بلدان ما يسمى بجنوب الصحراء. ومن ثم تُعبّر الدراسات الأربعة عشر عن المعنى المقصود مباشرة.

وقد وضع المحرران كل ذلك تحت عنوان أصلى واحد هو: "دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية"، دون أية محاولة لفصل شمال أفريقيا عن جنوبها، ولذا فإن عنوان الغلاف الحالى للترجمة العربية، إنما جاء ليجذب القارىء إلى تأمل المنتج بتقدير خاص لاتجاه المحررين، خاصة وأن مؤلفى مختلف الدراسات المذكورة هنا هم من أبناء البلد موضع الدراسة، من شمال القارة وجنوبها.

ولا يحتاج محررا الكتاب إلى تعريف متكرر، فالبروفيسور محمود ممدانى، أستاذ مبرز فى الأنثروبولوجيا والاجتماع السياسى حاليًا بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وأستاذ سابق فى جامعات ماكاريرى بكمبالا (أوغندا- بلاده) وجامعة دار السلام (تنزانيا)، وقد اشتهر بيننا فى مصر بكتابه المترجم حديثًا: "المسلم الصالح والمسلم الطالح، أمريكا وصناعة الحرب الباردة وجذور الإرهاب". وقد شرفتُ بتقديم دراسة موسعة عن المؤلف فى مطلع الترجمة العربية التى نشرها المركز القومى للترجمة ٢٠٠٩، كما شرفت بصداقتى مع المؤلف منذ عدة عقود، قرأت له

فيها العديد من الدراسات عن الصراع الطبقى فى أوغندا، وعن "المواطن والرعية" فى المجتمعات الأفريقية، ومؤخرًا عن دارفور بين "المنقذين والضحايا"... إلخ، كما عرفته فى جمعية العلوم السياسية الأفريقية، وكرئيس للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) فى التسعينيات .... إلخ.

أما البروفيسور "إرنست وامبا ديا وامبا"، فقد جمع بين الأستاذية فى فلسفة التاريخ وبين "القيادية" فى "التحرير الثانى" للكونغو كنشاسا (بلاده) كما كان يسمى حركة الثورة ضد نظام موبوتو. وهذه الثورة هى واحدة من أكبر معارك التحرير بالتعبئة التى نظمتها أوائل التسعينيات من القرن الماضى ومشاركته فى قيادتها وصياغاته لبرامجها الثقافية حتى قاد- وهو أستاذ الفلسفة- بعض قطاعاتها المسلحة فى شرق الكونغو. وكان يأتى إلينا فى المجلس الأفريقى حاملًا مجلدات أنجزتها فروع الحركة الشعبية عن برامجها المحلية للتحرير!

لعل كل ذلك ما يعطى هذا الكتاب نكهته الخاصة، والتى أفاض فى تحليلها المباشر "محمود ممدانى" فى مقدمته لهذا الكتاب وليستمتع بها القارىء بحق، فضلًا عن الخاتمة التى جاءت مساهمة فكرية أخرى فى الرد على من أسماهم "ممدانى" المستفرقين، بما يشبه رد إدوارد سعيد فى أعماله على المستشرقين!

وقد كان فى نيتى ومترجمى هذا العمل العام أن نقسمه إلى جزئين ليشمل أحدهما ما يخص المجتمعات العربية والثانى مجتمعات جنوب الصحراء.. ولكن سرعان ما استبعدنا الفكرة، لأن ذلك سيجور على ما حاول المحرران الأصليان تأكيده من أن مشكلات البلدان العربية، ونظمها السياسية، وحركاتها الاجتماعية والديمقراطية هى فى نفس الإطار التحليلى خاصة فى التاريخ الحديث الذى شملت وقائعه مجتمعات القارة جميعًا شمالها وجنوبها.. وأن التحركات الاجتماعية

والشعبية فى قرية ما بتونس، لا تنفصل عن تحركات أبناء روينزورورو فى أوغندا، وأن الحزب السياسى وقاعدته الاجتماعية فى السودان، تحتاج لفهم نظرائها فى السنغال، وأن بعض أطراف البرجوازية الجزائرية، يمكن أن تفهم فى ضوء دراسة برجوازية نيجيريا والعكس...

أما عن المفهوم الشامل لعلاقة الحركات الاجتماعية بالتطور الديمقراطى، وأشكال العمل السياسى، فإن الكتاب يقدم بشأنه مساهمة جديرة بتأمل المثقفين العرب تأملًا يليق بجهد باحثى هذا الكتاب، فى ظروف تتشابك فيها المفاهيم حول التنظيمات الاجتماعية والسياسية فى المنطقة العربية، بما يثير اضطراب إيقاع كل منها أحيانا، وبما يحتاج لفهم صحيح واتفاق معمق حول "الاجتماعى" و"السياسى" عموما فى بلدان العالم الثالث.

بقى أن أعترف هنا بأن هذا الكتاب قد تأخرت ترجمته عن التاريخ الذى تحمس فيه مؤلفا الكتاب أو المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (الناشر) لوضعه أمام القارىء العربى، وهى رغبة جديرة بالتسجيل، قابلتها رغبة مترجمى الكتاب أن يقدموا نصا متميزا واضحا بقدر قيمته العلمية، التى أعتقد أنهم جميعا نجحوا فى نقلها للقارىء العربى.

حلمى شعراوى

القاهرة أكتوبر ٢٠٠٩

دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية(*)

محمود ممدانى

مقـــدمـــة

تعد الفصول التى يتألف منها هذا المجلد أكثر من مجرد تجميع لكتابات فردية شكلتها الأوضاع فى دول معينة اختارها وجمع بينها محرروها.. إنها أيضا نتاج لحوار على مستوى القارة الأفريقية قامت به جماعة دينامية، بذلت جهدا كبيرا امتد لعقد من الزمان (١٩٨٥-١٩٩٣).

إن مقترح تشكيل شبكة أبحاث على مستوى القارة حول "الحركات الاجتماعية والتحولات الاجتماعية والنضال من أجل الديمقراطية فى أفريقيا" تم أولا ووافقت عليه الجمعية العمومية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) بداكار عام ١٩٨٥، وكانت خلفيته ذات شقين، فمن جانب كان هناك تنامى مثير للقلق من هيمنة الأبحاث التى تتمحور حول منظور الدولة، وهذا ما طبع جهود مراكز البحوث الاجتماعية الأفريقية الرئيسية سواء ذات البعد القارى مثل معهد تخطيط التنمية الاقتصادية الدولى (داكار) IDEP، وكوديسريا، وجمعية العلوم السياسية الأفريقية أو تلك المراكز التى تركز على قطر معين مثل جامعة دار السلام. إن جماعة العلوم الاجتماعية من ذوى الوعى الذاتى "الراديكالى" قد توحدوا فى نقدهم لنظرية التحديث Modernization، والتى تزعم أن أجندتها الرئيسية للتنمية الأفريقية يجب أن تكون مشروع "بناء الأمة" مما يقوض "القبلية".

(*) ترجمة: حلمى شعراوى

وقد رأت هذه الجماعة فى مشروع التحديث، مشروعا غير نقدى لبناء الدول، وهو الذى فشل فى النظر إلى طبيعة الدولة الموروثة عند الاستقلال، وحتى فى رفضهم هذا فإن الموقف الاعتراضى الذى يشاركون فيه منظور "الاقتصاد السياسى" كما تلخصه بشكل أفضل فكرة "التبعية" ينتهى إلى منظور مساوٍ لمفهوم "التمركز حول الدولة"، لأنهم يرون الدولة كوكالة للتحول الاجتماعى. وبينما يصور منظرو "التحديث" النضالات الشعبية بشكل كاريكاتورى، فإن النقاد من مدرسة "التبعية" يقفون ببساطة على مرمى حجر منهم.

ومع ذلك، فحتى منتصف السبعينيات تمتعت الأرضية المشتركة بين أنصار هذه النظريات بوضوح محدود، وفى الغالب عند قليل من المثقفين المبعثرين هنا وهنالك ممن يجتهدون فى مواقعهم المعزولة، أما ما كان واضحا وضوح الشمس فهو نقطة الخلاف بين المدرستين حول: طبيعة الدولة التى شكلتها الكولونيالية–الإمبريالية.

لقد صارت تصفية الاستعمار فى الموضوع المسيطر على السياسات "الراديكالية" على مستوى القارة، وذلك لما يقرب من عقدين فى أعقاب استقلال السودان عام ١٩٥٤، بل إن ذلك كان حصادًا للمكاسب التى حققتها الحركات الوطنية "المحافظة" نسبيًا. وقد رسم "بن رمضان" فى فصله عن الأحزاب السياسية فى تونس الخطوط العامة لحالة مثل هذه الدول، ففى أعقاب الاستقلال عام ١٩٥٤، توحدت المحاكم، وألغيت مؤسسات مثل تعدد الزوجات والملكية والزعامة العشائرية، كما تم إجلاء القواعد الفرنسية عام ١٩٥٨ حيث غادر بنزرت آخر جندى فرنسى يوم ١٥ أكتوبر عام ١٩٦٣، وأنشئ بنك مركزى، وصدرت عملة جديدة وأممت كل أراضى المستوطنين فى مايو ١٩٦٤، وكانت هذه انجازات مدهشة، رغم أن "النظام كان وثيق الصلة بالولايات المتحدة". ولا عجب أن تُدعى الحكومة التونسية لتلتحق بحركة عدم الانحياز عام ١٩٦١، وكانت هذه الحركة

وزخمها خلال الستينيات والسبعينيات شهادة فى حد ذاتها على أن أغلبية الاهتمامات فى الأجندة السياسية المعبرة عن كل من الدول حديثة الاستقلال والإنتلجنسيا الصاعدة، اهتمامات وطنية وليست اجتماعية.

كان التغير الحاسم فى ذاك المشهد هو الثورة الأثيوبية لعام ١٩٧٥، فقد كان النظام القديم قائما على جهازه العسكرى. وفى أعقاب سلسلة من صراعات الفصائل فى الداخل، فإن "الدرج" Dergue(*) لم يكتف برفع رهانه الأيديولوجى معلنا الماركسية –اللينينية كأيديولوجيا رسمية، بل أطلق العنان للرعب الوحشى (الرعب الأحمر عام ٧٦–١٩٧٧) ضد معارضتهم وخاصة الحركة الطلابية، وهى التى كانت تلتزم أيضا بالماركسية اللينينية. لقد صاغ إيديولوجيو "الدرج" الذين كانوا قد تعلموا على أيدى مستشارين سوفييت، صاغوا الماركسية اللينينية كأيديولوجية للدولة، "كعلم اقتصادوى" من أجل تنمية القوى الإنتاجية.

كانت الثورة الأثيوبية أكثر من أى حدث آخر شبيهة بتدمير سد أمام الخطاب "الراديكالى" فى القارة، وكان صداها الجارف يتقاطع مع منظور "التبعية"، الذى كان لا يزال متماسكا؛ مثيرا لسلسلة من الأسئلة المقلقة والتى لا يمكن تجنبها، حول قضيتين: على المستوى الدولى: ما هى طبيعة الاتحاد السوفيتى. وعلى المستوى الداخلى: التمييز بين الماركسية كاستراتيجية دولة (الثورة من أعلى) وكحركة للتحرر (الثورة من أسفل).

لقد مهد أحد كتيبات كوديسريا المسمى بالكتاب الأخضر (ليس إشارة بيئية أو للكتب القذافية!!) لشبكة دراسة الحركات الاجتماعية عام ١٩٨٨(*). ويبدأ الكتاب بتقديم نقدى لتراثنا الثقافى عن "التحديث" و"التبعية" والدولة "الماركسية اللينينية"

(*) المجلس العسكرى الحاكم للثورة الإثيوبية (المترجم).

(*) تضم سلسلة "الكتيبات الخضراء" إنتاج المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)– داكار، كأوراق عمل للبحوث المقررة. وقد ترجم مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة عددا كبيرا من هذه الكتيبات ومنها الكتيب المذكور عن الحركات الاجتماعية.

فيكتشف الحاجة للانتقال من الدولة إلى المنطق الاجتماعى، ويزعم أن أزمة أفريقيا هى فى الحقيقة أزمة الحركات التى نظمت من أجل التحول الاجتماعى فى أفريقيا، ويخلص إلى أنه لكى نفهم هذه الأزمة فنحن بحاجة إلى الانتقال من الاحتفالية إلى التركيز التحليلى والنقدى على تجربة هذه الحركات.

كانت تلك بحق أجندة طموحة، إذ أرسل ٢٦ باحثا بمقترحاتهم على أن يقوم كل من إرنست وامباديا وامبا، ومحمود ممدانى بتنسيق جهود هذه المجموعة، وهما يقيمان فى كل من دار السلام وكمبالا على التوالى، وتمت مناقشة ونقد كل من "الكتاب الأخضر" والمقترحات الفردية فى ورشة عمل عقدت فى هرارى عام ١٩٨٧، كما عقدت ورشة عمل ثانية فى الجزائر عام ١٩٩١ لمناقشة مشاريع الأوراق. وحيث بدأت المناقشة بستٍ وعشرين ورقة فى هرارى، فقد انتهت إلى خمس عشرة فى الجزائر، وفى غضون ذلك أقرت الأجندة التى وضعها "الكتاب الأخضر" وعدلت وضبطت فى نفس الوقت، وقد أوضحت المناقشات المنشورة عن وجود أرضية مشتركة كما أثارت العديد من الجدل. وفى ختام كل ذلك: فإن الشىء الذى صار أكثر وضوحا هو أن ما قمنا به كان البداية ليس إلا، أى خطوة باتجاه تقييم الحركات التى نظمت من أجل التحول الاجتماعى فى أفريقيا.

فكيف للمرء إذن أن يقدم نتيجة مثل هذا المسعى؟ هل بإعطائه تلاحما داخليا وهو ما لا يتوفر له دائما؟ أم بإلقاء الضوء على خصوصية كل مساهمة؟ ومن ثم الخصم من دينامية المجموعة؟ فبينما تقف كل مساهمة دون شك بذاتها، تجىء أهميتها فى المجموع الأكبر من هذا النوع من المساهمات ذات قيمة مقارنة لا يمكن تجنبها. لهذا السبب اخترت أن أقدم مجمل المجموعة طبقا للموضوع، وأن أدع الإسهامات الفردية تتحدث عن نفسها. ويذهب أفق هذه التعليقات إلى أبعد من الأوراق الفردية، حيث يتضمن المناقشات التى جرت فى هرارى وعلى الأخص فى الجزائر، الأمر الذى ساهم فى إعداد المنتج النهائى، وكما سيلاحظ القارىء دون شك فإن النتائج ليست مجرد تلخيص للأبحاث، بل هى أيضا "وجهة نظر".

الجدل حول المجتمع المدنى:

ما هو المجتمع المدنى؟ هل هو قائم بالفعل؟ أم هو فى طور النشوء؟ هل يرتبط "بالفضاء الحديث" والتى تقوم تنظيماته على التمييز بين السياسى والاجتماعى، وبين الاجتماعى والاقتصادى؟ أن يتضمن "الفضاء التقليدى"، حيث يسير تنظيم العمليات الحياتية على أساس من الانتشار Diffusion وليس التمييز بين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى؟ وهل حلت هذه المشكلة باعتماد التمييز بين "المجتمع المدنى الحديث" و"المجتمع المدنى التقليدى" مثلما فعل "الزغل" فى دراسته حول "انتفاضة الخبز فى تونس ١٩٨٤؟ أم أنه تم وضعها ببساطة على الرف؟ ومن ناحية أخرى ألا يقود مصطلح "المجتمع المدنى"-كتركيب جديد- فى أحسن الأحوال لرؤية أحادية للعمليات السياسية والاجتماعية؟ إن هناك أربعة فصول فى هذا المجلد تقوم على هذا التساؤل. وتبرز المشكلة بطريقة لافتة للنظر فى فصل "القدال" حول "الحزب الشيوعى السودانى" ربما بسبب أن لغة "المجتمع المدنى" لا تقدم "مفردات" لما ليس "مجتمعا مدنيا"، حيث يتحدث "القدال" ببساطة عن كل من القطاع الحديث و"القطاع التقليدى" فى السودان. وهو يشير إلى أنه منذ التحرك المبكر للحزب الشيوعى السودانى بين عمال السكك الحديدية والطلاب وهما القاعدة الاجتماعية للحزب فإنه بذلك قد تمركز تماما داخل القطاع "الحديث"، ولم تكن "الأحزاب البرجوازية" هى فقط صاحبة الأغلبية فى القطاع التقليدى، لكن الحزب الشيوعى يربط أيضًا بين معوقات القطاع التقليدى وبين المشاكل الثلاثة التى قادت إلى الانقلاب العسكرى لعام ١٩٥٨. وهكذا فى كل مرة يمسك فيها الحزب الشيوعى بزمام المبادرة السياسية فإنه كان يبتعد عن نظام الانتخاب على أساس: صوت واحد للرجل الواحد (ليس بعد لكل شخص صوت!) مفضلًا نظاما آخر حيث يكون التمثيل على أساس تحقق الوزن من خلال "القطاع الحضرى الحديث" حتى لو كان وزنه السكانى أقل. وأقر اتفاق القاهرة لعام ١٩٥٣ إنشاء خمس دوائر خاصة للخريجين من ذوى التعليم الثانوى.

وأفرزت ثورة ١٩٦٤ التى قادتها "جبهة المهنيين" وأيدتها نقابات العمال والأجراء، قانونًا انتخابيًا جديدًا جمع بين الاقتراع العام والدوائر الانتخابية الخاصة بخريجى المدارس الثانوية، وهنا زادت دوائر الخريجين من خمس دوائر إلى خمس عشرة، وفى النهاية زاد تمثيل الخريجين فى الجمعية الوطنية عام ١٩٨٥ إلى أعلى درجاته أى خمسة وعشرين دائرة. فى الجولة التالية مباشرة شغلت "الجبهة الإسلامية" كل هذه المقاعد كحزب ذى تواجد قوى فى القطاع "الحديث" كما كان الحال بالنسبة للحزب الشيوعى، وفى ختام التحليل التاريخى الذى أورده "القدال"، تُرِك المرء ليتفكر فى المعضلة، فبينما تؤيد "الأحزاب البرجوازية" حكم الأغلبية فى فترات معينة، نجد الحزب الشيوعى فى الغالب يحارب ضد الأغلبية من أجل التوازن بين "التقليدى" و"الحديث". فهل هذه معضلة حتمية ناتجة من متطلبات عملية "التحديث" أم هى نتاج منظور "تحديثى" فهم؛ "التقليدى" كبقعة معتمة بدون توتر أو تحركات داخلية؟ ويتساءل محمود ممدانى فى نقده لمنظور مركزية كل من الدولة والمجتمع المدنى لدى المهتمين بالشئون الأفريقية فى أمريكا الشمالية، عن ادعاءات العالمية universalistic الحاكمة لمنظور المجتمع المدنى. لأنه بدمج مختلف العمليات لتعنى أفريقيا المعاصرة، فإن ذلك لا يصبح هو منظور الخطاب حول المجتمع المدنى، الذى يدور حول نظرية "التحديث" وفكرتها عن "التقليدى" باعتباره المشكلة، و"الحديث" كحل لهذه المشكلة؟ وهو يحاجج بأن المعوق هنا هو "التحديثى" حيث لا يوجد لديه مجال مفهومى "للتقليدى".

إن خطاب المجتمع المدنى ليس مجرد خطاب وصفى بل إنه منظورى، فهو لا يعنى عند أصحابه مجرد القطاع الحضرى الحديث، بل يقدمه "ممدانى" كساحة للمنظمات الطوعية التى لا تسيطر عليها الدولة. ويواصل "الزغل" ليضع المعضلة كالآتى: هل علينا استبعاد الحركات الإسلامية من المجتمع المدنى؟ وهى التى تحمل من السمات الموروثة ما يصدم هذا المجتمع فعليا؟ ولا يسع المرء هنا ألاّ أن يتذكر المعضلة التى واجهت المنظرين الليبراليين الديمقراطيين خلال سنوات حرب فيتنام:

فهل كان يمكن وضع الشيوعيين ضمن المستفيدين من الحقوق الديمقراطية، هؤلاء الذين يعمل برنامجهم فى النهاية بعيدا عن إطار الديمقراطية الليبرالية؟ قد لا يبدو التوازى بين الجبهة الإسلامية والحزب الشيوعى مصطنعا، كما يبدو للوهلة الأولى.

فمن الناحية الفلسفية لا يقبل كلا الاتجاهين التمييز بين الاجتماعى والسياسى الأمر الذى يشكل أساس تكوين النظرية الديمقراطية من منظور المجتمع المدنى، وحتى إذا لم يجب "الزغل" على السؤال الذى وضعه، فإن مساهمته تلقى الضوء على التوتر بين الوصفى والمنظورى بالنسبة لنظرية المجتمع المدنى.

وتثير فكرة المجتمع المدنى كمسرح للاستقلالية والتنظيم مشكلة أخرى. صاغها "الزغل" نفسه بمزيد من الوضوح خلال ورشة العمل التى عقدت فى هرارى، ففى نقده لتحيز "كتاب كوديسريا الأخضر" فى فهمه للحركات الاجتماعية كحركات منظمة، يحاجج "الزغل" بقوة من أجل منظور يتسع للنشاط التلقائى غير المنظم، لأنه حينما يتم التعبير عن التمرد والنقد خارج مقاييس حياة الجماعة المنظمة، أفلا يكون هذا نقدا لنفس طبيعة الحياة المنظمة تلك؟ أو كما يتساءل "الزغل" بالرجوع "لانتفاضة الخبز" عام ١٩٨٤ فى تونس: هل كانت انتفاضة الخبز مجرد تمرد بسبب الخبز؟ فإذا ما تحدثنا عن نقد لمنظمات قائمة، فإننا نتحدث عن نقد لمجتمع مدنى قائم، وليس عن أفق موضع ترحيب لأولئك الذين ينظرون إلى المجتمع المدنى كمسألة برنامجية. وهذا ما يعطى للسؤال الذى طرحه "الزغل": هل يعود المجتمع المدنى للبنية القائمة لكل من الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والاجتماعية؟ أم أن علينا بالأحرى أن نتحدث عن "مجتمع مدنى ناهض"؟ ولا نطرح هنا فكرة "المجتمع المدنى" من وجهة نظر سوسيولوجية بمعنى الانتقال من "التقليدى" إلى "الحديث"، وإنما نؤكد طرحها من وجهة نظر معيارية Normative مما يلقى الضوء على التوتر بين الوصفى والمنظورى.

ومما يثير السخرية أن منظرى المجتمع المدنى يجدون أنفسهم وقد وقعوا فى شرك نفس المعضلة الخاصة بالتعريف: ما هو المجتمع المدنى؟ وذلك مثلما حدث للاشتراكيين فيما بعد الحرب! ولم يمض على كليهما وقت طويل حتى كانت مزاعم منظرى المجتمع المدنى المبرمجة موضع نقد المجتمع المدنى القائم فعلاً! وإذا كان "الزغل" يتساءل حول الحركات غير المنظمة، فإن "أماديوم" Amadiume تميز بين الأنماط المختلفة للحركات المنظمة، فتشير إلى أن معظم الحركات الاجتماعية فى المجتمعات الأفريقية المعاصرة ينظر إليها فى ضوء الجماعات التى تسعى للسيطرة على الدولة، أو التى تسعى لمواطنة فاعلة فى "نظام دولة". وإزاء مفهوم السلطة هذا من خلال "المشاركة" وضعت "أماديوم" مفهوما مضادا عن السلطة تجسد فى الحركات المناهضة للسلطة، والتى تسعى لمجرد الدفاع والإبقاء على استقلاليتها الذاتية autonomy. وتزعم "أماديوم" أن ذلك يتمثل فى الصفات الأساسية للحركات الأهلية وللمرأة فى أفريقيا، فهذه الحركات لا تسعى للمشاركة فى إطار نظام الدولة، بل أنها تسعى للاستقلالية الذاتية: إن "الحكم الذاتى" هو ما تحتاج المرأة أن تدافع عنه. لذا انطلقت من خلال العمليات التاريخية إلى داخل أفريقيا، فربما اعتبرت هذه الحركات جزءا من النظام الأفريقى التقليدى لكنها بالتأكيد قبل "الحديث". وبالمثل فإذا كانت هذه الحركات مناهضة الدولة، فلن تكون "سابقة على الدولة" ولا "سابقة على المجتمع المدنى". ولما كان نظام الدولة أو المجتمع المدنى معاصرين مثل الحداثة، فإن الحركات الأهلية للمرأة لا يمكن أن تكون جزءًا لا يتجزأ من أى منظور تطورى خطّى واحدى.

نقطة البداية: الحركات الاجتماعية:

شكلت فكرة الحركات الاجتماعية وليس المجتمع المدنى نقطة البداية للشبكة وجاءت مختلف الدراسات لتتمحور حولها، وهذا أيضا ما تم النقاش حوله، فعقدت

مناقشات اتسمت بالحيوية فى ورشة العمل فى كل من هرارى والجزائر حول: ما هى الحركة الاجتماعية؟ فإذا ما سلمنا بأن تنوعًا فى المنظور الأيديولوجى والنظرى قد دفع بالبحث عن الحركات الاجتماعية فى أنحاء مختلفة من العالم، فإن ذلك لم يكن إلا أمرًا واقعًا.

وقد بدأنا بمناقشة هذه الاتجاهات على خلفية فهمنا للقوى التى تحاول تشكيل التطور فى القارة.

وينتشر حاليًا وعلى نطاق واسع فى كل من أوربا والأمريكتين الشمالية واللاتينية اتجاه يسمى "الحركة الاجتماعية الجديدة" والذى يميز بين الحركات القائمة على جماعات "جديدة" وبين الحركات "القديمة" التى تقوم على الطبقة. وقد عورض هذا التوجه باعتباره مقيدًا تمامًا للشبكة التى يقوم وجودها ذاته على التمسك بالعملية المحددة للتنظيم الذاتى لمختلف الجماعات الاجتماعية بصرف النظر عن شكل تنظيمها. فتحت عنوان "حركات العامل" مثلًا ضمناها ظواهر متنوعة مثل جمعيات دفن الموتى فى زيمبابوى التى قام "ماسوكو" بدراستها كما ضمناها تحليل "شيخى" عن النشاط الذاتى (أو فقدانه) لدى العمال الجزائريين. وتعد جمعيات دفن الموتى فى زيمبابوى من ناحية "قديمة" كرد فعل لعملية البرتلة (التحول للطبقة البروليتارية) إبان الفترة الكولونيالية، ومن ناحية أخرى "حديثة" (حيث انتعشت فى مواجهة عدم الأمان إزاء مؤشرات السوق إبان فترة ما بعد الاستقلال) فلم يكن تنظيمها يتحدد فقط بفئة العمال وحدهم بل تواصل طمس الخطوط بين "الجماعة" ومواقع عملية الإنتاج. من ناحية أخرى فإن القضية التى فجرتها أحداث ١٩٨٥-١٩٨٨ فى الجزائر كانت شيئًا مختلفًا على نحو ما. إن غياب العلاقة بين النضال الذى يستند على العمل وذلك الذى يستند على "الجماعة" أى بين الفقراء المنتظمين فى نقابات وغيرهم ممن لا ينتمون لمثل هذه التنظيمات، يعنى أنه حينما يتحول الاحتجاج من المصنع إلى الشارع فسيكون من أثر ذلك تشتيت وتفريق العمال وليس لإعطائهم مساحة أوسع بين فقراء الحضر.

وفى نفس الوقت، تم الانتباه إلى التمييز الواضح بين الحركات الاجتماعية والحركات الشعبية وبينما هذه الأخيرة هى بلا شك حركات اجتماعية أيضاً، فهى ليست وحدها كذلك فقد آثارت كل من دراسة "اليابس" Liabes حول منظمى الأعمال الجزائرين entrepreneהs وأيضًا الفصل الذى أعده أولوكوشى Olukoshi عن "مافيا كادونا" فى نيجريا، أثارت أسئلة عما إذا كان يمكن اعتبار منظمى الأعمال "حركات اجتماعية؟"، لكن أغلبية الحضور فى ورشة العمل وافقت على أن الديمقراطية ليست مجرد "مشروع شعبى"، فهناك أفكار مختلفة وحتى متعارضة عن الديمقراطية. ولدراسة كلا جانبى هذا السياج المتحرك، يحتاج المشروع إلى توجه نظرى يمكن أن يركز على القوى الداخلية التى تسعى لتشكيل المستقبل، أى على حركات كل من الصفوة والحركات الشعبية، طالما قد تشكلتا مستقلتين عن الدولة، ويشير الفصل الذى تناول "مافيا كادونا"، ودراسة ماسوكو عن جمعيات دفن الموتى، وكذا تحليل "كريشان" عن الحركة الإسلاموية فى تونس، وأيضًا التحقيق الذى أجراه كل من سياهوكا – موهندو Syahuka- Muhindo عن حركة روينزورورو Ruwenzururu ذات القاعدة الفلاحية كل هذه الدراسات تشير إلى أنه لا يوجد سور الصين بين حركات "الصفوة" و"الحركات الشعبية"، فقد جعل التنظيم الذاتى بمختلف الجماعات، جعل من الحركات الاجتماعية ظاهرة حافلة بالتناقض. فإذا لم نعترف بذلك وساوينا الحركات الاجتماعية بالحركات الشعبية، فإننا بذلك نسمح للتطلعات المبرمجة بإرباك الأجندة.

هل يمكن للمرء بعد هذا أن يساوى الحركات الاجتماعية بالمنظمات غير الحكومية NGO`s؟ حذرتنا أماديوم فى الفصل الذى أعدته، من الخطر الكامن فى الوقوع فى الخط الأحادى لمنطق الدولة، إذ يمكن للحركات الاجتماعية أن تشتمل على المبادرات غير الحكومية وغير السياسية مثل منظمات العمل الأهلى، بل ربما تضم مبادرات مناهضة للحكومة وسياسية أيضًا، لهذا السبب فإن المجموعة لا تميز بين الحركات "الاجتماعية"، والسياسية، ومن ثم فهى لا تنسب إلى المنظور "التحديثى" الذى اعتبر الحركات الاجتماعية سابقة على ما هو "سياسى"، ولا إلى

"النظرة التحديثية الجديدة" التى تعتبر أن النشاط السياسى هو بطريقة ما قرين فساد الحركة الاجتماعية، ولنفس هذا السبب فلن نضع بالتضاد "الحركة" أمام "التنظيم"، معتبرين الأخير "التنظيم" لسوء الحظ "فساد" فى الأول. وسيجد القارىء فى هذه المجموعة من البحوث تركيزًا على الظواهر التلقائية وغير المنظمة، مثل انتفاضة الخبز فى تونس لعام ١٩٨٤ جنبا إلى جنب. مع دراسة "للحركات" كتنظيمات على أعلى مستوى من التنظيم والسياسة أيضًا مثل دراسة "الحزب الشيوعى السودانى" وحزب "سوابو" فى ناميبيا. وليس هذا كى نقول إنه لم يتم التمييز بين "التنظيم" و"الحركة". ويشير تحليل الزغيدى للحركة النقابية فى تونس إلى هذا التمييز عن طريق الكشف عن كل من "العلاقة" و"التوتر" بين النقابة كتنظيم وكحركة، فالأولى تنحصر فى حدود المصنع، بينما تجسر الأخيرة الانقسام بين "الطبقة" والجماعة الاجتماعية" وهى الركيزة التى يستند عليها منظرو "الحركة الاجتماعية الجديدة".

وفى نهاية كل ذلك ما الذى أصبحنا أمامه؟ كانت سمة مشروع "الحركة الاجتماعية إن المشاركين فيه لم يبدأو بعملية تعريفية – أى بالسؤال عما هى الحركة الاجتماعية – لكن بالتركيز على هذه المجموعات والأنشطة التى يعتبرونها المفتاح لفهم مسار النضال الديمقراطى فى الأوضاع المختلفة للدول. لقد جرت المناقشات التعريفية أساسًا فى ورشة العمل التى عقدت فى الجزائر، والتى أعقبت العمل البحثى، وسبقت المراجعة النهائية للأوراق.. وكانت النتيجة هى الخروج بمنظور واسع عن الحركات الاجتماعية كبلورة لنشاط الجماعة المستقلة عن الدولة، دون الإغراق فى تنوع من تمييزات إضافية، بلغت حالة من البدع بين عدد كبير من منظرى الحركات الاجتماعية حول المعمورة، سواء فيما بين "الطبقة"

و"الجماعة الاجتماعية"، أو بين "الصفوة" و"الشعبى"، أو "السياسى" و"الاجتماعى" أو بين "المبادرات المنظمة" و"غير المنظمة".

وتكمن قوة هذه المحصلة فى أن التعريف قائم فى فهمنا للعمليات الاجتماعية الملموسة على مستوى القارة وليس العكس. ولو كان الأمر قد سار على هذا النحو

لسيطرت على بحثنا محددات التعريف المستعارة من سياقات مختلفة، لنصل إلى نماذج قبلية apriori، وسوف أعود الآن لتلخيص موجز لمثل هذه العملية وممثليها.

الأزمة والحزب الواحد:

يسوق "الزغل" حجة أن السياق التاريخى الحالى يتسم بالفشل السياسى لنظام الحزب الواحد فى كل من الدول الشيوعية ودول العالم الثالث. فبينما تشكل أزمة الحزب الواحد الخلفية التحليلية مباشرة لثلاثة من حالات الدول فى فصول الكتاب، وهى الجزائر وتونس (أنظمة الحزب الواحد قانونا) والسنغال (نظام الأمر الواقع) فقد وفر ذلك أساسًا لمناقشة على نطاق واسع لحالة الجزائر، وهى مناقشة أكدت الصلة بين الديمقراطية الاجتماعية والاستبداد السياسى، وأدت إلى خمس مجموعات مختلفة من الأسئلة:

أولا: إلى أى مدى تكون الأزمة ذات قوة انتشار أو تشتعل نتيجة فشل اقتصادى قائم بعمق، وانهيار مزاعم الدولة عن الديمقراطية الاجتماعية، وإعادة التوزيع وتزيد حدتها نتيجة برامج التكيف الهيكلى التى فرضها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى؟ يشير "شيخو" أنه فى حالة الجزائر تعامل الدولة كلا من البنية التحتية "الصناعية" وكذا المجتمع نفسه "كمشروعات مؤممة":كانت العقيدة المركزية "للشعبوية الجزائرية" تحت حكم بومدين خلال السبعينيات، هى أن المجتمع تنازل عن الحقوق السياسية للدولة التى توقعت أن تؤمن له حقوقه الاجتماعية. حدث هذا فى مقابل تنامى العوائد المالية منذ تأميم قطاع الطاقة عام ١٩٧١، ومنذ ذلك الحين تواصل التصنيع كبرنامج للتنمية وكممارسة للعدالة الاجتماعية، واستجابت الدولة للمطالب الاجتماعية والوطنية بشرط أن يتم التعبير

عنها فى معسكر سلطتها هى، وليس خارجه، وألا يكون ضدها أبدًا وحرمت المبادرات الاستقلالية تحت اسم أنها عملية تشاركية يعتنقها الجميع" بحيث تكون الدولة نفسها هى منشطها الرئيسى. فلم تكن الستينيات والسبعينيات وقتا للتصنيع المحموم فحسب بل أيضًا للعقد الاجتماعى، "بالتنازل عن الحرية من أجل الأمن".

ثانيا: إلى أى مدى تكون أزمة المشروعية بوجه خاص انعكاسًا لأزمة سياسية وليست مجرد نذيرًا بها؟ ألا تعود مشروعية الحزب الواحد بداءة إلى قدرته على ضبط ومحاربة التشظى الداخلى للمجتمع كما شكلته التجربة الكولونيالية؟ بل الأبعد من ذلك، ألا يمكن أن يكون فقدان المشروعية للحزب الواحد مرتبطا بتطوره الداخلى، من حزب للمناضلين النشطاء من أجل التحرر الوطنى، إلى حزب الموظفين وحاملى الألقاب ممن قرروا أن يحتكروا التاريخ إبان حقبة ما بعد الاستقلال؟

أما المجموعة الثالثة من الأسئلة فترتبط بأزمة التغيرات الاجتماعية الأوسع، هل تنشأ الأزمات نتيجة للتغيرات الاجتماعية التى تجعل الأشكال السياسية القائمة فارغة من المعنى؟ ألا تصدر الأزمات عن تصادم فى عملية مزدوجة: نشوء المجتمع المدنى من ناحية، وعدم ملاءمة الإصلاحات السياسية من الناحية الأخرى (مثل ذلك الإصلاحات البلدية التى قامت بها الحكومة فى تونس) وذلك من أجل احتواء معارضيها المتباينين؟ ألا يجب أن يركز المرء على تحليل الجماعات الاجتماعية ذاتها والتى هى مركز الانفجارات السياسية الغاضبة مثلما حدث فى "أكتوبر" فى الجزائر، وانتفاضة الخبز فى تونس، وتمرد "السوبى" Sopi فى السنغال؟ وهناك الجماعات الاجتماعية وأمثلتها: الشباب العاطل المهاجر من المناطق الريفية للحضرية مثلما هو الحال فى الجزائر أو السنغال، والمرأة العاملة التى سكنت الحضر حديثا والتى تعكس التأنيث الدرامى لقوة العمل فى تونس على مدى العقدين الماضيين والتى لعبت دور العامل المساعد لانتفاضة الخبز؟ فهل

كانت انتفاضات الخبز لمجرد الخبز أم أيضًا من أجل تغيرات اجتماعية أوسع؟ وبينما تركزت الدراسات التى قامت بها المجموعة على عدد قليل من الدول، كان هناك إحساس بأن "أكتوبر" (والإشارة هنا إلى انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ فى الجزائر) تكررت تجربته فى أعداد متزايدة من الدول الأفريقية، من سويتو إلى السنغال، وتستحق مزيدًا من الاهتمام. ومن ثم شددت نقطة رابعة فى البحث على تحليل للأزمة، فى دول محددة قدر المستطاع. فمثلا لماذا سعت الشعبوية populism الجزائرية لاحتواء الجماعات الاجتماعية عن طريق تفكيكها صراحة بدلا من التعبئة الموجهة لها كما حدث فى تونس؟ ومن ثم لماذا لم تؤدّ الشعبوية الجزائرية إلى تنظيم الجماعات الاجتماعية مثل الطلاب كما حدث فى تونس؟

وأخيرًا كانت العلاقة بين الأزمة والديمقراطية موضوعًا آخر للتداول والتفكير. فقد حذر عدد من المشاركين من عملية الافتتان بالأزمة كأداة للتحول الايجابى. ذلك أنه يمكن أن تقود الأزمات إلى انفتاح ديمقراطى فى بعض الحالات (الجزائر السنغال- تونس) كما قد تؤدى أيضًا للقهر فى حالات أخرى (كينيا- نيجيريا). والحق أنها يمكنها أن تؤدى إلى ردود فعل متناقضة بدرجات مختلفة فى أوقات مختلفة بنفس البلد (مثلما جرى حديثا فى الجزائر)، بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح الديمقراطى يمكن أن يكون نتيجة لمبادرات الدولة من أعلى أو لنضالات الشعب من أسفل، وبالمثل فإن هذا الانفتاح ربما يشل المبادرات الشعبية بقدر ما يمكنه أن يحررها.

القوى الاجتماعية والحركات الاجتماعية:

لكى نفهم محصلة التناقض الكامنة فى الأزمات، من الضرورى أن نبتعد عن التسليم الافتراضى بأن الاتجاهات المثالية متأصلة فى الجماعات الاجتماعية، وأن هذه الاتجاهات سوف تأتى بأُكلها مع تلاحق الأحداث وحرارة المعركة

وتشترك معظم فصول هذه المجموعة من البحوث فى القناعة بأن التحليل يجب أن يكشف عن الاتجاهات الحقيقية فى حركة القوى الاجتماعية، مما يعنى عدم الافتراض المسبق بأن القوى الاجتماعية أو الحركات الاجتماعية تتوفر لها الصلابة أو الالتحام الداخلى أو أن تكون وسيطًا لتحقيق أجندة عابرة للتاريخ: ففى كل الإسهامات هنا يصل المؤشر إلى غايته عبر مسعى مزدوج: انتقال بؤرة التحليل للأمام أو الخلف بين القوى الاجتماعية (منظمو العمل، العمال، المرأة، الطلبة، الفلاحون) والحركات الاجتماعية (العرقية- الدينية- والشيوعية- والتحرر الوطنى)، وفى نفس الوقت، تنعكس قوة معظم هذه الفصول فى محاولتها أن تكشف التوتر الداخلى لهذه القوى والحركات، ومن ثم فإنها لا تلقى الضوء على الظروف والمواجهات التى تشكل المحصلة فحسب، بل تبرز أيضًا العنصر الكامن فى كل مثال تاريخى. وسأحاول أن أركز على بعض هذه الموضوعات فى هذه المناقشة.

منظمو العمل (المقاولون): Entrepreneurs

يتمثل التاريخ الحديث لتكوين رأس المال الأهلى Indigenous فى أفريقيا فى نزوع الدولة للبقاء فى مركز عملية تراكم رأس المال. والسؤال الذى وجه دراستين عن منظمى العمل فى كل من الجزائر ونيجيريا هو، ما إذا كانت هذه الجماعة قادرة على تأسيس نفسها سياسيا؟

وتقع دراسة "اليابس" عن منظمى العمل فى الجزائر تقع فى سياق ما بعد التحرير، حيث قام ما يقرب من مليون مستوطن فرنسى بالجلاء عن المستعمرة السابقة. ففى عام ١٩٦٢-١٩٦٣ قامت حركة قوية بالاستيلاء على الممتلكات التى خلفها المستوطنون السابقون، منها ٢٢ ألف مزرعة، ٣٥-٤٠ ألف مشروع، عشرات الآلاف من الوحدات السكنية والوظائف. وكانت السنوات الخمس التالية سنوات التكوين فى تنمية السوق الداخلى، وكان عام ١٩٧١ هو نقطة التحول فى

تاريخ الطبقة الصناعية فى الجزائر، عندما استولت الدولة على قطاع الطاقة، وتضخمت عائدات الدولة عقب أزمة البترول عام ١٩٧٣. وتطلبت الوطنية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٥- ١٩٧٨ شكلا برنامجيا، وهى الفترة التى وصفها "اليابس" مستخدما جملة من أقوال ماركس عن "التكوين المصطنع لجماعة الصناعيين" الذى يتم فى حضن الدولة، ولا تعهد الدول بالأنشطة الاقتصادية مثال تقديم عناية الأم لمولود متخلف.

ولا يثير الدهشة، أن ذلك التاريخ شهد نشوء طبقة منظمى العمل اجتماعيا وأيديولوجيا. اجتماعيا، كانت هذه الطبقة شبه طبقة منبوذة Pariah Class لا يمكن الحديث عنها إلا بالازدراء، كانت قطاعا لا يمكن أن تؤدى سياساتها فى مجملها لتأكيد وضعيتها. ولكى يتحقق لها القبول الاجتماعى والعائد فقد اتبعت العائلات الصناعية الكبيرة سياسة تزويج بناتهم لضباط الجيش البارزين. كانت هذه الطبقة من منظمى العمل تفتقر من الناحية الأيديولوجية للأصالة والاعتماد على الذات، فعندما يتحدث أعضاؤها على الملأ، فإنهم لا يفعلون ذلك بلغة من عندهم، بل يستعيرون لغة التفويض الخطابية للدولة. وقد ركز رجال الصناعة الجزائريون حتى منتصف الثمانينيات بشكل أساسى على هدف قصير المدى: وهو تسيير مشروعاتهم. أما مسار خضوعهم تجاه الدولة، فقد انفصم فقط مع أحداث أكتوبر ١٩٨٨. ولأنه كان "أكتوبر" ذاك، فقد أعطى الكلمة لمنظمى الأعمال الجزائريين ضمن الجماعات الاجتماعية الأخرى، ومع ذلك، فأننا لم نشهد بعد وعيا ذاتيا مستقلا بعدما تحققوا من ضرورته لهم، وحتى مع التمفصل الصورى للأيديولوجية الخاصة بمنظمى العمل، وحتى عندما طلبوا صراحة من الدولة أن تعترف بقطاع منظمى العمل كقوة سياسية ودينية إيجابية، فقد استعار منظمو العمل من الأيديولوجية الرسمية" نصيبا من شحنتها الشعبوية" عند مخاطبة الرأى العام، كما استعاروا من الأيديولوجيا الدينية بعض العناصر الضرورية لتحقيق تماسكها.

أما "مافيا كادونا" فهو اسم عام أطلق على أهم مجموعة من البيروقراطيين فى شمال نيجيريا لتمركزهم التاريخى فى بنية خلافة سوكوتو المعترف بها "كسلطة أهلية وحيدة" طبقا لسياسة لوجارد عن "الحكم غير المباشر". لقد تمرنت هذه المجموعة فى المؤسسات التعليمية ذات التوجه الغربى فى كلية كاتسينا والتى أطلق عليها مؤخرًا اسم زاريا Zaria وكلية كادونا Colleges هؤلاء البيروقراطيون هم أكبر المستفيدين من محلية "السياسة الشمالية" Northernisation التى تطبق منذ العام ١٩٤٥. وبعد الاستقلال أقاموا فروعا لهم من أجل التصدير والاستيراد والنقل والنقل البرى، وبعد الحرب الأهلية اتجهوا مباشرة للتصنيع.

حدثت الأزمة التى أجبرت هذه المجموعة من تكنوقراط الدولة المنظمين للعمل على الدخول فى الفضاء السياسى، وتشكلت منهم جماعة متلاحمة، أدخلت "مافيا كادونا" فى الخيال الشعبى وذلك مبكرًا فى أعقاب انقلاب أيرونزى Ironsi فى يناير ١٩٦٦.

إن صانعى الانقلاب الذين قتلوا كلا من السيد أحمدو بللو رئيس الوزراء الشمالى والسيد أبو بكر تفاوا باليوا رئيس الوزراء ذى الأصول الشمالية، سرعان ما فككوا أيضًا آلة حزب "مؤتمر الشعب الشمالى" Northern People`s Congress.

فى هذا الفراغ السياسى تركت الخدمة المدنية تعمل كمؤسسة شمالية وحيدة، وقد تفجرت الأزمة بسبب المرسوم (٣٤) الصادر عن الجنرال أيرونزى، والذى دعا إلى إدماج الخدمات العامة فى الأقاليم الأربعة لنيجيريا من أجل إنشاء خدمة موحدة فى دولة مركزية، وكان هذا المرسوم بمثابة قذيفة صوبت باتجاه المستفيدين من "الحكم غير المباشر" فى الشمال ودفعهم ذلك إلى التحرك.

وقد بدأ العمل بتكوين نادى نييما Niima (الرخاء) فى يوليو ١٩٦٦؛ وهى منظمة كرست للدفاع عن "وحدة" Integrity شمال نيجيريا فى مواجهة "السيطرة

الجنوبية، ومن هنا – تشكلت "مافيا كادونا" فى سياق أزمة حادة للدولة الفيدرالية، والتى بلغت أوجها– فى آخر الأمر – فى الحرب الأهلية ١٩٦٧– ١٩٧٠، وقد عبأت "مافيا كادونا" مهنيين وموظفين مدنيين ضد "السيطرة الجنوبية" كما عبأت العمال والفلاحين والمستثمرين والتجار ضد "المنافسة غير العادلة" من الجنوب. لم تكن صيحتها المدوّية (شمال واحد– شعب واحد– مصير واحد)، مجرد تمويه للحفاظ على المميزات الإقليمية، بل كانت أيضًا مسعى لوقف مياه الإصلاح الاجتماعى والديمقراطى فى الشمال نفسه: ضد التحدى الشعبى لكل من حزب "الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية (UEPU) كحزب راديكالى يتّخذ قاعدته من الفلاحين، والحركة من أجل الاستقلالية لدى الأقليات القومية فى الشمال والتى تبلورت تنظيميًا فى حركة شباب بورنو و"مؤتمر الحزام الأوسط المتحد وقد تعقب "أولوكوشى" آثار سياسيات "مافيا كادونا" منذ مرسوم ١٩٦٦، عبر الحرب الأهلية حتى عشية الأمل فى الانتقال إلى الجمهورية الثالثة فى أوائل التسعينيات، فجمع تسجيلا لعنف الحرب حيث سارت التنازلات جنبا لجنب مع الإنجازات. وأجبرت "مافيا كادونا" على التسليم بحكم ذاتى فيدرالى لقوميات الأقلية فى الإقليم فى شكل إنشاء ست ولايات خارج الإقليم الشمالى القديم، بل وكانت قادرة على التقدم بمبادرات دستورية تنادى بمقرطة الإطار الفيدرالى من خلال المجالس الدستورية لعام ١٩٧٨، ١٩٨٩ وجسد نداء التعبئة الذى أطلقته خلال العملية أبعادًا إقليمية وعرقية ودينية أيضاً، وإضافة إلى الاعتماد على النفس فى التنظيم أو الأيديولوجيات بأكثر ما كان عند نظرائها الجزائيين. فإن لنا أن نعجب مع أولوكوشى بالمدى الذى عبرت عنه "مافيا كادونا" عن التأثر بتجارب أخرى حول القارة أمثال: جماعة بنزا Binza Group فى زائير، والـــ جيما GEMA فى كينيا، وجماعة الكوت Ekute Group فى سيراليون والبرودر بوند Brocderbond فى جنوب أفريقيا.

العمـــال:

اتجه تأريخ العمل أكثر من أى موضوع آخر – للتشكل من خلال التطورية وحيدة الخط. فى مثل هذه المحاولة يُقرأ تاريخ العمل فى ضوء حركة تاريخية تصاعدية من المستويات الأدنى للوعى إلى المستوى الأعلى: من الوعى الشعبوى إلى الوعى الطبقى، من الوعى الاقتصادوى إلى الوعى السياسى.

يبدأ تحليل ماسوكو حول جمعيات دفن الموتى فى زيمبابوى بنقد لتأريخ العمل فى إطار التمركز حول الذات الأوربية والذى يميل إلى الاحتفاء أكثر بنوعية الطبقة باعتبارها الأكثر رسمية والأكثر هيكلية للتنظيم: مثل لجنة العمل أو النقابة العمالية، وأن ما يتصل بها من حساسيات وأحداث مثل الاضرابات والمقاطعة هو الشاهد على وصول الوعى بكونها طبقة عاملة... فى مثل هذه التخطيطة، فإن جمعية دفن الموتى التى تضم عمالًا بأجر وصغار منظمى الأعمال كأعضاء ومنظمين فى المجتمع المحلى بأكثر من كونهم فى محل العمل؛ يتحتم عليها – طبقا لذلك – أن تكون فى أسفل سلم التطور وترتبط دلالتها بقراءتها كمرحلة تحضيرية لأشكال طبقية أعلى فى التنظيم...

ولم ينكر ماسوكو ذلك، بل يسوق حججه المضادة لذلك باعتبارها قراءة جزئية.. فقد تم تسجيل أول جمعية لدفن الموتى عام ١٩٠٨ وفى سياق العرقلة (تكوين الطبقة العاملة) المبكرة، والذى تعرض خلاله آلاف العمال للزعم بأنهم مرضى بأمراض صدرية، ومرض الإسقربوط وغيرها من الأمراض الخطيرة، وحيث كان العامل الذى يمرض، عادة ما يطرد فى الحال، فقد عملت جمعية دفن الموتى كشبكة للادخار الجماعى. بل ويشير ماسوكو أيضًا إلى أن هذه الجمعية وضعت أسس تنظيم حركة نقابات العمال فى أواخر الثلاثينيات والأربعينيات.

ومن وجهة نظر الدولة، كانت جمعيات دفن الموتى تحمل خصائص متناقضة: إذ تعترف من ناحية أنها أداة ممكنة لتشظى وعى العمال بآلية العمل، مقابل التخوف من امكانياتها فى توحيد العمال وبينما رحبت بها الحكومة الكولونيالية كآلية للضبط الاجتماعى. وذلك بتحويلها انتباه العمال عن علاقتهم العدائية برأس المال، فقد كان هناك أيضًا، شك متنامى فيما يرجح وجود علاقة عضوية بين جمعيات دفن الموتى ونقابات العمال وخاصة بعد الإضراب العام سنة ١٩٤٨. ومن ثم يرى "ماسوكو" أن دلالة جمعية دفن الموتى ليست فى أنها مجرد نشاط سابق للنقابة فى الفترة الكولونيالية، بل إنها مبادرة لاحقة للنقابة ذات نمو متسارع فى زيمبابوى المستقلة، وفى سياق تتكثف فيه الهجرة الريفية– الحضرية جنبا إلى جنب مع استمرار انخفاض الأجور الحقيقية، والتزايد المطلق فى البطالة، جاءت جمعيات دفن الموتى لتقوى مدخرات الأسر التى تتآكل، وتعمل كشبكة أمان فى الأوقات الصعبة. فما هى علاقتهم إذن بأشكال أخرى من التنظيمات والأنشطة العمالية بما فيها نقابات العمال، فى هذه الفترة؟

منهجيا: تسوق دراسة "ماسوكو" حقيقة تحذيرين: ضد كل من منهج الخط الطولى الواحد ومنهج القراءة السياسة المبالغة لتأريخ العمال. إن مثال جمعيات دفن الموتى كشكل أساسى لتنظيم عمالى فى وضع لا يوجد فيه أى شكل آخر من أشكال التنظيم، يشير إلى الحاجة للتركيز على نشاط العمال يوما بيوم، وليس على مجرد المواجهة الدرامية بين الجماعات الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر فإن دراسة الصدامات اليومية، يجب أن تحذر من الميل للتركيز على ما هو سياسى، فى حين تقلل من البعد الثقافى للوعى والتنظيم العمالى.

من ناحية أخرى كان مركز اهتمام "شيخى" فى فصله عن الطبقة العاملة الجزائرية هو تناول المسائل على مستوى "الماكرو" بأكثر مما كانت على مستوى

الميكرو" فقد سعى لسبر أغوار السلبية الشديدة. للعمال الجزائيين، - وإن كان بأقل درجة فى نشاطهم الخاص- وذلك فى مناخ خانق من "الشعبوية". ومن وجهة النظر هذه ينقسم التاريخ العمالى فيما بعد استقلال الجزائر إلى ثلاثة مراحل: فى المرحلة الأولى، التى تمتد حتى عام ١٩٧٤، كانت الدولة هى التى تعبئ الطبقة العاملة، "مع عدم التسامح مع أى شىء ما لم تنظمه هى أو تتبناه" فى وقت تتعامل فيه مع البنية التحتية للصناعة الوطنية بل والمجتمع نفسه كما لو كانا مشروعين مؤممين.

ومن ثم سعت "لحظر بزوغ تجمعات طبقية عضوية، وذلك بشكل جزئى عن طريق حظر المنافسة الاجتماعية باسم التنمية، تلك العملية التى تقودها الدولة وحدها، ومن ناحية أخرى عن طريق الحرمان من حماية القانون للمبادرات ذات الطابع الطبقى وذلك باسم "توحيد عملية المشاركة التى تقوم الدولة نفسها- مرة أخرى - بالتفرد بتنشيطها.

ويذكر "شيخى"، أنه لشرح نجاح هذه الاستراتيجية، على المرء أن يأخذ فى الاعتبار "الوضع الداخلى للطبقة العاملة نفسها". فقد كانت مقسمة إلى نصفين: بينما تعمل الأغلبية فى قطاع الدولة وتبدو داخلة فى دولة الرفاهية، كانت الأقلية العاملة فى القطاع الخاص معرضة لظروف عمل شديدة القسوة. وحيث كانت معظم مصانع الدولة لها تجمعاتها العمالية والنقابية، كان ربع المصانع فقط فى القطاع الخاص يتمتع بوجود نقابات وفى سياق الهجرة الريفية - الحضرية الداخلية السريعة فى السبعينيات تطلع الكثير من العمال إلى الاندماج الوطنى والاجتماعى، وفى نفس الوقت، تغلب وعيهم بالحراك ضد توحدهم مع جماعتهم الاجتماعية، إلا أن حلم الاندماج الاجتماعى بدأ يتحول إلى سراب بعيد بقدر ما سوء شروط العمل والحياة لمعظم الجزائيين بعد منتصف السبعينيات، لتبدأ من هنا مرحلة ثانية فى هذا التآريخ.

ومنذ عام ١٩٧٧ أصبحت الإضرابات سمة طبيعية متزايدة فى حياة الطبقة العاملة ورغم ذلك فلأنها لم تكن منظمة أو مستقلة، فإنها لم تتصرف كحركة أكثر منها، مجرد جمهرة متنافرة لجماعات منفصلة. ويحاجج "شيخى" بأن الإضرابات والاحتجاجات منذ أعوام ١٩٧٥-١٩٨٠ لم تعد مجرد إرهاصات لحركة طبقة عمالية بل أعراض لتعطل آليات الضبط فى بنية السلطة الشعبوية، من هنا فالأزمة التى تفجرت إلى العلن مع وفاة بومدين لم تفصم وحدة الطبقات الحاكمة فحسب. بل أيضًا حررت العديد من فصائلها التى باتت تسلك الآن ليس كمنشط للمثال الاجتماعى الجديد، وإنما الأغلب لتصفية تراث الشعبوية، وراحت الطبقات الحاكمة- باتجاهها لغسل أيديها من مسئولياتها الاجتماعية – تركز على هدفها الذى حددته لنفسها: وهو وضع الطبقات الدنيا فى مكانها، ولوحظ هذا التغيير فى عملية الانتقال من أسلوب دولة الرفاهية إلى الأسلوب التسلطى فى الإدارة.

وفى هذا الوضع الجديد، الذى أعقب عام ١٩٨٠ تحول جوهر نبض العلاقات الاجتماعية من الصناعة للاقتصاد غير الرسمى وحدث انكماش حاسم فى كل من الاقتصاد بل وفى عدد الاضرابات المسجلة، وباضطراد أصبح العمال ضمن هذا النصف من المجتمع الجزائرى، الذى نزلت به كارثة البطالة المرتفعة، والذى لم يعد يملك أية وسيلة للتعبير عن نفسه بأى حال، وكانوا بالأساس شبابا داخل حجر اجتماعى Social Quarantine لا يتوفر لهم الاتصال بالسلطة الحكومية إلا أثناء الغارات البوليسية والضرب، وهم الذين شرعوا إذن فى خلق بيئاتهم الخاصة بهم، بدءًا بالملاعب الرياضية إلى المساجد والمناطق الحضرية المجاورة إلى الشوارع، ولما "كانت ساحة الاحتجاجات الاجتماعية" قد تغيرت من أرض المصنع إلى الشارع؛ بحث العمال عن ملجأ لهم فى الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى. وهنا يأتى تحليل "شيخى" الذى لا يحمل كثيرًا من التفاؤل: أن هؤلاء المهمشين من الناس الذين يعانون من الحرمان من الثقافة، ولم يذوقوا قط طعم

الحريات الأساسية، لم يتوانوا فى إدانة القوانين المحملة بالمعايير الاجتماعية، ولا عجب من أن يأتى التصويت بعدم الثقة من قبل هذه الأغلبية المستبعدة فى مشهد انفجار الشارع بعنف مثير. حدث ذلك فى عام ١٩٨٥ ثم فى عام ١٩٨٨، وبطريقة أقل فى أشكال من الاضرابات والاعتصامات. ويذكر "شيخى": إن العدوانية التى يحس بها هؤلاء المهمشون تجاه النظام السياسى، تبدو أعمق كثيرًا من قدرتهم على تشكيل بديل بنيوى ، يمكن أن يحل محله؛ ولذا جاءت الإصلاحات السياسية وديمقراطية التعددية الحزبية التى أعقبت "أكتوبر" كإنجازات مباشرة لانتفاضة "القواعد الشعبية Grass Roots ولم تكن فى الواقع إلا تغير فى السياسات من القمة للقاعدة بهدف تدعيم البناء المتداعى للنظام الحاكم".

والحق أنه بعد أكتوبر ١٩٨٨- حدث تفجر درامى فى وقوع الاضرابات وتشكيل نقابات مستقلة "موازية"، لكن يظل حكم "شيخى" النهائى متشائما: "فلا شجاعتها ولا التزامها يمكن أن تبعد الأبصار عن حقيقة أن الطبقة العاملة الجزائرية ضعيفة نسبيا، وأن رؤيتها وإمكاناتها محدودة"، أما حول تساؤل "شيخى" "عما إذا كان فعل الطبقة العاملة فى حد ذاته يساهم فى مقرطة النظام الاجتماعى، أم أنه انبعاث للقيم الديمقراطية فى الجزائر وهو الذى يمهد المسرح لتبلور الحركات الاجتماعية. مثل حركة الطبقة العاملة"؟ وقد جاءت إجابات المشاركين عنها فى الورشة التى عقدت بالجزائر خليطا: هل يكون المشروع الاجتماعى سابقا على المواجهة الاجتماعية نفسها ويكون هو نفسه رد فعل لها؟ ألا تطلق نفس عملية النضال المسار الفعلى للمشروع المضاد وتشكله؟ أفلا يكون من الضرورى التساؤل عن كيفية ممارسة الطبقة العاملة (بل حتى الطبقات العاملة) للعملية الفعلية للدولتة Statisation والتى يجرى توصيفها؟

وبطرق شتى، تقدم دراسة "الزغيدى" عن الحركة النقابية فى تونس (الاتحاد التونسى للشغل UGTT) رؤية مناقضة للتحليل الذى قدمه "شيخى" عن الطبقة

العاملة الجزائرية، بل وطرح أيضًا تساؤلات مشابهة. وتتمثل خصوصية الحركة النقابية التونسية فى أنها لم تنشأ من القمة أى من قبل المثقفين (مثل الحال فى المغرب "الاتحاد المغربى للشغل (UMT أو من قبل قادة أحزاب سياسية (مثلما حدث فى "الجزائر" الاتحاد العام لعمال الجزائر" UGTA)، فقد امتد النضال الحقيقى فى حال تونس- من أجل تأسيس الحركة العمالية لمدة تزيد عن ٢٢ عامًا (١٩٢٤-١٩٤٦) ولاقت المحاولة الأولى عام ١٩٢٤ معارضة من النقابات والأحزاب السياسية الفرنسية، أما المحاولة الثانية عام ١٩٣٦ فقد خربها حزب الدستور الجديد الذى أسسه بورقيبة عام ١٩٣٤. وعلى الرغم من أن الاتحاد التونسى للشغل هو أحد المكونات الرئيسية لحركة التحرر الوطنى فى تونس فإنه خلافا لنظيره الجزائرى لم يكن أبدًا من خلق هذه الحركة. ففى أثناء الصراع الداخلى الحرج بين الفصائل داخل حزب الدستور الجديد عشية الاستقلال عام ١٩٥٦، كان الاتحاد التونسى للشغل هو الذى قلب الميزان لصالح بورقيبة ضد بن يوسف لذا ظل التونسى للشغل هو الجماعة الوحيدة المستقلة التى كانت قادرة على الزعم بأنها لعبت دورًا حاسما فى نضال الشعب التونسى للتخلص من الاستعمار الفرنسى، رغم حظر الحزب الشيوعى عند الاستقلال وإعلان حزب الدستور الجديد كحزب وحيد. وكان ذلك أحد العوامل التى تفسر فشل الحزب الحاكم فى احتواء تنظيم الطبقة العاملة ضمن أجهزة الدولة والحزب منذ عام ١٩٦٤ وما بعدها.

ولتأكيد ذلك "فقد قطعت رأس" الحركة النقابية فعليا ما بين ١٩٦٥- ١٩٧٠ لكنها عادت للظهور فى ١٩٧٠- ١٩٧١. ويفسر زغيدى ذلك أنه كان محصلة لتطورين كبيرين:

الأول: التغير الذى طرأ على طبيعة الطبقة العاملة نفسها بإنشاء وحدات صناعية كبيرة فى الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٩، ووصول جيل جديد من النقابيين كمناضلين من الجناح اليسارى، والذين طردوا من الجامعات والتحقوا بأعداد كبيرة

بالاتحاد التونسى للشغل، فاستفاد كثيرًا من كفاءاتهم وحماسهم. وتواصل هذا الاتجاه فى السبعينيات، عقد التحولات العميقة فى الحركة النقابية العمالية وانتشرت الصناعات السلعية، وصار عمال الصناعة القوة المسيطرة فى صفوف الطبقة العاملة، وباعتبارهم العمال الأكثر مهارة كتنفيذيين ومهندسين وأطباء من مصالح الصحة العامة وباحثين جامعيين ممن: التحقوا بالاتحاد التونسى وبعثوا الحياة فيه.

ومع تزايد المصانع والمدن الصناعية الجديدة فى الريف. اكتسب الاتحاد العام التونسى للشغل حضورًا وطنيا مكنه من أن ينافس تنظيم الحزب الحاكم، فالعمال الجدد الذين أتوا للسيطرة عل الهياكل الوسطية فى النقابات كانوا أكثر شبابا وأفضل تعليمًا مع تزايد النساء بينهم، فبقدوم عام ١٩٨٠ كان ما يقرب من ربع العاملين فى تونس من النساء. **وثانيًا:** فإن فشل مشروع ١٩٦٩– ١٩٧٠ للتجميع الزراعى والتجارى كلاهما قلل من الاحترام العام للحزب الحاكم وفتح الباب للانشقاقات داخل هياكله.

ومنذ عام ١٩٧٣، قدمت السلطة المركزية سلسلة مهمة من التنازلات للحركة العمالية فمن خلال سلسلة الاتفاقات الجماعية القطاعية التى تم التفاوض بشأنها جرى الاعتراف باستقلالية النقابات وأيضًا بمحاولة تقييدها، ولكن السعى لتقييد النقابات من خلال "حلف اجتماعى" لم يقدر له النجاح، بل على العكس ففى الإضراب العام يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، جمعت الحركة النقابية ما بين النضال المتصل من أجل الاعتراف بهويتها (الاستقلالية) والمطلب الوطنى الأوسع باعتبارها قطب المعارضة الشرعى الوحيد للحزب الحاكم، هذه إذن هى الخصوصية الثانية للحركة النقابية فى تونس خلافا لحالة الحركة العمالية الجزائرية. من هنا حارب الاتحاد على جبهتين فى آن معا.

لم تستمر المحاولات الرسمية لتفكيك هياكل الاتحاد عن طريق حبس القياديين المناضلين وفرض "مديرين" متعاونين يستمرون لمدة ثلاث سنوات فقط، حيث أعادت إجراء الانتخابات التى تمت فى المؤتمر الوطنى الاستثنائى فى أبريل ١٩٨١ "الشرعيين" من خلال انتصار ساحق. وأعيد انتخاب الحبيب عاشور رئيسا

للاتحاد العام التونسى للشغل UTT فى توفمبر من نفس العام رغم معارضة بورقيبة. وأصبح القادة "المتعاونون" أكثر عزلة لأن اللوائح الداخلية الجديدة للاتحاد تحظر على أى شخص الجمع بين العمل النقابى والمسئوليات السياسية. وإلى جانب هذا النضال من أجل الاستقلالية أصدر الاتحاد تقريره الاقتصادى الاجتماعى لعام ١٩٨٤، وهى وثيقة تضمنت "تحليلًا نقديا" لسياسة الدولة الاقتصادية الاجتماعية مع سلسلة من المقترحات البديلة".

على الرغم من حقيقة وجود ثلاثة أحزاب معارضة فعلا (الحزب الشيوعى منذ يوليو ١٩٨١ والحركة الاشتراكية الديمقراطية، وحزب الوحدة الشعبية منذ نوفمبر ١٩٨٣) فإن زغيدى يرى أن الاتحاد العام التونسى للشغل هو الذى بدا حقيقة كقطب مركزى مستقر للمطالب الاجتماعية والسياسية، لذا فهو يحلل الاتحاد كتنظيم وكحركة، فهو كتنظيم يقوم على أرضية موقع العمل وكحركة يعيش بين المجتمعات المحلية. وبينما يبدو أن العلاقة بين المصانع (مواقع العمل) والمجتمعات المحلية فى الجزائر انتقلت فى الثمانينيات لتصير كفة الميزان فى صالح النشاط القائم على هذه المجتمعات، منحية هوية الطبقة العاملة والتضامن فى اتجاه التوجه الإسلاموى فإن هذه العلاقة نفسها بدت لصالح تعميق نفوذ الاتحاد العام التونسى للشغل، الذى يعمل كهمزة وصل لينشر الأفكار الديمقراطية فى أنحاء البلاد.

شكل عام ١٩٧٨ نقطة تحول فى تاريخ النقابية التونسية، ويرى زغيدى أن غياب الجدل السياسى (كان) هو السائد فى هياكل الاتحاد العام التونسى للشغل، لكن بعد هذا التاريخ صار الاتحاد سياسيا أكثر. وأرسيت العلاقات مع أحزاب المعارضة وانتشرت– نتيجة لذلك– وبشكل علنى مفردات سياسية جديدة فى داخل الاتحاد العام التونسى للشغل، وتركز هذا الجدل الجديد حول ما إذا كان على الاتحاد خلق حزب سياسى على النمط العمالى، مع تطويره وذلك إزاء تطوره من تنظيم إلى حركة اجتماعية– سياسية؟ أم أن مثل هذا التطوير قد يحرم الاتحاد العام التونسى للشغل من العمل كمنظمة نقابية شعبية؟ طوّرت إحدى الرؤى الوسطية فى

الاتحاد العام التونسى للشغل رؤيتها الرئيسية على أساس أن توضع السياسة والأحزاب السياسية أمام ناظرى الاتحاد وليس أى شىء آخر. وما يثير السخرية أن جماعة من المناضلين المسيسين هم الذين عارضوا التوجه لإقامة حزب على نمط عمالى!

ومما يستحق الاعتبار قراءة النص المتوازن الذى وضعه زغيدى فى نهاية ضد الفصل إذ إن المساهمة الحقيقية للحركة النقابية تمثلت فى أنه من خلال النضال من أجل الاستقلالية حقق الاتحاد التونسى إصلاحات ديمقراطية أوسع: نظام التعددية الحزبية، احترام الحريات، العفو العام عن السجناء السياسيين... الخ، ويرى زغيدى بأن غياب مشروع ديمقراطى متميز كان هو المأزق الحقيقى. ولما كان الاتحاد العام التونسى للشغل يفتقر لأيديولوجية مميزة، فقد كان عليه أن يبتعد عن الأيديولوجية "الشعبوية الوطنية" التى لا يزال يشترك فيها مع الحزب الحاكم. وأنه بدون مشروع متميز وذاتى، فقد بدا الاتحاد العام التونسى للشغل أقل قدرة على الصمود أمام "مشروع المجتمع" الذى طرحه الأصوليون الإسلاميون والذى يعد بدوره التحدى الأخطر أمامه فى سنوات تالية. وهنا يمكن للمرء أن يتساءل: هل يمكن النظر "لمشروع مجتمعى" دون أن يكون مشروعًا للدولة فى نفس الوقت؟ فإن كان ذلك كذلك فهل يعود الجدل مجددًا داخل صفوف الاتحاد العام التونسى للشغل، حول ما إذا كان عليهم المبادرة باقامة حزب بنمط عمالى؟ أو على الأقل إثارة الجدل حول مسألة العلاقة بين الحركة العمالية والأحزاب السياسية؟

النوع الاجتماعى

يكشف فصلان من هذا الكتاب تأثير العملية التاريخية على علاقات النوع الاجتماعى بين جماعات اجتماعية معينة. دراسة "أماديوم" فى قرية "نوبى" Nnobi فى شرق نيجيريا، ودراسة الزغل فى مدينة المبروكة Al- Mabrouka الصغيرة التى تقع فى الجزء الجنوبى من الساحل التونسى.

ويجمع استكشاف "أماديوم" بين عرض تاريخى نظرى أصيل ودراسة حالة أمبيريقية. وهى تعارض نظرية ديوب Diop "حول النظام الأمومى الذى يستند بدرجة كبيرة على قوانين التتابع والوراثة من خلال الخط الأنثوى". وتضع أماديوم على النقيض من ذلك فكرة حول النظام الأمومى وفق مصطلح "الأبنية الأيديولوجية الأعمق" وجاءت النتيجة مزدوجة:

الأول: أن الجنس البيولوجى والنوع الاجتماعى الأيديولوجى لم ينتهيا إلى مركب واحد غير متعارض، فبينما الجنس البيولوجى هو خاصية فيزيقية غير متغيرة، فإن الجنس الاجتماعى الأيديولوجى يؤسس اجتماعيا على الرجال والنساء، وعلى ذلك "فالرجل يمكن أن يعاد تصنيفه كامرأة وبالعكس"، اعتمادا على نظام الجندر القائم. ونظرا لتصلب نظام الجندر الأوربى الذى يسمح بالتصنيف على أساس ذكر/ أنثى فقط تكشف أماديوم عن تناقض ذلك مع "مرونة" أنظمة الجندر الأفريقية التى تسمح ببنية محايدة تسمح للرجال والنساء بالتشارك فى الأدوار والأوضاع (أو المكانة)، لذا فإن إطلاق الإجبو (Igbo) كلمة Di عن "الزوج" لا تحدد "النوع" فالرجل أو المرأة يمكن أن يسميان كذلك، ونحن لا نعرف متى تم افتراض أن يكون الزوج من نوع الذكر فى تاريخ الزواج فى أفريقيا". ولكى نتحدث عن "طبقة مصنفة طبقا للنوع" كما يفعل النسويون الاشتراكيون والماركسيون، علينا أن "نميل إلى "النوع"، كتمييز بيولوجى وليس النوع كنظام أيديولوجى يمكن أن يطوعه رجال أو نساء". ثانيا: لم يعد النظام الأمومى والنظام الأبوى يظهران كنظم متتالية بالتبادل بل يمكن أن يتواجدا بل هما يتواجدان فعلا فى حالة توتر داخل نفس الجماعات، وعلى ذلك فالأمومية ليست ملكة فى الحكم، ولكن يمكن النظر اليها كنظام مستقل منضبط أنثويا"(*).

(*) مثل تعبير رب الأسرة.

إن النقطة الأساسية عند "أماديوم" تقف ضد أى قراءة طولية لتاريخ النوع الاجتماعى تحاول أن تضع فى أفريقيا، عملية تمرحل منتقاة من قراءة أى تاريخ آخر مسبق.

وترى المؤلفة أنه لم "تحدث فى أفريقيا هزيمة صريحة للأمومية رغم عدم التكافؤ الطبقى الواضح فى النظم السياسية المركزية والإمبراطوريات القديمة". وكان العامل الذى يميز الدولة الأفريقية عن الأوربية هو "المشاركة العامة للنساء". لأن معظم المجتمعات الأفريقية شهدت منظمات نسائية سيطرت ونظمت العمل الزراعى والتجارة والأسواق وثقافة المرأة والأيديولوجية ذات الصلة بها. وفى القسم الثانى من هذا الفصل من دراسة أماديوم تقدم دراسة مفصلة، عن علاقات النوع الاجتماعى فيما قبل الاستعمار فى قرية "نوبى" بشرقى نيجيريا، وفيها تحيى المشهد الغنى للتنظيمات التى تمثلت فيها الهويات المتعددة للنساء فى هذه المنظمات.

ومع التجربة الكولونيالية، وقعت الضربة المزدوجة. فقد قضت قبل كل شىء على استقلالية (مجلس النساء)، وتم فقدان السيطرة على مكانة السوق (قلب الأمومية) مما أدى إلى بنية جديدة لسلطة ذات صبغة ذكورية واحدية فى السياسة بقرية نوبى. أما الضربة الثانية فتمثلت فى نفس الوقت فى تكوين منظمات المرأة ذات الروح المسيحية والتى كان اهتمامها ينحصر فى "قهر النفس، والتضحية بالنفس والنظام والسلام" وهو اهتمام يتناقض مباشرة مع التركيز الأنثوى التقليدى فى "الدفاع عن النفس، حقوق المرأة، حقوق الطفل، تحقيق السلم العام، والدفاع عن الدين الأمومى التقليدى، وهذه المطالب الأخيرة مستقرة فى المدينة أما السابقة فتتمثل ببساطة فى فروع لهياكل أوسع وطنية ودولية: لذا فالإمبريالية الغربية لم تعد فى حاجة لأن تفترض حضورًا كولونياليًا وترى "أماديوم" أن محصلة كل تلك العمليات ليست هى تاريخ علاقات الجنس الاجتماعى فى أفريقيا الذى يعيد إنتاج التاريخ الأوربى المبكر، لكنه تاريخ آخر يبدو أنه يسير فى اتجاه معاكس تماما:

"فبينما ناضلت النساء الأوربيات للحصول على السلطة فى الهياكل السياسية الرسمية فإن فرض الأنظمة الكولونيالية الأوربية فى أفريقيا قوض هياكل التمكين التقليدية للأنظمة الاجتماعية- الثقافية للمرأة الأفريقية" وبينما فقدت الأخيرة القوة الاستقلالية فإن النساء الأوربيات حققن قوتهن فى النظام الأوربى المهيمن.

وتكشف دراسة الزغل أيضًا عن قضايا أوسع من خلال تحليل حدث محلى معين وهو "انتفاضة الخبز" فى مدينة صغيرة فى الساحل التونسى. إن تطور المبروكة- من قرية إلى مدينة صغيرة - كان نتيجة للتحضر السريع فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وقد أتت عملية التحضر هذه بثلاث قوى اجتماعية جديدة على المسرح: المهاجرين، الشباب العاطلين عن العمل وغالبيتهم من الذكور أو طلاب المدارس العليا، والشابات العاملات فى مصانع النسيج الحديثة المملوكة للأوروبيين فى المدينة. هذا التطور الأخير يعكس اتجاها على نطاق قومى واسع فى عوالم صغيرة: وهو تأنيث قوة العمل فى السبعينيات وفى صناعات الملابس والنسيج على وجه الخصوص (زغيدى) ويرى الزغل أن بزوغ جماعة من العاملات الإناث الشابات هو دون شك الحدث الأكثر ثورية فى هذه البيئة.

فبينما أثار الاستقلال الاقتصادى الحديث للمرأة أكثر الأحكام والمواقف تناقضا بين الرجال، فإن دخلهن هذا هو الذى غالبًا ما كان يشكل المصدر الأساسى للدخل حيث يعين آباءهن على دفع ديونهم، وتوسيع بيوتهم ويوفر لاخوتهم العاطلين شراء السجائر". لكن هذا الاستقلال الاقتصادى الناشئ حديثا أيضًا كان يعنى توجها عاما جديدا: الحصول على الملابس الحديثة، حرية الاتصال خاصة فى المصنع وما حوله. وعلى الجانب الآخر فالتعايش بين شباب من النساء والرجال الذين يعملون أو من تعطلوا عن العمل، أصبح خليطًا مثيرا لنتائج متناقضة حيث اعتبر عمل النساء كأحد أسباب بطالة الرجال، لكن مسئولية هذه الحالة تقع أكثر على كاهل الدولة، منها على النساء أنفسهن. ومع ذلك أدخلت نفس هذه العملية تغييرا

في معايير القرية وساهمت في اجتثاث سلطة الوجهاء وقادت لتغير في المعايير الاجتماعية للزواج، فلم يعد قط منغلقا على علاقات القرابة.

ولنأخذ على سبيل المثال، يوم ٣ يناير ١٩٨٤، ذلك اليوم الذي تضاعفت فيه أسعار الخبز، كان كل شيء هادئًا في مدينة المبروكة حتى الساعة الخامسة مساء. فحينما أطلق المصنع عماله المائتين ومعظمهم من البنات في سن ما بين ١٦-٢٥ تقدمن عقب خروجهن في مسيرة غاضبة، نابضة بالحياة غنية بالألوان بدأت من موقع المصنع الذي يبعد ٣٠٠ متر من القرية، متجهات إلى مركزها عبر الطريق الرئيسي مخترقات إياها إلى "المبروكة" وهن يهتفن بشعارات معادية لقرار مضاعفة سعر الخبز: يا فقراء، يا شعب يا فقير، الخبز الآن بمائة وسبعين مليمًا. ومرت المسيرة أمام المحال حيث يتقابل دائما التجار العجائز والفلاحون العاطلون عن العمل وذلك للعب الورق وتجاذب أطراف الحديث. ولم يستجب الأخيرون للهتاف التحريضي للفتيات، وواصلت المتظاهرات إلى مقهى القرية الكائن بالقرب من أول حي فقير كان قد أنشئ في المبروكة عام ١٩٦٠ في إطار سياسة الحكومة: تجميع القرويين في مراكز حضارية جديدة. كان المقهى نقطة التقاء الموظفين المدنيين، مدرسي المدارس العليا والابتدائية، الشباب العاطلين عن العمل، العاملون في قطاع التشييد والبناء، وأحيانا الصيادين الذين يعملون بشباكهم الكبيرة من أجل المقيمين في المدينة، والذين يعودون إلى القرية بعد انتهاء العمل، وعند وصولهم للمقهى، حرضتهم الفتيات بهتافهن. عندئذ كف الرجال عن سلبيتهم والتحقوا بالمسيرة وزاد عدد المتظاهرين وساروا باتجاه المدرسة العليا، وعندها غادر الطلاب المدرسة مسرعين للالتحاق بالثائرين".

ليس الحزب الحاكم وحده هو الذي احتفظ بهدوئه أثناء التمرد، وإنما فعل ذلك أيضًا مجموعة من الروابط المستقلة عن الحزب الحاكم وذلك مثل نقابة العمال التي تبلغ عاما واحدًا من عمرها، وتنتسب إليها النساء. "لم تدع النقابة إلى التظاهر

وكذا كان موقف رابطة المرأة ورابطة الفلاحين فلم يكن هناك أى تأثير لهؤلاء جميعا سواء على منشأ الأحداث أو مسارها، ولا يهم كثيرا ما إذا كان المشاركون فى التمرد ينتسبون إلى هذه الروابط من عدمه، لقد غزوا الشوارع، مستعدين من خلال التظاهرات العنيفة للانتقام من كل ما يمثل الدولة، بادرت النساء بالتمرد ثم التحق الرجال به، ويرى الزغل "أن مشاركتهم العنيفة كانت وسيلة للثأر لأنفسهم من الاحتقار، وهذا هو السبب فى أنه عندما تدخل الجيش لإقرار النظام كانت أغلبية الأشخاص الذين قتلوا وجرحوا وسجنوا من الرجال.

لماذا كان أداء كل أشكال التنظيمات فى "المبروكة" سواء المؤيدة للسلطة أو المعارضة لها، سلبيا نسبيا إزاء التمرد؟ فبمجرد أن أعاد الجيش النظام، ردت الدولة بإقالة أعضاء الاتحاد من وظائفهم وأقامت ثلاثة مصانع جديدة بقوة عمل أغلبها من الذكور، ولم يخلق الجمع بين الجزرة والعصا سوى فراغًا تنظيميا، مليئًا بتطور ملحوظ فى الحركة الإسلامية التى بدت مغرية لجماعات اجتماعية عريضة: المدرسون، طلبة المدارس العليا، الموظفون المدنيون عمال وعاملات وحتى الأسر الريفية. ومن المغرى للمرء هنا أن يتساءل: كيف أصبح المتأسلمون Islamicists قادرين على أن يستوعبوا فى نفس الحركة توترات ظهرت على السطح بفعل عملية التحضر: بين الشباب والبالغين بين الذكور والإناث، بين العاملين والعاطلين، بين الريف والحضر.

الشبـــاب:

احتلت حركة الشباب المعارض، سواء كانت منظمة أم لا، موقع الصدارة فى العديد من الأحداث المتفجرة على مستوى القارة: فى هذه الفصول نقرأ عن: انتفاضة الأرز" فى ليبيريا، انتفاضة الخبز" فى تونس، وتمرد "أكتوبر" فى الجزائر وانتفاضة "التغيير" (Sopi) فى السنغال وفى الدراسة المنشورة هنا عن الحركة

الطلابية السنغالية والتى قام بها بانيلى Bathily وديوف Diouf، ومبودج Mbodj تبدو انتفاضة سوبى إلى حد كبير هى الباب الخلفى لها حتى لو كان بابا سريا. أما المسألة موضع البحث فلا تهتم فقط باستقلالية الحركة الطلابية بل أيضًا فى علاقتها بمختلف القوى الاجتماعية. ويجرى الكشف عن هذه المسألة من خلال تحليل تاريخى ميزّ مختلف مراحل تطور الحركة الطلابية/ منذ مرحلة الاندماج Assimilation (١٩١٨-١٩٤٧) إلى مرحلة "الوطنية" (١٩٤٦-١٩٦٠) إلى تلك الخاصة بمناهضة الإمبريالية (١٩٦٠-١٩٧٥) وأخيرًا إلى مرحلة النكسة النقابية (١٩٧٤-١٩٨٨). يرمز "الاندماج" لفترة عندما "بدا أن الطلبة السنغاليين يسعون للحصول على أوضاع متميزة فى النظام الكولونيالى. وتمركزت مناقشاتهم الهادئة حول مفهوم "التحديث Modernisation"، وكان التنوع فى وجهات النظر مترابطا إما حول مفهوم "التحديث" "كاندماج" Assimilation أو "التحديث" كتأكيد على "القومية الثقافية". Cultural nationalism. ولم يكن الطلاب ينظرون لأنفسهم بعد كمتحدثين باسم الشعب بل كانوا فقط "كنماذج" Models يجب أن يحاكيها الآخرون. ثمة إحساس "بالرسالة" كانت تتميز به فترة "وطنية" ما بعد الحرب، سواء فهمت فى مصطلحات قطرية أو إقليمية أفريقية جامعة. وتحدت القوى الكولونيالية فكرة تمثيل الطلاب عن طريق التأكيد على "وضعية التميز" للأقلية التى تصل للتعليم العالى.

من ناحية أخرى تفهم الطلاب وضعهم بأنه ذو طابع خاص أكثر منه متميزا، ووقع تحول أكثر فى نفس الاتجاه، مع فهمهم لذواتهم المؤسس حديثا كمراقبين وليسوا "كنماذج". وكان الفارق أن معظمهم لم يعد يجد متعة فى وضعية الأقلية هذه ، بل تحرك من أجل مقرطة التعليم. ويشرح الشاب الشيخ أنتا ديوب الأسباب التى تقف وراء التصادم المتنامى مع السلطة فيقول:

فى نظامنا الحالى، الذى يرتبط فيه التعليم بالأقلية، يصبح متوقعا أن تحدث صدامات الحركة الطلابية مع السلطات حينما تدعو هذه الحركة لمقرطة التعليم،

ومد التعليم إلى كل الفئات الاجتماعية، واجتثاث الأمية بين شعوب المستعمرات، وتوفير الضمانات لتحسين الظروف التعليمية، بينما تفضل الحكومات اعتماد هذه المبالغ للصناعات الحربية والقطاعات غير المنتجة.

فهل يتعين أن تكون تنظيمات الطلاب "بالضرورة غير مُسيسة"، أم يجب أن تكون واجهة لتدريب قيادات المستقبل السياسية؟ ومع أنه ظهرت على السطح تنويعة من الاتجاهات السياسية بين الجماعات الطلابية، من الماركسية إلى الإسلامية، فإنهم واجهوا مشكلة مشتركة واحدة ألا وهى: العلاقة مع الأحزاب السياسية، وهى القضية التى فرضت أكثر من غيرها التوتر بين الهدفين البارزين للتنظيم الطلابى ألا وهى: الاستقلالية، والتحالف وبحدة مع رغبة كليهما فى السيطرة على تنظيماتهم ليخدموا "الشعب". وبالطبع فإن الأحزاب السياسية تزعم أنها هى الممثلة "للشعب" ومن ثم الحارس الأمين على حق قيادة النشاط الطلابى.

فى أعقاب الاستقلال تزايد التحاق الطلاب فى الجامعة بشكل "دراماتيكى" فى الوقت الذى "تدهورت" الظروف المادية للطلاب. كانت أعوام ١٩٦٤ ثم ١٩٦٨ هى أعلى نقطة فى الفاعلية الطلابية. وانفجرت الإضرابات اللا محدودة لطلاب الجامعات عام ١٩٦٤ بسبب الانقلاب الذى أطاح بنكروما وامتد ليشمل مطالب مؤسسية فووجه بالعنف لكن الحكومة لانت أخيرًا سبقت أحداث ١٩٦٨ فى السنغال أحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا، متجاوزة مؤسسات التعليم العالى إلى المدارس العليا، مستمرة فى كامل عنفوانها فى عامى ١٩٦٩-١٩٧٠، كانت محصلة هذا التحرك المعادى للإمبريالية أن بلغ ذروته فى الجبهة (المعادية لسنغور) وامتزج فيها الطلاب مع النقابات العمالية وجماعات المعارضة السرية (اليسارية)، وحقق الطلاب مكاسب نقابية مهمة: شملت الاستقلال التام عن المناهج الجماعية الآتية من الجامعات الفرنسية، وتمثيل الطلاب فى هيئات صنع القرار فى الجامعة، وعلى الجانب الآخر، فإن المقدمة المنطقية لفاعلية الطلبة والتى كانت حول قادة المستقبل

السياسيين، انعكست فى نوع من النخبوية Elitism، لخصها أفضل تلخيص فى مقولة واحد من بين صفوفهم: "إننى أعتقد حقا أن الدور الحاسم الذى أسندته النظرية الماركسية تاريخيا للطبقة العاملة والبروليتاريا العالمية هو أيضًا واحد من منجزات الانتلجنسيا فى بلدنا. و"هذه الطليعة Vanguardism هى التى سوف تقف فى طريق تشكيل تحالف فعال مع قوى اجتماعية أخرى، لكنها ستمنح النظام الفرصة لتنفيذ برنامج إصلاح يقود إلى العزلة الاجتماعية للطلبة.

وأنقذ الإصلاح النظام حين تعافى النظام، وذلك بمساعدة الإخوان المرابطين (المارابوت) الذين يسودون فى الريف. وانكسرت جبهة الطلبة – العمال، عندما انهزم معظم قادة الاتحاد فجأة عام ١٩٧١، وأكمل الاعتراف الرسمى بأحزاب المعارضة عام ١٩٧٤، عزلة الحركة الطلابية، والتى دخلت عقب ذلك فترة من الشلل والتشظى.

لقد انكفأ الطلاب على أنفسهم لأنهم همشوا من قبل المجتمع المدنى. وتحولوا إلى مجرد قطع شطرنج فى يد الأحزاب السياسية.

إن "حركة" وحدوية للطلبة هى التى أفسحت الطريق للمنظمات التى قامت على "النظام" والمؤسسات أو القوميات"، وحينما عاودت الفاعلية الطلابية الظهور على السطح، فقد فعلت ذلك بطريقة دراماتيكية، وليس كفرق المشاة للأحزاب السياسية، أو بمجرد التحالف مع قوى منظمة أخرى، ولكنها شكلت مخاض حركة شباب حضرى تضم طلابا وغير طلاب، عاملين وعاطلين. ألم تأت هذه الحركة متآنية مع نقد معايير النشاط المنظم واعترافا بأن التمرد العفوى لغير المنظمين والمهمشين لن يذهب لأبعد من أن يكون رفضا دراماتيكيا؟ فكيف للمرء أن يفهم عدم التتابع النسبى للتحرك الطلابى الذى ينجح فى الحصول على مطالب نقابية، لكنه يصبح هامشيا فى العملية الأكبر للتغيير الاجتماعى: وهل يكون ذلك كمحصلة ضرورية للطابع "الانتقالى" للطلبة، أم هو نتيجة لحركتهم النخبوية فى مرحلة تاريخية معينة؟ وبينما لا يقدم الفصل الذى أعده كل من باتيلى وديوف ومبودج

إجابة مباشرة على هذه الأسئلة، فإنه يزود القارىء بخلفية تاريخية يمكن البناء عليها فى معالجة هذه المسائل.

وقد نتعرف على حدود ومدى وعود التحرك الطلابى- والشبابى- على نحو أكثر دقة وتعاطفا فى دراسة لومومبا كاسونجو Lumumba- Kasongo عن "التحول" فى الحركة الليبيرية للعدالة فى أفريقيا (MOJA) من حركة اجتماعية إلى حزب سياسى. وكانت حركة "العدالة" "موجا" MOJA قد انتظمت عام ١٩٧٣ "على يد واحد من "الانتلجنسيا" مرتبطة بأصحاب المكانة والامتيازات" وسيطر عليها الطلاب من جامعة ليبيريا إلى مدرسة توبمان العليا Tubman إلى المعهد الفنى العالى بباركلى، وبينما وصلت هذه الحركة ذات القاعدة الطلابية المسيطرة إلى الشعب العامل، فقد فعلت ذلك بشكل كبير من منطلق طلابى: ويرثى لومومبا- كاسونجو للغياب التام للتحليل الطبقى عند حركة "موجا". أما النقطة الأهم حقيقة فهى عدم قدرتها على فهم تنوع التجارب الاجتماعية داخل طيات "الاستعمار الداخلى" فى ليبيريا. وكانت النتيجة فشلا تحليليا ومن ثم عمليا فى فهم العلاقات الخاصة التى شكلت الموقف المحدد لمختلف الجماعات الاجتماعية. كانت مقاربة "موجا" MOJA للشعب العامل ذات توجه رفاهى أكثر منه سياسى. وأقام أحد المنتسبين لها سوسوكو Susukuu تسهيلات تسويقية للفلاحين والمزارعين فى ليبيريا، ولذا فقد اتجهت الاستراتيجية- التعاونية ببساطة- بدلا من المواجهة- إلى العمل من خلال هياكل السلطة القائمة، سواء كانوا من المسئولين الرسميين فى الحكومة المركزية أو رؤساء القبائل التقليديين. وظلت قاعدة "موجا" ضعيفة نسبيا" حتى بين عمال الحضر بما فيهم قوة العمل الموحدة فى عدد كبير من الشركات متعددة الجنسية مثل لامكو LAMKO وفيرستون Firestone، وذلك مقارنة مع وجودها القوى بين الطلاب.

انطلقت "موجا" على المسرح السياسى مع انتفاضة الأرز عام ١٩٧٩، ولم تكن أى من المنظمات السياسية الموجودة على المسرح بما فيها موجا MoJA فى موقف يسمح لها بالالتحام المنظم مع المعارضة المنتشرة على نطاق واسع لحكم

الأقلية الأمريكية الليبيرية. أليس شاهدا على ضعف الحركات المنظمة، أن تجيء رصاصات الرحمة لنظام تولبرت عن طريق انقلاب عسكرى، وأن النضالات المتناثرة التالية فى صفوف الطبقة الوسطى "الليبيرالية" تمت خلال عمليات التطهير فى صفوف الجيش، وعن طريق مختلف النضالات المسلحة فى المناطق الريفية ضد النظام العسكرى؟

الكولونيالية وحركات التحرر الوطنى:

يتحدث لومومبا- كاسونجو عن الحالة الليبرالية فى الفترة من ١٨٤٧ حتى ١٩٨٠ كحالة "استعمار داخلى" يسميها "أبارتهايد" "صغير" "وكبير". وتأتى عقلانية هذا الأخير من "فلسفة أمريكية – ليبيرية، تكمن فى الزعم بأنها "مهمة حضارية" وثقافة أعلى. ويستدعى التشابه مع جنوب أفريقيا ومستعمرتها فى جنوب غربى القارة، القيام بمقاربة مع دراسة بويندى Buende حول "زوال كولونيالية تهايد فى ناميبيا .

ويقع التناقض بالطبع، فى أنه بينما فشلت "موجا" فى تنظيم نفسها كحركة تحرر وطنى فإن "سوابو" منظمة شعوب جنوب غرب أفريقيا SWAPO لم تفشل.

يتمثل فضل الفصل الذى أعده "بويندى" فى أنه يرجع نجاح "سوابو" إلى أنه لم يكن مجرد نتيجة تطوره الداخلى بل الأكثر لأنه محصلة تطور الحركات الاجتماعية القوية نسبيا فى هذه الدولة التى يقل عدد سكانها عن مليونين. هذه الحركات التأمت حول الكنيسة والطلبة والعمال. فبينما كان دور الكنيسة أكثر دعما للعمل التعليمى والإعلامى ومشروعات تنمية المجتمع، التى تقدم خدمات لضحايا الأبار تهايد السياسيين، فإن حركة الطلبة والمهاجرين كانت الوقود المباشر للكفاح المسلح الذى بدأه سوابو عام ١٩٦٨.

إن "نقطة التحول" فى تاريخ العمل والنضال الوطنى هى الإضرابات غير المتساوقة من قبل ٣٠ ألف عامل مهاجر غير منظمين. طال الإضراب فعليا كل قطاعات الاقتصاد، وبلغت خاصة حد توقف عمليات التعدين وأعمال التصدير والاستيراد. والتحق العمال الذين أعيد "توطينهم" فى "أوفامبولاند" بالفلاحين وشنوا هجوما جبهويا على سلطات البانتوستان، محولين أوفامبولاند إلى مركز اضطراب عظيم. ولم يوقف إعادة التوطين فيض الإضرابات الحضرية التى استمرت فى ١٩٧٢، ١٩٧٦، وتمثلت مكاسب هذه الحركة تنظيميا فى شكل "الاتحاد الوطنى لعمال ناميبيا" عام ١٩٧٧. (NUNW) وتلت مشروعية نقابات العمل السود، عام ١٩٧٨ ما تبعها من الثمانينيات من انطلاق عدد من النقابات القطاعية.

وبينما سبق الإضراب الناميبى عام ١٩٧١، إضراب ديربان عام ١٩٧٣ فى جنوب أفريقيا، فإن حركية الطلبة فى ناميبيا تأثرت إلى حد كبير بما جرى حولها حتى كانت أحداث سويتو عام ١٩٧٦ SOWETO والحق أن الطلبة الناميبيين كانوا يطورون عملهم على نطاق واسع فى البلاد، وذلك من خلال المؤتمرات السنوية التى تنظمها الكنيسة منذ عام ١٩٧٦. لكن حدث فقط بعد انتفاضة سويتو أن تغير "طابع حركة الطلبة الناميبيين" إذ أصبح ملهمهم هى فكرة "الوعى الأسود" والقوة السوداء". ومن هنا فإن الحركة لم تزود "سوابو" بالكوادر فحسب "بتوسيع قاعدة الانخراط فيه جغرافيا وعرقيا، بل أيضًا أثرت على تنظيم حركة المجتمع فى أنحاء ناميبيا الحضرية.

لم تكن السلطة الكولونيالية الجنوب أفريقية، ولا مختلف الفصائل فى العاصمة الناميبية بجدية على الإصلاح أو القهر، كردود فعل تبادلية للعمل النضالى، ولم يكن رد فعل الدولة "على تسييس كفاح الطبقة العاملة" عام ١٩٧٠ هو مجرد القهر، بل اضفاء المشروعية على نقابات العمال. يصنع "بويندى" جناحى رأس المال التعدينى والزراعى على طرفى نقيض، فالأول له "تاريخ طويل من الإصلاحات" والأخير "معادٍ" له. إن محصلة النضال الشعبى المستدام، ومبادرات

الإصلاح داخل الدولة وقطاعات من رأس المال وكلاهما فى سياق موقف دولى مواتٍ، إنما كانت "نمطا تقنينيًا لتصفية الاستعمار" وذلك فى إطار الحكومة المستقلة وريثة جهاز مدنى معاد وترسانة من التشريعات الكولونيالية، جنبا إلى جنب مع الصيغ الدستورية من أجل عمل إيجابى. وتشكلت سيرورة الإصلاح هذه إلى حد كبير عبر مجموعة من الحركات المناهضة للأبارتهايد بقدر ما تمت أيضًا من خلال العقلية الإصلاحية داخل تحالف الأبارتهايد.

كان هذا الإصلاح بعيد المنال أكثر من أى شىء آخر، وتمثلت نتائجه فى إعادة رسم الخط الفاصل بين قوى الأبارتهايد وتلك التى تقاتل ضده، ويضع "بويندى" نفسه فى وضع المراقب لعملية ترتيبه الانحياز بين صفوف التحالف المناهض للأبارتهايد. وقد تحالفت الحركة الطلابية- التى ربما كانت أكثر المستفيدين مباشرة من العمل الإيجابى، تحالفت على نحو وثيق مع الحكومة وتمسكت الكنائس ذات التاريخ الطويل فى الاستقلال والعلاقات الدولية القوية، تمسكت بالاستقلالية عن الحكومة الجديدة، "وبويندى" هو الأكثر ارتباطا بالحركة النقابية التى شعر "أنها تبدو غير قادرة على وضع أقدامها على أرض صلبة" رغم أنها كانت الحليف التقليدى لمنظمة "سوابو". فهل هذا بسبب أن النقابات تعانى من مشكلة حالة الانتقال من مرحلة المظاهرات والإضرابات إلى مرحلة "تسييد من التفاوض" فى فترة الاستقلال؟ أم ترى أن ذلك يشكل دليلا على الاعتراف المتنامى داخل صفوفهم وبأن التحول الحقيقى فى طبيعة النضال النضال نفسها، ذلك النضال الذى يتواصل حيثما تتجه البوصلة.

العرقية وحركات القومية:

بينما تبدو المسألة العرقية كأحد الأبعاد فى فصول مختلفة من هذه المجموعة، فإنها تشكل النقطة المحورية فى دراسة سياهوكا- موهيندو Muhinda

Syahuka حول نضال شعوب غربى أوغندا من البامبا Baamba والباكونزو Bakonzo باعتبارها قوميات مقهورة تتأضل ضد تهميشها العرقى، والحرمان الاقتصادى والسيطرة السياسية، والسوسيوثقافية، فى إطار مملكة تورو Toro الكولونيالية، وهى فرع من "الدولة الكولونيالية نفسها. وبينما ترجع هذه المشكلة المعروفة باسم المسألة الروينزوروية (Ruwenzururu) بجذورها الأولية إلى التطورات التى حدثت فى القرن التاسع عشر، فإن نضالها بقيادة (الحركة الروينزوروية) قد انتظم استجابة لظروف القرن العشرين. ويحاجج الباحث بأن هذه الحركة يمكن فقط أن تُفهم "ككفاح عرقى" "ونضال فلاحى" فى آن معًا، وأيضًا "كنضال طبقى" سياسى.

إن التقاء الأبعاد الثلاثة هو الذى يمكن فقط أن يفسر التمايزات السياسية الداخلية فى صفوف الحركة والانعطافات والتحولات فى مسارها خلال تاريخها الممتد لعقود. لم تكن الحركة العرقية وحيدة فى أى وقت أو أنها مضت دون تناقضات أو أن اتجاهها لا تفسره إلا معضلتها، وعلى العكس فإن الحركة كانت طوال تاريخها أيضًا حربا أهلية. كانت تمايزاتها الداخلية أكثر وضوحًا كتشظى سياسى وأيديولوجى فى صفوف الطبقة الوسطى للبامبا والباكونزو. "ويحاجج سياهوكا- موهندو بقوله "لا يوجد شىء اسمه القبلية من أجل القبلية" لأن "الصراعات العرقية لا تصدر عن مجرد وجود الجماعات العرقية، بل بالأحرى أن تنشب الصراعات تنشب على أساس علاقات القوة بين الطبقات المهيمنة فى الجماعات العرقية المتداخلة" ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك التنازع داخل كل مجموعة حول اتجاه الصراع. ومن هذا الموقف يختتم موهيندو دراسته عن الحركة الروينزوروية بقوله "إن النضالات العرقية فى هذه الحالة، هى نضالات حول حقوق الشعب.

سوف نسمع صدى الرأى الذى عرضه سياهوكا- موهيندو من خلال إسهامات أخرى متعددة، فقد زعمت مافيا كادونا" Kaduna Mafia فى شمال نيجيريا بأنها بطلة المصالح "الشمالية" "العرقية" وجندت قوى اجتماعية على نطاق واسع من المهنيين إلى الموظفين العموميين المدنيين، ومن المستثمرين إلى التجار ومن العمال للفلاحين، وذلك ضد "الهيمنة الجنوبية" وكانت هذه "المافيا" تزعم أنها "صوت" لشمال واحد، شعب واحد، ومصير واحد" ولم يحدث أن بقى هذا الزعم دون تحد. والأكثر أهمية أن هذا الزعم كان موضع التحدى من قبل الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية الذى نظم المزارعين ضد الهيراركية التقليدية المتحالفة مع المافيا.

وكان وجها هذه الحرب الأهلية واضحين أيضًا فى السرد الذى قدمه بويندى لتاريخ النضال ضد الكولونيالية فى ناميبيا. فقد انضم العمال المهاجرون الذين أعيد توطينهم فى أراضى أوفامبو بعد الإضراب الخطير لعام ١٩٧١، انضموا للمزارعين لمواجهة السلطات التقليدية فى البانتوستان Bantustan، "محولين أرض أوفامبو إلى "ساحة اضطراب هائل. وبعدها بخمس سنوات انضم المجلس الرئاسى لكل من الناما Nama والماهاريرو Maharero وتجامواها Tjamaha إلى صفوف حزب سوابو. فإلى أى حد أدت الحرب الأهلية داخل العرقيات إلى تمايزات سياسية داخل سوابو؟ ولكى نكمل الموضوع فلنتساءل ألا يمكن أن يرجع فشل موجا Moja الليبيرية لأبعد من قاعدتها الطلابية الحضرية بمعنى ما، مما يمكن متابعته فى فشلها فى مواجهة عملاء "الكولونيالية الداخلية فى الريف أى الزعماء التقليديين الذين اعترف لومومبا – كاسونجو بأنهم كانوا على صلة وثيقة بالدولة من خلال علاقات "السيد– التابع، ويلقبهم هو نفسه بالبيروقراطيين الجدد المحسوبين أساسًا على توبمان Tubman وليس على أنصارهم، وذلك لمجرد نقلهم إلى عالم مبادرات دولة الرفاهية؟

- الحركات الدينية والأصولية:

يهتم الاتجاه السائد فى الأدبيات حول "العرقية" بالقاء الضوء على الإطار المشترك للحركات العرقية من خلال العملية التى تضم كلا من حدود "البدائل" الكامنة فى هذا الإطار و"الحرب الأهلية"، وكلاهما يشكل الحركة، ويطلق لها العنان.

ويتضح نفس هذا الاتجاه فى الأدبيات المتزايدة حول "الأصولية". وتختبرها هنا بقوة المساهمات الواردة فى الكتاب حين تعالج السياسات "الأصولية"، ويكفى نموذجان هنا لإيضاح هذا المعنى:-

الأول يعنى بالصحوة "الإسلامية" Islamicist فيما بعد الحرب فى السنغال، وتأسيس الرابطة الإسلامية لطلبة أفريقيا السوداء فى داكار (AMEAN) عام ١٩٥٣. تشكل السياق الدولى لهذه الصحوة من خلال عملية بلغت مداها فيما حدده باتيلى وديوف ومبودج Bathily, Diouf and Mbodj "بسياسة التحديث التى أطلقها مصطفى كمال فى تركيا فيما بين الحربين، ومحاولة الثورة الوطنية التى قادها مصدق فى إيران، وقيام تنظيم الضباط "الأحرار" فى مصر للاستيلاء على السلطة، والكفاح المسلح لتحرير الجزائر. أما على المستوى الداخلى فقد نظرت قيادة الرابطة لنفسها باعتبارها رد فعل "لفراغ ثقافى" ناشئ عن تمركز أوروبى إمبريالى مسيحى ولم توجه الرابطة قوة نيرانها فحسب ضد سياسة "فرق تسد التى طبقتها الحكومة الكولونيالية على الجماعة المسلمة"..، بل أيضًا ضد "المارابو"(*) "الانتهازيين" الذين اعتبروهم متآمرين مع الإدارة الكولونيالية" وقد شككوا فى زعم

(*) قيادات العشائر المحلية التقليدية، ومع الاختلاف عن المرابطين ذوى الأصل المغاربى فإنه يقال عنهم "مرابطين" أحيانًا بسبب الأصل الصوفى المغاربى.

"الأشراف" Sherifs بكونهم من سلالة النبى، ورأوا فى هذا الزعم مناورة مزدوجة: فمن ناحية هى محاولة للدفاع عن امتيازاتهم، عن طريق تبرير انتقال الصفات الوراثية من الآباء للأبناء، كمبدأ مقدس سيطروا به على اتباعهم، ومن ناحية أخرى "بمنع اتباعهم، من اكتساب معرفة أكثر مما لديهم بمعنى الحفاظ على الغموض فى أدمغتهم" وكان فى تقدير الرابطة أن العقبة فى طريق تحرير تجمع المسلمين وممارسة إسلامية حديثة لم تكن مجرد الإدارة الاستعمارية بل كانت أيضًا فى "الإخوان" "المارابو".

ولا يثير الدهشة أن موضوعين لا موضوعًا واحدًا هو الذى يتكرر عدة مرات فى مطبوعات الرابطة وهما "الإمبريالية المسيحية" الأوربية و"الإسلام والديمقراطية". فأى ديمقراطية تعنى من وجهة نظر حركة ترى نفسها بطل الإسلام والمقاوم الفعال ضد المؤسسة الإسلامية القائمة فى آن معا، قد يتضح ذلك إذا ما أمعنا فى القرارات التى صدرت عن مؤتمر الرابطة فى يوليو ١٩٥٦. فمن ناحية كان هناك مطلب "لتعزيز الثقافة الإسلامية"، لكن من الناحية الأخرى كان هناك طلب لإصلاح هذه الثقافة بالنسبة "لتقليل" مقدار المهر، والإلغاء التدريجى "لتعدد الزوجات"، من ناحية كان هناك من يطلب إدخال التعليم الدينى فى المدارس العامة، وعلى الجانب الآخر هناك طلب "مقرطة" محاكم المسلمين بإلغاء التعيين الإجبارى للقاضى من قبل السلطات الإدارية، و"التخلص" من مكتب الدولة للشئون الإسلامية. كان هناك مطلب "حل" الطوائف الدينية (الإخوان) لكن على الجانب الآخر فإن ذلك كان شرطًا مسبقا لبعث "جبهة إسلامية متحدة" ضد الاستعمار. والأكثر من ذلك أن أجنحة فى "الرابطة" جعلت من فكرة "الجبهة الإسلامية المتحدة" نسبية خلال دعوتهم من أجل "اشتراكية ذات توجه إنسانى تسمح بحرية العقيدة كعامل إيجابى فى تنظيم "المدينة":-

"يزعم كل حزب سياسى أنه اشتراكى دون أن يفسر متطلبات مثل تلك السياسة. فإذا كنا نعنى بالاشتراكية، التوزيع العادل بين كل الفئات الاجتماعية، أى التوزيع العادل لجميع وسائل الإنتاج، والناتج النهائى للمنتج، إذا كانت الاشتراكية "تساوى النضال ضد المعاقل السياسية والاقتصادية والدينية داخل الدولة، إذن فإننا نحن المسلمين اشتراكيون، وسندعم أى حكومة تقرر الدفاع عن مثل هذا البرنامج. أما إذا كان هدف الاشتراكية هو القضاء على الدين واضطهاد الجماعات الدينية التى تشارك بأمانة فى كل مناحى النضال من أجل التحرير، هنا نحن نرفض مثل هذه الاشتراكية التى يكون هدفها الأساسى هو القهر الروحى".

ومع ذلك فقد بقيت الحركة الإسلامية فى السنغال طويلا شأنا طلابيا وكنتاج للجمع بين عنصرين: تحالف الدولة والمارابو الذين وضعوا الريف فى حالة انضباط، مع تعددية سياسية منحت الحركات الحضرية مساحة للعب دور فى شئون الدولة. ويبدو هنا التناقض مع حالة تونس حادًا، إذ نحن هنا إزاء حركة "إسلامية" قادرة على الخروج عن إطار الطلبة والمثقفين. وفى تحليل كريشان Krichen "للتاريخ واللغة" عند الحركة الأصولية فى تونس، يستطيع المرء أن يميز عنصرين؛ داخلى وخارجى. لقد تُرجم التصميم الجذرى لحكومة بورقيبة فى محاربة الممارسات الثقافية "المتخلفة"– ترجم فى "مجلة الأسرة عام ١٩٥٧، وألغى معه أيضًا تعدد الزوجات ومحاكم الشريعة والمحاكم الشرعية واستند الزواج منذئذ على القبول المتبادل، إضافة للحقوق المتساوية لكل من الزوج والزوجة فى طلب الطلاق. وكانت النتيجة نظام المحاكم الموحد العلمانى (انظر أيضًا الفصل الذى أعده محمود بن رمضان فى هذا المجلد). وحينما أتت المعارضة من هيئة علماء الدين فى جامعة الزيتونة، وهى أول جامعة لاهوتية فى العالم، أغلق بورقيبة أبواب الزيتونة وحرر أملاك الوقف (الحبوس) التى تمول المؤسسات الدينية، ونتيجة لذلك تعالت المعارضة الدينية ضد نظام بورقيبة، لم تأت من هيئة العلماء الذين كانوا

دون قاعدة مؤسساتية، بل جاءت هذه المعارضة من جماعات الشباب الذين وجدوا ضالتهم فى جماعة الإخوان المسلمين فى مصر وبدت أفق هذه المعارضة لمدة عقد كامل نتيجة لاحتشاد تطورات داخلية وخارجية. فكارثة الحرب العربية- الإسرائيلية عام ١٩٦٧ أفقدت القومية العربية مصداقيتها كبديل قابل للتطبيق. وأدت هزيمة ١٩٦٩ لتجربة التعاونيات فى تونس إلى إتاحة فرصة لمعارضة حكومة بورقيبة. وكان عام ١٩٧٨ هو نقطة التحول فى تاريخ الإسلام السياسى فى تونس؛ فقد شهد هذا العام حدثان دراميان : القمع الدموى للإضراب العام من ناحية، ومن الناحية الأخرى "انتصار" الثورة الإيرانية، ذلك الحدث الذى اسقطت فيه جماهير المسلمين- بدون سلاح- أكبر خامس جيش فى العالم. وبدأت الجماعة فى عام ١٩٨٠ تحول نفسها إلى حزب سياسى.

ويعترف كريشان بجاذبية الإسلام الأصولى لشرائح متزايدة فى المجتمع، بادئا بالشباب والفقراء وشرائح عريضة من الطبقة الوسطى. لكنه يجد أن هذه الجاذبية أصبحت مصدرًا لمعضلة كبيرة. صحيح "أن الإسلام المعارض هو القوة الوحيدة فى العالم العربى والمسلم الذى يُخشاه الغرب، وهو القوة الذى يعبئ ضدها كل وسائله المادية بما فيها وسائل الإعلام"، لكنه وبناء على ذلك يجد الكاتب أن الإسلام السياسى خطرًا عظيمًا على الديمقراطية".

لا يمكن خطر الإسلام السياسى فى "فكر" قيادته السياسية، ولا فى "تعصب" نشطائه. إن خطورته تكمن فى استجابته للحقيقة المعقدة للحضارة بنظرة ماضوية تبسيطية تعود إلى ما قبل القيم الحديثة وترتكز على قوة جوانيه لا تاريخية كمصدر للمعرفة والتنظيم والسلطة. وهى قيم ترفض الإنسان كأساس للمعرفة والقانون الاجتماعى. ومنذ اللحظة التى تنتزع فيها الثقافة الكلاسيكية من تاريخيتها ويعاد وضعها فى نظام "مغلق" "معاصر" مثلما يفعل الأصوليون، فإنها تستبعد التفكير واختلاف الآراء...".

إن جزءًا كبيرا من الفصل يخضع لمطلب كشف هذا "الاختلاف فى الرأى وهذا التمفصل بين حجب التفكير داخل الإسلام السياسى التونسى، وبين الذهاب لأبعد من اللغة اللاتاريخية للأصولية الإسلامية فى تاريخها الحالى: فبعد قفزة ١٩٧٨ بالنسبة للتطور الذى شهد الإسلام السياسى إلى حركة جماهيرية، تزامن ذلك مع "انقسام الحركة" فإزاء اضطرابهم أمام الاتهام بأنهم بالفعل كانوا" عملاء رجعيين فى خدمة القاهرين"بدأ بعض الناشطين فى البحث عن الأسباب وراء اكتساب الحركة لهذه الصورة السيئة" وغذى الشك والتساؤل الاستياء من التاريخ الرسمى ذى الاتجاه الواحد فى الحركة، وأدى الحفر فى التاريخ إلى اكتشاف الانشقاق داخل صفوف الأصولية. وبشكل خاص أدت "هذه الموجة الجديدة إلى اكتشاف أعمال أصولية تقدمية مثل مجلة "المسلم المعاصر" التى ظهرت فى الكويت عام ١٩٧٥، وفى أول إصدار لها، نادى الأصولى المثقف المحترم عثمان محمد فتحى "بتأسيس يسار أصولى إسلامى". وفى عام ١٩٧٦- ٧٧ نادت هذه المجموعة- "الصغيرة" تماما- بمراجعة بعض الأفكار والمقاربات"، بما فيها فكرة- "التكفير" أى تكفير كل أولئك الذين لا يشاركون الحركة مدركاتها. كما طالبوا أيضًا بالتخلى عن المبدأ الرجعى الخاص "بحق المسلم غير القابل للتصرف فى ملكية خاصة طبقا للقانون، ما دام يقوم بأداء واجباته الدينية فى الزكاة" لقد طُرد قادة هذا النهج وفى عام ١٩٨٠، أسسوا "حركة مستقلة للأصوليين التقدميين".

طالب الأصوليون عام ١٩٨١ بالاعتراف القانونى بهم "كحركة الاتجاه الإسلامى" Movement de la Tendance Islamique وقد تحرك النظام عندما ووجه بحركة ذات انتشار واسع تذهب بعيدا عن سيطرتها فى جامعة تونس إلى الحضور فى الساحل مسقط رأس بورقيبة، والإقطاعية التقليدية للحزب الاشتراكى الدستورى الرسمى، "فانتقل النظام من "مجرد القلق إلى العمل"، حيث اعتقل أكثر من ١٠٠ من الناشطين، وكانت هذه هى لحظة تضامن كل القوى الديمقراطية مع "حركة

الاتجاه الإسلامى"، وكانت الضربة عام ١٩٨٥ عندما طالب الأمين العام لحركة الاتجاه الإسلامى بإجراء استفتاء حول "مجلة الأسرة فى مؤتمر صحفى، وهنا وجدت القوى الديمقراطية نفسها واقعة بين الشيطان والبحر كما يقول المثل، فهم لا يستطيعون جميعا إما "إلقاء انفسهم فى أحضان حكومة ديكتاتورية فاشلة" أو أن يقفوا مع حركة معرضة للقهر لكنها تضم بين صفوفها بذور الفاشية الجديدة".

وفى الفترة التى اعقبت ذلك، خاض المجتمع التونسى تجربة معركة سياسية غير مسبوقة إطلاقا، حول رؤية الأصولية الإسلامية للمجتمع خاصة فيما يعنيه حول "وضعية المرأة" و"حرية العبادة". وفى مخاض هذه المعركة زعم الأصوليون "عكوفهم على جهد تفسيرى" للشريعة الإسلامية. وكتب نفس الأمين العام عام ١٩٨٨ يقول: "أن حركة الاتجاه الإسلامى لم تسع قط ولن تسعى ولا أتخيل أن تسعى فى المستقبل لتحدى حظر تعدد الزوجات؟ وغيرت حركة الاتجاه اسمها إلى "حزب النهضة"، وأعلن رئيسها "الغنوشى" رئيس برنامجا من خمس نقاط شمل: الاعتراف الفورى غير المشروط بالأحزاب، وديمقراطية حقيقية تقوم على فصل الدولة عن الحزب، وتنحية رئيس الدولة عن رئاسة "الحزب".

ويرى كريشان فى هذه التغيرات دليلا على "ازدواجية الكلام" يكمن فى نقطة التماس بين "هيكل أيديولوجى سلطوى" وبين "برجماتية سياسية" لحركة تستجيب لتوقعات الرأى العام. وللخروج من هذا المأزق لن يكون ذلك ممكنا دون الوصول إلى تفاهم مع "التناقض القائم فى التحدى الثقافى الوطنى". أى بالاعتراف "بأن ثقافة العرب والمسلمين كانت لعدة قرون مكبلة بدوجما طيقية لم يمكنها تجاوزها" ومع ذلك، فبينما "ظل العامل الاستعمارى يذكر النخبة بالتخلف المتراكم فى جميع الميادين بما فيها الثقافة، فقد "حال أيضًا دون إنجاز هدف" النضال ضد الوجود الاستعمارى الذى يحظى بالأولوية، بينما أقصى عملية التجديد المنهجى الجذرى لثقافة المسلمين إلى المرتبة الثانية. ويتوجب للتركيز على مسألة "التجديد الثقافى

الوطنى أن يتم التجاوز بالتالى عن المفهوم الأحادى للمسألة الوطنية باختزالها إلى "قضية سياسية". ومن ثم يصبح المنطق الحتمى هو أن "الغرب يمكن أن يُحارب فقط بأسلحته هو". لكن ذلك يتطلب أيضًا خلع قناع "الذرائعية الأيديولوجية الأصولية" عن الثقافة، والاعتراف بأن الإسلام كأى ثقافة يحمل أنواعا مختلفة من اللغة". ويجب أن تُواجه الذرائعية الأيديولوجية فى إطار تاريخها الواقعى والمتعدد. وكذلك باختبار مصداقيتها" فيما تعكسه من هموم معاصرة.

وفى حالة تونس يعرض كريشان بدقة أربعة قضايا يجب أن تكون فى قلب هذا الاختبار: "وضعية المرأة والأسرة"، العقوبات القانونية والعقاب البدنى، حرية العقيدة ووضعية الأقليات، الحرية الفردية والحق فى حياة ذات خصوصية". وبتعبير آخر لابد من وضع الرؤية الأصولية لعدم الفصل بين الدين والدولة" موضع البحث وتحديد أسلوب الدمج والكيفية التى يُعبر بها عن ذلك".

وفى نفس الوقت فوفق ما أورده كريشان: "هل بالإمكان أن نتصور ديموقراطية بدون الأصوليين؟ أو إذا قلنا فى سياق مختلف: هل يمكن بدون "القبليين"؟ هنا يظهر "تناقض غريب" فكما هو حادث فى كل من الجزائر وتونس المعاصرة: هناك أقلية نشطة معنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون ترفض قبول الأصوليين فى اللعبة الديمقرطية، مما يعنى أنها ترفض الاستجابة للتوازن الحقيقى للسلطة السياسية فى البلاد. وكما أشرت سابقا، يذكر ذلك بالمعضلة التى واجهها الديمقراطيون الليبراليون حينما ووجهوا بالشيوعيين أو الأحزاب القومية الراديكالية، وبتعبير آخر، مع أولئك الذين كان اشتراكهم فى اللعبة لا يعنى بالضرورة قبولهم بقواعد اللعبة؟ وفى مثل هذا الموقف أين تكمن المشكلة: هل هى فى هؤلاء الذين لم يقبلوا بقواعد اللعبة أم فى القواعد نفسها؟ وهل يمكن للمرء أن يأمل فى مناقشة القبول العام للقواعد دون الرغبة فى مناقشة أية قواعد يمكن أن

تكون ذات صلاحية عامة؟ وبالعودة لمناقشاتنا عن "المجتمع المدنى" أليست المناقشة المبرمجة عن "المجتمع المدنى" أى الجدل عمّن يكون جزءًا من المجتمع المدنى ومن ليس كذلك – هى بالفعل نفس المناظرة حول من يجب أن يكون جزءًا من اللعبة الديمقراطية بحق ومن يكون خارجها؟

لقد صار هذا الموضوع فاصلا فى إطار مناقشات واسعة حول الديمقراطية فى ورشة العمل الجزائرية. فقد وافق المشاركون على نطاق واسع على بعض الشروط التى تقود إلى بزوغ إسلام نضالى فى إطار أزمة حادة: فمن ناحية قد تكون السلطة السياسية غير قادرة على الإصلاح الداخلى، أو من ناحية أخرى تكون كل من الانتلجنسيا "العلمانية" و"التقليدية" و"الدينية" مرتبطين فى منطق واحد مع الدولة– وفى الحالة الأخيرة فسواء كانا مرتبطين (السنغال) أو غير مرتبطين مؤسسيا (تونس) فإنهما يكونان غير قادرين على نسج مشاريع اجتماعية مقابلة. ومع ذلك كان هناك اختلاف محدود فى هذا الصدد. وظهرت وجهتا نظر متمايزتان حول كيفية ارتباط القوى الديمقراطية بالإسلام النضالى تعودا إلى القول بما إذا كان التمييز بين القوى الدينية والعلمانية أى التقليدية والحديثة) مرادفا للتمييز بين القوى الديمقراطية– وغير الديمقراطية أم أن التمييز الأخير متقاطع مع الأمل.

وتسوق إحدى وجهات النظر حجة أن إنبثاق الإسلام السياسى هو قبل كل شىء تعبير عن الصراع بين الحداثة والتقليدى وعن طبيعة التشكك فى الحداثة. وحذرت وجهة النظر هذه من خطر الاستسلام للإسلام النضالى والذى تنظر إليه كقوة تخلف وأنها قوة ذات طابع فاشستى فعليًا أو احتماليًا يدفع زخمها الأيديولوجى إلى التفرقة بين المطامح الديمقراطية للشعب وآماله القومية وذلك بإنكار الأولى وتشويه الثانية.

أما وجهة النظر الثانية فتسوق حجة أن التقليدى معاصر كالحديث، وفى هذه الحالة يكون قد أعيد انتاجه بطريقة نقدية فى سياق حديث بين الامبريالية والمقهورين على مستوى ثقافى وحضارى. ومن الضرورى هنا تجنب الارتباط بهذه الظاهرة دون مخاوف أو التمسك فقط بتناقضاتها. فالإسلام النضالى مركب من لحظات مختلفة: التزاوج بين المصالح الرجعية المتماسكة (داخليا وخارجيا) والمثقفين الجدد، الجاذبية للشرائح غير المنظمة من الفقراء ممن يتم تجاهلهم وخاصة فى مجالات الخبرة الاجتماعية التى تملكها الشرائح المنظمة تقليديًا مثل العمال والطلاب والمدرسين. إن أية محاولة لمعاملة الإسلام النضالى كوحدة كلية أو محاولة تهميشه ككل سوف يكون كارثة. والبديل لذلك هو القيام بفهم تحليلى لتوتراته الداخلية لكى نكشف من داخلها عن المكونات الديمقراطية التى تسعى ليس فقط إلى العودة للتراث العقلى فى الإسلام بل أيضًا "للتجديد" الشامل "وبمعنى آخر، للارتباط به وتجاوزه فى آن، لأن هذا التزاوج غير اليسير يتضمن عناصر فاشية وأخرى ديمقراطية يمكنها أن تواجه الفاشية نفسها. إن الفشل فى رؤية ذلك يحدث أزمة حقيقية للانتلجنسيا "الحديثة".

إن مفتاح حجية "كريشان" هو الاعتراف بأن "إعادة تجديد الثقافة" يمكن فقط أن يتم من داخلها "أى أن التحرير بتعبير أخر- يمكن فقط أن يكون تحريرا ذاتيا. وهذه الملاحظة تنطبق أيضًا بدرجة كبيرة على الحركات العرقية مثلما تنطبق على الحركات الإسلامية. وتكمن قوتها فى إحلال قراءة نصية أو أولية لهذه الظواهر فكان قراءة تاريخية بالأساس.

الدولة والحركات الاجتماعية

بدأ مؤلفو كتاب "كوديسريا الأخضر" ("عن الحركات الاجتماعية"- المترجم) بتسجيل نقطة فهم ليس فقط من نظرية التحديث بل أيضًا من تراثهم المشترك ألا وهو: نظرية التبعية. وجاءت النتيجة فى مناقضة أفكار "الثورة من أعلى" مع

مفاهيم "الثورة من أسفل" وتحديد أجندتهم بالتحرك من الدولة إلى المنطق الاجتماعى. وقد اعترف "الكتاب الأخضر" منذ البداية أنه ليس هناك منطق واحد فى عمل الحركات الاجتماعية يمكن اكتشافه واعتناقه، بل هناك منطق اجتماعى متعدد ومتناقض. لقد نادينا بتحليل نقدى للحركات الاجتماعية ومشروعاتها، لا بتصادم رومانتيكى معها، ولم تقر المناقشات فى كل من الجزائر وهرارى هذا المفهوم فحسب، بل أضافت إليه بعدًا جديدا. وكما تكشف فى مناقشات ندوة الجزائر فإن جزءًا من منظور الحركات البرجوازية يرتبط بمشروع الدولة أو يتمايز عنها مثلما الحال مع "مافيا كادونا" (نيجيريا) والحركات العرقية التى تستند إلى الفلاحين مثل روينزورورو، أو الحركات الدينية الحضرية المهيمنة كحركة النهضة التونسية؛ فهل مفتاح التمايز هنا إذن بين الحركات الاجتماعية ذات مشروع للدولة وبين أولئك الذين يعبرون عن أنفسهم بدون أى مشروع؟ أو هو بين أولئك الفاسدين وأولئك الذين يحتفظون؟ ليس ذلك حقيقيًا... أن حركة شعبية مثل الاتحاد العام للشغل فى تونس اكتشفت من خلال التجربة أن مشروعا للمجتمع، لا يتضمن ايضًا مشروعا للدولة هو عمل غير مكتمل ولا يكتب له الاستمرار.

وكما أنه ليس هناك مشروع اجتماعى متميز كحركة اجتماعية فليس هناك مشروع دولة واحد يمكن تعريفه بهذه السمة. وكما أن الحركات الاجتماعية متنوعة ومتناقضة، فالأمر كذلك فى أشكال الدولة. وبالعودة إلى لغة "الكتاب الأخضر"، ألا تقود كل "ثورة من أسفل" إلى أعادة هيكلية داخلية لسلطة الدولة؟ ولاعادة ترتيب علاقاتها مع الحركات الاجتماعية بل ولإعادة تحديد أجندة الدولة؟ وبهذا المعنى ألا يتبع كل "ثورة ناجحة من أسفل" على نحو ما "ثورة من أعلى"؟ ألا تكون النقطة المهمة عندئذ ليست فى وجود أجندة للدولة بل فى محتواها؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلا يكون "مؤلفو" "الكتاب الأخضر" الذى وضع فى لحظة تاريخية معينة، لحظة استنزاف المشروع الوطنى المعادى للكولونيالية، قد فشلوا فى فهم نسبية هذه اللحظة؟ لكن هذا التحديد لم يكن مشتركا بين الحركات الاجتماعية موضوع التحليل

فى هذا المجلد. وكما قلت من قبل إذا تمسكت حركة بمسألة السلطة فإنها تكون بلا ريب قد ابتعدت عن فكرة شيطنة "الدولة" متجهة إلى عملية تمفصل بين كيفية تنظيم هذه الدولة مع ارتباطها بالقوى الاجتماعية.

ولكى نضع السؤال بطريقة مختلفة، أليست الحركات الاجتماعية شكل من الحكم الذاتى منعكسا على مطلب الاستقلال عند الجماعة بقدر ما هى شكل مؤسسى تحكم من خلاله الدولة الجماعات المنظمة؟ ألا يكون مفهوما إذن أن تحليل العلاقة التاريخية بين الدولة والمجتمع من خلال تمرحل يمسك بتناقضاتها وطبيعتها المتغيرة أفضل من أن يكون من خلال موقف لا تاريخى مطلق وواحدى الجانب للمعارضة؟

بهذا المعنى فإن القصور الحقيقى فى الكتاب الأخضر يتمثل فى أنه لم يضع الدولة الأفريقية فيما بعد الاستقلال فى سياقها، بينما ربط أزمة الدولة بسياق متغير. من أجل ذلك علينا أن نعترف أنه لا يمكن النظر إلى الأزمة باعتبارها بارومتر "لمشكلة" الدولة الأفريقية. لأن الأزمة كانت أيضًا نتاج نجاحها النسبى- بدرجات مختلفة – فى تنفيذ أجندة الحركة من أجل الاستقلال. ألم يساهم هذا النجاح أيضًا فى سياق متغير؟

لهذا فإن الاعتراف بأن الحركات الاجتماعية فى أفريقيا ليست لمجرد معارضة الدولة بل أيضًا لإعادة تحديد شكل هذه الدولة، هذا الاعتراف يجب أن يعتبر خطوة للأمام.

ملاحظات:

"الكتاب الأخضر" المشار إليه فى المقال من تأليف:

١- محمود ممدانى، -وامباديا وامبا-، وتانديكا مكاندا ويرى: "الحركات الاجتماعية، التحول الاجتماعى والنضال من أجل الديمقراطية فى أفريقيا- كوديسريا- دكار- السنغال، ١٩٨٨ ورقة عمل رقم(١).

٢- أرجو أن أغتنم هذه الفرصة لأقدر مشاركة ثمانية مناقشين فى ورشة العمل التى عقدت بالجزائر وهم: جاك ديبلشن من جامعة كاليفورنيا فى بيركلى، إليكيا مبوكولو من مدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية بباريس، ستيفان ليندبرج من جامعة لوند Lund فى السويد، بيتر ووترمان من معهد الدراسات الاجتماعية فى لاهاى، عروس الزبير وشنتوف الطيب، من جامعة وهران بالجزائر، وناصر بوريتان وسليمان بدرانى من مركز البحوث التطبيقية، المؤسسة المضيفة فى الجزائر.

الفصل الأول

النوع الاجتماعى(*) والنظم السياسية والحركات الاجتماعية خبرة غرب أفريقية(**)

إيفى أماديوم(***)

مقـــدمـــة

يبحث هذا الفصل مفهوما للحركات الاجتماعية يميز بين مفهومين للسلطة. فهناك المقاربة السائدة التى تنظر إلى السلطة من منظور سعى أفراد أو جماعات مصالح أو مجموعات اجتماعية للسيطرة على الدولة، أو طلبًا لمواطنة فعالة داخل نظام الدولة؛ وكذلك ساد هذا المنظور حيثما سعت الحركة لتغيير أيديولوجيا الدولة. وفى ضوء ذلك يجرى النظر إلى معظم الحركات الاجتماعية فى المجتمعات الأفريقية المعاصرة، سواء كانت حركات برجوازية، أو حركات شباب/ طلاب أو عمالية أو حركات نسائية.

وبواسطة هذه الحركات، فإن أى زمرة أو مجموعة تنجح فى الاستيلاء على السلطة، فإنها تشكل حكومة لكى تحكم الآخرين. وبشكل عام، لم تنجح هذه الحركات فى تأسيس مفهوم للحكم الذاتى بواسطة الجماهير والفلاحين. فهم غالبًا ما يتحولون، بشكل سريع، إلى طبقة نخبوية أو ما يسمى حزبا طليعيًا، وهكذا تتشكل سيادة جديدة على المجموعات أو المجتمعات المحلية ذات الحيوية الاجتماعية، التى لا ترغب، بالضرورة، فى أن تكون جزءًا من نظام الدولة.

(*) Gender.

(**) ترجمة: يسرى مصطفى

(***) IFI Amadium

ومن منظور المجتمعات المحلية الجماهيرية الأفريقية كثيفة العدد والتى لم ترغب مطلقًا أن تكون جزءًا من منظومة الدولة، ثمة حركة مغايرة لما سبق وهى الأقل حظًا من حيث الكتابة عنها، ويرتبط بها مفهوم آخر للسلطة - ونعنى الحركات المضادة للسلطة - التى تنشد ببساطة، الدفاع عن استقلالية هذه الجماعات والحفاظ عليها، ويبدو لى أن هذا يمثل السمة المركزية لحركات النساء الأهلية فى أفريقيا. وهو ما يتضمن، أن النساء الأفريقيات كان لهن، تقليديا، تنظيماتهن وأبنيتهن وأنظمتهن المستقلة، والتى يحكمن أنفسهن ذاتيا من خلالها، وهى فى حاجة للدفاع عنها. وبالتبعية، فإن للأفريقيات تواريخ مفعمة بالنضال ضد العمليات المؤدية إلى الفقدان التدريجى لهذا التقليد. ومن هنا، سوف أتناول بالبحث خبرة نيجيرية محددة، ولكن بداية أطرح سؤالًا : هل من الممكن إيجاد صيغة أفريقية خاصة للنوع والصراع الاجتماعى؟

النوع الاجتماعى والأنظمة السياسية الأفريقية: جدل نظرى

فى محاولة للتمييز بين النظم السياسية الأفريقية والنظم الغربية، استخدمت أوكونجو Okonjo (١٩٧٦) مفهوم نظام "ثنائى-الجنس" dual-sex لتمييز النظام الأفريقى، مستخدمة كمثال مجتمع اجبو Igbo. هذا فى حين وصفت النظام الأوربى بأنه "أحادى الجنس" Single-sex. وفى النظام "ثنائى-الجنس"، حسب أوكونجو، فإن "كل جنس يدير شئونه الخاصة، ويجرى تمثيل مصالح النساء على كل المستويات. وفى المقابل، فى النظام الأوربى "أحادى- الجنس" فإن "الأدوار ذات الصلة بالمكانة السياسية، هى بشكل أساسى من نصيب الرجال .. أما النساء فبمقدورهن - تحقيق تميز واعتراف بهن فقط فى حالة إذا ما لعبن أدوار الرجال فى الحياة العامة وأدينها بإتقان"(Okonjo 1976:45).

أيضًا، جرى تأكيد الأهمية التاريخية والسياسية للتنظيمات النسائية الأفريقية واستقلاليتها من خلال المسح العام الذى أجرته ليبيوف Lebeuf (١٩٦٣) حول دور النساء فى التنظيمات السياسية فى المجتمعات الأفريقية، وخاصة مشاركتهن العملية فى إدارة الشئون العامة. وشأنها شأن أوكونجو، رأت ليبيوف مشاركة النساء فى الشئون العامة بمثابة عامل تمييز بين الأنظمة السياسية الأفريقية، ونظم الدولة الأوربية، وقد تضمن المسح التاريخى الذى أجرته؛ حكم الملكات وأمهات الملكات بين لوفيدو Lovedu، وسوازى Swazi، ولوندا Lunda فى منطقة جنوبى أفريقيا.

وفى غرب أفريقيا، رُصدت أنظمة مماثلة من حيث مشاركة الإناث فى الحكم والسلطة من الباميليكى Bamileke فى الكاميرون، والتشامبا فى بينو Chamba of Benue فى شمال نيجيريا، والشانتى Ashanti فى غانا. ووجدت هذه الممارسة ذاتها فى نيجيريا المسلمة وفى تشاد بين سكان نيوب Nupe، والبوليوا Bolewa، وشعب الكانورى Kanuri، وكوتوكو Kotoko فى دلتا شارى Chari Delta، والباجريمى Bagrimi. والوضع ذاته كان موجودًا فى مجتمعات شرق أفريقيا مثل بيمبا Bemba فى شمال شرق زيمبابوى، وبوشونجو فى الكاساى واللوانجو فى Bushongo of the Kasai، and the Loango وكيتارا Kitara، وأنكولى Ankole، وباتيكى Bateke. وعلاوة على ذلك، تعود روايات كل من سويت مان Sweetman (١٩٨٤) وفان سيرتيما Sertima Van (١٩٨٤) عن القائدات البارزات ذوات النفوذ، والملكات، وزوجات الإمبراطور فى التاريخ الأفريقى إلى أزمنة غابرة شاملة الإمبراطوريات القديمة بما فيها إمبراطوريات النوبة وأثيوبيا ومصر.

لقد كن نساء حاكمات فى أنظمة سياسية مركزية ذات علاقات اقتصادية واجتماعية معقدة، فى مقابل أنظمة سياسية أفريقية أخرى لا مركزية على مستوى المجتمعات المحلية أو داخل المناطق ذاتها– وقد تكون هذه العلاقات قد اشتملت على بعض التناقضات، ومن ثم الصراع، نتيجة الاعتماد الاقتصادى التاريخى للأنظمة المركزية على المجتمعات المحلية والسكان.

ومع ذلك، لم تقتصر قيادة الأنثى على الأنظمة المركزية، لكنها امتدت على مستوى المجتمع المحلى حيث تمخضت عن مستويات مختلفة من التنظيمات النسائية الرسمية وغير الرسمية. وهكذا فقد وُجدت فى معظم المجتمعات الأفريقية تنظيمات نسائية سيطرت على أو نظمت العمل الزراعى والتجارة والأسواق وثقافة النساء والأيديولوجيا المرتبطة بها. ومن بين بعض المجتمعات الأفريقية الشهيرة بتنظيماتها النسائية مجتمعات اجبو Igbo وكيكويو Kikuyu ومجموعة لوندا Lunda Group وايكوى Ekoi فى جنوب نيجيريا وبينى Bini ويوبى Ube وجيرى Gere، ووبى Wobe فى ساحل العاج وميندى Mende ويوروبا Yoruba الخ.

إن معرفة ليبيوف بأهمية النساء الأفريقيات فى المجال العام، قادتها لأن تعلن هذا الاتهام بحق مجتمعها وتاريخه وقيمه المعادية للأنثى: "من خلال سلوك فكرى تجذر بعمق فى الذهنية الغربية، فقد جرى خفض النساء إلى مرتبة أدنى داخل دائرة المهام المنزلية والحياة الخاصة، واعتبر الرجال وحدهم المؤهلون لحمل أعباء الشئون العامة على كاهلهم، إن هذا الموقف المعادى للنسوية anti-Feminist، الذى حال دون إرساء دعائم المساواة السياسية بين الجنسين فى مجتمعاتنا حتى الوقت الراهن لحد كبير .. لا يجب أن يبيح لنا أن نحكم مسبقًا على النمط الذى من خلاله يجرى تقاسم الأنشطة بين الرجال والنساء فى الثقافات الأخرى، وبشكل أكثر دقة وبقدر ما يعنينا الأمر، فى تلك الأنماط الأفريقية"، (١٩٦٣:٩٣).

وهنا إذن خبرتان تاريخيتان متقابلتان ومتأثرتان بخصائص الحركة النسائية فى كلا النظامين السياسيين المختلفين، فبينما ناضلت الأوربيات للحصول على السلطة داخل أبنيتهن السياسية الرسمية، فإن فرض الأنظمة الأوربية فى أفريقيا من خلال الاستعمار زعزع البنى التقليدية الداعمة للأنظمة الاجتماعية الثقافية الأفريقية. وفى حين حصلت الأوربيات على السلطة فى ظل النظام الأوربى المهيمن، أخذت الأفريقيات فى فقدان سلطة استقلالهن.

حاول شيخ أنتا ديوب Cheikh Anta Diop (١٩٨٩) تفسير هذه الاختلافات التاريخية فى المواقع البنيوية للنساء من خلال نظريته عن أفريقيا الأمومية. فقد جادل بأن المجتمعات الأوربية تعتبر، تاريخيا، مجتمعات أبوية (حكم ذكورى شمولى وقهر للنساء)، وبالمقابل، تعتبر أفريقيا مهد النظام الأمومى (مجتمع مناصر للأنثى، وممركز حول الأم). وأوضح مدى السلطة التى حظيت بها الأفريقيات منذ القدم، وذلك من خلال مقارنة الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كلا النظامين.

وحسب ديوب، فقد بدأت رياح تغيير هذا النظام الأمومى القديم فى الهبوب بدايه من دخول الإسلام الذى أدخل معه النظام الأبوى إلى أفريقيا السوداء فى القرن العاشر. ومع ذلك، أكد أن الإسلام لم يؤد إلى تآكل الثقافات الأفريقية الأصلية بشكل كامل. ففى كثير من الحالات، تواجد الإسلام جنبا إلى جنب التقاليد الأفريقية لما يزيد عن ألف عام. أما التغيرات الجذرية التى زعزعت النظام الأمومى بقوة، فقد جاءت مع المسيحية والتعليم الغربى ونظام الدولة الأوربى العلمانى، من خلال نظام الحكم المتميز للذكور الذى فرضه الاستعمار. وانعكس التميز الذكورى على مستوى التشريع وحقوق ملكية الأراضى والانتساب للأب والزواج الأحادى والقيم الأخلاقية لطبقات النخبة الحاكمة المنتجة أوربيا. وبالتالى فقد كان دخول النظام الأوربى هو الذى أدى إلى تآكل المكاسب السياسية التى كانت قد حققتها الأفريقيات على مدار قرون من الزمان.

ترتكز نظرية ديوب عن النظام الأمومى، لحد كبير، على قواعد التوريث والميراث عن طريق الأنثى، وحكم الملكات فى الممالك الأفريقية. ولكننى، على العكس، أفضل تعريف النظام الأمومى بتعبيرات البنى الأيديولوجية الأكثر عمقًا، بتعبيراتها الاجتماعية السياسية الأكثر اتساعًا فى ظل منظومة نسائية حية واضحة المعالم (Amadiume 1987A; 1989; 1991). ومع ذلك، أتفق مع ديوب فيما يتعلق بالأهمية المحورية لمفهوم الأمومة Motherhood.

إن السلطة التقليدية للأفريقيات كان لها أساس اقتصادى وأيديولوجى نابع من الأهمية التى أضفيت على الأمومة وقد جادلت بأن هذا الموضوع ذو الوضعية البنيوية يشكل الاختلاف الرئيسى بين الخبرات التاريخية للأفريقيات وتلك الخاصة بالأوربيات (Amadiume 1990A). ويرتبط هذا مباشرة بالأوضاع التاريخية للعائلة فى هذين النظامين المختلفين، وقد جادل فريدريك إنجلز Frederick Engels (١٩٧٢) بأن العائلة الأبوية الأوربية هى أصل وقاعدة قهر النساء. وفى اعتقادى كذلك أن هذا يفسر لماذا لم يكن بمقدور الأوربيات مطلقا تأسيس تنظيمات نسائية وحكما ذاتيًا على غرار ما فعلته الأفريقيات.

أيديولوجيا النوع الاجتماعى

فى هذا الفصل، وحتى الآن، يجرى تقديم النساء ببساطة بوصفهن مجرد مقولة تحليلية أحادية ترتكز على نوع جنسى بيولوجى. ولكننى أوضحت أن هذا بمثابة ضعف فى صيغتى أوكونجو حول النظام "ثنائى-الجنس" و"أحادى-الجنس"، وفى النظريات المبكرة حول النساء والسلطة، لأنه من منظور التصنيف الاجتماعى فإن الجنس البيولوجى ليس بالضرورة مماثل للنوع الاجتماعى الأيديولوجى (Amadiume 1987B). وإعتمادًا على أنظمة النوع الاجتماعى، يمكن إعادة تصنيف الرجال كإناث والعكس صحيح.

يبدو أن قضية النوع الاجتماعى تعالج بشكل مختلف فى كلا النظامين الأوروبى والأفريقى بسبب الاختلافات اللغوية والتاريخية بينهما. نجد فى أنظمة النوع الاجتماعى الأفريقية مرونة تسمح بتركيب نوعى محايد للرجال والنساء لكى يشارك الطرفين فى الأدوار والأوضاع الاجتماعية. أما صرامة نظام النوع الاجتماعى الأوروبى فتسمح فقط بتعريف للذكر والأنثى يقوم على أساس بيولوجى. وتبعًا لذلك، فإن بنية السلطة التاريخية الموجهة ذكوريا فى النظام الغربى، هى التى

استبعدت النساء من السلطة. فالسلطة فى هذا النظام كانت وبشكل صلد ذكورية على مستوى النوع الاجتماعى والقيم. وأثار هذا بدوره سؤالًا حول قيم النوع الاجتماعى عند النسوة اللاتى نجحن فى السيطرة على السلطة فى ظل هذا النظام. ويبدو أن ذكورية هذا النظام – بفضاءاته ونواديه وحاناته الذكورية – قد فرضت مظهرًا جسديا رجوليا على هذه النسوة مثل الأصوات الخفيضة والأزياء الأنيقة. ولنقل ما هو تصنيف رئيسه وزراء انجلترا السابقة، مارجريت تاتشر، من منظور النوع الاجتماعى؟ ومصالح من كانت تخدم؟

أصبحت هذه الأسئلة قضايا أساسية فى تمارين تقييم مكاسب وخسارات الحركة النسائية الغربية فى السنوات القليلة الماضية. وقد طفا على السطح مجددًا الجدل حول قضية الطبقة والنوع الاجتماعى بفضل النسويات الماركسيات والاشتراكيات المتمرسات اللائى طالبن بإعطاء الأولوية لقضية النوع الاجتماعى والنظام الأبوى فى تحليل الجوانب الخاصة بالقيم الثقافية والسياسية. فقد سلمن بأن التحالف الطبقى وحده لم يصن مصالحهن كنساء فالعديد من حلفائهن الطبقيين من الرجال ظلوا يقمعون النساء (Feminist Review 1986, 1989; Evans *et.al* 1986). وهذه الاتهامات ذاتها وجهتها الأفريقيات لرفقاء السلاح من الرجال فى مختلف نضالات التحرر (Jaywrdena 1986; Ramazanoglu 1989).

جدل الطبقة / النوع الاجتماعى

إذا كان النوع الاجتماعى مبدأ أساسى فى التنظيم الاجتماعى، فهو أيضًا تناقض أساسى سابق على الطبقة، ويجرى الإبقاء عليه داخل التكوينات الطبقية، ولكن للنسويات الماركسية والاشتراكيات رأى مختلف حيث ينظرن إلى سيطرة النوع الاجتماعى gender domination على أنها أحد أوجه السيطرة الطبقية class

dominance فحسب. وتبعًا لذلك، ففى الوقت الذى نبذت فيه مفهوم الأبوية Barrett (1980)، فقد قللن من شأن الأساس أو المنطق الفعلى لامتياز الذكر، وقهر النساء والطبقة والرأسمالية، والذكورية العنيفة القامعة.

وربما بسبب أن الأوربيات لم يعرفن مطلقًا تاريخًا أموميًا، فكان من المستحيل بالنسبة لهن أن يرين أنظمة نقيضة للنظام الأبوى، ومن ثم كان تركيزهن الحصرى على الطبقة، ولكنهن يعدن مجددًا إلى الطبقة بعد إضفاء عامل النوع الاجتماعى عليها gendered class، الأمر الذى ينحو إلى اختزال النوع الاجتماعى فى تمييز بيولوجى، وليس كنظام أيديولوجى يمكن أن يؤثر فيه الرجال والنساء.

وفى الغرب، حيث يكون التمييز النوعى صارمًا ومنقسمًا إلى قسمين، ثمة نوعان اجتماعيان – هو He وهى She. أما فى أفريقيا، مع التاريخ الأمومى، هناك ثلاثة أنظمة، ذكر وأنثى، وضمير جماعى غير نوعى يحل محل الضمائر النوعية القائمة على التمييز he/ it/ she/his/ hers/ him/her. وفقًا لهذه الامكانية الخاصة بالدور والوضع الاجتماعى غير النوعى non-gendered، فالنساء لسن فى حاجة إلى أن يكن ذكورا حتى يصلن للسلطة.

وتبعًا لمنطق أوديب ونموذجه أو منظومته الفكرية paradigm (حكم ذكورى قدرى: الأب يحكم الأم، والإبن مدفوعًا بحكم القدر لأن يقتل والده، ثم يتزوج من أمه ويحكمها) الكامن وراء الثقافة الأوربية، فقد انشئ النظام الأبوى كنظام أعلى. وعندما تدفع النساء إلى السلطة فى ظل هذا النظام، فإنهن بالتبعية، يدرن نظامًا قامعًا لغيرهن من النساء. فالطبقة ليست مجرد تجمع بشرى محايد بدون ثقافة أو قيم يقمع مجموعة أخرى من البشر. فمن خلف هذا العنف، يوجد منطق أو عقلانية أو بنية، ويفسر هذا لماذا نتحدث عن رمزيات السلطة، أو عن براهين حقوقية تحكم أنماط الإنتاج.

هل يعنى ذلك أننى أنظر للنظام الأمومى بوصفه نظامًا نموذجيًا بلا تناقضات خاصة به؟ نعم أفعل. ولكن بدلًا من التناقض داخل هذا النظام، فإننى أقر بالصراع، لأن منطق النظام الأبوى هو الاستيلاء على "الفاكهة البرية للنساء" (Meillassoux 1981:44). فوفقًا لمنظرى نمط الإنتاج العائلى، فإن النساء هن منتجات المنتجين، أى الفاكهة التى يستولى عليها النظام الأبوى منهن. وقد يكون "مياسو" Meillassoux على حق بشأن استغلال المركز لنمط الإنتاج العائلى، ولكنه أغفل النوع الاجتماعى بوصفه أيديولوجيا. وهذا هو الخطأ الرئيسى فى الصياغات النظرية الماركسية حول نمط الإنتاج (Rubin 1975; Leacock 1981).

لاشك أن أعمال ماركس وانجلز عبرت عن منظور البروليتاريا الصناعية، تماما مثل أعمال أتباعهما اللاحقين فى مدرسة "مياسو" الانثربولوجية الماركسية الفرنسية وغيرهم - فقد افتقر جميعهم إلى المنظور النوعى. كان الذكر المحور الحيوى لتفكيرهم. وقد تم النظر إلى المرأة بوصفها أنثى تابعة أو سلعة قابلة للتبادل. وهكذا أخفقوا فى رؤية مغزى قيادة النساء لوحدات الإنتاج التعاونى corporate، اللائى استخدمن أيديولوجيا الأمومة فى علاقات الإنتاج، ووسعن من قاعدتهن الاجتماعية إنطلاقًا من هذا المنطق ذاته.

إن ارتكاز جوهر فكرة سلطة النساء على منطق الأمومة أثار استياء العديد من النسويات الغربيات، ولكن من السهل أن يكون الوضع كذلك، حيث كانت الزوجية Wifehood والأمومة Motherhood وسائل لاسترقاق النساء فى النظام الأوربى. هذا فى حين كانت فى النظام الأفريقى الأمومى وسائل لتمكين النساء. وكتبت ساكس (Sacks (1979:25، رافضة مفهوم "الفطرية" innatism "إنه لموقف مؤسف أن تتخذه النسويات لأنه من المستحيل عمليًا خلق حالة منطقية من المساواة

فى الحقوق انطلاقًا من مقدمات متعلقة بالفطرة". وقد أوضحت ساكس نفسها كيف أن المعنى قد تم التلاعب به بمرور الوقت فى الفكر الفلسفى الأوروبى لأسباب اقتصادية وسياسية محددة، لكى يعاد تعيين كفاءات وقدرات المرأة باستمرار، من الدونية الفطرية إلى موقع الأمومة والحيز العائلى كحيز منفصل عن الفضاء العام، أى علاقات الإنتاج.

فى البناء الفطرى الأوروبى، ثمة بدعة ابتدعت لتبرير سيطرة الرجل. هذه البدعة خادعة وتفرض صرامة نوعية. أما الحالة الأفريقية فهى مختلفة، ومع ذلك، فإن الغربيات استخدمن فهمهن وخبراتهن ذات النزعة العرقية المتمركزة حول الذات لتأويل الخبرات الأفريقية. إن ما أنشأته الأفريقيات فى النظام الأمومى لم يكن فطريا وإنما ماهويًا essentialist، منطق يرتكز على حقائق واقعية تولدت بفعل إنتاج وإعادة إنتاج أدوار من صميم وحدة الإنتاج فى نظام القرابة، أى الوحدة المتمركزة حول الأم matri–centric. وهذه الحقيقة الواقعية هى الموضوع. مزاعم أبوية ومزاعم أمومية، أى منهما يقترب أكثر من الحقيقة المادية؟

لم يكن لدى الأفريقيات مشكلة مع الاختلاف النوعى، فقد استطعن أن يساهمن فى البناء الاجتماعى للاختلاف. كان لديهن نوع جماعى محايد استطاع أن يتوسط هذا الاختلاف من أجل الوفاء بالدور والوضع الاجتماعى فى سياق العلاقات الاجتماعية، وهو ما يعنى أن نظامهن الاجتماعى لم يكن قائمًا على فصل غير محدد بين الجنسين. إن مشكلة الأوربيات تتمثل فى أنهن لم يستطعن بناء الاختلاف، بل فرض عليهن لأن النظام الأبوى، حسب شيخ أنتا ديوب، كان هو القاعدة منذ تاريخهن المبكر.

جادلت النسويات الاشتراكيات، مثل جيرمان German (١٩٨٩) بأن استخدام ماركس للنظام الأبوى ارتبط بسيطرة الأب فى نظام الإنتاج العائلى الغربى فى سياق تاريخى محدد وهو النظام العائلى الأوربى. وتتمثل وجهة نظرهن فى أن ماركس لم يستخدم النظام الأبوى كتعبير عام عن قهر النساء كما تفعل المنظرات

النسويات، وبذلك يخلصن إلى استمرار القهر حتى بعد الثورة الاشتراكية. فحسب ماركس وانجلز فى الأيديولوجيا الألمانية والبيان الشيوعى، فقد برز قهر النساء موازيا لانقسام المجتمع إلى طبقات وتطور الملكية الخاصة. وبالنسبة لانجلز، كان هذا نتيجة الهزيمة العالمية التاريخية للجنس الأنثوى - أى هزيمة حق الأم mother-right ونشؤ العائلة.

كيف أربط هذا بالسياق الأفريقى؟ إن هذه الرؤية الأوربية للتاريخ ذات الطبيعة التطورية أحادية المسار لا تلائم الخبرة الأفريقية، فعلى الرغم من عدم المساواة الواضحة فى الأنظمة السياسية المركزية والامبراطوريات، فإن النظام الأمومى لم يهزم تمامًا، فقد تجاور كل من النظام الأمومى والنظام الأبوى داخل نظام يرتكز على أيديولوجيات نوعية متنافسة. فى هذا السياق، ارتبط النظام الأبوى ببناء العائلة كنقيض لوحدة القرابة المتمركزة حول الأم، أى الأسرة التى تتزعمها أنثى داخل السياق الأفريقى. أما مع العائلة، فثمة بنوة وتخصيص، ومن ثم خصخصة أو ملكية تتعلق باستقلالية الوحدة الأسرية المتمركزة حول الأم. وبالتالى، فإن هذا الاحتمال لوجود تعارض على مستوى النوع الاجتماعى كان كامنًا فى بنية القرابة قبل التكوينات الطبقية بزمن طويل.

الأيديولوجيات والأنظمة المتنافسة

يوجد فى السياق الافريقى، تبعًا للمادية الماركسية، وحدتا إنتاج داخل العائلة. ويثور التوتر بسبب علاقات الإنتاج التى تشتمل على هذين المجالين. ويتمفصل هذا التوتر، وفقًا للوظيفيين، مع القواعد القانونية بوصفها معارضة للقواعد الأخلاقية. أما بالنسبة للبنيويين، فقد تجلى هذا التوتر رمزيًا فى الممارسات الطقوسية والدينية. وتسعى مقاربتى إلى إبراز العلاقات والديناميات الجدلية التى تتضمن كل هذه التفاعلات.

يعتبر هذا، فى جوهره، بمثابة السياسات القائمة بين الجماعات المصنفة على أساس النوع الاجتماعى أو جماعات المصالح أو الطبقات. وتتغير هذه السياسات تبعا للمواقف. وبالتالى فإن القضية هى تحديد متى وكيف ينتج التغيير أو التحول عن توترات داخل سياسة ما، أو بفعل عوامل خارجية أدخلت على المجال السياسى، وسمة هذا التغير. وما هو الاختلاف بين التغير الاجتماعى، والتحول الاجتماعى، والتغيير الجذرى؟ لا تقود الحركات الاجتماعية، بالضرورة، إلى هذه التغييرات، ولكن يمكنها أن تفعل، وهذا ما يثير اهتمام منظرى الصراع والمعارضة والتحرير والذين يؤكدون على التناقض والانقسام وإمكانية التغيير والتحول.

أعود إلى قضية الأسر التى تتزعمها أنثى والتى لم تأخذ حقها من التحليل، وأثرها على تاريخ العلاقات الزواجية الأفريقية. ثمة افتراض فى المفهوم الغربى بأن الزواج إجراء يقوم به الرجال، أما النساء فهن طرف سلبى فى هذا الإجراء. ومع ذلك يعنى انتشار الممارسة الاجتماعية الخاصة بزواج امرأة من امرأة فى أفريقيا، والأسر التى ترعاها أنثى أننا نستطيع إعادة تنظير قضية زواج المرأة فى سياق المادية التاريخية. وتوحى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية المتمركزة حول المرأة أو الأم أو المركزية الأمومية أن زواج المرأة ربما كان أول نمط زواجى – وقد يدعم هذه النظرية، الممارسة المبكرة الخاصة بأن طلاب يد المرأة يأتون للعمل لدى الأم مقابل الاتصال الجنسى بالابنات.

والآن، إذا أعدنا النظر فى الحصيلة العامة لهجرات النساء الجماعية ورحيلهن الجماعى تاركات القرى بعد أخذ أطفالهن فقط خلال فترات ذروة الصراع الاجتماعى فى أفريقيا، يمكننا طرح تساؤلات وثيقة الصلة مثل، هل تم حل هذه الصراعات؟ هل كان فى مقدور النساء العودة؟ هل لم يكن فى مقدورهن إنشاء مستوطنات جديدة؟ هل أنشأن بالفعل مستوطنات أمومية جديدة؟ لماذا تعتبر كل المستوطنات النهرية الأفريقية دائما ذات نسب أمومى أو تعبد إلهة أنثى؟ إن

الافتقاد إلى منظور النوع الاجتماعى يعنى أن هذه القضايا بالغة الأهمية لم تؤخذ فى الاعتبار عند صياغة النظريات الحديثة، نظريات التكوينات الاجتماعية الاقتصادية أو التحولات الاجتماعية.

نعلم أن المجتمعات المحلية الأفريقية تشكلت وتحللت فى حركة اجتماعية منتظمة. ويبدو أن القيم الأخلاقية للنظام الأمومى كانت قد أنتجت ميولًا مضادة للدولة المركزية، هذا فى حين اقترب النظام الابوى من السيطرة والحكم والإخضاع، ولذا نتحدث عن انحياز ذكورى أو سيادة ذكورية. وثمة تناقض اجتماعى رئيسى يقوم على الشد والجذب بين هذه الميول بسبب تجاورها داخل البنى الاجتماعية للمجتمعات الأفريقية. باختصار، ما الذى كانت عليه سياسات النوع الاجتماعى وكيف يمكن أن ندرس التغير تاريخيا بدون أن نتعرض لخطر العنصرية والإمبريالية المتجسد فى مفهوم التطورية الأحادية؟

شيدت هذه الإمبريالية مركزًا مهيمنا أحادى القطب، تنحنى له كل الرؤوس، وباتجاهه يجب أن يتحول كل نظام. هذا هو مضمون نموذج العنصرية الأوربية (Bernal Mudimbe; 1987 1988). وفى إطار إعادة تقييم حديثة للأنظمة السياسية الأفريقية (Amadiume 1990)، استخدمت تعبير "أنظمة سياسية لا مركزية مضادة للدولة" لتمييز السياسات الأفريقية التقليدية التى صنفت فى الماضى كمجتمعات لا دولة، أو بدون دولة، أو بلا زعامة، وهى تعبيرات تضمر معنى افتقاد هذه المجتمعات لشئ ما والذى هو دولة. وكانت سياسات مئة السنة الماضية هى إمبريالية إخضاع هذه المجتمعات لنظام دولة أوربى.

يفرض إعادة تعريف هذه المجتمعات كمجتمعات ضد-الدولة، تحديًا فى مواجهة المفاهيم الأوربية العنصرية الإمبريالية الخاصة بالنزعة التطورية الأحادية، لأننا قد نكون قادرين على التسليم بحقيقة أن ليس كل المجتمعات والثقافات ترغب فى تطوير دول. ويمكن كذلك الاعتراف بالنضالات التى شهدتها

المجتمعات المحلية فى مواجهة المركزية وتدخل الدولة والسيطرة. وبالتالى فسوف نكون مدفوعين إلى إلقاء الضوء على الفلسفات الأخلاقية والوعى السياسى المضادين للسيطرة والسلطة والدولة. هذا سوف يجعلنا قادرين على إزاحة النموذج الإرشادى paradigm للفسلفة السياسية الأوربية الخاص بالدولة – المجتمع المدنى نحو احتمالات أخرى للتنظيم الاجتماعى السياسى. ويتيح لنا هذا إمكانية التسليم بالاختلاف، وبحث وتحليل الأنظمة موضع الخلاف. كيف يمكن، إذن، وضع الحركات الاجتماعية فى أفريقيا فى سياقها التاريخى.

وضع الحركات الاجتماعية فى أفريقيا فى سياق: عمليات العسكرة وإضفاء الطابع الذكورى

لسنا فى حاجة إلى القول بأن الراحل شيخ أنتاديوب لا يزال أبرز البحاثة الأفارقة فى مشروع إعادة البناء الشامل لما أسماه "تاريخ علم الاجتماع الافريقى". لقد تناولت كتاباته التنظيمات الاجتماعية فى حضارة مصر الفرعونية القديمة، والامبراطوريات الأفريقية فى العالم القديم مثل امبراطوريات غانا، ومالى، وسونغاى Songhai فى العصور الوسطى. وفى رأى ديوب، كانت الحرب المغربية عام ١٥٩٣، وتدمير واحتلال تمبوكتو Timbuktu الذى أدى إلى أفول سونغاى، علامة على بداية العصر الحديث فى أفريقيا. وبالتالى جاء التحول نحو العصر الحديث نتيجة الصدام الأفريقى مع العرب ومن ثم التجربة الإسلامية. فلم يأت العصر الحديث فى أفريقيا كنتيجة للتجربة الاستعمارية الأوربية وتأسيس أنظمة الدولة الأوربية فى القرن العشرين، كما يزعم، بشكل عام، البحاثة الأفارقة المناصرين للنزعة المركزية الأوربية.

هنا لا يعنينى التتابع الزمنى للأحداث فهو مهم بقدر ما تؤسس بعض الحقائق بشأن ما حدث، أين ومتى، ولكن ما يعنينى هو الأفكار الكامنة خلف الأحداث وبنى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الأفريقية من ناحية ومجتمعات الرعايا وغير الرعايا فى مناطق محددة.

يبدو تاريخيا، أن هناك خاصية مشتركة بين النظم السياسية المركزية فى أفريقيا، تتمثل فى حقيقة أن هذه النظم كانت نقاط مركزية لتراكم الثروة، ومع ذلك لا يوجد اتفاق حول ما إذا كانت الثروة فى المركز هى دائما بسبب استغلال الرعايا. وكان ديوب الأكثر صخبًا فى زعمه بأن هذا الأمر أصيل، بمعنى أن الإمبراطوريات الأفريقية ما قبل الاستعمار لم تكن تستغل رعاياها. وحتى لو كان الرعايا يدفعون ضرائب معينة، إلا أن هذه الإمبراطوريات لم تكن أنظمة إقطاعية ترتكز على ملكية الأرض من خلال السادة الإقطاعيين، فى أوربا الذين ملكوا الأرض والأقنان فوقها (Diop 103 :١٩٨٧)

لقد ضمنت الخاصية الدينية للقرابة الأفريقية ذاتها استقرارا نسبيا. ولم تحدث التحولات الجذرية فى أفريقيا إلا فى ظل ملوك سونغاى العلمانيين، كنتيجة للمرحلة الأخيرة للأسلمة. وقد عانت أفريقيا من قلاقل هائلة بسبب المؤامرات المستمرة على الخلافة (Diop 1987:50). وهكذا نظر ديوب إلى عنف الدولة فى أفريقيا بوصفه نتيجة لتأثير خارجى، وليس بسبب تناقضات داخلية فى نظام الدولة.

وعلى الرغم من إقرار ديوب بالممارسة واسعة النطاق للعبودية حتى فى إمبراطورية القرن الأول فى غانا، فإنه لم يحلل أنماط العلاقة بين أنظمة الدولة والمجتمعات المحلية. فقد رأى أن كل من النظامين قائم بذاته، وأن النظام المركزى هو الأعلى من حيث المرتبة، وترتب على ذلك، النظر إلى التحول الاجتماعى على أنه مسألة "تصفية القبلية" detribalization. وقد كتب ديوب مقتبسا خريطة أفريقيا لروبرت فيجوندى 1795: Rebort Vigondy

"فى مرحلة ما قبل الاستعمار كانت القارة بأكملها محكومة فعليا من قبل ملكيات وإمبراطوريات. فلم تكن هناك رقعة يقطنها الإنسان، حتى فى الغابات البكر، إلا وكانت داخل نطاق سلطة ملكية. ولكن يجب أن نقر بأنه ليس كل من يعيشون فى ظل نفس النظام السياسى، لديهم المستوى الثقافى ذاته، إن بعض

السكان البعيدين عن المركز ما زالوا يعيشون بهدوء فى تنظيم صحى clinic P.44 شبه مستقر أو ليبرالى، بينما تم تصفية القبلية عن أعداد كبيرة من قاطنى المدن. وتعتبر إمبراطوريات غانا ومالى وسونغاى مثال صارخ على ذلك. وفى مقدور المرء، فى واقع الأمر، أن يعارض ذلك بناء على الوثائق المنشورة (البكرى أو خلدون)، فمن ناحية هناك حياة المدن الصاخبة فى تمبوكتو، وجاوGao، وغانا، وجنى Djenne ومالى حيث يعيش الأفراد منعزلين، وفى المقابل هناك الحياة الجماعية التى مازالت تسيطر على العشائر البعيدة عن المركز فى مناطق الذهب gold- bearing باتجاه الجنوب الغربى، فى السنغال العليا، وحتى أقصى الجنوب، حيث بالكاد بدأت عملية نزع القبلية" (Diop 1987:73).

أولاً: نتعلم أن هذه المنطقة من المجتمعات العشائرية، كانت المنطقة التى احتوت على الذهب الذى كان الوسيط الرئيسى للتبادل فى العالم القديم والعتيق. ثم يذهب ديوب بعد ذلك إلى الإشارة إلى أن سكان المدينة الإمبراطورية empire city فى هذه المنطقة كانوا قد قاموا باصطياد العبيد. وإلى هذا، كانت العبودية الوسيلة الرئيسية لجلب العمال فى كل من العالم القديم والعتيق.

ولم يتطرق ديوب إلى قضية العنف فى بنى العلاقات هذه الخاصة بجلب العبيد والعمال للعمل فى مناجم الحكام. وبالتالى لم يركز على التناقضات ونقاط التعارض المحتملة بين هذه الأنظمة.

وعوضًا عن ذلك حاول البرهنة على أن وفرة الثروة فى أفريقيا خلال هذه الأزمنة القديمة، وهو ما أكدته مصادر عربية ، كان يعنى عدم وجود حاجة للاحتكار والاستغلال. وبالتبعية، فقد شدد على الإجماع والاستقرار، وبالتالى فإن مقاربته كانت شكلية formalist. هذا فى حين أشار بحاث آخرون معنيون بعلاقات الإنتاج إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمهنية بين المدن القديمة وبين قراها الريفية (Law 1978; Hart 1982).

كانت أفريقيا، تاريخيا، مصدر القدر الأعظم من الذهب لعالم البحر المتوسط قبل أن تظهر أمريكا فى الصورة فى القرن الخامس عشر. كما كانت أيضًا مصدرًا رئيسيًا للمنتجات الاستوائية على مر التاريخ مثل العاج والصمغ والعبيد، وهكذا كان لأفريقيا تاريخ دينامى فى التجارة العالمية. فقد احتاجت الطبقات الحاكمة إلى التجارة الخارجية من أجل الوجاهة الاجتماعية، والحصول على البضائع المترفة لنمط حياتهم المميز. ومن ثم فإن العبيد والتجارة والضرائب كانت ركائز مادية مهمة لسلطتهم فى أفريقيا ما قبل الاستعمار. وقد تم توثيق الضرائب المباشرة التى فرضتها هذه الدول بصورة جيدة، حتى فى غانا القديمة حيث اقتطعت الضرائب عن عمليات التنجيم، كما أن كل كتل الذهب التى تم العثور عليها ذهبت إلى الملك، وفى بعض الحالات، استولى الملك على كتل الذهب بما فى ذلك حصة كبيرة من غبار الذهب (Law 1978).

وأكدت مصادر هارت (١٩٨٢) Hart الثروة الكبيرة الإمبراطوريات السافانا القديمة، وتبعًا لمصادر عربية (Levtzion 1976) يُروى كيف شاهد ابن حوقل Ibn Hawqal فى عام ١٩٥١إيصال أمانة حرر لتاجر من أوداغست بغانا Awdaghust، ولم تكن قيمة هذا الايصال وقدرها (٤٢٠٠٠) دينار diners معروفة فى العالم الإسلامى آنذاك. ولكن فى الوقت ذاته، أظهرت هذه المدن الحضرية تباينًا كبيرًا مع القرى المحيطة، وكان هذا دليل على وجود نخبة حضرية إسلامية، شاملة التجار والجنود المرتزقة، وطبقة حاكمة انشغلت بجمع الضرائب والعبيد. ومن منظور التمييز المهنى، كان هناك العبيد منتجو الغذاء والإداريون والجنود، وعلى الرغم من أن العرب فى أحيائهم العربية كانوا رعايا لملوك أفارقة سود، فإن الإسلام ذاته أنتج طبقة نخبوية متعلمة من المحامين والأئمة والمدرسين.

لم يكن تاريخ أفريقيا قبل مجيء الأوربيين ينحو تدريجيًا نحو المركزية أو يمثل تحولًا من سياسات حكم محددة النطاق إلى دول مركزية أوسع نطاقًا. فعلى ما

يبدو أن الإمبراطوريات تأتى وتذهب. فعلى سبيل المثال، تستمد بعض الأمم التى نعرفها الآن، مثل ماندى Mande، والولوف Wolof، هوسا Hausa، موسى Mossi، فولانى Fulani، تاريخها من إمبراطوريات السافانا القديمة. أيضا احتلت عصابات الطوارق البدوية الطرف الجنوبى من الصحراء وقامت بسلب ونهب مزارعى السافانا الذين تعرضوا لهجوم هذه العصابات من أجل الحصول على الغذاء والعبيد، وعاشت هذه الجيوب الكبيرة من الشعوب غير المركزية والذين قاوموا المركزية 1971 (Horton) بين الغابة والسافانا.

كانت هذه مناطق الحركات الاجتماعية الدينامية على مستوى المجتمعات المحلية والمجتمعات التى كانت نهبا للاستغلال من أجل العبيد. وكان هؤلاء الناس ضد الدولة، فقد رفضوا أن يكون لهم ملوكًا انطلاقا مما يوصف برؤيتهم "المساواتية" للعالم. وكان الدوجون Dogons الماليين هم الذين أخبروا الأنثروبولوجيين الفرنسيين (Griaule 1948; Griaule and Dieterlen 1965) أنهم أدركوا أن معنى وأسباب الحياة تطلبت الصعود فوق الهضاب لمقاومة الاستعمار والسيادة الإسلامية. أيضًا خاض سكان تيفى Tivi فى نيجيريا النضال ذاته لأعوام طويلة. وهكذا نكتشف أن من بين هذه الشعوب مجتمعات أفريقية أصلية انحصرت خبرتهم بالاستعمار المباشر فقط فى نظام الدولة الأوروبى لما يقل عن مائة عام .

النوع الاجتماعى والأنظمة السياسية والعنف

أود أن أتناول مجددًا أطروحة ديوب بأن العرب هم من أدخلوا عنف الدولة والنظام الأبوى والتغيير الجذرى إلى الانظمة السياسية الأفريقية، محيلًا إلى الحرب المغربية عام ١٥٩٣ على وجه الخصوص. وهى الأطروحة التى قد يدعمها بحاث آخرون (Goody 1971; Law 1976) ممن حاولوا تتبع العلاقة بين التكنولوجيا

العسكرية وأنماط التنظيمات السياسية المختلفة فى أفريقيا ما قبل الاستعمار. ومع ذلك، فثمة اختلاف أساسى بين البحاث الأوربيين وديوب حيث يتمثل موقف ديوب فى أن الدول فى أفريقيا امتلكت مسبقًا وسائل الحرب والدمار، ذلك أن الدول الأفريقية ما قبل الاستعمارية تمتعت باستقرار نسبى لمدة قرون.

أما بالنسبة للأوربيين، فقد أدى دخول أسلحة الحرب الأكثر تطورًا إلى أفريقيا، مثل الخيول والأسلحة النارية، إلى المركزية والإقطاع فى الأنظمة السياسية الأفريقية. وقد جادل جودى Goody بأن امتلاك أسلحة العنف ذات "التكنولوجيا المتطورة"، دعمت سلطة الدولة فى أفريقيا، باعتبار أن المركزية كانت مستحيلة بواسطة الأسلحة الديمقراطية الممثلة فى القوس والسهم عند من يسمون بالشعوب الأفريقية عديمة الزعامة acephalous. وهكذا يبدو وكأنه يؤيد فكرة أن أدوات التدمير والإخضاع جاءت إلى القارة من خارجها. وبينما أصبحت الخيول ركيزة التنظيم العسكرى فى السافانا، فقد اعتمدت ممالك الغابة على قوة الأسلحة النارية.

تتبع ديوب نشأة النظام الأبوى فى الأنظمة الأوربية القديمة والكلاسيكية فى اليونان وروما، مشددًا على اتسامها النسبى بالعنف والاستغلال والقهر فى علاقتها بالنساء والعبيد والفلاحين. ونظر إلى هذه الأنظمة بوصفها نقيض النظام الأمومى الأفريقى الأكثر رحمة ومساواة.

ويبدو، تاريخيا، كما لو أن أيديولوجيا ووسائل عنف الدولة تجد أصولها فى الأنظمة الأوربية. فأول من دجنوا الخيل واستخدموها لبسط سيطرتهم على الشرق الأدنى هم الهنود الأوربيون indo، الحثيين Hittiti. وبالتبعية ، حصل المصريون على العجلة العربية من الهكسوس الذين غزوا مصر عام ١٥٠٠ قبل الميلاد. ومن مصر انتشرت العربات التى تجرها الخيول إلى السودان الشرقى فى الألفية الأولى قبل الميلاد، ثم إلى الصحراء الغربية (Goody 1971:68). كما أكدت مصادر

لو Law (1976) استخدام الرماية فى غرب أفريقيا فى القرن الأول بعد الميلاد، ودخول الخيل إلى النوبة فى وادى النيل نحو عام ١٦٧٥ قبل الميلاد، ومنها إلى شمال أفريقيا. وحدث تحول فى المغرب نحو ٣٠٠ سنة قبل الميلاد من استخدام العجلة الحربية إلى الفروسية.

أكد لو Law أن العجلات الحربية لم تنتشر مطلقًا فى غرب أفريقيا. ويختلف عن جودى زاعمًا أنه فى زمن الخيول فى أفريقيا، سبقت الخيول مرحلة الإسلام فى غرب أفريقيا، لأن العرب أشاروا إلى وجود الخيول فى منطقة كانم Kanem . ومع ذلك كانت القيمة العسكرية للمهر والخيل محدودة، وحيث لم تكن توجد سروج، فقد كانت حروب الفروسية محدودة. ونحو القرن الرابع عشر، حدثت ثورة فى حروب غرب أفريقيا مع دخول سلالة أكبر من الخيول ودخول السرج واللجام. وفى عام ١٣٢٤ ذكر أن سلطان مصر وهب إمبراطور مالى الشهير مانسا موسى Mansa Musa خيولًا مسرجة وملجمة أثناء توقفه بمصر وهو فى طريقه للحج بمكة.

وهكذا بدأ تاريخ عسكرى فى أفريقيا، وبدأت العسكرة تدريجيا للقارة. إن الفترة من القرن الرابع عشر وحتى القرن التاسع عشر كانت فترة فروسية مكثفة فى أفريقيا. وكذلك فى القرن السادس عشر تم إدخال الاسلحة النارية بواسطة التجار الأوربيين عن طريق البحر، وعبر الصحراء، وقد تم تمويل استيراد الخيول والأسلحة النارية من خلال تصدير العبيد، فقد ظهرت فى هذه المرحلة معظم دول الفروسية والعبيد- فعلى سبيل المثال، اعتمدت دول الفروسية فى الجنوب على استيراد الخيول ومن بينها جونجا Gonja وداجومبا Dagomba ونب Nupe وأويو Oyo. كما ارتكزت السلطة العسكرية فى داهومى Dahomey وأسانتى Asante فى القرن الثامن عشر على الأسلحة النارية، وكانت هذه الفترة هى فترة تمجيد العنف والذكورة. وأصبحت المجتمعات المحلية المضادة للدولة هدفا للأنظمة الأبوية الجديدة.

القيم المرتكزة على النوع الاجتماعى

يتعلق الاختلاف بين ديوب والأوربيين حول طبيعة سلطة الدولة فى أفريقيا ما قبل الاستعمار بشىء ما ذى صلة بالقيم الأخلاقية المرتكزة على النوع الاجتماعى. فحسب جودى Goody، يبدو أن الأفارقة لم يتعلموا مطلقًا صناعة الأسلحة النارية بنفس الجودة التى كانت للأوربيين لأنهم "لم يمتلكوا مطلقًا مستوى المهارة الحرفية المطلوب فى صناعة الحديد" (Goody 1971:28). وتؤدى تطورية جودى ذات النزعة المركزية الأوربية أحادية المسار إلى الافتراض بأن كل الأنظمة الأخلاقية تحبذ اكتساب واستخدام أسلحة الدمار من أجل التطلعات العسكرية ذاتها. ولكن ديوب سعى للبرهنة على أن نظامًا أخلاقيًا مختلفًا كان يعنى عدم حاجة الحكام الأفارقة الأصليين إلى الاعتماد على العنف وفى هذه الحالة لم تتولد لديهم الحاجة إلى تطوير أسلحة دمار شامل، فلم يكن تاريخهم تاريخ استعمارى إمبريالى.

ومن ناحيتى أسعى للبرهنة على أن النظام الأمومى الأفريقى التقليدى، بوصفه نظامًا نقيضًا من حيث الكوابح والتوازنات، تضمن شيئًا ما له علاقة بالسؤال، لماذا لم يعط الأفارقة قيمة للأسلحة العسكرية المتطورة، ولم يستأنسوا الحيوانات المتوحشة كما يؤكد جودى. لقد فرضت قيم النظام الأمومى قيدًا على الذكورية المفرطة والمدمرة بما أنتجته هذه القيم من مفاهيم الحب والتناغم والسلام والتعاون وتحريم إراقة الدماء. ولكن نتيجة لتركيزهم على الأطوار العليا من الدول المركزية الذكورية، مال الأوربيون لأن يروا أن امتلاك القوة مساويًا لعناصر ذكورية مثل البنادق والخيل. وهم لم يميلوا لأن يأخذوا فى الاعتبار حقيقة أن بعض التنظيمات الاجتماعية والأنظمة الأخلاقية يمكنها أن تحدد ما إذا كان ينبغى أن تكون الأولوية لامتلاك الخيول والبنادق أم لا، وما إذا كان يجب النظر إليهما بوصفهما أدوات للعنف أم لا.

عاقبة العنف

ماذا كانت عواقب هذا العنف المكثف والاستيلاء على التحولات الاجتماعية فى أفريقيا؟ اقترح الباحثون على تنوعهم نظريات حول ما يسمى بالتخلف الأفريقى، ونظروا إلى هذا التخلف بوصفه نتيجة مباشرة للإمبريالية الأوربية فى أفريقيا، وخاصة العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتاريخ العبودية Rodney 1966; Fage 1969; Inikori) (1982. فقد سعوا للبرهنة على وجود علاقة بين التخلف الاقتصادى وتجارة العبيد؛ فعلى سبيل المثال، فى حين قيل أن مراقبى القرن الخامس عشر لم يلاحظوا وجود اختلافات واضحة بين الأفارقة الذين زاروهم، فإن مراقبى القرن التاسع عشر أشاروا إلى وجود اختلافات واضحة بالمقارنة بروايات من سبقوهم. وعلى خلاف الروايات المبكرة حول الأسواق المزدحمة والتجارة والتبادل، بدا مستوى تطور الأسواق فى أفريقيا جنوب الصحراء فى القرن التاسع عشر منخفضًا، مع غلبة الإنتاج من أجل البقاء. أما الأوربيون فلم يؤسسوا تجارة للسلع فى أفريقيا، بل فقط تجارة عبيد وأسلحة عنف.

ومع صعود ممالك العبيد بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، تزايدت حدة الصراع الاجتماعى والحرب والعنف، ونتج عن ذلك تأثيرات عديدة على الاقتصاد الأفريقى، شملت سحب العمال وذوى المهارات نحو الإنتاج العسكرى، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وفقد العمال عن طريق تجارة العبيد والحروب والغارات والجوع والأمراض الوبائية، وتشكل مناخ عام معادٍ للتطور الاقتصادى، وتحرك المجتمعات المحلية نحو مناطق نائية، وبقاء وسائل المواصلات على تخلفها، والاعتماد على السير على الأقدام.

وفيما يتعلق بعسكرة القارة الأفريقية، قدم جودى Goody (١٩٧١) نفسه بعض الرؤى الثاقبة لبعض الآثار المدمرة لغارات الاستيلاء على العبيد، وعنف أنظمة الدولة ضد ما يسمى بالشعوب المفتقرة إلى زعامة acephalus peoples. فقد

اختارت هذه الشعوب الرحيل عوضًا عن الخضوع للأنظمة المركزية وبالتالى فإنهم غالبًا ما يكونوا فى عمق الغابة، أو فوق الهضاب، أو منتشرين بطول النهر (Horton 1971). وظلوا شعب الأرض والقيمين على ديانة الأرض (فالأرض معبودة فى الدين الأفريقى). وبدلا من التوق إلى الخيول، فقد كانت بمثابة (محرم) Taboo واسع الانتشار بين الأفارقة الأصليين.

ويبدو أن ممارسة تقليدية للطبقة الحاكمة كانت موجودة فى ممالك غرب السودان تقر بالحكمة السامية لكل ماهو أصيل ويتعلق بالأرض، هذا فى حين أعلى المسلمون الفاتحون من شأن الأشياء المتعلقة بالرب، وهذا يعنى السياسة العلمانية. وبالتالى، نشأ نظام أخلاقى مزدوج سمح للسكان الأصليين أن يتمسكوا بدينهم الخاص، ومثل هذه النماذج نجدها بين جونجا Gondja. وموسى Mossi، وتالينسى Tallensi، إلخ. ومع ذلك ثمة برهان آخر يفترض وجود إمبريالية إسلامية متعصبة أسفرت عن هجمات متواصلة، دينيا وعسكريا، ضد الدين الأفريقى والمؤسسات الاجتماعية الأصلية (Hiskett 1973, 1984). وقد ظهرت مقاومة النساء للقهر الأبوى الإسلامى فى صورة الاستحواذ الروحى، حيث ارتدت النساء المستحوذ عليهن ملابس الذكور وتصرفن مثلهم (Boddy 1989;Lewis 1971; Strobel 1976; Onwuejeogwu 1969; Berger 1975).

النوع الاجتماعى والتحولات فى ظل نظام الدولة الأوربى: خبرة نيجيرية

كانت فترة ما قبل ١٥٠٠ مستقرة نسبيًا فى التاريخ الأفريقى عندما قام العمال الأفارقة من المستويات القاعدية grass roots وعمال الذهب الأفريقى ببناء وتعزيز بهاء وأبهة الإمبراطوريات والمحاكم والقصور والتماثيل الهائلة فى داخل البلاد وفى منطقة البحر المتوسط وفى الشرق حتى الصين والهند. وشهدت الفترة ما بين ١٥٠٠ إلى ١٨٣٠ استغلالا كثيفا للموارد الأفريقية بأستخدام عنف لا يمكن

تصوره، وهى المرحلة التجارية الأوربية وتجارة العبيد الأطلسية، عندما جرى تسليح الأفارقة، وأصبحوا سلعًا يجرى اقتناؤهم وبيعهم مجددًا كعبيد.
(Lovejoy 1983; Meillassoux 1971; Inikori 1982; Miers and Kopytoff 1977)

وشهد القرن التاسع عشر تفكك تجارة العبيد الأطلسية بعد أن جعلتها الثورة الصناعية غير مجدية اقتصاديا إلى حد كبير، فما كان مطلوبًا هو الزيت النباتى من أجل تصديره الذى بدأ فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وولدت المصالح الاقتصادية الأوروبية فى أفريقيا حاجة إلى السيطرة والإدارة المباشرة. وهكذا استقرت الإمبريالية الأوربية بالعنف العسكرى. وفى المقابل كان ثمة أحداث شغب وحروب مكثفة ضد الأوربيين، خاصة عام ١٩١٧ عام الثورات فى أفريقيا، وكذلك قمع لا يرحم وعنف وإخضاع الثوار الأفارقة فى الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين.

ومع تبلور الملامح النهائية للدولة صارمة الحدود، تم إخضاع كل أنماط المجتمعات الأفريقية بالقوة للحكم الاستعمارى الأوربى المباشر فى الفترة ما بين ١٩٠٠ وحتى ١٩٦٠ حتى ولو أن الأوروبيين أرادوا أن يحيلوا حكمهم إلى حكم غير مباشر من خلال الحكام الأفارقة، وبعد ١٩٦٠ تسلم الزمام نخبة أفريقية منتجة أوروبيًا بعد رحيل المستعمرين، ولم يكن مشروع النخبة الأفريقية يمثل تحولاً، وإنما إدارة الدول الموروثة فى سياق اقتصاد سياسى عالمى.

بالتالى شغل {الحكام الأفارقة} الموقع العنصرى الإمبريالى ذاته فى مواجهة الاستقلالية والتعبير الذاتى للمجتمعات المحلية، واستمروا باعتبار أنهم صناع التحضر والمدنية للقرى الأفريقية، كما فعل الأوربيون مستخدمين الأساس ذاته المتمثل فى عنف الدولة الاستعمارية (Fanon 1967).

وفى دراسة الحالة التالية، أدرس التحولات على صعيد علاقات النوع الاجتماعى فى مجتمع ريفى محدد فى سياق نظام الدولة المستعار Pseudo-state فى نيجيريا المعاصرة.

الإدارة المحلية فى نيجيريا

جرت عملية توثيق وتحليل جيدة للنتائج الكارثية لنظام "لوجارد" الشامل فى الإدارة المحلية Lugard's Universal System فى شكل الحكم غير المباشر فى نيجيريا (Afigbo 1972). هذا الحكم غير المباشر الذى اتخذ شكل نظام حكم زعيم مفوض Warrant chief system فى الفترة من ١٨٩١ إلى ١٩٢٩.

يعتبر الإصرار على السيطرة و"النظام" أمرًا أساسيًا للإمبريالية. ولهذا السبب، حكمت الذهنية التطورية النشوئية developmental evolutionism السياسة البريطانية فى أفريقيا. واخضعت المجتمعات المحلية الأفريقية المضادة للمركزية والدولة لسيطرة الدولة، وجرى فرض الملوك والزعماء عليها. فحيثما لا يوجد أحد، كان البريطانيون ينتقون حلفاءهم ويمنحونهم شهادات اعتراف وسلطة تسمى تفويضات Warrants. رجالا كانوا، حتى ذلك الحين، "نكرة" فى مجتمعاتهم المحلية تم صنعهم كزعماء وحظوا بالسلطتين التنفيذية والقضائية مع أنهم لا يذكرون فى مجتمعاتهم. صاحبت هذه السياسة كوارث فى الواقع العملى فى كل مكان فى أفريقيا، أصابت النساء الأفريقيات على وجه الخصوص، بعد أن أصبحت مؤسسات السلطة التقليدية الخاصة بهن فى مقدمة المؤسسات التى تعرضت للهجوم، فثرن ضد النظام الجديد القائم على القهر والسيطرة الذكورية. وكشفت كل الروايات الخاصة بثورات النساء هجمات منظمة ضد المستعمرين، كما كشفت عن تآمر أو جبن الرجال الأفارقة المحليين (Ritzenthaler 1960; Ardener 1975; Audrey 1982, O'Barr 1982; Cora 1986).

هذا ما كان عليه جنوب شرق نيجيريا آنذاك، حيث المظاهرات النسائية العديدة ضد الإمبريالية البريطانية، فكان هناك حركة النساء الراقصات عام ١٩٢٥ Dancing Women's Movement، والحركة الروحية عام ١٩٢٧ Spirit Movement، اللتين عبرتا عن رفض حقيقى للحكم الاستعمارى والثقافة الغربية. وعقب سلسلة من الاحتجاجات والتمردات والمظاهرات المحلية المحدودة فى كل أنحاء المنطقة ضد فرض ضريبة رأس poll tax، قامت النساء بأعمال شغب جماعية وطالبن المستعمرين بالرحيل، وأصبح هذا معروفاً فى التاريخ باسم حرب النساء (Mba 1982; Ifeka-Moller 1977; Gailey 1971; Leith-Ross 1965; Perham 1937;). وشملت أسباب الحرب، الخسائر الاقتصادية التى شعرت بها النساء فى ظل النظام الجديد، وتهميش تنظيماتهن الاجتماعية، وحظر دينهن، والمكاسب الاقتصادية والسياسية التى ربحها رجالهن فى ظل النظام الجديد. فقد اختل توازن السلطة التقليدية لصالح الرجال.

على أى حال، فإن مايثير الاهتمام هنا هو تنظيم واستراتيجية حرب النساء. كيف استطاعت نسوة شعبيات أميات أن يعبئن وينظمن تجمعات نسائية تتراوح أعدادها ما بين ١٠٠ و ١٠,٠٠٠ امرأة عبر منطقة مساحتها ٦,٠٠٠ ميل مربع بما فيها من قرى ومدن عديدة، بالإضافة إلى نساء غير إيجبويات Non-Igbo مثل نساء إيبيبيو Ibibio وكالابار Calabar؟. يبدو هذا شيئاً ما ليس فى مقدور التنظيمات النسائية الوطنية الحضرية المعاصرة أن تحققه. أما النقطة الثانية التى تثير الاهتمام، فتتمثل فى حقيقة أن جنود الاستعمار فتحوا النار على نساء عزل من السلاح فقتلوا العديدات منهن، وهكذا أدخلوا إلى أرض إجبو Igbo ممارسة غير مسبوقة- إطلاق النار على النساء - تلك الممارسة التى ورثتها النخب الأفريقية المنتجة أوروبيا من أسيادهم المستعمرين.

كنتيجة مباشرة لحرب النساء، توالت سلسلة من القرارات غير الشعبية الهادفة إلى إدخال إصلاحات على المحكمة الأهلية، وذلك قبل أن تقبل، بصورة نهائية، فكرة الحكومة الديمقراطية من قبل المشرعين الاستعماريين. وفى عام ١٩٤٦ وجه قطاع من النخبة المتعلمة نقدًا شديدًا لمجمل بنية الإدارة المحلية وكانت هذه اللحظة بداية الحركة الوطنية من أجل ما يسمى بالاستقلال.

على هذه الخلفية، أصدر وزير الدولة لشئون المستعمرات آنذاك، أرثر كريتش – جونز Arthur creech-jones عام ١٩٤٧ تعليمات لمستعمرى أفريقيا من أجل إعمال ديمقراطية على المستوى القاعدى كشرط مسبق لاستقلال أفريقيا Kirk-Greene) (1965:245. وكانت التعليمات من أجل إقامة حكومة محلية على أساس ديمقراطى تكون المشاركة فيها عن طريق مجالس منتخبة على غرار بريطانيا.

وبالتالى فإن النموذج الذى تم تبنيه هو النموذج البريطانى للحكم المحلى. ومع ذلك أصبحت مجالس الاقليم والمقاطعة الناشئة مؤسسات إدارية بيروقراطية غير مؤهلة معزولة، بصورة كبيرة، عن القواعد الشعبية الأمية. وكما أشار بيلو – امام Bello- Imam (١٩٨٣)، لم تصبح الحكومة المحلية القاعدة الأساسية لتدريب السياسيين المحتملين لتولى القيادة الوطنية. فلم تكن تمتلك الموارد التى تجذب المتعلمين الذين رحلوا إلى المراكز الحضرية حيث تتركز الموارد والسلطة. ولأن الحكومات المحلية كانت تشرف على مساحة واسعة فى الوقت الذى تفتقر فيه إلى الموارد، تركت الجهود التنموية، بالتبعية، لمبادرات من داخل مجتمعات محلية محددة.

ظل الحكم المحلى القائم على المشاركة وهمًا داخل المجتمعات المحلية الريفية، لأن المقار الإدارية للحكومات المحلية كانت بعيدة عن الغالبية العظمى من سكان الريف، لوجودها فى المدن البعيدة، وبالتالى كانت المجتمعات المحلية الريفية تخضع لدولة وهمية، التى كانت فى واقع الأمر عبئًا عليهم، فهى تجنى الضرائب وتصادر الأموال بدون مقابل.

تفسر هذه الخلفية الموجزة نشوء وأهمية تحسين الوضع، ونشوء البلديات town unions وأهميتها فى مجتمعات اجبو المحلية، والتى نشأت لتسد فراغًا هائلًا فى مجال توفير الخدمات التى كان على الحكومة المحلية أن توفرها. وسوف أدرس أثر عمليات والتغير والتحول فى تآكل أساس السلطة التقليدية للنساء، بالتركيز على مجتمع نوبى Nnobi، أحد مجتمعات اجبو المحلية. كما سأتناول بالدراسة السمة المميزة لظهور سياسات نوعية جديدة، واندلاع صراع اجتماعى حول قضيتين، وأعنى بهما بنية واستقلالية التنظيمات النسائية التقليدية وسيطرة النساء على ساحة السوق، وكلاهما شكلتا أسس السلطة الأصلية للنظام الأمومى.

دراسة حالة مجتمع نوبى المحلى Nnobi(1)

أثبت بحث غير منشور أعدته مديرية التعبئة العامة والتحسين الاجتماعى الاقتصادى (MAMSER)، وجود ٩٩٤٠٠ مجتمع محلى ريفى فى نيجيريا. ويفترض أن تكون نيجيريا أكبر دولة أفريقية من حيث الكثافة السكانية، ومع ذلك ففى إمبراطورية غانا القديمة وصلت الكثافة السكانية إلى حد أن منطقة مثل جينى Djenneوحدها كان بها ٧٠٧٧ قرية قريبة جدًا من بعضها البعض (Diop 1987:141). وفى الوقت الراهن، ليس فى مقدور نيجيريا أن تزعم أنها سجلت التاريخ الاجتماعى لعشر المجتمعات المحلية المكونة لها. فما الذى تمثله الدولة فعليا لهذه المجتمعات؟ وما هى الخدمات التى توفرها لها حتى تجبى الضرائب والأموال؟ كيف ترى هذه المجتمعات المحلية ذاتها فى علاقتها بالدولة؟ هل هناك ميول معادية للدولة داخل هذه المجتمعات؟ إلى أى حد تعتمد سلطات أجزاء هذه المجتمعات على عوامل من خارجها؟

تجعل هذه القضايا، وغيرها الكثير، من البديهى ألا تكون الدولة محور تفكيرنا وإنما البشر، بوصفهم الركيزة الحقيقة للدولة. ليست القضية، إذن فى أى

من المجتمعات المحلية الذى نختاره ليكون موضع الدراسة، فكل منها له أهمية بنيوية ذات دلالة فى كيفية أداء الدولة النيجيرية، التى نسجتها بريطانيا، تجاه مجتمع محلى واحد أو عدة مجتمعات أو كلها.

البناء الاجتماعى التقليدى لمجتمع نوبى

يعد مجتمع نوبى المحلى أحد قرى إجبو العديدة فى منطقة حكومة إديميلى Idemili المحلية التابعة لدولة أنامبرا Anambra. كان تعداد سكانها فى عام ١٩٨٢ يزيد على ٢٠٠٠٠ نسمة يعيشون فى مساحة تقدر بنحو ١٩ كيلو متر مربعًا. وتعبتر هذه المنطقة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان والأقل خصوبة فى أراضى إجبو، أما سكانها فهم، تقليديا، من الفلاحين والتجار، وكان تدهور بيئتهم عاملًا على الهجرة، وكان للتجارة بالغ الأثر على اقتصادهم السياسى.

يزعم أهل إجبو، عامة، أن منشأهم أصيل، ولكن معظم المجتمعات المحلية لها تاريخ فيما يتعلق بالهجرة. ومن الأمور ذات الدلالة، أن كل المجتمعات المحلية على طول نهر اديميلى عبدوا إلهة النهر المساة إديميلى Idemili فى ديانة سادتها النساء. وهنا ثمة عوامل عديدة متداخلة تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل حتى نضع نصب أعيننا الأهمية الكاملة لعوامل النوع الاجتماعى فى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية وعمليات التحول الاجتماعى. نحن فى حاجة لأن نفهم تواريخ توطن هذه المجتمعات المحلية، هل جرى استيطانها بداية من قبل النساء المتمردات إبان الرحيل الجماعى، إثر الاستراتيجيات التقليدية للخروج الجماعى للنساء من قراهن عندما كانت الصراعات الخطيرة لا تجد طريقًا للحل؟ هل كان للتوطين علاقة ما بالمناخ العام غير الآمن خلال عصر العبودية؟

على أية حال، نعرف أن هذه المجتمعات كانت من بين المجتمعات الأفريقية المعادية للدونة والتى كانت عرضة للهجمات من أجل اقتناص العبيد بواسطة دول

العبودية المجاورة. وتعرضوا، فى حقيقة الأمر، للسخرية من قبل دولة إجبو العبودية لأنهم أناس بلا ملوك. ونعلم أيضًا أن هذه منطقة شهدت نشوء وزوال دول صغيرة، كما أن المجتمعات المحلية كانت تتمركز ثم تتفك مرة أخرى. ويتبع ذلك تحولات فى الاقتصاد وأنماط التراكم وإعادة توزيع الثروة، كما أصبح الإجبويون أنفسهم، كأمة من نحو ١٤ مليون نسمة، من أول الشعوب الأفريقية فى الثورة ضد دولة نيجيريا الاستعمارية – الجديدة neo-colonial. وهكذا خاضوا حرب انفصال عنيفة فى حرب بيافرا Biafran War التى امتدت من ١٩٦٧–١٩٧٠.

وبقدر ما كان فى مقدورى أن أعيد بناء البنية الاجتماعية الأصلية لمجتمع نوبى قبل الاستعمار، أى قبل حكم الاستعمار البريطانى، فقد أظهرت الأنماط الاقتصادية آنذاك أن الانقسام التقليدى للعمل ارتكز على النوع الاجتماعى. فالمجتمع كان مهيكلًا على أساس النسب والقرابة مثل كل المجتمعات الأفريقية حتى فى ظل الدولة المركزية، كان للمجتمعات المحلية دائما بنية قرابة.

وكانت وحدات نوبى الإنتاجية مرتكزة على أيديولوجيتين متعارضتين بنيويًا على المستوى النظرى، وبالتالى أنتجا نظامًا أخلاقيًا واجتماعيًا مزدوجًا. كانت الوحدة المتمركزة حول الأم هى الوحدة الإنتاجية المتناهية فى الصغرMinutest ، بنية مكبوك mkpuke، والتى هى فئة اجتماعية متمركزة حول الأم تشغل حيزًا متميزًا فى شكل مركب مستقل مكون من الأم والأطفال. وكان لها أساس اقتصادى حيث أنها تنتج من أجل الذات. فقد كانت وحدة إنتاج واستهلاك لمن أكلوا من طبق واحد. ولهذه الوحدة أيضًا أساس أيديولوجى، لأنها كانت مرتبطة بروح الأمومة المشتركة فى إطار معتقدات umunne، بما فيها من قوة أخلاقية وروحية هائلة تربط الأعضاء برباط الحب والرعاية والرحمة والسلام والإقدام، وتحرم زنا المحارم وإراقة الدماء.

كانت أوبى obi مرتبة فى العلاقة جرى استبعادها من وحدة الإنتاج المتمركزة حول الأم، تضمنت البناء الاجتماعى (وليس بالضرورة البيولوجى)

للأبوة ورب الأسرة، وهو وضع اجتماعى يمكن أن تشغله النساء من خلال الممارسة الخاصة بزواج امرأة من امرأة. إن تعبير di فى إجبو والذى يعنى الزوج، ليس له مضمون نوعى حيث يمكن للرجل أو المرأة أن يكون أو تكون زوجًا. ولا نعرف، تاريخيًا، متى اتخذ وضع الزوج الاجتماعى نوعًا ذكوريًا فى تاريخ الزواج فى أفريقيا. بالتأكيد إن إضفاء الطابع النوعى الذكورى على الزوج هو الحال فى الاسلام والمسيحية والثقافة الأوربية بشكل عام. ولأن هذه كانت المواضع الأساسية للتحكم فى العمل وإدارة الاقتصاد، فقد كان لقدرة المرأة على أن تكون زوجًا أو لا تكون تداعيات بنيوية فيما يتعلق بحصول المرأة على السلطة.

هكذا نرى، فى البنية الاجتماعية الأصلية لمجتمع نوبى، نظامًا متوازيًا أو مزدوجًا من التنظيم الاجتماعى يرتكز على ما يبدو على السطح وكأنه تقسيمًا جنسيًا للعمل، ولكن على المستوى العملى فهو نظام نوع اجتماعى مرن، ونظام ثالث مصنف على أساس غير نوعى يتوسط الازدواجية الظاهرة. وهكذا فإن تعارضًا أو صراعًا غير واضح المعالم على مستوى النوع الاجتماعى تم خفضه من خلال نظام ثالث غير نوعى يسمح بتشارك الرجال والنساء فى الأوضاع الاجتماعية ذاتها، ولعب الأدوار ذاتها بدون أى وصمة اجتماعية. إذن، فقد أزال هذا النظام الطابع الذكورى الصارم عن السلطة.

وهكذا فقد يبدو، على مستوى الممارسة فى البنية الاجتماعية التقليدية لمجتمع نوبي، أن هناك تعارضًا بين الوحدة الأنثوية المتمركزة حول الأم mkpuke، وما أصبح مركب عائلى يتزعمه ذكر obi. هذا التعارض تم تسويته انطلاقًا من حقيقة أن الإناث فى مقدورهن تبوأ موقع الزعامة داخل هذا المركب الأخير obi. وتستطيع الإبنة أيضًا أن تقوم بطقس تصبح بموجبه ذكرًا وابنًا وتحل محل الأب فى مركب obi. وهكذا تصبح ابنة– ذكر.

وتدريجيا، نجد لدينا مجددًا هذه التنظيمات الاجتماعية مزدوجة الجنس والمتوازنة، على كل مستوى فى التنظيم الأوسع للجماعة القائمة على علاقات النسب، كل منها له أدواره الاجتماعية والسياسية المحددة. ويفسر هذا لماذا تم

وصف هذين النظامين بأنهما أنظمة لا مركزية بسبب انتشار النفوذ والسلطة فيهما. فالسلطة لا تتركز في القمة كما هو الحال في الانظمة المركزية. فقد شكل رجال النسل الأبوى، umunna تنظيمًا رسميًا ذا مهام وسلطات معينة. وشكلت الإبنات من نسل أبوى umuokpu، من جانبهن تنظيمهن الرسمى بمهام وسلطات معينة. هذا بالاضافة إلى أن الزوجات من نسل أبوى inyomdi، شكلن تنظيمًا رسميًا بمهام وسلطات معينة. ونظرا لأن الإبنات صنفن على أساس النوع الاجتماعى فى علاقتهن بالزوجات بوصفهن كذكور وكان لهن سلطة على الزوجات مشابهة تمامًا لسلطة إخوانهن، فإن تنظيمهن الرسمى كان فى مرتبة أعلى من تنظيم الزوجات. ولكن ثمة اختلاف كبير بين تنظيم الرجال وتنظيم النساء. ففى حين شكلت نساء نوبى فى مجموعهن تنظيما رسميًا Inyon Nnobi أو مجلس نساء نوبى، فإن الرجال لم يندرجوا تحت تنظيم شامل مماثل.

وفقًا لهذه البنية التنظيمية المتوحدة مع سلطة اقتصادية وأيديولوجيا متمركزة حول الأم، ودين قائم على عبادة إلهة أنثى يحرم إراقة الدماء ويوصى بأن يكون العراك بالهراوات والحجارة فقط، بدأنا نشهد وجود بناء أمومى، ليس بمعنى حكم ملكة ولكن بمعنى نظام حيوى مستقل تحكمه أنثى. وكان للنساء قاعدة اجتماعية – اقتصادية استطعن من خلالها أن يراكمن. وأصبحت الألقاب الدالة على الهيبة والمكانة الاجتماعية فى متناولهن، فعلى سبيل المثال، كان فى مقدور النساء الناجحات اقتصاديًا أن تتملكهن روح الإلهة إيديميلى ويتخذن لقبها ekwe. ويضعهن هذا اللقب فى موقع القيادة فى مختلف تنظيماتهن. وكن جميعهن يعتنقن دين الإلهة إديميلى التى كان لها سلطان على سائر الألهة والأسلاف. فهى التى وفرت النظام الإدارى الشامل واحتضنت الأسواق الدورية وأيام الاسبوع والمهرجانات الموسمية.

ربطت كل هذه الأنشطة مجتمع نوبى المحلى بالمجتمعات المحلية المحيطة مكونة نظاما اقليميا. وخطيت النساء بشبكة اتصال واسعة لم يحظ بها الرجال من خلال الأسواق الدورية المتعاقبة والطقوس المشتركة والزواج والتنظيمات والتجارة

وغير ذلك من الأنشطة الثقافية. فقد كن أكثر حركة من الرجال وتمتعن بهويات متعددة فى المجتمعات المحلية المختلفة كإبنات وزوجات وأمهات. وبالتالى، كن فى موقع جيد يسمح لهن بتعبئة النساء فى مجتمعات محلية عديدة فى وقت قصير. ويفسر هذا لماذا جرى تعبئة آلاف النساء خلال حرب النساء.

الحركة النسائية والتعبئة فى ظل الاستعمار

يعد الدين الأفريقى الأصلى أحد المؤسسات الأفريقية التى تعرضت لهجوم ضار من قبل الإسلام والمسيحية على السواء. فقد كان أول شئ حظرته بريطانيا في المناطق التى غزتها فى نوبي، حيث جرى حظر عبادة إديميلى. ومارس المتحولون الجدد إلى المسيحية سلطتهم الجديدة من أجل الهجوم على الرموز الدينية القديمة. ومما ينطوى على دلالة، أن النساء العجائز اللاتى رفضن التحول إلى المسيحية هن أول من دافع عن هذه الرموز.

وحدث فى أربعينيات القرن العشرين أن نظمت نساء نوبى وعبأن مسيرة هائلة، وهى المسيرة التى يتذكرها نساء اليوم بفخر لكونها قد تكون آخر مشاهد المقاومة من قبل الأمهات القائدات. فقد قتل متعصب مسيحى يدعى ناتانيل Nathaniel، أو ناتى Natty على سبيل الاختصار، الرمز المقدس الإلهة إديميلى، وهو الأصلة python. وقد فعل ذلك متعمدًا وهو ما يعد عملا مدنسًا فى الفلسفة الأخلاقية المحلية. على الرغم من علم العقيلات وكبيرات السن بالحماية والسلطة التى منحها الإداريون المستعمرون للنخبة الجديدة، فإنهن عبأن كل نساء نوبى وسرن مجتمعات إلى مقار الإدارة المحلية، أونيتشا Onitsha، والتى تبعد عشرات الأميال وطالبن بإلقاء القبض على الرجل وإعدامه. لكن نظرًا لأن مسئول المقاطعة فشل فى اتخاذ أى إجراء، عادت النسوة إلى القرية وأزلن منزل الرجل، وحلت عليه لعنتهن فوجد ميتا فى صباح اليوم التالى.

تتمثل دلالة هذه الواقعة فى أن زعامة مجلس النساء كانت لا تزال بيد القيادة القديمة على الرغم من الانقسامات الطبقية والدينية الجديدة حيث ظلت هذه القيادة تمارس السلطة على نساء نوبى. كما تحكمت فى استراتيجية الفعل التلقائى المباشر، واحتفظت النسوة باستقلالية تنظيمهن. وخلال هذه الفترة، وعلى الرغم من العنف الاستعمارى ضد الثقافات التقليدية، فقد كانت النخبة الأفريقية المنتجة أوروبيا قيد البزوغ، ولكنها لم ترث بعد الدولة الاستعمارية ولا آلة العنف الخاصة بها، والتى كان أمكنها، فى نهاية الأمر، أن تفصل الأنظمة التقليدية للمحاسبة.

تغيرت طبيعة النضالات الشعبية التقليدية بمجرد أن سيطرت النخب الأفريقية الجديدة على القوات المسلحة التى جرى إدخالها بواسطة الإمبرياليين المستعمرين، وخاصة البوليس والجيش. فعندما كان يجرى تعبئة القوى الشعبية للحرب ضد الإمبرياليين المستعمرين، فإن القليل منهم كان يعلم أنهم يحاربون لكى يتوجوا نخبة عنيفة لا ترحم بارعة فى الاعتداء على النساء وانتهاك الحقوق الديموقراطية للقواعد الشعبية فى الريف ببراعة تفوق الاستعماريين.

المسيحية والتغير فى مجلس النساء

يتمثل التناقض الأكبر فى التنظيمات النسائية المعاصرة فى نوبى بين القيم والطموحات المستقاة من أيديولوجيات الأنوثة والزوجية وأمومة المسيحية، وتلك المستقاة من قيم وعادات نوبى التقليدية المرتبطة بالأيديولوجيا الأفريقية للنظام الأمومى.

لقد بشرت القيم الموجهة للجمعيات التابعة للكنيسة، مثل الأمهات الكاثوليكيات المسيحيات Catholic Christian Mothers واتحاد الأمهات الأنجليكانى Anglican Mother's Union بكبت الذات والتضحية بها والاهتمام بالنظام والسلام. كان هذا النوع من الاهتمام مجرد أحد أوجه النظام الأخلاقى المعقد المرتبط

بأيديولوجيا الأمومة فى الثقافة الأمومية الأصلية التى حظيت الأمومة فيها بتقدير اجتماعى فى نظام أخلاقى متكامل أنتجته النساء. فقد جرى تشجيع القيم المناصرة للأنثى من خلال الأغانى والحكايات الشعبية والأسطورة لحث قيم الحب والرحمة، تلك القيم الرقيقة من ناحية، والتنافسية فيما يتعلق بالسعى الاقتصادى للنساء لإطعام أطفالهن من ناحية أخرى. أيضًا شجعن عدوانا إيجابيًا ونزعة قتالية بدون إراقة دماء للدفاع عن أنفسهن وعن حقوق المرأة والطفل وتحقيق السلام العام والدفاع عن دين النظام الأمومى التقليدى ذاته.

تعتبر الأوجه الكابحة فى الأيديولوجيات المسيحية عن الأمومة الأكثر بروزًا فى التنظيمات النسائية الحديثة النابعة من الكنسية أو تلك التى تعمل تحت قيادتها. وتعتبر قوانين الأسرة الأبوية المنحازة للرجال الواردة فى العهد القديم، بما فيها من أفكار معادية للمرأة بشأن الدنس، الأكثر تأثيرًا فى عملية تآكل الذاكرة التاريخية للنساء الأفريقيات. وتعلم النماذج اليهودية والفكتورية المثالية النساء أن يرتضين فى إجلال وعبودية موقعهن تحت قيادة وحكم أزواجهن. وبناء على ذلك يجد المرء أن موقف من استولين على قيادة مجلس النساء يتميز بالتضارب والتناقضات.

وكما أوضحت سابقًا، فقد كانت التنظيمات النسائية الأصلية فى النظام السياسى التقليدى معترف بها على مستويات البنية السياسية بأكملها. وعلى خلاف النظام التقليدى الذى ترتبط فيه كل أنثى بالتنظيم النسائى كجزء من البنية الاجتماعية، تزعم التنظيمات النسائية ذات الأساس الكنسى أنها منظمات لا سياسية. كما أن عضويتها غير مفتوحة لكل النساء، ولكن لمن تزوجن داخل الكنيسة فقط، وجرى إعدادهن على الطبيعة المسيحية الجيدة. وهذا على خلاف النظام التقليدى والذى كانت كل أنثى فيه تنتمى لتنظيم نسائى كجزء من البناء الاجتماعى.

لهذه الاتحادات الكنسية لجانًا مختارة تصنع القرارات لسائر العضوات. ويجرى اختيار قائدات المنظمات الكنسية وفق القواعد ذاتها المتبعة فى مجلس النساء، حيث تتكون قيادة تنظيمات الكنيسة من ممثلات عن كل قرى نوبى. ومع ذلك، ففى حين تعتبر التنظيمات الأصلية ذات ركيزة سلالية ومدنية، فإن اتحادات الكنيسة تعتبر، ببساطة، فروعًا لهيئات عالمية ووطنية أوسع، مراكزها فى لندن وروما والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، لا تحتاج الإمبريالية الغربية كثيرًا أن تتخذ وجودا استعماريا، فهى تحط من قدر الآخر (الثقافة الافريقية) وتعيد إنتاج التماثل (الثقافة الأوربية) فى طبقة نخبوية (Mudimbe 1988).

ترتكز القيادة فى التنظيمات الأصلية على الألقاب والأقدمية، أما فى تنظيمات الكنيسة فإن من يتخذن مواقع القيادة هن من بين زوجات البرجوازيين الصغار أو رجال الدين أو الوعاظ البروتستانت أو التجار الأغنياء أو الرجال البارزين فى مجتمع نوبى. ومع القاء القبض على قائدات مجلس النساء عام ١٩٧٧ ألقى الضوء على بعض الصراعات مع القيادة الجديدة للمجلس. وكان هذا بمثابة نقطة تحول فى التاريخ السياسى لمجتمع نوبى، حيث كانت عملية القبض على قائدات المجلس بمثابة ضربة قوية أصابت الثقة التى كن يحظين بها، وأدى ذلك إلى إضعاف قيادة مجلس النساء الجديدة وفقدان الاستقلالية.

الاستعمار وبناء سلطة ذكورية جديدة فى سياسات مجتمع نوبى

من أجل التمثيل فى مجلس الزعماء House of Chiefs، الذى أنشأته المنطقة الشرقية عام ١٩٥١ تم إحياء عام لألقاب الملكية والزعامة. وسريعًا طالب أباطرة مجتمع الأعمال بألقاب الزعامة. وجرى فى نوبى استعادة لقب Igwe والذى يعنى حاكم محلى. وهذا اللقب ليس أصليًا فى مجتمع نوبى الذى لم يعرف إجمالًا زعيمًا ذكرًا. فقد كانت هناك ألقاب أوزو Ozo أو إيزى Eze التى يلقب بها الرجال

المرتبطين بأنساب أو قرى. ومع ذلك، أحيانًا ما كان يبرز "رجل عظيم" كان يمكنه لفترة قصيرة أن يحظى باعتراف عام من خلال النفوذ والقوة والثروة.

وبسبب الدين القائم على عبادة إلهة ومجلس النساء، كانت المرأة التى تحظى بسلطة سياسية عامة، بمعنى حق الاعتراض فى كل المجالس العامة فى نوبى، تلقب Agba Ekwe، الذى يعنى الأعلى مقامًا. لكن مع حظر الممارسات الدينية التقليدية من قبل الإدارة الاستعمارية والكنيسة، جرى حظر لقب Ekwe. ومن ناحية أخرى، أسس الحكم الاستعمارى حكمًا زعامته ذكورية، Igwe، كنتيجة لنظام تفويض الزعيم، وجرى تشكيل مجلس Igwe من الزعيم Igwe ومن يعنيهم من الرجال من ذوى الألقاب. ويشار لمجلسهم بمجلس أجوى الحاكم Igwe-In-council، ويفترض أنهم يتعاملون بالأساس مع الشئون التقليدية والقوانين والاعراف المحلية.

أدت سياسة الإدارة الاستعمارية التى شجعت نوعًا من الاعتماد على الذات قائم على الجمعيات الإثنية إلى تكوين اتحادات وطنية ومدينية فى مدن وقرى إجبو فى أربعينيات القرن العشرين. وبدأ هذا الاتجاه فى نوبى عام ١٩٤٢ على يد التجار الحضريين. وفى عام ١٩٥١ أصبح اتحاد تحسين مجتمع نوبى Nnobi Improvement Union معروفًا باسم منظمة دعم تنمية مجتمع نوبى Nnobi Welfare Organization. ويتكون الجهاز التنفيذى للمنظمة بكاملة من الذكور سواء من أولئك المقيمين داخل البلاد أو خارجها. وجرى انتخاب هذا الجهاز بموجب جمعيات عمومية لكل شعب نوبى. وكان لمنظمة نوبى فروعًا فى كل المدن النيجيرية التى يعيش فيها سكان من نوبى، شأنها فى ذلك شأن كل الجمعيات الاثنية، ومع ذلك فإن البؤرة المركزية هى مدينة المقر الرئيسى حيث تنعقد الجمعيات العمومية السنوية والتى يحضرها اثنين من كل فرع كممثلين له. ويتوقع أيضًا أن تمثل كل قرية من قرى نوبى (ثلاثة قرى). وهكذا تبدو منظمة دعم تنمية نوبى ديمقراطية فى تكوينها. ولكن من خلال بحث أساليب اختيار الممثلين، فإن وضعهم الاجتماعى وعمليات صناعة القرار داخل المنظمة يكشفان عن تناقضات على مستوى النوع الاجتماعى والبعد الطبقى وغياب ديمقراطية قاعدية.

وكانت منظمة دعم تنمية نوبى، إلى حد كبير، الأكثر قوة بين كل هيئات الحكم النوبى، لأنها تمول ذاتيا، كما تبدو أيضًا أنها ذات تمثيل واسع. وتشرف المنظمة على معظم مشاريع المجتمع المحلى المعتمدة على الذات المشاريع التنموية وتبادر بها. كما أن العوائد على هذه المشروعات يجرى فرضها وجبايتها بمعرفتها. ومع ذلك، كانت المنظمة تشرك مجلس إجوى الحاكم وتلتمس موافقته فيما يخص المشروعات والعوائد الرئيسية. وبالتالى، كانت القرارات النهائية تتخذ فى اجتماع مشترك بين المنظمة والمجلس من خلال تشكيل لجان لهذه المشروعات. وكان من المفترض أيضًا أن يتشاور أعضاء مجلس الإقليم ومجلس إجوى الحاكم لمناقشة وتنفيذ المشاريع الحكومية المحلية.

وهكذا، نرى أن الاقتراحات والقرارات يجرى اتخاذها على كل مستويات الإدارة المحلية والحكومية لهذه البنية السياسية الجديدة بواسطة مجموعة ذكورية بدون مشاورات أو مشاركة واسعة. ليس مثيرًا للدهشة إذن أن يتم تشويه تاريخ الاتحادات المدينية بدعاوى من حالات سوء إدارة وعدم كفاءة واختلاس أموال[٣] وعكست سياسة الحكومة بشأن الاعتماد على الذات وتحديد الهبات عدم وجود نمط موحد ومتماسك لإعطاء هذه الهبات للمجتمعات المحلية. فتح هذا بشكل واضح الباب أمام سياسات تحزبية وعلاقات التابع – بسيد بين الناخبين والسياسيين حيث تتلقى المجتمعات المحلية المساعدات الحكومية تبعًا للحزب الذى تصوت له، أو فى حالة إذا ما كان أحد أبنائهم فى الحكومة.

وعليه فقد أدى عدم كفاءة نظام الدولة النيجيرية إلى نمو سلطة النخب الحضرية على حساب المجتمعات المحلية الريفية بسبب أن هذه النخب الحضرية هى التى مولت المشروعات التنموية. وفى مقابل هذه المساهمات طالبت النخبة الحضرية بالمكافأة فى شكل شهرة وسلطة فى السياسات الانتخابية منذ عام ١٩٦٠. ونشأت بالتالى ثقافة سياسية للثروة وتباه مفرط بالغنى والسلطة السياسية، ونما شعور قوى بالصراع الطبقى والنوع الاجتماعى فى المجتمعات المحلية الريفية حيث تمارس النخب الحاكمة سلطتها بعنف لا يمكن تصديقه، ولا تحترم المحاسبة.

فقدان مجلس النساء لاستقلاليته

بحلول عام ١٩٧٧ بلغ الصراع الطبقى والصراع المرتكز على النوع الاجتماعى فى مجتمع نوبى مرحلة الأزمة وذلك عندما تم تحدى قيادة منظمة دعم تنمية نوبى المدينية. وبدلًا من مناقشة مشاكلها الداخلية قررت المنظمة كبح سلطة مجلس النساء واستقلاليته السياسية من خلال إلقاء القبض على زعيماته.

ونظرًا لأن التنظيمات الاجتماعية التقليدية كانت جزءًا لا يتجزأ من أنظمة النسب والقرابة فى مجتمعات إجبو، فلم يكن بمستطاع الحكم الاستعمارى والإدارة السياسية أن تمحو القرابة التقليدية ولا التنظيمات المرتكزة على علاقات النسب. وحتى مع استيلاء الحكومة والكنيسة على بعض السلطات والأدوار التشريعية والقضائية لهذه التنظيمات الأصلية، إلا أن هذه الأخيرة ظلت تتحكم فى الدائرة النمطية لدورة الحياة المتعلقة بالميلاد والزواج والموت وتوزيع الملكية والثروة؛ أى الأشياء ذات الصلة بأسباب وجود المجتمع إزاء أعضائه. وتنم هذه الحقيقة عن أن هذه المجتمعات مازالت حية بدون وجود حكومى، وفى الحقيقة، تعرف مجتمعات إجبو المحلية ذاتها كـــ"مجتمعات مستقلة ذاتيًا".

كان مجلس النساء، فى واقع الأمر، لا يزال مسيطرًا على الشئون اليومية لنساء المجتمع المحلي، وأحيانًا ما كانت سيطرته تمتد إلى الرجال. ومع تزايد سيطرة الرجال على الهيئات السياسية الرسمية وتركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى يد التنظيمات الحديثة التى يسيطر عليها الذكور مثل منظمة دعم تنمية نوبى ومجلس إجوى الحاكم، كان محتومًا أن ينشب صراع بينها وبين مجلس النساء حول ممارسة الحقوق والمهام.

وفى عام ١٩٧٧ ألقى القبض على قائدات مجلس النساء واعتقلن فى أونيتشا Onitsha، وكان هذا بناء على خطاب من مجهول تسلمه بوليس أونيتشا. زعم هذا

الخطاب أن حكومة النساء سوف تسبب اضطرابات فى نوبي، بمعنى أن قائدات مجلس النساء لا يعبأن بأحد بما فى ذلك الحاكم التقليدى، وأن مؤسسة النساء قوية جدًا، وكانت بمثابة دولة داخل الدولة وبالتالى يجب قص ريشهن.

المشكلة الحقيقة تتمثل فى أن مجلس النساء كان قد أصدر حكمًا على امرأتين تشاجرتا عند مضخة مياه عامة. وحدث أن بعض الرجال كانوا قد تدخلوا بالفعل لحسم الخلاف، وكانوا مقتنعين بعدم أحقية مجلس النساء فى التدخل فى هذه الحالة. وبالتالى لجأ الرجال، بدون أن يكشفوا عن أنفسهم، بتنظيم عملية القبض على قيادة مجلس النساء.

وتعرضت النساء، لأول مرة فى تاريخهن الجدير بالتذكر، لهجوم وصل إلى حد أن النساء وجدن أنفسهن يتنكرن لاستراتيجيتهن النضالية التلقائية. فبدلًا من أن يبدين تضامنهن لمواجهة تنمر الرجال وترويعهم لهن، انتقى الرجال بعض النسوة وجرى تعبئتهن وتنظيمهن من أجر السفر إلى أونيتشا للاحتجاج. وفى الوقت ذاته، تعاونت القيادة النسائية مع الرجال لتهدئة النزاع بدون استشارة باقى النساء.

كان القبض على العجائز من النساء واعتقالهن يعتبر، فى القيم الاجتماعية ما قبل الاستعمارية، تدنيسًا للمقدسات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقائدات مجلس النساء اللاتى يحملن لقب Ekwe، بوصفهن ممثلات الإلهة إديميلى فى الأرض، وكذلك الأمهات الحاكمات داخل أسرهن. ولكن القيم تغيرت، حيث أصبح بعض الناس مقتنعين بأن القائدات النسائيات الجديدات قد أفسدن واستخدمن سلطاتهن بصورة غير شريفة، فهن يتآمرن سرًا ويغرمن الناس بصورة غير عادلة لكى يصبحن ثريات. وهكذا كانت عملية القبض عليهن، بالنسبة لهؤلاء الناس، بمثابة عقوبة للتجاوز فى استخدام السلطة. وبينما أبدى البعض اهتماما بالكتاب المقدس والثقافة اليهودية، فقد شوه آخرون الحقائق الخاصة بالثقافة التقليدية فى تعريفهم للوضع الاجتماعى المميز للمرأة فى مقابل الرجل. أما المسيحيون والنخب المتأثرة بالغرب، فقد أدانوا "صلابة" النساء، باعتبار أن ذلك غير أنثوى، وأن النساء يتعين عليهن أن يحنين رؤوسهن لأزواجهن– فكانوا ينظرون إلى النساء بوصفهن زوجات وخاضعات.

كان اعتقال قائدات المجلس عام ١٩٧٧ مدخلًا لمرحلة جديدة من سياسات كان يمكن من خلالها تعبئة ممثلى المنظمات من قبل آخرين- رجالا ونساء- من أجل التظاهر- وأصبحت الاحتجاجات والمظاهرات أحداثا طيعة يجرى الترتيب لها وتمثيلها أو تنفيذها مثل الطقوس التى يمكن الإعداد لها. وبزغت المرحلة الجديدة، وفيها بدأت التنظيمات النسائية المستقلة تعمل وفق توجيهات تأتيها من مكان آخر أو من "أعلى"، وليس من سياق النظام النسائى لحد كبير.

وبعد واقعة الاعتقال هذه، تم حظر لقاءات وأنشطة مجلس النساء، ومضى عام كامل قبل أن تعيد منظمة دعم تنمية نوبى تنظيم مجلس النساء تحت ضغط من أفراد نوبى الذين شعروا باستياء إزاء هذا الحادث، ولكن بعد تغيير طريقة تمثيلهن وإخضاعهن لقانون. وبهذا قلصت المنظمة من حجم الازعاجات التى قد تثيرها النساء، وفى الواقع، وضعت مجلس النساء تحت إشرافها وتوجيهها.

فى العام ذاته، كان للرجال مشاكلهم الخاصة داخل منظمة دعم تنمية نوبى بسبب مطلب عام يتمثل فى إعلان حساباته للعامة. فقد هاجم الشباب سيطرة الكهول على المنظمة، مطالبين بتشكيل لجنة خاصة لصياغة قانون لانتخابات المدينة والانتخابات العامة، لقد طالبوا بمنظمة جديدة يكون للنساء والشباب والتنظيمات الاجتماعية فيها مقاعد فى لجنتها التنفيذية. وفى الانتخابات العامة التى جرت فى نهاية ١٩٧٧ لم يتم الالتفات لهذه المطالب التى تعبر عن القاعدة الأوسع من الممثلين. وعند كتابة القانون وإصداره فى صورته النهائية، لم يكن مجلس النساء ممثلًا فى اللجنة المركزية. ومن منظور استقلاليته التنظيمية وأهميته السياسية، فقد تغيرت السلطات التقليدية لمجلس النساء، وبالتالى نساء نوبى. هذه التغيرات ذاتها أصابت القاعدة التاريخية الاقتصادية لسلطتهن، وهى ساحة السوق.

ضربة فى صميم النظام الأمومى: فقدان السيطرة على ساحة السوق

كانت ساحة السوق المركزية بمثابة المركز التجارى الرئيسى فى نوبى وتسمى Afor Nnobi تخضع تقليديا للنساء. ولا تزال النساء تشغلن مركز أو قلب

السوق، بينما يمارس كل من الرجال والنساء النشاط التجارى فى أطراف السوق. ونتيجة للاستعمار وإدخال اقتصاد السوق، حظى غالبية الرجال بفرص اقتصادية فى إطار شبكة أوسع شملت مراكز حضرية أخرى فى نيجيريا من خلال العمل المدفوع والتجارة والصناعة والزراعة والأعمال الاستشارية إلخ. وكان لهذا تأثيرًا مباشرًا على التحولات الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية فى مجتمع نوبى المعاصر. عادت هذه الشبكات الواسعة بكثير من النفع للرجال على حساب النساء اللاتى قيدن فى حدود ساحة السوق. علاوة على ذلك أصبحت ساحة السوق، التى تمثل القاعدة التقليدية لسلطة نساء نوبى تحت سيطرة الرجال على نحو متزايد.

من بين المشاكل الأخرى المتعلقة بفقدانه لاستقلاليته، وجد مجلس النساء نفسه عام ١٩٨٢ يصارع من أجل الحفاظ على سيطرته على ساحة السوق. فقد عين مجلس إجوى لجنة خاصة للسوق، مهمتها تنظيم ساحة السوق، وتم هذا بدون موافقة مجلس النساء. وواجه مجلس النساء هؤلاء الرجال الذين أرسلوا لإعادة تنظيم وترتيب السوق المركزية. ونتيجة لثائرة النساء تم التوصل إلى حل توفيقى يجرى بموجبه تعيين أرباب السوق بمعرفة منظمة دعم تنمية نوبى ومجلس النساء، وتوزعت المهام بين مجلس النساء وأرباب السوق، فكان على النساء تنظيف الأسواق، بينما يتكفل أرباب السوق بتقسيم الحوانيت وتنظيم السوق.

ويبدو أن النساء ظللن قويات جدًا داخل حدود ساحة السوق، حتى فى عام ١٩٧٧ حينما عجزت النساء عن الفعل الجماعى، فقد استهجن وحقرن داخل ساحة السوق أولئك الذين علمن أنهم مسئولون عن اعتقالهن. وبدلًا من استراتيجية نساء نوبى التقليدية الصدامية والمعتمدة على الخروج الجماعى[٤] Isi nta، لجأن لاستراتيجية الهجاء والغمز - وكان هذا يحدث فى ساحة السوق، حيث يشعرن بأنهن قويات بما يكفى لفعل ذلك.

فى عام ١٩٨٧ طفت على السطح مجددًا المناورات السياسية حول سوق نوبى المركزى نتيجة لسياسة الحكومة الجديدة بشأن التنمية الريفية. فمع التأثير الشديد لبرنامج التكيف الهيكلى المفروض من صندوق النقد الدولى، وجدت الدولة

والحكومات المحلية ضرورة توليد مصادر للدخل الحكومى، علاوة على أنهم اكتشفوا صعوبة تمويل المشاريع الريفية. وعليه فقد كان هناك وضع أرادت الحكومة بموجبه من القرى أن تجتهد فى إنشاء أسواق وتسليمها للحكومة، وكانت هذه حالة مشروع السوق المركزى المخطط Afor، حيث قررت منظمة دعم تنمية نوبى من خلال هذا المشروع أن تبنى سوقًا حديثه داخل السوق المركزى القائم. ولهذا الغرض جرى تشكيل لجنة خبراء من مصممين وماسحى أراضى ومعماريين وترأسها مهندس.

كان كل فرد فى نوبى يسلم بحقيقة أن الأسواق كانت مسئولية مجلس النساء منذ أن نشأ مجتمع نوبى، واتفقوا على أن ذلك كان النشاط الأكثر أهمية للمجلس. وزعم رئيس منظمة دعم تنمية نوبى بأن مجلس النساء فوض اتحاد المدينة Town unionتولى مسئولية أية تطويرات جديدة فى السوق، ومن ثم عمل الاتحاد فى إطار تعاون وثيق مع النساء. ولكن استقصاءاتى مع بعض عضوات مجلس النساء لم تؤيد هذا الادعاء، وخاصة فيما يتعلق بخطط تحديث السوق المركزى. وفى حقيقة الأمر، لم تكن عملية تكوين رئاسة السوق إلا محاولة لتقليص سلطة مجلس النساء فى السيطرة على ساحة السوق، ولم يستشر مجلس النساء، للمرة الثانية، من أجل الشروع فى جمع الرسوم فى السوق المركزى عام ١٩٨٣. وأعرب نساء نوبى وغيرهن من سكان المدن المجاورة عن اعتراضاتهن (هم) على هذه الرسوم.

وسارعت منظمة دعم تنمية نوبى بالاستعانة بقائدات مجلس النساء، بعد أن حاولت عناصر فى أحد المدن المجاورة استغلال الاستياء الناجم عن فرض الرسوم، وقد لبت قائدات المجلس النداء، وبذلك حمين نوبى من اضطرابات كانت ستحدث. وفى صراع الرسوم، كان دور مجلس النساء، الذى رأته منظمة دعم تنمية نوبى، يتمثل فى اقناع نساء نوبى بأن المال المحصل من الرسوم سوف يذهب إلى الموارد المركزية لنوبى. لقد فكروا فى أنه ما دام النساء يشكلن ٩٠% من جمهور السوق، فإن كسبهن كان يعنى وضع حد للصراع.

ووفقًا لهذه الاستراتيجية الجديدة، عندما أنشأت منظمة دعم تنمية نوبى لجنة لتحسين السوق، رشحت ست ممثلات عن مجلس النساء داخل اللجنة ولكن لم يتم دعوتهن لحضور الاجتماعات. فقد شعر الخبراء الذكور من النخب الحضرية الذين شكلوا اللجنة بأن ليس لديهم ما يفعلونه مع نساء القرية الأميات!

وفى مقابلة عام ١٩٨٧ اعترف لى رئيس منظمة دعم تنمية نوبى الذى كان واعيًا بسلطة مجلس النساء، فى حضور قائدات المجلس، أن النساء سيطرن دائمًا على ساحة السوق، وأفاد بأن وراثة الرجال للسوق لم تتم إلا حديثًا، وكان السبب أن التطور يحتاج إلى الكثير من المال. أو من ناحية أخرى، كان للنساء الفضل فى إنشاء حتى الحوانيت داخل السوق، بما فى ذلك تلك الموجودة فى الأطراف التى يشغلها الرجال. فقد أنشأن هياكلها من خلال مجموعات عمل، جمعت كل مجموعة، بطريقة معتادة الأموال اللازمة لإنشاء صف واحد من حوانيت السوق.

وهكذا نجد أن تكلفة التحديث جعلت وراثة الرجال لساحة السوق أمرًا محتمًا، بسبب الحكم غير الفعال والافتقار إلى سياسات واضحة لحماية الحقوق التقليدية للمرأة. فقد كان السوق الجديد فى حاجة إلى مبان مصممة ومخططة وأكبر حجمًا، وهذا يحتاج إلى خبرة تفتقر إليها نساء القرية.

علاوة على ذلك، ثمة مأساة تتمثل فى حقيقة أن هذه النسوة آنذاك سوف يساهمن بأموال من أجل تحديث سوق يسفر عن تآكل قاعدة سلطتهن التقليدية، القلب الاقتصادى للنظام الأمومى الأفريقى.

فى هذا التاريخ المعاصر وتشكيلاته بدت القوى المعادية لحقوق النساء التقليدية وكأنها تأتى من كل صوب بما فى ذلك السياسات الحكومية. هذه السياسات التى جعلت، على سبيل المثال، التنظيمات المحلية بمثابة الحامل الرئيسى للتنمية الريفية على المستوى القاعدى، هى التى قوت فقط سلطات اتحادات المدن والنوادى الاجتماعية والقطاع الخاص.

ثمة مشكلة فى حقيقة أن الهيئة المناط بها تحقيق التنمية الريفية قد تشكلت كلجنة تنمية المجتمع المحلى ولكنها منفصلة وليست جزءًا مندمجًا فى بنية مجلس الحكم المحلى. علاوة على ذلك، كان يتوقع من لجنة تنمية المجتمع المحلى أن تعمل على تكوين ممثلين لكل المنظمات المحلية فى كل مجتمع محلى فى ولاية أنامبرا Anambra، ومثال ذلك، اتحادات المدن والنوادى والجمعيات والمراحل العمرية ومنظمات نسائية وشبابية، ودينية، المسنين والحكام التقليديين. بكلمات أخرى، توقع منها أن تشكل جبهة شعبية ترتكز على المصلحة المشتركة، لكننا نعرف من التحليل التفصيلى لصراع المصالح فى ريف نوبى أن هذا ليس صحيحًا.

الخــــلاصـــة

يمثل هذا الفصل محاولة لإزاحة بؤرة التركيز عن النموذج الفكرى المعتاد المعتمد على ثنائية الدولة– المجتمع المدنى نحو مفهوم الحركات المضادة للسلطة والدولة، وأعنى بذلك النضالات السياسية التى لا تصارع من أجل اغتصاب السلطة من أى أحد، لكن ببساطة، من أجل الدفاع عن استقلالية هذه الحركات والحفاظ عليها، الأمر الذى يعنى الحق المضاد للسيادة والعنف. وسعيت للبرهنة على أنه بصرف النظر عن المجتمعات الأفريقية اللامركزية التى قاومت تاريخيا الاندماج فى أنظمة دولة وحاربت وتمردت على سيادة الدولة، كانت حركات النساء فى أفريقيا أيضًا مضادة للسلطة، حيث ناضلت الأفريقيات للدفاع عن استقلالية منظماتهن وبنى ونظم الحكم الذاتى الخاصة بهن.

وحاولت البرهنة على أن الدول ليست كينونات مكتفية بذاتها، لكنها تعتمد اقتصاديا على مكونات المجتمعات المحلية الأخرى. ويتمثل التناقض فى حقيقة أن المجتمعات المحلية ذاتها، فى حالات عديدة تتمتع بحيوية تنظيمية واقتصادية بدون وجود دولة: خاصة تلك المجتمعات اللامركزية تاريخيا، فمن وجهة نظر هذه المجتمعات، تعتبر الدولة فى واقع الأمر عبئًا عليها. وهى ليست مسألة اندماج لأن هذه المجتمعات المحلية لا ترغب فى أن تصبح جزء من نظام الدولة، وليست فى حاجة لأن تكون كذلك. وهكذا تبدو سلطة الدولة مرتكزة على الاستيلاء والسيطرة والعنف.

وأشرت إلى الاختلاف بين ديوب والبحاث الأوربيين بشأن تاريخ عنف الدولة فى أفريقيا، أكد ديوب أن دول مرحلة ما قبل الاستعمار فى أفريقيا لم تكن فى حاجة لاستخدام العنف، وذلك لأن فلسفتها الأخلاقية الأمومية لم تقتض ذلك. وعلى أية حال، فقد كانت الموارد وفيرة، وكان هذا الموقف نتيجة لتفسيم ديوب

لأنظمة الدولة من ناحية والمجتمع المحلى من ناحية أخرى قسمة ثنائية، وعليه فشل ديوب فى تحليل بنى العلاقات بين هذه الأنظمة. ومع ذلك، تكشف بالدليل أن الثروة المادية للدول كانت قد اعتمدت على استغلال الثروة من المجتمعات المحلية المحيطة داخل المنطقة. كما اعتمدت ممارسة العبودية على العنف بالتأكيد، وقد مارست كل الدول العبودية.

وعلى الرغم من أن بعض البحاث الأوربيين يجادلون بأن تطور الدولة فى أفريقيا اعتمد على اكتساب أسلحة الحرب والعنف والسيطرة عليها، فإن دليلهم يظهر أن أدوات العنف هذه- الخيول والبنادق- قد تم استيرادها فى فترات تاريخية محددة، كما أن نمط الأيديولوجيات الذكورية التى سمحت بالعنف جاءت أيضًا إلى أفريقيا نتيجة لغزوات العنف. ومنذ هذه اللحظة وحتى الآن، اعتمدت سلطة الدولة فى أفريقيا على العنف والسيطرة واستغلال المجتمعات المحلية.

ومن خلال صياغة نموذج أفريقى خاص للنوع والصراع الاجتماعى الذى يؤسس مفهومًا تحليليًا للنوع الاجتماعى، تعقبت عمليات إخضاع النساء فى مجتمع محدد فى إجبو، وهو مجتمع نوبى المحلى، الذى أصبح هو ذاته خاضعًا لنظام الدولة الأوروبى. وأبرزت التباين بين ميزة الاستقلالية التنظيمية للنساء فى ظل النظام الأمومى الأصلى، وبين تشرذمهن التدريجى وفقدهن للاستقلال والتضامن تحت قيادة النخب المنتجة أوروبيا. ومع النظام السياسى المنحاز للذكور، فى ظل بنية السلطة الذكورية هذه، فإن من فى السلطة من النساء لا يخدمن مصالح النساء لحد كبير.

وبالنظر إلى الصراعات والحركات الاجتماعية، يواجه المرء بالتالى مستويات من التناقضات أو مواقف متغيرة من التناقضات بين الدولة والمجتمع المحلى وداخل المجتمع المحلى ذاته، وقد ركزت هذه الدراسة على التناقض الرئيسى والأكثر ديمومة وهو تناقض النوع الاجتماعى.

الهوامش

(١) تعتمد المعلومات فى هذا القسم على عملى الميدانى فى مجتمع نوبى المحلى خلال الفترات التالية: ١٩٨٠، ١٩٨١-٨٢، ١٩٨٥-٨٧. وبعض هذه البيانات نشرت بالتفصيل فى Amadiume, 1987B

(٢) بخصوص السوق الدورية، وشبكات السوق، والوظائف الاجتماعية لساحة السوق انظر Hodder, B, W, and U, I, Ukwu, 1969

(٣) هذه هى الخلاصة التى توصل إليها كل من Nwosu, H, N, and G, O, Nwankwo فى دراسة الحالة عن الحكومات المحلية فى ولاية أنامبرا. فقد غطى بحثهم عشر مناطق لحكومات محلية وعشر مجتمعات محلية فى الفترة ١٩٨٠-٨٣. وتقريرهم متضمن فى ورقة بعنوان: "فعالية الحكومات المحلية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المناطق الريفية: دراسة حالة الحكومات المحلية فى ولاية أنامبرا"، والتقرير النهائى I.D.S. Research Project No. 9 on Self-Reliance and Development in Nigeria, Institute of Development Studies, University of Nigeria

(٤) انظر Amadiume, 1987B. ومن أجل وصف هذه الطريقة التقليدية للعائدات انظر أيضا Van Allen, j, 1972, "Sitting on a Man: Colonialism and the Lost Political Institutions of Igbo Women", in Canadian Journal of African Studies, 6 (2).

المراجع

Afigbo, A, E, 1972, The Warrant Chiefs: Indirect Rule in South Eastern Nigeria, 1891-1929, Longman Group Ltd., London.

Amadiume, Ifi, 1987 A, African Matriarchal Foundations: The Igbo Cas~ Karnak House, London.

----, 1987B, Male Daughters, Female Husbands: Gender and Sex in an African Society, Zed Books Ltd, London.

----, 1989, 'Cheikh Anta Diop's Theory of Matriarchal Values as the Basis for African Cultural Unity' - Introduction to Cheikh Anta Diop's, The Cultural Unity of Black Africa .

----,1990A, 'Cycles of Euro-Western Imperialism: Feminism, Race, Gender, Class and Power' - (Keynote lecture at the GCLA Women's Studies conference on the theme: Feminism, Ethnocentrism, and the Production of Knowledge: Multi-Cultural Perspectives on Women's Power, held at the Bergamo Centre, Dayton, Ohio, 2-4 November, 1990).

----,1990B, 'African Political Systems and Culture: Transformations and Women's Achievements in the Past 500 years' - (Public lecture delivered at the College of Wooster, USA, 5th November, 1990, sponsored by the Women's Studies Programme).

----, 1991, 'Writing an African Social History and Sociology of History'. Paper prepared for the CODESRIA workshop on

Anthropology in Africa: Past, Present and Emerging Vision~ Dakar, Senegal).

Ardener, S, 1975, 'Sexual Insult and Female Militancy', in Ardener Shirley (ed.) Perceiving Women, J, M, Dent and Sons LTD, London.

Audrey, Wipper, 1982, 'Riot and Rebellion Among African Women: Three Examples of Women's Political Clout', in O'Barr F, Jean, (ed.) 1982, Perspectives on Power, Duke University Press.

Barrett, Michele, 1980, Women's Oppression Today: Problems in Marxist Feminist Analysis, Verso, London.

Bello-Imam, I, B, 1983, Local Government Structure in Britain and Nigeria - A Study of Structural Evolution, Nigerian Institute of Social and Economic Research (NISER).

Berger, Iris, 1975, 'Rebels or Status-Seekers? Women as Spirit Mediums in East Africa', in Ardener, Shirley, (ed.) Perceiving Women, J, M, Dent, London.

Bernal, Martin, 1987, Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilisation, Vol. I: The Fabrication of Ancient Greece 1785-1985, Free Association Books, London.

Boddy, Janice, 1989, Wombs and Alien Spirits, The University of Wisconsin Press.

Cora, Ann, Presley, 1986, 'Labour Unrest Among Kikuyu Women in Colonial Kenya', in Robertson, Claire and Iris Berger (ed.) 1986, Women and Class in Africa, Africana Publishing Company.

Diop, Cheikh, Anta, 1987, Pre-colonial Black Africa (A Comparative

Study of the Political and Social Systems of Europe and Black Africa, From Antiquity to the Formation of Modem States), Lawrence Hill & Co, Westport, USA.

----, 1989, The Cultural Unity of Black Africa: The Domains of Matriarchy and of Patriarchy in Classical Antiquity, Karnak House, London.

Engels, Frederick, 1972, The Origin of the Family, Private Property and the State, Lawrence & Wishart, London.

Evans et al., 1986, Feminism and Political Theory, SAGE Publications.

Fage, J, D, 1969, 'Slavery and the Slave-Trade in the Context of West African History', in Journal of African History, 10, 3: 393-404.

Fanon, Frantz, 1967, The Wretched of the Earth, Penguin Books.

Feminist Review, 1986, Socialist-Feminism, Out of the Blue, Special Issue, No. 23, Summer.

Feminist Review, 1989, The Past Before Us, Twenty Years of Feminism, Special Issue, No. 31, Spring.

Gailey, H, 1971, The Road to Aba, University of London Press; Leith-Ross, S, 1965, African Women, Routledge and Kegan Paul.

German, Linsey, 1989, Sex, Class and Socialism, Bookmarks, London. Goody, Jack, 1971, Technology, Tradition, and the State in Africa, Oxford University Press.

Griaule, M, 1948, Conversations with Ogotemmeli, Oxford University Press, 1965.

Griaule, M, and G, Dieterlen, 1965, Le Renard Pale (The Pale Fox), Tome I. Inst. Ethnol., Paris. Hart, Keith, 1982, The Political Economy of West African Agriculture, Cambridge University Press.

Hiskett, Mervyn, 1973, The Sword of Truth: The Life and Times of the Shehu Usman Dan Fodio, Oxford University Press .

----, 1984, The Development of Islam in West Africa, Longman.

Hodder, B, W, and U, I, Ukwu, 1969, Markets in West Africa, Ibadan University Press.

Horton, Robin, 1971, 'Stateless Societies in the History of West Africa', in Ajayi, J, F, A, and M, Crowder (ed.), History of West Africa, Vol. One (second edition), Longman, London.

Ifeka-Moller, C, 1977, 'Female Militancy and Colonial Revolt': The Women's War of 1929, Eastern Nigeria', in Ardener, Shirley, (ed.)Perceiving Women; and Nwabara, S, N, 1977, Iboland: A Century of Contact with Britain 1860-1960 Hodder and Stroughton.

Inikori, J, F, (ed.), 1982, Forced Migration: The Impact of the Export Slave Trade in African Societies, Hutchinson Paperback.

Jaywardena, M, 1986, Feminism and Nationalism in the Third World, Zed Books, London.

Kirk-Greene, A, H, M, (ed.), 1965, The Principle of Native Administration in Nigeria, Selected Documents, 1900-47, London.

Law, Robin, 1976, 'Horses, Firearms, and Political Power in Pre-Colonial West Africa', in Past and Present, 70-73 .

----, 1978, 'Slaves, Trade, and Taxes: The Material Basis of Political

Power in Pre-colonial West Africa', in Research in Economic Anthropology, 1 :37-52.

Leacock, Eleanor, 1981, Myths of Male Dominance, Monthly Review Press, New York.

Lebeuf, Annie, 1963, 'The Role of Women in the Political Organisation of African Societies', in Paulme, Denise, (ed.), Women of Tropical Africa, University of California Press, Berkeley.

Levtzion, N, 1976, 'The Early States of the Western Sudan to 1500', in Ajayi, A, and M, Crowder, (ed.) History of West Africa, Vol. 1.

Lewis, I, M, 1971, Ecstatic Religion, Penguin Books Ltd.

Lovejoy, Paul, E, 1983, Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa, Cambridge University Press.

Marx, Karl, and Fredrich Engels, 1964, The German Ideology, Moscow .

----, 1967, The Communist Manifesto, Harmondsworth.

Mba, Nina E, 1982, Nigerian Women Mobilised: Women's Political Activities in Southern Nigeria, 1900-1965, University of California, Berkeley.

Meillassoux, C, 1981, Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community, Cambridge University Press.

Miers, Suzanne, and Igor Kopytoff, (ed.), 1977, Slavery in Africa: Historical and Anthropological Perspectives, The University of Wisconsin Press.

Mudimbe, V, Y, 1988, The Invention of Africa: Gnosis, Philosophy, and the Order of Knowledge, Indiana University Press and James Currey.

Okonjo, K, 1976, 'The Dual-Sex Political System in Operation: Igbo Women and Community Politics in Midwestern Nigeria', in Hafkin, N, J, and E, G, Bay (eds), Women in Africa: Studies in Social and Economic Change, Stanford University Press, Stanford, California.

Onwuejeogwu, M, 1969, 'The Cult of the Bori Spirits Among the Hausa', in Douglas, M, and P, Kaberry (ed.), Man in Africa, Tavistock Publications, London.

Perham, M, 1937, Native Administration in Nigeria, Oxford University Press.

Ramazangolu, C, 1989, Feminism and the Contradictions of Oppression, Routledge, London.

Ritzenthaler, R, E, 1960, 'A Woman's Uprising in the British Cameroons', in African Studies, 19 (3).

Rodney, Walter, 1966, 'Slavery and Other Forms of Social Oppression on the Upper Guinea Coast in the Context of the Atlantic Slave Trade', in Journal of African History, 7, 4: 431-43.

Rubin, Gayle, 1975, 'The Traffic in Women', in Reiter, R, (ed.), Towards an Anthropology of Women, Monthly Review Press.

Sacks, Karen, 1979, Sisters and Wives: The Past and Future of Sexual Equality, Greenwood Press.

Strobel, M, 1976, 'From Lelemama to Lobbying: Women's

Associations in Mombasa, Kenya', in Hafkin, N, J, and Edna Bay, (ed.), Women in Africa.

Sweetman, David, 1984, Women Leaders in African Hi6tory, Heinemann Education Books, London.

Van Sertima, Ivan, (ed.), 1984, Black Women in Antiquity, Journal of African Civilisations, New Jersey.

الفصل الثانى

الحزب الشيوعى السودانى والديمقراطية الليبرالية ١٩٤٩-١٩٦٩[*]

محمد سعيد القدال

خلفية تاريخية

لخص الأستاذ سعد الدين فوزى وضع الطبقة العاملة السودانية فى الأربعينيات بالعبارة التالية: "يغلب على وضع العمال فى الاقتصاد السودانى الطابع الزراعى والرعوى، حيث لم يؤثر العمل المأجور سوى فى قطاع صغير نسبيا من العاملين. فلا تحتاج الزراعة المعتمدة على الأمطار إلا إلى استئجار عدد قليل جدا من العمال، وعلى نحو مؤقت فقط. فى حين تحتاج الزراعة المروية إلى عدد أكبر من العمال وخاصة عند التقاط الأعشاب الضارة والحصاد. ولكن العمل الزراعى كان يُقصد بوجه عام كحدث سار عارض فى حياه الفلاحين والرعاة، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك بروليتاريين زراعيين معدمين... وكانت الصناعة لم تزل فى مرحلة بدائية، يمثل غير المهرة أكثر من نصف العاملين بها، وهم أكثر ميلا إلى التنقل بين الاشتغال بالزراعة والصناعة. واقتصر العمال الثابتون على أقلية من الحرفيين المهرة ونصف المهرة، الذين ينزعون إلى البقاء مع نفس صاحب العمل، الذى كان هو الحكومة عادة (Fawzi 1957:12).

(*) ترجمة: عزة خليل

كيف نشأ إذن حزب شيوعى فى مثل ذلك المجتمع التقليدى ذى الطبقة العاملة الضعيفة؟. يمكن العثور على إجابة هذا التساؤل بالنظر إلى الظروف الدولية والإقليمية والمحلية أثناء وبعد الحرب، وإلى دور العوامل الذاتية أيضا (Lenin 1989:20).

لقد تركت الحرب العالمية الثانية آثارا بارزة فى وعى من وصلوا إلى نهايتها المظفرة. وفى الواقع، مع مرور الزمن، صارت الديمقراطية الليبرالية ذات طابع شعبى. وترك انتصار حزب العمال البريطانى باشتراكيته الفابية، واتجاهه الليبرالى نسبيا تجاه المستعمرات، أثاره أيضا. ومن ناحية أخرى، أدت الانتصارات العسكرية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وظهور المعسكر الاشتراكى، إلى تعزيز وضع الاشتراكية على مستوى العالم. وشملت آثار ذلك أيضا حركات التحرر الوطنى. وخلق إعلان ميثاق الأطلنطى الذى وعد بالحكم الذاتى للمستعمرات، آمالا عريضة لديها. وشعر المثقفون السودانيون والجماعات ذات الوعى السياسى بهذه التأثيرات بدرجات مختلفة.

وكانت الحركة الوطنية المصرية فى أوجها أثناء الحرب وفى أعقابها. ونشطت فى غمارها المنظمات الشيوعية، وخاصة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، وكانت منظمة تحت قيادة اليهودى المصرى الثرى هنرى كورييل[١].

وكان لإسهام هنرى كورييل فى الحركتين الشيوعيتين المصرية والسودانية أهميته من ثلاث زوايا؛ القدرة على اكتشاف الشعار السياسى الأكثر ملائمة فى اللحظة الصحيحة، وتوجيه الحزب نحو الجماهير بعيدا عن المشاحنات النظرية للمثقفين التى أعاقت الحركة الشيوعية فى الماضى، والقدرة على تشكيل الجبهات والتحالفات السياسية مع المجموعات الاجتماعية الأخرى بما يخدم الهدف الوطنى[٢]. ولقد وعى الطلاب السودانيون الذين التحقوا بالحركة الشيوعية المصرية هذه الدروس.

وذهب عدد من الطلاب السودانيين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى مصر للدراسة فى جامعاتها والمعاهد الأخرى. وكان الباعث الذى دفع هؤلاء الطلاب على التوجه إلى مصر هو المناخ غير الصحىٰ الذى ساد نظام التعليم فى السودان كما أوضح عبد الخالق محجوب (السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى من ١٩٥٠- ١٩٧١)[٣]. فذهبوا إلى مصر بحثا عن تعليم صحى وليبرالى، وللتعلم من خبرة الشعب المصرى فى نضالهم من أجل الحرية والاستقلال. وفى مصر، جعل هنرى كورييل السودانيين النوبيين ضمن عضوية "حدتو" بالفعل، وعمل هؤلاء بدورهم على تنظيم طلاب سودانيين آخرين. وأصدروا مجلة أسبوعية تحت عنوان "أم درمان" كأداة للتحريض السياسى. وحملت "مجموعة أم درمان" هذه على عاتقها مسئوليات حركة كورييل ككل، إلى جانب دورها السياسى الخاص وسط السودانيين فى مصر وفى السودان بصفة عامة.

وكان لدى الحزب الشيوعى المصرى برنامجا فيما يتعلق بالسودان منذ ١٩٤٥، وإن بدأ تفعيله فى ١٩٥٠ فقط. وجاء فى بيان إعلانه:

"نرغب نحن الحزب الشيوعى المصرى فى وحدة مصر والسودان على أسس من المساواة، مع حق تقرير المصير للسودان، بما يتضمنه ذلك من حق الانسحاب من الوحدة. ونريد إنهاء الحكم البريطانى... ونريد حكومة سودانية وطنية منتخبة من الشعب... ونريد الجلاء الفورى للجيش البريطانى... ونريد انسحاب القوات المصرية (El) (Amin 1982: 295.

ولكن لم يبق السودانيون طويلا فى عضوية "حدتو". وزعم د. نورى أن كورييل عجل فى تشكيل حزب شيوعى سودانى مستقل للأسباب الآتية:

١) معارضة وإجهاض مفاوضات صدقى- بيفن

٢) وإجهاض مناورة ستورى Storey- الضابط البريطانى الشيوعى- لتشكيل حزب شيوعى سودانى تابعا للحزب الشيوعى البريطانى

٣) وتنظيم حزب سودانى مستقل يقف بجانب المصريين عند الحاجة El Amin, 1982: 295).

وكانت نواة بروليتاريا حديثة تتشكل فى السودان داخل مراكز السكك الحديدية فى بعض المدن الكبرى، كان النظام الاستعمارى قد أدخلها فى مطلع القرن. ورغم قلة عدد هؤلاء العمال نسبيا، فإنهم مثلوا تغييرا كيفيا فى بنية الطبقة العاملة السودانية. كما تزايد عددهم أثناء الحرب (Fawzi: 1957: 3-10).

وترك التنظيم القومى النقابى الذى انتشر وسط العمال والفلاحين وموظفى الحكومة خلال الأربعينيات بصمة قوية على الحياة السياسية السودانية. وجمعت النقابات العمالية بين فكرة الوطنية ومطالب التغيير الاجتماعى، وعملوا على نشر ذلك بين قطاعات مهمة. وتشربت المطالب الاقتصادية التى رفعها العمال والفلاحون خلال الفترة الاستعمارية والانتصارات التى أحرزوها، بالشعارات الوطنية. وهكذا ولدت الحركة الوطنية السودانية ولديها منظور ديمقراطى عريض. وواصلت المجموعات الاجتماعية نشاطها السياسى بالاستقلال عن نفوذ البرجوازية. وخلقت تلك العوامل الوضع الفريد الذى تشكلت فيه الحركة الشيوعية السودانية.

انتقد عبد الخالق محجوب القيادة البرجوازية للحركة الوطنية ما بين ٢٥-١٩٤٥ بسبب انعدام كفاءتها، وعجزها عن مواجهة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية المركبة، وعن حشدها للجماهير تحت لافتة النضال المناهض للإمبريالية. ووجه النقد أيضًا للتوجه التدريجى والسياسات الإصلاحية لمؤتمر الخريجين[٤]. وقال ملخصًا للموقف لقد صار جليًا أن التغيرات فى صفوف الجماهير خلقت حاجة ماسة لقيادة جديدة (Mahjub 1986).

وأتى تشكل الأحزاب السياسية نتيجة هذا الوضع الاجتماعى الاقتصادى المركب ليعبر عن وعى طبقى متعدد. فتأسس الحزب الاتحادى عام ١٩٤٦، وحزب الأمة عام ١٩٤٥. وفى حين دافع الأول عن الوحدة مع مصر، سعى الثانى

إلى التعاون مع بريطانيا. وتأسس أيضًا الحزب الشيوعي السوداني أثناء تلك الحالة للإقبال الشديد على تأسيس الأحزاب. وتشكل قادته من الكادر المدرب ذوى الخلفية الماركسية من بين الطلاب والمثقفين.

وفى أغسطس ١٩٤٦، التقت مجموعة صغيرة من المثقفين فى الخرطوم وأسست الحركة السودانية من أجل التحرر الوطنى (المعروفة عمومًا بالحروف العربية الأولى من كلمات "حستو") باعتبارها حركة سرية تعمل بهمة ضد الحكم الاستعمارى. وتفردت "حستو" فى عدم تبنيها لأى أسس دينية أو قبلية. وعلى عكس الأحزاب الأخرى، كانت تنطلق فقط من برنامجها.

ويرجع بقاء هذه المجموعة من الماركسيين إلى قدرتها على التوسع باتجاه المجموعات الاجتماعية: العمال والفلاحين والطلاب- أى القطاع الحديث من المجتمع. وعملوا فى مناطق تجمع تلك المجموعات؛ عطبرة وبور سودان ومشروع الجزيرة.... إلخ. وقد ذكر جزولى، وهو عضو فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى، ذكريات عن الجولات التى قام بها هؤلاء المثقفون الماركسيون إلى عطبرة فى الأربعينيات.

وحافظ حزب "حسيتو" حديث التأسيس على استقلاله التنظيمى والأيديولوجى. ورفع على خلاف شعارات الأحزاب البرجوازية شعار "النضال المتحد بين الشعبين المصرى والسودانى". وفتح جبهة للهجوم ضد الاستعمار البريطانى، وحشد الجماهير لتأييدها، وسلحها بأسلحة الاضرابات والمظاهرات والمنشورات الأوسع... إلخ. وفتح النضال سبيلا للمشاركة الديمقراطية فى الحياة السياسية السودانية.

وكان دور "حسيتو" فى التحالف مع الطبقة العاملة باديًا فى مجالين للأنشطة السياسية. فشن عمال السكك الحديدية السودانية نضالًا شرسًا ضد الحكومة الاستعمارية، وأثمر ذلك تأسيس "رابطة" الشئون العمالية (Workers Affairs Association- WAA) فى عام ١٩٤٧ (Fawzi 1957:34-42). وكانت أول منظمة

نقابية عمالية فى تاريخ السودان. كما تشكل اتحاد نقابات عمال السودان (Sudan Workers Trade Union Federation- SWTUF) عام ١٩٥١ وذكر الأستاذ بشير ما يلى:

"صار نفوذ الحزب الشيوعى بين العمال أكبر وأكثر ثباتًا من أى جماعة أخرى... ولم يوفر الحزب الشيوعى القيادات المناضلة التى كانت الحركة فى حاجة لها فقط، ولكنه أيضا قدم التوجه الأيديولوجى والسياسى الذى اتسمت به الحركة العمالية السودانية على مر السنين (Bashir 1974:1994).

وصارت الحركة العمالية رأس رمح فى النضال ضد الاستعمار. وبينما برز عدد من الاضرابات، إلا أن إضراب أبريل عام ١٩٥٢ يبقى علامة "فى التاريخ باعتباره حركة لطبقة عاملة ثورية موجهة ضد الاستعمار من أجل الحقوق الديمقراطية النقابية" (Mahjub 1986:78).

وتشكلت الجبهة المتحدة لتحرير السودان فى عام ١٩٥٢، تحت قيادة اتحاد نقابات عمال السودان (SWTUF)، وحصلت على تأييد معظم الأحزاب السياسية. ولعبت الجبهة دورًا قائدًا فى تحقيق الاستقلال[٥].

ورغم ذلك، كان النضال ضد الجمعية التشريعية أكثر روعة وتنوعًا. وعندما اجتمعت الجمعية فى ديسمبر ١٩٤٨، شقت المظاهرات جميع المدن الكبرى، تحت قيادة العمال والطلاب والمجموعات الأخرى الواعية سياسيًا. وقتلت الشرطة خمسة مواطنين فى عطبرة وجرح عديد غيرهم. واعُتقل القادة السياسيون وبعض الطلاب المناضلين [٦]. وطالبت هذه المظاهرات "بالثورة؛ فدعوا القادة السياسيين التقليديين إلى التوجه إلى العمل، وأن يكونوا على استعداد لدخول السجن. وهكذا، كان عنصر نضالى جديد من القوميين الشباب يظهر فى المشهد السياسى السودانى (Bashir 1974: 172).

وتولدت عن النضال ضد الاستعمار مشاكل أكثر. فأدرك حزب "حسيتو" والقوميون الشباب صعوبة الحفاظ على النضال ضد الاستعمار دون دعم الأحزاب السياسية الأخرى، ودون تشكيل تحالف مع بعضها. ووضع حزب "حسيتو" يده في يد حزب الأمة لتشكيل جبهة الاستقلال. ولكن هل يمكن لحزب شيوعي أن يجعل من نفسه حليفًا لحزب يقوم على تأييد الإقطاع، ومعروف بتبعيته للحكم البريطاني؟ وجادل حزب "حسيتو" بأنه ربما يتحالف مع الشيطان من أجل الاستقلال. وعلى أية حال، كانت تلك الجبهة قائمة على قصر نظر سياسي. ولم تكن بنية حزب الأمة ولا أهدافه لتسمح بتحقيق هذه الخطوة، إلا أنها بشرت بمفهوم الجبهة السياسية في الحياة السياسية السودانية.

وعقدت في فبراير ١٩٥٣ اتفاقية القاهرة بين مصر وبريطانيا. ولعب الحزب الاتحادي الوطني (The National unionist Party- NUP) دورا في المفاوضات، وهو تحالف حديث التشكل بين الحزب الاتحادي وحزب الأمة وأحزاب الأقلية الأخرى. وأسفرت المفاوضات عن تسوية نهائية. وتم تجاهل "حسيتو". ووفقًا للاتفاقية، قبلت كل الأحزاب المعنية بفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات. وأرجأت خلال تلك الفترة مسألة السيادة حتى يتحقق الحكم الذاتي. ويظل الحاكم العام البريطاني هو السلطة الدستورية العليا. ورحبت كل الأحزاب السياسية بالاتفاقية فيما عدا "حسيتو" (Fadwa 1986).

وأدت معارضة حسيتو إلى وضعه في موقف حرج، وعلى نفس القدر أصبح في وضع المنبوذ سياسيًا (Gasim Amin). وكانت وجهة نظر الحزب هي أن الاتفاقية وقعت في الوقت الذي كانت الحركة الجماهيرية تطلب فيه بجلاء القوات الاستعمارية وتلح على الحكم الذاتي فورًا، في حين أن الاتفاقية أرجأت هذه المطالب لمدة ثلاث سنوات. وكما تعطي الاتفاقية للحاكم العام سلطات "تحفها المخاطر" ربما يساء استخدامها. ولكن الحزب كان مخطئا وفقا لما واصل عبد الخالق طرحه. فتقييم الحزب للاتفاقية كان أحاديًا. إذ نظر فقط إلى العوائق، ولم

يتمكن من رؤية الاتفاقية كثمرة لنضال الشعب السوداني. ويمكن إضافة أن حسيتو لم يقدر التغيير فى ميزان القوى الإقليمى بعد تولى ضباط الجيش السلطة فى مصر فى يوليو، ١٩٥٢.

ورغم أن اللجنة المركزية صححت موقفها بعد أسبوع واحد ورجعت عن رفضها ذى الطابع اليسارى، إلا أن الأحزاب البرجوازية لم تغتفر له هذا الخطأ (Mahjub 1986).

ودخلت الأحزاب السياسية السودانية مرحلة الحكم الذاتى وتقرير المصير مع وجود عدة اختلافات قطعية واضحة. وتعمق الصراع حيث ظهرت الطبيعة اليمينية لأحزاب الطبقة الوسطى بصورة جلية. فأتهمهم "حسيتو" بأنهم توفيقيون ويسعون إلى تسوية سلمية متساهلة مع الإدارة الاستعمارية. وانعكس الصراع داخل "حسيتو" نفسه، وكان لابد من إيجاد حل له. وعقد اجتماع للجنة "حسيتو" المركزية فى فبراير ١٩٥٣[٧]، وأعلن فيه أن البرجوازية الوطنية تهدف إلى احتكار قيادة الحركة الجماهيرية. وقدم الاجتماع أيضًا تحليلًا عامًا للطبقات الاجتماعية فى السودان، وقرر أن البرجوازية كانت معادية للإمبريالية ورجعية. ومن ثم كان الأمر الأساسى بالنسبة لحزب "حسيتو" هو بذل مزيد من الجهد حتى يتولى قيادة الطبقة العاملة. وتكشف التقارير التى سمح بنشرها مؤخرًا للمخابرات البريطانية فى السودان عن التآمر بين الأحزاب البرجوازية والإدارة البريطانية لتشويه "حسيتو" وإزاحته عن تبوء مثل ذلك الوضع[٨].

وكان السؤال الحاسم الذى واجه اللجنة المركزية فى فبراير ١٩٥٣ حول الجبهة الوطنية الديمقراطية (National Democratic Front- (NDF)، التى كان من المقرر لها أن تقود الطريق إلى الثورة الاشتراكية. وطرح وجود الجبهة الوطنية الديمقراطية التساؤل حول العلاقة مع البرجوازية الوطنية. ونعت قسم من حسيتو الطبقة بكاملها بالخيانة، بينما رأى لها قطاع آخر وجها معاديًا للإمبريالية أيضًا. وتزايدت حدة المناقشة حول المسألة، إلى حد أنها أدت إلى انشقاق داخل حسيتو،

وظهر جناح الانشقاق المتبنى للرأى الثاني، بقياده محجوب باعتباره منتصرا[٩]. وفى كل الأحوال طرحت التطورات السياسية اللاحقة أيضًا مسائل أكثر أهمية.

الحكم الذاتى وتقرير المصير ٥٤-١٩٥٥

أقرت اتفاقية القاهرة فى فبراير ١٩٥٣ تشكيل لجنة انتخابات دولية للتحضير لانتخابات البرلمان السودانى. وبدأت كل الأحزاب السياسية الاستعداد للحدث المقبل فيما عدا حسيتو، الذى واجه اختلافات أيديولوجية خطيرة فى صفوفه، مما أدى إلى وقوفه ساكنًا. دعى بعض أعضائه وأعضاء سابقين إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة بسبب تنظيم الإدارة الاستعمارية لها، وبذلك سوف تكفل نتائجها نصرًا أكيدًا للأحزاب البرجوازية. ولكن غالبية حسيتو رأت فى الانتخابات وسيلة للتعبير عن مطالب الجماهير وسياستها المعادية للإمبريالية. وطرح حسيتو أيضًا أن الحملة الانتخابية ينبغى أن تستخدم كأداة لمواصلة رفع المطالب الديمقراطية والاقتصادية، وتوعية الشعب ضد إساءة استخدام سلطة الحاكم العام (Mahjub 1986:97).

وصاغت لجنة الانتخابات الدولية قوانين انتخابية ظنت أنها متوافقة مع الظروف فى السودان. وخصصت لقطاعات الإنتاج الحضرية "الحديثة" دوائر انتخابية أكثر, مع نسبة أصغر نسبيًا من الناخبين مقارنة بالقطاعات الريفية "التقليدية". وفرضت اللجنة أيضًا خمس دوائر انتخابية خاصة للخريجين الذين أتموا تعليمهم الثانوى (Al- Gaddal 1989).

ورأى حزب الأمة أن هذه الإجراءات تتضمن إنكار كامل لمبادىء الديمقراطية الليبرالية. ورأى فيها الحزب الاتحادى الوطنى (UNP) و حسيتو وبعض أحزاب الأقلية الأخرى أنها تكييف حقيقى للديمقراطية الليبرالية مع المجتمع التقليدى.

ولكن حسيتو انتقد قوانين الانتخابات من ناحية أخرى، لأنها تحرم النساء من حق التصويت، ولأنها تستبعد الذكور أقل من واحد وعشرين عامًا. وأسفرت الانتخابات عن أغلبية كبيرة للحزب الاتحادى الوطنى (UNP)، أو ما يعادل خمسين مقعدًا من سبعة وتسعين، وفاز حزب الأمة بأربعة وعشرين مقعدًا مما أشعره بخيبة أمل. وفازت الجبهة المناهضة للإمبريالية (The Anti- Imperialist Front- AIF) بمقعد واحد فى دوائر الخريجين، حيث مثلت الجبهة تحالفا يضم الشيوعيين والديمقراطيين. وواصل المقاطعون معارضتهم للمشاركة فى نظام ليبرالى. واستمر المقاطعون فعليا فى طرح القضية نفسها فى كل الانتخابات البرلمانية اللاحقة.

وطالب الحزب الاشتراكى الإسلامى وجماعة القيادة الثورية عام ١٩٦٨ بمقاطعة الانتخابات المقبلة آنذاك. ورأوها مجرد وسيلة لتدعيم الطبقة الرأسمالية التى تتحكم بالفعل فى آليات الدولة، وأنها سوف تستخدم لقمع كل القوى الثورية. وأشار عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى إلى عدم قدرتهم على تقديم بديل موضوعى للانتخابات. ورأى أن الانتخابات توفر منبرًا للقوى الاشتراكية يمكنها من نشر أفكارها وتوسيع المنظور الديمقراطى. واستشهد بلينين الذى قال إن الديمقراطية الليبرالية لا تلغى الاضطهاد الطبقى، ولكنها تساعد على فضحه. وعلى قدر ما يكون النظام أكثر ديمقراطية، سوف يكون العمال قادرين على رؤية الشرور المتجسدة فى الرأسمالية. و ظهر المقاطعون فى صورة من لا يقدم ولا يؤخر، سواء كانت الطبقة العاملة متمتعة بكامل حقوقها، أم كانت محرومة منها (Mahjub 1968).

وصارت مسألة مقاطعة الانتخابات فى عام ١٩٨٥ أيضًا قضية أكثر سخونة. فلقد أصدر المجلس العسكرى الانتقالى (Transitional Military Council- TMC) الذى تولى السلطة بعد سقوط الجنرال جعفر محمد النميرى، الحاكم العسكرى السابق، قوانين انتخابات رجعية بالتعاون مع عناصر يمينية فى الأحزاب البرجوازية، وواجه الحزب الشيوعى السودانى مرة أخرى الخيار الصعب بين

المقاطعة والمشاركة. وتعمد المجلس العسكرى الانتقالى تجاهل كل الخبرات والانتقادات السابقة المتعلقة بقوانين الانتخابات فى السودان، ولم يشأ أن يخصص دوائر انتخابية خاصة لقوى القطاع الحديث، الذين أخذوا، علـــى عاتقهم أوزار النضال ضد نظام النميرى، وما زالوا مسئولين عن إدارة آلية الدولة(١١).

ودعت اللجنة المركزية قوى انتفاضة أبريل ١٩٨٥ للكفاح من أجل تغيير ذلك القانون، وفى الوقت نفسه بداية المشاركة فى الانتخابات المقبلة لإنهاء الفترة الانتقالية غير المستقرة والقضاء على التهديد المتمثل فى استيلاء المجلس العسكرى الانتقالى على السلطة. وأصدر محمد إبراهيم نقد، السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى(١٢) منذ عام ١٩٧١، بيانا عامًا يوضح أن الحزب سوف يشارك فى الانتخابات بصرف النظر عن كل عيوب القانون(١٣).

وكما كان متوقعًا، أسفرت الانتخابات عن أغلبية كبيرة لحزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى(١٤). ولكن ما لم يكن متوقعًا، فوز الجبهة الإسلامية الوطنية بواحد وخمسين مقعداً(١٥).

ولا تزال المعركة التى بدأت عام ١٩٥٣ حول الانتخابات البرلمانية دائرة. وبصرف النظر عن التعقيدات الأخرى، تكشف هذه المعركة عن حقائق محددة. فإذا لم تكيف قوانين الانتخابات وفقًا لظروف السودان، فسوف تسفر عن نمط مهمش من البرلمانات. ويثير مثل هذا البرلمان غضب الطبقات الوسطى، ومن ثم يخلق المناخ المواتى للانقلابات العسكرية.

وكانت المسألة المهمة الثانية التى واجهت الشيوعيين أثناء تلك الفترة هى تشكيل التحالفات والجبهات. وطرحوا أن المشاكل التى تواجه البلاد تحتاج إلى الوحدة أكثر من السياسة التى تنزع إلى التحزب أو الطائفية. وعلى رغم الخبرة التى امتلكها الشيوعيون فى تشكيل الجبهات منذ ١٩٤٦ اثناء نضالهم ضد الاستعمار، فإنهم أدركوا أن تشكيل تحالفات وجبهات فى السودان المستقلة يجب أن يعالج فى سياق مختلف.

تشكلت أثناء حملة انتخابات عام ١٩٥٣ مجموعة صغيرة من الشيوعيين والديمقراطيين لتنظيم وإدارة المعركة. وبخلاف هذه المجموعة، ظهرت الجبهة المناهضة للإمبريالية ليس كحزب شيوعى، ولكن كجبهة ديمقراطية واسعة. وكانت خطوة باتجاه تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية التى مثلت وتمثل إستراتيجيتها الرئيسية. ويرجع تشكيل الجبهة المناهضة للإمبريالية إلى عدم قدرة الشيوعيين على تشكيل تحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى التى خرجت من معركة الاستقلال معجبة بنصرها.

حددت الجبهة المناهضة للإمبريالية وجهتها فى ثلاث قضايا كبرى: الحريات الديمقراطية، والحصول على الحكم الذاتى، وتشكيل جبهة وطنية واسعة. وقد صدرت مجموعة من القوانين المقيدة للحريات الإنسانية والديمقراطية فى عهد الاستعمار. وكان أسوأها سمعة هو قانون الأنشطة التخريبية الذى استهدف تقليص الأنشطة الديمقراطية والنقابية، وكان موجهًا بالأساس ضد الحركة الشيوعية واتحاد الشباب السودانى حديثا التأسيس. وكان الاحتفاظ بهذه القوانين أثناء فترة الحكم الذاتى متناقضًا مع نماذج الديمقراطية الليبرالية. وشنت الجبهة المناهضة للإمبريالية هجومًا جبهويًا ضد هذه القوانين داخل البرلمان وعبر المنظمات الديمقراطية، ووجهت المعركة أيضًا ضد الحزب الاتحادى الوطنى المتردد والمتذبذب.

ووصلت المعركة إلى ذروتها بتشكيل الاتحاد الدائم للدفاع عن الحريات (Permanent Association for the Defence of Liberties). وقدم الاتحاد مذكرة إلى رئيس الوزراء المنتمى إلى الحزب الاتحادى الوطنى فى مارس ١٩٥٤، وكانت موقعه من ست نقابات قوية، وتطالب بإلغاء قانون الأنشطة التخريبية (Al- Gaddal 1990). وفى يناير ١٩٥٥، تابع محررو جميع الصحف اليومية الموضوع بمذكرة ثانية. وقاد حسن زروق عضو البرلمان عن الجبهة المناهضة للإمبريالية الحملة داخل البرلمان (Suliman 1971).

ومثلت الحملة نجاحًا كبيرًا. وأبطل البرلمان قانون الأنشطة التخريبية. ولكن الأحزاب البرجوازية لم تقبل الهزيمة. وبدأ الحزب الاتحادى الوطنى سياسة نشيطة طويلة الأمد لاختراق النقابات العمالية بهدف منع الشيوعيين من قيادتها، وخاصة نقابة عمال السكك الحديدية القوية[١٦]. وتلاعبوا أيضًا فى تشريعات النقابات العمالية، وأرجأوا تسجيل اتحاد نقابات عمال السودان (SWTUF) حتى عام ١٩٦٦.

ومثل تطوير مسألة الحكم الذاتى اهتماما رئيسيا لجبهة مناهضة الإمبريالية فى هذه الفترة. وتوجه الحزب الاتحادى الوطنى بثبات نحو تحقيق ذلك باعتباره ضرورة لابد وأن تسبق كل شيء. ورفع الشعار البرجماتى "التحرير وليس التعمير" للتأكيد على قضية الاستقلال، وفى الوقت نفسه لإرجاء المطالب الاقتصادية التى يرفعها الشعب والنقابات العمالية. واظبت الجبهة المناهضة للإمبريالية على العمل من أجل قضية الاستقلال الأساسية. وأصرت على ضرورة تحقيق بعض التغيرات الاقتصادية لتحسين ظروف معيشة الشعب، حتى يمكن للشعب أن يشعر بمعنى الاستقلال. وقالوا إن "التعمير" ليس متناقضًا مع "التحرير". وفى الواقع، يمكن الوصول إلى "التحرير" والحفاظ عليه فقط من خلال "تعمير" إيجابى. غير أن الأحزاب البرجوازية لم تكن راغبة سوى فى وراثة الامتيازات الاقتصادية والسياسية للنظام الاستعمارى[١٧].

بدأ تسرب المشاكل السياسية فى جنوب السودان إلى السياسات الوطنية السودانية. وأشارت الجبهة المناهضة للإمبريالية إلى خصوصية الجنوب، وحق شعبه فى إدارة متناسبة مع الظروف المحلية. ولكن قبل تجسيد أى خط محدد للعمل السياسى، انفجرت مشكلة الجنوب وفرضت نفسها عبر ماترتب عليها من نتائج مأساوية فى الساحة السياسة السودانية. وفى أغسطس ١٩٥٥، دخل الفيلق الاستوائى التابع لقوات الدفاع السودانية فى تمرد مفتوح. وتم قتل مئات البشر، وسحق التمرد بلا رحمة. وأطلق الحادث العنان لفيض من الحزازات العرقية.

وكان الحزب الشيوعى السودانى الحزب الوحيد الذى رفع صوته فى ذلك الوضع المضطرب، مطالبًا بوضع حد "لحمام الدم"، ومحاكمة عاقلة وعادلة لهؤلاء المسئولين. وقدم مفهوم الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب لأول مرة، وهو الذى صار حجر الزاوية لحل "المسألة الجنوبية" فى المستقبل[١٨].

ومثلت مشكلة الوحدة الوطنية اهتماما رئيسيا للجبهة المناهضة للإمبريالية. وبات من الواضح أنه بدون وحدة وطنية واسعة، سوف يكون استقلال السودان معرضا لأخطار متعددة. وواجه الحزب الاتحادى الوطنى فى هذا الوضع أزمات سياسية حادة، أسفرت عن انشقاق داخل الحزب، وتأسيس حزب الاستقلال الجمهورى (Independence Party RIP Republican) الجديد فى ديسمبر ١٩٥٤ (Ahmad 1986:5-10). ولاحت أزمات أخرى فى الأفق، كان أكثرها خطورة الانقسام الحاد داخل الحزب الاتحادى الوطنى، وتأسيس حزب الشعب الديمقراطى (People's Democratic Party – PDP) بشكل رئيسى من طائفة دينية هم أتباع الطريقة الخاتمية. وأصدر السيد على الميرغنى الزعيم التاريخى المهيب للطريقة واحدًا من بياناته السياسية النادرة، ينادى فيه بالحزب الجديد. ولكن المعسكر الوطنى كان قد انقسم بحدة.

وقفت الجبهة المناهضة للإمبريالية والشيوعيون بقوة ضد هذا الانشقاق، ودعوا بحماس إلى الوحدة الوطنية. وخاطب عبد الخالق فى أول ظهور جماهيرى له حشدًا سياسيًا فى عطبرة، طارحًا تشكيل جبهة وطنية بين الحزب الاتحادى الوطنى والخاتمية والجبهة المناهضة للإمبريالية والشيوعيين والعناصر المستقلة الأخرى، لحماية الاستقلال والقتال ضد المعاهدات الإمبريالية. وأصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى بيانًا يتأسف فيه لأن "الوضع المأساوى الذى وصلت له البلاد" يتطلب حتما تحالف القوى الوطنية.

وتلى ذلك إعلان آخر للجبهة المناهضة للإمبريالية، تطالب فيه بتشكيل حكومة ائتلاف وطنى. وأدى استبعاد الجبهة المناهضة للإمبريالية على أساس

حجمها السياسى إلى إحباط كل مفهوم الوحدة. وتذمرت الجبهة المناهضة للإمبريالية فى الحال حيث أن القضية ليست هزيمة هذا الحزب أو ذاك، ولكنها هزيمة الاستعمار وعملائه. ودعت مؤيدى كلا الحزبين (الحزب الاتحادى الوطنى وحزب الشعب الديمقراطى) إلى رفع صوتهم للمطالبة بالوحدة. وحتى رغم اعتبار الجبهة المناهضة للإمبريالية يوم الاحتفال بالاستقلال حدثًا ذا دلالة وطنية، إلا أنها طالبت بتشكيل ميثاق وطنى ينجز الاستقلال ويحميه (Suliman 1971:67).

وتم حظر الجبهة المناهضة للإمبريالية فى نوفمبر ١٩٥٨ من قِبل النظام العسكرى، ولم يعاد تنظيمها بعد ذلك. وفى تقييم عبد الخالق عام ١٩٦٠ لانجازاتها وما قصرت فيه، حدد الإنجازات فى توسيع خبرة الحزب الشيوعى السودانى, وتوفير مجالات جديدة للعمل السياسى أمامه، من خلال فهم جيد للمجتمع والأحزاب السودانية. وعلى عكس زعم "الانتهازيين"، لم تمنع الجبهة المناهضة الإمبريالية تحول الحزب الشيوعى السودانى إلى قوة سياسية وطنية. وطرح عبد الخالق أن ما منع الحزب من تحقيق هذا الهدف, كان عدم ملاءمة سياساته التنظيمية. وبالفعل، أخفقت جبهة مناهضة الإمبريالية فى إيجاد طرق جديدة ومبتكرة للتعاون مع الشخصيات الديمقراطية، وانحصرت فقط فى حدود دور تمثيل منبر شرعى للحزب الشيوعى، وكان ذلك مخيبًا للغرض الرئيسى من تأسيسها (Mahjub 1986:102-105).

السودان المستقل: الفترة البرلمانية الأولى ٥٦-١٩٥٨

صارت السودان فى ١ يناير ١٩٥٦ بلدًا مستقلة بعد ثمانية وخمسين عام من الحكم الاستعمارى. وعقد فى فبراير المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى[١٩]. وفى ذلك المؤتمر التحقت حركة "حسيتو" بالحزب الشيوعى السودانى مرة أخرى. وأقر المؤتمر برنامج الحزب: طريق السودان للحفاظ على الاستقلال والديمقراطية والسلام[٢٠].

وكان الاهتمام الرئيسى للمؤتمر الوقوف على أساليب وأدوات لتعزيز نشاط الجماهير السياسى، وتصعيد الطبقة العاملة إلى دور قيادى. وأكد المؤتمر على حقيقة أن الاستقلال لم يكن سوى خطوة باتجاه تحسين حياة الشعب. ولن يتسنى ذلك إلا باتباع الطريق اللارأسمالى للاشتراكية. وانتقد جهاز الدولة بحدة حيث إنه بيروقراطى وغير ديمقراطى، وكان فى الواقع، إرثا من الإدارة الاستعمارية. إذ حل السودانيون وفق سياسات السودنة، التى كان الحزب الاتحادى الوطنى ينفذها، محل الإدارة البريطانية، ولكن لم يحدث أى تغيير أساسى فى القوانين التى حكمت بها بريطانيا السودان[٢١].

وحازت مشكلة الديمقراطية على الأولوية الأولى فى برنامج الحزب الشيوعى السودانى، ولكن التقدم فى ذلك المجال لم يكن ممكنًا بدون حركة جماهيرية نشطة وعريضة. وفى هذا الصدد، كشف البرنامج عزلة الأحزاب السياسية البرجوازية وشبه الإقطاعية المتسمة بالتفكير الفردى المتلهف على السلطة (Mahjub 1986:112). وقد تسبب البرنامج فى مشاكل للحزب الشيوعى السودانى، ليس فقط مع الأحزاب الأخرى التى نظرت إليه على أنه خصم ومحرض على الاضطراب الاجتماعى، ولكن أيضًا داخل الحزب نفسه، ومع المتعاطفين معه. لقد خلق الاستقلال دون شك فرصًا أفضل لبعض الطبقات، وهى بالتحديد مثقفى الطبقة الوسطى ومستأجرى الأرض الأثرياء، وبعضهم كان من أعضاء الحزب الشيوعى السودانى. وخلق هذا وفقًا لتعبير عبد الخالق- "ميولًا انتهازية داخل الحزب". فجادلوا بأن الماركسية غير ملائمة للسودان، ومن ثم ينبغى على الحزب أن يتوجه صوب الانتخابات البرلمانية، ويتحول إلى حزب ديمقراطى ليبرالى. وأن المتعاطفين يؤيدون الحزب أو يلتحقوا به فقط لاعتبارات متعلقة بمقاربته الديمقراطية، وليس بسبب برنامجه الوطنى ولا فلسفته الاشتراكية[٢٢]. وقد انتقدت هذه الميول بصورة مفتوحة فى بعض مقالات "الشيوعى"، وفى اجتماع اللجنة المركزية فى أبريل ١٩٥٨.

وفى فبراير ١٩٥٦، وبعد بضعة أسابيع من الاحتفال بالاستقلال، حدثت "أكبر فاجعة فى تاريخ السودان الحديث"[٢٣]. دخل مزارعو القطن فى إضراب بشأن مشروع مضخة "جودة" الخاص (Jouda private pump scheme). و"فى أثر إطلاق العنان لعنف الدولة على الجماهير"، اختنق ١٨٩ مزارعًا مستأجرًا فى زنازين الاحتجاز المزدحمة ورديئة التهوية، فى حين أطلق الرصاص على أكثر من ٢٥ فى الحقول"[٢٤]. ونجد فيما يلى وصفًا للحدث بتعبير دكتور ت.م على:

"بصرف النظر عن عديد من الدراسات عن الزراعة السودانية وسياستها.... التى لا يمكن أن تستحق أن تكون سوى ملاحظات، تعود أهمية هذا الحدث أساسًا فى أنه يجسد إلى جانب لغة العنف الصريح- رد فعل الطبقة الحاكمة السودانية على حاجات مجتمعاتها الريفية... إن "جوده" أكبر من أن تعد ببساطة مشكلة عارضة، إنها تمثل الإخفاق المستمر لجبهة السلطة السائدة فى حل التناقضات مع المزارعين فى بأسلوب ديمقراطى (Ali 1983:4-14)".

سببت الحادثة استياء واسعًا وغضبًا. ونظمت المظاهرات فى كل المدن الكبرى، حركت أغلبها الجبهة المناهضة للإمبريالية: وانصب على الحكومة نقدا قاسيا من كل المنظمات النقابية فى البلاد. وأعلن اتحاد نقابات عمال السودان بالاشتراك مع الطلبة و نقابة المحامين والصحفيين، إضرابا عاما. وطالبوا بضرورة استقالة الحكومة. و ردت الحكومة على ذلك بإجراءات عنيفة. واعتقل قادة الجبهة المناهضة للإمبريالية، وبعضهم واجه اتهامات جنائية. وصدرت أحكام تبلغ السجن١٤١ شهرا ضد بعضهم. وبينما تخطت الحكومة الأزمة، إلا إنها تركت ندبا عميقا فى العلاقات الطبقية السودانية [٢٥].

وتمثلت المشكلة الكبرى التى تواجه السودان منذ الاستقلال، فى بناء قاعدة مستقرة راسخة للديمقراطية البرلمانية الليبرالية من أجل تحسين ظروف معيشة الشعب. وتطلب ذلك تجاوز طرح برنامج من أجل حماية الحريات الديمقراطية

والحفاظ عليها، وصولا إلى الديمقراطية التى توفر مجالًا أوسع للعمل للمنظمات الديمقراطية، وتعطيها تمثيل أفضل فى الشئون الحكومية. وقد أدى الإخفاق فى تحقيق هذه الأهداف إلى انهيار النظام الديمقراطى نهائيًا.

اتسم النظام البرلمانى الأول بالصراع المتواصل بين الأحزاب الحاكمة حول غنائم الحكومة. وتشكلت الأحلاف والأحلاف المضادة، فقط لمجرد إشباع التلهف على السلطة. وطالت الديمقراطية البرلمانية الليبرالية فى هذه العملية أضرارًا فادحة. وحتى القطاعات الصاعدة فى المجتمع بدأت تنظر إلى التجربة البرلمانية على أنها مجرد فوضى سياسية. وبدأو التفكير فى فكرة الانقلاب العسكرى ونشرها باعتبارها السبيل إلى الاستقرار. ورغم احتفاظ الحزب الشيوعى السودانى بنفسه بعيدًا عن المناورات والمكائد البرلمانية، فإنه كان جزءًا لا يتجزأ من المشهد الوطنى. وواصل محاولاته المتكررة حول قضية وحدة القوى الوطنية، والتحذير من الاستعمار الجديد الذى يمثل خطرا رئيسيا وشيكا (Al- Gaddal 1989).

وفى عام ١٩٥٧، بات تهديد المعاهدات العسكرية واضحًا. وترافق ذلك مع الدفاع القوى عن المعونة الأمريكية. وفى هذا المناخ، زار السودان نائب الرئيس الأمريكى نيكسون فى مارس. وشن الحزب الشيوعى السودانى مع جبهة مناهضة الإمبريالية معركة كبيرة ضد كل المشروعات الإمبريالية التى قادتها الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٧. وأصدر سكرتير الحزب الشيوعى السودانى إعلانا جاء فيه أن السودان "تواجه خطرًا عظيمًا يهدد استقلالها وأمنها، وهو تحديدا "مبدأ أيزنهاور" الذى يهدف إلى استعباد شعبنا، وتحويل أرضنا إلى قاعدة عسكرية، مما يعرضها إلى أخطار عظيمة. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا الآن فى وحدة كل أعضاء كافة الأحزاب والمنظمات الوطنية ضد المخططات الإمبريالية"[٢٦] وانتقد زعيم المعارضة أيضا الحكومة ورغبتها فى قبول المعاهدة.

وشن الحلف هجوما على المعونة الأمريكية أيضًا. وأصدرت جبهة مناهضة الإمبريالية بيانًا تدين فيه المعونة باعتبارها سببًا فى الكوارث التى ابتليت بها لبنان

والعراق والأردن. ووصف البيان المعونة على أنها الخطر الأعظم الذى يتهدد استقلال البلاد، ناصا على أن "المهمة الأسمى صارت كشفها وإسقاطها". وطالبت جبهة مناهضة الإمبريالية الشعب أن يضغط على نوابه فى البرلمان للتصويت لصالح إسقاطها(٢٧). والتحقت نقابة المحامين بالحملة. كما وقف أعضاء الحزب الاتحادى الوطنى بحسم ضدها فى البرلمان. ولكن التصويت النهائى كان ١٠٤ صوت لصالح المعونة و ٧٥ ضدها، حيث وقف لجانبها حزب الشعب الديمقراطى مع حزب الأمة (Holt and Daly 1988: 170).

واستقبلت زيارة نائب الرئيس نيكسون بمظاهرات عاصفة تهتف "عد يا نيكسون من حيث أتيت". وقامت جبهة مناهضة الإمبريالية بدور أساسى فى التنظيم والمبادرة بتلك التجمعات، وجاء تهديد الحكومة فى صورة بيان قوى تتهم فيه "حفنة من الشيوعيين" بتوزيع بعض المنشورات مستهدفين كسر القانون والنظام. و حدثت الزيارة فى مناخ معاد إلى أبعد حد، واقتصرت على دائرة صغيرة من الوزراء(٢٨).

ومع ذلك، مضى نفوذ الولايات المتحدة فى السياسة السودانية قدمًا، ثم حدث حادث كانت له دلالة خاصة. فقد نظم اتحاد نقابات عمال السودان مظاهرة فى أكتوبر عام ١٩٥٨ ضد سياسة الحكومة. واعترضت السيارة الرسمية للسفير الأمريكى المسيرة السلمية، حيث مرت عبرها. وأوشك هذا العمل العدوانى أن يدفع بعض العمال لمهاجمة سيارة السفير، ولكن قيادة الاتحاد سيطرت على الموقف. وأرسلت مذكرة قوية إلى حكومة الولايات المتحدة تدين سلوك السفير، وتتهمه بمحاولة خلق وضع مضطرب يفتح الباب لتولى سلطة عسكرية (Al- Midan 1958). وفى الواقع، كان هذا الحادث نذيرا للانقلاب العسكرى الذى حدث بعد أسابيع قليلة.

فى ذلك الحين، كان لاتحاد نقابات عمال السودان تأثير فى السياسة السودانية. وكان شغله الشاغل تحسين الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة، واستقلال المنظمات النقابية، والدفاع عن استقلال السودان ضد المؤامرات الاستعمارية.

وضغطت جبهة مناهضة الإمبريالية مع اتحاد نقابات عمال السودان على الحكومة من أجل تنويع التجارة الخارجية، وتأميم قطاعات الاقتصاد الإستراتيجية الكبرى، واتخاذ إجراءات فعالة من أجل تخفيض الإنفاق الحكومى. واستمرت الحكومة فى إصرارها على سياسة "التحرير وليس التعمير". وأدى ذلك إلى مواجهات حادة بين الحكومة والنقابات العمالية، ظهرت فى عدد من الإضرابات والمظاهرات، وصلت إلى ذروتها فى إضراب ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ الذى دعا إليه اتحاد نقابات عمال السودان.

اشترك فى الإضراب ٤٢ نقابة تمثل ٩٨% من الطبقة العاملة السودانية. وطالب العمال فى خطابهم إلى الحكومة بحرية العمل واستقلال منظماتهم، والبدء فورا فى مفاوضات من أجل مناقشة مطالبهم. وصاحبت الإضراب مسيرات فى كل المدن الكبرى. وساند مستأجرو الأرض والتجار وطلاب الجامعة موقف العمال، ودخلوا فى إضراب أيضًا. وأشار اتحاد الطلاب فى رسالته إلى اتحاد العمال إلى أن أى هجوم على اتحاد نقابات عمال السودان يمثل خطوة أولى باتجاه تقليص الحريات الديمقراطية. وسارت بعض المظاهرات مطالبة باستقالة الحكومة (Al-Rai Al Aam 1958).

وردت الحكومة بصورة عدوانية. فاعتقلت حوالى ٦٢ عاملاً، وحظرت المسيرات والتجمعات السياسية فى الخرطوم. وأدان شفيع الشيخ[٢٩] السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان هذه الخطوات، وأعلن أن راية الحريات النقابية العمالية لابد وأن ترتفع إلى أعلى مدى. ووصفت الصحافة الإضراب بأنه نقطة تحول فى النشاط السياسى والنقابى[٣٠].

وأسفر الصراع عن انقسام سياسى، فذهب حزب الأمة فى جانب والأحزاب السياسية الأخرى والنقابات العمالية إلى الآخر، بينما تذبذب حزب الشعب الديمقراطى بين الطرفين. وعند هذه النقطة دعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم (KUSU) إلى مؤتمر وطنى، تقرر أن يعقد فى أكتوبر ١٩٥٨. ودعى إليه كل من

الحزب الاتحادى الوطنى والأحزاب السياسية الجنوبية وجبهة مناهضة الإمبريالية واتحاد نقابات عمال السودان ومنظمات أخرى. وشكل المؤتمر جبهة وطنية قامت بصياغة ميثاق وطنى للإطاحة بالحكومة. وطالبت جماهير الشعب السودانى بالبدء فى تشكيل منظماتهم الإقليمية بموازاة الجبهة الوطنية(٣١).

ونجحت الجبهة فى إقناع حزب الشعب الديمقراطى بالالتحاق بها، وهكذا انتهى ائتلافه مع حزب الأمة. وكان من المقرر أن يستأنف البرلمان جلساته فى ١٧ نوفمبر، حيث من المفترض أن تنتخب حكومة جديدة فى هذا الاجتماع، من خلال ائتلاف جديد بين حزب الشعب الديمقراطى والحزب الاتحادى الوطنى. وكان من شأن هذا الأمر أن يمثل انجازًا عظيمًا لليسار الواسع بشكل عام وللحزب الشيوعى السودانى بصورة خاصة، ولكن فى ساعة مبكرة من ذاك الصباح، أطاح إنقلاب من قبل الحاكم العسكرى الأعلى بالنظام البرلمانى (٣٢).

وقبل وقوع الانقلاب بأسبوعين، كانت جريدة الميدان قد تنبأت به فى افتتاحية عدد ٣ نوفمبر. وكان عنوانه "افتح عينيك جيدا: الأمريكيون يدبرون للانقلاب المقبل فى السودان". وفرقت الافتتاحية بين ثلاثة أنماط من الانقلابات: انقلاب رجعى ضد الحكومات الوطنية مثل حالة جواتيمالا وإيران، والانقلابات التى تقوم بها الجيوش الوطنية ضد حكومات رجعية مثل ما حدث فى العراق وسوريا ومصر، وانقلابات خططت لها الإمبريالية الأمريكية ضد حلفائها غير المرغوب فيهم شعبيًا قبل أن تطيح بهم حركة وطنية ثورية كما كان الحال فى بورما وباكستان. وتوقع عبد الخالق كاتب الافتتاحية، أن النمط الثالث سوف يحدث فى السودان.

وكان الترتيب للانقلاب قد بدأ فعلًا فى سبتمبر، عندما دعا خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع إلى اجتماع حضره أربعة من كبار جنرالات الجيش والسيد

الصادق المهدى رئيس حزب الأمة. وطلب رئيس الوزراء من جنرالات الجيش الترتيب لإنقلاب عسكرى يستولى على الحكومة(٣٣) قبل حلول الموسم البرلمانى القادم. وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ قام الجيش بالمهمة.

الديكتاتورية العسكرية: من نوفمبر ١٩٥٨ إلى أكتوبر ١٩٦٤

دشن المجلس العسكرى نظامه السياسى بعدد من التدابير القمعية. فأعلن الأحكام العرفية؛ وعطل الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات، وحظر الاجتماعات العامة والمسيرات، وعطل الصحف لحين صدور التشريع الجديد. وصار "قانون الدفاع السودانى ونظامه الأساسي" القانون الحاكم للبلاد. وباختصار دكت مؤسسات الديمقراطية البرلمانية الليبرالية خلال ساعات، وتمت عسكرة المجتمع السودانى (Holt and Daly 1988:171-172).

وفى أول انقلاب عسكرى فى تاريخ السودان الحديث، أصدر السيد على الميرغنى راعى حزب الشعب الديمقراطى بيانا منمقا للتأييد. وكان السيد عبد الرحمن المهدى منفتحا، وحتى غير منطقي، فى بيانه المؤيد. وأرسل الحزب الاتحادى الوطنى سكرتيره العام لتهنئة المجلس. وعبر الإخوان المسلمون الذين كانوا يعاملون حينئذ كجماعة دينية– عن ثقتهم فى السياسات التى أعلنها المجلس. وأضفت هذه الإيماءات المؤيدة جوًا من القبول لنظام الحكم الجديد (Al- Gaddal- 1990).

وعلى عكس الأحزاب السياسية الأخرى، أعلن الحزب الشيوعى السودانى مقاطعة فورية وقاطعة للحكم العسكرى. وأصدر مكتبه السياسى بيانا فى ١٨ نوفمبر يحمل عنوان "انقلاب ١٧ نوفمبر انقلاب رجعى." ونص على أن الانقلاب جاء نتيجة للسياسات طويلة المدى التى سعى إليها حزب الأمة منذ صعوده إلى السلطة فى صيف ١٩٥٦. وأن حزب الأمة والطغمة يجهلان حقيقة أن غالبية ضباط الجيش ينتمون إلى الطبقات الوسطى، وتتملكهم الروح الوطنية. كما أكد

المكتب السياسى على ضرورة تشكيل حكومة وطنية من الضباط الوطنيين، تحل محل المجلس العسكرى [٣٤]. وظهر العدد الأخير من "الميدان" فى ٢٤ نوفمبر، بافتتاحية حادة اللهجة تعلن أن الجريدة سوف تظل سلاحا شريفا فى أيدى كل الوطنيين". وفى اليوم التالى إغلقت الجريدة.

وبعد عقد من الزمان، قدم الحزب الشيوعى السودانى تقييما مدققا للانقلاب العسكرى. أعرب فيه عن وجود عاملين متضافرين، هما عدم قدرة النظام السياسى على مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال وسوء تنظيم الجماهير الوطنية. وأن ذلك قد أدى بالبلاد إلى أزمة سياسية عميقة. وكانت المبادرة حينها فى يد القوى شديدة الرجعية، التى انتقلت من الأساليب السلمية إلى الأساليب العسكرية فى صراعها ضد القوى الديمقراطية. كما يكشف النجاح السهل للانقلاب بعض الحقائق: الأولى هى حركية اليمين وامتلاكه مراكز قوة فى الحياة السياسية وأجهزة الدولة، والثانية ضعف القاعدة الاجتماعية للنظام البرلمانى الغربى، الذى كان محملا حينها بعوائق القطاع التقليدى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأما الثالثة فضعف القوى الوطنية (SCP 1987: 105- 117).

وطبق المجلس العسكرى دون تردد فور اكتمال توليه للسلطة، سياسة قمعية ضد الحزب الشيوعى السودانى واليسار عموما بالمعنى الواسع. فأغارت شرطة الأمن على مقرات اتحاد نقابات عمال السودان واعتقلت قادته. وأعقب ذلك حملة واسعة النطاق ضد أعضاء الحزب الشيوعى السودانى. وخضع معظمهم لمحاكمات أمام المحاكم العسكرية، وبلغت العقوبات التى صدرت ضد الشيوعيين والعاطفين عليهم نحو ٦٠٠ عام. ووضع أكثر من ٧٠٠ رهن الاحتجاز ونفى ٢٥ إلى معسكر ناءٍ فى أقصى الجنوب (SCP 1987).

وفى عام ١٩٥٩، انتشرت المقاومة المسلحة من داخل المؤسسة العسكرية. وبينما كان مدخل بعضها المنافسة الفصائلية والشخصية على السيطرة، نتج بعضها الآخر عن مشاعر وطنية. وكان الحزب الشيوعى السودانى منخرطًا سواء بشكل

مباشر أم غير مباشر فى كافة الأنشطة التى سادت ذلك العام الملىء بالأحداث. وفشلت كل الانقلابات المضادة. وأعدم خمسة ضباط، وعوقب أكثر من اثنى عشر بالسجن مدى الحياة، وانهيت الخدمة العسكرية لمئات من الجنود.

واستفادت الحركة السياسية دروسًا مهمة من الانقلابات المجهضة تجسد الأول فى أن الديكتاتورية العسكرية لا يمكن هزيمتها بعمل عسكرى أحادى. ولابد من المساهمة الفعالة للأحزاب السياسية والحركة الجماهيرية فى الإطاحة بها. ولكن الأحزاب السياسية لم تتوحد بعد. وكان حزب الشعب الديمقراطى منسجما تماما مع النظام، وفى الواقع، انتقل لاحقا إلى التأييد التام. واعتقد الحزب الاتحادى الوطنى كما قال سكرتيره العام أن المجلس العسكرى يجب أن ينزه عن النقد، ومن هنا لم يلحظوا أخطاءه ولم يعدلوها، وهكذا انتقل النظام من خطأ فادح إلى آخر! وعلى أى حال، فقد تغير هذا الموقف الساذج تحت ضغط المقاومة المدنية المتعاظمة.

وحتى تلك اللحظة، لم يكن حزب الأمة قد اتخذ قرارا بشأن إذا ما كان سيقطع العلاقات مع النظام أم سيستمر فى دعمه الظاهرى له. وفى الواقع، كان لدى الحزب حتى نهاية عام ١٩٦٠ آمالا فى علاقات ودية مع المجلس العسكري. ورغم ذلك، ساعد أداء المجلس العسكرى خلال سنتين على توسيع التناقضات داخل الحزب الذى قلده السلطة تحديدا. ومثلت المقاومة المتعاظمة للنظام عاملا حاسما فى قرار حزب الأمة النهائى بشأن الالتحاق بمعسكر المعارضة.

وسادت المقاومة المدنية المتسارعة فى عام ١٩٦٠. وجاء فى جريدة "ثورة الشعب" وصفا مفصلا لنضالات العمال ومستأجرى الأرض والطلاب والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والأطباء والنوبيين فى وادى حلفا والنساء وشعب الجنوب. وبلغت هذه الأنشطة ذروتها بتأسيس "جبهة المقاومة" من حزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى والحزب الشيوعى السودانى (SCP 1987).

وأرسلت "الجبهة" أول مذكراتها إلى المجلس فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ موقعه من زعماء الأحزاب السياسية. وطلبوا من الجيش أن يقصر نفسه على مهمته الأساسية فى الدفاع عن البلاد. واقترحوا سلطة انتقالية وطنية ترتب لنظام ديمقراطى جديد. وفى اليوم التالى أصدر الحزب الشيوعى السودانى إعلانا يؤيد المذكرة التى تمثل وحدة الجماهير الثورية.

وكانت رسالة الجبهة الثانية إلى المجلس فى بداية عام ١٩٦١. واحتجت فيها ضد سوء المعاملة "الوحشية" للشيوعيين المسجونين، وطالبت بعودة الجيش إلى ثكناته فورا، وإعمال النظام البرلمانى. وفى يوليو، انتقم المجلس لنفسه باعتقال اثنى عشر زعيمًا سياسيًا ونفيهم إلى الجنوب. وجاء رد الفعل الشعبى عفويا. فشقت المظاهرات بعض المدن الكبرى، واعتقل المئات، وحوكموا أمام المحاكم العسكرية. وفى ٢١ أغسطس، نظم أتباع حزب الأمة – الأنصار– مسيرة إلى ضريح المهدى فى أم درمان، فى تحدى لحظر وزير الداخلية. وحدث صدام دموى قتل فيه اثنا عشر من الأنصار بالرصاص.؟ وأصدر الحزب الشيوعى السودانى عددا من البيانات دعا فيها إلى الإطاحة بالدكتاتورية من خلال الإضراب السياسى (MAHJUB 1988).

وانطلق شعار الإضراب السياسى، وبرز من داخل حركة سياسية متأهبة وآخذه فى النضج. كانت المقاومة متصاعدة ، ولكنها تفتقد السلاح الفعال الذى يمكنها أن تضرب به للإطاحة بالمجلس. وفى صيف ١٩٦١، حلل الحزب الشيوعى السودانى الوضع السياسى بعد ثلاث سنوات من النضال الشرس ضد الدكتاتورية العسكرية. وتضمن التحليل أن النظام كان يعانى من عزلة قاتلة وصراع داخلى، مما تسبب فى شل قدرته على العمل. وبين إضراب عمال السكك الحديدية الناجح فى يونيو ١٩٦١، أن العمال لم يقاتلوا من أجل مطالب اقتصادية فقط، ولكن لإنهاء الدكتاتورية أيضا. ومن ثم كان من الضرورى أن ينسقوا نشاطهم مع أنشطة المؤاجرين والطلبة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تؤخذ البرجوازية

الوطنية بحذر. ورغم كونهم ضد النظام، فإنهم لم يبذلوا أدنى جهد لإنهائه. فإذا ما نجح الحزب الشيوعى السودانى فى قيادة القوى الثورية نحو الإطاحة بالنظام، فسوف تتحقق الشروط الضرورية لحكومة وطنية ديمقراطية.

أوضح الحزب تحليله فى بيان عن مكتبة السياسى. وأعلن أنه من خلال العمل السياسى النشط والدؤوب وسط القطاع الحديث يمكن تحقيق الإضراب السياسى بنجاح، وهذا من شأنه أن يشل النظام تماما. ولن يشبه الأمر الإضرابات الاقتصادية السابقة، فسوف يمثل تغيرا كيفيا فى أنشطة وطريقة تفكير الجماهير الثورية، ولكن الشعار كان فى حاجة لأن يناقش ويفسر وتنشر الفكرة قبل أن يطبق بنجاح بعد ثلاث سنوات(٣٥).

قامت جبهة المقاومة بعمل جرىء فى يناير ١٩٦٢. فقرر الزعماء السياسيون المنفيون بالجنوب أن يدخلوا فى إضراب عن الطعام حتى يطلق سراحهم. ووصل ذلك إلى علم المكتب السياسى عن طريق رسالة رتب عبد الخالق تهريبها من المنفى، أكد فيها ضرورة الدعم السياسى النشط والواسع للإضراب. وفى صباح ٢٧ يناير، كانت المدن الكبرى بالسودان مغطاة بمنشورات تعلن عن بداية الإضراب، وتحمل الحكومة المسئولية عن حياة القادة السياسيين. وأعلنت محطات إذاعة وتلفزيون البلدان الاشتراكية هذه الأخبار، حيث كان لديها علم مسبق. ثم انتقلت الأخبار إلى المحطات الكبرى الأخرى. وانطلقت الحملة بمهارة فائقة، إلى درجة أن المجلس ذهل وأخذ بالمفاجأة تماما. وفى اليوم التالى أطلق سراح الزعماء السياسيين، وأعيدوا إلى الخرطوم بالطائرة. وكشفت المعركة عن مدى هشاشة النظام إذا واجه عملا منظما (٣٦).

احتدمت أزمة النظام العسكرى. وواجه الحركة السياسية بتشكيل لجنة وطنية لصياغة دستور جديد فى محاولة للإفلات. ورحب حزب الأمة بذلك باعتباره يطابق أهداف إمامهم الراحل "الصديق". وحافظ الحزب الاتحادى الوطنى بلباقة

على معارضة صامته. وأدان الحزب الشيوعى السودانى المجلس، ووصف هذه الخطوة بأنها حيلة المراد بها إطالة عمره. وطرح الحزب أنه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن توقع أن تؤسس الديكتاتورية نظاما ديمقراطيا[٣٧].

وفى ١٩٦٢، أصدر النظام العسكرى مرسوم المجلس المركزى Central Council Act (البرلمان)، وأعلن عن انتخابات وطنية لانتخاب أعضائه. وقرر حزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى المقاطعة. وطرح الحزب الشيوعى السودانى أن المجلس مجبر أن يسلم ويعقد هذه الانتخابات تحت وطأة النضال الجماهيرى. ويمكن استخدام المجلس المركزى كمنبر لكشف عدم كفاءة النظام فى حماية الديمقراطية، ولمخاطبة الجماهير التى يحرم الحزب من وسيلة لمخاطبتها. كما ينبغى التمسك بمستوى العمل السياسى الذى يسمح به المجلس. وفى الوقت نفسه، أكد الحزب على أن الإضراب السياسى لا غنى عنه باعتباره السلاح الوحيد الفعال للإطاحة بالنظام العسكرى. واستمر الحزب الشيوعى السودانى فى طرح أن المقاطعة لا توفر عمل سياسى ثورى بديل بصرف النظر عن النوايا الحسنة. وعلق م. محجوب، رئيس الوزراء الراحل، بأن أعضاء المجلس بإمكانهم توجيه مستوى ما من النقد للنظام (Mahjub 1998: 190).

كشفت المعركة عن مدرستين للتفكير السياسى. فهناك الأحزاب التقليدية المعارضة للنظام العسكرى من ناحية، وهى تفتقر إلى المشاركة النشطة من الشعب، وتخشى فى الواقع من هذه المشاركة. وكان الحزب الشيوعى السودانى من الناحية الأخرى يستغل كل فرصة ممكنة من أجل الارتباط بالشعب فى عمل سياسى. واجتمع هذ الاختلاف مع عوامل أخرى، وأدت فى النهاية إلى الإطاحة بالحزب الشيوعى السودانى من جبهة المعارضة فى يناير ١٩٦٣. وأعلن الحزب الشيوعى السودانى أن الأعضاء الآخرين فى الجبهة متخلفون عن حركة الجماهير الثورية، وفى الحقيقة، كانوا يتراجعون حتى عن موقف المعارضة النشطة. واتضح ذلك فى إذعانهم لإلغاء الحكومة للاحتفال بيوم الاستقلال. كما أذعنوا ثانيا إلى قرار

الحكومة عندما ألغوا حشدا كانت الجبهة قد نظمته للاحتفال بالإفراج عن الزعماء السياسيين. أما الثالثة، فكانت رفضهم تبنى الدعوة إلى شعار الإضراب السياسى التى وجهها الحزب الشيوعى السودانى مرتين (SCP 1965).

و حتى هذه النقطة، كان النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مستمرا. وكان النظام يعانى من أزمات متواصلة وخانقة . كما كانت الأوضاع الاقتصادية فى تراجع حاد وسريع. وصار الفساد ممارسة يومية متغلغلة فى النظام. واستنفدت الحرب فى الجنوب موارد البلاد الآخذه فى التضاؤل، وبدت كأنها حربا بلا نهاية. وفى ١٢ أكتوبر ١٩٦٤، أصدر الحزب الشيوعى السودانى إعلانا يدعو فيه إلى النضال الموحد ضد النظام القائم، وإلى تشكيل الجبهة الديمقراطية. وفى ٢٠ أكتوبر وزع منشورا حلل فيه الأزمة العميقة للنظام وعزلته الشاملة، وأشار إلى المناخ المتوتر السائد فى البلاد. وتنبأ بالتغير الوشيك للنظام، ودعا القوى الثورية إلى العمل من أجل ضمان أن تأتى النهاية لصالحهم (SCP 1965).

وفى اليوم التالى، ٢١ أكتوبر، اقتحم رجال الشرطة المسلحون الحرم الجامعى لمنع اجتماع كان مقررا لمناقشة مسألة الجنوب. وأثناء الدراسة التى كانت قد بدأت، أطلق الرصاص على الطلبة وسقط جرحى. واندلعت عن ذلك شرارة الثورة.

ثورة أكتوبر والفترة البرلمانية الثانية: ٦٤-١٩٦٩:

وأطيح بالنظام العسكرى من خلال الإضراب السياسى الذى تطور إلى عصيان مدنى كامل شل قطاعى الإنتاج والخدمات. ونظمت الأحداث ونفذت من قبل العناصر الواعية سياسيا فى "القطاع الحديث"[٣٨]، والتى احتل الحزب الشيوعى السودانى موقعا نشطا بداخله.

وتشكلت جبهة المهنيين (Professional front) التى قادت الثورة فى ٢٥ أكتوبر. وكان قادتها من المدرسين والطلاب والمحامين. وسرعان ما التحقت بها نقابات مهنية أخرى ونقابات عمالية وأجراء الجزيرة. ومثلت الجبهة قيادة جديدة لم يسبق لها مثيل فى السياسة السودانية. وسرعان ما تساندت الأحزاب السياسية البرجوازية مع بعضها بعضا، وشكلت الجبهة المتحدة (United front). وهدد بعض صغار الضباط من تنظيم "الضباط الأحرار" أن يقوموا بانقلاب ضد قادة الجيش إذا ما حاولوا اتخاذ أى عمل عسكرى ضد الثورة. وأجبر تهديدهم الجنرال عبود على إعلان حل المجلس الأعلى والاستقالة من الوزارة (Holt and daly 1988: 182).

وصاغت جبهة المهنيين حينها ميثاق أكتوبر الذى أقر التالى:

أ) تشكيل حكومة وطنية لحكم البلد وفقا لصيغة معدلة من دستور ١٩٥٦، والتحضير للانتخابات قبل مارس ١٩٦٥ لانتخاب جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد.

ب) تصفية النظام العسكرى.

ج) إلغاء القوانين المقيدة للحريات.

د) حماية استقلال القضاء والجامعة.

هـ) الإفراج عن كافة المسجونين السياسيين.

و) سياسة خارجية موجهة ضد الاستعمار والمعاهدات العسكرية (Musa, 1970: 454).

وأدمج الميثاق فى الدستور، وصار جزءًا لا يتجزأ من القانون الحاكم للبلاد. وتشكلت وزارة جديدة يرأسها رئيس وزراء مستقل. ومثلت جبهة المهنيين بسبع وزراء، اختير أحدهم من قبل العمال، كما اختار الفلاحون آخر. وخصص وزيرًا

لكل من الأحزاب الخمسة الكبرى (حزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى وحزب الشعب الديمقراطى والحزب الشيوعى السودانى والإخوان المسلمون) بالإضافة إلى وزيرين من الجنوب.

واجهت ثورة أكتوبر الأحزاب السياسية التقليدية بالحقائق التالية:

أ) يمكن أن تنمو فى السودان حركة سياسية بالاستقلال عن القطاعين المدنى والعسكرى اللذين حكما السودان منذ الحرب العالمية الثانية.

ب) تتكون هذه الحركة من المنظمات الشعبية: النقابات العمالية والمهنيين والجماعات السياسية التى لم تكن فعالة فيما سبق على الإطلاق. والأبرز من بين هؤلاء هو الحزب الشيوعى السودانى.

ج) بمقدور هذه الحركة الإطاحة بالنظام العسكرى دون مشاركة السياسيين البرجوازيين أو قيادتهم لها بصورة فعالة، كما يمكن تأسيس قوى سياسية غير مرتبطة بالبرجوازية أو تابعة لها.

د) يمكن أن تنفصل أجهزة الدولة عن النخبة الحاكمة عبر الإضراب السياسى، وأن ترتبط بالقوى السياسية حديثة العهد فى عمل ثورى مشترك.

هـ) يمكن دفع مطلب العدالة الاجتماعية إلى صدارة العمل السياسى (Mahjub 1969).

استلزمت المشاركة الفعالة للقطاع الحديث فى الثورة صياغة قانون انتخاب جديد لتوسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة. هكذا كفل القانون حق الاقتراع العام، وخفض الحد الأدنى لعمر الناخبين إلى ١٨ عام، وخصص ١٥ دائرة للخريجين الحاصلين على التعليم الثانوى. ومن ناحية أخرى، وضعت حدود الدوائر الانتخابية الجغرافية بصرف النظر عن الثقل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للأقاليم المختلفة. وكانت بعض القوى السياسية تنظر إلى القانون باعتباره خطوة باتجاه

تكييف الديمقراطية الليبرالية لظروف السودان، بينما رأته أخرى غير ديمقراطى. وتعمق هذا الخلاف مع نتائج الانتخابات فاكتسح الحزب الاتحادى الوطنى وحزب الأمة دوائر الانتخاب الإقليمية (قاطع حزب الشعب الديمقراطى الانتخابات)، بينما حصل الحزب الشيوعى السودانى على إحدى عشرة دائرة من دوائر الخريجين، تاركين دائرتين لكل من الحزب الاتحادى الوطنى والإخوان المسلمين. كما انتزع الحزب الشيوعى السودانى أيضا تصويت شعبى ضخم.

وأصبح الحزب الشيوعى حزبا شرعيا لأول مرة فى تاريخه. وخاض من خلال حضور مؤثر نسبيا فى المجلس، مباراة الديمقراطية بفاعلية. واستغل أيضا المنابر الديمقراطية الأخرى، وبالتحديد الصحافة والاجتماعات العامة والمظاهرات والنقابات. ونجح الحزب الشيوعى السودانى فى تسجيل اتحاد عمال نقابات السودان الذى كان يتمتع بنفوذ واضح فى صفوفه القاعدية. وأدركت الاحزاب البرجوازية أن الديمقراطية الليبرالية لا يسيطر فيها على الرأى العام من خلال أغلبية المجلس فقط، ولكن بواسطة أشكال أخرى من النشاط أيضا. وكانت الأغلبية التى تمتعوا بها فى القطاع التقليدى نتيجة انخفاض مستوى الوعى الاجتماعى درعا واقيا ضد المطالبة النشطة بالتغيير الاجتماعى من قبل القطاع الحديث. وأبدى الحزب الشيوعى السودانى نفسه ثقة غير محدودة ولا مشروطة فى صحة النظام الديمقراطى، والنية الصادقة للأحزاب البرجوازية واحترامها لذلك النظام. وفى الحقيقة، كانت تلك سذاجة سياسية منه. فطالما أن الديمقراطية تضر بالمصالح الطبقية للبرجوازية، فسوف تسعى إلى التحول إلى أى نظام كان يعمل على حماية مصالحها. والديمقراطية كما حددها لينين لا تلغى القهر الطبقى ولكن تجعله أوضح وأكثر تحددا. و كلما كان النظام الرأسمالى أكثر ديمقراطية، كلما صارت البروليتاريا أكثر قدرة على تحديد الشرور المتجسدة فيه (Mahjub 1986).

وشكلت المسألة الجنوبية تحد آخر أمام النظام الديمقراطى. فعقد مؤتمر مائدة مستديرة فى مارس ١٩٦٥ بالخرطوم. وحضرت كل الأحزاب السياسية المؤتمر،

إلى جانب بعض المراقبين الأفارقة[٣٩]. وألقى عبد الخالق محجوب كلمة باسم الحزب الشيوعى السودانى، مثلت تلك الكلمة قطيعة مع المقاربة التقليدية للمسألة. فقد قرر أن المشكلة من صنع الإمبريالية، وأن الحل الديمقراطى الكامل هو الأسلوب الوحيد لحل المشكلة. وخاطب المندوبين الجنوبيين، معترفا بأن الشماليين كانوا أحفاد تجار العبيد، ولكن هؤلاء الأحفاد قد تغيروا وتطورا. وذهب إلى التأكيد على الاختلافات العرقية والجغرافية بين الشمال والجنوب، ولكنه قال إن مثل تلك الاختلافات لا تحول دون قدرة كافة الشعوب على العيش فى أمة واحدة. وطرح أن الشمال أخفق فى حل المشكلة الجنوبية لأن النظام السياسى قام منذ الاستقلال على ديمقراطية مشوهة. كما بقى قادة الجنوب دون أية رؤية أيديولوجية واضحة، مما سلبهم إمكانية أن يكون لهم موقفا أصيلا. فهولاء المطالبون سواء بالاتحاد أم بالانفصال هم فى الواقع يعقدون المشكلة. وتتحدد وجهة الحزب الشيوعى السودانى فى كفالة حكم ذاتى إقليمى لإقليم، بما يأخذ فى الاعتبار حقوق الأقليات. وجردت الكلمة الاحزاب البرجوازية من أى مناورات، وصارت حجر الزاوية لأى حل للمشكلة فى المستقبل[٤٠].

وفى مواجهة هذه التحديات، فقدت الأحزاب البرجوازية جدواها أمام فيض الديمقراطية المتنامى الذى ينبغى تثبيته على الأرض. وقام الحزب الشيوعى السودانى من جانبه بعدد من الحسابات الخاطئة. ورغم زعم الحزب امتلاكه تحليلا طبقيا للسياسة، فإنه لم يستطع إدراك عدم قدرة الديمقراطية الليبرالية على الوقوف فى وجه التناقضات الطبقية. وقام الحزب بقفزة كاملة من أجل الحصول على السلطة بصرف النظر عن القاعدة الاجتماعية الضيقة للطبقة التى يمثلها. كما بخس الحزب الشيوعى أيضا دور الإسلام فى حياه الشعب السودانى. ورغم احترام الحزب للإسلام، فإنه لم يجر أى دراسة عن أبعاده، ولا جسد روحه فى برنامج الحزب أو أنشطته السياسية، ولم يدرك خطورة التعصب للإسلام فيما يتعلق بالتهييج السياسى. واستفاد الإخوان المسلمون من نقاط الضعف هذه، بل قاموا فى

الواقع بتضخيمها. وعبر الدكتور الترابى عن ذلك بوضوح فى كتاب حديث له، عندما وصف ظهور الإخوان المسلمين على أنه نتيجة للانكشاف الفاضح للشيوعيين الذين تحدوا العقيدة الدينية للشعب السودانى (Al- Turabi 1989: 24).

بدأت مذبحة الديمقراطية الليبرالية فى أغسطس ١٩٦٥. حيث هاجم أحد الطلبة فى المعهد العالى لتدريب المعلمين النبى محمد، فى ندوة نظمها الإخوان المسلمون، وعبر عن عدم اعتقاده فى الله. وعرف الطالب نفسه بأنه شيوعى، ولكنه ليس عضوًا فى الحزب الشيوعى السودانى. التقطت الأحزاب السياسية البرجوازية الحادثة فورا، واستغلتها إلى أقصى درجة ممكنة. وقاد الحملة إسماعيل العشرى رئيس المجلس الأعلى ورئيس الحزب الاتحادى الوطنى، وأعلن أنه إذا لم تحل الجمعية التشريعية الحزب الشيوعى السودانى، فسوف يحتكم مباشرة إلى الجماهير. وأطلق حزب الأمة مناصريه "الأنصار" على العاصمة. وقاد الإخوان المسلمون تنسيق الحملة، وهاجمت معظم مساجد الخرطوم الحزب الشيوعى السودانى فى صلاة الجمعة. وفى اليوم التالى تظاهر آلاف وحاصروا الجمعية التشريعية، مطالبين بحل الحزب الشيوعى السودانى. ورغم إعلان الحزب أن الطالب ليس من بين أعضائه وأعلن احترامه العميق للإسلام فإن طوفان التعصب ابتلع كل عرائضه وإعلاناته (Al Gadal 1990).

ورغم حماية المادة الخامسة من الدستور للحريات المدنية والسياسية، فإن الأحزاب السياسية لم تتردد فى تعديله على رغم عدم توفر أغلبية الثلثين اللازمة لذلك، حيث لم تعقد الانتخابات فى الجنوب نظرا للحرب الأهلية. ورغم أهمية هذا الاعتراض فإن الأحزاب السياسية قد تجاهلته. وهكذا دخل تعديل آخر على الدستور يحظر وجود الشيوعيين فى الجمعية التشريعية. وفى الوقت نفسه، هاجمت حشود المتظاهرين مقر الحزب الشيوعى السودانى.

وثبت الشيوعيون فى مواقعهم، وحاربوا فى معركة على أربع جبهات. أولا سلحوا أعضاءهم ودافعوا عن المقر. وثانيا، وجهوا نداءهم للمنظمات الديمقراطية والنقابات والأحزاب السياسية، وبالاساس حزب الشعب الديمقراطى الذى عارض الانقضاض على الديمقراطية. واستجابت ست وثلاثون منظمة من تلك القوى، وخرج أنصارها فى مظاهرة من ٦٠ ألف مشارك. وهكذا تشبث الحزب الشيوعى السودانى بالحركة الشعبية. أما على الجبهة الثالثة، فبادر الحزب بتأسيس أشكال ومنظمات وجبهات، وحث الآخرين على ذلك، وتمثل ذلك تحديدا فى منتدى الدفاع عن الديمقراطية، وجبهة الدفاع عن البلدان العربية، والمنظمات السودانية للسلام، وجبهة الاشتراكيين. ورابعا، احتكم الحزب الشيوعى السودانى إلى المحكمة العليا ضد الإجراءات غير الدستورية التى اتخذتها الجمعية التشريعية. وأعلنت المحكمة حكمها فى سبتمبر، وأقرت أن كافة التعديلات غير دستورية وكل الإجراءات المتخذة باطلة ولاغية. فغالت الأحزاب السياسية فى رد فعلها، ورفضت الإذعان إلى حكم المحكمة. واستقال وزير العدل على الملأ، معلنا أنه لن يرأس "مذبحة للعدالة"[٤١].

وتصاعد سؤال مهم فى صفوف الحزب الشيوعى السودانى والحركة السياسية عموما، حول صلاحية الديمقراطية الليبرالية ومناسبتها للسودان. وتناول المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى الذى عقد فى أكتوبر ١٩٦٧ هذا السؤال[٤٢]. وأقر التقرير أن التكتيك المرن الذى تبناه الحزب كشف أن القوى اليمينية لا تطيق النظام البرلمانى، غير قادرة على حكم البلاد من خلال هذا النظام. فى حين كانت الجماهير تطالب بمزيد من الحقوق الديمقراطية للتعبير عن رغبتها فى التغيير الاجتماعى. كما صارت الحقوق الديمقراطية البرجوازية عنصر يجذب الأقسام النشطة من القطاع التقليدى إلى ميدان العمل الاجتماعى والسياسى. ومن ثم كان للقوى التقليدية مصلحة فى الديمقراطية البرجوازية (Al- Gaddal, forthcoming).

وطرح المؤتمر تساؤلا مهما: هل هناك أية إمكانية للنظام البرلمانى الغربى فى السودان؟ فنتيجة لعودة المصالح الاستعمارية، يعبر النظام البرلمانى عن سيطرة قوى رجعية متطرفة. وقضى بالفعل على أى حقوق ديمقراطية برجوازية. وأيدت قوى الرجعية شكلا برلمانيا خاليا من أى جوهر، قائما فقط على إجبار الجماهير التقدمية، التى تشكل صلب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة، على الاذعان. فى حين كان الهدف الرئيسى هو تحرير الجماهير وتحرير قواها السياسية والاقتصادية. وقد استطاعت البرجوازية الأوربية تحقيق ذلك لأنها كانت حينها حاملة لراية التقدم، ولديها مصالح ثابتة فى القضاء على النظام الإقطاعى الرجعى. أما فى السودان فهذه المسئولية ملقاه على عاتق الجماهير الكادحة والحزب الشيوعى، الذى عليه أن يعمل بجد لتوسيع قاعدة الديمقراطية.

وكانت إحدى النتائج المهمة للأزمة الدستورية انشقاق أيديولوجى غير معلن داخل الحزب الشيوعى السودانى. قسم أساسى إذ فقد من قادته وأعضائه إيمانهم بالديمقراطية الليبرالية، ليس فقط نتيجة لمؤامرات البرجوازية، ولكن لأنها تبدو طريقا طويلا للغاية نحو الاشتراكية. وشاركهم فى هذه الآراء أيضا مثقفو الطبقة الوسطى وجزء رئيسى من القطاع الحديث. وهكذا نشرت بذور "الانقلاب العسكرى النقدى" كطريق قصير إلى الاشتراكية فى الحياة السياسية السودانية.

شهدت الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ صراعًا أيديولوجيا عنيفًا داخل الحزب الشيوعى السودانى. وكانت الديمقراطية الليبرالية إحدى القضايا المهمة داخله. وأقر المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى أن نجاح الثورة المضادة خلق روحًا متسمة بالإذعان تقضى بعدم وجود دور للجماهير الثورية. وظهرت تلك اللامبالاة بين قطاعات الطبقة الوسطى. فكان على الشيوعيين شن نضال دءوب لتنقية صفوفهم من مثل هذه المواقف السلبية. وفى نفس الوقت، ظهرت مواقف انتهازية

يسارية، زاعمة إنه لا مجال لأى نضال جماهيرى، ولا أمل فيه. وأن الحركة الثورية لم يعد أمامها سوى القيام بعمل عسكرى. واختتم التقرير المعبر عن هذا الموقف، بالإشارة إلى خطورة الثورة المضادة، وأكد على أهمية توسيع قاعدة الديمقراطية

وعبر ناشرى فكرة الانقلاب العسكرى عن أنفسهم بصورة صريحة. فذكر أحمد سليمان- وهو عضو فى الحزب الشيوعى السودانى- فى سلسلة من المقالات نشرت فى جريدة مستقلة أن "المخرج" من الأزمة السياسية لابد وأن يكون ميثاق وطنى تطبقه حكومة وحدة وطنية تحميها القوات المسلحة[٤٣]. واعترض عبد الخالق عليه فى مقالة نشرت فى الجريدة الأسبوعية للحزب. فلم يكن "النظام" ولا التنفيذ الفورى للأوامر هو ما تحتاجه السودان من وجهة نظره. كما رفض أيضا" فكرة أن أجهزة الدولة قوة فوق المجتمع، ومعزولة عن الصراع الطبقى. وكانت دعوة سليمان تتمثل من وجهه نظره فى تشكيل حكومة رجعية يحميها الجيش[٤٤].

ونالت القضية مزيدًا من المتابعة فى اجتماعات اللجنة المركزية التى عقدت فى يناير ١٩٦٨ ومارس ١٩٦٩. وأكدت هذه الاجتماعات على خطورة الانقلاب العسكرى. فالدفاع عن تلك التكتيكات كبديل للعمل الدءوب وسط الجماهير إنما يمثل مصالح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. وأكدوا أيضا على أن الطريق إلى الاشتراكية ينبغى أن يكون من خلال وسائل ديمقراطية وبالمشاركة النشطة من الجماهير وليس عبر ما يفترض أنه قرارات ثورية لصالحهم. وصار من الواضح أيضا أن الهجوم على الحزب الشيوعى السودانى سوف يفضى إلى هجوم شامل على الحريات الديمقراطية. كما أوضح أن الدعوة إلى الانقلاب العسكرى كمخرج لم تكن سوى الخطوة الأولى باتجاه ديكتاتورية طبقة واحدة، أو بالأحرى حزب واحد، سواء كان الحزب الشيوعى السودانى أم غيره[٤٥].

واصلت الاحزاب السياسية البرجوازية استخدام الدين لانتهاك الحريات الديمقراطية الأساسية. وبدءا من ١٩٦٦، أيدوا خطًا سياسيًا وحيدًا وهو وضع

دستور إسلامى، بما يعنى فعليا تقليص الحريات الديمقراطية باسم الدين. إذ تعد الدولة الإسلامية النقيض الكامل للدولة الليبرالية الديمقراطية العلمانية. وأوقفت الإجراءات المتتابعة التى اتخذت ضد الحزب الشيوعى السودانى عام ١٩٦٥ أنشطته، وشجعت الأحزاب البرجوازية على دفع عنصر الدين عميقا فى السياسة لإخفاء مصالحهم ضد حركات الجماهير الشعبية. وشكلت لجنة عام ١٩٦٧ لصياغة مسودة للدستور تقدم إلى الجمعية التأسيسية. وحلت لجنة أخرى محلها بعد انتخاب جمعية تشريعية جديدة فى سبتمبر ١٩٦٨. وحينما اقترب الدستور الإسلامى من التجسد اعترضه الانقلاب العسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ (Al-Gaddal 1991).

وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية الليبرالية فى الفترة ما بين ١٩٦٥- ١٩٦٩ إلى فزع وفوضى. وضربت الليبرالية الديمقراطية وشوهت فى عنف. وعدل الدستور بلا هوادة رغم صرامته. ففقد القضاء استقلاليته، بل وتكامله فى الواقع. وحومت الدولة الإسلامية فى الأفق. وصار معظم القطاع الحديث فى حالة صدمة. فبعد إنجازه ثورة ناجحة، يجد نفسه فى وضع الدفاع عن وجوده السياسى ذاته. ولم يعد الانقلاب العسكرى حدثا مرغوبا فيه وحسب، بل بات الخلاص.

الليبرالية الديمقراطية ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥

الدكتاتورية العسكرية والثورة ونظرة على المستقبل

حجبت الديمقراطية الليبرالية جزئيا فى الفترة من ١٩٦٩ و ١٩٨٥ من خلال توغل الديكتاتورية وحكم النميرى الأوتوقراطى. وانشغلت الحركة السياسية بالكامل بالإطاحة بالنظام. وفى سياق ذلك النضال، سلط إيجاد البديل لنظام النميرى ضوءا جديدا على مسألة الديمقراطية الليبرالية.

وصارت كل الأحزاب فى المعارضة على قناعة بأن الديمقراطية الليبرالية تمثل النظام الوحيد الملائم للسودان. ولكنهم اختلفوا بشأن الشكل الواجب اتباعه ليتلاءم مع الظروف المحلية، حتى يمكن تجنب أخطاء الماضى، ولحماية الديمقراطية فى مواجهة أى انقلاب عسكرى فى المستقبل. فضلت الأحزاب البرجوازية النظام الذى يعكس قوتها الهائلة، ويؤمن لها الأغلبية البرلمانية. وبدا عليها نسيان أن الأغلبية البرلمانية لم تؤمن استقرار النظام، بل النظام المتوازن هو الذى يعطى لكل من القطاع التقليدى والحديث تمثيلًا ونصيبًا معتدلًا فى الحكومة. وحاول ممثلو القطاع الحديث من جانبهم تقليص دور الأحزاب البرجوازية إلى أقصى درجة ممكنة. ولكن الأحزاب السياسية كانت عاملا موضوعيا لا يمكن تجاهله؟ وكان لديها دور تقوم به حيث إنها تتمتع بنفوذ واضح لدى قطاع كبير من السكان (Al- Gaddal- 1989).

وعلى هذا الأساس، أضعف الخلاف المعارضة، وأرجأ تشكيل الجبهة المتحدة. وفى الواقع، لم تكن أحزاب المعارضة قادرة سوى على تشكيل "تحالف القوى الوطنية من أجل الإنقاذ الوطنى" المكون من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى السودانى والنقابات العمالية. وتم توقيع الميثاق الوطنى فى الصباح الباكر من ٦ إبريل ١٩٨٥، وقبل خمس ساعات فقط من إطاحة القيادة العسكرية العليا بنظام النميرى مستندة إلى المعارضة، وهكذا دشنت ثورة أبريل أو "الانتفاضة".

وبينما تنازعت الأحزاب السياسية فيما بينها، فقد استولى المجلس العسكرى الانتقالى المكون من عشر شخصيات على كل من السلطة التشريعية والتنفيذية. وبدأ المجلس فى تصفية الانتفاضة من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعى السابق الذى كانت القيادة العسكرية العليا جزءا لا يتجزأ منه. وطالب ممثلى القطاع

الحديث بتخصيص دوائر انتخابية خاصة للخريجين والعمال والفلاحين والنساء. وكان ذلك تطويرا لدوائر الخريجين فى انتخابات عام ١٩٥٣ و١٩٦٥. وتجاهل المجلس ذلك المطلب، وخرج بصيغة متعلقة بدوائر الخريجين أعطت الخمس وعشرين دائرة جميعها للجبهة الإسلامية الوطنية حديثة التأسيس (وهى تحالف من الإخوان المسلمين وبعض التنظيمات الدينية الأخرى). وهكذا أحبط مشروع دوائر الخريجين إجمالا. ومثلت الجبهة الإسلامية الوطنية مصالح الرأسمالية الطفيلية. وأعطت الدوائر الإقليمية من ناحية أخرى إلى حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى فى الجمعية التشريعية.

وفى مايو ١٩٨٦، سلم المجلس العسكرى الحكومة إلى ائتلاف الأمة/ حزب الشعب الديمقراطى المنتخب حديثا. وانتهت الجمعية التشريعية إلى مؤسسة ضعيفة استنزفت نفسها فى جدالات مطولة ومملة. ومن ناحية أخرى، أثبتت المنابر الأخرى للديمقراطية- وهى النقابات العمالية والصحافة والتجمعات الشعبية بصفة عامة- إنها أكبر فاعلية فى تشكيل الرأى العام، ولكنها كانت دون سلطة فعالة فى صياغة السياسات الحكومية. وشكل هذا الانقسام خطرا يهدد استقرار النظام الديمقراطى. وظلت الأزمات الاقتصادية والحرب الأهلية فى الجنوب تشكل قضايا لا تجد لها حلا. وهكذا كانت الحياة البرلمانية فى فترتها الثالثة محاصرة بالمشاكل ذاتها التى أدت إلى سقوط الحكومتين الديمقراطيتين قصيرتى العمر السابقتين عليها.

لقد كتبت فى ٧ مارس عام ١٩٨٩ أن القاعدة الاجتماعية الضعيفة للبلاد فضلا عن الأزمة الاقتصادية الحادة سوف تؤديان إلى الفشل التام للديمقراطية. فلا يمكن للديمقراطية أن تؤدى وظيفتها بفاعلية مع الجوع أو المجاعة. كما تعتبر سيادة الرأسمالية الطفيلية مسئولة رئيسية عن هذه الكارثة. وفى ٣٠ يونيو، أى بعد أقل من ثلاثة اشهر، قام التنظيم العسكرى للجبهة القومية الإسلامية بانقلاب أطاح

بالحكومة الديمقراطية. وبدأت الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية فورا في تشكيل تحالف لمعارضة النظام الجديد ووقعوا ميثاق "المنتدى الوطنى الديمقراطى" فى أكتوبر ١٩٨٩. ومن الطريف ملاحظة الفرق بين هذا الميثاق وسابقيه. فقد وقع ميثاق ثورة أكتوبر ١٩٦٤ فى ٢٥ أكتوبر، بعد أربع أيام من اندلاع الثورة. فى حين وقع ميثاق أبريل ١٩٨٥ قبل ساعات قليلة من انهيار نظام النميرى. أما هذا الميثاق فوقع حتى قبل أن يلوح أى تغيير للنظام فى الأفق القريب. وكان الميثاق برعاية الثلاث قوى التى شكلت مثلثًا للقوة: الأحزاب السياسية والقطاع الحديث والقوات المسلحة، والتحقت بهم SPLM فيما بعد. وسمح أيضا بفترة انتقالية لخمس سنوات وليس خمسة أشهر أو عام كما فى الميثاقين السابقين. كما أشار تحديدا إلى الحاجة إلى قانون انتخابى جديد يرسى التوازن بين القطاعين الحديث والتقليدى(٤٦).

يمثل الميثاق الجديد اختراقًا فى السياسة السودانية، على قدر انشغاله بتكييف الديمقراطية الليبرالية وفقًا لظروف السودان. ولكن هل يمكن للقوى الثلاث لمثلث القوة أن تنجح فى تطبيقه، أم سيواجهون بالتناقض بين النظرية والتطبيق، بين الحلم والواقع، بين الثورة والدولة؟

الهوامش

(١) كان هنرى كورييل مؤسس "حدتو" ونُشر كتابان بالعربية فى عام ١٩٨٨ عن حياته: هنرى كورييل رجل من طراز خاص، وأوراق هنرى كورييل.

(٢) جمع عن الكتابين المذكورين فى هامش رقم (١).

(٣) عبد الخالق محجوب (٢٧-١٩٧١). كان ثالث سكرتير عام للحزب الشيوعى السودانى فى الفترة من ٥٠-١٩٧١ وقد أعدمه النميرى فى يوليو ١٩٧١ بعد محاكمة عسكرية قصيرة. وكتب بشكل موسع عن قضايا الثورة السودانية. وعلق د. محمد نورى الأمين (El- Amin 1982:295) على دوره فى رسالة الدكتوراه الخاصة به حول "نشأة الشيوعية فى السودان"، وذلك بقوله "كان لعبد الخالق وخطه الجديد عن حق فضل فى جعل الحزب على قدر من القوة، إذ صار له شأن ليس فقط فى السودان، ولكن فى كل من أفريقيا والعالم العربى."

(٤) تشكل مؤتمر الخريجين فى ١٩٣٨ من خلال النخبة المتعلمة. وبدأ كحركة إصلاحية مهتمة بتشجيع التعليم. وسلمت عام ١٩٤٢ مذكرة إلى الإدارة الاستعمارية مطالبة بالحكم الذاتى للسودان. وانتهى وجودها فى عام ١٩٤٥ عندما تشكلت الأحزاب السياسية.

(٥) قاسم أمين .Gasim Amin (١٩٢٥-١٩٨١) هو أحد الآباء المؤسسين لجمعية شئون العمال (WAA) والحزب الشيوعى السودانى (SCP) وعضو فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى ولقد كتب وجهة نظر حول دور العمال فى النضال من أجل الاستقلال. ونشر ذلك فى جريدة الميدان اليومية فى عدد ٣ يوليو ١٩٨٧.

(٦) الوثيقة رقم ٣٧١ المنشورة فى الميدان.

(٧) كتب عبد الخالق ملخصا لهذا الاجتماع الحاسم فى إشارات خاطفة.

(٨) نشرت "الميدان" مجموعة من هذه الوثائق عام ١٩٨٨.

(٩) أسست المجموعة حزبا سياسيا آخر، وهو الجمعية الوطنية (The National Assembly)، الذى سرعان ما انحل وارتبط معظم أعضائه فيما بعد بنظام النميرى.

(١٠) أسس الحزب الاشتراكى الإسلامى مجموعة من الإخوان المسلمين تركوا المنظمة احتجاجا على خطها الرجعى، وصاروا مجموعة راديكالية تتمتع بمساندة شعبية محدودة. ثم ربطوا أنفسهم بليبيا بعد ١٩٧١. وأسست "جماعة القيادة الثورية" من قبل بعض أعضاء الحزب الشيوعى السودانى من تركوا الحزب عام ١٩٦٤، وتبنوا خطا ماركسيا مناصرا للصين. وشكلت المجموعة فصيلًا هزيلًا ليس له سوى قاعدة شعبية محدودة للغاية.

(١١) اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٥، فى "الميدان"، رقم ٨٢٧.

(١٢) أصبح محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى فى ١٩٧١. واستمر يشغل هذا المنصب. وكان قد انتخب فى البرلمان عام ١٩٦٥ (فى دوائر الخريجين)، وانتخب فى عام ١٩٨٦ فى دائرة الخرطوم الإقليمية.

(١٣) الميدان، ١٩ نوفمبر ١٩٨٥.

(١٤) تأسس الحزب الاتحادى الديمقراطى من اندماج الحزب الاتحادى الوطنى وحزب الشعب الديمقراطى.

(١٥) تشكل الجبهة الوطنية الإسلامية تحالفا من الإخوان المسلمين ومنظمات دينية صغيرة أخرى صارت تحت رعايتها.

(١٦) كشف عن وثيقتين للمخابرات البريطانية فى عام ١٩٥٤، نشرتا فى الميدان فى ١٩٨٨. وقد وفرا الوصف الكامل لهذه الأنشطة.

(١٧) طالب حسن زروق- فى جلسة البرلمان رقم ٣٥ فى ١٦ أغسطس- بجلاء القوات العسكرية الأجنبية، وبضرورة التنويع فى نسبة الثمانين بالمائة من الصادرات التى تتجه إلى بريطانيا.

(١٨) انظر الحزب الشيوعى السودانى حول مشكلة جنوب السودان (وثيقة حزبية غير منشورة، أبريل، ١٩٧٧). انظر أيضا البشير، ١٩٦٨ صفحة ٧٠-٧٩.

(١٩) لا يخلو عقد المؤتمر فى مستهل الاستقلال من دلالة. فوضع المؤتمر عهد الاستقلال عنوانا له. وحضره ٣٧ ممثل بينهم خلاف كامن. ثم انفجر فيما بعد. وقد أعطى إبراهيم زكريا عضو اللجنة المركزية ومنظم المؤتمر وصفا سريعا لفاعلياته.

(٢٠) يعتبر البرنامج وثيقة فريدة. وتوجد نسخة منه بحوزة المؤلف. وهى عبارة عن كراسة صغيرة من ٤٩ صفحة.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) نشر حسن سلامة والأمين أبو وهما عضوان فى اللجنة المركزية الجديدة المنتخبة مقالات تعبر عن مثل هذه الرؤى، وقد تركا الحزب حينها. وكانت "الشيوعى" هى النشرة الداخلية للجنة المركزية. وكانت قد بدأت فى عام ١٩٤٨ تحت اسم "الكادر". وحافظت على استمراريتها حتى ١٩٨٩، إذ صدر عنها ١٥٤ عددا. وكرست النشرة للمشاكل الأيديولوجية، وكانت توزع على أعضاء الحزب فقط.

(٢٣) الجملة مأخوذه عن عنوان الصحيفة اليومية "الأيام".

(٢٤) جودا هو مشروع خاص للقطن على النيل الأبيض حوالى ٢٠٠ ميل جنوب الخرطوم.

(٢٥) نشرت الصحافة خلال هذه الأيام، وخاصة "الأيام" و"الميدان"، تغطيه كاملة للكارثة وهاجمت الحكومة بشدة.

(٢٦) انظر محمد سليمان (١٩٥٨). كانت المعركة دائرة على نحو أبعد مدى فى مصر، حيث نشر الشاعر السودانى الراحل جيلى عبد الرحمن الذى كان يقيم هناك جينها كتابه "المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان بالأخطار". وقد صدر الكتاب عن "دار الفكر" بالقاهرة.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) بيانات جبهة مناهضة الإمبريالية فى ٢٢ و ٢٩ مايو عام ١٩٥٨.

(٢٩) كان "الشافعى الشيخ" (١٩٢٦-١٩٧١) السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى، وهو أحد المؤسسين الأوائل للحركة النقابية العمالية السودانية. وقد أعدمه النميرى فى يوليو ١٩٧١.

(٣٠) ركزت الصحيفة المستقلة الأيام والرأى العام على هذه النقطة.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) عين صالح شبيكة قاضى المحكمة العليا بعد ١٩٦٤ ليحقق فى الظروف التى أدت إلى انقلاب ١٩٥٨. وقد نشر تقريره فيما بعد ذلك فى ١٩٦٨.

(٣٣) فى تحقيقات رسمية لقادة الانقلاب، مثبت فى الهامش السابق.

(٣٤) الحزب الشيوعى السودانى، ١٩٥٨، ثورة شعب القاهرة. وهو كتاب يضم الوثائق المرتبطة بالفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤.

(٣٥) النص الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى منشورة فى ثورة شعب، المصدر السابق نفسه.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) المرجع السابق

(٣٨) يعنى مصطلح "القطاع الحديث" العمال والفلاحين والمهنيين الذين ينتجون القسم الأكبر من الدخل القومى ويتمتعون بمستوى مرتفع من الوعى.

(٣٩) بشير، ١٩٦٨، صفحة ٨٨-٩٧.

(٤٠) النص الكامل للحديث بحوزه المؤلف.

(٤١) موسى، ١٩٧٠، صفحة ٥٠١.

(٤٢) المؤتمر الرابع وفقا لصياغة عبد الخالق: "كان ممثلا لثمرة جهد الحزب فيما يتعلق بالنظرية ومشاكل الثورة... وعلى عكس المؤتمر الثالث الذى مثلت التكتيكات الاتجاه الأساسى به، عالج المؤتمر الرابع كلا من الاستراتيجية والتكتيك، ولكن الأول اشتبك أكثر مع أنشطته... لقد ابتعد بالحزب عن الشعارات المعممة، وشده إلى دراسة ذاتية للطبقات فى السودان". عقد المؤتمر فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ فى الاحتفال بالثورة المهزومة. وحضره ٢٥٠ مندوبًا ممثلين مستويات مختلفة من أنشطة الحزب. وقد نشر التقرير الذى أقره المؤتمر تحت عنوان "الماركسية ومشاكل الثورة السودانية".

(٤٣) نشرت المقالات فى "الأيام" ٥، ٦، ٨ ديسمبر عام ١٩٦٨.

(٤٤) نشرت مقالة عبد الخالق فى "أخبار الأسبوع"، ١٢ يناير ١٩٦٩.

(٤٥) يتوفر ملخص للجلستين فى: Al Gaddal, 1990, Ideological struggle.

(٤٦) نص الميثاق غير متاح. وهذه من بعض المقتطفات التى نشرت فى الصحف.

مختصرات

الجبهة المناهضة للإمبريالية	AIF
الحزب الاتحادى الديمقراطى	DUP
الجبهة القومية الإسلامية	INF
الحزب الاشتراكى الإسلامى	ISP
اتحاد طلاب جامعة الخرطوم	KUSU
الحزب الاتحادى الوطنى	NUP
حزب الشعب الديمقراطى	PDP
جماعة القيادة الثورية	R.L.G
حزب الاستقلال الجمهورى	RIP
الحزب الشيوعى السودانى	SCP
اتحاد نقابات عمال السودان	SWTUF
المجلس العسكرى الانتقالى	TMC
جمعية الشئون العمالية	WAA

المراجع

Ahmad, Osman Hassan, 1986, 'The Intellectual Origins of Sudanese Nationalism', AI-Ayam, January, pp.5-10.

AI-Gaddal, Mohamed Said, Islam and Politics in the Sudan: 652·/985' (forthcoming, Summer 199I), Ch.5, which was devoted to the discussion of this episode.

------------, 'The Ideological Struggle within the SCP: 1964-1970',Landmarks in the History of SCP (forthcoming, mid 1990).

------------, 1985, 'Remarks on the Results of the April Elections', AI-Midan, 28 April (in Arabic).

------------, 1989, 'Land Marks in the Democratic Experiment in the Sudan', AI-Midan, 27 February, 3 March, 7 March.

------------, 1990, 'The Historical Background to the October 1964 Revolution in the Sudan', Integration and Alienation, Beirut, Chapter 8, (in Arabic).

AI-Turabi Hassan, 1989, The Islamic Movement in the Sudan, Khartoum.

Ali, T, A, 1983, 'The Road to Jouda', Review of African Political Economy, No. 26.

Amin Gasim in his pamphlet 'The Agreement on Trial', and later by Abdal Khaliq in 1960.

Bashir, Mohamad Omer, 1968, The Southern Sudan: Background to Conflict, London, Chapter 8.

-----------, 1974, Revolution and Nationalism in the Sudarjn London.

EI Amin, Mohamed, Nuri, 1982, 'The Origins of Communism in the Sudan', Thesis; Oxford University.

Fadwa Abdal Rahman Ali Taha, 1986, PhD, University of Khartoum.

Fawzi, Sad Ed Deen, 1957, The Labour Movement in the Sudan: 1946- 1955, Oxford.

Holt, P, M, and M, W, Daly, 1988, A History of the Sudan, Longman.
Lenin, V, I, 1989, (quoted in), Blimack, The Last Will of Lenin, in Arabic, Moscow.

Mahjub, Abdal Khaliq, 1968, Akhbar AI-Usbu' Weekly, 107, 27 April.

------------, 1969, Akhbar AI-Usbu, No.112.

------------, 1986, Glimpses of the History of SCP (in Arabic), Khartoum.

Mahjub, M, A, 1988, Democracy on Trial, Khartoum.

Musa, Ibrahim, M, H, 1970, The Democratic Experiment in the Sudan, Lebanon.

Sudanese Communist Party (SCP), 1987, Marxism and Problems of the Sudanese Revolution, second edition, Khartoum.

Suliman, Mohamad (ed.), 1971, The Sudanese Left in a Decade, Cairo.

Full text is given of the speech of H, A, Zarug in Parliament on basic political liberties.

الفصل الثالث

"اضطرابات الخبز" وأزمة نظام الحزب الواحد في تونس(*)

عبد القادر الزغل

تمهيـــد

تميزت سنوات عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات بانكشاف الفشل السياسى لنظام الحزب الواحد. وظهر هذا الفشل سواء فى البلدان الشيوعية أو فى بلدان العالم الثالث [١]. وفى أوروبا الشرقية كان الانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية أكثر نجاحا. أما فى بلدان العالم الثالث فقد واجهت عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية قضية كيفية النجاح فى تحقيق التحول المطلوب، فى إطار سياق أزمة اقتصادية تستدعى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى. ولكنها عندما تشرع فى ذلك تجد نفسها فى مواجهة خطر انفجار تمردات شعبية. وإذا أخذنا فى اعتبارنا واقع المجتمع المدنى فى بلدان العالم الثالث، بما هو عليه من ضعف فى التنظيم الذاتى، ستصبح تلك الانفجارات قابلة للتحول إلى تمردات فوضوية لا يمكن السيطرة عليها.

ارتكز منطق نظام الحزب الواحد على مبدأ مسئولية الدولة عن إدارة الحياة الاقتصادية. فالدولة هى صانع القرار فيما يتصل بالاستثمارات والمرتبات والأسعار. واعتمد استقرار نظم الحزب الواحد السياسية على استقرار أسعار بعض

(*) ترجمة: صلاح أبو نار

المنتجات الغذائية عند مستويات منخفضة نسبيًا، من أجل احتياجات فئات المستخدمين والفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا داخل المناطق الحضرية على الأخص. و جاءت أزمة الديون في بلدان العالم الثالث معها بنتائج أسفرت عن اختلال نظام استقرار الأسعار السابق. ثم جاء التزام تلك البلدان، بتطبيق مطالب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كما تجسدها برامج التكيف الهيكلى، لكى يضعفها ويجعلها أكثر عرضة للانفجارات الشعبية.

وفى سياق تلك الأزمة الاقتصادية وجدت الأحزاب السياسية فى العالم الثالث نفسها، فى مواجهة تحدى الشروع فى سياسة إفساح المجال السياسى أمام وجود ممثلى الأحزاب والاتجاهات السياسية، الذين سبق لها إدانتهم ووضعهم خارج نطاق المعارضة الشرعية. ومع انتشار وتطور عمليات الانتقال إلى التعددية الحزبية، اهتم الباحثون بتحليل أنماط التطور داخل تلك العمليات. إلا أن هذا الاهتمام اقتصر غالبًا على تحليل أشكال التحالفات والمواجهات فيما بين النخب السياسية وأجهزة الدولة والأحزاب والنقابات. ونحن نعتقد فى ضرورة مناقشة مواقف القادة القوميين الموجهين لتلك المنظمات السياسية وشبه السياسية، من أجل فهم عمليات الانتقال. إلا أن هذا التوجه التحليلى بمفرده ليس من شأنه أن يمنحنا القدرة على فهم الرهانات الحقيقية والدينامية الفعلية المتضمنة داخل عملية دمقرطة الحياة السياسية. فالتركيز شبه الحصرى على رصد أدوار النخب السياسية، من شأنه أن يدفعنا صوب أهمال وتجاهل جانبين أساسيين من جوانب الواقع الاجتماعى. أولهما كتلة الأهالى الذين لم تقم تلك المنظمات بتعبئتهم، وعلى وجه التخصيص الشباب منهم. وثانيهما الرهانات التى تطرحها تحالفات ومواجهات المنظمات السياسية على المستوى المحلى، والتى تختلف عن الرهانات المطروحة على المستوى القومى.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم مساهمة فى فهم هذا الظرف التاريخى، المشكل لبيئة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية فى العالم الثالث، من خلال تناول خاص لحالة تونس. و نعتبر دراستنا مكملة للدراسات العديدة المتوفرة

التى تتناول الأحزاب والنقابات العماليه وحركات الجمعيات والروابط الأهلية وغير ذلك ، لكنها تحصر اهتمامها فى اجهزة القيادة المتواجدة على المستوى القومى. وهدف دراستنا هو تحسين وتطوير فهمنا لعملية الانتقال، من خلال التركيز على تحليل الرهانات وديناميات التحالف والمواجهة المتواجدة على المستوى المحلى، آخذين فى اعتبارنا كتلة الأهالى الضخمة الذين لم يخضعوا لتعبئة سياسية من قبل الأجهزة الموجهة سواء الرسمية أو شبه الرسمية. ورغم أن القرارات السياسيه تصدر عادة عن قيادة تلك الأجهزة، فإن أشكال تطبيقها أو مقاومتها تجرى فى ظل شروط تشكلها مصالح النخب المحلية من جهة وردود الفعل العفوية الصادرة عن الجماهير غير المنظمة من جهة أخرى.

ونحن نعتقد فى أهمية المساهمة السياسية لتلك الجماهير المقصاه عن العمل الرسمى المنظم. وتنبع تلك الأهمية فى تصورنا من سببين: أولهما أمكانية أن يؤدى رد الفعل العفوى أو الفوضوى إلى إعاقة أو تأخير تطبيق قرار سياسى لا يحظى بالتأييد الشعبى. وثانيهما أن تلك المساهمة تجبر المسئولين على كل المستويات، على أن يكشفوا عن وزنهم الحقيقى ومصالحهم واستراتيجياتهم، ومن ثم ترغمهم على تخطى حدود خطابهم السياسى المعتاد الهادف إضفاء الشرعية على أوضاعهم.

فى يناير ١٩٨٤ انفجرت فى تونس "اضطرابات الخبز" . وجاءت تلك الواقعة التاريخية لكى تمنحنا لحظة ملائمة لــ "كشف"، ما كانت النخب الحاكمة على المستوى القومى تحاول غالبًا "إخفاءه" بوعى أو دونما وعى، فى إطار الحوار حول الانتقال إلى التعددية الحزبية. وليس من ضمن أهداف دراستنا مناقشة "اضطرابات الخبز" كحدث عام استمر أسبوعا كاملا اهتزت خلاله البلاد كلها. فسوف نحصر اهتمامنا بوقائع اضطرابات يناير ١٩٨٤ فى نطاق منطقة خاصة محددة، سعيًا نحو تحليل متعمق لمواقف وسلوكيات الفاعلين المختلفين الذين شاركوا فى وقائع التمرد المحلية سلبا أو إيجابا. ومن خلال إعادة بناء وقائع الانفجار الشعبى على المستوى المحلى بشكل دقيق متكامل، سيمكننا تتبع عملية

نزع الشرعية عن الحزب الواحد الحاكم، مشددين فى ذات الوقت على وضع الحزب على المستوى المحلى وقدرته على العمل كوسيط بين مختلف المصالح المحلية وهيئات الدولة الأعلى. ولا يعنى هذا الاهتمام بوضع الحزب الواحد على المستوى المحلى ، حصر اهتمامنا فى دور الحزب محليًا. فسوف نوسع من نطاق التناول ليشمل دراسة عملية ظهور مجموعة من الجمعيات المدنية الجديدة المرشحة للعب دور أساسى فى تحقيق تعددية حزبية حقيقية. تلك التعددية الحقيقية القادرة وحدها ، على تجنيب البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية، كما حدث فى تركيا والسودان.

يمثل مفهوم المجتمع المدنى المفهوم الرئيسى المستخدم فى البحث. وسوف نبدأ بتعريف هذا المفهوم، عبر منظور يمكننا من تحريره من تقاليد المركزية الأوروبية، وذلك من خلال استخدامه فى تحليل التطورات الأخيرة فى علاقات حزب الدستور الحاكم مع قطاعات مختلفة من المجتمع المدنى التونسى. وفيما نتصور تشكل دراستنا التالية لجماعة محلية صغيرة، خطوة أساسية من أجل إعادة تشكيل علاقة التاريخ المحلى بالسياق العام للتاريخ القومى.

"اضطرابات الخبز": حزب الدستور والمجتمع المدنى

من المعروف أن مفهوم المجتمع المدنى مفهوم قديم تطور فى أوروبا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فى سياق الجهود الفكرية الرامية لبناء تصور عقلى لعملية الانتقال من الحكم المطلق إلى الديموقراطية البرجوازية فى بلدان اوروبا الغربية. ومنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر تخلى المفكرون عن استخدام المفهوم عمليًا. وبعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعى الروسى تبنى جرامشى المفهوم، فى سياق تأمله فى خصوصية وضع الحركات الشيوعية داخل المجتمعات الغربية ذات التقاليد الديموقراطية البرجوازية الراسخة. وإذا وصلنا إلى السنوات الأخيرة وجدنا المفهوم قد أصبح أكثر شيوعًا. ففى بضعة

سنوات قليلة منها، أخذ المثقفون أنصار الاتجاه المحافظ الجديد فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ومعهم المثقفون الليبراليون فى أوربا الشرقية، يعودون إلى استخدامه من جديد.

فى أوائل الثمانينيات شهدت تونس بدايات انتشار استخدام مفهوم المجتمع المدنى، ومعه فكرة الحكومة المدنية. وفى أعقاب بدء الحرب الأهلية اللبنانية التى رافقها انهيار الدولة اللبنانية، أدرك بعض المثقفين التونسيين أن تونس أصبحت آخر الحكومات المدنية فى العالم العربى. إما الدولة العربية الأخرى فقد كان من الممكن تقسيمها إلى فئتين. نظم ملكية ذات شرعية دينية، ونظم جمهورية تحت حماية العسكريين. وفى أعقاب تدخل الجيش فى يناير ١٩٨٤ أثناء " اضطرابات الخبز" من أجل استعادة النظام، بدأ بعض المثقفين التونسيين فى التعبير عن شكهم فى مدى قدرة النظام السياسى التونسى و حزبه الواحد ، على الحفاظ على الطبيعية المدنية لنظام الحكم وحمايتها. وتشمل فكرة المجتمع المدنى مختلف أنواع المنظمات الطوعية غير الخاضعة لتحكم الدولة وتوجيهها. والفكرة الكامنة خلف فكرة المجتمع المدنى، تفيد أن الحكومة المدنية عرضة للانقلابات العسكرية، إذا لم يعد فى استطاعتها الاعتماد على شبكة من منظمات المجتمع المدنى المستقلة.

وإذا أردنا المزيد من التحديد، يمكن القول أن فكرة المجتمع المدنى تنطوى على موقف نقدى من نظام الحزب الواحد، الذى من المحتم أن يتحول على المدى الزمنى الطويل إلى نظام خاضع لسيطرة بيروقراطية طفيلية تنتهج سياسة "فلننتظر ونر". وعمليا يرفض هذا النظام استيعاب الفئات المناضلة الملتزمة فكريا، مفضلا الاحتفاظ داخله بفئات الانتهازيين التى لم تتعود على المبادرة ولا تنحو صوب تعبئة الجماهير إلا عندما تهبط عليها من أعلى تعليمات لا يحتمل تنفيذها مخاطر. وينتهى بنا التحليل السابق إلى افتراض معين، مضمونة إن من مصلحة الحكومة المدنية تأسيس التعددية الحزبية من أجل مساعدة نظام الحزب الواحد على استعادة طبيعته النضالية.

بعد عزل الحبيب بورقيبة حاكم دولة الحزب الواحد فى تونس فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧، انطلقت مناقشات حادة حول مفهوم المجتمع المدنى ظهرت فى سياقها تساؤلات عديدة. هل ينطبق المفهوم على البنية الراهنة المكونة من الأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية؟ أم إنه يتعين علينا بدلا من ذلك الحديث عن مجتمع مدنى آخذ فى التكون، كما هو حال المجتمع الجزائرى الذى كان يُدعى سابقًا بالأمة الآخذة فى التكوين؟ وماذا عن موقع الحركات الإسلامية من المجتمع المدنى؟ هل نعزلها عنه؟ أم إنها تشكل جزءًا منه، على الرغم من كونها تحمل داخلها سمة فطرية هى قيامها عمليًا بخنق المجتمع المدنى نفسه؟

نستخدم مفهوم المجتمع المدنى فى دراستنا الراهنة بالمعنى الذى تبناه جرامشى فى كتاباته. ونجد جوهر تفسير جرامشى للمفهوم فى هجرتة لرؤية هيجل وماركس للمجتمع المدنى بوصفه مجال التنافس الاقتصادى، ناظرًا إليه بدلا من ذلك بوصفه مجال التنافس الأيديولوجى. وفى سعيه للإمساك بتمايز استراتيجية الطبقة العاملة فى الغرب عن استراتيجية الطبقة العاملة فى روسيا التى كانت تفتقد التقاليد الديموقراطية، لجأ جرامشى إلى التركيز على ظاهرة الهيمنة الأيديولوجية من خلال التمييز بين فكرتين. فكرة السيطرة Domination التى تعنى الإكراه Coercion، وفكرة الهيمنة بمعنى قيام فئة اجتماعية معينة تبنى نسق المعايير الخاصة بفئة أخرى وتحويلها إلى معاييرها الذاتية.

ويتخذ مفهوم المجتمع المدنى عند جرامشى معناه الحقيقى، عندما ننظر إليه عبر علاقته بفكرة المجتمع السياسى. فإذا كان المجتمع المدنى هو مجال الهيمنة الأيديولوجية، فإن المجتمع السياسى يمثل مجال السيطرة السياسية القائمة على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. و والهيمنة الأيديولوجية هى قيادة و "وظيفة لسلطة رمزية تمارس من خلال مؤسسات مفترض كونها مؤسسات خاصة، وهى مؤسسات الكنيسة والنقابات والمدارس".

ووفقا لتعريف جرامشى لمفهوم المجتمع توجد فئتين لما يسمى "التنظيمات الخاصة". داخل هذا التقسيم الثنائى ، تعبر فئة التنظيمات التى يمثلها لدى جرامشى نموذج الكنيسة الكاثوليكية ، عن تنظيمات المجتمع قبل الصناعى . تنظيمات ذات علاقة تراتبية ممأسسة ، و على درجة كبيرة من الاستقلال المالى عن الدولة. ولأن جرامشى كان إيطاليا نجده فى تناوله لتلك الفئة يحيلنا إلى الكنيسة الكاثوليكية. ولكننا بالطبع ينبغى أن نقر بوجود أشكال أخرى عديدة لتلك "التنظيمات الخاصة" داخل كل مجتمع من المجتمعات قبل الصناعية. فإذا نظرنا إلى تاريخ المجتمعات الإسلامية قبل الصناعية بحثا عن أنماط "التنظيمات الخاصة" السائدة داخلها، سنجدها فى جماعات القرابة والأخويات الدينية وشبكات المساجد.

ولقد أرغمت الدولة الحديثة والحركات السياسية وشبه السياسية الحديثة، على احترام وجود تلك الأشكال التنظيمية قبل الصناعية. إلا أن الحوار الذى دار فى تونس حول مفهوم المجتمع المدنى، لم يتعرض للمفهوم إلا فى علاقته بأشكال التنظيم الترابطى داخل المجتمعات الصناعية. ولكن فيما يتعلق بدراستنا الراهنة للمجتمع المدنى التونسى، سوف نحرص على الاهتمام بفئتى "التنظيمات الخاصة" . أى فئة تنظيمات المجتمع المدنى قبل الصناعية، والتى تمثلها من ضمن ما يمثلها المساجد وجماعات القرابة. و فئة تنظيمات المجتمع المدنى الصناعى، والتى تمثلها من ضمن ما يمثلها النقابات والأحزاب السياسية.

ويواجه هذا الاقتراب الذى سوف ننتهجه فى دراسة المجتمع المدنى التونسى صعوبة خاصة، تتواجد فى معالجته للتفاعلات والتداخلات الجارية بين هاتين الفئتين اللتين تتوزع بينهما منظمات المجتمع المدنى. وسوف نصر فى دراستنا على أن نميز تحليليا بين هاتين الفئتين وعلى أهمية التداخلات المتواجدة فيما بينهما، من واقع إن جرامشى لم يحاول رسم صورة عامة لهاتين الفئتين من المنظمات. ورغم استعارتنا لمفهوم المجتمع المدنى كما صاغه جرامشى، حرصنا حرصا واضحا على أن ننأى بأنفسنا عن فكر جرامشى الذى لا يزال محملا بعبء

فرضية الحتمية الاقتصادية غير القابلة للبرهنة، والتى نجده يطرحها بوصفها نوعًا من البديهيات على الرغم من كل جهوده الهادفة الابتعاد عن دوجماطيقية الأحزاب الشيوعية السائدة فى زمنه.

وسوف نستخدم هنا مفهوم المجتمع المدنى فى تفسيره الذى طرحه جرامشي، من أجل تقصى أسباب وميكانزمات فقدان الحزب الواحد المسيطر على الدولة التونسية لهيمنته الأيديولوجية، ثم من أجل رصد مدى استعداد مختلف قطاعات المجتمع التونسى لتأمين نجاح عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية . وفيما يتصور كاتب هذه الدراسة، تظهر أكثر علامات فقدان حزب الدستور الحاكم لهيمنته الأيديولوجية فى قرار حكومته الأخرق الذى رفع أسعار الخبز بنسبة ١٠٠% فى ظرف يوم واحد.

يثير صدور هذا القرار مسألة مهمة تقع داخل بؤرة النقاش الذى تخوضه دراستنا. لماذا قرر أعضاء البرلمان التونسى الممثلون للحزب الاشتراكى الدستورى وكلهم كانوا منتخبين شعبيًا، الموافقة على قرارات السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٣ التى نتج عنها الإلغاء الكامل لإعانات الدولة الموجهة للحفاظ على انخفاض أسعار الحبوب ومنتجاتها انخفاضًا نسبيًا، دونما أن يأخذوا فى اعتبارهم النتائج الاجتماعية المترتبة بالضرورة على تطبيقه ؟ . وكيف يمكننا تفسير إحجام ممثلى الشعب عن التفكير فى النتائج التى أسفرت عنها قرارات مماثلة، جرى اتخاذها فى مصر فى يناير ١٩٧٧ والمغرب فى يونيو ١٩٨١؟ علما أن كلا البلدين وثيقى الصلة بتونس، وعلمًا بأن تلك القرارات التى اتخذت بدورها بناء على مقتضيات منطق الإصلاح والتكيف الهيكلى قذفت فورًا بالجماهير الساخطة إلى الشوارع معلنة عن غضبها واحتجاجها ومدمرة كل ما تجده فى طريقها.

وإذا أردنا تقديم إجابة على تلك التساؤلات، يتعين علينا تقديم إشارة سريعة لتطور العلاقات بين حزب الدستور والدولة التونسية التى ظهرت أعقاب انتصار حركة التحرر الوطنى. يمكننا اعتبار حزب الدستور- أو بالتحديد الحزب

الدستورى الليبرالى _ واحدًا من أقدم الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، وذلك إذا اخذنا فى اعتبارنا فقط مفهوم الحزب الواحد فى معناة الحديث. يعنى الحزب السياسى شكلًا من أشكال التنظيم السياسى داخل الدولة القومية، يرتكز على مبدأ المواطنة ومساهمة المواطنين فى اختيار ممثليهم فى مؤسساتهم السياسية. ولهذا يمكننا اعتبار حزب الدستور، أول الأحزاب السياسية التى ظهرت فى تونس. يرجع تاريخ هذا الحزب إلى عام ١٩٢٠، عندما قامت مجموعة من الوطنيين التونسيين بتأسيسه. وكان الهدف الرئيسى لمؤسسيه النضال من أجل تحقيق الاستقلال، ويعنى ذلك الاعتراف بحق كل تونسى فى حقوق المواطنة دونما تمييز قائم على أساس الدين. كانت المطالبة بالمواطنة تعنى المطالبة بالاستقلال، وبتأسيس دولة قانونية أى تأسيس دولة يحكمها الدستور، ومن هنا جاء اسم الحزب.

وكما يحدث فى أغلب حالات التثاقف، قام أعضاء الحزب المؤسسون باستعارة الأيديولوجية الليبرالية البرجوازية من أوروبا الغربية، دونما أن يكونوا قد تشربوا تمامًا بالقيم والمعتقدات المرتبطة بها. وفى عام تأسيس حزب الدستور لم يكن المجتمع التونسى قطع شوطًا فى مسيرة العلمنة، يجعله مهيأ سياسيًا لعدم أخذ الاختلافات الدينية بين مواطنيه فى اعتباره، وعلى الأخص الاختلافات بين المسلمين واليهود. ولقد ازدادت أهمية وتأثير هذا العامل من واقع أن مشاعر انتماء الأقلية اليهودية إلى الجماعة التونسية، لم تكن ذات طبيعة خاصة واستثنائية كما كان حال أقباط مصر فى علاقتهم بالجماعة المصرية. ومن هنا نلاحظ تلك الفوارق الدالة بين الخبرتين المصرية والتونسية. ففى الحالة المصرية نجح حزب الوفد المصرى الذى تأسس قبل تأسيس حزب الدستور بعام واحد فقط، فى تعبئة الأقباط والمسلمين دونما أى تمييز بينهما. أما فى الحالة التونسية فسوف يلاحظ أن اللقاء التمهيدى الأول الذى عقد فى تونس العاصمة من أجل مناقشة تنظيم الحزب السياسى التونسى الأول، قد شارك فيها ستون عضوًا وزعوا مناصفة بين المسلمين واليهود. وهو ما يعنى أن اللقاء كان لقاء ممثلين لجماعتين دينيتين، على قاعدة

التساوى العددى بين ممثلى كل جماعة دينية، بدلًا من أن يكون اجتماعًا لمواطنين ينتمون لحزب سياسى يضم ، دونما أى تمييز بينهم على أساس الدين.

وبعد هذا اللقاء التمهيدى الأول رفض ممثلو الجماعة اليهودية المشاركة فى تكوين هذا الحزب القومى. ولكن فيما بعد سيتجاوز بعض المناضلين القوميين اليهود هذا الموقف، ويقررون الانضمام إلى عضوية حزب الدستور. إلا أن هؤلاء كانوا قلة قليلة شكلت ظاهرة استثنائية . وإذا تركنا حزب الدستور ذا النزعة القومية والتفتنا إلى الحزب الشيوعى التونسى، سنلاحظ أن نسبة اليهود فى الحزب الشيوعى كانت أعلى منها داخل الحزب القومى، سواء على مستوى القيادة أو على مستوى العضوية.

والأمر الأساسى بالنسبة لنا هنا، هو أن حزب الدستور رغم صراعاته الداخلية والانشقاق الذى حدث داخله عام ١٩٣٤ كنتيجة للصراع على قيادته، تمكن من قيادة النضال من أجل الاستقلال ثم فرض نفسه بوصفه الحزب الوحيد الممثل للحركة الوطنية خلال المفاوضات الأخيرة التى قادت إلى الاستقلال والسيادة الوطنية. وخلال تلك الفترة الممتدة من تأسيس الحزب عام ١٩٢٠ إلى تحقيق الاستقلال عام ١٩٥٦، شهد المجتمع التونسى تحولات عميقة طالت هياكله واتجاهاته. فى سياق تلك التغيرات العميقة فقدت أشكال التنظيم القديمة استقرارها وأخذ دورها الوظيفى فى الانحسار. كما أخذ مجتمع مدنى جديد فى الظهور والنمو المطرد ، يتكون من التنظيمات النقابية وجمعيات الشباب والجمعيات الثقافية والفنية و النسائية. وكان حزب الدستور حريصًا على تشجيع وجود تلك التنظيمات، ولكنه فى نفس الوقت سعى إلى التحكم فيها. و إذا أخذنا فى اعتبارنا أن الحزب خلال تلك الفترة، كان معرضًا لقمع متكرر من جانب قوى الأمن، سنجد أنة كان عاجزا عن التأثير على تلك المنظمات الأهلية دون رضى أعضائها.

وقبيل أن تصبح تونس دولة مستقلة، كانت قد ترسخت داخلها شبكة متينة من التنظيمات الاجتماعية والثقافية، لعبت علاوة على دورها الداخلى دورًا دوليًا مهمًا. وكان من أهم وأبرز تلك التنظيمات اتحاد العمل التونسى المسمى "الاتحاد العام للشغالين التونسيين" Union Generale des Travailleurs Tunisiens (UGTT)، و "الاتحاد العام للطلاب" Union Generale Des Etudients (UGE)، و"جمعية الكشافة المسلمين" Associatión des Scouts Musulmans. وفى أعقاب الاستقلال أضحت تلك التنظيمات بما فيها حزب الدستور نفسه، تحت سيطرة وتحكم الدولة ، سواء برضاها أو من خلال المناورة أو باستخدام العنف. و تحول حزب الدستور إلى جهاز ضخم ، تقف على قمته قيادة بيروقراطية، وتتكون قاعدته من شبكة واسعة من اللجان المحلية. إلا أن التغيرات الكبرى فى علاقة المجتمع المدنى بالدولة، والتى ترتب عليها فقدان منظماته لاستقلالها الذاتى، جرت فى عقد الستينيات مع ظهور مفهوم الدولة المسئولة عن التخطيط والإدارة الفعلية لكل قطاعات الحياة الاجتماعية. وهنا يتعين علينا الانتباه إلى حقيقة مهمة، كان لها تأثيرها على هذا التطور الذى شهدته الستينيات. كان أغلب قادة منظمات المجتمع المدنى الجماهيرية فى تلك الفترة من أنصار فكرة الدولة الموجهة Managing State، فلم يكتفوا بتدعيمها بل دعوا إليها وحثوا عليها. وكان الاتحاد العام للطلاب هو آخر منظمات المجتمع المدنى التى قاتلت دفاعًا عن استقلاليتها، ولكنه فقدها بدوره فى أواخر الستينيات . وفى سياق الوضع الاقتصادى الجديد شبه الليبرالى ، وسعيا نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، اتجه تفكير رجال الحكومة الجديدة نحو السماح للاتحاد العام للشغالين باستقلال فعلى فى نشاطه عن الدولة. ولقد قاد هذا إلى حدوث مواجهة بين الحكومة والاتحاد العام للشغالين عند نهاية السبعينيات. فلقد تحول الإضراب العام الذى نظمه الاتحاد فى ٢٦ يناير ١٩٧٨، إلى انفجار شعبى قامت الحكومة بسحقه بطريقة دموية. ومنذ هذا التاريخ أصبح اتحاد الشغالين رمزًا لمقاومة المجتمع المدنى للسيطرة النظامية التى تفرضها الدولة على المجتمع المدنى من خلال نظام الحزب الواحد.

ولم يمر سوى عامين على أحداث يناير ١٩٧٨ الدامية حتى شهدت البلاد حادث قفصة ، عندما قامت فرقة من الفدائيين التونسيين بالهجوم على مدينة قفصة التونسية انطلاقًا من الأراضى الليبية. فى مواجهة هذا الهجوم فشل نظام الحزب الواحد فى أداء دوره كمدافع عن الدولة فى ظرف الأزمه . فلم يعد فى استطاعة الدوله الاستمرار فى تأمين استقرارها من خلال استخدام سلطة الحزب الحاكم الإشرافية، وفى نفس الوقت لم تكن على استعداد للخروج من الأزمة بإلقاء مصيرها بين يدى الجيش كما فعلت دول أفريقية عديدة. وأصبح من الضرورى التفاوض من جديد مع الاتحاد العام للشغالين والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية ، من أجل تعويض خسارة الحزب الواحد لهيمنته الأيديولوجية.

وطالما كان استقرار نظام الحكم هو موضع اهتمامنا، يمكننا اعتبار صعود الحركة الإسلامية فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أكثر المؤشرات خطورة على فقدان النظام لهيمنته. جندت الحركة الإسلامية أعضائها من المدارس الثانوية والجامعات، وأيضًا من داخل المناطق الحضرية الجديدة المأهولة بسكان من ذوى الوظائف الثابتة والتعليم الجامعى العالى. وهنا ينبغى أن نتذكر أن حزب الدستور عندما شرع فى تجنيد أعضائه فى أوائل الثلاثينيات، جندهم من ذات القاعدة الاجتماعية التى جندت الحركة الإسلامية مجاهديها منها. والواقع أن الأهمية السياسية لتلك الشرائح الاجتماعية لا تكمن فى حجمها، بل فى تأثيرها الأيديولوجى وقوتها التعبوية. فتلك الشرائح من جهة أولى على اتصال دائم بالشرائح الاجتماعية المتواجدة فى أدنى السلم الاجتماعى، كما أنها من جهة ثانية على اتصال دائم بالشرائح الأخرى التى استطاعت بفضل قدرتها على تعليم أولادها تحقيق نوع من الصعود الاجتماعى السريع.

فى أوائل الثمانينيات قامت الدولة بإضفاء الشرعية على كل من الحزب الشيوعى التونسى وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين ، والأخيرة جماعة ليبرالية النزعة انشقت عن حزب الدستور. إلا أن هذا لم ينتج عنه على المدى الزمنى

القصير موازنة قوة الحركة الإسلامية. وبينما كانت قوة الحزب الشيوعى محدودة إلى حد كبير، كان تأثير حركة الديموقراطيين الاشتراكيين حاضرًا ملموسًا. إلا أن افتقاد البلاد لبيئة ديموقراطية حقيقية، لم يوفر للحركة الظرف الملائم للتجذر والانتشار. وبالتالى لم يعد هناك سوى الاتحاد العام للشغالين، التنظيم القانونى الشرعى للمجتمع المدنى الذى تمكن من الابتعاد عن السيطرة المباشرة لحزب الدستور. وهكذا أصبحت إمكانية التأسيس السلمى للديموقراطية فى تونس، متوقفة على اتجاه حزب الدستور للتحالف مع اتحاد الشغالين.

وخلال نفس الفترة التى نحلل تطوراتها- أى: أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات- عانى الاقتصاد التونسى من المشاكل والصعوبات. ووجدت الدولة نفسها مجبرة تحت وطأة الوضع الاقتصادى، على تخفيض النفقات العامة ومقاومة مطالب زيادة المرتبات. ووضع هذا الموقف الحكومة فى مأزق. إذ كيف يمكن للحزب الحاكم أن يحقق انفتاحًا ديموقراطيًا، بينما يرفض فى نفس الوقت الاستجابة لمطالب زيادة المرتبات؟ وكان هناك خطر آخر يعرض النظام لعدم الاستقرار، مصدره القيادة الترادفية للدولة والحزب. تبعًا لغياب الديموقراطية داخل الحزب، لم يكن من الممكن التعبير عن الصراعات والوصول إلى حل لها، إلا على مستوى القمة. وكان هؤلاء الذين يعملون مع رئيس الجمهورية، يرون أن الرهان الحقيقى هو منصب رئيس الوزراء، أى خليفة الرئيس الذى لا ينازعه أحد فى حقه. وهكذا كان يتم اتخاذ القرارات الحاسمة على أساس هذا الرهان، أى على أساس الرغبة فى تأمين الطريق إلى منصب رئيس الوزراء، وليس على أساس مصلحة النظام. وكان هذا التنافس والصراع من حول منصب رئيس الوزراء، الإطار الذى اتخذ فيه القرار الخطير بإلغاء النظم التعويضية Compensatory Systems التى مكنت النظام من الحفاظ على الانخفاض النسبى لأسعار الحبوب لخمسة عشر عامًا متتالية. وفى سياق هذا الصراع عارض رئيس الوزراء علنًا الخفض التدريجى لآليات التعويض، ولكنه فيما بعد غير موقفه وقام بالضغط على أعضاء البرلمان الممثلين للحزب من أجل إلغاء النظم التعويضية كليًا.

في السابع والعشرون من ديسمبر ١٩٨٣ وافق البرلمان التونسي على مشروع قانون النقد الذي تقدم به رئيس الوزراء. وأثناء التصويت عليه صوت ثمانية من النقابيين ضده بالرفض. وفي اليوم التالي مباشرة وقع الرئيس التونسي بورقيبة على قرار القانون القاضي بإلغاء نظم التعويض، وفي اليوم التالي على صدور القرار- أي ٢٩ ديسمبر- انفجرت "اضطرابات الخبز" في إحدى مدن الجنوب الصغيرة، ومنها انتشرت عبر البلاد كلها. ولقد أوردنا في ملحق الدراسة رصدًا تتبعيًا لأحداث "الاضطرابات".

وفي السادس من يناير ١٩٨٤ أقر النظام بتراجعه أمام الانتفاضة، وأعلن رئيس الجمهورية إلغاء قرارات ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن القرار أغلق مؤقتًا فصل الاضطرابات، فلم يكن في مقدورة بالطبع إلغاء الظروف الموضوعية التي أشعلتها.

نتجه الآن الى صميم موضوعنا، ولكن قبل ذلك هناك ملاحظة مهمة يتعين ذكرها. إذا أردنا الانتقال بتساؤلاتنا من المستوى القومي إلى المستوى المحلي بشكل صحيح، وإذا أردنا فهم تجلي شرعية الحزب الواحد على المستوى المحلي، لابد لنا من إعادة بناء تاريخ ظهور تنظيمات المجتمع المدني الحديثة وعلاقاتها المتبادلة سواء مع البنى الاجتماعية التقليدية أو مع الدولة. وهذا هو ما سوف نشرع فيه الآن.

قرية المبروكة: الخصوصيات المحلية للنموذج القومي

المبروكة بلدة صغيرة تقع في أقصى جنوب الساحل التونسي، كان عدد سكانها في عام الاضطرابات يقدر بثلاثة آلاف مواطن.

في اليوم الذي انفجرت فيه اضطرابات الخبز داخل المبروكة، أي الثالث من يناير ١٩٨٤، كانت البلدة تبدو هادئة من مشرق الشمس حتى الخامسة ظهراً. إلا أن ذلك كان على مستوى السطح فقط، وتحت هذا السطح كانت مقدمات

الاضطرابات آخذة فى الاختمار. فقد كانت هناك معلومات مثيرة للقلق آخذة فى الانتشار، مصدرها الرئيسى الأهالى الذين يقودون سياراتهم على طريق تونس- سوسة- صفاقس الذى تقع المبروكة عليه. وكانت هذه التقارير حول الوضع فى المدن الكبرى التى بثها المسافرون أثناء عبورهم القرية، علاوة على المادة الإخبارية الصادرة عن الإذاعات العالمية حول الوضع على المستوى القومى عامة، هى التى قامت بتغذية المناقشات والتعليقات داخل جماعات القرويين الصغيرة الذين تجمعوا أمام المحلات والمقاهى والمدارس وغير ذلك من الأماكن. وفى اليوم السابق على يوم انفجار اضطرابات المبروكة، كان طلاب المرحلة الثانوية من أبناء القرية الذين يدرسون فى مدارس مركزين حضريين مجاورين تربطهما بالقرية علاقات يومية كثيفة، قد عادوا إلى البلدة بعد إغلاق مدارسهم أعقاب تفشى الاضطرابات فيهما.

استمر هذا الهدوء الظاهرى حتى الخامسة بعد الظهر، وبعد ذلك تغيرت الأمور. يوجد فى المبروكة مصنع نسيج يملكه مستثمر أوروبى، أقيم بها قبل ثلاثة أعوام من الاضطرابات، وفقًا لقانون ١٩٧٢ بشأن تسهيل الاستثمار الأجنبى فى البلاد. بعد نهاية عمل المصنع فى هذا اليوم، خرج منه ما يقرب من مائتى عامل أغلبهم فتيات يتراوح عمرهن بين ١٦ و ٢٥ عامًا، فى موكب مترابط ساخط يتأجج بالحيوية والنشاط. وها هو الموكب يتقدم فى طريقه، منطلقًا من المصنع الذى يبعد ٣٠٠ متر عن البلدة إلى قلبها عبر شارعها الرئيسى. وفى مسيرتهن كانت المتظاهرات يطلقن الشعارات، المنددة بالقرارات التى أسفرت عن مضاعفة سعر الخبز، مثل: "يا فقراء يا مساكين.. الخبز الآن بمائة وسبعين". ومر الموكب فى مسيرته بالمتاجر التى اعتاد أن يجلس فيها التجار المسنون مع الفلاحين العاطلين يثرثرون ويلعبون الورق. ولم يستجب هؤلاء لهتافات فتيات المصنع التحريضية الاستفزازية. وواصل الموكب مسيرته متجها صوب مقهى القرية، ويقع بالقرب من المجاورة الأولى التى ظهرت فى الستينيات فى إطار سياسة تجميع الريفيين فى مراكز حضرية جديدة. كان هذا المقهى ملتقى فئات اجتماعية مختلفة: إداريون فى

أجهزة الخدمة المدنية، ومدرسون فى التعليم الأولى والثانوى، وشباب عاطل لا عمل ينتظره، وعمال فى قطاع البناء، وأحياناً صيادون يعملون لسكان المدن مستخدمين شبكات الصيد المخروطية الكبيرة ويعودون إلى قريتهم فى إجازاتهم. وها هى المظاهرة تقف أمام المقهى، وبدأت الفتيات فى إطلاق هتافاتهن المثيرة المحرضة. وفى هذه المرة لم تفشل فتياتنا الجسورات، فلقد حركت هتافاتهن المثيرة الرجال الجالسين على المقهى، فتركوها لينضموا إلى المظاهرة. مضى المتظاهرون فى طريقهم، وكلما تقدموا ازداد عددهم، وكانت وجهتهم مدرسة البلدة الثانوية. وما إن أدركوها حتى استجاب الطلاب لهم وهجروا مدرستهم. وكان انضمام الطلاب إيذانا بتغير مسار الأحداث واتخاذها وجهة عنيفة . فلقد تم تحطيم بضعة نوافذ لفصول المدرسة، وهجم المتظاهرون على المكتب الرئيسى للمدرسة وحطموا تمثال للحبيب بورقيبة، وفى النهاية أحرقوا عربة المدرسة الرسمية. وفى طريق عودتهم من المدرسة الثانوية، انضم اليهم قلة من الأهالى القاطنين فى المجاورة الفقيرة. وبعد ذلك هاجم المتظاهرون من الرجال والنساء والأطفال مركز شرطة البلدة، ودمروا جزء من أرشيفه وأدواته المكتبية. أما المركز الرئيسى للمفوضية الحزبية، والذى كان النائب البرلمانى وأحد قيادة الخليتين الحزبيتين التابعتين للحزب الحاكم قد اعتصما به، فقد اقتحمته الجماهير الغاضبة. وتعرض مبنى بلدية البلدة لنفس المصير، وإن كان رئيس البلدية الذى كان فى متناول يد المقتحمين قد ترك لشأنه(٢).

وتعرض الحرس الوطنى عدة مرات للاعتداءات. وخلال تلك التطورات العنيفة، أطلقت قوات الأمن الرصاص على المتظاهرين ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة: صبى فى العاشرة و شابان صغيران(٣). وكان مصرع الثلاثة بالقرب من مركز المفوضية والحرس الوطنى. ولم تقتصر خسائر المتظاهرين على القتلى الثلاثة، فلقد أسفرت رصاصات رجال الأمن عن إصابة كثير منهم بجراح، وكان من ضمنهم امرأة بالغة ترتدى الملابس الريفية التقليدية.

وخلال مسيرتهم لم يهاجم المتظاهرن أيه ممتلكات خاصة. ولكى يجعلوا تحركاتهم أكثر تأثيرًا وبعثًا للرهبة، لجأ الشباب إلى إشعال إطارات سيارات ظلت تحترق طوال الليل(٤). وبعد بضعة ساعات أرسلت السلطات مزيدًا من قوات الأمن إلى القرية، وعندما وصل الدعم الأمنى إلى القرية كان المتظاهرون قد حل بهم الإنهاك وأخذوا فى التشتت والتفرق، وبالتالى كان فى مقدور قوات الأمن استعادة السيطرة على الموقف. وفى اليوم التالى احتل جنود القوات المسلحة القرية وجعلوا من مبنى المدرسة الثانوية مركزًا لهم. وفى أعقاب الاضطربات، خضع الكثير من مواطنى المبروكة للاستجواب، وألقى القبض على خمسة شباب وقدموا للمحاكمة، كان منهم أربعة تحت سن الثامنة عشرة.

وعندما نعيد بناء حوادث اضطرابات المبروكة سوف نصدم إزاء وجود واقعتين يكتنفهما الغموض، وفى حاجة إلى تفسير. فلننظر فى الواقعة الأولى. فى مواجهة حوادث التمرد التى شهدتها القرية كان موقف حزب الدستور متخاذلاً. فلو أننا راجعنا موقف خلاياه داخل القرية، سنلاحظ سلبية موقفهم وعجزهم عن انتهاج رد فعل تجاه الأحداث. وسوف نرى فيما بعد كيف أن مؤيدى الحزب أنفسهم كانوا على وعى بهذا العجز. وها هى الواقعة الثانية. كان للنساء دور مهم وحاسم فى بدء التمرد. والواقع أن المتظاهرات هن اللاتى فرضن الموقف على الرجال العاملين فى الخدمة المدنية والعاطلين وكبار السن وذوى الإعانات الحكومية. وتعكس تلك الواقعة فى حد ذاتها التغيرات الجارية فى القيم الثقافية التقليدية التى تحكم العلاقات بين النوعين، والتى قادت إلى تضعضعها. كما ينبغى أيضًا أن نلاحظ أن النقابة التى أسستها العاملات قبل عام فقط من الأحداث، فشلت تمامًا فى التأثير على مجرى الأحداث وتطوراتها. ولقد كانت قوات الأمن، مدعمة من جانب الجيش، هى التى واجهت معارك الشوارع دفاعًا عن الدولة.

تفسير اضطرابات الخبز

داخل المبروكة تواجدت كتلة من العمال العاطلين وطلاب المدارس الثانوية ورجال الخدمة المدنية، لا تخضع لتوجيه أى منظمة مدنية عامة من منظمات المجتمع المدنى. فالمجتمع المدنى التونسى عامة جرى إضعافه منذ الاستقلال، ثم أخذ مجتمع المبروكة المدنى فى تكوين منظماته المستقلة إلا أنها كانت لا تزال فى طور الميلاد تعانى من هشاشة التكوين. ولقد ظهرت تلك الكتلة كنتيجة للتغيرات والتى جرت داخل الفلاحين، ثم كنتيجة لعملية التحضر السريع التى شهدتها المناطق الريفية. وعندما انفجرت الأزمة العامة من حول مسألة الغذاء، أى من حول أكثر احتياجات تلك الكتلة أهمية وحيوية، دفعت عمليات التحريض بها إلى الشوارع معلنة عن احتجاجها دفاعًا عن مصالحها. وهناك حقيقة فى حاجة إلى تشديد وإبراز فداخل الكتلة الجماهيرية، لم يكن هناك من ينتمى إلى عضوية إحدى المنظمات النقابية سوى النساء العاملات فى مصنع النسيج. وفى اندفاعهم إلى شوارع البلدة كانوا يفعلون ذلك دونما سيطرة أو توجيه من أى جهة سياسية،وحتى النقابة لم تكن هى التى دعت الى التظاهر . هكذا أدى القمع، وإضعاف النقابة الوليدة التى أسسها عاملات مصنع النسيج، وعجز خلايا حزب الدستور المستمر عن تعبئة الأهالى، إلى دفع جزء من تلك الكتلة صوب البحث عن هياكل وأشكال تنظيمية أخرى تصلح أداة للتعبير المستقل.

كان التنظيم الوحيد الموجود داخل المبروكة حتى منتصف الثمانينيات هو خلية حزب الدستور. ومع إن تلك الخلية كانت تمثل الحزب الحاكم، فقد شكلت على الرغم من ذلك وسيلة كبيرة من وسائل التعبير السياسى والمدنى المتاحة أمام الأهالى، وساحة لتصارع مختلف المصالح، بل وأيضًا وسيط صالح لتنفيذ عدد من المشروعات المحدودة بعيدًا عن أى تحكم من جانب قيادة الحزب أو الدولة. وفى

بعض الأحيان تمكن المجتمع المدنى من استخدام خلية حزب الدستور، كوسيط ووسيلة لمعارضة الخطط الرسمية. وتبعًا لذلك سنعتبرها إحدى بنى المجتمع المدنى التنظيمية.

يرجع تاريخ ظهور خلية الحزب فى المبروكة إلى العهد الاستعمارى وعلى وجه التحديد عام ١٩٥١. وظهرت الخلية كإحدى نتائج عملية تحلل البنى القبلية القائمة على القرابة والملكية المشتركة للأرض وأنشطة تربية الماشية وشبه البداوة Semi Nomadism، وهى العملية التى استغرقت زمنًا طويلا وقادت إلى ظهور مجتمع مستقر جديد يقوم الملكية الخاصة للأرض وزراعة الأشجار. والواقع أن المبروكة كقرية لم تكن موجودة فى الفترة السابقة على فترة الاستعمار، فلقد برزت إلى الوجود مع بدايات القرن العشرين من بين قبائل مختلفة تدعى انتمائها إلى إحدى أكبر القبائل التونسية ذات الأصل العربى. وكانت هذه القبائل التى شكلت المحيط الذى انبثقت منه المبروكة تنقسم إلى جماعات تقوم على علاقات القرابة، واحتلت كل جماعة منها مساحة من الأرض يتفاوت حجمها وفقًا لقوتها وعلاقتها مع جيرانها.

وهكذا كان توزيع الأرض يتوافق مع بروز البنى الاجتماعية والقبلية الخاصة فى أماكن محددة. وكانت ملكية الجماعة للأرض غير مقسمة، من واقع أن حياتهم اعتمدت أساسًا على تربية الماشية على نطاق واسع، وهو نشاط يتطلب فى حده الأدنى تحرك أحد أجزاء الجماعة سعيًا وراء المرعى، علاوة على اعتمادهم على زراعة الحبوب المتنقلة. وداخل كل قسم من أقسام القبيلة، كانت إدارة الشئون العامة يتولاها مجلس قبلى، مكون من أعضاء الجماعة القبلية من الأعيان، والراشدين الذين يحظون باحترام الجماعة. ولكن ماذا بشأن الاحترام نفسه؟ يقوم الاحترام على عدة عوامل، هى السن وقوة العائلة (التى تقاس بعلو المنزلة والحجم) والشجاعة والسلوك الفردى الأخلاقى والدينى والثروة[٥]. وعندما تتوافر كل تلك المعايير لأحد الأفراد من ذوى المكانة الرفيعة، سيتسع تأثير مكانته وهيبته

ليتخطى حدود جماعة القرابة التى ينتمى إليها. وإذا أخذنا فى اعتبارنا طبيعة المداولات والمناقشات التى تدور فى اجتماعاته، يمكننا اعتبار المجلس القبلى إحدى البنى التقليدية للمجتمع المدنى.

مرت البنى القبلية بتغيرات فى سياق عملية الاستقرار، التى قامت الإدارة الاستعمارية بفرضها فى أماكن معينة وفى إطار شروط محددة. وكان لتلك التغيرات تأثيراتها الخاصة على منطقة المبروكة. فلقد استطاعت جماعة عرفاوى وهى إحدى الروابط العائلية المتحالفة مع السلطة الاستعمارية، أن تستفيد من السلطة الإدارية التى حصلت عليها بفضل هذا التحالف (كان أحد أعضائها شيخًا وآخر عضوًا فى المجلس الأعلى) فى الحصول على ثروة ضخمة. وتمكن العرفاوية من أن يصبحوا أغنى عائلات المبروكة والمناطق المحيطة بها، من خلال توظيفهم لاتصالاتهم مع السلطة الاستعمارية، وعلاقاتهم مع مزارعى الأشجار الذين عرفوا منهم القيمة الاقتصادية المضاربية لأشجار الزيتون. وقاد استقرار العرفاوية وتنميتهم للأرض التى نجحوا فى النهاية فى امتلاكها، إلى ظهور قرية المبروكة التى أسست سوقها الشهرى الأول عام ١٩١٠. وبالتوازى مع ذلك تحللت أقسام قبلية أخرى إلى فئات اجتماعية متباينة، تتكون من صغار الملاك ومتوسطى الملاك وقلة قليلة من الأعيان الأثرياء. وجرى هذا التمايز الداخلى تحت تأثير، مدى التعرض لنزع الملكية من جانب السلطة الاستعمارية من جهة، ومدى التوسع الحادث فى نطاق الملكية الحضرية من جهة أخرى.

وقادت التحولات السابقة إلى تحلل التنظيم السياسى القبلى السابق، فهذا التنظيم الذى تواجد فى إطار قبائل تعمل أساسًا فى رعى الماشية، لم يعد فى إمكانه التعبير عن علاقات العمل الجديدة وارتباطاتها. واستغرقت تلك العملية فى المبروكة ما يقرب من سبعين عامًا امتدت من ١٨٨١ إلى ١٩٥٠. وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت البلدة، ظهور نمط جديد للتنظيم السياسى داخل المجتمع

القبلي، ونقصد به الخلية الحزبية لحزب الدستور. وشكل هذا الظهور انعطافة حاسمة فى مسار العلاقة المتواجدة فيما بين الجماعة القبلية القديمة والتى شغلت المكان الذى انبثقت فيه المبروكة من جهة، والقوى الاجتماعية الأخرى ذات القاعدة الحضرية والمنظمة فى إطار حزب الدستور من جهة أخرى. وهكذا أصبح فى حوزة أهالى قبائل المنطقة إطارًا تنظيميًا حديثًا، يمكنهم من خلاله التعبير عن مشاكلهم الصعبة التى يواجهونها، والاتصال مع الجماعة القومية التى ينتمون إليها ويجمعهم بها مصير مشترك.

وقد أثرفى الحدث على المستوى المحلى الصراعات الجديدة بين الوطنيين الشبان والمتعاونون مع السلطة الاستعمارية، والتعارضات القديمة فيما بين البدنات Lineages والعشائر Clan والعائلات. وجاء ظهور خلايا حزب الدستور الأولى أواخر فترة السيطرة الاستعمارية وفى الأيام الأولى للاستقلال. ومنذ البداية كان للخلية قاعدة أوسع من العائلة والحدود الجغرافية للمبروكى (مصدر اسم القرية) . وامتدت تلك القاعدة لتتوافق مع قاعدة الجماعات القبلية. وفى أغلب الأحيان انتهت المحاولات الرامية إلى تكوين خلايا تجمعها مصالح مشتركة إلى الفشل. فحتى داخل خليه المبروكى المتواجدة ظهر انقسام وصراع، بين جماعة الوطنيين المتحالفين مع جماعات قبلية أخرى وجماعات المتعاونين مع السلطة الاستعمارية، مع استمرار المتحالفين على استقلالهم التنظيمى. ولقد شكل المتعاونون مع السلطة الاستعمارية جماعة قرابية واحدة هى بدنة عرفاوى. وتأسيسًا على ذلك ظهر المجاهد الدستورى داخل المبروكة، فى صورة المجاهد الوطنى المعادى للاستعماروبالتالى للعرفاوية . ولكن هناك سمة أخرى ميزت الوضع داخل المبروكة مضفية عليه مزيدًا من الخصوصية. فأول قائد لخلية حزب الدستور كان ينتمى إلى بدنة من المتعاونين مع السلطة الاستعمارية، بل إن شيخ هذه البدنة الذى دخل الوطنيون معه فى تحدى كان العم المباشر لهذا القائد. ومن واقع ثراء أسرته وملكية والده لمساحة كبيرة من الأرض، تمكن المجاهد الذى سوف ندعوه الهادى

من الالتحاق بكل من التعليم التقليدى والتعليم الحديث (المدرسة الابتدائية)، وكان هو الوحيد فى البلدة آنذاك الذى تمكن من ذلك. ورغم تورط عمه فى التعاون مع الفرنسيين فإن والده لم يتورط معه، بل إن أهالى البلدة كانوا يرونه مؤيدًا أصيلًا للوطنيين. وإذا نظرنا إلى موقف قائد الخلية عبر منظور اقتصادى ضيق سيبدو لنا مثيرا للحيرة، حيث سيظهر أمامنا فى صورة الشخص الذى لم يدافع عن مصالحة أو على الأقل مصالحه المباشرة. إلا إننا لو تركنا أنفسنا ننساق إلى مثل تلك النتيجة، فان هذا سيعنى إغفالنا لأهمية تأثير آليات التوحد والاندماج مع مجموعة معينة من الأفكار أو الوقائع (هى فى حالتنا: الهوية القومية) على السلوك الفردى فى إطار هذا النمط من المواقف[٦]. وبالتالى يمكننا تحليل سلوك هذا القائد على أساس فهمنا لسلوك والده. كان هذا الوالد الذى اشتهر بين أبناء البلدة بالعدالة، حريصًا على تحقيق تساميه الأخلاقى بين أقرانه من أعيان البلدة، الذين كانوا على عكسه حريصين على إظهار القوة والعنف كوسيلة لإظهار تمايزهم عن الآخرين.

كان الأعضاء المؤسسون لخليه حزب الدستور، ينتمون إلى صغار ومتوسطى الملاك من الفلاحين، كما جاءوا من مختلف بدنات القرية. وبعض هؤلاء الفلاحين كانوا يعملون باعة متجولين، أو يمارسون بعض الأعمال التجارية غير القانونية. ولهذا كان من الشائع أن نجد بين الأعضاء المؤسسين لخلية الحزب أو مؤيديهم، أصحاب محلات تجارية يستضيفون اجتماعات الوحدة فى محلاتهم.

وعندما نتأمل بنية الخليه الحزبية، بوصفها الشكل التنظيمى الجديد الوافد على مجتمع مدنى اعتاد أن تتخذ تنظيماته شكل المجلس القبلى، سنجدها تتسم بسمتين أساسيتين: أولهما رؤيتها الحديثة. فلقد اتجهت خلية الحزب إلى التعبير عن الصراعات الاجتماعية الجديدة، بين كبار الملاك الذين اعتبرت ثرواتهم غير شرعية وكتلة صغار ومتوسطى الفلاحين الذين شعروا بالاضطهاد بالمقارنة لهم. وكنتيجة لذلك سنجد أن بعض المرجعيات الفكرية المحركة مثل الوطنية- لم تكن

نتاجًا لبيئتها المحدودة، بل جاءت من خارجها وكانت أوسع من حدودها إلى مدى بعيد. وكان هذا ما جعل تلك الخلايا مختلفة عن المجالس القبلية(٧).

أما السمة الثانية فتتجسد فيما ندعوه بالطبيعة العتيقة Archaic. كان من ضمن السمات الأساسية المميزة لتلك الخلايا، تبنيها للبنى القبلية القديمة التى شكلت علاقات القرابة إحدى قواعدها الأساسية. ففى سياق بحث حزب الدستور الجديد عن قواعد سياسية داخل المناطق الريفية، اتجه الحزب إلى تطوير الخلايا الحزبية الحديثة، ولكنه اكتفى بذلك وحافظ على استمرارية البنى القبلية القديمة. وكنتيجة لهذا الوضع المتناقض، بدأت الخلايا الحزبية داخل المناطق الريفية فى العمل تحت تأثير منطقين. المنطق الوطنى المعبر عن الصراعات الجارية مع المستعمرين الذين ينظر إليهم كقوة مختلفة غير مسلمة، والمتعاونون مع تلك القوة من الأعيان حديثى الثراء الذين تحالفوا معها من أجل قمع واستغلال أهالى الأرياف. أما المنطق الثانى فهو المنطق القرابى الذى يعكس بطبيعته الصراعات العائلية والعشائرية الدائرة عكسًا مباشرًا. والواقع أن حركة حزب الدستور الجديد كانت القوة السياسية التونسية الوحيدة التى تمكنت من التغلغل فى المناطق الريفية، ويرجع هذا النجاح إلى سياستها تجاه المجالس القبلية القديمة. فالخلايا الحزبية التى أسستها تلك الحركة داخل المناطق الريفية، لم تلجأ إلى سياسة قمع المجالس القبلية القديمة بل على العكس وفرت لأعضاء تلك المجالس القبلية القديمة الوسائل الحديثة التى يمكنهم من خلالها التعامل مع القضايا الجديدة التى فرضت عليهم فى ظل عمليات الاستقرار والاستعمار.

وتقدم لنا المبروكة نموذجًا عمليًا جيدًا للتطور التاريخى العام السابق. فداخل خلية حزب الدستور، سنجد الفلاحين الصغار والمتوسطين المنتمين إلى مختلف البدنات يجتمعون فى ظل سلطة رئيس غنى، وينتمى هذا الرئيس إلى بدنة معينة اعتاد هؤلاء الفلاحون الصغار الدخول فى صراع معها. علاوة على ما سبق ينبغى

التنويه بأن هذا الجهاز السياسى، الذى مكن القرويين من البدء فى ممارسة العمل السياسى الحديث، كان يقع عمليا تحت سيطرة قيادة الحزب القابعة فى المدن.

ومع تأسيس خليه الحزب فى المبروكة شهدت البلدة تطورا آخر مهمًا. فلقد رافق هذا الظهور التنظيمى للحزب داخل القرية، ظهور نمط جديد من الأعيان داخلها ميزوا أنفسهم عن الآخرين بجهاديتهم السياسية. تمكن الأعضاء المؤسسون لخلايا الحزب تدريجيًا من تحقيق مكانة اجتماعية خاصة، اكتسبت شرعيتها من خلال الأيديولوجيا الوطنية التى انتسبوا إليها وعملوا على نشرها، ثم من خلال التزامهم بالنضال ضد الممثلين المحليين للسلطة الاستعمارية. وقادت تلك الظاهرة الجديدة إلى قلب نمط الصراع التقليدى بين الأعيان حول السلطة، كما أدت أيضًا إلى تعديل العلاقات بين المجتمع المدنى والسلطة الاستعمارية.

ومع تحقيق الاستقلال، وتكوين الدولة الوطنية التى تولى رجال حزب الدستور الجديد المسئولية الأساسية فى تحديد سماتها وبنائها، أصبح دور الخلية المحلية أكثر أهمية، واكتسب أبعادا جديدة ومتباينة. وكانت مقدمة تلك التحولات هى عزل الشيخ الذى كان على رأس المبروكة خلال العهد الاستعمارى. اعتبر الأهالى هذا الشيخ رمزًا للعهد الاستعمارى وما احتواه من قهر، وخططوا لعزله من خلال مجاهدى حزب الدستور ومصادرة مصنع الزيت الذى امتلكه مع أخوته. ومع سقوط الشيخ تدهورت مكانة البدنة المتعاونة مع الفرنسيين سابقًا، وشمل هذا التراجع مكانتهم السياسية وأوضاعهم الاقتصادية. وفى المقابل أخذ نفوذ وهيبة الأعيان الجدد فى الصعود.

أما الشيخ الجديد الذى حل محل الشيخ المعزول، فقد كان من الطبيعى أن يكون أحد مجاهدى حزب الدستور، ومثل بعضهم كانت الإدارة الاستعمارية السابقة قد أودعته السجن لفترة. ولم يكن هذا الشيخ من جماعة المبروكى القبلية، بل جاء من جماعة قبلية أخرى تدعى أولاد صالح. وفيما يتعلق بالهادى رئيس خلية الحزب

فى المبروكة، والابن الضال لبدنة العرفاوية المكروه منهم والذى يحظى أيضًا بدعم عائلته القوى، فلقد انضم إلى الشيخ الجديد وأصبحا يمثلان معًا الممثلان المحليان للدولة الوطنية وحركة حزب الدستور الجديد.

وأخيرا فمع نهاية الحكم الاستعمارى والاحتكار الاقتصادى والإدارى لجماعة العرفاوية على المبروكة، فإن أكثر الدستوريين نشاطا، أى صغار الفلاحين ومتوسطيهم ممن كانوا مجرد بائعين متجولين أو يعملون فى بعض أعمال التجارة الهامشية، حاولوا ملء الفراغ "المتاح" من خلال التحول إلى بقالين وجزارين وغير ذلك من الأنشطة. وفى تلك الفترة كانت المبروكة لا تزال قرية كبيرة، يمتلك العرفاوية أغلب مبانيها، كما كان النشاط الاقتصادى لا يزال يغلب عليه الطابع الزراعى. وتبعًا لذلك استمر أغلب مؤيدى حزب الدستور يعيشون داخل المناطق الريفية، حيث توزعت ديارهم وتحددت مواقعها وفقًا للبدنات. الأمر الذى مكنهم من الاحتفاظ بروابط متينة مع جماهير الفلاحين، وأصبحوا المتحدثين باسمها.

وحتى إعلان الاستقلال، لم تكن الجماعات القبلية المحيطة بالمبروكة، قد ظهرت داخلها وحدات خلايا لحزب الدستور. ثم جاء الاستقلال ليوفر لها الفرصة لتاسيس تلك الخلايا. وداخل تلك المناطق تواجدت فئة من الأعيان التقليديين، الذين تمتعوا بهيبة شخصية وتمايزوا عن الآخرين بما يمتلكوه من ثروة عائلية. خلال العهد الاستعمارى انتهج هؤلاء موقفًا محايدًا تجاه قضية الاستقلال، ولكن بعد الاستقلال اتجهت تلك الفئة إلى التعاون مع الحكم الجديد، من خلال المشاركة فى الخلايا الحزبية سواء بأنفسهم أو من خلال أبنائهم. والحاصل أن غالبية أهالى الريف، أضحى لديهم بنية تنظيمية جديدة، مكنتهم من طرح مشاكلهم أمام الدولة والحصول على إجابات بشأنها.

مجتمع المبروكة المدنى وتجربة التعاونيات

ما هو نمط العلاقة الذى تواجد بين المجتمع المدنى المنظم على المستوى المحلى فى إطارخلية حزب الدستور والدولة الوطنية؟ جاءت المواجهة الأولى مع الدولة الوطنية فى فترة الستينيات ومن حول مشروع التعاونيات. ومنذ تلك اللحظة التى طرح فيها المشروع وجدت خلايا الحزب نفسها فى مواجهة منعطف تاريخى حاسم. كان المشروع يستهدف إقامة تعاونيات إنتاجية، من خلال إعادة تجميع أراضى صغار ومتوسطى الفلاحين من حول مزارع حديثة تتشكل على منوال المزارع الخاصة والمزارع الحكومية المميكنة. ولم يقف المشروع عند حدود التعاونيات الزراعية، إذ سعى إلى تجميع كل التجار فى إطار ما دعى بالتعاونيات الاستهلاكية، من أجل تمكينهم من توفير احتياجات سكان الأرياف الاستهلاكية بطريقة أفضل، ثم سعيًا نحو تحسين أوضاع التجار المعيشية. وليس من ضمن أهداف دراستنا تتبع تاريخ المشروع وتطوراته على مدى الستينيات، حيث إننا نعى أنماط المشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى فرضها المشروع على البدو حديثى الاستقرار. وما يهمنا أساسًا هو تأثير تطبيق المشروع على وضع خلية الحزب داخل المبروكة، التى شكلت فى ذلك الوقت وفقًا لرؤيتنا للبنية التنظيمية الوحيدة داخل المجتمع المدنى.

يتعين أولا أن ننتبه إلى حقيقة مهمة. جاءت محاولة تعميم نظام التعاونيات فى المبروكة، فى توقيت متأخر من تاريخ التجربة فى تونس، وبالتحديد قبل سقوطها العام بوقت قصير. وعلاوة ما سبق اتخذ تطبيق تجربة التعاونيات فى المبروكة شكلًا خاصًا. لم يكن هناك شيئًا خاصا وغير عادى، فى إجبار الدستوريين على المشاركة فى تعاونيات المبروكة. إذ إن هذا الموقف كان شائعًا عبر امتداد البلاد. أما الأمر الذى لم يكن شائعًا ومعتادًا هو أن الهادى، المالك الكبير وسليل

العرفاوية المتعاونين السابقين مع السلطة الفرنسية ورئيس خلية حزب الدستور فى المبروكة، كان هو الشخص الوحيد الذى دافع عن سياسة الحكومة التعاونية التى لم تكن ملائمة لمصالحة الاقتصادية الخاصة. وفى مقابل هذا الموقف الفردى المؤ يد، تواجدت داخل خلية الحزب كتلة من التجار والفلاحين تعارض السياسة التعاونية الجديدة، يتقدمها مجاهد دستورى أمى يدعى براهيم. وفى سعيها نحو عرقلة السياسة الجديدة، وجدت تلك الكتلة نفسها مرغمة على التحالف مع العرفاوية أعدائها التاريخيين السابقين، من أجل التخلص من الهادى رئيس الوحدة وابن العرفاوية الضال. والواقع أن كلا الظاهرتين على درجة من الأصالة، ويتعين علينا منحهما اهتمامًا خاصًا. ويمكننا اعتبار هذا الموقف من السياسة التعاونية إحدى المواقف النادرة فى تاريخ القرية، التى وجد فيها كلا الخصمين اللذين ظهرا فى سياق تطورها فى ظل السلطة الاستعمارية نفسيهما مرغمين على العمل ضد المنطق الرئيسى الموجه لتحالفاته وصراعاته، أى المنطق القومى ومنطق علاقات القرابة.

هكذا قادت تجربة التعاونيات إلى اختلاط المواقف وانقلاب التحالفات. ها هم المجاهدون الدستوريون تحت قيادة براهيم، يبحثون عن مساعدة العرفاوية خصمهم التاريخى من أجل معارضة قائد خليتهم الحزبية، الذى أصبح رمزًا لسياسة الدولة المثيرة للخلاف. وهاهم العرفاوية المتعاونون السابقون مع سلطة الاحتلال الفرنسى، يجدون أنفسهم مرغمين على التحالف مع المجاهدين الدستوريين كما لو كانوا بدنة أو عشيرة عائلية، من أجل معارضة الهادى الذى ينتمى إلى بدنتهم.

ولم يحسم الصراع حول التعاونيات إلا عام ١٩٦٩، مع قرار الحكومة بوضع نهاية لمجمل التجربة على امتداد البلاد. وفى المبروكة أسفر هذا القرار عن عزل الهادى،الذى لم يعد مرة أخرى إلى المسرح السياسى إلا عام ١٩٨١، من خلال المحاولة الأولى التى استهدفت دمقرطة الحياة السياسية فى البلاد.

ما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من تاريخ المبروكة السياسى، على ضوء هاتين الفترتين الحاسمتين من تاريخها، أى فترة الاستعمار وفترة التجربة التعاونية؟. يمكن إدارة النقاش حول هذا السؤال ارتكازًا على ملاحظتين أساسيتين. تتعلق الملاحظة الأولى بتطور العلاقة بين قيادة حزب الدستور وقواعده من جهة، وتطور العلاقة بين الدولة الوطنية وحزب الدستور من جهة أخرى.

انطلاقًا من موقعه كحزب قومى، سعى حزب الدستور الجديد لتعبئة الأهالى على المستويات القاعدية، والظهور فى صورة البنية الأكثر ملائمة وصلاحية للفلاحين والتجار فى سعيهم للتعبير عن والدفاع عن مصالحهم. كما شكل الحزب فى إطار معارضته السابقة النشطة للسلطة الاستعمارية، أحد البنى المستقلة التى قام جزء من المجتمع المدنى بتنظيم نفسه فى إطارها. إلا أن الأمر اختلف خلال تجربة التعاونيات. هنا لم يسمح الحزب لقواعده بالمعارضة المباشرة والصريحة للسياسة التعاونية التى فرضتها الدولة القومية. وعله ذلك –ونحن نشير الآن إلى الملاحظة الأساسية الثانية– فقدان حزب الدستور الجديد، لوضعه السابق كتنظيم سياسى وحزب معارضة مستقل، ليصبح الحزب الوحيد فى البلاد الذى يدعم الدولة وبالتالى يوحد نفسه معها.

تميزت أوائل سنوات الستينيات بسقوط حزب الدستور، بوصفه أداة للتعبير المستقل عن المجتمع المدنى التونسى. وفى الواقع لم يكن فى استطاعة خلايا الحزب خلال عقد الستينيات، سواء عام ١٩٦٢ عندما تقرر البدء فى النظام التعاونى أو فى ١٩٦٩ عام التخلى عن التجربة كلها، أن تضطلع بأداء أعمال سياسية مستقلة سواء مؤيدة للمشروع أو معارضة له. إلا أن البنى التنظيمية للحزب كانت تتداخل تداخلًا وثيقًا على مستوى القواعد الحزبية مع البنى الاجتماعية، الأمر الذى وفر له إمكانية الاحتفاظ بسيطرة مؤكدة على أعضائه على هذا المستوى وبقدر من السلطة مكنته من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدنى.

ولدينا ملاحظة أخيرة تتعلق بالدور المستمر للممارسات القبلية، سواء دورها في تحديد استراتيجيات المقاومة المحلية في مواجهة التدخل العنيف للدولة، أو دورها في سياسة الدولة تجاه المبادرات المستقلة التي يطلقها المجتمع المدني. والواقع أن عودة الهادي إلى مسرح المبروكة السياسي بعد عزله في أعقاب التخلي عن مشروع التعاونيات، ساهمت في إلقاء المزيد من الضوء على هذا البعد. إلا أن الهادي في عودته السياسية، عاد مدعمًا من جانب العرفاوية أبناء بدنته، الذين تعاونوا فيما مضى مع سلطة الاحتلال الفرنسي.

الدولة والمجتمع المدني في المبروكة خلال عقد السبعينيات

خلال السنوات الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨١ عرفت المبروكة تطورًا سريعًا على مستوى البنى التحتية. و أسفر هذا التطور عن ظهور عدد من المشاكل والقضايا الجديدة، التي حاول المجتمع المدني العمل من أجل مواجهتها، كما سعت قيادة الحزب والدولة إلى التدخل من أجل حلها.

في عام ١٩٦٨ أضحت المبروكة مقرًا رئيسيًا لمفوضية حزبية. وعلى بُعد عشرة أمتار تقريبًا من مقر المفوضية والإدارة أقيم موقع للحرس الوطني، وعلى الجانب الآخر المواجه للمبنى بُني جامع بمئذنة ترتفع في سماء القرية. وعلاوة على ما سبق بنيت مجاورة شعبية في إطار سياسة إعادة تجميع السكان المتناثرين. وجاء أوائل سكان المجاورة الجديدة من جماعات وبدنات قبلية مختلفة، وكان أغلبهم فقراء يحيون في إطار الجماعات الأوسع التي جاءوا منها حياة غير مستقرة، بل أن بعضهم كان قد أصبح مشردًا بلا مأوى في أعقاب الدمار الذي حاق بمنازلهم الهشة خلال فيضانات ١٩٦٩.

وأدى تطور القرية الإداري ونمو أعداد سكانها، إلى زيادة مهمة في عدد المحلات وتنوع كبير في طبيعة الأنشطة الحرفية، من الحلاقين إلى النجارين إلى

صناع الطوب الأسمنتى وغير ذلك. ورافق ذلك تكاثف حركة النقل البرى فيما بين القرية والمراكز الحضرية الكبيرة، وتطور سوق القرية الأسبوعى، أما تسهيلات الخدمات مثل المدارس والمستوصفات المجانية والكهرباء فقد دُعمت واتسعت. وإذا حاولنا تقسيم تلك التطورات من منظور سكان المناطق المجاورة للمبروكة، سنجد أن القرية قد أضحت فى نظرهم مركز جذب متميز سواء من أجل الإقامة أو الحصول على مزيد من الدخل، أو لأى غرض آخر. ومن هنا ظهرت مسألة تنمية المنطقة والعمل من أجل إيجاد حلول للتناقضات التى تعانى منها.

وكما أشرنا قاد الوضع الجديد للقرية إلى ظهور مطالب جديدة، كان من الضرورى من أجل مواجهتها تأسيس مجلس بلدى للقرية، وهو ما حصلت عليه بالفعل عام ١٩٧٥. شكل تأسيس بلدية المبروكة أحد أهم الأحداث التى شهدتها خلال عقد السبعينيات كله. وبعد ظهورها تحول المجلس البلدى إلى وسيلة من أهم وسائل تعبير المجتمع عن نفسه. فمع ظهور تلك المؤسسة الجديدة بدأ الأهالى فى المراهنة عليها، وانطلق جزء منهم فى رهانهم من تصور صحيح على المستوى النظرى على الأقل. ومضمون هذا التصور أن المؤسسة الجديدة ، التى لا تخضع فى أنشطتها خضوعًا مباشرًا للمصالح السياسية الحزبية، تمتلك قدرة وأبعاد إدارية أعلى وأهم من قدرات خلية الحزب التى لم يعد فى استطاعتها الاستمرار فى احتكار التعامل فى كل مجالات الحياة العامة. والواقع أننا لو بحثنا عن علة هذا الاهتمام الذى أبداه مختلف الفاعلين السياسيين بتلك المؤسسة، سنجده بالتحديد داخل وضعها القانونى وإمكانياتها المالية والقانونية. وهكذا أصبح تركيب المجلس البلدى أحد أهم القضايا التى تثير اهتمام أهالى البلدة. إلا أن أولى القضايا التى أثارها المجلس لم تكن متعلقة بتركيب المجلس، بل بوجود البلدية ذاتها من حيث المبدأ. فعندما تقرر وجودها لم يرحب بها الأهالى بالإجماع، وعارضها كبار ملاك الأرض وأغلبيتهم من بدنة العرفاوية.

موقف ابناء البدنة

لكى نفهم موقف بدنة العرفاوية من البلدية، علينا أن نعود مرة أخرى إلى تاريخ خلبة حزب الدستور. سبق لنا أن شرحنا كيف قام براهيم، مدعومًا ومؤيدًا من جانب كتلة جماهيرية من الفلاحين والتجار ومتحالفًا مع العرفاوية أعدائه السابقين، بمعارضة مشروع الدولة للتعاونيات الذى تولى الهادى مهمة الدفاع عنه. كذلك شرحنا من قبل كيف اختفى الهادى من مسرح المبروكة السياسى، فى أعقاب الهزيمة القاسية التى واجهها مع سقوط مشروع التعاونيات. وحل براهيم محل الهادى كرئيس لخلية الحزب، ووجد نفسه تحت تأثير الظروف مضطرًا للتحالف مع كبار ملاك الأرض العرفاوية. وإذا أخذنا فى اعتبارنا أصوله الاجتماعية كفلاح أمى متوسط الملكية ينتمى إلى بدنة عادية، علاوة على تاريخه السياسى، لم يكن فى إمكانه الدخول فى علاقة تحالف ناجحة مع تلك البدنة القوية، أى تحالف يقوم على توازن جيد وقادر على البقاء والاستمرار. هكذا يمكننا فهم سبب التنافس الدائم بين طرفى التحالف: العرفاوية وبراهيم. كان براهيم قائد خلية الحزب المحلية عام ١٩٧٥، أى فى فترة مطالبة الأهالى بتأسيس بلدية ثم تأسيسها . ولما كان العرفاوية لا يسيطرون على خلية الحزب الواقعة تحت سيطرة براهيم، انتابتهم المخاوف أن تصبح البلدية بعد إنشائها أداة فى يد براهيم، يستخدمها لحرمانهم من جزء من أراضيهم تحت ذريعة المصلحة العامة على سبيل المثال، أو لتوجيه نمو المبروكة الحضرى فى اتجاه لا يأخذ فى اعتباره مصالحهم. وهكذا اتخذ العرفاوية بالفعل موقفا سلبيا تجاه مشروع البلدية .وللوهلة الأولى قد نستنتج أن المخاوف السابقة هى سبب هذا الموقف السلبى. إلا إننا من الضرورى أن نتريث فى فهم الأسباب الحقيقية لموقف العرفاوية من مشروع البلدية. فلو ألقينا نظرة أكثر تدقيقًا على الموقف، سيظهر لنا أن هدف العرفاوية الحقيقى قد يكون مختلفًا تمامًا عما ظهر عليه، بل يمكننا القول أن هذا الهدف بالضبط على عكس ما اعتقد الناس بشأنه. كيف ذلك؟ أدرك العرفاوية عجزهم عن معارضة إنشاء البلدية. إذ كانوا يعرفون

إن قرار إنشاء البلدية لم يتخذ من داخل البلدة بل من جانب السلطات الحكومية العليا، كما أدركوا بالتوافق مع ما سبق مدى احتياج البلدة لها من أجل تحضرها. وفى الواقع كان العرفاوية يحاولون العودة إلى الحياة العامة، فى أعقاب غياب طويل عن حياة البلدة السياسية، ووجدوا فى تأسيس البلدية فرصة تمكن رجالهم من تحقيق العودة المنشودة. وإذا كان الأمر كذلك كيف يمكننا تفسير الموقف السلبى الذى أظهره العرفاوية فى البداية تجاه تأسيس البلدية؟ واقع الأمر أن هدفهم الحقيقى لم يكن تأسيس البلدية ذاتها، بل الضغط من أجل الحصول على حق المشاركة فى إدارة شئون المبروكة العامة، بوصفهم البدنة المؤسسة لها من جهة وأغنى ملاكها من جهة أخرى. فإذا قبلنا هذا الافتراض سنتمكن من فهم العامل الذى ساهم فى تكوين أول مجلس محلى عرفته البلدة. لم يتم انتخاب هذا المجلس بالمعنى الحقيقى للكلمة، بل تكون من خلال استخدام قائمة محدودة. وكان هناك خمسة من أعضاء القائمة– أى نصفها– من العرفاوية، كما كان رئيس المجلس من ضمن هؤلاء الخمسة. وعلاوة على ذلك حظى العرفاوية الخمسة بتأييد عضوين آخرين من أعضاء المجلس، وبالتالى تمكنوا من وضع براهيم قائد خلية حزب الدستور، فى موقف ضعيف داخل مجلس البلدية.

شكل تأسيس المجلس البلدى ظهور بنية تنظيمية جديدة داخل مجتمع المبروكة المدنى. ورافق ظهور تلك البنية الجديدة، المرتبطة بالبيئة الحضرية الخاصة والمختلفة عن طبيعة خلية حزب الدستور، ظهور نمطين جديدين من الفاعلين السياسيين. أولهما المهاجرون المهتمون بالمشاركة فى شئون القرية العامة، وثانيهما أعضاء الفئة التى يمكن دعوتها "المثقفون المحليون" التى تشارك الانتلجينسيا المركزية رؤيتها بشأن العمل التنموى العام. هذا المثقف المحلى الملتزم سياسيًا حمل رؤية حديثة، واعتبر شبكات التنظيم القديمة عقبة فى وجه عمله التنموى ومن ثم حاول تخطيها، ومن هنا اختلف عن ممثلى جماعات القرابة المنظمين فى إطار أقسام حزب الدستور. بيد أن هؤلاء المثقفون كانوا فى النهاية بحكم أصولهم الاجتماعية محكومين جزئيًا بالأطر الاجتماعية العامة، مثل جماعات

القرابة المحلية وجماعات قرابة المهاجرين، الأمر الذى أرغمهم على التكيف مع حقائق بيئتهم الاجتماعية بالتوافق مع مواقفهم الشخصية ومصالح الجماعات التى يمثلونها.

أدى تصاعد حركة التحضر فى المبروكة إلى ظهور قضايا عديدة. ارتبط أولها برغبة المهاجرين فى شراء قطع من الأرض لبناء منازل عليها ومطالبتهم بالخدمات البلدية، الأمر الذى قاد غالبًا إلى إثارة المناقشات والحوار على الأخص بين ملاك تلك الأراضى الذين كانوا كلهم من المبروكيين. وحملت تلك المناقشات داخلها فى معظم الأحوال نغمة خافتة، احتل فيها منطق القرابة مكانة مهمة مسيطرة. وعلة تلك المكانة المسيطرة نجدها فى انحدار أغلب المهاجرين تبعًا لاعتبارات معقدة ومتداخلة، من جماعة قبلية ليست من ضمن جماعات المبروكة القبلية هى جماعة أولاد صالح. ولقد سبق لنا الإشارة إلى أولاد صالح، وذكرنا أن شيخ المبروكة الجديدة فى أعقاب الاستقلال كان منهم. وأثمر وجود المهاجرين داخل المجلس ثماره، حيث اختير أحدهم لتمثيلهم فى البلدية. ولم يكن هذا الاختيار عشوائيًا، بل جاء نتيجة لعوامل موضوعية. كان هذا الرجل يعمل مدرسًا فى مدرسة البلدة الابتدائية، وتأهل لمهنته عبر الدراسة فى المدارس العامة. ليس هذا فقط، فنفس الرجل كان صهرًا للعرفاوية متزوجًا من إحدى بناتهم. واختار المدرس العمل فى إطار البلدية انطلاقًا من حسابات واقعية. فلم يكن فى استطاعته المشاركة بسهولة فى أنشطة خلية الحزب السياسية، حيث سيطر منطق القرابة على تكوينها. وهكذا قرر تحويل اهتمامه من الخلية الحزبية إلى البلدية، حيث كان فى إمكانه التحالف مع غالبية أعضاء المجلس من أصهاره العرفاوية. وسوف نرى كيف أن مسألة المهاجرين ظلت أكثر المسائل تعقيدًا أمام خلية الحزب، من واقع أن الخلية مثلها فى ذلك مثل المجلس المحلى السابق، كانت فى الأغلب متداخلة مع علاقات المجال القرابى.

كان أول رئيس مختار للمجلس المحلى عرفاوى الأصل، ويعمل مدرسًا بإحدى المدارس الثانوية. تلقى هذا الرئيس تعليمه داخل النظام التعليمى التونسى الحديث، الذى استخدمته الدولة كأداة لزرع وترسيخ فكرة الدولة الوطنية التى يتخطى منطقها التنموى منطق وحدود الإطار القبلى. وانطلق رئيس المجلس فى عمله من تلك الرؤية الحديثة. وتحت تأثيرها، وتبعًا لوعيه بطبيعة الإطار التنظيمى الذى يعمل من خلاله والجامع بين منطق القرابة ومنطق الدولة الوطنية، نراه يحاول الجمع بين ممثلى المنطقين. هكذا قرر أعقاب توليه منصبه، إقامة مأدبة غداء تقليدية ذبح فيها خروفين احتفاء بضيوفه. ودعى إلى المأدبة أنصار خلية الحزب ومعهم أنصار المجلس المحلى، معطيًا الأولوية فى صدارة المأدبة للهادى العجوز رئيس الوحدة السابق المعزول فى أعقاب فشل تجربة التعاونيات، ومن بعده براهيم الذى خلف الهادى فى رئاسة الوحدة.

انعقدت المأدبة فى منزل رئيس المجلس، الواقع فى دوار من دوارات أهالى بدنته العرفاويين[٨]، وكان من بين ضيوفه ممثلًا للدولة. وقف الرئيس يخطب مرحبًا بضيوفه شارحًا بوضوح سبب الدعوة، أى الرغبة فى التوفيق والتصالح. هكذا نجده يحث مدعويه فى خطابه على أن يعملوا معًا وكأنهم "قيادة صغيرة للدولة"، طارحين خلافاتهم ومنافساتهم الشخصية والعشائرية جانباً، متعاونين من أجل نهضة ورخاء مدينتهم الصغيرة. والواقع أن المأدبة احتوت على تناقض ظاهرى، إذ لم يتم دعوة ممثل المهاجرين إليها، رغم انتخابه عضوًا فى المجلس المحلى، ورغم كونه زوج أخت رئيس المجلس المختار وصاحب الدعوة.

إن واقعة عدم دعوة العمدة (أى رئيس المجلس المحلى المنتخب) لزوج شقيقته (المدرس المنتخب عضوًا فى المجلس وممثل المهاجرين)، لا يمكن فهمهما إلا على ضوء منطق نظام القرابة العربى الأبوى القائم على الزواج من الداخل. Endogamy وإحدى الأسس التى يرتكز عليها هذا النظام القرابى هى التحالف الخارجى المحسوب، فى صورة التزاوج بين النخب المنتمية لمختلف

الزمر والقبائل. وعبر تلك الاستراتيجية تمكنت البدنات القوية من أن تحتفظ من حولها وداخل نفس الزمرة القبلية، بجماعات من المتحالفين معها التابعين لها ولكن ليس دون قيد أو شرط. إلا أن سياسة التحالفات المذكورة لا تمضى إلى نهاية الشوط، بحيث تتحول إلى بوتقة لعملية اندماج بين الكيانات الأساسية تتسم بالطابع الكلى وعدم القابلية للارتداد (٩). واحتوى هذا النظام القرابى داخله عناصر أخرى عديدة تؤثر على سلوك ممثليه السياسى، الذين كانوا يصوغون استجاباتهم للصراعات التى يخوضونها وفقًا لمواقعهم داخل العلاقات القرابية وطبيعة الصراع. وعلى سبيل المثال : إذا حدث ونشب صراع داخلى بين بدنتين تنتميان إلى ذات العشيرة القبلية، لا يجوز لأحد المتصارعين إقحام طرف غريب لا ينتمى إلى أهالى العشيرة الأم فى الصراع. وفرض هذا المنطق القديم نفسه على عمدة المبروكة الجديد. فعندما حدث وواجه المدرس العرفاوى المنتخب كأول رئيس للمجلس المحلى نزاعًا داخليًا طرفاه الأساسيان ينتميان إلى أهالى المبروكة الأصليين، وجد نفسه مرغمًا على استبعاد دخول أى عنصر من خارجهم إلى حيزالنزاع، ووصل به الأمر إلى استبعاد زوج أخته من حضور المأدبة لأنه من المهاجرين.

إلا أن المأدبة انتهت بحالة من الفوضى وبأسرع مما تصوره أحد. لماذا؟ كان لبراهيم تفسيرًا آخر لنوايا الرئيس الحقيقية. تصور براهيم إن المأدبة نوعًا من المؤامرة دبرها العرفاوية ضده وضد حلفاؤه داخل خلية حزب الدستور. وفى سعيه لإظهار سخطه ونقمته لجأ إلى ترك الاحتفال وهو فى ذروته. والأكثر أهمية فى الموضوع كله أن مندوب الدولة المدعو إلى الوليمة اتخذ موقفًا مؤيدًا لبراهيم، وتبعًا لما قيل وتداوله البعض حول الواقعة كان هو الذى حذره من المؤامرة وفضحها أمامه.

وتثير نهاية المأدبة تساؤلا: كيف يمكننا تفسير اتجاه ممثل الدولة؟ ولماذا شارك فى إفشال مشروع التوفيق بين القوى المتصارعة؟ لكى نصل لإجابة على

هذا السؤال لابد لنا أن نحلل الوقائع، على أساس العلاقات المتواجدة على المستوى المحلى بين الدولة والمجتمع المدنى. فيما سبق ذكره من بيانات وتحليلات، لاحظنا أن خلية الحزب كانت بشكل ما صيغة حديثة للمجلس القبلى القديم. وخلف هذه الصورة الحديثة للمجلس القبلى القديم تواجد المنطق الوطنى الحديث، الذى مكن أعضاء الوحدة من العمل كوسطاء بين موظفى الدولة الوطنية القادمة وأهالى المنطقة. ومع الاستقلال الذى قاد إلى الاندماج بين موظفى الدولة وحزب الدستور، ومع خبرات التنمية التطوعية التى وجهها الحزب خلال الستينيات، تزايد تركيز خلايا الحزب على المشروعات المحلية داخل القرية.

وانتهى هذا التطور إلى تحويل الحزب إلى هيئة إشرافية تحافظ داخلها على المنطق القرابى. ولقد واجه ممثل الدولة منطق الدستوريين بمنطق الدولة، حتى جاء ظهور البلدية لكى يخلخل التوازن المتواجد بين الاتجاهين داخل الحياة المحلية العامة، حيث ظهرت البلدية كبنية تنظيمية جديدة للمجتمع المدنى يندمج فيها المنطقان فى منطق واحد. ومن هنا جاءت الحرية التى تمتع بها رئيس المجلس فى حركته. ألم يكن الرئيس هو صاحب المبادرة فى محاولة التوفيق بين مختلف الخصوم داخل البلدة؟ ولهذا إذا كان لممثل الدولة رد فعل سلبى تجاه هذا المشروع التوفيقى، فلأن هذا يرجع إلى وعيه بتهديد المشروع لسلطته على أهالى القرية. والحاصل أن الممثل الذى نحلل الآن موقفه، أراد الاحتفاظ بأهالى البلدة على ما هم عليه من انقسام خاضعين لسيطرته، متسقًا فى موقفه هذا مع سياسة الحكومة تجاه المجتمع المدنى بعد الاستقلال.

وعلى ضوء التحليل السابق يمكننا فهم سبب نقل رئيس البلدية، بعد الحادث بقليل وعلى غير رغبة منه، إلى منطقة بعيدة عمل فيها مديرًا لمدرسة ثانوية. كما يمكننا أيضًا أن نفهم سبب المصير المشابه الذى انتهى إليه أقرب حلفائه، الذى كان مدرسًا فى المدرسة الابتدائية ومن العرفاوية أيضًا. فلقد أصبح هذا الحليف رئيسًا لإحدى المدارس الابتدائية، الكائنة فى إحدى القرى الكبيرة القريبة من المبروكة(١٠).

أزمة المجتمع المدنى ومظاهرات الشوارع

دعونا الآن نقترب أكثر من عقد الثمانينيات، وعلى وجه التحديد يناير ١٩٨٤. أول ما سنلاحظه من تطورات داخل منطقة بحثنا، هو التحضر الكثيف الذى شهدته المبروكة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. الآن نجد أن قاطنى المبروكة الجدد، أغلب حرفييها ومقاوليها وعمالها الصغار، قد انحدروا من فئات اجتماعية مختلفة: فلاحون حل بهم الفقر بفعل التجارة الجائرة، وملاك أرض كبار ومتوسطون وتجار ماهرون يمارسون أعمالهم داخل القرية ومهاجرون حملوا معهم رأس مال استثمروه فى إعداد وبيع الطعام وأنشطة أخرى وفى النهاية مدرسون ورجال خدمة مدنية كانوا يعملون فى مناطق أخرى ثم انتقلوا إلى مؤسسات الإدارة المحلية داخل البلدة، أى المفوضية الحزبية والبلدية وقوة الأمن والهندسة المدنية والمدارس.

ومع عملية التحضر ظهر واقع اجتماعى جديد، يحمل معه سمات جديدة وقوى اجتماعية جديدة. وهكذا شهد مجتمع المبروكة ثلاث قوى اجتماعية جديدة، ظهرت حديثًا أو كانت موجود من قبل ولكن قواعدها تدعمت. يمثل المهاجرون القوة الأولى. تزايد عدد المهاجرين تزايدًا مطردًا، وبرز حضورهم على الأخص من خلال استثماراتهم الصغيرة فى مختلف القطاعات، وعلى سبيل المثال شراء قطع الأرض وتقديم الخدمات الحضرية. وبعيدًا عن المجال الاقتصادى وداخل الفضاء الاجتماعى العائلى، ظهرت علاقات تزاوج بين المهاجرين وأهل البلدة الأصليين.

أما القوة الاجتماعيه الثانية فتتكون من الشباب العاطل أو طلاب المدارس الثانوية، الذين تواجدوا داخل القرية بأعداد آخذة فى التزايد. وهؤلاء أصبحوا زبائن دائمين لمقهى البلدة، ويمكننا دائمًا أن نصادفهم أثناء تجوالنا فيها يتسكعون فى الشوارع ويقفون أمام المحلات. وأغلبهم شباب كسول أو طلاب لم يتوفر لهم أى

نشاط ثقافى مثير للاهتمام، سواء من جانب المدرسة الثانوية التى تعانى من نقص الأعداد والتجهيز، أو من جانب ما يدعى بـــ "بيت الشعب" الذى كان يستخدم فى عقد لقاءات الخلية الحزبية. انحدر جزء كبير من تلك القوة الاجتماعية من عائلات الفلاحين القدامى أو العاملين باليومية أو العمال الزراعيين، التى كانت تعيش خارج المبروكة فى مساكن متناثرة داخل المناطق الزارعية المحيطة بها فى إطار الدوارات الأسرية والتجمعات القبلية. وهكذا سنجدهم كل يوم يغادرون منازلهم خارجها، راجلين أو على دراجاتهم أو راكبين وسائل مواصلات أخرى، متجهين صوب البلدة فى محاولة للبحث عن العمل أو إجراء اتصالات جديدة داخل تلك المنطقة الحضرية الجديدة.

نصل الآن إلى القوة الثالثة وأكثر القوى الثلاثة تأثيرًا، وتمثلها النساء العاملات فى مصنع النسيج. كان أغلب عاملات المصنع من النادر أن يتخطى تعليمهن الصف الثالث الثانوى، وجاءت غالبيتهن من أهالى المناطق الريفية المجاورة للمبروكة ذوى الأصول القبلية المختلفة. وشكل دخولهن سوق العمل أحد المؤشرات الرئيسية، الدالة على التحولات العميقة الجارية داخل البنى الريفية.

وفى نطاق اهتمامنا بالقيم قادت التحولات السابقة، إلى قلقلة وهز المعتقدات والتصورات الثقافية التقليدية. إلا أن ظهور عاملات المصنع الشابات داخل المبروكة، رائحات غاديات بين منازلهن خارج البلدة ومقر عملهن داخلها، قد حمل معه نبضًا خاصًا إلى حياة البلدة ومثل بلا شك أكثر تطورات القرية ثورية. ويمكننا رصد ثلاث حقائق ارتبطت بظهور عاملات المصنع، كان لها تأثيرها السلبى على وضع الرجال داخل البلدة.

من جهة أولى شكل ظهور عاملات المصنع حضورًا عامًا جديدًا ومغايراً. ها هن يتحركن فى جماعات سعيدة صاخبة عبر شوارع البلدة صباحًا ومساء، بمحاذاة محلات القرية ومقهاها حيث كان الشباب العاطل والكهول الذين ليس وراءهم ما يفعلونه يلتقون كل يوم، ليخترقن القرية كلها سائرات على امتداد الطرق

المؤدية إلى الدوارات المجاورة للقرية. وعبر هذا الحضور اليومى الصاخب، وما رافقه من مطالب نسائية عصرية خاصة بالملابس الجديدة، وما تحقق لهن تلقائيًا من حرية فى الاتصال، شكلت النساء العاملات تحديًا للمعتقدات السائدة حول النساء ومكانتهن داخل المجتمع.

ومن جهة ثانية ترتب على عمل النساء استقلالهن الاقتصادى. ومن المحتمل أن تلك الحقيقة هى التى قادت إلى إثارة أحكام واتجاهات الرجال الأكثر تناقضًا تجاه الظاهرة الجديدة. ففى داخل تلك البيئة التقليدية والتى لا تزال متعلقة ببعض القيم الريفية، نظر المجتمع إلى العائلات التى ترسل بناتها للعمل فى المصنع وخارج نطاق سيطرة ورقابة العائلة والجماعة، كعائلات أقل احترامًا للقيم الأخلاقية وبالتالى أقل استحقاقًا لاحترام المجتمع. إلا أن المنطق الاقتصادى سيتدخل فى النقاش، فارضًا بتدخله آراء أخرى مغايرة. فالنساء العاملات يحصلن على رواتب شهرية، وسينعكس ذلك إيجابيًا على أوضاعهن العائلية، خصوصًا عندما نتذكر انتمائهن بصفة عامة إلى أسر فقيرة محتاجة[١١]. ومن هنا ظهر الخلاف والتناقضات داخل موقف الرجال تجاه عمل النساء فى المصنع. فعمل المرأة وراتبها، علاوة على دوره فى تحقيق استقلاليتها المالية، أصبح فى الأغلب المصدر الرئيسى للدخل الذى مكن والدها من تسديد ديون الأسرة وتوسيع منزلها. بل ووفر أيضًا لإخوتها الذكور العاطلين إمكانية شراء السجائر المحرمة عليها. وأدى ذلك إلى قلب المعتقدات التقليدية، وأدخل إلى بعض المجالات الاجتماعية مثل الزواج معايير اجتماعية جديدة فيما يتعلق باختيار الزوجات، مقطوعة الصلة بعلاقات القرابة.

ومن جهة ثالثة انتشرت داخل المجتمع قناعة ترى أن عمل النساء أحد أسباب بطالة الشبان. إلا أن تلك الرؤية لم تستمر طويلًا فى إلقاء اللوم على الفتيات العاملات أنفسهن. وبدلًا من ذلك نرى أصحابها يلقون اللوم على الدولة ورجال إدارتها، لإصرارهم المفترض على تزويد النساء بفرص العمل فى حين كان

الشباب الراغب فى الزواج فى أمس الحاجة للعمل لكى يشرع فى تحقيق حلمه. وخلق هذا الوضع حالة من الضيق الاجتماعى العام، التى توضح لنا الصعوبات التى واجهها المجتمع المحلى فى التكيف مع التحولات الاقتصادية والأخلاقية الجارية من حوله.

وتمثل مسألة تدهور الأسس الثقافية التقليدية لسلطة الأعيان، قضية مهمة جديرة بالتناول رغم طابعها العام، من واقع تأثيرها على تطور مجتمع المبروكة. كانت السلطة التقليدية للأعيان والقانون التقليدى الذى يطبقونه، تتركز على قدرات توفرها عناصر السن والبدنة والوراثة. ولقد أخذت تلك السلطة فى الانهيار تحت تأثير عوامل عديدة منها التفكك المتزايد داخل البنى القائمة على القرابة، ومنها ظهور وتطور جيل من المتعلمين الذين أصبحوا مفسرين لا غنى عنهم لمطالب الفلاحين الأميين فى علاقتهم بالإدارة، ومنها ظهور شريحة من الحرفيين والمقاولين الذين تمكنوا من تحسين وضعهم المالى من خلال العمل فى السوق. وفى مقابل ذلك أخذ الاتجاه النقدى المتصاعد تجاه الأغنياء الجدد الباحثين عن الاحترام والشهرة فى التطور. ولقد أثر هذا إلى حد بعيد على التغيرات فى العلاقات الاجتماعية داخل المبروكة فيما بين الفاعلين السياسيين المختلفين.

دعونا الآن نعود مرة أخرى إلى خلية حزب الدستور ومسألة البلدية. رأينا كيف أنه فى عام ١٩٧٦ فشلت خطة، استهدفت التوحيد والدمج بين الأنشطة السياسية وأنشطة البلدية بمعزل عن البنى القائمة على القرابة والصراعات الشخصية ولم يقتصر الأمر على فشل الخطة، فلقد استدارت الدولة صوب الرجل الذى بادر بها وتخلصت منه. وفى عام ١٩٧٩ أصبح الرئيس السابق لبلدية المبروكة عضوًا فى الجمعية الوطنية، على الرغم من معارضة وحدة الحزب المحلية برئاسة براهيم. وفى العام التالى: ١٩٨٠ عاد إلى المبروكة مدرس المدرسة الابتدائية، الذى كان قد أبعد عن القرية فى إطار أبعاد رئيس البلدية السابق عنها. وهاص المدرس العائد من الانتخابات البلدية التى أجريت فى نفس

العام، لينجح فيها ويصل إلى موقع رئيس البلدية، كما أصبح ناظرًا لمدرسة القرية الابتدائية. وجاءت تلك العودة والنجاح الانتخابى الذى تلاها فى إطار بدء تطبيق السياسات الجديدة التى دافع عنها رئيس الوزراء الجديد محمد مزالى، والذى قرر خلال انتخابات ١٩٨٠ البلدية التخلى عن نظام القوائم المقيدة وقبول مزيدًا من المرشحين أكثر مما كان مقررًا.

وداخل المجلس المحلى الجديد المنتخب حافظ العرفاوية على تأثيرهم كعشيرة عائلية متماسكة متحدة. وجاء ذلك نتيجة لانتخاب عدد كبير منهم كأعضاء فى المجلس وصل إلى أربعة من أعضائه العشرة. ثم بفضل حلفائهم المقربين، الذين كان من بينهم طبيبًا من بدنة مبروكية قوية قديمة وممثلًا لأهم جماعات المهاجرين داخل البلدة، وكلاهما متزوج من نساء العرفاوية.

وعلى مستوى خلية الحزب سنلاحظ أن براهيم الذى كان قد انتخب عضوًا فى المجلس المحلى، أصبح أكثر نزوعًا للشك مما سبق بعد عودة أحد مخططى مشروع المصالحة السابق إلى المسرح السياسى. كان براهيم يعتبر نفسه وطنيًا، لم يخن أبدًا مؤيديه فى الصراع ضد الاستعمار الفرنسى أو ضد مشروع التعاونيات وبدأ براهيم ينظر إلى كل تحرك ينتهجه العرفاوية داخل البلدة بعين الشك، متصورًا أنها تستهدف إعادة فريق المتعاونين السابقين مع الاستعمار– أى بدنة العرفاوية– إلى سابق مكانتهم وقوتهم، وبالتالى أعدادهم كجماعة عائلية قوية ذات نفوذ للعودة إلى الحياة السياسية عودة قوية مؤثرة.

وعند هذه النقطة من الضرورى أن نضع فى اعتبارنا عامل سسيولوجى آخر، من أجل أن نتمكن من فهم هواجس براهيم. فى عقد السبعينيات كانت خلية الحزب تحت قيادة براهيم قد شهدت تحولاً تدريجيًا، فى إطاره انضمت فئات من رجال الخدمة المدنية المميزين والحرفيين والمقاولين الصغار إلى الحزب. وجاء هذا الانضمام أساسًا فى إطار سعيهم لتحقيق مصالحهم، المتناقضة مع مصالح

المجاهدين الدستوريين السابقين الذين كانوا أصلًا من الفلاحين. وأدى هذا التحول إلى إضعاف موقف براهيم، حيث أصبح يرأس بنية حزبية لا يجمع بين أعضائها قاعدة من العلاقات العائلية القوية، أو الرابطة النضالية القائمة على الفكرة الوطنية التى ولى زمانها وانقضى. وفى مقابل ذلك ظهر العرفاوية كعشيرة من ملاك الأرض الكبار تربطهم علاقات قرابة مهيبة.

وفى عام ١٩٨١ اتخذت مخاوف براهيم من طموحات العرفاوية السياسية شكلاً ماديًا واضحًا خلال انتخابات أعضاء خلية حزب الدستور التى أجريت فى هذا العام، عاد الهادى الذى كان قد اختفى عن مسرح البلدة السياسى عشر سنوات إلى الظهور مرة أخرى، واستطاع الفوز بموقع قائد الخلية. وسوف تصبح دلالة تلك العودة واضحة تمامًا عندما ندرك أمرين. أولهما أن انتصار الهادى كان من الممكن تحقيقه فقط من خلال دعم العرفاوية أبناء بدنته، الذين كان أقوى عناصرهم وحتى نهاية الستينيات يعتبرونه عدوهم العام الأول. وثانيهما أن بعض الخاسرين فسروا نجاحه المفاجىء بكونه نتيجة لبعض المناورات الفوقية. فلقد كانت القاعدة المتبعة داخل انتخابات الخلية هى بيع كروت التصويت بمقدار يتسق بدقة مع الاحتياجات، ولكن أثناء الانتخابات تدفقت أعداد من المصوتين كان حجمها مفاجأة لبراهيم وحلفائه، الأمر الذى خلق داخلهم نوعًا من الشك تجاه ما جرى.

ولم تقف السلطة ساكنة تجاه المشكلة الخاصة التى أفرزتها الانتخابات، فتحركت فى مواجهتها وتمكنت من الوصول لحل سريع لها. فلقد أسفرت الانتخابات عن موقف جعل أعضاء الحزب عاجزين عن التعاون فيما بينهم، وكان الحل الذى انتهى إليه الحزب هو فض الاشتباك وتعويض براهيم بتفويضه تأسيس خلية حزبية ثانية تولى قيادتها. وبينما احتفظت الخلية الأولى باسمها الأصلى "خلية المبروكة الدستورية"، سميت الخلية الجديدة باسم يحمل بُعدا جهويًا: "خلية المبروكة الغربية". وإذا أخذنا فى اعتبارنا طبيعة التوزيع المكانى لأهالى المبروكة، سنلاحظ أن الجزء الشرقى من القرية كان يتميز بحضور عرفاوى قوى مؤثر. وهو ما

يعنى أن الخلية الجديدة الثانية التى أسسها براهيم، قد حافظت على التعارضات العشائرية ذات الأساس القبلى، التى تلاعب بها الحزب بدهاء فى إطار تأمينه ودعمه لمصالحه، وبالتالى وظفها من أجل سيطرة الدولة على المجتمع المدنى.

ومرة أخرى سنلاحظ أن تطور الحياة السياسية فى المبروكة قد تأثر باستمرار بظاهرتين. أولهما المنطق الثنائى الذى شكل المحرك الأول للمجتمع المدنى، وأضفى على تحركاته نوعًا من الاستقلالية. وثانيهما تدخل الدولة المستمر فى شئون المجتمع المدنى من أجل تحييد أعضائه وضبطهم. وكنتيجة لذلك فقدت التنظيمات المدنية والسياسية بالتدريج مصداقيتها، ولم يعد يُنظر إليها بوصفها بؤرة للتعبير الجماهيرى المستقل. وعشية بدء اضطرابات الخبز لم يكن أى من تنظيمات المجتمع المدنى، يمارس أى تأثير على القوى الاجتماعية الآخذة فى التطور. وكان هذا ينطبق على الخليتين الحزبيتين اللتين تزايد انعزالهما عن المجتمع، تحت تأثير وعى الأهالى لهما كأحد الأشكال الجديدة لتنظيمات عائلات العشائر وتنظيمات الانتهازيين، الخاضعة لسيطرة الدولة. كما انطبق أيضًا على الجمعيات والروابط المهنية مثل الاتحاد النسائى Union des Femmes واتحاد الفلاحين Union des Agriculetures.

وإذا أخذنا فى اعتبارنا حدودها وتوجهها المهنى، سنجد أن النقابة التى أسستها العاملات النساء لم يكن فى مقدورها بعد عامين فقط من النشاط المهنى، ممارسة أى تأثير على كتلة الشباب العاطل وطلاب المدرسة الثانوية والعاملون فى قطاع البناء ومختلف المهن الأخرى. أما المنظمات السياسية الأخرى التى سمحت الدولة قانونيًا بقيامها أو تعاملت معها بنوع من التسامح العملى خلال أوائل الثمانينات، وهى حركه الديموقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى، فلم يكن لهما وجودها المؤثر داخل المبروكة. وإن كانت حركه الديموقراطيين الاشتراكيين قد حظيت بعد تأسيسها وعلى الأخص خلال انتخابات ١٩٨١ التشريعية، بشىء من دعم الشباب الراغب فى الاحتفاظ بمسافة بينه وبين حزب الدستور الذى اعتبروه حزب الدولة(١٢).

في هذا الوقت لم يكن للإسلاميين تنظيمًا سياسيًا قويًا فى القريه، كما كان عدد مؤيديهم قليلاً. وعلاوة على ذلك كان مسجد القرية تحت السيطرة الكاملة لرجال الدين التابعين للسلطة. إلا أنه لوحظ داخل المبروكة والمناطق المحيطة بها، تحول بعض العائلات إلى التعاطف مع الإسلاميين بعد أن وصلتها الرسالة الإسلامية من خلال أبنائهم، الذين كانوا عامة من الطلاب والمدرسين أو الموظفين المدنيين العاملين فى المدينة.

وفى الثالث من يناير١٩٨٤ قامت هذه المجموعة من الشباب، التى لا يسيطر عليها أى تنظيم سياسى أو مهنى، باحتلال شوارع المبروكة فى مظاهرات عنيفة. وعندما تدفق هؤلاء الشباب إلى شوارع البلدة كانوا مهيئين تمامًا للانتقام من أى شيء يمثل الدولة، مثل الحرس الوطنى وقوات الأمن والبلدية والمفوضية الحزبية . وعلينا أن نلاحظ أن مساهمة الشباب فى المظاهرات ترجع جزئيًا إلى تحريض عاملات المصنع. فلقد أدرك الرجال الذين لم يشاركوا فى البلدية فى المظاهرات، مبادرة النساء بالتظاهر احتجاجًا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بوصفها المؤشر الأخير على الخلل الذى تطور داخل العلاقات التقليدية بين الجنسين. وهكذا يمكننا القول إن مشاركة الرجال العنيفة فى المظاهرات، كانت وسيلة للانتقام للإذلال الذى أصابهم من جراء هذا الخلل الذى حل بعلاقاتهم بالنساء ومن هنا نفهم لماذا كان أغلب القتلى والجرحى والمسجونين من الرجال وليس النساء.

وفى أعقاب الاضطرابات تعجب المراقبون القوميون واندهشوا من عجز حزب الدستور فى مواجهة الأحداث، وتساءلوا عن الحلول العملية التى ستنتهى إليها الدولة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والسياسية التى خلفتها الأحداث. أما فى المبروكة فلقد اتخذت القضية الأولى شكلًا ماديًا محدداً، طارحة نفسها بلغة الصراعات الشخصية والعشائرية القديمة والمسيطرة. وفى سعيهما لمواجهة المشكلة وحلها، وجد الهادى وبراهيم القائدان الدستوريان المتعاديان، نفسهما فى

خضم مواجهة مباشرة. اتهم كل منهما الأخر، مؤيدًا بأنصاره داخل الخلية الحزبية التى يرأسها، بمسئولية ما عن عجز الحزب عن مواجهة حالة السخط التى عمت الشارع. هكذا وجه اللوم إلى الهادى لغيابه عن البلدة فى نفس يوم انفجار المظاهرات، وفشله فى تحمل مسئولياته كقائد لحزب الدستور فى القرية، وتركه المفوض الحزبى (المقصود هنا ممثل الدولة) وحيدًا فى مواجهة المتظاهرين . وفى المقابل وجه إلى براهيم الاتهام بقربه الشديد من الدولة، التى قامت قواتها بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. ودلل أصحاب هذا الاتهام على صحته بالإشارة إلى أن براهيم قضى يوم الثالث من يناير مع المفوض الحزبى. ولقد كان من ضمن الموتى أحد العرفاوية. وشملت الاتهامات المتبادلة رئيس البلدية، الذى اتهمه براهيم بانتهاج اتجاه سلبى تجاه المتمردين، يمكن تفسيره على أنه تعاطف معهم.

ونلاحظ فى هذا الصدد أن الاتهامين اللذين وجههما براهيم، إلى الهادى قائد الخلية الحزبية الأخرى وإلى رئيس البلدية وكلاهما من العرفاوية، يلمحان إلى غياب الولاء للدولة الوطنية. وعندما نستعيد وقائع التاريخ الاستعمارى المحلى للمبروكة، فإن الموقف السابق سيذكرنا بمشكلة المتعاونين السابقين مع السلطة الاستعمارية وغياب الولاء للحركة الوطنية، والتى شكلت التهمة التى وجهت إلى أقوى أعيان العرفاوية. إلا أن الجانب الأكثر لفتًا للأنظار فى تلك الاتهامات المتبادلة، هو التشابه الذى نكتشف وجوده بينها وبين الاتهامات التى سادت بين فئات معينة من كبار قادة الجهاز الحكومى حول نفس الموضوع. فبينما نجد رئيس الوزراء آنذاك يتهم وزير الداخلية بالتراخى العمدى فى التعامل مع الاضطرابات. سنجد وزير الداخلية بدوره يتهم رئيس الوزراء باتخاذ قرار غير ملائم، كان من شأنه تقليل قدرة الحزب على التحكم فى الأهالى، ودفعهم للخروج عن سيطرته.

وإذا أخذنا فى اعتبارنا هذا الفراغ الناتج عن ضعف البنى التنظيمية داخل المجتمع المدنى، لم يكن فى مقدور الدولة مواجهة الموقف إلا باللجوء إلى القمع المسلح. وجاء رد فعل الدولة تجاه عاملات مصنع النسيج المتظاهرات، والتى أدت

مبادرتهن إلى تفجير الوضع وانطلاق المظاهرات العامة، مؤشرًا على استمرارية سياستها العنيدة التى ترى المجتمع المدنى كمجتمع خاضع لخيارات الدولة وقراراتها. هكذا ستلجأ الدولة إلى تحييد نقابة العاملات فى المصنع من خلال طرد أعضائها، وهو ما يمثل صورة مصغرة للعدوان الذى سوف تشنه بعد ذلك على "الاتحاد العام للشغالين التونسيين"، أقوى تنظيمات المجتمع المدنى المستقلة فى تونس.

وفى إطار متابعتها لسياسة التدخل فى شئون هذا النمط من التنظيم المدنى، وسعيها لإخضاعه لسلطتها، حاولت الدولة من خلال "برنامج الأسر المنتجة"، تأسيس نمط جديد من العلاقات بينها وبين نقابيات المصنع السابقات، من خلال منحهن التجهيزات الضرورية لتأسيس ورش منزلية صغيرة لحياكة الملابس تمكنهن من العمل اعتمادًا على أنفسهن.

وإذا تركنا فتيات المصنع والتفتنا صوب الشباب، الذى كان واقفًا فى ساحة القرية عند ما جاءت مظاهرات الفتيات لتجره إلى الأحداث، سنجد أن المطالب التى عبروا عنها وجدت تقريبًا استجابة من الدولة. كيف؟ فى أعقاب عام "اضطرابات الخبز" ١٩٨٤ شهدت القرية افتتاح ثلاثة مصانع جديدة، تنتج الأحذية وصناديق التغليف ومنتجات حديدية صغيرة مرتبطة بالصناعة. استوعبت المصانع الثلاثة جزء من الأيدى العاملة، وجاء نصف عدد عمالها من الذكور. ويجب أن ننتبه إلى أن التخطيط لإقامتها يرجع إلى فترة ما قبل الاضطرابات، ولكن الحقيقة المؤكدة إنها لم تبدأ فى العمل إلا فى أعقاب الثالث من يناير ١٩٨٤، وبعد ثلاثة أعوام من افتتاح مصنع النسيج النسائى. ولقد أدركت القرية مغزى توقيت افتتاح المصانع الجديدة، وفسرته كاستجابة للهم المزدوج الذى سيطر على ذكور القرية العاطلين. وبالفعل تمكن هؤلاء بفضل المصانع، من الحصول على العمل والاحترام.

وعلاوة على ما سبق شهدت البلدة تطورات أخرى مهمة. فأثناء المظاهرات وبعدها تعرض المتظاهرون لقمع السلطة. وبعد المظاهرات استمرت وتزايدت الصراعات الشخصية والعشائرية داخل خليتى الحزب الحاكم، اللتين أصبحتا تعانيان من عزلة متزايدة عن محيطهما الاجتماعى. كما أن السلطة لم تترك نقابة العلامات وشأنها وتمكنت من تحييدها. وكانت النتيجة التى انتهت إليها تلك التطورات ظهور فراغ أيديولوجى واجتماعى، أصبح من المستحيل فى ظله إقامة أى شكل من أشكال التنظيمات الشرعية المستقلة. وفى إطار هذا السياق، الذى تميز بالقيود الصارمة المفروضة على الحريات وحالة التخلخل العميق التى أصابت المعتقدات الثقافية التقليدية ازدادت قابلية بعض أعضاء المجتمع المحلى لتلقى واعتناق الآراء الأخرى المفسرة للتناقضات التى يعيشونها ويعانون منها. وكان هذا السياق ملائم تمامًا لنمو الحركة الإسلامية نموًا قويًا وملحوظًا. وإذا حاولنا تحديد هوية الوافدين الجدد على الحركة الإسلامية سنواجه صعوبات، فهى مهمة تنطوى على قدر من التداخل والتعقيد. فإذا كان من الصحيح إن فئات المدرسين وطلاب المدارس الثانوية وموظفى الدولة والعمال من الرجال والنساء، قد أصبحت أكثر إقبالًا على الرسالة الإسلامية، فإنه من الصحيح كذلك أن هناك عائلات ريفية تأثرت أيضًا بذات الرسالة وتلك الحقيقة تتحدى الفكرة القائلة بأن الحركة الإسلامية ظاهرة حضرية تمامًا.

ملخص وخاتمة

انطلقت دراستنا الراهنة من قضية محددة، سوف نوجزها مرة أخرى فيما يلى. كيف يمكن ضمان تحول ناجح من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب، فى سياق أزمة اقتصادية تتطلب تطبيق سياسة تكيف هيكلى، تحمل معها خطر حدوث انفجارات اجتماعية. انفجارات قابلة للجنوح إلى الفوضى ويصعب التحكم فيها، من واقع ضعف القدرة التنظيمية للمجتمع المدنى.

والمفهوم الرئيسى الذى نستخدمه فى تناولنا لموضوعنا هو مفهوم المجتمع المدنى. ولقد تبنينا تعريف جرامشى لهذا المفهوم، الذى يصف فضاء الهيمنة الأيديولوجية كفضاء يتكون من شبكة تنظيمات يدعوها بالتنظيمات الخاصة، ويعنى بها تنظيمات المجتمع المدنى المستقلة نسبيًا فى مواجهة الدولة.

وفى هذا الإطار حددنا فئتين من تلك المنظمات: المنظمات الموروثة من المجتمع قبل الصناعى، والمنظمات النابعة من عملية التصنيع التاريخية الحديثة. وانطلاقًا من هذا التعريف للمجتمع المدنى حاولنا فهم عملية تآكل الهيمنة الأيديولوجية لحزب الدستور، كما أثبتتها موا فقه نوابه البرلمانيين بالإجماع على قانون مضاعفة سعر الخبز، بالإضافة إلى ضعف قدرة المجتمع المدنى التنظيمية الذاتية والتى ظهر مداها فى المسار الذى اتخذته "اضطرابات الخبز". ولقد حددنا خطة وأهداف دراستنا هذه عبر منظور يسعى لاستكمال الدراسات الأخرى المنشورة حول مواقف النخب على المستوى القومى. وقبل كل شىء تمثل دراستنا مسحًا متواضعًا لمجتمع محلى صغير أسهم مساهمة جادة فى اضطرابات يناير. وأثناء تحليلنا لهذا المجتمع المحلى أسقطنا عليه القضايا التى تثيرها عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

يمثل حزب الدستور التونسى أحد الأحزاب السياسية القليلة فى العالم الثالث، التى يمكنها أن تزعم لنفسها تراثًا طويلًا من التعبئة السياسية يرجع إلى عشرينات القرن العشرين. ولقد ترسخت هيمنة الحزب الأيديولوجية، من خلال تأثير تقاليد العمل النقابى الراسخة، ثم من خلال تأثير مجموعة مترابطة من الحركات الجمعياتية Associational Movements التى تولت تعبئة جماعات متباينة من الشباب الحضرى المتعلم وعدد كبير من التجمعات الحضرية الصغيرة وشبه الحضرية. وجاءت عملية بناء الدولة الوطنية المستقلة الجديدة معها، بتحكم البيروقراطية فى كل أشكال المجتمع المدنى التنظيمية، والإلغاء التدريجى للديموقراطية داخل حزب الدستور نفسه.

ولقد عمل النظام بطريقة تتسم بالاتساق فى إطار سياسة التخطيط شبه التسلطى، ولكن مع الانتقال من سياسة التخطيط إلى السياسة الاقتصادية شبه الليبرالية فى أوائل السبعينيات، أخذ الحزب يفقد هيمنته الأيديولوجية حتى داخل المناضلين داخله. وعلى مدى عقد السبعينيات لم يكن فى مقدور الحزب أن يحافظ على ما تبقى من هيمنته، إلا من خلال التحالف مع النقابات العمالية. ثم جاءت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بانهيار هذا التحالف، فى سياق تدهور الوضع الاقتصادى .

ولم تكن "اضطرابات الخبز" تعبيرًا عن إخفاق هذا التحالف فقط. بل كانت أيضًا إظهارًا لهشاشة المجتمع المدنى، واغتراب الدولة وحزب الدستور بل وحتى النقابات عن كتلة الشباب العريضة غير المنظمة وعلى الأخص الحضريون منهم، التى لم تجد أمامها سوى المقاهى كمكان للتنشئة الاجتماعية العامة. وكان هؤلاء الشباب بالتحديد هم القوة المحركة للتمرد الذى هز البلاد أسبوعًا كاملاً.

كان هؤلاء الشبان، من طلاب المدرسة الثانوية والعمال والعاطلين، هم الذين ثاروا وتمردوا فى مجتمع المبروكة الصغير. بالضبط كما حدث فى كل مكان آخر فى البلاد. أما ما يُدعى بمنظمات المجتمع المدنى الخاصة، وعلى وجه التخصيص حزب الدستور، فقد كانت خلال أسبوع الفوضىٰ هذا سلبية تجاه الأحداث وغائبه عنها. وقمنا بدراسة هذا المجتمع الصغير سعيًا وراء فهم أسباب ومعانى الغياب الذى أشرنا إليه، من خلال إعادة بناء تاريخ التفاعل المستمر بين الأشكال التنظيمية التقليدية للمجتمع المدنى وأشكاله الأخرى الحديثة مثل الحزب والنقابة والمجلس البلدى. ومنذ الاستقلال وحتى الآن نلاحظ أن الخلية المحلية لحزب الدستور، والتى لعبت دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المحلى، تخللتها- مثلها فى ذلك مثل أى جماعة أخرى- صراعات المصالح المادية والرمزية. ومن هذا المسح الذى أجريناه داخل مجتمع المبروكة الصغيرة، ومن خلال إعادة صب الظواهر والعلاقات داخل إطارها الوطنى العام، أصبح فى مقدورنا الخروج بعدة نتائج.

مع إن نظام الحزب الواحد بوضعه الراهن فى تونس يعانى من أزمة، فإن أى محاولة تستهدف الحفاظ عليه فى حد ذاته، قد تعرض البلاد لانفجارات شعبية تجنح صوب الفوضى كما حدث فى اضطرابات الخبز، لتدفع بها فى النهاية إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية. بيد أننا إذا انتقلنا الى المستوى المحلى كما هو حال المبروكة، لا يمكننا إلا ملاحظة قدرة النخبة على تعبئة بنية الحزب بوصفها إطارًا للمواجهة ولحل صراعاتها الداخلية، ثمّ بوصفها أداة للتوسط بين المصالح المحلية من جهة والمؤسسات السياسية والإدارية للدولة من جهة أخرى. فلم يعد أعضاء الحزب على المستوى المحلى نشطين سياسيين بالمعنى الدقيق للكلمة. ولقد أظهرت سلبيتهم أثناء الاضطرابات حدود التزامهم السياسى كنشطين حزبيين. ولا يمكننا افتراض أن النخب المحلية تتصور الدولة بوصفها الحزب . إلا أن القوة اللاحمة والموحدة للحزب تعتمد قبل كل شىء على رابطته الوثيقة جدًا بمؤسسات صنع القرار داخل الدولة. ولهذا من المرجح أن تظل بنى الحزب المحلية، راغبة دائمًا فى لعب دور ماكينة التصويت لصالح مرشحى الحزب الرسميين، طالما استمرت تلك الصلة بين الدولة والحزب.

وعلى أى حال نعتقد أنه حتى عام ١٩٩٠، لم يتواجد داخل المبروكة مناضلون سياسيون ملتزمون جديرون بالثقة، ينتمون إلى أحزاب المعارضة الشرعية. ومن المرجح أن نفس الظاهرة تواجدت فى مواقع أخرى مماثلة للمبروكة. وعلى الرغم من غياب المناضلين المنتمين إلى الأحزاب الشرعية فى المبروكة، فمن المحتمل أن يلجأ غالبية أهلها إلى عدم التصويت لصالح مرشحى حزب الدستور، إذا أجريت انتخابات حرة حقيقية.

وعند هذا المستوى يصبح التمييز التحليلى السابق ذكره، بين تنظيمات المجتمع المدنى القديمة وتنظيماته الحديثة، أداة أساسية فى تناول الموضوع. فهذا

التمييز هو الذى يُمكننا من فهم نمط اشتغال وحدة حزب الدستور فى المبروكة، وعلى وجه التحديد نمط علاقاتها المتبادلة مع أشكال التجمع الأخرى داخل البلدة. لم يوجد فى المبروكة أشكال تنظيمية مدنية حديثة مستقلة نسبيًا عن الدولة، بخلاف هذين الشكلين: خلية حزب الدستور والنقابة العمالية. ولقد فقدت الخلية الكثير من استقلالها الذاتى، إلا أنها لا تزال تحافظ على ذاكرة جمعية وتقاليد "عمل سياسى". أما اللجنة النقابية فهى ظاهرة جديدة، قدرتها التعبوية محصورة فى نطاق العمال الدائمين محدودى العدد، عندما نقارنهم بعدد السكان المحليين.

ولم تحترم الدولة هذين الشكلين التنظيميين الحديثين بل لجأت إلى التلاعب بهما. وهو نفس ما فعلته شبكات القرابة داخل البلدة بتحالفاتها المركبة والغريبة. ونظريًا يحتل ممثل الدولة موقع المسئول عن الدفاع عن مبادىء العقلانية التكنوبيروقراطية ونشرها داخل المجتمع. ولكن الأمور تسير على أرض الواقع مسارًا مختلفًا. فتحت تأثير سعيه نحو منع أى محاولة للتحالف، بين ممثلى الجماعات العائلية سواء داخل الخلية أو المجلس البلدى، وجد نفسه غالبًا واقعًا تحت سطوة إغراء التدخل غير المباشر من أجل الحفاظ على حالة توتر وصراع بين ممثلى تلك الجماعات. وفى الصفحات السابقة أوضحنا كيف ساهم ممثل الدولة فى إحباط المبادرة، التى قام بها المثقفون المحليون من أجل خلق شكلٍ من أشكال التحالف بين الجماعات العائلية المتصارعة. والحاصل أن الدولة تشارك عمليًا فى تدمير المجتمع المدنى التقليدى، وفى نفس الوقت تقوم بإحياء ذات المجتمع المدنى التقليدى، ولكن وفقًا لمصالحها الظرفية الخاصة.

وإذا وضعنا أنفسنا فى موقع سكان المبروكة، لن يكون فى استطاعتنا تقدير الاختلافات الأساسية بين أحزاب المعارضة الشرعية. وفى سياق انتخابات حقيقية حرة، لم تسبقها عملية تنشئة اجتماعية سياسية وفقًا للقيم الديموقراطية، سوف يتجه

التصويت لصالح حزب الدستور أو ضده. والمصوتون ضد حزب الدستور سيظهرون داخل فئات الأهالى، التى قررت الاستجابة للمرشح الذى يمتلك أفضل فرص الفوز على الحزب الحاكم، وبصرف النظر عن محتوى برنامجه الانتخابى. فى عام ١٩٨١ صوت المبروكيون لصالح مرشح الحركة الديموقراطية الأشتراكية لسبب غاية فى البساطة، هو كونه الحزب الذى يمتلك أرجح الفرص لهزيمة الدستور. ومنذ هذا التاريخ لم يتغير داخل البلدة شئ يذكر. إلا أن المستقبل يحمل معه إمكانية تغير اتجاهات التصويت. فيستمر الناخبون فى تصويتهم ضد مرشحى حزب الدستور، مع تأييد مرشح آخر غير مرشح الحركة الديموقراطية الاشتركية. وداخل المناطق الريفية وشبه الحضرية لا يزال من الصعب الوصول لتقييم دقيق لقوة الإسلاميين، من واقع أنهم لا يزالون حتى الآن يخضعون لرقابة حكومية يقظة. وسوف تعتمد هيمنتهم الأيديولوجية داخل المناطق المحلية مثل المبروكة، على قدرتهم على التلاعب بالتجمعات القائمة على علاقات القرابة، مع الابتعاد عن أى معارضة للممارسات الدينية الشعبية المتناقضة مع أرثوذكسية الإصلاح الإسلامى النقية الصارمة. ونحن نعلم أن حزب الدستور فى المناطق الريفية وشبه الحضرية يتبع تلك الاستراتيجية.

يمكن تفسير "اضطرابات الخبز" كرد فعل جماعى عنيف وغير منظم، فى مواجهة قرار اقتصادى له تأثيراته الضارة على مصالح المستهلكين. هذا الانفجار الشعبى الفوضوى شكل حدثًا مهمًا تميز بقرارين اقتصاديين: قرار زيادة أسعار الخبز، ثم قرار تالى ألغى القرار الأول بنتائجه. إلا أن اضطرابات الثالث من يناير لم تكن مجرد رد فعل لقرارات اقتصادية. وإذا أعدنا طرحها فى سياق تطور تاريخ المبروكة الحديث، سوف تظهر أمامنا بوضوح الطبيعة المركبة للمحركات التى دفعت بالأهالى إلى شوارع البلدة، متظاهرين يحطمون كل ما يخص الدولة ويتصل بها بما فى ذلك مدرسة البلدة الثانوية. كما يشعر المرء أن هذا العنف الجماهيرى

يعكس حالة توتر جماعى، يرجع تاريخها إلى ما قبل صدور قرارات مضاعفة أسعار الخبز، واستمرت بعيدة عن الحل بعد إلغاء القرار.

كان هذا التوتر الجماعى يعكس معاناة جماعية. و التفسير الذى يمكن طرحة لتلك المعاناة ، يمثل موضوعا لصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية، ويتخطى حدود قرية صغيرة مثل المبروكة. و لكن فى المبروكة كانت المدرسة الثانوية فى تلك الفترة محلًا لاختمار أيديولوجى، تمكن إلى حد بعيد من الابتعاد عن تأثير الأيديولوجية الرسمية. إلا أن المدرسة الثانوية لم تكن ساحة الصراع الوحيدة بين الأيديولوجيات المتعارضة، فلقد تواجدت داخل البلدة أيضًا النقابات وشبكات الاتصالات والعلاقات مع العالم الخارجى. ويصعب علينا الآن أن نحدد طبيعة تطور هذا الصراع الأيديولوجى ونتائجه المستقبلية.

ملحق: تتابع أحداث "اضطرابات الخبز"

٢٧ ديسمبر ١٩٨٣: المجلس النيابى يوافق على مشروع قانون مالى (المادة ٨٧)، يلغى مبدأ الإجراءات التعويضية وأثناء التصويت يعترض عليه ثمانية ممثلون نقابيون.

٢٨ ديسمبر ١٩٨٣: الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة يوقع على قرار بإصدار القانون الذى يلغى الإجراءات التعويضية.

٢٩ ديسمبر ١٩٨٣: تضاعف تقريبًا سعر السميد المستخدم فى طبخ الكسكسى، أما سعر الخبز فبدأ فى التزايد من الأول من يناير ١٩٨٤.

٢٩ ديسمبر ١٩٨٣: انفجار شعبى فى موقعان: سبيتلا (تقع فى المنطقة الوسطى، ويصل عدد سكانها إلى عشرة آلاف)، ودوز (فى الجزء الجنوبى من البلاد، ويصل عدد سكانها إلى ٤٢,٠٠٠) ويقع هذين الموقعان فى منطقة شبه قاحلة بالقرب من ليبيا، ويتميزان بزراعة محصول واحد كل خمسة أعوام. وتوافق يوم الانفجار فى هذين الموقعين الصغيرين مع يوم انعقاد السوق الأسبوعى فيهما، الذى اعتاد الأهالى الريفيون وشبه الريفيين شراء احتياجاتهم من السميد منه بكمية تكفيهم لأسبوع كامل. فلننظر إلى تتابع الأحداث فى كلا الموقعين:

سبيتلا : انطلقت أول صيحات الاحتجاج ضد ارتفاع الأسعار من عضو شاب بارز من أعضاء خلية حزب الدستور. ففى لحظة اكتشافه ارتفاع أسعار السميد فى السوق، أخذ فى الصياح والتلويح بيديه أمام الآخرين. ومن احتجاج هذا الشاب الدستورى، تولدت مظاهرة عفوية من الرواد والزبائن

الحاضرين لحظتها داخل السوق، ولكن الأمن تمكن من تفريقها سريعاً. واعتقل الأمن بعض الشباب ليفرج عنهم مساء نفس اليوم.

دوز: ظهر رد الفعل فى صورة أكثر تنظيمًا مما حدث فى سبيتلا. قام الأهالى بكتابة عريضة احتجاج، وفى الساعة الثانية ظهرًا تكون موكب سلمى منهم وتحرك فى اتجاه المفوضية الحزبية، لتقديم عريضة الاحتجاج إلى المفوض الحزبى لنقلها إلى الحكومة. ولكن المفوض الحزبى رفض استقبال أعضاء الوفد الشعبى. ومن هذه اللحظة اتخذ الاحتجاج مسارًا جديدًا، وبدأ الأهالى المحتشدون فى قصف مبنى المفوضية بالحجارة. وجاء رد الفعل فى صورة قنابل غازية، الأمر الذى دفع الأهالى صوب المزيد من العنف. وفى المقابل تزايد عنف رجال الأمن، فأطلق الرصاص على المتظاهرين وأسفر العنف الأمنى عن مقتل فتاة عمرها ١٢ عامًا، تعتبر أول ضحايا" اضطرابات الخبز" فى تونس. كما جرح أربعة أشخاص، من ضمنهم امرأة عجوز عانت من جرح فى فخذها، ووالدة شاعر مشهور فى الجنوب. وفى المساء اعتقل الأمن الشخص الذى قدم عريضة الاحتجاج ومعه الكثير من النقابيين.

٣٠ ديسمبر ١٩٨٣:

سبيتلا: شهدت البلدة تجمعات شبابية، سرعان ما نجح الأمن فى تفريقها .

قبلى: تقع قبلى بالقرب من ليبيا، وهى مدينة ريفية يرأسها محافظ ، ويصل عدد سكانها إلى ٤٥,٠٠٠، سافر منهم إلى فرنسا ٣٠٠ ومثلهم إلى ليبيا المجاورة . قام الشباب بإقامة متاريس فى الشوارع، مستخدمين فى ذلك سعف النخيل، من أجل إظهار تعاطفهم وتضامنهم مع أهالى دوز. كما قام التجار بإغلاق محلاتهم دعمًا وتأييدًا لأهالى دوز. وتظاهر الشباب وهاجموا المفازة العامة Magasin General، كذلك شهدت البلدة عمليات سلب ونهب وتدمير للممتلكات العامة. وواجه الأمن الموقف باعتقال الكثير من الشباب.

٣١ ديسمبر ١٩٨٣:

قبلى: استأنف المتظاهرون مظاهراتهم مطالبين بالإفراج عن المعتقلين. ومن إجمالى سكان البلدة الذين يصل عددهم إلى ٤٥٠٠٠، شارك ثلاثة آلاف منهم تقريبًا فى المظاهرات. تجمع المتظاهرون أمام مكتب المحافظ، ومن هناك اتجهوا إلى مركز الحرس الوطنى حيث يوجد المتحجزون وحاولوا اقتحامه، وفى هذا السياق أشعل المتظاهرون النار فى منازل بعض عائلات الحرس الوطنى. ولتفريق المتظاهرين أطلق رجال الحرس النار فى الهواء أولاً، وبعد ذلك صوبوا على الحشود مباشرة مما أسفر عن جرح بعضهم. وشهد نفس اليوم نشوب مظاهرات عنيفة فى البلدات الصغيرة المجاورة لقبلى. وفى بلدة سوق الأحد أصيب عشرة أفراد بجراح ضمنهم سيدة عجوز. ومن المهم أن نلاحظ أن أهالى الجزء الجنوبى من البلاد، نددوا بقوة بحالات النساء كبيرات السن اللاتى أصبن بالجراح بين المتظاهرين.

قابس: تعتبر قابس أقرب البلدات التونسية للحدود الليبية . فى هذا اليوم قام شباب من أحياء البلدة الشعبية بنصب متاريس على الطريق السريع لمهاجمة العربات المارة به.

أما بقية أنحاء تونس فكانت هادئة وفيما بين ٢٩ و ٣١ ديسمبر لم يُلاحظ حدوث زيادة فى أسعار الخبز، ولم يُلحظ أيضًا حدوث اضطرابات داخل المدن.

الأول من يناير ١٩٨٤:

فى هذا اليوم تزايدت أسعار الخبز، أى الطعام الرئيسى للطبقات الشعبية الحضرية وشبه الحضرية، وظهرت الاضطرابات أول ما ظهرت فى المدن الواقعة داخل المناطق الجنوبية والوسطى. وهنا علينا أن نلاحظ، أن مدن قفصه فى الجنوب الغربى وقصرين فى المنطقة الوسطى وقابس فى الجنوب الشرقى، مكتظة بالعمال.

قفصة: قامت مظاهرة سلمية بقيادة الممثل المحلى لرابطة حقوق الإنسان، فى أعقاب نجاحه فى الاتفاق المباشر حولها مع المحافظ. واتجهت المسيرة صوب مكتب المحافظ وهناك انتهت نهاية سلمية، وشارك فيها رجال بالغون و صبية وفتيان. ولكن عندما انتهت المظاهرة تجمع الصبية والفتيان، وساروا فى مظاهرة أخرى كانت أكثر عنفًا من المظاهرة الأولى. وهكذا شهدت المظاهرة: إطلاق قذائف، وتحطيم للنوافذ، ونهب للمحلات، وإشعال النيران فى العربات الرسمية.

قصرين: رفض بعض الخبازين بيع الخبز. وقامت مظاهرة جماهيرية لم يتمكن أحد من التحكم فيها. فاقتحم المتظاهرون المبانى الإدارية، وهاجموا سجن المدينة فى محاولة لتحرير المساجين مستخدمين عربة لورى مسروقة حمولتها ٢٠ طنًا. وفى مواجهة هذا العنف تدخلت قوات الأمن بعنف شديد، أسفر عن مقتل خمسة أفراد. وأصيب العديد من الأفراد، ضمنهم ١٢ من رجال الأمن . ثم تدخل الجيش من أجل استعادة النظام، وهو أول تدخل للجيش التونسى فى الأحداث منذ بداية الاضطرابات. كما شهد نفس اليوم انفجار مظاهرات عنيفة داخل البلدات الصغيرة المجاورة لقصرين، متبعة نفس المسار الذى اتخذته فيها. فاشتعلت النيران فى عربات الأمن، وتعرضت المبانى العامة والخاصة للنهب والسلب أو أضرمت فيها النيران. وسقط الكثير من القتلى والجرحى، واعتقل الأمن عشرة أفراد.

تالا: يبلغ عدد سكان البلدة ١١,٠٠٠ شارك منهم خمسة آلاف فى المظاهرات. ولم تتمكن السلطة من استعادة الأمن إلا بعد تدخل الجيش.

الثانى من يناير ١٩٨٤:

طرح الانفجار الشعبى الذى شهدته المدن مشكلة الموقف الذى اتخذه الاتحاد العام للشغالين التونسيين. تبنى السكرتير العام للاتحاد بشكل سافر سياسة

"فلننتظر ونرى"، وجاء ذلك فى سياق محاولة عقد صفقة خاصة مع الحكومة. هكذا رأى السكرتير انتظار نتائج المفاوضات مع السلطة، التى استهدفت زيادة المرتبات بعد مضاعفة سعر الخبز وأثناء ذلك أعلن رفضه لأى شكل من أشكال العنف.

قفصة: شنت النقابة الإقليمية التابعة للاتحاد العام للشغالين إضرابًا عن العمل، مع وضع حراس أمام المصنع لمنع الناس من الدخول إليه، وكان الهدف هو منع العمال من المشاركة فى مظاهرات الشوارع. إلا أن تلك الاستراتيجية التى تبناها القادة النقابيون، لم تمنع من تكرار السيناريو التقليدى للأحداث. فاعتدى المتظاهرون على مبانى الإدارات الحكومية، ونصبوا المتاريس فى الشوارع، وحرقوا المبانى ونهبوها. وأسفرت الاضطرابات عن مصرع أحد الأشخاص وإصابة آخرين، ولم تنجح الحكومة فى استعادة النظام إلا بعد تدخل الجيش.

قابس: نظم السكرتير الإقليمى للاتحاد العام للشغالين بعد الاتفاق مع المحافظ، مظاهرة سلمية شارك فيها حوالى تسعمائة عامل. إلا أنها خرجت عن نطاق السيطرة، ليتكرر نفس السيناريو السابق الذى جرت وقائعه فى المدن الأخرى، الأمر الذى أجبر السلطة على استخدام الجيش لاستعادة النظام.

الثالث من يناير ١٩٨٤:

كان الثالث من يناير هو يوم المدن الكبيرة: تونس العاصمة وصفاقس وسوسة والقيروان. وتطورت الأحداث داخل تلك المدن عبر سيناريو واحد. فى اليوم السابق انتشرت حالة من التوتر بين الطلاب وتلاميذ المدارس الثانوية وشباب الأحياء الشعبية. وبادرت النساء بالتعبير عن غضبهن. وكان لذلك دور شديد الأهمية فى تعبئة أهالى المناطق الشعبية. وكان الطلاب هم الجماعة الوحيدة المنظمة، وأول من بادر بنقل احتجاجه إلى شوارع المدن

معبرين عن المطالب السياسية. إلا أن الكتلة الأساسية من المتظاهرين، جاءت من الشباب والصبية والفتيان سكان الأحياء الشعبية، لتغير من طبيعة مظاهرات الطلاب. وفى هذا اليوم شهدت كل المدن التونسية الكبيرة نفس سيناريو الحرق والنهب، وممارسة العنف ضد أى شيء يخص الدولة أو يشكل علامة خارجية على الثروة وفى غمار مسلسل العنف المتكرر هذا، قتل عدد من الأهالى وأصيب البعض واعتقل آخرين.

الرابع والخامس من يناير ١٩٨٥: لا يزال الوضع متوترًا داخل أنحاء البلاد.

السادس من يناير ١٩٨٤: رئيس الجمهورية يتخذ قرارًا بإلغاء قرار ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣.

السابع من يناير ١٩٨٧: عزل الرئيس التونسى بورقيبة.

الهوامش

١- يجب أن نلاحظ أن الدول الشيوعية الأكثر ترددًا فى تحدى نظام الحزب الواحد، نجدها غالبًا دولًا تدير مجتمعات زراعية أساسًا. ونموذج ذلك الصين وكوبا والبانيا.

٢- سوف نرى فيما بعد الدلالة التى أعطيت لتلك الواقعة التافهة.

٣- قامت السلطات بدفن الضحايا فى بلدة كبيرة تقع بالقرب من المبروكة.

٤- يبدو هذا مشابهًا للممارسات التى تحدث داخل بيروت، والتى يعرضها التلفزيون على الدوام.

٥- هنا نلاحظ أن الثروة تشير أساسًا إلى الماشية

6- Pizzorno, A, 1986, ref Sur la rationalite du choix democratique sur l individualisme, theories et methods, texts published under the supervision of Bimbaum, P, and Leca J, Paris, PFNSP.

٧- يشكل المجلس القبلى الهيئة الرئيسية المتولية لإدارة الشئون القبلية وعلى الأخص الشئون السياسية، وتنتمى الثقافة التقليدية السائدة داخل المجالس القبلية إلى المثل الإسلامية العليا التى تدين بها الأمة.

٨- مجموعة من المنازل يربط بينها وحدة علاقة القرابة.

٩- إن الانصهار بين القبائل هو أمر ممكن، كما أنها عملية شائعة معتادة فى المغرب إلا أن الزواج المتبادل لا يشكل القوة الدافعة لهذا الانصهار، ونعثر على تلك القوة داخل الظروف الاستثنائية مثل الحروب.

١٠- وهو ما يظهر لنا إنه فى السياسة قد يكون الخاسرون فى النهاية هم الكاسبون.

١١- هذا لا ينفى وجود فتيات من أسر ميسورة داخل عاملات المصنع، استهدفن من عملهن تحقيق قدرًا من حرية الحركة والاستقلال المالى.

١٢- أعلنت السلطة أن حزب الدستور الذى أصبح يحمل اسمًا جديدًا هو "الحزب الديموقراطى الاجتماعى" هو الرابح الوحيد فى الانتخابات، وشكل ذلك مساهمة إضافية فى فقدان الحزب لمصداقيته وسط الشباب الذين أعطوا أصواتهم لحزب المعارضة: الحركة الديموقراطية الاشتراكية.

١٣- كان السكرتير العام لتلك النقابة مستخدمًا بالمصنع، والرجل الوحيد العضو فى النقابة العمالية النسائية . وبعد عزله وجد وظيفة أخرى فى بلدة مجاورة.

١٤- نجح الهادى فى انتخابات ١٩٨٥ المحلية وأصبح عضوًا فى المجلس البلدى، ونتج عن ذلك تزايد سيطرة الخلية الحزبية التى يرأسها على البلدية.

الفصل الرابع

جماعات المعارضة السياسية العلمانية فى تونس(*)

محمود بن رمضان

تمهيـد

يتناول الفصل التالى جماعات المعارضة السياسية العلمانية فى تونس. نقصد بالمعارضة العلمانى Secularجماعات المعارضة السياسية غير الدينية. ولقد فضلنا اختيار هذا المصطلح لأنه أكثر حيادية وملائمة من مصطلحى اللائكية Lay او الديموقراطية Democratic وذلك تبعا لعاملين. فمن الملاحظ- أولا- أن الفصل بين الدين والسياسة، فى رؤية وسياسة بعض تكوينات المعارضة السياسية التونسية ، لم يشكل عنصرًا على درجة كافية وواضحة من التبلور والاستقرار. ومن الملاحظ- ثانيا- أن أسس عمل الديموقراطية الليبرالية، مثل السيادة الشعبية والفصل بين السلطات والتعددية الحزبية والتنافسية الانتخابية وتداول المناصب السياسية، لم تجمع عليها حتى الآن كل جماعات المعارضة كمعايير حاكمة للحياة السياسية.

ثم اخترنا مصطلح جماعات Groups لوصف وتصنيف قوى المعارضة التونسية، دون مصطلحى الحركات Movements أوالأحزاب Parties من واقع أن أيًا منهما – وعلى الأخص الحزب – يشير إلى وجود شروط محددة، يندر تواجدها داخل ما يسمى بالأحزاب السياسية التونسية.

(*) ترجمة: صلاح أبو نار

وقبل البدء فى دراسة جماعات المعارضة التونسية، يتعين طرح بعض الأفكار التمهيدية. علينا فى البداية مراجعة أهم نتائج دراسات العلوم السياسية، فيما يتعلق بمفهوم الأحزاب السياسية بوصفها أحد أشكال التعبير عن المجتمع الحديث. علاوة على ذلك يتعين التمهيد لدراسة الموضوع بإجراء تحليل مقارن للظاهرة الحزبية. فمثل هذا التحليل سيساعدنا على وضع الحالة التونسية فى إطار أكثر اتساعًا، وبالتالى يوسع من نطاق فهمنا للموضوع إلى مدى أوسع من الحدود التى تفرضها دراسة متخصصة بسيطة. ويضاف إلى ما سبق ضرورة فهم طبيعة بنية القوة Power Structure التى تقوم جماعات المعارضة المعنية بمعارضتها مدى الشرعية التى تتمتع بها تلك الجماعات ومجال المناورة المحتمل المتاح أمام حركتها السياسية.

استقرت سلطة الدولة التونسية بين أيدى رجال حزب الدستور منذ إعلان الاستقلال، الأمر الذى يفرض ضرورة دراسة تاريخ الحزب، ابتداءً من أصوله التاريخية مرورًا بتقدمه صوب الاستقلال وانتهاء بدوره السياسى بعد الاستقلال. ويبدو المشهد السياسى التونسى فى سماته ألاساسية كسوق ، لكنه سوق غير مكتمل. وداخل هذا السوق يستخدم حزب الدولة وسائل الإكراه ضد خصومه من أجل حرمانهم من لعبة التنافس، كما يتواجد فائض متغير يواجه طائفة متباينة من المطالب السياسية.

وهذا يعنى أن جماعات المعارضة لا يمكن تبادلها من خلال تنقيتها من مصدرها الأساسى- الحزب الحاكم- والذى يجب مناقشته لإشباع مساحة من المطالب المتغيرة الى جوار الحزب الحاكم والحركات السياسية بالمعنى المحدد للمصطلح هناك مشاركون آخرون. وهؤلاء ليسوا لاعبين أسياسيين، ونقصد بذلك أنهم لا يشكلون قوة تعمل وتسعى من أجل الوصول إلى السلطة. لكنهم قد يلجأون وفقًا لطبيعة الظروف إلى طرح مطالب سياسية. ويمثل الاتحاد العام للشغل

التونسى منذ مطلع السبعينيات حالة نموذجية للمشاركين، كما تمثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان Ligue Tunisienne des Droits de L` Homme حالة أخرى وإن بدرجة أقل. وفى إمكان هؤلاء اللاعبين تقليص الفضاء المتاح أمام الأحزاب السياسية، من خلال احتلالهم لفضاء الصراعات الدائرة حول قضايا الاقتصاد والحريات الفردية والجماعية. بل وفى إمكانهم أحيانًا وفى ظل ظروف معينة إزاحتهم من المجال السياسى.

يشكل المشهد السياسى البؤرة المركزية لدراستنا. وهو ما يعنى أننا لن نحاول تناول كل جماعة من جماعات المعارضة العلمانية تناولًا مفصلًا ، بل دراسة التاثير المحدد الذى تمارسه جماعات المعارضة العلمانية على المشهد السياسى فى اطار الظروف المتغيرة. وعلى ضوء الإشكالية العامة للدراسة قمنا بتقسيمها إلى الأجزاء الخمسة التالية:

أ- فى القسم الأول نمهد لموضوع الدراسة، من خلال تقديم تعريف للأحزاب السياسية، وتحليل تاريخى مقارن لظهورها وتطورها فى المجتمعات الرأسمالية ومجتمعات العالم الثالث. وفى سياق التحليل التاريخى العام والمقارن منحنا الحالة التونسية اهتمامًا خاصًا.

ب- تتناول الأجزاء من الثانى إلى الخامس الفترة الممتدة من استقلال تونس عام ١٩٥٦ إلى المرحلة الراهنة، من خلال تقسيمها إلى أربع مراحل تاريخية تجسد كل مرحلة منها وضعًا متميزًا فى تطور المعارضة التونسية:

١- المرحلة الأولى ١٩٥٦- ١٩٥٩: تتميز بهيمنة الحزب الواحد على السلطة، واقتصار وجود المعارضة على الحزب الشيوعى التونسى والحركة الطلابية.

٢- المرحلة الثانية من أواخر الستينيات إلى أواخر السبعينيات: فيها أخذ الحزب الواحد فى فقدان هيمنته لصالح حزبين وليدين.

٣- المرحلة الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٧: من بداية مأسسة التعددية الحزبية إلى تقييد الرؤى المعارضة للحزب الحاكم.

٤- المرحلة الرابعة من سقوط بورقيبة فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ حتى وقت كتابة هذه الدراسة: من إعادة التأكيد على التعددية إلى التحرر من الأوهام.

الأحزاب السياسية: أصولها وتعريفها

تبدو الأحزاب السياسية من النظرة الأولى أحد العناصر "الطبيعية" المكونة للحياة السياسية. فهى تتواجد داخل الديموقراطيات الليبرالية والنظم التسلطية. ونجدها داخل البلدان المتقدمة، كما نجدها داخل بلدان العالم الثالث. وفى دائرة المعارف العامة الفرنسية جاء أن الاحزاب السياسية تشكل "مقولة منتشرة على امتداد العالم كله تقريباً".

ولكن هناك استثناءات من تلك القاعدة منذ الستينيات، تتوزع بين الملكيات المطلقة (المملكة السعودية حتى الآن[١] وإثيوبيا حتى وقت قريب جداً)، وبعض الدول الخاضعة لسيطرة قادة الانقلابات العسكرية[٢]. أما ليبيا فتمثل حالة خاصة. يقف القذافى من الأحزاب موقفًا عقائديًا رافضًا. ونتعرف على ملامح هذا الموقف داخل كتاباته، حيث نقرأ عبارات مثل: "التمثيل دجل" و"أكثر ديكتاتوريات العالم طغيانًا تأسست تحت غطاء المجالس النيابية". و بالتالى يجب أن تعود السلطة للشعب، ليمارسها مباشرة من خلال القنوات المتواجدة على مستوى القواعد الشعبية المتمثلة فى اللجان والمؤتمرات الشعبية. ومن ممثلى تلك المؤسسات الشعبية، ومعهم ممثلى الهيئات المهنية، يتكون المؤتمر الشعبى العام.

وتشدد الكثير من كتابات العلوم السياسية على أن عمر الأحزاب السياسية يضارع عمر الحياة السياسية ذاتها. وفى زمن موغل فى القدم مثل فترة الجمهورية الأثينية، ميز أرسطو بين حزب السهل وحزب الجبل وحزب الشاطىء، تبعًا لاختلاف مصالحهم الاجتماعية. وفى فترة الثورة الفرنسية الأقرب عهدًا سنجد الحديث عن الأحزاب السياسية لا يزال مستمرًا. كان عدد النواب الحاضرين إلى فرساى ١١٥٥ نائبًا تجمعوا على أساس إقليمى، وعبر انتماءات جغرافية تتوازى مع توجهاتهم السياسية. ومن هنا ظهرت داخلهم أحزاب الفويان Feuvillants واليعاقبة Jacobins والكورديليه Cordeliers، التى استمدت أسماءها من الأديرة التى كان أعضاؤها يجتمعون فيها. كما كان هناك الجيروند Girondins الذين استمدوا اسمهم من محافظة الجيروند التى انتخبوا نوابا لها، والجبليون Montagnards الذين استمدوا اسمهم من موقع جلوسهم أعلى قاعة الجمعية الوطنية هلالية الشكل (Chantebout 1988: 207).

إلا أن مشكلة هذا الرأى أنه يجعل من ألاحزاب السياسية "مرادفا" للاتجاهات السياسية، ولا يرى الأحزاب كمنظمات سياسية ذات طبيعة مؤسسية. يحذرنا "ديفرجيه" Duverger من الوقوع فى خدعة تشابه الكلمات. فيذكر أن كلمة حزب استخدمت فى وصف ظواهر عديدة متباينة. استخدمت فى وصف الفرق Factions التى قسمت الجمهوريات القديمة، والعشائر Clans التى تجمعت من حول قادة فرق المرتزقة Condottiere فى إيطاليا خلال عصر النهضة، والنوادى Clubs التى كان نواب المجالس النيابية الثورية الفرنسية يجتمعون فيها، واللجان Committes التى كانت تتولى الإعداد للانتخابات المقيدة فى ظل النظم الملكية الدستورية. كما أن ذات المصطلح يستخدم بلا تمييز فى وصف المنظمات الشعبية الضخمة المعبرة عن الرأى العام داخل الديموقراطيات الحديثة. ويمكن تبرير التشابه الاسمى جزئيًا، فى كون هذا الاسم المشترك يشير إلى وجود علاقة جوهرية تجمع بين كل تلك المؤسسات على اختلافها، وتتمثل فى قيامها بنفس

الدور فى عملية ممارسة واكتساب السلطة السياسية (Duverger 1976:23). ولكن رغم ذلك التشابه الاسمى فإنه يتعين علينا الاعتراف بأن تلك الظواهر لا تمثل شيئًا واحدًا. وهنا سيظهر سؤال منطقى: ما الذى يحدد طبيعة الحزب، وبالتالى ما هو تعريفه؟ يتفق المتخصصون فى العلوم السياسية على التعريف الذى قدمه كل من جوزيف لا بالومبارا وميرون فاينر، فى كتابهما الأحزاب السياسية والتنمية الصادر عام ١٩٦٦. وفقًا لهذا التعريف يجب وجود أربعة معايير أساسية تحكم تطبيق مفهوم الحزب على أحد التنظيمات. المعيار الأول هو الاستمرارية فى التنظيم، ويعنى وجود تنظيم لا يعتمد امتداد حياته المتوقع على الامتداد المتوقع لحياة قادته الحاليين. والثانى وجود تنظيم ظاهر ومسلم باستمراريته على المستوى المحلى، ويمتلك اتصالات منظمة وعلاقات أخرى بين الوحدات المحلية والوحدات القومية. والثالث وجود عزم ذاتى واعى لدى القادة الحزبيين، سواء على المستويات المحلية أو على المستويات القومية، على الوصول إلى سلطة صناعة القرار وتوليها. والوجه الأخر لهذا العزم هو عدم اقتصارهم على مجرد التأثير على السلطة. والرابع والأخير هو اهتمام التنظيم بالبحث عن أتباع يؤيدونه فى الانتخابات العامة، أو كفاحه عبر طريقة ما لتعبئة الدعم الشعبى (la Palombara and Weiner 1966: 6).

وتسمح لنا تلك المعايير بالتمييز بين المنظمة الحزبية والأشكال الأخرى من الروابط والتجمعات والمنظمات السياسية. فالمعيار الأول الخاص باستمرارية التنظيم يمكننا من التمييز بين الأحزاب والفرق Factions أو الأتباع Clienteles التى تختفى باختفاء مؤسسيها. ويمكننا المعيار الثانى الخاص بوجود التنظيم على المستوى المحلى من التمييز بين الحزب والجماعة البرلمانية Parliamentary Group التى لا تتواجد إلا على المستوى القومى المركزى. والمعيار الثالث الخاص بالعزم الواعى على الوصول إلى سلطة صنع القرار وتوليها ، يمكننا من التمييز بين الحزب وجماعات الضغط. Pressure groups أما المعيار الرابع والأخير

الخاص بالسعى للحصول على الدعم الشعبى فيمكننا من التمييز بين الحزب والنادى السياسى Club الذى لا يساهم فى الانتخابات أو الحياة البرلمانية. ووفقًا لهذا التعريف تشكل الأحزاب ظاهرة حديثة تمامًا، ظهرت حوالى ١٨٣٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية ولم نشهد انتشارًا حقيقيًا واسعًا حتى أواخر سنوات القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين.

وهناك حقيقة فى حاجة إلى تشديد. فى تلك الفترة المبكرة من وجود الأحزاب، كانت الأحزاب المتواجدة أحزاب كوادر Cadre Party وليست أحزابا جماهيرية Mass Party فلقد كان البرلمانيون هم القوة المبادرة بتأسيسها، كما صمموا على أن يظلوا سادتها. ونجد لدى شوارتزينبرج فى كتابه علم الاجتماع السياسى ملاحظة مفيدة، تشرح لنا علاقة تلك الأحزاب بمستوى التطور الديموقراطى وقت ظهورها: "يقع ميلاد وتطور أحزاب الكادر فى بدايات الديموقراطية ، فى فترة حق الاقتراع المقيد أو بدايات حق الاقتراع العام. فى هذا العالم السياسى المغلق، ظهرت أحزاب الكادر كتعبيرات عن الطبقة الحاكمة والبرجوازية خاصة" (Schwartzenberg 1971).

ما الذى كان يميز أحزاب الكادر؟ نجد خصائصها المميزة فى عدم سعيها لتجنيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء، واقتصارها على السعى لتجميع وجهاء القوم وأعيانهم؛ إما لما يحوزونه من هيبة تجعلهم محطا لاهتمام الناخبين، أولما يمتلكونه من ثروة تمكنهم من المساهمة فى تكاليف الحملات الانتخابية. وبصفة عامة كانت الجماعة القائدة لتلك الأحزاب تندمج فى الجماعة البرلمانية. واعتمد وجهاء أحزاب الكادر على اللجان المحلية، التى كان نشاطها يصل إلى ذروته خلال فترة الانتخابات ، ثم يتراجع تراجعًا شديدًا خلال الفترة الفاصلة بين الانتخابات.

ظهرت الأحزاب الجماهيرية كرد فعل تجاه استيلاء الفئات الاجتماعية البارزة على حق الأهالى فى الانتخابات. ونجد لدى شانتيبوا رصدًا للقوى الدافعة لظهور هذا النمط الحزبى الجديد، فيذكر أن المبادرة بتكوينها جاءت "كنتيجة لنشاط

جماعات المثقفين المرتبطة بالمناضلين العماليين، ونموذج ذلك الحزب الديموقراطي الاجتماعي الألماني المؤسس عام ١٨٧٥. أو كقرار مباشر صادر عن النقابات العمالية، مثل تأسيس حزب العمال البريطاني عام ١٩٠٠ بقرار صادر عن مؤتمر النقابات العمالية. أو كنتيجة لحوار بين الجماعات التعاونية الزراعية، ونموذج ذلك الأحزاب الزراعية التي ظهرت في البلدان الاسكندنافية. أو كما حدث في فرنسا كنتيجة لقرار صادر عن مؤتمر الدولية الثانية ١٩٠٤، يلزم مختلف تيارات الاشتراكية الفرنسية بالاتحاد في أبريل ١٩٠٥ في إطار حزب اشتراكي فرنسي يشكل القسم الفرنسي للدولية". (Chantebout 1988:210) وفي كل تلك الحالات سنلاحظ أن القاعدة الجماهيرية للحزب كانت متواجدة قبل ظهور الحزب على المستوى البرلماني، كما اضطلعت القاعدة بمهمة وضع برنامج الحزب الذي يجب على الممثلين البرلمانيين العمل على تأييده.

ومن الواضح من مادة التحليل السابق أن صيغة الحزب الجماهيري أحد ابتكارات الحركات الاشتراكية. وهو ما يعني أنها ظاهرة وليدة الصراع الاجتماعي الجديد بين الرأسماليين والاشتراكيين، والمختلف عن الصراع القديم بين الليبراليين والمحافظين الذي شكل أساس ظهور الأحزاب السياسية في شكلها الأول: أحزاب الكادر. و في عرضنا السريع هذا لظهور الأحزاب السياسية وتطورها التاريخي يهمنا لفت الانتباه إلى فكرتين أساسيتين. أولاهما أن الأحزاب السياسية في معناها المصطلح عليه في علم السياسة، ليست سوى ظاهرة حديثة للغاية، على الرغم من تواجدها الآن في كل بلدان العالم تقريبا. وثانيهما أن الأحزاب السياسية ولدت داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة، بالتوازي مع تطور حق الانتخاب العام. إذ جاء ظهورها الأول في صورة أحزاب كوادر الليبراليين وخصومهم المحافظين، ثم جاء ظهورها الثاني والأقرب عهدًا في صورة أحزاب جماهيرية تعبر عامة عن مصالح الشرائح الاجتماعية الواسعة والمعوزة في مواجهة الرأسماليين.

والحاصل أن الأحزاب السياسية تظهر كممثل لمصالح اقتصادية واجتماعية بارزة.وهناك فكرة أساسية ثالثة جديرة بالإضافة إلى الفكرتين السابقتين. ولدت الأحزاب السياسية فى مناطق حضرية ذات مؤسسات قومية وروابط جغرافية - سياسية تتوجها الدولة بسلطتها. وداخل هذا السياق تسعى مختلف الجماعات للابتعاد عن اهتماماتها الخاصة والضيقة، صوب تناول قضايا أوسع ذات أهمية قومية، دونما أن يعنى ذلك عدم اهتمامها بتكوين رؤية مكتملة للقضايا المحلية أو الإقليمية.

ونجد لدى لابالومبارا وفاينر ملاحظة موفقة تمامًا. ينبهنا الكاتبان إلى وجود "رابطة وثيقة بين ظهور الأحزاب وعملية التحديث العامة". وفى معرض تحليلهما لتلك الرابطة يذكران إن ظهور الأحزاب يتطلب شروطًا اجتماعية وسياسية وثقافية مسبقة. اقتصاديًا يتطلب ظهورها "التحول من الاقتصاد الاكتفائى إلى الاقتصاد النقدى"، أما متطلبات ظهورها الاجتماعى فهى" زيادة تدفق المعلومات.. والتوسع فى شبكات النقل، ونظام تعليمى علمانى التأثير، والتداعيات التجنيسية Homoenising المصاحبة غالبًا للتحضر." وثقافيًا وسياسيًا يشترط لظهورها "التوسع المتنامى فى سلطة الدولة، وتطور قدرة الأفراد على إقامة الجمعيات والروابط "Associational capacity (La Palombara and Weiner 1966:7).

ميلاد الأحزاب السياسية فى بلدان العالم الثالث

تبدو الأوضاع السياسية فى العالم الثالث مختلفة تمامًا عن مثيلتها فى العالم المتقدم. فممارسة حق الانتخاب العام، أو عملية التمايز الاجتماعى اللازمة لتكوين الطبقات الكبرى- الطبقة العاملة والبرجوازية- المؤسسة للأحزاب السياسية الحديثة، لم تعرفهما بلدان العالم الثالث حتى وقت قريب للغاية. كما أن تكوين الأمم بالمعنى الحقيقى للكلمة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، لم يكن ظاهرة شائعة فى ذات البلدان. وبالتالى ليس هناك ما يستدعى الدهشة فى كون الأحزاب داخل تلك

البلدان ذات أصول حديثة جدًا، وذات قاعدة أكثر استثنائية. وعند إلقاء نظرة على نشأة وتطور الأحزاب فى بلدان العالم الثالث، يمكننا التمييز بين فئتين عريضتين من البلدان لكل منهما خصائصه المميزة. تشمل الأولى بلدان أمريكا اللاتينية التى حققت استقلالها منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، و الثانية بلدان آسيا وأفريقيا المستعمرة.

أمريكا اللاتينية

خلافا لبلدان آسيا وأفريقيا التى حققت استقلالها فى منتصف القرن العشرين، اكتسبت بلدان أمريكا اللاتينية استقلالها أوائل القرن التاسع عشر، أى فى فترة سقوط اسبانيا والبرتغال تحت الهيمنة النابليونية. ولم يكن استقلال أمريكا اللاتينية حصيلة صراع بين أهالى البلاد الأصليين والمستوطنين الأوروبيين، بل نتيجة صراع المستوطنين الأوربيين ضد الدولتين الأم المستعمرتين، من أجل استقلالهم بمستوطناتهم . أما فى حالة المستعمرات الأوروبية فى آسيا وأفريقيا، فقد صممت حركات التحرر الوطنى على إزالة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتكونة خلال فترة الاستعمار. أما بلدان أمريكا اللاتينية فقد انتهجت وجهة معاكسة. فهى لم تقرر فقط الحفاظ على تلك الهياكل، بل عملت أيضًا على تقويتها وتوسيع مجالها الجغرافى. وفى هذا الصدد يذكر جاك لامبير أنه منذ بداية الاستقلال، وغالبًا لفترة طويلة بعده وحتى القرن العشرين: "عانى الهنود أبناء البلاد الأصليون من تصاعد أساليب الانتزاع التى كانوا يخضعون لها"، فالاستقلال الذى حققته الفئات الأمريكية اللاتينية ذات الأصول الأوروبية "لم يطلق عملية تحرير لأهالى البلاد الأصليين من تراث السيطرة الاستعمارية الأوروبية، بل على العكس تمامًا شكل ذروة العملية الاستعمارية ذاتها" (Lambert 1963: 74).

باستثناء هايتى حيث أعلن الأهالى الأصليون رفضهم السافر للسيطرة الأجنبية فى ثورتهم التى قادها العبيد عام ١٨٠٤، ظل أهالى القارة الأصليون

خارج نطاق حركات الاستقلال التى كانت مهمة سادتهم الحاكمين. هكذا لم يكن استقلال أمريكا اللاتينية استقلال أممها الأصلية، بل استقلال فئاتها الاجتماعية النافذة وجماعاتها الصغيرة ذات الأصول الأوروبية. وبكلمات لامبير "كان فى المقام الأول استقلال المدن التى أنكر أهاليها المحتشدون فيها السيادة الإسبانية، ومن بعدهم كبار ملاك الأرض وزعماء العشائر وسادة العصابات" (Lambert 1963).

أسفرت نهاية السلطة الاستعمارية المركزية عن ظهور فراغ مؤسسى، عاشت بسببه كل بلدان القارة مرحلة عدم استقرار وتجزؤ إقليمى إلى كيانات صغيرة ذات سيادة. وحدها تمكنت البرازيل من النجاه من عملية التفكك المركزى، إذ كانت الدولة الوحيدة الواقعة تحت السيطرة البرتغالية، ولهذا تميزت حدودها مع الأقاليم الأسبانية المحيطة بها بالتحديد الدقيق. كما أن استقلالها لم يؤد إلى إزالة إطار الدولة و النظام الملكى، بل جعل الملكية إطارًا يربط البلاد ربطا وثيقًا عبر تكييفها مع أوضاعها الخاصة.

خارج نطاق مدن أمريكا اللاتينية التى كانت تحوى أقلية ضئيلة تمامًا من السكان، استقرت السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل مجموعة من السادة المحليين Lordships، توزعوا بين كبار ملاك الأرض وزعماء العصابات وسادة الحرب وزعماء العشائر. مارس هؤلاء السادة سلطاتهم فى إطار بنية سابقة على بنية الدولة، فى ظلها تسيطر على القوى السياسية علاقات الولاء الشخصى، التى تفرض على كل شخص أن يطيع زعيمه الوراثى أو رئيسة المؤقت طاعة عمياء[٣]. وفى الخبرة التاريخية لأمريكا اللاتينية يشيع استخدام مصطلح Caciquism لوصف هذا النوع من السلطة، وهو مصطلح ذو أصول قبلية هندية يعنى "الرئاسة السياسية المحلية" وخلال القرن التاسع عشر تميزت حياة القارة السياسية بصراعات الرئاسات السياسية المحلية، التى توزعت أطرافها بين الولايات والعشائر والقرى أوالعصابات،واستمدت وقودها من ولاء الأفراد الأعمى لرؤسائهم وزعمائهم.

اعتمد التأسيس التدريجى لأمم أمريكا اللاتينية على دور الزعامة السياسية Caudillism، وتعنى فى الخبرة التاريخية لأمريكا اللاتينية ديكتاتورية أحد الرؤساء السياسيين المحليين على غيره من الرؤساء[٤]. وعندما ننظر إلى مشهد سياسى تسيطر الأوتوقراطية على نظمه السياسية بالصورة السابقة، من السهل أن نستنتج أن الأحزاب السياسية لم تجد فى هذا الواقع وسطًا ملائمًا لنموها وانتشارها.

جاء القرن العشرون معه بتحولات جوهرية لعبت دورًا أساسيًا فى نشأة الأحزاب. فلقد نتج عن نشأة الجيوش النظامية بقياداتها العسكرية المحترفة، مصحوبة بتأثير التغيرات الاقتصادية المرافقة للتصنيع والتحضر، استحالة أن يتمكن زعيم سياسى من الاستيلاء العنيف على السلطة اعتمادًا على جيشه الخاص فقط. هكذا لم تعد قضايا القارة محكومة بالتنافس الدائر بين الرئاسات السياسية والعسكرية المحلية، بل بالصراعات بين الطبقات الاجتماعية والأيديولوجيات والأحزاب السياسية. إلا أن الرئاسة السياسية التى أخذ نجمها فى الأفول كبنية للسلطة، تمكنت من الاستمرار عبر طرق أخرى تركت تأثيرها على مجتمعات أمريكا اللاتينية حتى الماضى القريب. بل ومن المحتمل حتى الآن. ونجد علامات على استمرارية هذا التأثير داخل ظواهر عديدة. منها شدة شخصنة السلطة، ومنها التأثير الانتخابى للأعيان Notables ومنها- وتلك هى الظاهرة الأهم- التحالفات التى أسستها تلك الفئة مع مختلف الأحزاب بما فيها الأحزاب التقدمية، تحصينًا للأرياف ضد التغيرات. وتظهر لنا تلك الثنائية الملحوظة التى استمرت تميز مجتمعات أمريكا اللاتينية، حيث تمكنت الرئاسات السياسية من تحييد قوى التغير داخل المناطق الريفية. وحتى أوائل القرن العشرين لم يكن بالقارة فعليًا، سوى أحزاب الكادر التى يوجهها الأعيان المحليون. ومنذ هذا الوقت فصاعدًا "أضحى المحور الرئيسى للحوار بين الأحزاب هو مشكلة الحرية والتحرر السياسى فى مواجهة تقاليد الحكم المطلق ، وتحت تأثير الضغوط النابعة من تطور اقتصادات السوق". (Manigat 1969:13).

حلت الأحزاب الجماهيرية بمسرح سياسة أمريكا اللاتينية فى فترة ما بين الحربين، وأساسًا فى أعقاب الانهيار المفاجىء لسوق الأسهم عام ١٩٢٩. وخلف هذا الظهور نكتشف التأثير المتداخل لعدة عوامل. ظهور الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية، وصعود موجة التصنيع، والدور الصاعد للدولة، وتداعيات تأثير الثورة المكسيكية وثورة أكتوبر الاشتراكية وصعود الفاشية. هذه الأحزاب الجماهيرية الجديدة التى تصنف داخل القارة كأحزاب شعبية تمييزًا لها عن الأحزاب اليسارية من النمط الأوروبى، اضطلعت بمهمة التعبير عن التطلعات المشوشة للجماهير الحضرية غير المتجانسة.

فلننظر الآن إلى السمات الداخلية للنمط الأمريكى اللاتينى للأحزاب الشعبوية سواء ديموقراطية أو ديكتاتورية. كانت هذه الأحزاب تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية لكنها أيضًا كانت معادية للماركسية، وتحمل ازدراء للسيطرة الخارجية. وصاغت نفسها بدقة على منوال الأحزاب الفاشية، التى استعارت منها سمات بارزة مثل النزعة الادماجية Corporatism. كما تميزت بوجود شخصية واحدة بارزة فيها تتمتع بالهيبة والنفوذ(٥). ودونما أى تظاهر بوجود أيديولوجيا أو برنامج، طالبت تلك الأحزاب الديماجوجية بحماية الضعفاء وأعلنت شعارات راديكالية يشوبها الغموض. ولقد قامت الحكومات التى سيطرت عليها الأحزاب الشعبوية بتمرير قوانين عمل أساسية، كما شجعت التوجهات النقابية العمالية، إلا أنها كانت نقابية خاضعة لسلطة الدولة. وكانت قرارات تحديد الأجور تتخذ دونما النظر فى عواقبها الاقتصادية. وعبر هذا النمط من القرارات تمكن مانحى تلك الأجور من التعبير عن نواياهم الحسنة، إلا أن فوائدها العملية سرعان ما كانت رياح التضخم تذروها هباء (Lambert 1963: 251).

أما فى الأرياف فقد اتجهت الأحزاب الشعبوية والحكومات التى شكلتها واتباعهم داخل المناطق الحضرية إلى التحالف مع كبار ملاك الأرض، وفى ظل هذا التحالف عجزت عن انتهاج سياسات إصلاح هيكلى فى الريف وأهملت جماهيره الواسعة.

وإلى جوار تلك الأحزاب الشعبوية، شهدت أمريكا اللاتينية ظهور الحزب الوطنى الثورى المكسيكى، الذى يعتبر المثال الوحيد لحزب امتلك سلطة ضخمة على المجتمع منذ لحظة تأسيسه وحتى الآن. تأسس هذا الحزب عام ١٩٢٩، ومنذ عام ١٩٤٦ واصل مسيرته تحت مسمى الحزب الثورى التأسيسى. وانطلاقًا من كونه وريث الثورة المكسيكية، وبالتالى ارتباطه بأسماء قادتها الثوريين الكبار مثل ماديرو وزاباتا وفيلا وشهداؤها المليون، ظهر بوصفه الحزب الذى يمكن من خلاله الوصول إلى سياسة جديدة من أجل تطبيق الأهداف الثورية لدستور ١٩١٧.

ساهمت الثورة المكسيكية فى تكوين الوحدة الوطنية، وزودت البلاد ببوتقة لدمج الجماعات العرقية فى كتلة هجينة واسعة. والواقع أن دستور ١٩١٧ الضامن للحريات العامة لم يكتف بتأسيس التنظيم السياسى للبلاد، بل أسس أيضًا بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية. وشكل هذا الدستور علامة مرشدة لكل دساتير أمريكا اللاتينية. أقر الدستور المكسيكى الحق فى ملكية الأرض وما فى جوفها من ثروات والماء، فى اطار حق الدولة فى فرض شروط على أصحاب الملكيات الخاصة وفقًا للمصلحة العامة. و حسب ماجاء فى أحد المصادر : "كان للدولة الحق فى مصادرة ملكيات الأرض الكبيرة أو تجزئتها من أجل المصلحة العامة. وتعهدت إحدى فقرات الدستور بإعادة تأسيس "الايجيدوس" أى ملكية القرى المشتركة. كما كان المكسيكيون وحدهم أصحاب الحق فى ملكية الأرض أو امتيازات استخراج المعادن. وفى استطاعة الدولة منح حقوق مماثلة للأجانب، ولكن بشرط التزامهم بعدم المطالبة بحماية حكوماتهم فى حالة مواجهتهم للمشاكل، وبالتالى إقرارهم بقبول أحكام المحاكم الوطنية". (Wyrna 1969:91).

وإذا انتقلنا إلى قضايا السياق الاجتماعى؛ نص الدستور على عدة أحكام لحماية العمل. يوم عمل لا يزيد عن ثمان ساعات، وعطلة أسبوعية كل ستة أيام، وحد أدنى للأجور، وأجر مضاعف للعمل الإضافى، والحق فى تعويضات عن إصابات العمل فى الصناعة، وتساوى العائد بين العمال القائمين بنفس العمل،

والمشاركة فى الأرباح، وتسوية المنازعات بين لجان تمثل على قدم المساواة العمال وأصحاب العمل، وحرية تكوين الجمعيات، والحق فى الإضراب، وأحكام أخرى.

وقام الحزب الوطنى الثورى المكسيكى على الأخص منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين، مؤيدًا فى ذلك من جانب الحركة العمالية، بمحاولة جادة للإصلاح الزراعى ، وزع فى سياقها ٢٠ مليون هكتار على الفلاحين. كما قام بتأميم شركات البترول الأجنبية، مع منحها تعويضات عن المنشآت المقامة على سطح الأرض وليس عن الثروة الموجودة فى باطنها من واقع أن الثانية وفقًا للقانون تقع فى نطاق ملكية الدولة[٦].

لم يكن الحزب الثورى التأسيسى حزبًا طبقيًا، بل حزب "بين طبقى" تواجد داخله: عمال وفلاحون ورجال خدمة مدنية ورجال أعمال ومهنيون. كما كان حزبا إصلاحيا ، ويسيطر على عالم الريف المكسيكى. فداخل هذا العالم أمسك مسئولو الحزب بزمام القيادة، وساعدهم على ذلك أن الحزب كان حزب الدولة منذ نشأته. وكان هذا الوضع يختلف عن وضع الأرياف داخل بلدان أخرى من القارة . ففى تلك البلدان كان كبار ملاك الأرض، أو بكلمات أخرى الأعيان ملاك اللاتيفونديات Latifundia (الضيع الزراعية الكبيرة)، يسيطرون على الريف و كانت أصوات الفلاحين رهن مشيئتهم. ولقد قام الحزب الثورى التأسيسى (والحزب الوطنى الثورى المكسيكى من قبله) عبر احتكاره للسلطة، بتخويل أعضائه كافة المهام الإدارية الأساسية، ليظهر كجهاز بيروقراطى أكثر من كونه حزبا يقوم على التعبئة الشعبية. وفيما يتعلق بأحزاب المعارضة فقد حظيت بالاعتراف، إلا أن الوسائل المتاحة لها كانت شديدة الضآلة مقارنة بتلك المتاحة للحزب التأسيسى. ولم يتوقف الحزب عن التلاعب بالانتخابات لكى يحتفظ لنفسه بالسلطة.

اقترح لامبير أن الحزب الثورى التأسيسى قد نجح بصفة عامة فى مقاومة إغراء الركون إلى الراحة المرتبط بالحكم الديكتاتورى، ومع ذلك يظل خطر إساءة استخدام السلطة كامنًا داخل نظام الحزب الرسمى. و ما نجح الحزب فى تجنبه بصفة عامة، بالمقارنة بغيره من الأحزاب الرسمية فى أمريكا اللاتينية والعالم الثالث، هو الشخصنة المتطرفة للسلطة. فلم يكن فى إمكان الرئيس أن يرشح نفسه لفترة ثانية أو يحتفظ برئاسة الحزب. وعندما تنتهى رئاسة رئيس الحزب للدولة، يجب عليه أن ينقل رئاسة الحزب إلى رئيس الدولة الجديد. وهو ما يعنى أن التغيير كان متبعًا كقاعدة نظامية، إلا أن التغيير هنا لم يكن تغيير الأحزاب السياسية بل تغيير الأفراد.

المستعمرات فى آسيا وأفريقيا

ظهرت الأحزاب فى بلدان آسيا وأفريقيا كمعبر عن آمال ومطامح حركة التحرر الوطنى. وبشكل عام احتوت الأحزاب الجماهيرية التى ظهرت فيها على مجموعة من الطبقات والفئات الاجتماعية: جماهير ريفية وعمال وحرفيون ورجال خدمة مدنية ومهنيون ورجال أعمال صناعيون. وكما سبق الإشارة ظهرت الأحزاب الجماهيرية فى أوروبا أساسًا كتعبير عن المعارضة الاقتصادية، أما ظهور الأحزاب الجماهيرية فى آسيا وأفريقيا فجاء كتعبير عن تصميم الأمة سواء- المتكونة أو الآخذة فى التكوين- على تحرير نفسها من السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية للسلطة الاستعمارية.

وفيما عدا حالتى إثيوبيا ومدغشقر اللتين كانت سلطة الدولة فيهما مستقرة تماما، تواجدت السلطة الاستعمارية فى أقاليم أفريقيا ما وراء الصحراء داخل بلدان "تماثل مجموعات من الشعوب وليس ما يدعى بالأمم" (Cornevin 1978: 10). ومن هنا يلاحظ أن القومية لم تصل فى تلك المنطقة إلى أوج ازدهارها كمطلب

للاستقلال حتى نهاية الحرب الثانية. بعد نهاية الحرب أخذ دور الأحزاب فى التعبير عن النضال من أجل الاستقلال فى التصاعد، وصاحب ظهورها إدخال حق الانتخاب العام. وفى هذا الصدد يذكر لافروف "ظهر أول تلك الأحزاب غداة الحرب العالمية الثانية. والواقع أن هذا الظهور المتأخر والمتزامن للأحزاب فى أفريقيا ملفت للانتباه، سواء كان ذلك فى الأقاليم الخاضعة للسلطة الفرنسية أو الخاضعة للسلطة البريطانية. وإذا بحثنا عن علة ذلك وجدنا تفسيرًا مشتركًا". (Lavroff 1970:9) تتواجد تلك العلة المشتركة فى منح حق الانتخاب العام للأفارقة أعقاب الحرب الثانية، مع وجود بعض الاستثناءات النادرة مثل كوميونات[*] السنغال الأربعة التى كانت ممثلة فى مجلس النواب الفرنسى منذ عام ١٨٧٠.

وإذا تأملنا عملية ظهور الأحزاب فى بلدان أفريقيا ما وراء الصحراء، سنلاحظ وجود اختلافات فيما بينها جديرة بالرصد والتحليل، مصدرها الواضح هو الاختلاف فى طبيعة السلطة الاستعمارية الخاضعة لها. ففى المستعمرات الفرنسية ظهرت أغلب الأحزاب السياسية بعـــد إعلان دستور أكتوبر ١٩٤٦ ، الذى منح مكانة المواطن لبعض الرعايا الأفارقة السابقين[٧].

مـــر تطور الأحزاب السياسية فى المستعمرات الفرنسية بثلاثة مراحل: (Mahiou 1969) فى المرحلة الأولى الممتدة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ كانت الأحزاب فى المستعمرات الفرنسية، تمثل إما امتدادا للأحزاب الفرنسية ذاتها أو جماعات ذات روابط وثيقة بتلك الأحزاب. اى حالة اندماج وتكامل حقيقى، فى ظلها كانت التجمعات الأفريقية محض قسم محلى للحزب الفرنسى الأم يقوده الأوربيون أساسا[٨]، أو حزبًا أفريقيًا ينتسب إلى حزب آخر أوروبى[٩]. وشهدت المرحلة الثانية الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ تقدمًا ملحوظًا. ففيها تمكن الأفارقة

(*) الكوميون: وحدة إدارية صغيرة فى فرنسا، وتعتبر أصغر وحدات التنظيم الإدارى بها. (المترجم).

من الإفلات من قبضة المركز الفرنسى، لكى يطرحوا قضاياهم المتعلقة بالحكم الذاتى والاستقلال. وتميزت تلك الفترة بتطور "التجمع الديموقراطى الأفريقى" Rassemblement Democratique Africain الذى شمل كل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، كما تميزت بتأسيس "مجموعة المستقلين فى المستعمرات الفرنسية" التى كان ليوبولد سنجور المحرض على تكوينها. وتبدأ المرحلة الثالثة بعد صدور القانون المعروف باسم قانون الكادر "أو الإطار" Ioi-Cadre الذى صدر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦. أدى هذا القانون إلى تكوين المجالس النيابية والمجالس الحكومية داخل الأقاليم الخاضعة للسلطة الفرنسية، وأقر بحق الانتخاب العام. وترتب على تلك الأحكام تحويل الأحزاب الأفريقية الموجودة فى المستعمرات، إلى وسائط معبرة عن الحياة السياسية الأفريقية داخل إطار إقليمى محدد.

فى المستعمرات البريطانية كانت كل مستعمرة تمثل وحدة مستقلة. و لم تتواجد داخلها أحزاب عبر إقليمية مكتملة التطور. وفى عام ١٩٤٨ أصدرت حكومة حزب العمال البريطانى كتابًا أزرق، شكل ظهوره بداية تطبيق استراتيجية الانسحاب الاستعمارى التى تطورت من خلال الحكم الذاتى Self-government إلى الاستقلال، وبداية تأسيس الأحزاب فى المستعمرات البريطانية. وترجع بدايات أغلب تلك الأحزاب إلى سنوات الخمسينات. ولقد جعلت السلطات الاستعمارية الحكم الذاتى Home rule مشروطًا بتكوين الأحزاب وفقًا للقواعد البريطانية، أى وفقًا لكونها ذات طبيعة تمثيلية وخاضعة لقواعد المباراة السياسية. وكان أكثر الأحزاب التى ظهرت فى المستعمرات الإنجليزية شعبية، حزب المؤتمر الشعبى Convention People `s Party الذى أسسه كوامى نكروما فى غانا ، وحزب الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى Kenya African National Union الذى أسسه جومو كينياتا فى كينيا. إلا أن أغلب الأحزاب التى ظهرت فيها كانت ذات أصول إثنية.

فى المستعمرات البلجيكية قامت أغلب الأحزاب السياسية على أساس إثنى. وينطبق هذا على أقدم تلك الأحزاب قاطبة المعروف باسم تحالف باكونجو Allîance

des Ba-Kongo، الذى كان يطالب بتكوين دولة الكونغو الأوسط. كما ينطبق على حزب التجمع الكاتانجى Rass- emblement Katangais المؤسس عام ١٩٥٨ فى مؤتمر الجمعيات القبلية الكاتانجية Confederation des Associations Tribales du Katanga، والذى كان يطالب بتأسيس دولة كاتانجا المستقلة فى إطار اتحاد كونفيدرالى كونغولى. وتمثل الحركة الوطنية الكونغولية Mouv- ment National Congolais التى كان باتريس لومومبا يقف على رأسها، وتمكنت من تحقيق حضور مميز داخل خمسة أقاليم من الأقاليم بالكونغو، أول حزب كونغولى مهم عابرللتجمعات الإثنية .

آسيا والعالم العربى الإسلامى

فى تناولنا لظهور الأحزاب وتطورها فى آسيا والعالم العربى الإسلامى سندع تونس جانبًا، لأنها تشكل موضوع بحثنا الذى سنتناوله بالتفصيل فى الصفحات القادمة. خلال الربع الأول من القرن العشرين شهدت المنطقة ظهور ثلاثة أحزاب تاريخية حديثة كبرى تمكنت من تمثيل مجتمعاتها الوطنية تمثيلاً قويًا: حزب المؤتمر الهندى، وحزب الوفد المصرى، وحزب الشعب الجمهورى فى تركيا.

يعتبر حزب المؤتمر الهندى أقدم الأحزاب الجماهيرية فى البلدان المستعمرة والعالم الثالث. تكون الحزب عام ١٨٨٥ بمبادرة من موظف مدنى بريطانى كبير سابق، وبمباركة من نائب الملك القائم على أمر السلطة البريطانية فى الهند. وعمل الحزب على تجميع أعيان الهند المتأنجلزين Anglicized، سعيًا نحو احتواء النزعة القومية الهندية التى كانت آنذاك لا تزال فى مهدها. وحتى عام ١٩٠٥ انتهج الحزب سياسة تستهدف الإصلاح الاجتماعى والتقدم الاقتصادى داخل الإطار الامبراطورى البريطانى (Dore 1969).

ابتداءً من عام ١٩٠٦ تحول برنامج الحزب من التشديد على الخط السابق، إلى السعى نحو إقامة حكم ذاتى (سواراج) النمط الهندى فى الحكم الذاتى (المترجم) فى إطار الإمبراطورية. ومنذ هذا الوقت فصاعدًا توحد الحزب مع الحركة الوطنية. ولقد ألهم الحزب النضال الجماهيرى على نطاق واسع، بالتنسيق مع حركة نقابية عمالية نشطة، وتمكن من اجتذاب كل الشرائح الاجتماعية التى لا تتوافق مصالحها مع الوجود البريطانى من أول الجماهير الفلاحية إلى البرجوازية العليا. وفى عام ١٩٣٥ اضطرت السلطات البريطانية إلى إصدار قانون حكومة الهند Government of India Act، وأدت انتخابات ١٩٣٧ إلى سيطرة حكومة حزب المؤتمر على أغلب الولايات الهندية. وفى عام ٣٨-١٩٣٩ وصلت عضوية الحزب إلى ٤,٤ مليون عضوًا، وهو رقم ضخم يُعبر عن المكانة التى حققها فى السياسة الهندية.

فى عام ١٩٤٠ عرض الحزب على بريطانيا التعاون مع المجهود الحربى للحلفاء، مشترطًا الاعتراف بمبدأ استقلال الهند وتكوين حكومة هندية وطنية مؤقتة. إلا أن بريطانيا ترددت فى الاستجابة لعرض حزب المؤتمر. وفى مواجهة هذا التردد قرر الحزب بقيادة المهاتما غاندى فى أغسطس ١٩٤٢، البدء فى نضال جماهيرى سلمى على أوسع نطاق ممكن. وهكذا انطلقت مظاهرات الاحتجاج ضد السلطة البريطانية، التى واجهتها بإطلاق موجة من القمع. فقامت بحل الحزب واعتقال قادته حتى عام ١٩٤٥، علاوة على احتجاز ٦٠,٠٠٠ من الأهالى، ومصرع٩٤٠ وإصابة ١٦٣٠. وفى الانتخابات النيابية الإقليمية عام ١٩٤٦، تمكن الحزب من تحقيق نجاح ساحق، وهو نفس العام الذى شهد دعوة النقابات العمالية لإضراب عام وعصيانات بحرية. وفى العام التالى وافق البرلمان البريطانى على مشروع قانون استقلال الهند، ليتولى حزب المؤتمر قيادة الحكومة الهندية المستقلة الجديدة.

يذكر "شارل بتلهايم" بشأن الدور التاريخى الذى لعبه حزب المؤتمر، أن الحزب "باتباعه لقيادة المهاتما غاندى، استفاد من ذكائه السياسى وتفانيه فى خدمة القضية الوطنية وفهمه للشعب. أما الشعب فقد رأى نفسه فى هذا القائد العظيم، ودعم حزب المؤتمر عندما كان فى أشد الحاجة إلى الدعم والتأييد". Bettelheim (1971:146)

وثانى الأحزاب التاريخية الكبيرة فى آسيا والعالم العربى الإسلامى، هو حزب الشعب الجمهورى فى تركيا. عند نهاية الحرب العالمية الأولى، ومع الاتفاق على هدنة "مودروس" Mudros فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ بين الإمبراطورية العثمانية والحلفاء، سقطت تركيا تحت الاحتلال العسكرى الأجنبى لتفقد مؤقتًا استقلالها. فى تلك الفترة: "تولى المحتلون (سلطة الحلفاء) جمع الضرائب، وانتقل أمر النظام العام إلى أيدى الحلفاء، وحلت الإدارة الأجنبية محل الإدارة السابقة، أما البرلمان فقد تم فضه إلى أجل غير مسمى فى انتظار إعادة بناء الأوضاع العادية فى الأقاليم والعاصمة. " (Esen 1969: 31). وفى مواجهة هذا الوضع الوطنى المتردى، تكونت اللجان والجمعيات الوطنية فى كل أنحاء البلاد، ولكن دونما وحدة جامعة بينها أو تنسيق قومى يوجه حركتها. وكان "مصطفى كمال أتاتورك" هو الذى تمكن من جمع شمل تلك الجماعات فى إطار حركة وطنية متحدة [١٠]. ففى الثالث والعشرين من يوليو ١٩١٩ قام بتنظيم مؤتمر إقليمى فى "أيرزوروم" Erzurum، وخلال فترة تقل عن شهرين انعقد مؤتمر وطنى فى "سيفاس" Sivas قام بانتخاب وفد تمثيلى أو حكومة أمر واقع.

عندما قام البرلمان العثمانى فى يناير ١٩٢٠ بالتصويت على حل نفسه، وتواجدت من المنظور القانونى مؤسسة لممارسة السلطة السياسية، أعلن "أتاتورك" انعقاد المجلس النيابى الوطنى الكبير فى أبريل من نفس العام بمدينة أنقرة، حيث كانت العاصمة استانبول آنذاك تحت احتلال وسيطرة الحلفاء، وأمر المقاطعات

بإجراء انتخابات وإرسال ممثليها إلى المجلس. ولقد عمل المجلس النيابى الوطنى الكبير الأول بوصفه مجلسًا تأسيسًا، وفى العشرين من يناير ١٩٢١ تبنى دستورًا أعلن سيادة الشعب ونقل السلطات من الخليفة السلطان إلى المجلس الوطنى الكبير.

لم تقف إنجازات أتاتورك فى هذا العام عند هذا الحد. فلقد تمكن من إيقاف تقدم الجيوش اليونانية عبر الأناضول، والذى وصل بها فى أغسطس ١٩٢١ إلى أبواب أنقرة ذاتها، ثم ألحق بها هزيمة منكرة فى العام التالى. وبقدوم خريف ١٩٢٢ كانت كل القوى الأجنبية قد قامت بإخلاء الإقليم، الذى كان أتاتورك قد تحدث عنه عام ١٩١٩ فى برنامجه السياسى الأصلى "الميثاق الوطنى"، بوصفه "الإقليم التركى"[١١]. وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية وألغيت الخلافة. وكان الخليفة قد أرسل جيشه مع الجيوش المحتلة فى حربها ضد أتاتورك، الذى كانت قواته تسمى آنذاك رسميا "المتمردون".

تأسس حزب الشعب الجمهورى فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣، أى قبل بضعة أسابيع من إعلان الجمهورية التركية. ولما كان كمال أتاتورك هو قائده ومؤسسه، فقد أصبح الحزب الرسمى للجمهورية الوليدة. ونجد القاعدة التى ارتكزت عليها عملية بناء الحزب، فى لجان الدفاع عن الحقوق التى تكونت عند نهاية الحرب الأولى من أجل تنظيم المقاومة التركية للغزو الأجنبى . وكما شكل الحزب حزب الجمهورية الرسمى، أصبح أيضًا أداتها فى مسيرتها التحديثية. ومن تاريخ تأسيسه حتى عام ١٩٥٠، حافظ حزب الشعب الجمهورى على موقعه القيادى داخل البلاد. وجاء ذلك بفعل تلك الشرعية التاريخية التى لم يتحداها أحد، والتى اكتسبها بفضل مؤسسة كمال أتاتورك: بطل التحرير ومؤسس الدولة الجديدة. تبنى الحزب أفكارًا وسياسات شديدة التأثر بالغرب، ومن هنا عارض وجود أى شىء من شأنه التذكير

بالخلافة المندحرة، وشن حملة واسعة لنشر التعليم والعلمنة. ولقد نصت المادة الثانية من الدستور التركى على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، إلا أن هذه المادة جرى إلغاؤها فى عام ١٩٢٨. وفى عام ١٩٣٧ أضيفت إلى الدستور مادة جديدة، تقرر بوضوح أن تركيا دولة علمانية وتنص على حظر جمعيات ومؤسسات التعليم الدينى.

يمثل حزب الوفد المصرى ثالث الأحزاب التاريخية الكبيرة فى آسيا والعالم العربى الإسلامى. كانت مصر– مثلها فى ذلك مثل أغلب بلدان العالم العربى– ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية. وفى أعقاب رحيل قوات حملة نابليون بونابرته بعد هزيمتها العسكرية عام ١٨٠١، استطاعت مصر أن تحقق لنفسها سيادة سياسية فعلية .ففى عام ١٨٠٥ عين محمد على حاكمًا لمصر، وبدأ فى تنفيذ برنامج واسع لتحديث البلاد تحت رعاية الدولة، مع سياسة ترمى للانفصال عن سلطة الباب العالى بـ الأستانة.

وفى عام ١٩١٤ فقدت مصر السيادة رسميًا، عندما قامت بريطانيا بفرض حمايتها عليها لتحولها إلى محمية بريطانية. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن البلاد على أرض الواقع، كانت قد دخلت منذ منتصف القرن التاسع عشر دائرة النفوذ الأوربى الذى أخذ فى النمو والتضخم. ففى إطار إصرارها على المضى فى طريق التحديث، وتحت تأثير مشروع قناة السويس بنفقاته الهائلة، اضطرت مصر إلى الانفتاح أمام القروض الأوروبية والمستثمرين الأوروبيين. وهكذا تحولت إلى أرض للطراد والصيد، تجوبها جماعات من المضاربين والوكلاء الدبلوماسيين، لا يحكمهما مبدأ سوى مبدأ المصلحة الذاتية. كتب اللورد ميلنر يصف هذا الوضع الذى انحدرت إليه البلاد: "من الصعب أن نتخيل هذا التدنى الأخلاقى الكامل الذى انحدر إليه وكلاء وممثلى القوى الأوروبية الدبلوماسيين، فى استخدامهم لنفوذهم من أجل دفع مصر الضعيفة للموافقة على أكثر مطالبهم تطرفا. ومع مرور

الزمن لم يعد الهدف من الحصول على امتيازات معينة هو تنفيذ مشروع ما، بل اختراع ذريعة ما تسمح بفسخ العقد لكي يستديروا بعد ذلك صوب الحكومة المصرية مطالبين بالتعويض"(١٢).

وكانت الحصيلة هي سقوط مصر فريسة للأزمة المالية، التي جاءت معها بالنتيجة التي كانت فرنسا وبريطانيا تصبوان إليها منذ فترة طويلة. ففي عام ١٨٧٦ تكون صندوق الدين، وتم تعيين وزيرين أوروبيين (بريطاني وفرنسي) في الوزارة المصرية. أما الخديوي إسماعيل الذي حاول كبح الانتهاكات الأوروبية للسيادة المصرية، فقد قام الباب العالي بعزلة عام ١٨٧٩ بتحريض من القوى الغربية. وكانت السنوات السابقة قد شهدت بدايات تطور السخط الوطني، ومع تصاعد التطورات الأخيرة أخذ هذا السخط يتصاعد ويتخذ أشكالًا محددة. وتصدر أحمد عرابي باشا ورفاقه الضباط طليعة الحركة الوطنية. وتمكنوا في نفس عام عزل الخديوي إسماعيل من فرض حكومة وطنية على توفيق باشا الخديوي الجديد، برئاسة محمود سامي البارودي مع تولي عرابي نفسه لوزارة الدفاع، ودستور ليبرالي مع الدعوة لتكوين مجلس نيابي وطني.

ولم تحظ تلك التطورات الأخيرة بالقبول البريطاني، فأرسلت في عام ١٨٨٢ بوارجها الحربية إلى الإسكندرية لتهبط فيها ، ثم يتقدم الجيش البريطاني ملحقًا الهزيمة بالجيش المصري . لاحظ جان وسيمون لاكوتور: "هذه الثورة المصرية التي انتهى مآلها إلى الهزيمة، شكلت نوعًا من التمهيد أو فلنقل الاستهلال. فلقد جاءت معها بثلاثة تيارات تعبر عن الوطنية المصرية: تيار "الحزب الوطني" بقيادة عرابي المعارض بقوة للسيطرة الأوروبية، وتيار التحديث والليبرالية الدستورية الذي عبر عنه شريف باشا، وتيار محمد عبده المبشر بالروح الوفدية" .(Lacouture and Lacouture 1956:69)

أصبحت مصر بؤرة للتأمل والتجديد الروحى. هذه الحركة أو على حد التعبير المصرى الشائع "النهضة"، كانت ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأمم الإسلامية. وللمرة الأولى تمكنت حركة النهضة من أن تؤمن لنفسها سيطرة واسعة، واستطاعت أن تهز النخبة الاجتماعية. كانت هذه النخبة تعى مدى تأخر العالم الإسلامى علميًا واقتصاديًا وسياسيًا ومدنيًا بالمقارنة بأوروبا، و ناضلت من أجل نهضة وتحديث الحضارة الإسلامية، عبر روح نقدية تطرح التساؤلات، ومن خلال تحصيل العلوم الغربية، وإعادة التنظيم السياسى. ولقد أراد فريق المصلحين بقيادة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده تحطيم قيود التقاليد والامتثالية الدينية، واستعادة الكرامة من خلال الإصرار على استعادة الذات لدورها التاريخى، والابتعاد عن القدرية والخرافة.

ولم تكن الحداثة المصرية محض محاكاة للغرب، كما لم تكن أيضًا خضوعًا له. والصحيح أنها كانت رد فعل ضد السيطرة الغربية، وخميرة للنزعة القومية، وتأكيدًا للهوية والأمة المصرية . إلا أن تلك الحركة الفكرية والسياسية لم تتمكن من منع مصر من التقهقر إلى مستوى محمية من المحميات البريطانية، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤.

كان سعد زغلول[١٣] منارة هادية فى مسار تلك الحركة الفكرية والوطنية. فى مواجهة تطورات أوائل الحرب الأولى، اقتنع سعد زغلول بضرورة الصبر والانتظار حتى تصل الحرب إلى نهايتها[١٤]. وعندما انتهت الحرب لم يظهر البريطانيون تجاوبًا مع المطالب المصرية، فاضطر سعد زغلول إلى تنظيم اجتماعات للاحتجاج ضد الموقف البريطانى. ردت السلطات البريطانية على التحركات المصرية باعتقال سعد زغلول فى ٨ مارس ١٩١٩، ثم نفيه إلى مالطة برفقة ثلاثة من مؤيديه: محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل. وجاء رد فعل الشعب المصرى فوريا، فانتشرت المظاهرات والإضرابات فى أنحاء البلاد، واستمرت الثورة حتى اضطرت بريطانيا للإفراج عن سعد زغلول ورفاقه

وسمحت لهم بالعودة إلى البلاد. وفى أعقاب ذلك ذهب الزعيم المصرى على رأس وفد إلى لندن وباريس، من أجل عرض القضية المصرية والاستفادة من مبادىء ويلسون فى مؤتمر السلام.

شهد خريف ١٩٢١ اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات المصرية ضد الاحتلال البريطانى، أسفرت عن إجبار السلطة البريطانية على الاعتراف باستقلال مصر كمملكة مستقلة فى مارس ١٩٢٢، وفى إبريل ١٩٢٣ أعلن دستور ليبرالى جديد للبلاد. وبدا الشعب المصرى فى ممارسة سيادته فعليًا فى يناير ١٩٢٤ بانتخاب البرلمان المصرى، وأسفرت الانتخابات عن فوز حزب الوفد برئاسة سعد زغلول بأغلبية كبيرة وصلت إلى ١٩١ مقعدًا من٢١١. هكذا يمكننا القول أن الثورة المصرية كانت أول انتصارات الشعوب المستعمرة على القوى الاستعمارية فى القرن العشرين.

تميزت التوجهات العامة لحزب الوفد المصرى بعدة سمات أساسية: إصرار على تطبيق المعرفة العامة والخبرات الإدارية التى اكتسبها المصريون حديثًا فى إدارته لشئون الدولة المصرية، وانتهاج لسياسات اقتصادية وطنية النزعة، ونزعة دينية متسامحة(١٥)، وحرص على الوحدة الوطنية، وإيمان عملى بتقدم المرأة(١٦). وكما لاحظ جان وسيمون لاكوتور، تمكن الوفد تبعًا لتأثير التوجهات التحديثية على سياسته وسعيه نحو إرساء قيم التسامح، من أن يصبح التعبير الكامل عن الشعب المصرى، وبالتالى أصبح ممثله بكل معانى الكلمة.

وكان حزب الوفد يبدو فى صورة الحزب الذى تمكن من احتواء كافة عناصر المجتمع المصرى: من الإقطاعيين إلى الفلاحين، ومن المثقفين إلى المتظاهرين فى الشوارع، ومن مؤيدى بريطانيا ومحبيها إلى رافضيها ومبغضيها، ومن أتقياء المسلمين والأقباط المصريين الى الملحدين. ويمكن القول إنه من النادر أن نجد شخصًا لعب دورًا فى تاريخ مصر الحديثة، دون أن تكون له صلة

ورابطة ما بحزب الوفد. ويمكن إرجاع تلك النزعة الوفدية التعددية إلى عدة عوامل. منها طبيعة نشأته التاريخية. فلقد ظهر الوفد أصلًا بوصفه وفدًا يسعى لتحقيق مطلب الاستقلال الوطنى المجمع عليه، جامعًا فى صفوفه بين الوطنيين والانتهازيين والباحثين عن المغانم. ومنها تأثير تركيبته الداخلية. فلقد كانت مراكزه القيادية فى يد العناصر البرجوازية والمحامين المنتمين عادة للطبقة الوسطى، بينما كان يعتمد اقتصاديًا على كبار ملاك الأرض، ويمتطى ببراعة أكتاف جماهير الفقراء. وهناك فى النهاية عامل الغياب الكامل للعقيدة أو البرنامج.-Ghali 1969:86 (87)

تكشف لنا النظرة العامة التى ألقيناها على ظهور الأحزاب الجماهيرية الأولى فى العالم الثالث، عن وجود خصائص محددة للبلدان التى ظهرت فيها . فنلاحظ- أولاً- إنها بلدان تتمتع فيها الدولة المركزية بعمق تاريخى طويل المدى، تمكنت فى إطاره من توحيد أهالى البلاد تحت سلطتها. كما نلاحظ- ثانيًا- أنها بلدان عانت فترات من التدهور التاريخى، لكنها كانت فى الماضى موطنًا لحضارات تاريخية قديمة مزدهرة. ثم نلاحظ- ثالثاً- أنها بلدان توفرت لها نخبة متدربة متعلمة، تزايد عددها تزايدًا قويًا من خلال الاتصال مع السلطة الاستعمارية. وهى- رابعًا وأخيرًا- بلدان بدأ نمط جديد من التمايزات الاجتماعية فى الظهور داخلها، دافعًا صوب تشكل مجتمعات مماثلة لمجتمعات العالم الرأسمالى المتقدم، ولكن دون أن يقطع أواصره وصلاته بقواعده الاجتماعية السابقة سواء كانت مشاعية أو إقطاعية. ونجد أبرز تلك التمايزات الاجتماعية الجديدة فى ظهور طبقة برجوازية هشة التكوين، وطبقة عاملة أفرزت حركة عمالية ومعها نخبتها العمالية. وعندما ننظر إلى الأحزاب السياسية التى شهدتها تلك البلدان، وشرعت فى قيادة النضال من أجل التحرر الوطنى، سنلاحظ إما أنها ذات طبيعة عبر طبقية أو تشكل جبهات طبقية . وتبعًا لذلك كانت تجذب إلى صفوفها شرائح اجتماعية مختلفة، فيما عدا- وذلك فى بعض الحالات وليس كلها -كبار ملاك الأرض والعائلات الأرستقراطية الكبيرة.

الأحزاب التونسية

شهدت تونس حزبا من أقدم الأحزاب الجماهيرية فى العالم الثالث. هل نجد تفسيرا لتلك الحقيقه فى عمقها الحضارى الممتد لثلاثة آلاف عام، من أول تأسيس قرطاجنة مرورا بالرومان والفاندال والعرب والأتراك، وحتى الغزو الفرنسى.؟ ومن جهه ثانيه تمتلك تونس تاريخها الطويل فى التحضر، و تتمتع بمجتمع راسخ التكوين. ومن جهه ثالثه كانت تونس منذ أوائل القرن العشرين دولة ذات سيادة، و ذات سلطة مركزية تمارس درجة مناسبة من السيطرة على إقليمها وتنهج نهجًا تحديثياً.

من محاولات التحديث الأولى إلى خضوع تونس للحماية

منذ ١٥٧٤ أصبحت تونس نيابة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وخلال فترة خضوعها للسيطرة العثمانية: "شهد التاريخ التونسى الظهور التدريجى لسلطة مستقلة، الذى توج فى عام ١٧٠٥ بظهور دولة الأسرة الحسينية التى ترسخت قواعدها بعد ذلك." (Chater 1984:22) وبعد عام ١٨٣٩ لعبت الحامية العسكرية العثمانية دورًا تابعًا، وتحولت إلى محض فرقة عسكرية ضمن فرق أخرى عديدة. وفى هذا الوقت لم تكن تجارة تونس مع تركيا تشكل سوى جزء ضئيل من تجارتها الخارجية. وتظهر لنا إحصائيات ١٨٣١-١٨٣٥ إن تجارة تونس مع تركيا، كانت تشكل حوالى ١٠% من الصادرات والواردات. وابتداء من عقد الثلاثينات فى القرن التاسع عشر شهدت تونس انطلاقة حركة تجديد، سعت إلى بناء دولة مستقلة قادرة على حكم بلادها وشعبها، والسير فى طريق التحديث المادى والثقافى. ويشكل هذا السياق التاريخى الإطار الذى ظهر وتكون فيه أول أحزاب تونس السياسية الحديثة، والذى لا يمكننا بدونه أن نفهم أسباب ومغذى ظهور هذا الجزب.

من ثلاثينيات القرن التاسع عشر وعلى امتداد بقية عقوده، كانت حركة التجديد التونسية المتفق على وصفها كحركة إصلاحية، تقودها نخبة من المثقفين متمحورة من حول الدولة. وظهرت تلك الحركة تعبيرًا عن الإصرار على التغلب على تخلف تونس، بالمقارنة مع تزايد قوة وهيمنة الغرب الذى كان يسير فى طريق التقدم الاقتصادى والتقنى والعلمى والثقافى بمعدلات مذهلة. وهناك أربعة عوامل يمكنها أن تفسر لنا تلك الحركة التجديدية. أول تلك العوامل قرب أوروبا من تونس، الأمر الذى قاد إلى تزايد الصلات والروابط الدبلوماسية والتجارية الوثيقة، علاوة على تأسيس مستوطنة أوروبية فى تونس على امتداد سواحلها. وثانيها أن الجزائر المجاورة لتونس كانت قد سقطت فريسة للاحتلال الفرنسى منذ عام ١٨٣٠، وشكل هذا صدمة نفسية لأهل تونس وتحذيرًا لهم. وثالثها كثافة اتصالات القادة التونسيين مع القناصل الأوروبيين، علاوة على رحلات مبعوثى باى تونس إلى أوروبا. ليس هذا فقط ، فالعديد من علماء تونس قاموا بزيارة فرنسا، وابتداء من عام ١٨٢٥ أصبح إرسال البعثات الرسمية إلى الخارج ممارسة شائعة تتزايد وتيرتها. والعامل الرابع والأخيرعملية التحديث المصرية التى انطلقت بمبادرة من محمد على. فلقد كانت التجربة المصرية معروفة لدى الكثير من الرحالة التونسيين[١٧] (Chater 1984: 490 ,Tlili 1974) كما عرف العلماء التوانسة كتاب رفاعة الطهطاوى الشهير "تخليص الأبريز"، الذى كتبه فى ختام إقامته فى باريس .

كانت أولى علامات هذا العزم الإصلاحى والاستقلالى، العمل على تطوير نظام الضرائب وتكوين جيش حديث. تلقى أفراد الجيش التونسى الحديث تعليمهم على أيدى ضباط أتراك تلقوا تدريبًا أوروبيًا، علاوة على ضباط أوروبيين فرنسيين وإيطاليين جاءوا للخدمة فى تونس بناء على اتفاقات شخصية. وفى عام ١٨٣٤ تأسست مدرسة عسكرية شملت الدراسة فيها كافة فروع التعليم العسكرى.

وفى سياق هذا التوجه أصبح الجيش التونسى أول المؤسسات، التى وفرت للتوانسة التعليم العلمى الحديث. هكذا سوف يصبح بعض تلاميذ المدرسة العسكرية الحديثة، من كبار مسئولى الدولة التونسية ومناصرين أشداء للنزعة الإصلاحية (١٨). ولقد شكل نمو الجيش، الذى كان يجرى تمويله مع اتساع نطاق فرض الضرائب وجبايتها، أداة مهمة لبناء سلطة الدولة المركزية التونسية الجديدة الآخذة فى فرض سيطرتها على البلاد كلها، بما فى ذلك المناطق النائية عن العاصمة. وفى هذا الصدد كتب شاتيه: "تمكنت السلطات من تحقيق سيطرة مالية شبه كاملة على البلاد". وفى معرض تفسير هذا النجاح ذكر: "كانت المناطق التى تجرؤ على إعلان العصيان، تجد أمامها الآن سلطة جاهزة ومستعدة لقمع أى عصيان، وبمجرد أن ترصد علامة على وقوعه تتدخل فورًا وتجتاح المنطقة المتمردة" (Chater 1984: 567) ويظهر لنا الجدول رقم ١ تكوين الجيش التونسى فى عام ١٨٥٣.

جدول رقم ١

تكوين الجيش التونسى فى ١٨٥٣

الجيش النظامي		الجيش غير النظامي والفرق السابقة	
مشاة مقاتلة	١٩,٨٠٠	أتراك	٣,٠٠٠
مشاة خفيفة السلاح	٧٩٤	زواوة	١٢,٠٠٠
فرسان	١,٢٦٦	مخزن	٥,٢٠٥
مدفعية	٦,٠٨٤	سباهية	٦,٥٠٠
أسطول	١,٥٠٠	ميزارغية	٢٠,٠٠٠
الإجمالى	٢٩,٤٤٤	الإجمالى	٤٦,٧٥٠
الإجمالى العام ٧٦,١٩٤			

Source: Chater 1984, P 516.

لم تقتصر عملية التحديث على القوات المسلحة، بل امتدت لتشمل البنى الاقتصادية التحتية ونظام الحكم والتعليم. وكان تيار التحديث التونسى يؤمن بفكرة مركزية، مضمونها: "العدالة وحسن الإدارة والمؤسسات السياسية الحديثة، تمثل الأسباب المؤدية إلى نمو الثروة". وبالتالى اصبح من الضرورى " تبنى مبدأ أساسي يتعين تقديمه على كل شيء آخر، يقضى ببناء نظام حكم جيد قادر على اكتساب الثقة، سيؤدى فى المقابل إلى تشجيع المثابرة والاتقان التدريجى لكل شيء، وفى كلمات أخرى ما تفعله أوروبا الآن"(١٩).

كانت جهود الإصلاح التونسى فى جوهرها عملية تغيير سياسى، استهدفت تسهيل التطور الاقتصادى والمدنى. وجاء إعلان عهد الأمان عام ١٨٥٧، ثم إعلان الدستور التونسى عام ١٨٦١ الذى يعتبر أول دستور فى العالمين العربى والإسلامى، تعبيرًا عن تلك الرغبة فى التغيير.

ولم تتقدم جهود التحديث التونسى بيسر، إذ واجهتها عوائق مصدرها عوامل مختلفة. كان من ضمنها تردد القيادة المتزايد فى الاستمرار فى طريق التحديث، ورفض الأهالى للعبء الضريبى المتزايد بمعدلات تفوق قدرتهم على التحمل، وهو ما تجسد فى هبة ١٨٦٤ وما رافقها من قمع وحشى، وفى النهاية هناك تأثير الجشع الأوروبى. وجاء استسلام تونس وتحولها إلى محمية فرنسية عام ١٨٨١ليشكل علامة على هذا الفشل.

من مقاومة الاستعمار الفرنسى إلى تحقيق الاستقلال الوطنى

لم يؤد الاحتلال الفرنسى لتونس إلى توقف حركة الإصلاح، بل استمرت ولكن عبر طريق آخر ومختلف.. وبتحليل الفترة الممتدة من فرض الحماية إلى الاستقلال، يمكن التمييز داخلها بين أربعة مراحل تاريخية أساسية. الأولى مرحلة

قبول العامل الاستعمارى، واستمرت حتى العقد الأول من القرن العشرين. والثانية مرحلة انطلاقة الجيشان الشعبى وتكوين حزب سياسى "ثورى"، والثالثة مرحلة ميلاد حزب الدستور، والرابعة والأخيرة مرحلة ظهور حزب الدستور الجديد.

فى أعقاب فرض الحماية الفرنسية على تونس بفترة قصيرة، تكونت نواه من المثقفين المنتمين إلى عائلات الأعيان من حول شخصيتين أساسيتين: البشير صفر وعلى باش حانبة، وكلاهما يشكل امتدادًا لتراث خير الدين التونسى الإصلاحى. كان الاثنان من خريجى المدرسة الصادقية، ثم ارتحلا إلى فرنسا للدراسة فيها. وبعد عودتهما من فرنسا شاركا مع آخرين من الزيتونيين فى إصدار صحيفة أسبوعية تدعى الحاضرة، التى صدر أول أعدادها فى ٢٨ أغسطس ١٨٨٨.

وفى عام ١٨٩٦ تأسست الخلدونية، وهى مدرسة ثانوية كان الهدف من تأسيسها إدخال العلم والموضوعات الحديثة إلى التعليم التقليدى. وفى عام ١٩٠٥ قامت مجموعة من خريجى الصادقية، بتكوين جمعية قدماء الصادقية لتشجيع الاهتمام العام بالمسائل العلمية. أما حركة الشبيبة التونسية الفتاة فكانت فى الأساس كيان ثقافى يعمل من أجل تحرير شعبه ، متحمس للعمل من اجل تطويرالكفايات الوطنية وتشجيع الشباب التونسى على الاهتمام بالعلم الحديث.

كانت رؤية حركة الشبيبة التونسية Mouvement Des Jeunes Tunisiens (MJT) ذات طبيعة تدرجية، ترى ضرورة الاستفادة من الدعم الاقتصادى والثقافى الفرنسى. فلم تطالب بالاستقلال، بل طالبت بحق التونسيين فى تعلم المهارات الحديثة، والمساواة بينهم وبين المستوطنين. وانبهر أعضاء الحركة بخطاب فلاسفة التنوير ومبادىء ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، متوقعين قيام السلطة الاستعمارية الفرنسية بتطبيقها فى تونس. والحاصل أنهم كانوا عاجزين عن إدراك النظام الاستعمارى فى كليته، ولم يتمكنوا من تخطى هذا القصور إلا فى النصف الثانى من العقد الأول من القرن العشرين.

حتى نهاية عام ١٩٠٥ كانت حركة الشبيبة التونسية مهتمة بالتربية الأخلاقية والنهوض الثقافى. وفى عام ١٩٠٦ بدأت الحركة فى الاهتمام بمستويات معيشة الشعب وما يعانيه من بؤس، ورافق ذلك طرح مطالب تتخطى حدود المطالب الثقافية السابقة. وهكذا دافعت الحركة عن قصر حقوق الملكية على أهالى البلاد، فى مواجهة توزيع أراضى الأوقاف (الحبوس) على المستوطنين. وفى عام ١٩٠٧ أسست الحركة صحيفة التونسى Le Tunisien الأسبوعية السياسية الصادرة بالفرنسية، التى رأس تحريرها على باش حانبة. ثم أصدر الشيخ الثعالبى صحيفة عربية للحركة تحمل نفس الاسم : التونسى، كصحيفة متممة لصحيفتها الصادرة بالفرنسية، أو ربما كان هدفه إظهار أفضليتها عبر المقابلة بينها وبين الصحيفة الفرنسية. ومن أول أعدادها طرحت الصحيفة التعليم فى مقدمة مطالبها، كما طالبت بحق التونسيين فى تولى الوظائف الإدارية العليا، وإلغاء ضريبة المجبة المفروضة على التونسيين فى الأرياف، وإعادة تنظيم كاملة للمحاكم فى ظل الفصل بين السلطات، وتقنين القوانين. ولقد تميزت الأعوام التالية، وعلى الأخص فيما بين ١٩١٠و ١٩١٢، بتصاعد أعمال التحريض فى البلاد. وفى الأغلب لم تكن حركة الشبيبة التونسية هى القوة المبادرة بالتحريض، إلا أنها كانت ضالعة فيها وتحملت الوطأة العظمى من هجمات السلطات. فى مارس ١٩١٠ أضرب طلاب الزيتونة عن الدراسة، وخرجوا إلى الشوارع فى مظاهرات طالبت بتحسين نظام التعليم المفروض عليهم، فاعتقلت السلطات منهم ثمانية. وفى مواجهة المظاهرات أعلن حزب الشبيبة التونسية(*) Parti Jeune Tunisien عن تأييده للمتظاهرين، ولعب دورًا بارزًا فى التوسط بينهم وبين السلطة.

(*) حولت حركة الشبيبة التونسية إلى حزب رسمى يحمل اسم حزب الشبيبة التونسية، والمؤلف لا يشير إلى ذلك مباشرة ولا يذكر تاريخ التحول، ومن هنا يظهر شىء من الالتباس داخل سياق النص (المترجم).

في نوفمبر ١٩١١(*) انفجرت اضطرابات مقبرة الجلاز التي يجلها المسلمون. وجاء الاندلاع العفوي لتلك الاضطرابات الدامية مفاجئة لحزب الشبيبة التونسية، إلا أنه لم يحجم عن إظهار تعاطفه مع غضبة الأهالي، رافضًا في الوقت نفسه تحميله أية مسئولية عنها. وفي العام التالي حدثت اضطرابات فبراير ١٩١٢، في أعقاب "حادث الترامواي" الشهير الذي أسفر عن مصرع طفل تونسي تحت عجلات ترام يقوده سائق إيطالي. وفي مواجهه الموقف سعى الحزب لتوجية حالة السخط الوطني، وقام بتنظيم مقاطعة عامة لتلك الوسيلة من وسائل المواصلات. وجاءت استجابه المواطنين لدعوة المقاطعة وتنفيذها بانضباط، لتظهر تأثير الحزب العميق عليهم. وردت السلطات الاستعمارية بإغلاق الصحف الوطنية وإبعاد الزعماء الرئيسيين عن البلاد.

من عام ١٩١٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فرضت فرنسا على الحركة الوطنية التونسية التزام الصمت. ولكن كانت هناك تطورات على الجانب الآخر. فلقد أقام المنفيون التونسيون والجزائريون اتصالات فيما بينهم في سويسرا، أسفرت عن تأسيس اللجنة الجزائرية– التونسية، وإصدار مجلة المغرب Revue du Maghreb باللغة الفرنسية.

وعندما مات علي باش حانبه عام ١٩١٨، أصبح الشيخ الثعالبي المتحدث باسم الحركة الوطنية التونسية. ونجحت قيادة الحزب القديمة في تدعيم مواقعها، من خلال تجنيدها للأطباء والمحامين والمزارعين والمدرسين والأمراء. وفي عام ١٩١٩ أدار الحزب حملة دولية من أجل لفت الأنظار إلى القضية التونسية، انطلقت من مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون حول حقوق الشعوب. وفي هذا

(*) في الأصل يذكر الكاتب ١٩٩١ ودون ذكر الشهر، ومن السهل أن نستدل من السياق أنه خطأ طباعي، وصححنا الخطأ بالرجوع إلى المصدر التالي: شارل أندرية جوليان، أفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، تونس الدار التونسية للنشر، ١٩٧٦، ص٩ (المترجم).

السياق أرسل مذكرة إلى الرئيس ويلسون ، كما أرسل مجموعة من المطالب تقوم على مبادىء ويلسون إلى الحزب الاشتراكى الفرنسى، وسافر أحمد السقا والثعالبى إلى باريس لعقد لقاءات مع التجمعات والنوادى السياسية والصحافة اليسارية وغير ذلك من القوى والهيئات.

فى نوفمبر ١٩١٩ أصدر الثعالبى كتابه الكبير: "تونس الشهيدة"، من أجل الإعلان عن المطالب التونسية ونشرها. وفى هذا الكتاب رصد الثعالبى مسار حركة الإصلاح التونسية فى القرن التاسع عشر وتناول نظام الحماية القمعى الجائر، وطرح مطالب البلاد الوطنية . ولقد أصبح هذا الكتاب الذى كانت صفحاته تنضح بالأفكار الدستورية الليبرالية، مصدرًا لإعداد برنامج لحزب جديد خلفا لحزب الشبيبة التونسية، حمل اسم الحزب الدستورى التونسى وإن كان اسمه الأكثر شيوعًا هو حزب الدستور. وكانت أول مطالب الحزب الجديد إعلان دستور للبلاد، يسبغ حرمة على الحريات الجماعية والفردية، ويتبنى نظام الملكية الدستورية، والفصل بين السلطات وسيادة الشعب من خلال حق الانتخاب العام.

من أجل توسيع نطاق المعرفة بالقضية الوطنية، انخرط الدستوريون فى حملة استهدفت رفع مستوى وعى القوى الديموقراطية الفرنسية بما يحدث فى تونس، وتعبئة الرأى العام التونسى. وفى الرابع عشر من مايو ١٩٢٠ سير الحزب مظاهرة جماهيرية أمام مقر المقيم العام الفرنسى، احتجاجًا على منح الأراضى التونسية للمستوطنين. وبعد ذلك بشهر قام الدستوريون بتكوين وفد وطنى تونسى وإرساله إلى باريس، لتقديم الشكاوى التونسية إلى السلطات الفرنسية.

مهدت الرابطة التى أقيمت مع قصر المقيم العام الفرنسى للتقدم ببرنامج من ١٨ نقطة، قام بتقديمه الباى ناصر بنفسه إلى المقيم العام. وكان أكثر تلك المطالب أهمية إحلال العلم التونسى محل العلم الفرنسى، ومصادرة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى المستوطنين، والحق فى تعيين الوزراء وعزلهم، ومنح البلاد دستورها.

فى مواجهة هذا التحرك الدستورى الجرىء شعرت السلطات الاستعمارية بالانزعاج، فقررت محاصرة الباى عبر تخييره بين التخلى عن برنامج الحزب أو التخلى عن عرشه. وفى مواجهة الموقف اضطر الباى للانسحاب، إلا أن فرنسا اضطرت بدورها لتقديم بعض التنازلات. هكذا وافقت على وجود وزارة للعدل يتولاها وزير تونسى، وتأسيس مجلس تونسى كبير. ولكن دورهذا المجلس كان استشاريا تماما ،كما كانت نسبة التونسيين فيه منخفضة. إلا أن الشعور بالإخفاق سيطر بعد ذلك على رجال الحركة الوطنية. فالسلطات الاستعمارية شرعت تخطط لقطع صلات حزب الدستور بقصر الباى، كما أن الإصلاحات التى أدخلتها تلك السلطات تمكنت على الرغم من محدوديتها، من اجتذاب جزء من الدستوريين بعيدًا عن الحزب لكى يكونوا حزب الإصلاح. وفى عام ١٩٢٣ ترك الشيخ الثعالبى تونس، ولم يعد إليها إلا بعد ١٤ عامًا.

مع تأسيس أول اتحاد تونسى خالص للنقابات العمالية عام ١٩٢٤: جامعة عموم العملة التونسية Confederation General des Travailleurs Tunisiens (CGTT)، وانطلاق موجه من الاضرابات العمالية، انتقلت "عصا القيادة" إلى الحركة العمالية. ولقد تعرضت الاضرابات لقمع شديد، وتعاملت السلطات مع زعمائها كخارجين عن القانون، وانقضت على النقابات فدمرتها. وجاء عام ١٩٢٥ معه بمحرك جديد أثاراحتجاجات شعبية قوية، ففى هذا العام أقامت السلطات الفرنسية على مدخل العاصمة العربية تمثالًا للكاردينال لافيجرى حاملًا الصليب فى يده اليمنى، إلا أن الحادث مر دون أن ينجح أحد فى توظيفه. وابتداءً من نفس العام أصدرت السلطات الاستعمارية عدة مراسيم، استهدفت التحكم فى حرية الصحافة وفرض عقوبات شديدة على الجرائم السياسية. وفيما بين ١٩٢٦ و ١٩٣١ اضطر حزب الدستور للتريث حتى تتغير تلك الظروف الخانقة، التى وجد نفسه تحت وطأتها مضطرًا إلى اللجوء تقريبا إلى العمل السرى. وتفسر لنا نفس الظروف لماذا نجد أغلب تظاهرات الحزب السياسية فى ذات الفترة، قد جرت أساسًا على المسرح السياسى الدولى: ففى عام ١٩٢٧ جهد الحزب لكسب التأييد لقضيته

الوطنية، داخل اجتماعات وأروقة المؤتمر العالمى للشعوب المقهورة. World Congress of Oppressed Peoples وهو نفس ما حدث فى عام ١٩٣١ أثناء انعقاد مؤتمر القدس الإسلامى العام Pan-Islamic Congress of Jerusalem . أما على المستوى الداخلى فلقد ركز مناضلو حزب الدستور عملهم فى نطاق التأكيد على الشخصية الوطنية، خلال فترة انعقاد المؤتمر التجديدى Eucharistic Congress فى قرطاج عام ١٩٣٠، التى تخللتها مظاهر استعراضية واحتفالات بذكرى مرور نصف قرن على فرض الحماية على تونس وقرن كامل على احتلال الجزائر.

وفى عام ١٩٣٢ بدأ الاحتجاج ضد المتجنسين، أى التونسيين المسلمين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية، ثم أصبح أكثر انتشارًا خلال العام التالى. وانطلق الاحتجاج من الرفض الشعبى لدفن التونسى المسلم المتجنس بالجنسية الفرنسية فى مقابر المسلمين، واتخذ شكل المظاهرات والاضطرابات.

وردت السلطات على تلك الاحتجاجات أول ما ردت بأسلوب قمعى، فمنعت صدور الصحف الوطنية وقامت بحل حزب الدستور وحددت إقامة القادة السياسيين فى منازلهم. وفى مرحلة ثانية حاولت تهدئة الأوضاع واسترضاء الأهالى من خلال عدة إجراءات. فقامت بإعداد جبانات لدفن المتجنسين، ورفعت نسبة تمثيل التوانسة داخل المجلس الكبير، وأعادت المشايخ الذين سبق عزلهم إلى أعمالهم، وأسست لجنة لدراسة الإصلاحات المطلوبة. والحاصل أن السياسة الفرنسية اتجهت إلى التهدئة، وأدى هذا الاتجاه إلى الكشف عن وجود اختلاف عميق بين اتجاهين داخل حركة الدستور. كان الاتجاه الأول يسعى للمساومة مع الفرنسيين، أما الثانى فاتجه وجهه أكثر راديكالية وقتالية رافضًا الاستسلام. وكان من الطبيعى أن يمتد الاختلاف بينهما إلى ما هو أبعد من الاختلاف فى الرؤى، لينعكس على وسائل النضال وأساليب الاقتراب من الشعب.

وفى معرض تحليل ظهور هذا التناقض طرح المفسرون دور العاملين التاليين. حالة الغضب الشعبى التى أخذت فى الاستشراء داخل فئات العمال والتجار والمزارعين المعدمين فى مناطق عديدة، وغالبًا دونما مبادرة من جانب

حزب الدستور. وظهور نخبة سياسية ذات مواصفات جديدة. هذه النخبة جاء أفرادها غالبًا من أصول إقليمية ومتواضعة، لكنهم تمكنوا من الالتحاق بالمدرسة الصادقية أو ليسية كارنو Lycee Carnot حيث حصلوا على التعليم الحديث، والتعليم العالى فى فرنسا حيث توفرت لهم فرص التعامل مع الأحزاب اليسارية والهيئات الديموقراطية والعلمانية المعادية للاستعمار. (Hamza 1987) وتواجدت نواة تلك النخبة الجديدة داخل هيئة تحرير مجلة العمل التونسى L`e Action Tunisienne الصادرة بالفرنسية، وهى دورية أسبوعية سياسية تأسست فى نوفمبر عام ١٩٣٢. وكان أبرز أفراد تلك النواة هم الحبيب بورقيبة ودكتور محمود الماطرى والطاهر صفر والبحرى وقيقة. وشكلت تلك النخبة الجديدة القوة المحركة للاتجاه الراديكالى الجديد، الذى أدى ظهوره إلى شق حزب الدستور وتأسيس حزب الدستور الجديد فى الثانى من مارس عام ١٩٣٤.

اتسم حزب الدستور الجديد بديناميكية عالية وفعالية قوية فى نشاطه العملى، مكنته من حشد الكثير من الشباب التونسى من حوله. كتب رؤوف حمزة يصف حال الشباب التونسى الذى التف من حول الحزب الجديد، فذكر: "لم يكن هذا الشباب فقط تسيطر عليه رغبة ملحة فى العمل، وجاهز وراغب فى الاشتباك مع السلطة الاستعمارية، بل كانوا أيضًا يزدادون مع مرور الأيام سخطًا على القيادة الحزبية القديمة التى كشفت على مدى خمسة عشر عامًا من عجزها، والتى كان اهتمامها الرئيسى يتركز فى التخفيف من حماسة أعضاء حزبها الأكثر فعالية والتهدئة من روحهم القتالية. ليس فقط بين خلال الرقابة اللصيقة عليهم، بل أيضًا من خلال إعاقة بعض مبادراتهم أو التبرؤ منها". (Hamza 1987).

واستطاع الحزب الجديد تنظيم فورة من الاجتماعات امتدت من العاصمة إلى مدن وقرى الساحل وتونس الوسطى، ورافق ذلك تحريضه على سلسلة من الاضرابات فى أسواق العاصمة ودعوته لمقاطعة البضائع الفرنسية والامتناع عن دفع الضرائب. وردت السلطة بحملة قمعية شنتها فى سبتمبر ١٩٣٤، اتخذت فى سياقها عدة إجراءات ضد الحزب. فاعتقلت قادته وقامت بإبعادهم إلى أماكن نائية

فى البلاد، وأغلقت صحيفته العربية: الأمل، ومنعته من عقد اجتماعات عامة. ورد القادة الدستوريون الجدد بالتحريض على التمرد ضد السلطات الفرنسية فى "المكنين"، وتسيير مظاهرات حاشدة داخل العاصمة، وإرسال الوفود العاجلة إلى السلطات- وعلى الأخص الباى- للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.إلا أن الوضع استمر على ما هو عليه، وكان على تونس أن تنتظر حتى مجىء حكم الجبهة الشعبية فى فرنسا، لكى يتم إعادة المبعدين عن البلاد واستعادة الصحافة لحريتها وإلغاء المراسيم الجائرة.

وفى ظل المرحلة الجديدة استأنف حزب الدستور الجديد نشاطه، محققًا درجة من الفعالية والاتساع غير مسبوقة. فلقد طرحت دراسة حديثة أن عدد خلايا الحزب الحضرية والريفية ارتفع فى ظل حكم الجبهة الشعبية إلى٤٨٦ خلية، كما ارتفع عدد أعضاء الحزب إلى ٣٢٠٠٠ عضوًا. وإذا التفتنا صوب حزب الدستور القديم سنلاحظ أنه خلال نفس الفترة لم يكن أداؤه السياسى سيئًا تمامًا. فلقد سجل أحد التقارير الأمنية الذى يرجع تاريخه إلى ٢٥ أبريل ١٩٣٨، وجود ١٠٧ خلية تابعة للحزب القديم وعدد من النشطين يصل إلى تسعة آلاف (Kraiem 1987).

وابتداءً من عام ١٩٣٨ تعرض الدستور الجديد لقمع حاد. فبعد مظاهرة ٩ أبريل الدامية أعلنت حالة طوارىء فعلية، كما جرى حل الحزب واعتقال قادته الأساسيين. واستمر هؤلاء القادة رهن السجون شهورًا طويلة، ولم يفرج عنهم إلا فى عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٣.

ومع انفجار الحرب العالمية الثانية اضطر الحزب لتخفيض مستوى التعبئة السياسية، من أجل تجنب الظهور بمظهر المنحاز لقوى المحور. وانتهز المنصف باى ظروف الحرب، لتكوين وزارة تونسية شارك فيها حزب الدستور الجديد، ولإدخال بعض الإصلاحات. وبمجرد دخول قوات الحلفاء إلى العاصمة، تم عزل المنصف باى بتهمة التعاون مع دول المحور.

وابتداء من عام ١٩٤٥ استأنف الدستوريون الجدد نشاطهم بقوة. وفى تلك المرحلة التى انتهت بإعلان الحكم الذاتى فى عام ١٩٥٤، دخل الحزب فى تحالفات وعلاقات كان لها دورها الجوهرى فى تحقيق الاستقلال. فلقد دخل الحزب فى تحالف استراتيجى مع الاتحاد العام التونسى للشغل الذى تكون عام ١٩٤٦، ومع اتحادات زراعية وتجارية وحرفية أخرى، مكنه من تنظيم إضرابات واسعة النطاق. وفى اتجاه آخر دخل الحزب فى تحالف مع قصر الباى، وفر له دعمًا للمطالب الوطنية. هذا علاوة على الروابط والصلات التى أقامها الدستوريون الجدد مع العديد من منظمات الشباب التونسى.

ومن جهة أخرى بذل الدستوريون الجدد جهودًا من أجل تسوية القضية التونسية. ففى عام ١٩٥٠ على سبيل المثال قام السكرتير العام للحزب بالعمل فى مؤسسات الحكومة. وفى ٥١-١٩٥٢ نظم الحزب شبكة ضمت ثلاثة آلاف فلاح، وخاطب المنابر الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت القضية التونسية مطروحة على جدول أعمالها ونوقشت فيما بين ٤ و ١٢ ديسمبر ١٩٥٢). كما احتفظ الحزب بعلاقات مع المنظمات الديموقراطية فى فرنسا والسياسيين الفرنسيين، لكنه لم يتوقف عند هذه الحدود فتوسع بعلاقاته صوب الولايات المتحدة ودول الشرق. ومنذ أوائل الخمسينيات أخذ الحزب خطا أكثر تشددًا. فأعلن رفضه لوضع الحماية، وجعل استقلال تونس كدولة ذات سيادة القضية الأساسية فى برنامجه السياسى. وخلال هذا العقد أصبح الدستور الجديد ممثلًا للشعب التونسى، تبعًا لما تحقق له من قوة ومقدرة استثنائية على التعبئة والتجنيد.

وفى كتابه "أربعة رجال وشعوبهم" رسم المراقب الفرنسى المرموق جان لاكوتير (Lacouture 1969: 142-3) الصورة التالية لحزب الدستور الجديد: "وما يمكننا قوله بصدد حزب الدستور الجديد، أنه كان ولا يزال يمثل أرقى نماذج الأحزاب الحديثة فى العالم العربى الإسلامى. فعندما ننظر إلى الأحزاب العربية التى تمثل أقوى أنداده، سنجد أن لا حزب البعث السورى ولا جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ولا اتحاد القوى الوطنية الشعبية المغربى، قد امتلك أى منهم

ذات التماسك المعزز للفاعلية. وبالطبع كان حزب الوفد المصرى قد سبقه تاريخيًا، فى محاولة كسب تأييد الجماهير العربية على اساس من الأفكار والأهداف الديموقراطية وفى إطار مؤسسات من النمط الأوروبى. إلا أننا يجب أن نلاحظ أن تلك الحركة الجماهيرية الواسعة التى قادها سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس، كانت تعتمد على السادة Patrons ولم تتمكن من أن تحرر نفسها تمامًا من سيطرة النبلاء الإقطاعيين الدهاة. ومن عام ١٩٣٤ فصاعدًا تجسدت السمات الأساسية المميزة لحزب الدستور الجديد فيما يلى: تنظيم حزبى يقوم على وحدات تشكلت تقريبًا على غرار خلايا الأحزاب الشيوعية الأوروبية، الأصول الجهوية والريفية وبوجه عام الأصول المتواضعة اجتماعيا للقادة والكوادر الحزبية. واهتمام القيادات الجديدة بإقامة الصلات والروابط مع الجماهير مستخدمين لغة بسيطة ومركزين نشاطهم فى أكثر المناطق فقرًا وحرمانًا، ورغبتهم فى دعم أدائهم السياسى من خلال ذراع تنظيمى عمالى نقابى (وهو الذراع الذى سيصبح فيما بعد الاتحاد العام التونسى للشغل ذائع الصيت)، وامتلاكهم لأيديولوجية واضحة الحداثة، وميولهم الديموقراطية الصريحة، واستراتيجيتهم الواقعية والمرنة".

١٩٥٦-١٩٦٩: حزب يسيطر على سلطة مهيمنة[٢٠]

بعد عقود عديدة من النضال تمكنت تونس فى ٣١ يوليو ١٩٥٤ من الحصول على الحكم الذاتى الداخلى، وفى ٢٠ مارس ١٩٥٦ اكتمل استقلالها الداخلى والدولى. وفى أعقاب إعلان الحكم الذاتى الداخلى ضغط حزب الدستور الجديد على الباى من أجل البدء فى بناء هياكل الدولة الوليدة، وهكذا أصدر الباى مرسومًا فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٥ يدعو لانتخاب جمعية وطنية تأسيسية تأسيست بالانتخاب العام المباشر السرى.

وكان من الطبيعى تمامًا بعد أن حققت تونس استقلالها، أن يتولى الدستوريون الجدد أمر البلاد ويوجهون مصيرها. فى ٢٥ مارس من نفس العام

أجريت انتخابات عامة. وجاءت نتائج الانتخابات لكى تؤكد هيمنة حزب الدستور الجديد، الذى كان قد أسس جبهة وطنية تمكنت من حصد كل مقاعد المجلس التأسيسى. ومن الاستقلال وحتى نهاية عقد الستينيات، أمسك حزب الدستور الذى تغير اسمه فى منتصف الستينيات إلى الحزب الاشتراكى الدستورى ، بمقاليد الحياة السياسية فى البلاد. وخلال تلك الفترة مارس الحزب هيمنة حقيقية على المجتمع التونسى، بالمعنى الذى يستخدمه أنطونيو جرامشى لمفهوم الهيمنة. وحتى عام ١٩٦٢ اقتصرت المعارضة المسموح بها قانونيا داخل النظام على الحزب الشيوعى التونسى.

وابتداءً من يناير ١٩٦٣ حظرت السلطة نشاط الحزب الشيوعى التونسى. فاضطر الحزب للتحول إلى العمل السرى، إلا أن نشاطه السرى اقتصر على الوسط الطلابى. وداخل المحيط الطلابى وجد الحزب الشيوعى نفسه فى تنافس مع تنظيم شيوعى آخر حديث، هو جماعة الدراسات والعمل الاشتراكى التونسى- آفاق Groupe d`Etudes et d`Action Socialiste Tunisien- Perspectives (GEAST)، التى تمكنت من تحقيق تأييد جماهيرى متزايد. ومن ١٩٦٣ حتى نهاية ١٩٦٦ نشط هذان الاتجاهان- الحزب الشيوعى وجماعة آفاق- من خلال كتاباتهما وقراراتهما واجتماعاتهما، وأيضًا من خلال معاركهما الانتخابية فى إطار الاتحاد العام للطلاب التونسيين Union General des Etudiants Tunisiens (UGET)، الذى شكل الهيئة الشرعية الوحيدة للعمل الطلابى. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٦، وابتداءً من ١٩٦٧ غيرت المعارضة الاشتراكية من أساليب عملها وأخذت فى استخدام أساليب الإضرابات والمظاهرات الطلابية.

ويمكن أن نميز داخل الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩ بين فترتين جزئيتين. تبدأ الأولى من ١٩٥٦ وتنتهى فى ١٩٦٢، وفيها اقتصرت المعارضة على الحزب الشيوعى. وتبدأ الثانية من ١٩٦٣ وتنتهى فى ١٩٦٩، وتميزت بظهور شكل جديد من أشكال المعارضة تمثله المعارضة الثقافية المحصورة فى نطاق الجامعة.

١٩٥٦-١٩٦٢: فترة اقتصار المعارضة المنظمة على الحزب الشيوعى التونسى، المعارضة المنظمة الوحيدة أصول الحزب الشيوعى التونسى

يرتبط ميلاد الحركة الشيوعية فى تونس بتاريخ الحركة الشيوعية العالمية. فى أعقاب مؤتمر تور Tours الذى شهد انقسام الحركة الاشتراكية الفرنسية وميلاد الحزب الشيوعى الفرنسى، صوتت غالبية منظمة اتحاد تونس الاشتراكى Socialist Federation of Tunisia (تكون عام ١٩١٩) بالموافقة على الانضمام إلى الدولية الثالثة (الكومنترن)، وأسست ما يدعى بالقسم الشيوعى الاتحادى الأممى لتونس Section Federale internationale Communiste de Tunisie (SFIC). وفى أعقاب الاجتماع العام المنعقد فى العاشر من فبراير ١٩٢١، تبنت صحيفة المستقبل الاجتماعى L` Avenir Social الصادرة عن اتحاد تونس الاشتراكى، اتجاهًا اشتراكيًا فى كتاباتها، ثم ظهر لهذه الصحيفة مثيل باللغة العربية يدعى "حبيب الأمة"، تلاها أربع صحف عربية أخرى هى حبيب الشعب والنصر والمظلوم والبصير.

حمل المسلمون التونسيون الوافدون إلى الحركة الشيوعية معهم سياسة التعريب، وإن كان من الضرورى أن نقر بحقيقة تذبذب سياسة الحزب الشيوعى تجاه الحركة الوطنية. فلقد كانت سياسة الحزب تتأرجح، وفقًا لتحولات استراتيجية الدولية الثالثة التى كانت موسكو تقوم بتوجيهها، وتحت تأثير قيادة الحزب ذاتها التى لم يكن التوانسة فيها سوى أقلية. هكذا سنجد أن مطلب استقلال تونس، كان غالبًا مدفوعًا للانزواء فى خلفية البرامج.

فى العشرينات أيد الحزب الشيوعى التونسى الحركة الوطنية التونسية وضحى فى سبيل نصرتها، وعلى الأخص الاتحاد العام الأول للعمال التونسيين المسمى جامعة عموم العملة التونسية الذى أسسه محمد على الهمنى. وفى الثلاثينيات كان الحزب يدعو للاتحاد مع فرنسا، فإذا جاءت الأربعينيات وجدناه

يشدد أكثر على تلك الدعوة. ولم يتم تصحيح الخط السابق إلا فى عام ١٩٥٢، عندما حزم الحزب أمره نهائيًا وقرر الاضطلاع بمهام العمل من أجل استقلال تونس والشخصية التونسية. وعرضه هذا الموقف فورًا لقمع عنيف، قامت السلطات الاستعمارية فى سياقه باعتقال قادة الحزب ونشطائه.

الحزب الشيوعى التونسى فى مواجهة الاستقلال: النقد الذاتى والتجديد

فى المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى التونسى المنعقد فى مايو ١٩٥٦، وبدرجة أكبر خلال مؤتمره السادس فى ديسمبر ١٩٥٧ ، الذى غير فيه اسمه من الحزب الشيوعى بالقطر التونسى Parti Communiste de Tunisie الى الحزب الشيوعى التونسىParti Communiste Tunisien ، تبنى الحزب تغيرات شجاعة استعدادًا لمواجهة مهام مرحلة ما بعد الاستقلال . وجاءت تلك التغيرات من خلال ممارسة الحزب لنقد ذاتى متواصل، رافقه تغيير فى هيئاته القيادية انتهت بانتقال القيادة إلى التوانسة. بعد الإعراب عن تقديره لمساهمة الحزب الشيوعى الفرنسى فى قضية تونس الوطنية، تناول البيان الصادر عن المؤتمر السادس ما دعاه بـــ: "الأخطاء العميقة فى تقييم الموقف وتطبيق المبادىء من أجل سياسة وطنية عادلة"، تلك الأخطاء التى نتج عنها "إضعاف هائل للحزب وتقليص لدوره فى حركة التحرر الوطنى".

ويستطرد البيان فى معرض تناوله لتلك الأخطاء ونتائجها: "كان لتلك الأخطاء تأثيرها الخطير على تطور حزبنا وانتشار نشاطه. وأدت نتائجها، علاوة على تأثير الخلل الذى عانى منه تنظيم قيادة الحزب تحت تأثير إجراءات ١٩٥٢ القمعية، إلى تقليص دور الحزب فى تلك المرحلة الحاسمة الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، خاصة فى مجال النضال المسلح. وينبغى أن نضيف أن ضعف القيادة فى تلك المرحلة، وعلى الأخص عجزها عن التحكم والرقابة على عمليات تنفيذ المهام، قد سمح للأمن بالتسلل إلى قيادة الحزب من أجل تخريب القرارات المتخذة. ولقد

كانت أخطاؤنا ترجع جزئيًا إلى تكوين الحزب، لكننا نستطيع أيضًا أن نكتشف بعض أسبابها داخل أنماط تفكيرنا وقيادتنا، التى تدخلت فى العملية الديموقراطية الحزبية، وقيدت روح البحث والتساؤل وطبقت المبادىء العامة للماركسية اللينينية بطريقة دوجماطيقية، واتبعت بشكل أعمى المواقف التى اتخذتها الأحزاب الشقيقة دونما اعتبار لخصوصيات ظروف بلادنا. وخلال الحوار الطويل الذى أعقب المؤتمر الخامس، انتهت اللجنة المركزية إلى قرار بشأن أخطاء الحزب فى الماضى والمسئوليات الفردية والجماعية عن تلك الأخطاء، وقام كل رفيق فى الحزب بنقد تلك الأخطاء ونقد نفسه ذاتيًا وخرج بالنتائج الملائمة".

شهد المؤتمر السادس أيضًا إعادة تفكير اتسمت بالعمق فى موضوع القومية العربية. عندما تأسست الجامعة العربية عام ١٩٤٥، شن الحزب الشيوعى التونسى حملة شرسة على "جامعة الباشوات والبكوات الرجعيين، ذات اللجنة السياسية المشدودة بين الولايات المتحدة والإمبريالية البريطانية، و التى لا يمكنها حتى أن تجتمع". ولكن فى المؤتمر السادس سنجد صفحة كاملة مكرسة لنضال الشعب الجزائرى، وأكثر من صفحة للاتحاد الأفريقى الشمالى وتحالف الشعوب العربية، تلك الشعوب التى تنعم تونس " بتضامن طبيعى معها يرتكز على الروابط التاريخية والثقافية ، والنضال المشترك ضد الإمبريالية".

علاوة على ما سبق قام الحزب الشيوعى التونسى إراديًا ، بتفكيك الاتحاد العمالى النقابى التابع له والمسمى الاتحاد العام لعملة القطر التونسى (USTT)، من أجل إعادة توحيد الحركة النقابية العمالية. كما قام الحزب بتجديد قيادته مستهدفًا قصر عضويتها على أعضاء الحزب التونسيين وأغلبهم من المسلمين. وبانتهاء مؤتمر ١٩٥٧ بالتوجهات التى انتهجها، بدا أن الحزب الشيوعى التونسى قد تمكن من الوصول إلى قاعدة جماهيرية أوسع. وكما جاء فى إحدى الدراسات، تمكن الحزب من "أن يضع أشرعة سفينته فى اتجاه الريح"، و "استطاع المؤتمر السادس اجتذاب سيل من النشطين إلى صفوف الحزب، الأمر الذى أحدث قلقًا داخل حزب الدستور". (Toumi 1978:313)

إلا أن الحزب وجد نفسه أمام مجال محدود للمناورة. ذلك أن الحزب الحاكم محاطًا بهالة النضال من أجل الاستقلال، انطلق فى برنامج تحديث نشط لم يكن فى إمكان الحزب الشيوعى التونسى معارضته، وأطلق برنامج إصلاح اجتماعى طموح يستهدف الاستجابة لآمال القاعدة الشعبية العريضة. وكانت برامج التحديث والإصلاح الاجتماعى نموذجًا للعالم الثالث.

النظام الجديد فى التحقق

ما أن حصلت تونس على الاستقلال حتى انطلق النظام الجديد من ٣١ مايو إلى ١٣ أغسطس ١٩٥٦، فى سلسلة من الإصلاحات الراديكالية التى طالت محيطه الاجتماعى الإسلامى ، وشملت تلك الإصلاحات ما يلى:

أ- إلغاء الملكيات الموقوفة (الحبوس) ، من خلال تأميمها إذا كانت ملكية عامة (الأحباس العامة) أو توزيعها على الأفراد بين الورثة إذا كانت ملكية خاصة (الاحباس الخاصة)، سعيًا نحو زيادة الحراك الاجتماعى.

ب- توحيد وعلمنة كل المحاكم التونسية، بعد أن كانت تطبق أحكام الشريعة الإسلامية.

ج- إعلان قانون جديد للأحوال الشخصية تحت مسمى مجلة الأحوال الشخصية، ألغى تعدد الزوجات وجعل أساس الزواج الرضا المتبادل ومنح الزوجات والأزواج نفس الحق الرجال فى السعى إلى الطلاق.

وفى ٢٥ يوليو ١٩٥٧ ألغيت الملكية و نظام العشائر، لتحل محلها الجمهورية ونظام الولايات. أما السياسة الاجتماعية فقد بذلت جهدًا جديرا تمامًا بالاحتفاء. وهاهى بعض الأرقام الدالة على ذلك: فيما بين ٥٥-١٩٥٦ و ٦٠-١٩٦١ تضاعف عدد الطلاب المسجلين فى المدارس ، حيث ارتفع من ٢٠٩٠٠٠

طالب إلى ٤٠٩,٠٠٠ طالب. وشهدت نفس الفترة ارتفاع قدرة المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة من ٦٣٥٥ سريرًا إلى ١٢٠٣٩ سريرًا، والمؤسسات الطبية من ٥٢ إلى ٧٣ مؤسسة، والمستوصفات من ٢٠٥ إلى ٤٠٨ أى الضعف تقريباً. أما برامج العمل فقد خلقت أعمالًا ووظائف، ظلت قاصرة إلى حد بعيد عن استيعاب كل المتعطلين أو البطالة المقنعة، إلا أنها شكلت تقدمًا كبيرًا. ويقدر أن قوة العمل العاملة بعض الوقت التى كانت ١٥٠٢٠٠ فى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ارتفعت فى عام ١٩٦١ إلى ٣٠٠٠٠٠، وهو ما يعنى أنها تضاعفت تقريبًا فى مدى عام واحد.

أورد جان بونسيه ملاحظة لعضو سابق فى الحزب الشيوعى التونسى، جاء فيها: " لم يكن الأمر مجرد دفع مقابل مرتفع وغير عادى ، ولكن فى المناطق الأقل تميزًا وبالنسبة لسكان الريف فى مجملهم كان المدخول المالى، مساوٍ لمتوسط أجر الكفاف... ومن هنا كان الأمر مصدرًا لتغير حقيقى". (Poncet 1974).

وبالمقارنة بفترة التبعية الاستعمارية اتسم النظام الجديد بالنشاط والفاعلية، دونما أن يظهر فعليًا بمظهر النظام الراديكالى أو المعادى للرأسمالية. وبعد الاستقلال استعادت الدولة الجديدة تحت حكم حزب الدستور الجديد بعض خصائص السيادة. فقامت الحكومة الوطنية بإصلاح الإدارة والجهاز القضائى وتعيين التونسيين فى مؤسساتهما، كما أسست جيش وحرس وطنى، و احتلت تونس مكانها كدولة مستقلة ذات سيادة داخل الهيئات الدولية. ولما كانت الشركات الأوروبية والفرنسية منها على الأخص تمتلك سيطرة قوية على اقتصاد البلاد، لجأت الدولة الجديدة إلى تأميم الخدمات الأساسية مثل السكك الحديدية والمياه والكهرباء والغاز التى كانت تدار قبل ذلك كامتيازات خاصة، كما قامت بإعادة شراء نصف رأس مال شركة صفاقس- قفصة حتى يمكنها فرض سيطرتها على قطاعات المناجم والفوسفات ومعالجة المعادن.

بل إن السلطة الوطنية الجديدة مضت إلى ما هو أبعد من ذلك، واتخذت خطوات أكثر تشددًا ضد السلطة الاستعمارية السابقة. فمنحت دعمها لحرب التحرير الجزائرية، واتخذت خطوات فى اتجاه الاستقلال الذاتى فى المجال المالى والنقدى، وشنت حملة من أجل الجلاء الكامل للقوات الفرنسية عن التراب التونسى.

دعم حرب التحرير الجزائرية

قبلت الحكومة الجديدة دخول آلاف اللاجئين الجزائريين إلى أراضيها، وسمحت لجبهة التحرير الجزائرية بتأسيس مراكز قيادية لها داخل البلاد وتواجد مجاهديها فى المقاطعات التونسية المتاخمة للحدود الجزائرية، كما كانت الإذاعة التونسية تبث يوميًا إرسال إذاعة "الجزائر الحرة". وفى مايو ١٩٥٧ قررت فرنسا عقاب تونس على مواقفها المؤيدة للجزائر، فأوقفت معونة مقدارها ١٥ مليون فرنكا فرنسيا قديمًا كانت قد وعدت بتقديمها فى إطار اتفاقيات ١٩٥٥. ثم ردت بعد ذلك ببناء خط موريس Morice Line سىء السمعة، وكان يتكون من حواجز مكهربة ممتدة بمحاذاة خط الحدود الجزائرية التونسية . وفى أغسطس ١٩٥٧ ادعت فرنسا بأن القوات الفرنسية فى الجزائر، تمتلك حق المطاردة الساخنة للمقاتلين الجزائريين عبر الأراضى التونسية. وفى الثامن من فبراير ١٩٥٨ مارست القوات الفرنسية هذا الحق فعلاً، عندما قامت بقذف قرية ساقية سيدى يوسف بالقنابل مما أسفر عن مصرع ثمانين (Bessis and Belhassen 1988).

واقتنص بورقيبة الفرصة ليطالب بالجلاء الكامل والفورى للقوات الفرنسية من كل القواعد العسكرية الفرنسية، والتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن. وفى ١٧ يونيو ١٩٥٨ سحبت فرنسا قواتها فى تونس فيما عدا قاعدة بنزرت، لكنها قررت فى أغسطس ١٩٥٩ التوقف عن تزويد الجيش التونسى الوليد بما يحتاجه من أسلحة.

في أغسطس ١٩٥٨ قامت السلطات الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسى دون التشاور مع الحكومة التونسية. ولم يتأخر الرد التونسى. فقررت الحكومة فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ تأسيس البنك المركزى التونسى، لكى يحل محل البنك الجزائرى والتونسى الذى كان يشكل حجز زاوية السيطرة الاستعمارية فى المجال النقدى والمالى. وفى ١٨ أكتوبر من نفس العام أصدرت السلطة التونسية عملة جديدة هى الدينار التونسى، ليحل محل الفرنك الفرنسى ودونما أن يكون مرتبطًا به، وبالتالى عدم ارتباط قيمته بقيمة الفرنك. كما اصبح إتمام التحويلات النقدية إلى فرنسا مشروطا بالحصول على ترخيص بتبادل العملة مع الخارج.

ابتداء من عام ١٩٥٨ لم يعد للقوات الفرنسية وجود إلا داخل قاعدة بنزرت. وكانت الحكومة التونسية ترغب فى استردادها، ولكن فى يوليو ١٩٦٢ بدأت القوات الفرنسية داخل القاعدة فى توسيع الطرق المعدة لصعود وهبوط الطائرات، من أجل استيعاب أنواع جديدة منها. وفى مواجهة السلوك الفرنسى أمر الرئيس بورقيبة بالتحرك من أجل إعاقة العمل، فقام الحزب الحاكم بإرسال الآلاف إلى بنزرت للتظاهر ضد الوجود العسكرى الفرنسى، بأسلوب يحقق للمظاهرات إمكانية الاستمرار. حيث يذهب الآلاف لبنزرت ليتظاهروا لفترة ،ثم يرحلون ليحل محلهم آلاف آخرون. وجاء رد الفعل الفرنسى عنيفًا. فعلى مدى يومين هاجمت القوات الفرنسية المتظاهرين بعنف شديد، أسفر عن مذبحة راح ضحيتها ما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ مواطنًا تونسيًا.

حلت بالتونسيين صدمة مروعة بعد أحداث بنزرت : " فلم يتوقع أحد منهم ذهاب المتظاهرين إلى بنزرت لمواجهة المدافع الفرنسية دونما أى حماية لهم من جانب السلطة التونسية. أما بورقيبة فقد كان بقراره هذا يريد مواجهة القوات الفرنسية، لكنه لم يتوقع أن رد فعلها سوف يكون على تلك الدرجة من العنف"

(Bessis and Belhassen 1988) وفى ٢١ يوليو ١٩٦١ تقدمت تونس بشكوى إلى مجلس الأمن، الذى اجتمع فى اليوم التالى وأمر بوقف إطلاق النار.

وفى ٢٥ أغسطس ١٩٦١ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فرنسا بستين صوتًا، مع امتناع ثلاثين دولة عن التصويت ومعارضة دولة واحدة. وعلقت صحيفة لوموند الفرنسية على التطورات الأخيرة بقولها: "استطاع بورقيبة تحقيق نجاح مؤثر فى مجال العمل الدبلوماسى والرأى العام".

وخرجت تونس من معركة بنزرت أكثر قوة ومهابة، وهكذا تمت دعوتها لحضور مؤتمر بلغراد الذى أسفر عن تأسيس حركة عدم الانحياز فى ٣ سبتمبر ١٩٦١.

الحزب الشيوعى التونسى: حزب محطم

وجد الحزب الشيوعى التونسى بوصفه المنظمة السياسية المعارضة الوحيدة المسموح بها قانونيًا، صعوبة شديدة فى مهاجمة الحكومة التونسية التى اكتسبت شرعية قومية ودولية متزايدة بفضل برنامجها الإصلاحى. وجاء النقد الجذرى الوحيد من داخل الدوائر المحافظة والرجعية، ومن الواضح أن الحزب لم تكن لديه رغبة فى مسايرة موقف تلك القوى من الحكم.

تميزت الانتخابات العامة التونسية فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٩ باستخدام السلطة لسياسة، تهديد المرشحين الشيوعيين ورفض السماح لهم بعقد الاجتماعات الكبيرة وتجاوزات أخرى عديدة. وفى عام ١٩٥٨ قامت السلطة التونسية بحل نقابة الأطباء، التى كان الوجود الشيوعى داخلها نشطًا مؤثرا . ولقى مجلس المحامين نفس المصير، وحكم على "الخالدى" رئيس المجلس بالسجن لمدة أربعة أشهر. وتصف إحدى الدراسات مصير اتحاد النساء التونسيات Union des Femmes de Tunisie كما يلى: "لم يكن اتحاد النساء التونسيات خاضعًا للسيطرة الشيوعية ولكن

فقط لتأثيرها، ومع ذلك جرى أثباطه وإعاقته، من خلال سياسة الإضعاف التدريجى المنظم والمستمر. هكذا لم تسمح السلطات للوفود وجماعات الشباب التابعة للاتحاد بالسفر للخارج استجابة للدعوات الموجهة إليهم، علاوة على الهجمات الإدارية والأمنية المتكررة التى تعرضت لها الشيوعيات النشطات داخل البلاد، والتى أودت بهن إلى حالة من العزلة المتزايدة" (Cherif- Chammari 1977: 66).

وابتداء من عام ١٩٦٢، وجدت هيئات مثل جمعية الصداقة التونسية- الصينية وجمعية الصداقة التونسية- السوفيتية، نفسها مجبرة على التوقف عن النشاط بحجة رغبتها فى عدم الخضوع لقيادة أفراد لا يمثلون أغلبية الشعب التونسى.

سياسة الحزب الشيوعى التونسى: التأييد النقدى

كان الحزب الشيوعى التونسى يعى تمامًا أنه يتعامل مع حكومة قوية لا تفتقر إلى الشعبية. هكذا بينما كان يدين كل الانتهاكات التى تعرض لها، كان فى الوقت نفسه يوصى عناصره النشطة باتخاذ موقف معتدل من الحكومة. وهو ما يعنى تأييدها ولكن ليس دونما تحفظ، بل مع الحرص على نقدها. وهذا ما كان يدعوه الحزب بسياسة التأييد النقدى. وعندما نراجع انتقادات الحزب سنجدها قد تناولت المسائل التالية:

أ- تقييد ديموقراطية النقابات العمالية، بفعل سيطرة الاتحاد العام التونسى للشغل عليها من أوائل ١٩٥٧، الأمر الذى ترتب عليه حرمان العمال من النقابات كأداة للدفاع عن مصالحهم ومطالبهم.

ب- تجميد الأجور ابتداء من عام ١٩٥٥،مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار الطرد التعسفى من الخدمة.

ج- نمو ثروة أقلية ضئيلة من الأهالى.

د- التبذير فى إنفاق المال العام، وبناء قصور رئاسية جديدة من المرمر بأسلوب حريص على مظاهر الفخامة، فى الوقت الذى كان النظام يأمر الأهالى بالتقشف والمشاركة فى النضال ضد التخلف.

من سبتمبر ١٩٦١- أى تاريخ انقلاب موقف بورقيبة تجاه مسألة بنزرت-[٢١] شنت مجلةالعمل الأفريقى Afrique Action الأسبوعية الصادرة بالفرنسية، حملة ضد السلطة الشخصية للرئيس التونسى. وبعدها بعدة أيام قليلة شاركت صحيفة الطليعة التابعة للحزب الشيوعى التونسى فى الحملة.

وفيما يتعلق بالقضايا الدولية أدار الحزب الشيوعى التونسى حملة تضامن نشطة مع الشعب الجزائرى. وعندما اتجهت الحكومة التونسية صوب الولايات المتحدة بحثًا عن الدعم الدبلوماسى والمالى والعسكرى[٢٢]، بادر الحزب بانتقاد موقف الحكومة الموالى للغرب مطالبًا بالشروع فى إقامة روابط دبلوماسية مع دول العالم الاشتراكى والعمل على تنميتها وتعزيزها.

والواقع أن الحزب الشيوعى قد فعل ما يمكنه فعله على الرغم من القيود المفروضة عليه. فكان له تأثيره داخل مؤسسات خدمات الصحة والتعليم والبنوك والبريد علاوة على الخدمات المدنية، أى كان صاحب تأثير داخل فئات أصحاب المهارات والمستخدمين. وإذا تركنا تلك الفئات واتجهنا صوب العمل والحركة العمالية، وجدناه حاضرًا مؤثرًا فى مناطق التعدين الجنوبية (الرديف، والمظيلة، وأم العرائس)، علاوة على وجوده فى صناعات الأسمنت فى حمليف وجبل الجلود، وبين عمال أرصفة وأحواض السفن فى سوسة وعمال منزل بورقيبة.

كذلك كان الحزب الشيوعى التونسى نشطًا وفعالاً داخل المحيط الطلابى، وعلى الأخص داخل الطلاب التونسيين فى باريس. وبعد مذبحة بنزرت حققت القوى الشيوعية واليسارية الأغلبية، داخل لجان الاتحاد العام لطلبة تونس فى باريس. وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ عقدت تلك اللجان اجتماعًا عامًا، انتهى

المجتمعون فيه إلى ثلاثة قرارات. يطالب أولها بالاستقلال الذاتى للاتحاد العام لطلبة تونس UGET، ويدين ثانيها تراجع موقف الحكومة التونسية من قضية بنزرت، ويشجب ثالثها أوضاع تونس الاقتصادية والاجتماعية.

وفى العام التالى –١٩٦٢– تأكد التقدم الذى حققه الشيوعيون واليساريون. إذ تم انتخاب لجنة القسم التابعة للاتحاد العام لطلبة تونس بكاملها من الطلاب اليساريين، كما نجح اليسار فى السيطرة على جمعية طلاب شمال أفريقيا المسلمين Association des Etudiants Musulmans Nord Africains (AEMNA) التى كان حزب الدستور الجديد يحتكرها قبل ذلك.

مؤامرة ديسمبر ١٩٦٢ وحظر الحزب الشيوعى

فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٢ أعلنت السلطات التونسية الكشف عن مؤامرة سياسية. ووفقًا لما أوردته مجلة آفاق Perspectives اليسارية كان منظمى المؤامرة المكتشفة خليط من "نفايات اليوسفيين، والرجعيين الممرورين الحانقين الذين أضيروا من سياسة التخطيط الاقتصادى، ورجال مقاومة وطنية سابقين يريدون الاحتفاظ ببعض منافع عهد ما بعد الاستقلال، وجنود يشعرون بخذلان السلطة لهم فى معركة بنزرت"[٢٣].

وفى أعقاب اكتشاف المؤامرة تصرفت السلطة بطريقة مثيرة للفزع. فالمحاكمة التى عقدتها للمتآمرين لم تتم بطريقة سريعة فقط، بل أسفرت أيضًا عن عقوبات قاسية. ففى السادس عشر من يناير ١٩٦٣، أى بعد أقل من شهر من اكتشاف المؤامرة المفترضة، أصدرت هيئة المحكمة حكمها بإعدام ١٣ متهمًا منهم سبعة جنود، وتم بالفعل تنفيذ الحكم فى عشرة منهم. وأثناء ذلك كان النظام قد سيطرت عليه قناعة، بأن النقد الذى مارسه الحزب الشيوعى التونسى مهد الأرض أمام عمليات المجموعة المتهمة.

وفى لقاء أجراه لاكوتير مع الحبيب بورقيبة نراه يتحدث هكذا: "القمع فقط هو الوسيلة القادرة على ترويض وحش البربر الكامن داخل التونسيين... يحتاج هذا البلد إلى رجل قوى... انتبه لما أقوله: تونس هى تونس. تونس ليست مونبارناس. وهناك من أسمعه يطالبنا بضرورة السماح للانتقادات بالتعبير عن نفسها وأن نوفر لها متنفسًا، ولدى على هؤلاء ردى: ليس فى مقدور الكراهية أن تبنى شيئًا، والتونسيون فى حاجة للإيمان برجل ونظام، ويجب ألا نسمح لأحد بتلطيخ صورة النظام فى أعينهم".

تصرفت السلطة أثناء المواجهة والمحاكمة وفقًا لتلك القناعة التى أشرنا إليها، حول مسئولية الحزب الشيوعى التونسى عن التمهيد للمؤامرة. ففى الأول من يناير ١٩٦٣ أصدرت قرارًا بإغلاق صحيفة الحزب "الطليعة"، ومعها صحيفة Tribune du Progres التى كان يصدرها سليمان بن سليمان. (Cherif-Chammari 1977:81) والصحيفة الثانية لم تكن تابعة تنظيميًا للحزب، لكنها كانت فقط مناصرة لتوجهاته. وبعد ذلك بسبعة أيام، أى فى الثامن من يناير ١٩٦٣، صدر قرار بحظر وجود الحزب الشيوعى نفسه. ورافق ذلك اعتقال قادته الرئيسيين، والتوسع فى عمليات المراقبة ، لمدة تزيد عن ستة أشهر فى بعض الحالات، كما أغلقت الملفات القانونية دونما إقامة دعوة قضائية. وفى الثامن من فبراير ١٩٦٣ جاء دور لجنة قسم باريس التابعة للاتحاد العام لطلبة تونس، فصدر قرار بحلها. ورغم أن اليساريين أحرزوا نصرًا ساحقًا فى انتخابات نفس اللجنة التى أجريت فى ١٧ مارس ١٩٦٣، لم يحجم الاتحاد العام التابع للسلطة التونسية عن حل لجنة باريس مرة أخرى وطرد سبعة من أعضائها من عضويته. وخلال عام ١٩٦٢ ازداد موقف المعارضة الاشتراكية قوة، بانضمام هيئة سياسية جديدة إليها هى جماعة الدراسات والعمل الاشتراكى التونسى GEAST، التى تكونت من حول مجلة آفاق Perspective الصادرة بالفرنسية.

٦٣-١٩٦٩: اتجاهات جديدة داخل المعارضة

لكنها محصورة فى المحيط الطلابى

فى صيف ١٩٦٣ تكونت جماعة الدراسات والعمل الاشتراكى التونسى- آفاق. وتذكر علياء شريف شمارى بشأن تلك الجماعة الجديدة، إنها كانت بمثابة "بوتقة صهر يصعب علينا إدراجها تحت أى صيغة بسيطة". وفى سنواتها الأولى وحتى عامى ٦٦-١٩٦٧ احتوت الجماعة داخلها على تنويعة من التيارات والأفراد. هكذا تواجد داخل صفوفها نشطون تقدميون يترددون فى الحديث الصريح عن الماركسية، واشتراكيون عرب، وتروتسكيون، ومتعاطفون مع الثورة الكوبية أو الثورة الصينية فى إطار اتجاه عالم ثالثى. وعندما نتأمل عناصر تلك التشكيلة سنجد أن ما جمعها داخل كيان واحد، بمعزل عن عامل اتفاقها على معارضة النظام، كان هو اهتمامها بالاشتراكية والتزامها اليسارى وشكوكها فى طبيعة النموذج السوفيتى. وفى العددين الأولين من مجلة "برسبكتيف" لسان حال الجماعة، حددت الجماعة الجديدة طبيعة أهدافها : "فى المقام الأول ولكى نكون واضحين مع أنفسنا. خلال العام الماضى ناضلنا داخل الاتحاد العام لطلبة تونس فى صفوف ما يدعى عادة باليسار. ويمكننا أن نزعم تحقيق درجة من النجاح، إلا أن هذا ليس كافياً. ونكرر أن ما حققناه ليس كافيًا، حيث أننا لن نكون على الدوام طلابًا... هكذا يتعين علينا أن نثبت التزامنا بقضيتنا وقدرتنا وكفاءتنا فى النضال من أجلها. ويعنى هذا ضرورة أن نضفى إيقاعنا ورؤيتنا على الواقع التونسى، الذى لا يمكننا سوى أن نقر بأوجه ضعفه المتعددة. ونأمل من خلال تلك المجلة أن نشارك فى تلك المعركة بعقل مثابر وقدم راسخة فى الأرض". ثم تشرح افتتاحية العدد الثانى: "لا تمثل جماعة آفاق نوعًا آخر من الجماعات يضاف إلى المتواجدة. وهى ليست مفوضة بالحديث والتصرف نيابة عن أى حركة سياسية. والأعضاء المكونون لها هم شباب نشط، يريد أن يشعل ويخوض نضالاً قويًا مؤثرًا ضد ما يراه فى بلاده من بؤس وظلم، ويبحث باستماتة وإصرار عن فهم أفضل لمشكلات بلاده

العديدة... إن مهمة الهجوم على جهاز الدولة ليست مهمة سهلة. كما أن الصيغ الفكرية النمطية الثابتة والشعارات الجوفاء ليست كافية... ونحن نعتقد أن الحجة القائمة على أساس وطيد والتحليل المنطقى هما وحدهما القادران على إثبات جدية معتقداتنا، ووضع نهاية للكثير من الارتباك والغموض، لتحل الحقيقة محل التشوش والادعاء اللذين يسيطران الآن".

وفى عام ١٩٦٤ قامت الجماعة الجديدة بتأسيس أول خلاياها السرية، وفى نوفمبر ١٩٦٤ شكلت قيادة فى العاصمة تكونت من طلاب وأساتذة جامعات وإداريين. وحتى ٦٦-١٩٦٧ كانت المعركة التى تخوضها الجماعة والشيوعيون أيضًا، محصورة فى نطاق الاتحاد العام لطلبة تونس واتخاذ موقف من الحياة السياسية فى البلاد. وبمقارنة مواقف الجماعة بمواقف الحزب الشيوعى التونسى، سنجد أن مواقفها كانت أقوى وأكثر وضوحًا. فالجماعة كانت أكثر نزوعًا للنقد الصريح للنظام، وأقل تلوثًا بالانتهازية، وانشغلت بتحليلات أكثر جدية تخطت الشعارات التقليدية، وكانت تضع حقوق المواطنين الأساسية قبل المنفعة السياسية.

وعندما بدأ حزب الدستور فى غرس الخلايا المهنية داخل أماكن العمل، نوهت الجماعة بالأصول التاريخية لتلك الفكرة: "هذه الفكرة ليست جديدة على الإطلاق. فلقد سبق للسياسيين الإيطاليين ومن بعدهم الألمان، أن أعدوا منذ عام ١٩٢٥ هذا الجواد فى مواجهه البؤس الشديد الذى كانت جماهير بلادهم العاملة تعيشه وتعانيه". ولقد أدى التشابه بين الاقتراب الفاشستى والاقتراب الدستورى إلى وقوع الجماعة فى خطأ توصيف النظام كنظام فاشى: "وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التشابه حافل بالنتائج، ويجب أن يحث التقدميين والديموقراطيين على المزيد من اليقظة".

وفى القضية المعروفة باسم "مسألة عاشور"[٢٤]، احتفظت الجماعة بمسافة بينها وبين الرجل الذى سوف يصبح "أحد أوائل حفارى قبر الاتحاد العام لطلبة

تونس"، لكنها دافعت عنه من واقع أن "القضية السياسية التى جعلته هدفًا لهجوم الحكومة، تمثل اليوم قضية عادلة". ومن هنا نراها تعلن إدانتها لــ "وسائل الحكومة الأمنية المستخدمة فى التلفيق الكامل لقانون محاكمة عام من أجل إجبار خصم سياسى على الصمت".

وفيما يتعلق باستقلال القضاء والتعليمات الرئاسية الموجهة إلى القضاة، عبرت الجماعة عن إدانتها لتلك التجاوزات التى يرتكبها "الملك وحاشيته الحاكمة". وجاء هذا الموقف فى الوقت الذى شدد فيه الحزب الشيوعى التونسى على ما دعاه بالوجه التربوى لتلك التعليمات الرئاسية. وفى مواجهة ما عرف بمسألة المساكن(٢٥) شرحت الجماعة رؤيتها لها فى ثلاثة عناصر. يشير الأول إلى أن المسألة "ليست صراعًا ضد البرجوازية بوصفها طبقة". ويحدد الثانى: "يختلف موقفنا هنا عن موقف الحزب الشيوعى التونسى، الذى تجاهل كون بساتين الزيتون المصادرة لا تخص فقط كبار ملاك الأرض، كما تجاهل همهمات السخط المنتشرة داخل صغار الفلاحين". ويحذر العنصر الثالث من الوقوع فى خطأ "تفسير رد فعل الحكومة كتحول فى اتجاه اليسار".

ولقد واصل الحزب الشيوعى التونسى المنحل عمله، وإن كان فى إطار نوع من الطاعة الظاهرية للقرار القاضى بحله. هكذا نجد الكراسات والبيانات الصادرة عن الحزب، توقع باستخدام أسماء مثل "الطلاب الشيوعيون" أو "الشيوعيون التونسيون"، وليس بالتوقيع المعتاد: "الحزب الشيوعى التونسى". وخلال تلك الفترة حافظ الحزب الشيوعى على خط "التأييد النقدى" السابق، إلا أن عنصر "التأييد" كان عمليًا يتقدم كثيرًا على عنصر "النقد". ويتضح هذا الخط فى ثلاث وثائق أساسية صدرت فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥. حملت الوثيقة الاولى الصادرة فى مارس ١٩٦٤، عنوان: "تونس تقطع عامًا فى طريقها الصاعد – نحو حوار حقيقى ومثمر". وخرجت الثانية الصادرة فى نوفمبر من نفس العام، تحت عنوان "حول اختيار طريق صاعد للتنمية فى تونس". أما الثالثة الصادرة فى سبتمبر ١٩٦٤ ،

فكان عنوانها "إلى أين تقودنا سياسة التنمية التونسية". نقرأ فى الوثيقة الأولى الطرح التالى: "أن الشيوعيين التونسيين آخذين فى اعتبارهم الجوانب التقدمية لسياسة قادة حزب الدستور الجديد، قد حرصوا فيما يتعلق بالرئيس بورقيبة وحكومته على انتهاج معارضه منظمة، لكنها فى نفس الوقت وطنية وديموقراطية وبناءة. معارضه تدعم الإنجازات الإيجابية، لكنها لا تخفى رؤيتها لجوانب الضعف والسلبية فى السياسات الداخلية او الخارجية. وحتى عندما اضطروا للدخول فى مجادلات مع قادة الحزب الدستورى الجديد، حرصوا على ان يضفوا عليها نغمة راقية وأن يوجهوها وجهة إيجابية، طارحين الحلول للمشاكل التى تواجه الشعب التونسى وحكومته، وهى مشاكل غالبا من النمط الصعب. الأمر الذى يعنى أن أى شخص يتمتع بما يكفى من الوعى، سيدرك مدى الجور الذى انطوت عليه محاولة السلطة تشويه موقف الشيوعيين التونسيين، من أجل تبرير قمعها لصحافتهم وحظرها لنشاط حزبهم واعتقالهم وسجنهم".

وإذا نظرنا إلى الوثائق الأخرى سنجد داخلها ذات النغمة، وسنلاحظ سعيها إلى تحقيق نوع من التوازن بين "التأييد" و"النقد البناء".

حتى عام ١٩٦٦ كان دور الحزب الشيوعى التونسى وجماعة آفاق محصورًا فى نطاق التحليل واتخاذ المواقف. ومن ١٩٦٧ تغير الوضع، إذ انتقلت المنظمتان إلى مجال التحريض السياسى، وإن انحصر هذا الدور الجديد فى ساحة العمل الطلابى. شهدت "أيام ديسمبر" ١٩٦٦ أول المواجهات بين النظام والمعارضة اليسارية الطلابية. ففى ديسمبر ١٩٦٦ حدثت مشاجرة عادية بين أحد موظفى النقل العام ومجموعة من الطلاب عالجها الأمن معالجة سيئة، فرد الطلبة بعقد سلسلة اجتماعات داخل كلياتهم قادت إلى إضراب عن الدراسة. ورد الأمن التونسى باقتحام مبانى الجامعة بأسلوب شديد القسوة . واستمر تصاعد الأحداث متخطيا سياقها الأصلى، فطرح الطلاب مسألة التمثيل الطلابى، وأعلنوا إدانتهم العامة لقيادة الاتحاد العام لطلبة تونس التابعة لحزب الدستور، وشددوا على مبدأ عدم جواز اقتحام الحرم الجامعى. وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٦ حكم على تسعة طلاب

بالسجن مع وقف التنفيذ، لفترات تتراوح بين ستة أشهر وثمانية عشر شهرًا. كان منهم سبعة ينتمون إلى المعارضة اليسارية، أربعة منهم من جماعة آفاق وثلاثة من الحزب الشيوعى. أما الاثنان المتبقيان فكانا مستقلين. وفور صدور الحكم تم استدعاؤهم إلى الجيش، بعد أن قررت السلطات سحب إعفائهم من الخدمة العسكرية.

شكلت حوادث ديسمبر ١٩٦٦ نقطة تحول فى مسار تطور النظام التونسى، وسوف تأتى تطورات الشهور والأعوام التالية لكى تثبت ذلك. فقبلها كان حزب الدستور الجديد يمارس هيمنة حصينة على الحركة الطلابية، فجاءت إضرابات ديسمبر تحديًا صريحًا لها داخل المحيط الجامعى. واتخذ هذا التحدى أشكالًا مختلفة، كان أكثرها إثارة ولفتًا للأنظار مظاهرات الشوارع. فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ خرجت مسيرة احتجاج على العدوان الإسرائيلى، توجهت إلى السفارتين الأمريكية والبريطانية. وعلى هامش المسيرة تعرضت بعض متاجر اليهود التونسيين للنهب، من جانب بعض المتظاهرين من غير الطلاب. وفى اليوم التالى على المسيرة أعلنت جماعة آفاق إدانتها لحوادث النهب، إلا أن الحكومة كانت قد قررت انتهاز الفرصة لتجعل منها ذريعة لاعتقال أعضاء الحلقات اليسارية، ثم صدر حكم بالسجن على الطالب محمد بن جينيت عشرين عامًا مع الأشغال الشاقة.

وبعد ذلك بعدة شهور شهدت باريس اجتماعًا للتضامن، أسفر عن تكوين لجنة حملت اسم "لجنة الحرية لبن جينيت". وفى الخامس عشر من مارس ومع دخول قضية بن جينيت مرحلة الاستئناف، أمرت اللجنة بإحياء يوم للتضامن معه فى جامعة تونس. ونجحت الحركة فى تحقيق تأييد عام داخل الجامعة، ومنها انتشر داخل المدارس الثانوية فى العاصمة والمدن الأخرى. وردت الحكومة بحملة قمعية غير مسبوقة أسفرت عن تحطيم المعارضة اليسارية تحطيمًا كاملاً. فى التاسع من سبتمبر ١٩٦٨ قدمت السلطة إلى محكمة أمن الدولة ١٣٤ متهماً، أعقبهم تقديم ٢٧ متهمًا ينتمون إلى الاتجاه البعثى فى الثالث عشر من فبراير. وانتهت المحاكمات

بالحكم على بعض المتهمين بعقوبات قاسية وصلت إلى أربعة عشر عامًا، أما محمد بن جينيت فلقد حكم عليه بأربع سنوات أخرى من السجن.

من ربيع ١٩٦٨ وحتى أواخر ١٩٦٩ عاشت المعارضة اليسارية بلا قيادة، أو على حد تعبير علياء شريف شمارى كانت تعيش فى "العراء". وقبل تلك الموجة القمعية وبدء مظاهرات الشوارع بفترة طويلة، كانت جماعة آفاق قد شهدت تغيرات أيديولوجية تحولت فى سياقها من حركة مفتوحة وبوتقة للحوار التقدمى، إلى تكوين ماركسى لينينى ستالينى مناصر للتوجهات الصينية. بدأ هذا التحول فى أبريل ١٩٦٧ وأضحى نهائيًا فى خريف ١٩٦٧، أى عندما قررت الجماعة إعادة بناء نفسها من أجل استبعاد من دعتهم "اليمينيين" و"البورجوازيين الصغار" وأنصار "الديموقراطية المفرطة"، واصطفاء "قيادة ماركسية لينينية". وفى فبراير ١٩٦٨ أعلنت الجماعة أنها قد "تحولت من مجرد جماعة للدراسات، حيث كنا قادرين بصفة عامة على تحليل المواقف بعد حدوثها، إلى مرحلة من النضج السياسى لم نعد فى ظلها مجرد جماعة ثقافية ديموقراطية، بل تكوين ماركسى لينينى يطمح فى أن يكون نواة لحزب الطبقة العاملة".

لم تسفر موجة القمع التى شنها النظام ضد الحلقات اليسارية إلا عن تقوية الاتجاه الأيديولوجى المتعصب. هكذا سنجد هيئة تحرير مجلة آفاق فى عددها العشرين، وفى سياق روايتها للإضراب عن الطعام الذى قام به ١٤ من ضمن ٣٤ مسجونًا فى زنازين سجن برج الرومى، تشوه العشرين غير المضربين بنعتهم بـــالخونة. وفى ربيع ١٩٦٨ عاودت المجلة هجومًا على خصومها من الشيوعيين، لتصفهم كـــ "مراجعين" وبعد ذلك كـــ "إمبرياليين اجتماعيين". واعتبرت المجلة القمع الذى يشنه النظام "محفزًا على الكفاح"، وأضافت "يظهر لنا هذا القمع أننا لم ننجح فقط فى تأسيس خط واضح يفصل بيننا وبين العدو، بل نجحنا أيضًا فى تحقيق نجاح هائل فى عملنا، على نحو ما يطالب به ماوتسى تونج".

هكذا لم تقتصر هجمات الجماعة على الحكومة، بل امتدت لتشمل كل جماعات المعارضة، التى صنفت كـ "مراجعين" و"عاملين فى خدمة الحكومة" وبعثيين يبرهن وجودهم على أن "حزبهم بلا قيمة". ورد الحزب الشيوعى التحية بأفضل منها، فأخذ بدوره يهاجم ويحذر من "اليساريين المتطرفين" و"الماويين" و"التروتسكيين". وفى مارس ١٩٦٨ تصاعدت الفرقة – بل القطيعة– داخل المعارضة اليسارية لتصل لدرجة الانفجار، عندما اعتبرت جماعة آفاق الحركة الطلابية قد أصبحت ناضجة ومستعدة بما يكفى للدخول فى مواجهة مع النظام، محذرة أن الحركة إذا أرادت مواجهة مخاطر الاضمحلال يتعين عليها "العمل من أجل هجر عشها ومعتزلها الجامعى لكى تواجه مسألة السلطة". ويمكننا القول أن هذا الافتراق الذى ظهر داخل المعارضة اليسارية، لم يكن فقط نتيجة لوجود اختلافات فى الرؤية السياسية لأعضائها، بل أيضًا انعكاسًا للاستقطاب الذى أسفر عنه النزاع الصينى– السوفيتى وانقسام الماركسيين إلى كتلتين كبيرتين أو ثلاثة. وهكذا لم يتمكن اليسار التونسى من الوقوف بمعزل عن تلك الانقسامات، بل على العكس انتقلت إليه لتفعل فعلها فيه.

ابتداء من عام ١٩٦٣ وحظر نشاط الحزب الشيوعى التونسى حظيت المعارضة التونسية بعنصر جديد، هو تلك الحالة من الحوار المفتوح التعددى المثمر فكريًا والقدرة على التأثير فى الدوائر الطلابية والمثقفة. ولقد طبع نشاطها– بالتوازى مع نشاط العناصر الشيوعية– المسرح الطلابى بطابعه، إلى درجة تسمح بالقول بفقدان الحزب الحاكم لهيمنته على المحيط الطلابى.

ولكن يجب أن نتريث ولا نمضى فى تحليلنا للوضع الطلابى إلى أبعد مما تحتمله الأمور. فجماعة آفاق التى كانت فيما مضى بوتقة للمناقشة والعمل، كانت تتحول مع مرور الأعوام إلى جماعة متعصبة مغلقة، لا تعمل على استمداد الحلول عبر التغلغل الفكرى فى واقعها الاجتماعى الخاص، بل من "أفكار" صبت فى أماكن أخرى وقدمت بوصفها وصفات عامة شافية. أما الحزب الشيوعى التونسى

فقد عانى من محدودية شديدة فى نطاق نشاطه، وكان المحيط الطلابى يكاد يكون منفذه الحركى الوحيد. والواقع أن المعارضة التونسية- إذا كنا حريصين على دقة التناول- فقدت فى ظل التطورات الجديدة طابعها السابق كوحدة واحدة متمايزة داخليًا، لتدخل صيرورة انقسام متزايد يحمل معه اختلافات تستوعب المزيد والمزيد من طاقاتها. ولكن إذا كان الحزب الحاكم أصبح الآن يواجه الصعوبات داخل المحيط الجامعى وفى مواجهة الحركة الطلابية، فإن هذا لايعنى تراجع سيطرته على المجتمع ككل.

١٩٦٣-١٩٦٩: حزب حاكم قوى ومنتصر

فى الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩ هيمن الحزب الدستورى هيمنة حقيقية على المجتمع التونسى. هكذا نجد علياء شريف شمارى وهى أحد نقاد النظام التونسى، تستخدم فى حديثها عن تلك الفترة عبارات مثل "ذروة الاشتراكية الدستورية"، و"حزب محتكر لكل قطاعات الحياة ويعيش فى أوج قوته " (Cherif-Chammari 1977:87). وهناك آخرون كتبوا عن حياة الحبيب بورقيبة استخدموا تعبير مثل "القوة والمجد". (Bessis and Belhassen 1988:83) وإذا راجعنا رؤية الشيوعيين التونسيين للنظام، سنلاحظ أن تقييمهم له كان ينزع صوب التأييد أكثر من النقد، سعيًا نحو الدخول فى "حوار مثمر" معه. وفيما يتعلق بجماعة آفاق سنلاحظ وجود قسم مهم من نشطيها، تصور فى عام ١٩٦٦ إمكانية التحالف التكتيكى مع الحزب الحاكم. وظهرت تلك الفكرة فى صورة اقتراح يستهدف التسلل إلى الحزب الحاكم والعمل من داخله. وقامت اللجنة الأيديولوجية بدراسة هذا "الاقتراح الاختراقى"، ولم يعارضه من أعضائها سوى صوتين، وفقًا لما أوردته علياء شريف شمارى. وتضمنت حيثيات الموافقة على هذا الاقتراح ما يلى: يتواجد القسم الأكثر نسبيًا من الجماهير- إذا تركنا المثقفين جانبا- داخل الحزب الحاكم،

فى تنظيمات هو الذى يتحكم فيها، أو هياكل (مثل التعاونيات) يمارس عليها رقابة وإشرافًا وثيقًا، كما إن سياسة الحزب تجاه مسألة الأرض تفضل النظام التعاونى.

ولم يكن وضع حزب الدستور هذا نابعًا من فراغ، فلقد استمد الحزب قوته وهيمنته على المجتمع من تاريخه وتأثيره على الجماهير. وفى وضعه هذا أظهر الحزب نزعة تسلطية ورفضًا للسماح للأصوات المختلفة معه فى الرأى بالتعبير عن نفسها. وتمكن فعليًا من إخماد تلك الأصوات والاحتفاظ بقيادته للبلاد، لأنه كان حامل راية خطة وطنيه طموحة، حقق فى إطارها إنجازات واضحه . كانت تلك الإنجازات فى الأساس إنجازات اجتماعية، وتجسدت فى التقدم السريع والنموذجى فى مجالى الصحة والتعليم. وفى الستينيات كان فى إمكان الحزب أن يتباهى بإنجازات، لم يحقق أحد تقريبًا مثلها فى العالم الثالث. كما ارتبطت إنجازات الحزب أيضًا بتحقيق السيادة القومية. فى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٦٣ غادر آخر جندى فرنسى قاعدة بنزرت، ليصبح من حق المعلقين المؤيدين للنظام التباهى قائلين: " لم يعد الآن فى تونس جندى فرنسى واحد تطأ أقدامه ترابنا الوطنى" (Bessis and Bellhassen 1988:57). وفى ١٢ مايو ١٩٦٤ قام النظام بتأميم كل الأراضى الزراعية الداخلة فى نطاق ملكية المستوطنين، وكانت مساحتها تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ هكتار تقريبًا من أخصب الأراضى الزراعية. كذلك حقق الحزب إنجازات أخرى فى مجال الدبلوماسية الدولية، وأخيرًا– ولعله الإنجاز الأكثر أهمية– حمل الحزب راية "خطة اجتماعية" و"مشروع تحديث وطنى"، وهو هدف بروميثيوسى الطابع بالتأكيد.

ونجد وصفًا لخطة التحديث الاجتماعية فى وثيقة حول توقعات عقد النمو ٦٢–١٩٧١. يلاحظ على الخطة تأثرها القوى بالتقرير الاقتصادى الذى أعده الاتحاد العام للشغل التونسى فى سبتمبر ١٩٥٦، وهو تقرير يقودنا إلى أحمد بن صالح الذى طرد من الاتحاد و فترة من التاريخ جرى تهميشها. أصبح التخطيط

الآن محورًا للاشتركيه بوصفها الأيديولوجيا الرسمية الجديدة. فى ظل تلك الايديولوجيا "كان على الحزب أن يأخذ الاشتراكية فى اعتباره ليس فقط فى سياسته بل أيضا فى اسمه نفسه. هكذا سنجد فى قرار تغيير اسم الحزب دلالة واضحة. كان الحزب بالتأكيد هو حزب بورقيبة، الذى سعى من خلاله إلى توحيد مجمل قوى النضال الوطنى التحررى. ولكن بلجوئه إلى تغييرهذا الاسم المجيد الذى شكل جزء من ملحمته الشخصية، أعطى علامة واضحة تفيد أن صفحة من التاريخ قد طويت، وبانتهائها تغير الهدف وظهرت أهداف جديدة. كان الحزب الدستورى الجديد هو مهندس الاستقلال، والآن بعد أن أصبح اسمه الحزب الاشتراكى الدستورى سيصبح بانى تونس الحديثة." (Bessis and Belhassen 1988:49)

استطاع الحزب الاشتراكى الدستورى الجديد احتواء وتهميش المعارضة السياسية وعلى وجه الحصر معارضة اليسار، لأنه قام بالسطو على ملابسها المميزة. أى: التخطيط، والتنمية الإرادية، والتقدم الاقتصادى من خلال التصنيع وتأسيس البنية التحتية، وتحديث الزراعة عبر سياسة التعاونيات، والحرب على المضاربة من خلال احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتجارة الجملة، والتنمية الاجتماعية عبر الاستثمار المكثف فى الصحة والتعليم.

إلا أن حزمة السياسات التقدمية السابقة افتقدت بعدًا بارزًا، أدى غيابه إلى إزعاج عناصر حزب الدستور النشطة، ونقصد به إهمال الحزب لسياسة التضامن ضد الإمبريالية. فلقد كان الحزب الحاكم وثيق الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية، التى كانت تمنحه المساعدة المالية والحماية الاستراتيجية، وقادته تلك العلاقة القوية إلى الجنوح بعيدًا عن آمال الشباب التى تصدرتها قضايا العالم الثالث. هكذا نجد النظام على سبيل المثال يتخذ موقفًا تجاه قضية فيتنام مواليًا للسياسة الأمريكية، فى الوقت الذى احتلت فيه مكانة مركزية فى حركة التحرر الوطنى على امتداد عقد الستينيات. ولم تحظ تلك السياسة بالتسامح، وحتى الاتحاد العام لطلبة تونس اضطر لرفضها تحت تأثير ممثليه اليساريين. هكذا أعلن الاتحاد فى مؤتمر ١٩٦٥ عن

إدانته "لأى تدخل أجنبى فى فيتنام"، وفى مؤتمر ١٩٦٦ أدان بشكل أكثر صراحة التدخل الأمريكى فى فيتنام. فإذا وصلنا لعام ١٩٦٧ وجدنا المعارضة الطلابية للخط الحكومى قد تطورت، بمبادرة الطلاب اليساريين والمستقلين بتأسيس اللجنة التونسية لدعم الشعب الفيتنامى.

السبعينيات: حزب حاكم يفقد هيمنته

رغم إنجازات الحزب الحاكم الضخمة وقوة خطابه الأيديولوجى، واجهت الخطة "الاشتراكية الدستورية" عند نهاية عقد الستينيات معارضة صريحة متزايدة. ليس فقط من جانب الحركات السياسية ، بل أيضًا من جانب بعض اللاعبين الاقتصاديين، وبالتحديد الفلاحين والبرجوازية الزراعية وكبار وصغار التجار والحركة النقابية.

جاءت المقاومة الأولى للحزب الحاكم من جانب الحركة النقابية عبر شكلين أساسيين. معارضة تأسيس الخلايا المهنية داخل المشاريع الاقتصادية، والعمل من أجل حماية القوة الشرائية لأصحاب الأجور. أزعجت تلك المقاومة المبكرة الحزب، إلا أنها لم تسفر عن تغيير جذرى فى سياسته(٢٦). ثم جاءت المقاومة الساحقة، التى تمكنت من إجبار الحزب على الركوع ودفعته للتخلى عن خطة الاشتراكية الدستورية، حيث جاءت من الريف ودوائر المشاريع الاقتصادية الخاصة.

والواقع أن المقاومة الموجهة للحزب وسياسته لم تقدم بديلًا سياسيًا له، فلم يتعد ما قدمته تحدى بعض جوانب السياسات الحزبية. إلا أن هذا التحدى أسفر عن تدمير ترابط الحزب وتماسكه الأيديولوجى، وأزال الغراء الذى كان يوحده كحامل لراية الخطة الاشتراكية. ولقد بدأ التعبير عن المقاومة فى عام ١٩٦٤ من خلال

قضية المساكن، عندما ثار الفلاحون ضد سياسة التجميع الاقتصادى الإجبارى لأرضهم (التعاضد حسب المصطلحات التونسيه وكانت الوحدة الاقتصادية المجمعه تسمى تعاضدية– المترجم). وكانت المقاومة الفلاحية قوية، ثم تحولت إلى حرب ضد الحزب فى ٦٨-١٩٦٩، عندما بدأت الدولة فى توسيع نظام التعاضديات ليشمل مجمل القطاع التجارى فى ١٩٦٨ والقطاع الزراعى فى ١٩٦٩.

القطاع التجارى

حتى عام ١٩٦٨ كان التجار قادرين على ممارسة عملهم وتنظيمه بشكل مستقل، وإن خضعوا لشيء من التدخل من جانب الدولة. ابتداء من عام ١٩٦٢ أصبحت عمليات التحكم فى أسعار السلع صارمة الى حد بعيد، وفى عام ١٩٦٤ شجعت الدولة تعاونيات المستهلك وأسست متاجر نموذجية دخلت فى منافسة متصاعدة مع صغار التجار. وجاء عام ١٩٦٦ معه بتغير نوعى فى سياسة الدولة تجاه القطاع التجارى، إذ تخلت عن استخدام أدوات السوق لتحل محلها سياسة التجميع الإكراهى لتجار الموقع المحلى ، فى إطار تعاضديات تجاريه لا تقل عضوية الواحدة منها عن ثلاثة تجار. وفى معرض تبريرها لهذا التحول الجذرى فى السياسة التجارية، ذكرت السلطات أنه يستهدف تطوير التحكم المالى وتحديث المتاجر تقنيًا.

وعلى الرغم من تلك الإجراءات ظل الطابع الخاص لقطاع تجارة التجزئة مستمرًا، أما المجموعات التى دخلت فى نطاق سياسة التعاضد التجارى فكانت إلى حد بعيد ترتكز على قاعدة من الروابط الشخصية أو العائلية، بينما حافظ التجار الصغار على استقلالهم. ومن ربيع ١٩٦٨ أخذ النظام التعاضدى فى التوسع. وبينما كان فى إمكان بعض التجار الاستمرار فى العمل داخل القطاع التجارى

مقابل أجر، اضطر كثيرون منهم إلى ترك العمل فى القطاع أو جرى إبعادهم عنه. وفى الواقع أسفرت سياسة التعاضديات التجارية وتوسعها، عن إفقار الغالبية العظمى من صغار التجار، وأفقدت جميع هؤلاء التجار الصغار وضعهم المستقل. كان العاملون فى التعاضديات التجارية الجديدة يحصلون على أجر يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ دينار شهريًا، كما تعرضت أعداد ضخمة منهم للإبعاد عن العمل فى القطاع. إن الإحصاءات الخاصة بتلك التحولات غير متوفرة لدينا لأنها أصلا لم تسجل، ولكن من المعروف أن هناك ٧٠٠ بقالا من ضمن ٢٠٠٠ داخل العاصمة قد عجزوا عن إيجاد مكان لهم داخل الوحدات التجارية الجديدة، كما أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أن القطاع التعاضدى الجديد لم يستوعب سوى نسبة ضئيلة من التجار السابقين. هكذا نجد أنه ابتداء من عام ١٩٦٨ كان وضع صغار التجار قد انقلب، من حالة كانوا ينعمون فيها بالاستقلال ومستوى معيشة جيد بصفة عامة، إلى حالة أخرى تحولوا فى ظلها إلى عمال ويتعرضون للصرف من الخدمة والإفقار.

القطاع الزراعى

بينما كان تأثير الإصلاحات الزراعية فى البداية محصورًا فى نطاق الفلاحين، أخذ تأثيرها ابتداء من ١٩٦٩ فى الامتداد إلى كبار ملاك الأرض. وكان من المفترض أن يؤدى التوسع فى نظام التعاضديات ليشمل الفلاحين، إلى تحديث الزراعة ورفع مستوى معيشه الفلاحين. ولكن من بداية التجربة أدى تطبيقها إلى الإقصاء الكامل لنسبة كبيرة من الفلاحين والعمال الزراعيين عن شروط حياتهم السابقة، ونعنى بذلك تراجع وضعهم من وضع المنتجين المستقلين إلى وضع العمال الذين لا يتحكمون فى وسائل إنتاجهم ويخضعون لنظام عمل يقع خارج نطاق سيطرتهم، أو باختصار: اضطرارهم لبيع قوة عملهم وما يصاحب ذلك من إفقار (Ramdhane 1981).

وبالاتساق مع رؤيتها لملكيات كبار ملاك الأرض كوحدات قادرة على توفير واستيعاب وسائل وتقنيات الإنتاج الزراعى الحديث، استبعدت الدولة فكرة إعادة تجميع كبار ملاك الأرض. ولكن من يناير ١٩٦٩ شهدت تونس حركة إعادة تجميع زراعى محمومة، ارتفعت فى سياقها مساحة التعاضديات الإنتاجية من ٤٧٦٠٠٠ هكتار فى نهاية يناير ١٩٦٩ إلى ٤,١ مليون هكتار عند نهاية أغسطس من نفس العام، أى ما يساوى أكثر من ٨٠% من أراضى البلاد محتملة الخصوبة. واستثارت تلك السياسة معارضة عنيدة بين الفلاحين فى مناطق عديدة، و بكلمات ديه ساينجر: "استشرى الأسى وأحياناً الغضب عبر البلاد، التى اخذت تتحول تدريجيا صوب مناخ العصيان". (Saenger (de)1969:37)

وكان لرد الفعل العام هذا أثره المباشر. ففى نوفمبر ١٩٦٩ تم عزل أحمد بن صالح، المهندس الرئيسى للخطة "الاشتراكية الدستورية" الذى كان يشغل خمس وزارات، كما جرى طرده من الحزب. وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٩ قام المجلس النيابى بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى أسلوب إدارته، وانتهى الأمر فى ربيع ١٩٧٠ إلى اعتقاله وتقديمه للمحاكمة. ووفقا لبياتريس ديه ساينجر" مهما كان الرأى فى أعمال أحمد بن صالح، فالذى حدث أنه قد وجد نفسه وقد أصبح كبشاً للفداء". (Saenger (de) 1969) وبالتوازى مع سقوط مهندس التخطيط الاشتراكى، تخلى النظام عن مجمل الخطة "الاشتراكية الدستورية" ذاتها. ومن بداية عام ١٩٧٠ جرى إنهاء كافة التعاضديات الزراعية وأعيدت الأرض إلى ملاكها. ومن أبريل إلى مايو من نفس العام أعيدت خصخصة قطاع توزيع السلع.

إلا أن أهم التغيرات التى شهدتها تلك الفترة، كانت التغيرات فى دور الدولة الاقتصادى نفسه. فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ صدر بيان حكومى يحدد أن الدولة يجب أن تحصر دورها بصرامة فى إطار المهام الاقتصادية الضرورية فقط. وجاءت خطة التنمية الرابعة ٧٣-١٩٧٦ لكى تعلن أن سيطرة القطاع العام "كانت أمرًا

قابلاً للفهم فى فترة الاستعداد واكتساب المهارات، حينما كانت البلاد تعانى نقصًا فى الكوادر والمنظمين الاقتصاديين داخل القطاع الخاص"، ولما كانت تلك الفترة قد انقضت فإن تلك السيطرة "لم يعد من الممكن تبريرها". ثم أشار إعلان الخطة إلى وجود ضرورة استراتيجية لـــ "جذب أكبر عدد ممكن من المنظمين الاقتصاديين، لكى يعملوا فى اقتصادنا الحيوى والنشط"، و أضاف أن النمو الصناعى "ينبغى السعى إليه من خلال تحسين الإنتاجية، وتوسيع القاعدة الصناعية، والتغلغل فى الأسواق الخارجية.. والنتيجة المستهدفة لتلك السياسة الصناعية الرامية لتوسيع الأسواق الخارجية هى تخفيف مشكلات العمالة". ومن أبريل ١٩٧٢ صدر قانون جديد لتشجيع استثمارات رأس المال الأجنبى وإنتاج السلع المصنعة من أجل التصدير.

من نهاية ١٩٦٩ تخلى الحزب الدستورى عن لغته ذات النزوع الاشتراكى، وأضحت الليبرالية الاقتصادية فى المرحلة الجديدة هى كلمة سر ومفتاح المرور. والواقع أن الحزب قد وجد نفسه فى مواجهة لحظة عصيبة، فالجمع الذى نجح فى تحقيقه بين التيارين السياسيين الكبيرين: الليبرالية والماركسية، اللذين طبعا بطابعهما تاريخ تونس على امتداد القرن العشرين، قد أضحى الآن حطامًا تذروه الرياح. وهكذا لم يعد الجناح الدستورى اليسارى يجد فى الحزب موطنًا ومأوى. ولكن من الضرورى أن نسلم بأن هذا التحول الليبرالى، كان متسقًا مع رغبة الأغلبية الواسعة من اللاعبين الاقتصاديين . فلقد كان هناك عشرات الألوف من أسر الفلاحين التى جردت من أراضيها، وعشرات الألوف من العائلات المرتزقة من عائد العمل فى التجارة الصغيرة التى تحولت أكشاكها قسرًا إلى تعاضديات تجارية، وهم الذين رحبوا بتلك التغيرات باعتبارها تحريرًا. والأمر المؤكد إن دمج تلك العائلات فى نطاق التعاضديات الزراعية والتجارية كعمال مأجورين وما رافق ذلك من طرد وإفقار عام، شكل بالنسبة لهم تجربة مأساوية جعلت الكثير من رؤساء تلك العائلات يعيشون حياة بائسة. وكان استرداد تلك العائلات

لأراضيها ومتاجرها الصغيرة يعنى عودتها إلى سابق وضعها، وبالتالى استعادتها لقدرتها على تنظيم عملها بما يرافق ذلك من تحسن فى توقعات الحياة. والحاصل إن وصول الكابوس البيروقراطى إلى نهايته، وانقضاء زمن الدولة كلية الحضور والقوة التى حكمت حياتهم اليومية والمهنية، شكل بالنسبة لهم انفراج المحنة.

ويمكننا القول أن المجتمع التونسى فى تلك الفترة كان يعيش حالة اختمار. انقسم الحزب الدستورى انقسامًا عميقًا وقام ببتر جناحه اليسارى. إلا أن الحزب فى استجابته لحالة السخط العام، رأى وجود فرصة لأن يتحول إلى قناة للتغيير الذى طال انتظاره. وهذا هو ما حدث بعد مايو ١٩٧٠. كان أحمد المستيرى قد اكتسب شهرة وصيتًا لرفضه الاستمرار فى المشاركة فى الحكم مع غياب الديموقراطية، بعد تقديمه فى ٢٩ يناير ١٩٦٨ لاستقالته من منصبه كوزير للدفاع وعضوية المكتب السياسى للحزب[٢٧]. وفى العاشر من مايو ١٩٧٠ استقبل بورقيبة المستيرى، وفى ٢٣ مايو أعيد قبوله فى الحزب، وفى ١٢ يونيو ١٩٧٠ تقرر تعيينه وزيرًا للداخلية. وفى ٨ يونيو عين المستيرى كمفوض للجنة العليا للحزب، وهى الهيئة السياسية التى حلت محل المكتب السياسى للحزب الذى جرى حله فى نفس اليوم، وفوضت للمستيرى مسئولية إعادة تنظيم الحزب والإعداد لعقد مؤتمر والشروع فى مراجعة الدستور وفقًا للمقترحات المقدمة.

وأدار الحزب عملية تشاور شعبى خلال صيف ١٩٧٠، من أجل الاستعداد للمراجعة الدستورية. إلا أن عناصر المقاومة فى قمة الحزب كانت قوية، وهكذا تأجل انعقاد مؤتمر الحزب مرة بعد أخرى. وفى ١٧ يونيو ١٩٧١ انفجر الانشقاق داخل الحزب باستقالة الحبيب بو العريس وزير الشئون الثقافية والإعلام، ثم باستقالة أحمد المستيرى فى ٢١ من نفس الشهر فى نهاية مقابلة طويلة مع بورقيبة. ولم يقبل الرئيس استقالة المستيرى، ونجحت الجهود فى إقناعه بالتراجع عن قراره (Saenger (de) 1971: 339).

لم يكن المستيرى ورفاقه يسعون الى تعددية حزبية، بل الى مقرطة الحزب من الداخل من خلال عدة إصلاحات ديموقراطية. إجراء انتخابات حزبية على كل المستويات (بدلًا من الاعتماد على تعيينات الرئيس)، والقيادة الجماعية على رأس الحزب، وملء الفراغ المؤقت فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بواسطة رئيس المجلس النيابى وليس رئيس الوزراء، وزيادة السلطة التشريعية الممنوحة للمجلس النيابى من خلال منحة حق التصويت على سحب الثقة من الحكومة.

بعد عدة شهور من التردد تحدد موعد افتتاح المؤتمر المنتظر فى ١١ أكتوبر ١٩٧١. ورغم أن المستيرى قد عزل من منصبه كوزير داخلية فى ٤ سبتمبر١٩٧١، تمكن ومعه رفاقه من تحقيق نصر صاخب داخل المؤتمر. إذ أوصى القرار الخاص بالسياسة العامة الذى تبناه المؤتمر، بضرورة ملء منصب الرئيس فى حالة خلوه برئيس المجلس النيابى وليس رئيس الوزراء، وإلغاء حق رئيس الوزراء فى الترشيح للرئاسة، وضرورة تبنى القيادة الجماعية على قمة الحزب. كما أسفرت نتائج انتخابات اللجنة المركزية عن تحقيق الليبراليين لأغلبية كبيرة.

وكان لا يزال على المؤتمر أن ينتخب المكتب السياسى للحزب، على أن يصوت قبل ذلك على أسلوب انتخابه وفقا لأحد اقتراحين . إما من جانب كل المندوبين الحزبيين الحاضرين فى المؤتمر، أو من جانب أعضاء اللجنة المركزية فقط . وجاء موقف رئيس الوزراء معارضًا لتوقيت التصويت على أسلوب الانتخاب ، مطالبًا بتأجيله إلى اليوم التالى، ووافقته على ذلك اللجنة المركزية. ولم يكن الرئيس قد قال بعد كلمته الأخيرة، وسوف لن يقبل التوجه الجديد الذى فرضه المؤتمر، أو الطريق الذى اتبعه أنصاره. فكان أن أصدر المستيرى تصريحًا صحفيًا جاء فيه: "لن نتراجع عن مبادئنا المعلنة، وعلى الأخص مبدأ انتخاب كل الهيئات الحزبية". وفور صدور تصريحه وجد المستيرى نفسه معزولًا من كل أنشطته الحزبية، وخلال بضعة أيام أجريت الانتخابات فى ٢٢ أكتوبر لتسفر عن

اختيار ١٤ عضوًا للمكتب السياسى، من ضمن قائمة أعدها بورقيبة شملت ٢٠ اسمًا. وكان أسلوب انتخاب المكتب السياسى يتناقض بوضوح مع القرار الذى اتخذه المؤتمر، وإن لم يمنع هذا بورقيبة الذى انتخبه الحاضرون من جديد رئيسًا للحزب مصفقين هاتفين، من أن يصرح "سوف نطبق قرارات المؤتمر".

بعد ذلك بثلاثة أشهر قام اجتماع المكتب السياسى الجديد، المنعقد فى ٢٢ يناير ١٩٧٢ برئاسة " المجاهد الأكبر"، باتخاذ قرار يقضى بفصل أحمد المستيرى من الحزب. قبل ذلك بأيام قليلة وفى ختام مؤتمر للمحافظين، هاجم بورقيبة المستيرى بوصفه: "فريسة لعقدة الاستعلاء على المناطق الريفية المتخلفة". ثم أعلن "أن تلك البطانة التى تكونت داخل الحزب، والعصبة التى تزعم تمثيلها لاتجاه حزبى مستقل، لها أفكارها الخاصة وأيديولوجيتها الخاصة ورؤيتها السياسية والاقتصادية ووسائل عملها... ومع أنه قد يبدو أمرا مثيرا للدهشة، تحولت تلك العصبة إلى حزب داخل الحزب. و كل ما كان ناقصًا أن تبادر إلى هجر حزب الدستور الجديد و تؤسس حركة أخرى". وهكذا خلال عامين فقط فقد الحزب عنصرية الأيديولوجيين، بعزل أحمد بن صالح الاشتراكى ومن بعده أحمد المستيرى الليبرالى. وإذا كان الحزب قد طرد رجال المبادئ من صفوفه، فمن حقنا أن نتساءل: ما الذى تبقى له بعد ذلك.؟

يبدو أن عام ١٩٧٢ هو العام الذى سجل نهاية حزب الدستور، بوصفه حزبًا يعتنق أيديولوجيا محددة ويمتلك قوة تعبوية. لم يعد الحزب فى مرحلته الجديدة يمثل الحزب الذى يرمز للنضال من أجل الاستقلال، وارتد إلى مجرد كونه جهاز للتعبئة من أجل الحفاظ على المناصب السياسية ولتوزيع المنافع والامتيازات. كذلك لم يعد حزبًا للحوار، إذ تولى رئيسه تكميمه وإخماد أصوات معارضيه، بينما كان الرئيس نفسه يزداد انغلاقًا على ذاته. وفيما بين ١٢و١٤ سبتمبر ١٩٧٤ انعقد مؤتمر الحزب التاسع، المعروف باسم مؤتمر المنستير الثانى

أو مؤتمر الوضوح. وجاء هذا المؤتمر لكى يزيل ويمحى كل القواعد الموجهه التى صاغها المؤتمر السابق، ويؤسس حالة من الانصهار بين الحزب والدولة، ويثبت بشكل نهائى استسلام الحزب لإرادة رئيسه. وعلى الرغم أن ٥١% من المندوبين الموفدين إلى المؤتمر قد شاركوا فى المؤتمرالحزبى السابق، فقد سيطر الإجماع على مسار أعماله وفى تناقض كامل مع توجيهات المؤتمر الثامن السابق.

وهكذا أقر المؤتمر فيما يتعلق بإجراءات خلافة الرئيس، استمرار مبدأ السماح لرئيس الوزراء بشغل منصب الرئيس الحالى لمدة أربعين يومًا، مع احتفاظه بحقه فى الترشيح لمنصب الرئاسة. كما أقر المؤتمر عدم جواز تدوين الاقتراح باللوم فى جدول أعمال المجلس النيابى للتصويت عليه، إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على تبنى المجلس لتوصية مقنعة من رئيس الدولة، مع ضرورة حصول الاقتراح باللوم عند طرحة للتصويت على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس. كما ابتعدت اللوائح الداخلية للحزب عن مبدأ الانتخاب على جميع المستويات. كذلك أرسى المؤتمر انصهار الحزب بالدولة. هكذا تكدست وظائف رئيس الحزب على وظائف رئيس الجمهورية، ووظائف سكرتيره العام على وظائف رئيس الحكومة. وأصبح رئيس الحزب هو مرشحه لرئاسة الجمهورية. أما الوزراء والمحافظون والسكرتيرون العموميون للجنة التنسيق، فقد أصبحوا يقومون بإلحاق أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين بالمؤسسات التابعة لهم، بحكم منصب هؤلاء الأعضاء الرسمى فى اللجنة المركزية. وخولت عملية اختيار أعضاء المكتب السياسى لرئيس الحزب.

وعلاوة على ما سبق قام المؤتمر التاسع "مستجيبًا لآمال أهالى تونس كلهم والرغبات العميقة للقاعدة الشعبية للحزب"، بانتخاب "المجاهد الأكبر" رئيسًا للحزب مدى الحياة، وبالاتساق مع ذلك اقترح إعلانه أيضًا رئيسًا للجمهورية مدى الحياة. وشكلت التطورات السابقة السياق الذى أخذت المعارضة السياسية التونسية فى

التوسع فى إطاره. كانت المعارضة من قبل وكما سبقت الإشارة تتكون من الحزب الشيوعى وجماعة آفاق، وجاء السياق الجديد ليدفع لظهور عنصرين جديدين انبثقا من داخل الحزب الدستورى نفسه. أولهما حركة الوحدة الشعبية Mouvement de l'Unite Populaire (MUP) ذات المنحى الاشتراكى بقيادة أحمد بن صالح، وثانيهما حركة الديموقراطيين الاشتراكيين Mouvement des Democrates Socialistes ذات التوجه الليبرالى بقيادة أحمد المستيرى.

توسيع المعارضة السياسية

فى أواخر ١٩٦٨ أودعت السلطة عددًا كبيرًا من أعضاء جماعة آفاق السجن وأنهار تنظيم الجماعة. وعندما نراجع العدد الأول من مجلة العامل التونسى الصادر فى يناير ١٩٦٩، يمكننا ملاحظة خضوعها لتوجيه النشطين الراديكاليين من أعضاء آفاق . وفى أعقاب ذلك بعامين اتخذت الجماعة لنفسها اسما جديدًا هو العامل التونسى، وأصبحت تنظيمًا ماركسيًا لينينيًا. ووجهت المنظمة نشاطها التجنيدى إلى المحيط الطلابى، كما حاولت بناء قاعدة لها داخل العمال ، إلا أن النجاح الذى حققته فى المجال الثانى كان محدودًا. وعندما قامت المنظمة فى مرحلتها الجديدة بتوزيع كراسة تهاجم فيها النظام فى عام ١٩٧٣، انقضت عليها السلطة مرة أخرى وقوضتها . وأسفرت الهجمة عن تقديم ٢٠٢ من أعضائها إلى محكمة أمن الدولة فى أغسطس ١٩٧٤. وعلى عكس العناصر البعثية التى أعلنت أثناء محاكمتها فى عام ١٩٦٩ استنكارها وتخليها عن معتقداتها، حافظ المتهمون فى قضية ١٩٧٤ بصفة عامة على ثباتهم وأقروا أمام القضاة بمعتقداتهم مكررين ذلك مرارًا.

وإلى جوار منظمة العامل التونسى ذات الشعارات المأخوذة من الكتب الماوية بمصيرها الذى انتهت إليه، والحزب الشيوعى الذى أضحى مجال نشاطه

أكثر محدودية من أى وقت مضى، كانت الظاهرة السياسية الأساسية لعقد السبعينيات هى حركة الوحدة الشعبية وحركة الديموقراطيين الليبراليين اللتين انبثقتا من داخل الحزب الحاكم.

حركة الديموقراطيين الاشتراكيين

كان أحمد المستيرى كما سبق التوضيح هو القيادة الرئيسية داخل الحركة. وكان المستيرى يعارض عبادة الشخصية، والأعمال البيروقراطية التعسفية، وسياسية التجميع الزراعى الإكراهى المسماة بالتعاضديات. ولم يكن المستيرى بمفرده، إذ تجمع من حوله داخل الحزب الدستورى فريق من الشخصيات ذات الموقف الوطنى، تكون من الحبيب بولعراس وحسيب بن عمار وراضية الحداد والصادق بن جمعة.

عندما تعرض المستيرى للعزل من كل أنشطته الحزبية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ رفض التوقيع على وثيقة نقد ذاتى. وفى ١٣ يناير ١٩٧٢ صدر عنه تصريح صحفى أعاد فيه التأكيد على تصريحاته السابقة، مضيفًا: "وفيما يتعلق بعودتى النهائية إلى الحزب وهو ما يبدو أن الرئيس يحبذه، فاعتقد أنها خطوة لا يمكن لى اتخاذها فى ظل الظروف الراهنة ، التى أرى أنها لا تتسق مع كرامتى ومعتقداتى وتناقض المبادىء التى تبناها مؤتمر المنستير الحزبى". ثم أضاف: "أن جوهر الموقف الذى تبنيته معروف للكافة تماما، ومضمونه السماح للشعب التونسى، الذى ناضل نضالًا طويلاً وشاقًا من أجل الاستقلال، بالحصول على حقه الكامل فى الاختيار الحر لحكامه وإدارة شئونه بأسلوب ديموقراطى". ولم يمض أسبوع على هذا التصريح إلا ووجد المستيرى نفسه، ليس فقط مجردًا من مناصبه الحزبية بل أيضًا مطرودًا من الحزب نفسه. وهو نفس المصير الذى انتهت إليه مجموعته فى مؤتمر ١٩٧٤. وفى ٢٠ مارس ١٩٧٦ أصدرت مجموعة المستيرى

بيانًا بمناسبة الذكرى العشرين لتحقيق الاستقلال، طالبت فيه بـــ "معارضة منظمة خارج نطاق الحزب الاشتراكى الدستورى، وهو ما يسمح به الدستور والقانون"، معربين عن قناعتهم بأن الحزب الحاكم "أثبت عدم قابليته للإصلاح". وبعد صدور البيان بعدة أيام بادرت المجموعة بتأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان Ligue Tunisienne des Droits de l`Homme (LTDH)، التى حصلت فى شهر مايو من العام التالى ١٩٧٧على موافقة الحكومة على تأسيسها.

فى عام ١٩٧٧ اتخذت مجموعة المستيرى خطوة أخرى إلى الأمام. ففى الثانى عشر من أبريل اتفقت المجموعة– ومعها عدد من الشخصيات التونسية المستقلة –على ميثاق لاحترام الحريات العامة فى تونس، وقعه عدد من المثقفين الرافضين للقيود المفروضة على الحريات، وما تتعرض له حقوق الإنسان الأساسية من انتهاكات. ولقد طالبوا بعفو عام، والإفراج عن المسجونين السياسيين، والبدء فى عملية مقرطة حقيقية. كما طالب الميثاق بانعقاد مؤتمر حول الحريات العامة، يضع على جدول أعماله هدف تأسيس مجلس قومى لحماية الحريات العامة. وحظيت المبادرة الأخيرة بتأييد مئات المثقفين وتيارات المعارضة الأخرى. وتحدد موعد المؤتمر بالفعل فى العاشر من يونيو ١٩٧٧. إلا أن السلطة منعت انعقاده على الرغم من وصول مراقبين أجانب ذوى سمعة دولية إلى البلاد من أجل حضوره[٢٨].

فى نهاية ديسمبر ١٩٧٧ تمكن حسيب بن عمار أحد أعضاء جماعة الليبراليين، من إصدار أول أعداد مجلة باللغة العربية تدعى: الرأى، بعد انتظار يزيد عن العام للحصول على الموافقة الرسمية. كما تولى حسيب بن عمار أيضًا رئاسة تحرير مجلة الديمقراطية Democratie الأسبوعية الصادرة بالفرنسية، التى صدر عددها الأول فى أول يوليو ١٩٧٨.

وفى ختام لقاء رسمى جرى فى الثالث من أكتوبر ١٩٧٧، قدم المستيرى باسم جماعة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى بورقيبة اقتراحًا أوليًا خاصًا بإعلان ميثاق قومى، تراجعت السلطة عن موقفها السابق من الحركة وأجازت تكوينها. كان اقتراح المستيرى يتضمن تمهيدًا يدين نظام الحزب الواحد ويطرح مبدأ المنافسة السياسية الدستورية، من أجل انقاذ الوطن من براثن "خطر حقيقى" يواجه البلاد هو خطر الاتجاه صوب الفاشية، و"اللجوء إلى العنف والتقلبات الحادة والتدخل الأجنبى وروح المغامرة". وجاء الرد الحكومى على المطالبة بميثاق وطنى فى صورة بيان رسمى، يعلن تأجيل اتخاذ القرار النهائى بشأن الاقتراح إلى حين انعقاد المؤتمر الحزبى القادم فى ١٩٧٩. وفى فبراير ومارس ١٩٧٨ سافر المستيرى إلى الولايات المتحدة وبريطانيا والجزائر، وهناك استقبل من جانب كبار ممثلى الدولة والأحزاب والجامعات. وفى ١٤ يونيو ١٩٧٨ صدر عن المستيرى تصريحًا، يعلن عن تكوين حركة الديموقراطيين الاشتراكيين كحزب، والتقدم بلوائحه المنظمة إلى وزارة الداخلية[٢٩]. وبعد ذلك بأسبوعين نشرت صحيفة "الحركة" العربيه "الرأى" ومجلتها الديموقراطية الصادرة بالفرنسية الصيغة الأولية لبرنامج الحزب الجديد.

استدعى البرنامج فى مقدمته تاريخ تونس والتضحيات التى قدمها التونسيون فى سعيهم لتحقيق الكرامة والاستقلال والحرية، وأعلن "لم تعد الهياكل السياسية المحيطة بنا والمتأصلة داخل نظام الحزب الواحد، ملائمة للمرحلة الراهنه من التطور التى وصل إليها الشعب التونسى، وبالتالى أضحت عاجزة عن الاستجابة لآماله وطموحاته العميقة. الآن لم يعد فى مقدور الحزب تمثيل أغلبية شعبنا، وأن يوجه ويعبئ موارد الأمة من أجل تحقيق أهدافنا القومية... ولقد ازدادت خطورة هذا الفشل مع ظهور حالة الخلط التى عانى منها الحزب، فمع مرور السنوات أصبح الحزب مرتبكًا مع أجهزته، كما أخذت الأجهزة الحزبية فى الاختلاط مع أجهزة الدولة. وفيما يتعلق بالمجال الأيديولوجى اضطر الحزب من خلال ذات الهيئة المسئولة عنه وتحت ضغط الظروف، إلى إدخال تغيرات حادة وفجائية فى

استراتيجيته وبرنامجه في مدى زمنى لا يتجاوز بضعة أسابيع. هذا التحول فى الاتجاه المضاد الذى أعقب فشل تجربة الستينيات الاشتراكية، أدى إلى تدمير مصداقية قادة الحزب ونشطيه. وانتهى الأمر إلى ظهور فراغ تنظيمى وأيديولوجى، تفاقمت حدته تحت تأثير فشل المحاولات الرامية إلى مقرطة الحزب داخليًا. هكذا لم يعد أمام بلادنا أى خيـــار سوى الخيار الديموقراطى، الديمقراطية بمعنى التعددية السياسية والتعددية الحزبية".

مع اقتراب الستينيات من نهايتها أصبح المستيرى وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين، يرمزون للتطلع صوب التغير السياسى والتعددية الحزبية . إلا أنهم لم يقفوا وحدهم فى ساحة الدفاع عن التغيير السياسى، فلقد كانت الحركة الإسلامية الأصولية تتقدم صوب مقدمة المسرح السياسى. وعلى الرغم من أهميتها فقد كانت الحركة الأصولية لا تزال جديدة على الساحة ، لدرجة لا تجعلها قادرة على إزاحة حركة الديموقراطيين الاشتراكيين من موقع قوة المعارضة الأساسية. وظهر ذلك فى انتخابات نوفمبر ١٩٨١ العامة، التى أسفرت عن تحقيق مرشحى حركة الديموقراطيين انتصارًا ساحقًا.

حركة الوحدة الشعبية

كان أحمد بن صالح هو المهندس الرئيسى لخطة الستينيات التنموية، وحتى ما قبل سقوط رئيسها كانت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين الاتجاه السائد داخل الحزب الدستورى. جاء تيار أحمد بن صالح من داخل تقاليد الطبقة العاملة الاشتراكية غير الشيوعية، وارتبط بالنضالات التاريخية لقادة الطبقة العاملة النقابيين مثل محمد على الحامى والطاهر الحداد وفرحات حشاد (Taieb 1983-84: 44-62).

سنجد المصدر الوثائقى الأساسى لحركة الوحدة الشعبية داخل البرنامج الاقتصادى والاجتماعى، الذى أقره الاتحاد العام التونسى للشغل فى مؤتمر١٩٥٦.

ولم يكن هذا المصدر بعيدًا عن تأثير أحمد بن صالح، ففى هذه الفترة كان يشغل منصب السكرتير العام للاتحاد، ومن موقعه هذا لعب دورا ملهما فى إقرار المؤتمر للبرنامج. فى ١٩٥٧ نشب صراع قوة داخل الاتحاد، انتهى بعزل أحمد بن صالح عن منصبه[٣٠]، ليعين فى العام التالى فى الحكومة. ومن أوائل الستينيات أصبح بن صالح أحد كبار رجال النظام، ومن موقعه لعب دور المهندس الرئيسى لخطة ٦٢- ١٩٧١ التنموية، التى أضحت قاعدة ومنطلق سياسة الحزب الحاكم ومعه الدولة. ولقد كان من الطبيعى أن تتأثر الخطة ببرنامج الاتحاد العام التونسى للشغل لعام ١٩٥٦ تأثرًا قويًا. وفى سياق تأثير خطة التنمية على الحزب، اتخذ قراره فى مؤتمر نوفمبر ١٩٦٣ المعروف باسم "مؤتمر المصير"، بتغيير اسمه إلى الحزب الاشتراكى الدستورى. وإذا كان أحمد بن صالح قد برز إلى مقدمة المسرح السياسى التونسى عبر ارتباطه بخطة التنمية الاشتراكية، فإن الحركة السياسية المعارضة الجديدة- الوحدة الشعبية- التى سوف يقودها، ستظهركنتيجة للانقلاب على طريق التنمية الاشتراكية وتبنى الطريق الديموقراطى للتنمية.

تكونت حركة الوحدة الشعبية كحركة معارضة سياسية فى عام ١٩٧٥، أى نفس عام صدور بيان الوحدة الشعبية، إلا أن بداية ظهورها ترجع إلى عام ١٩٧٣. فبعد أن تمكن بن صالح من الهروب من سجن العاصمة المدنى، حيث كان يقضى عقوبة بالسجن مدتها عشر سنوات، نشر بتاريخ ١٦ مايو ١٩٧٣ فى صحيفة لومانتييه الفرنسية مقالًا انطوى على هجوم مباشر على بورقيبة. وفى هذا المقال كتب بن صالح: "الواقع أن ما حدث هو قطيعة كاملة مع شخص ما، بعد أن كان يقف منى موقف التأييد لفترة طويلة من الزمان. هذا الرجل جعل من مرضه عذرًا للخروج من المأزق الذى انتهى إليه، وأساء استخدام سلطته المطلقة من أجل إذلال شعب بأسره، بالادعاء أنه قد تعرض لخداع وغش المحيطين به بينما لم يكن هناك من مخادع يخدع الجميع سواه. وهو ما أظهرته بوضوح طريقة استخدامه للسلطة وأوامره، بل وخطبه ذاتها".وفى سياق حديثه عن ما دعاه "أزمة البلاد الدائمة

والواسعة ومتزايدة الحدة" منذ عام ١٩٧٠، أرجع أسباب محاكمته إلى "الاستحالة الكاملة لأى تسوية مع الرجعية... فمن الواضح تمامًا أن رئيس الدولة والرجعية قد نزعوا تمامًا الأقنعة من على وجوههم فيما يتعلق بالتيار الاشتراكى الذى كانت تجرى محاكمته".

فى نفس المقالة أظهر بن صالح معارضته للسلطة الشخصية "لأنها بحكم تعريفها نفسه من الحتمى أن تصبح ديكتاتورية وتتوغل فى ديكتاتوريتها"، وانجذابه صوب الاشتراكية، وطالب بتكوين حركة للوحدة الشعبية. وفى معرض حديثه عن الحركة المطلوبة، كتب "يتعين على تلك الحركة أن تسعى لتوجيه مجمل الجماهير فى إطار حركة نضالية واحدة، من أجل مقاومة الرجعية وإعادة سلطة القرار الاقتصادى والسياسى إلى القاعدة الشعبية. فالطريق إلى التنمية لن نجده داخل تيار الدفع الإمبريالى، ويتعين على عملية البناء الاشتراكى أن تكون سياسة يومية ذات طابع ديناميكى". وإذا نظرنا إلى البيان المؤسس لحركة الوحدة الشعبية سنجده يوسع من الطرح الوارد فى المقالة السابقة، ليشمل ما يفيد الأهمية القصوى للديموقراطية والشرعية، أو حسب ما جاء فى نص البيان: "لا يمكن للاشتراكية سوى أن تكون ديموقراطية، كما لا يمكن للديموقراطية سوى أن تكون اشتراكية".

وعلى عكس حركة الديموقراطيين الاشتراكيين التى لقيت تسامحًا من جانب السلطة قبل وبعد قرارها بتكوين حزب، عانت حركة الوحدة الشعبية من اضطهاد السلطة. وكان نظام الحكم فى موقفه هذا يتحرك بقوة دفع مصدرها عاملين: الضعف النسبى للدعم الدولى الذى حظيت به الحركة الشعبية، ورؤية الحركة لبورقيبة نفسه بوصفه المصدر والسبب الرئيسى لمشاكل تونس السياسية. وهكذا نجد أن الأعضاء الذين شكلوا نواه الحركة، تعرضوا ابتداءً من ١٩٧٧ وفقًا لما أدلوا به أمام المحاكم للاعتقال والتعذيب، وحلت بهم عقوبات محكمة أمن الدولة. وفى سياق تلك الملاحقة الأمنية والقضائية تعرض ثلثى أعضاء الحركة للمحاكمة،

يتهم التعدى على كرامة رئيس الجمهورية ونشر الأخبار الكاذبة وتداول مطبوعات سرية وعضوية تنظيم سرى.

كانت قوى المعارضة الجديدة غير الشيوعية الآخذة فى التشكل لا تزال فى مراحلها الأولى، حيث كان الاتحاد العام التونسى للشغل فى تلك الفترة يتولى توجيه مسار حركة التجديد الهائلة النابعة من أزمة الحزب الحاكم، وبالتالى عبر الحركات المرتبطة به. واجه الاتحاد مجتمعًا يعانى من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، التى لم يكن فى مقدور الحركات السياسية أن تقدم حلولًا أولية لها، وهكذ أصبح الاتحاد الأمل الاساسى للجماهير. كانت الجماهير تأمل فى شىء أفضل، تأمل فى الكرامة والديموقراطية التى يطالب بها الاتحاد فى صراعه من أجل الاستقلال عن الحكومة، والتعددية الحزبية والعفو العام والحريات الفردية والجماعية.

أضحت توقعات التغيير الراديكالى والكامل، وعلى الأخص داخل الشباب المتعطش للعدالة والحقيقة، تتواجد على نحو متزايد داخل دوائر الحركة الأصولية الإسلامية. طرحت تلك الحركة رؤية تدمج وتوحد بين الدين والسياسة، فى إطار مثل أعلى أسطورى يعادى التحلل الأخلاقى والنزعة المادية والسيطرة الغربية، ويقدم للجميع وعدًا بحلول لكل المشاكل التى تواجههم. وعند نهاية عقد السبعينيات، عندما كانت كل الأيديولوجيات تعيش حالة أزمة وأضحت الحقيقة عملة نادرة، ظهرت الأصولية الإسلامية لتطرح نفسها بوصفها القوة القادرة على إتاحة الحقيقة للجميع.

وجاء انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ليقدم الدليل الحى، على ما يمكن للجماهير الإسلامية المجردة من السلاح أن تفعله. فها هم الإيرانيون العزل يسقطون خامس جيوش العالم، ويحررون وطنهم من سطوة حاكمة الطاغية. ولقد تضافرت مجموعة من العوامل ساهمت فى سيطرة الحركة الإسلامية. منها قمع

السلطة الدموى للجماهير يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨ فى مواجهة الإضراب ليوم واحد، ومنها تحطيم الاتحاد العام التونسى للشغل ، ومنها افتقاد المعارضة العلمانية لشبكات الاتصال المؤسسية اللازمة للتعبير عن مطالبها. ولقد تميزت الحركة الإسلامية بابتعادها عن المعايير والقيم الأساسية التى سادت داخل الحركات السياسية والنقابية الأخرى. واعتبرت فشل الحزب الحاكم، وعجز المعارضة السياسية، وفشل الاتحاد العام التونسى للشغل، وقائع مختلفة تدل على حقيقة واحدة هى فشل النموذج السياسى والمؤسسى الغربى.

وفى الثانى من يوليو ١٩٧٩ تحدث بورقيبة فى الجلسة الختامية لاجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم، وأثناء حديثة وردت تلك الكلمات التى كان لابد أن تثير انتباه الأصوليين الإسلاميين: "لم يصل إلى سمعى صوت واحد من أصوات مندوبى المؤتمر، يطالب بتأسيس أى حزب ديموقراطى أو أى حركة للوحدة الشعبية. أن هؤلاء الذين يدعون كونهم ديموقراطيين اجتماعيين وغيرهم من المحتالين يصرخون فى البرية".

٨٠-١٩٨٧: من التعددية الحزبية إلى قمع مختلف الاتجاهات

فى مساء ٢٦-٢٧ يناير ١٩٨٠، أى بعد عامين من أحداث يناير ١٩٧٨ الدامية، عبرت قوة من الفدائيين التونسيين المسلحين إلى الأراضى التونسية عبر جنوب الجزائر. كانت القوة قادمة أصلًا من ليبيا حيث تلقت تدريبها العسكرى، وهاجمت بعض السكنات العسكرية ومواقع للشرطة والحرس الوطنى، ثم سيطرت على مدينة قفصة معلنة انطلاقة ثورة شعبية ضد النظام الحاكم. وجاء هذا الحادث غير المتوقع تماما ، الذى أصبح يُدعى بعملية قفصة، ليفضح بشدة الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة، ويشدد على خطر استمرار الوضع الراهن.

وأثناء الحادث سيطر الخوف على الحكومة، لدرجة دفعتها إلى طلب مساعدة فرنسا والمغرب. وبالفعل قدمت فرنسا مساعدات مختلفة، من الدعم اللوجيستى والنقل التكتيكى بأشكال مختلفة ، إلى إرسال ثلاث طرادات بحرية إلى خليج قابس. كما زودتها المغرب بالدعم اللوجيستى فى مجال النقل الجوى. وكما لاحظ بن ضياف: "إذا كان الأهالى لم يتضامنوا بأعداد كبيرة مع المتمردين، فإنه من الصحيح أيضًا أن الجيش احتاج إلى اثنتى عشرة ساعة لكى يتدخل ويستعيد تدريجيًا سيطرته على المدينة. وعلاوة على ذلك ظل أحمد الميرغنى قائد قوة المتمردين حرًا طليقًا لعدة أيام، قبل أن تتمكن السلطات من اعتقاله فى الخامس من فبراير. ووصل عدد ضحايا العملية وفقًا لما أوردته المصادر الرسمية، إلى ٤٨ قتيلًا و ١١١ جريحاً". (Dhiaf 1980:878).

وفى مواجهة أحداث قفصة أعلنت كل أحزاب المعارضة بلا استثناء[٣١]، وأيضًا القيادة الشرعية للاتحاد العام التونسى للشغل ، استنكارها للعملية وإدانتها للتدخل الليبى. إلا أنها من موقعها الرافض هذا، أعلنت أيضًا عن انتقاداتها للوضع السياسى والاجتماعى التونسى. كما عبرت كل أحزاب المعارضة عن قناعتها، بأن إقدام فريق من المواطنين التونسيين على تلك المخاطرة وتحدى الحكومة بمثل هذا العنف، ما كان له أن يحدث لو أن الحكومة أصاخت السمع للنصائح والمناشدات التى أبداها الجميع من أجل إصلاح وضع سياسى واجتماعى، أضحى على درجة عميقة من الخطورة.

ومثل بداية السبعينيات شكلت بداية الثمانينيات فترة مقدمات سياسية. وكما حدث فى السبعينيات ، بمجرد أن انقضت العاصفة انقلبت الحكومة على هامش الحرية الذى أجبرت على التنازل عنه. وكما حدث أيضًا فى العقد السابق، و بمعدل أسرع مما شهده هذا العقد، سوف تشهد تونس تقلبات حادة وأزمة جديدة.

٨٠-١٩٨٤: من طلقة قفصة التحذيرية إلى التمهيدات السياسية

كان من الطبيعى أن تحل بالمسئولين عن عملية قفصة عقوبات ثقيلة الوطأة، و هكذا أعدم منهم ١٣ فى ١٧ أغسطس ١٩٨٠. ويبدو أن بورقيبة قد انتبه إلى خطورة الموقف. ففى أعقاب إصابة رئيس الوزراء الهادى نويرة بنزيف فى المخ أدى إلى عجزه عن أداء مهام منصبه، عين محمد مزالى "منسقا " للعمل الحكومى، ليصبح بعد بضعة أسابيع رئيسًا رسميًا لوزراء تونس. وأعقب ذلك عامين أو ثلاثة من التمهيدات السياسية.

فى مارس ١٩٨٠ أعلن الرئيس من جانب واحد إعادة عضوية أعضاء حركة الديموقراطيين الاشتراكيين المطرودين من حزب الدستور. وفى مواجهة القرار أعلن المستيرى أنه يمثل بادرة نوايا حسنة، إلا أنه لا يشكل "تغيرًا أساسيًا فى العوامل الجوهرية الصانعة للمشاكل التى تواجهها البلاد ". وبعد ذلك شهد حزب الدستور عملية تطهير، قادت إلى طرد بعض رجال الحزب المعروفين بمعارضتهم للتعددية ودفعهم لمليشيات الحزب للهجوم على الاتحاد العام التونسى للشغل. وفى الأول من مايو ١٩٨٠ اتخذت السلطة إجراءات ذات طبيعة خيرية لصالح فئات ذوى الأجور. فقررت زيادة الحدود الدنيا والعليا للأجر بنسبة ١٠%، ووسعت مساعدات الخدمات الاجتماعية، ومدت نطاق معاشات كبار السن والعجزة والعلاج الطبى ليشمل العمال الزراعيين. وفيما بين أغسطس ١٩٨٠ أفرجت عن القادة النقابيين المودعين فى السجون وغيرهم من المساجين السياسيين، أما الطلاب الذين قدموا قبل ذلك للمحاكمة وفرضت عليهم عقوبات بالسجن فقد سُمح لهم باستئناف الدراسة.

كذلك اتخذت خطوة كبيرة فى طريق حل الصعوبة التى كان الاتحاد العام التونسى للشغل يواجهها، بتكوين لجنة قومية نقابية توزعت عضويتها مناصفة بين قيادات الاتحاد الشرعية وقياداته الجالسة على أكتاف السلطة، من أجل التجهيز

لانعقاد مؤتمر نقابى. ليس هذا فقط فالحكومة أيضا غيرت من نغمة حديثها، وأضحى الحوار الآن موضة سياسية، إلا أن الحوار الذى راج فى تلك الفترة كان حوارًا انتقائيًا. فلقد استبعد الحزب الحاكم منه كلًا من الحزب الشيوعى وحركة الوحدة الشعبية، وكانت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين هى الحركة الوحيدة التى اعترف بها كممثل فعلى للمعارضة، وإن لم يصل الأمر لدرجة الاعتراف بها كممثل شرعى لها. وهكذا استقبل بورقيبة أحمد المستيرى كعضو فى المعارضة، ثم مُنح تصريحًا لإصدار صحيفتين أسبوعيتين: المستقبل العربية و L`Avenir الفرنسية.

ومن جهة أخرى شرعت السلطة فى عملية إعادة تنظيم حكومية عميقة، استهدفت إعادة دمج العناصر التى استقالت أعقاب حوادث ٢٦ يناير ١٩٧٨، وأيضًا أحد عناصر حركة الديموقراطيين الاشتراكيين الذى لم يساير المستيرى فى تحركه لتكوين حزب جديد. كان المجتمع المدنى قد ولد،وأخذت الآمال فى التبرعم والازدهار. وشاع فى البلاد فى تلك الآونة شعور بالتفاؤل والبهجة، وإن شابته لحظات من التوتر والغيوم. منها على سبيل المثال قرار إيقاف الصحيفة Le Phare المستقلة مؤقتًا لمدة ثلاثة أشهر فى ٢٣ أغسطس ١٩٨٠. ومنها قرار جعل إبراهيم حيدر– أحد قادة حركة الوحدة الشعبية– رهن الإقامة الجبرية المنزلية، عقابًا له على إقامة مؤتمر وطنى فى منزله. وبصرف النظر عن تلك القضايا المتأججة التى كانت تقوض المجتمع التونسى، أى: قضايا تنظيم العمل والتعددية السياسية، كان من الواضح أن عملية التحول الليبرالى قد انطلقت من عقالها.

الأمر المؤكد أن أبرز حوادث عقد الثمانينيات كان الاعتراف بالتعددية السياسية. جاء هذا الاعتراف فى العاشر من أبريل ١٩٨١، عندما أعلن بورقيبة فى خطاب افتتاح المؤتمر الثانى: "لقد حقق شعبنا درجة من النضج لا يمكن إنكارها، كما أن شبابنا الآن تغزوهم الآمال والمطامح . ونحن نتفق على ضرورة

ضمان مشاركة كل التونسيين فى صنع القرار، وبغض النظر عن اختلافهم فى الآراء و سواء كانوا داخل الحزب أو خارجه. كل تلك العوامل وغيرها تدفعنا للقول أنه لا يوجد لدينا أدنى رفض لظهور تكوينات سياسية وطنية أو اجتماعية، شريطة احترامها للشرعية الدستورية، وحرصها على حماية منجزات الأمة الكبرى، ورفضها للعنف والتعصب، وعدم ارتباطها أيديولوجيا أو ماديًا بأى حزب خارجى"(٣٢).

ولقد استفادت كل الحركات السياسية –الموجودة أو التى فى سبيلها للتكون– من تلك الخطوة التمهيدية، فيما عدا الأصوليين الإسلاميين. إذ أعلن قرار السياسة الذى أقره المؤتمر اعتراضه على: "الاتجاهات المتطرفة التى تزعم عصمتها فى مسائل الدين، والتى تبشر بالتعصب والممارسات المتعصبة البعيدة عن روح العصر". وجاء رد الحزب الشيوعى على تصريح بورقيبة إيجابيًا، مطالبًا برفع الحظر المفروض عليه منذ عام ١٩٦٣. أما حركة الوحدة الشعبية فقد تقدمت بطلب لتكوين حزب سياسى(٣٣)، وبالنسبة لحركة الديموقراطيين الاشتراكيين فقد كانت تقدمت من قبل بمثل هذا الطلب.

وكخطوة تالية على الخطوة التمهيدية السابقة التى أعلنها بورقيبة، بادرت الحكومة فى ١٨ يونيو ١٩٨١ بإعلان إجراء انتخابات عامة فى أول نوفمبر ١٩٨١، ورفع الحظر عن الحزب الشيوعى . ودعت السلطة تكوينات سياسية أخرى للمشاركة فى الانتخابات ، ومنحت وعدًا بالاعتراف بها إذا حصلت على ٥% من إجمالى التصويت(٣٤). ومن بين كل التكوينات السياسية غير الإسلامية التى تواجدت فى الساحة التونسية فى تلك الفترة، لم يتعرض للتهميش سوى حركة الوحدة الشعبية الأولى، وتم ذلك من خلال عدم الرد رسميًا على الطلب المقدم منها لتأسيس صحيفة خاصة بها. حدث هذا فى الوقت الذى تسلم الجزب الشيوعى تصريحا بإصدار مطبوعة أسبوعية جديدة هى الطريق الجديد، كما تسلمت حركة

الديموقراطيين الاشتراكيين تصريحًا بإصدار صحيفتى المستقبل و Le Avenir ، وتسلمت حركة الوحدة الشعبية الثانية (حيث كانت حركة الوحدة الشعبية قد انقسمت إلى حركتين) تصريحًا بإصدار صحيفة الوحدة الشعبية.

وعندما حل موعد الانتخابات العامة كانت المعارضة القانونية تتكون من الحزب الشيوعى التونسى، أما المعارضة الفعلية (التى لم يُحسم بعد أمر تمثيلها السياسى) فتكونت من حركة الديموقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية الثانية. فإذا التفتنا إلى المعارضة غير القانونية المعرضة للقمع ، فسوف نجدها فى حركة الوحدة الشعبية الأولى وحركة الاتجاه الاسلامى وجماعات اليسار المتطرف المختلف. (Dhaiaf 1980 :603) ودارت المنافسة الانتخابية بين الجبهة الوطنية التى تكونت من حزب الاشتراكى الدستورى الحاكم والاتحاد العام التونسى للشغل ، فى مواجهة حركة الديموقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى التونسى وحركة الوحدة الشعبية الثانية و اللجنة المؤقتة للمستقلين. (٣٥) دارت المعركة حول ١٣٦ مقعدًا توزعت بين ٢٣ دائرة انتخابية، رشحت الجبهة الوطنية ممثليها فيها جميعًا، ورشحت حركة الديموقراطيين ممثليها فى ١٨ منها، وحركة الوحدة الشعبية الثانية فى ٩ دوائر منها، والحزب الشيوعى التونسى فى ٦ دوائر منها، أما المستقلون فقد اقتصر ترشيحهم على ثلاث دوائر فقط.

ونظرًا لطبيعة أسلوب الانتخابات المصمم من أجل تحقيق الأغلبية من جولة واحدة، ونظرًا لمخاطر انقسام الأصوات بين المرشحين، اقترح الحزب الشيوعى على التكوينات السياسية الأخرى تكوين جبهة انتخابية. وجاء موقف حركة الديموقراطيين الاشتراكيين بالرفض لعدة أسباب، من ضمنها رغبتها فى إثبات تفردها وجوهرها واحتياجها للحصول على ٥% من الأصوات من أجل حصولها على الشرعية. ولقد وضعت الحملة الانتخابية القوائم المتنافسة فى موقف متساو تمامًا، فيما يتعلق بحرية الرأى والاجتماع . (Dhiaf 1980:617)

خصصت السلطة لكل قائمة رشحت فى إحدى الدوائر وقتًا للإرسال الدعائى، مقداره ثلاث دقائق فى الإذاعة ودقيقتان فى التليفزيون. كما مكنت المعارضة من عقد المؤتمرات والاجتماعات الانتخابية. إلا أن المعارضة اشتكت من حدوث انتهاكات عديدة، منها شكوى الحزب الشيوعى من منعه من استخدام الإعلام والبوسترات والعربات ذات المكبرات الصوتية، على الرغم من أن جدران العاصمة غمرتها بوسترات الدستوريين. كذلك حظى خطاب رئيس الوزراء الذى افتتح الحملة الانتخابية ودعا فيه للتصويت للجبهة الوطنية، ببث كامل فى كل من الإذاعة والتلفزيون. وكانت هناك شكاوى أخرى للمعارضة. فلقد اشتكت، وعلى الأخص حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، من قيام الميليشيات التابعة للحزب الحاكم بإفساد اجتماعاتها. ووصلت تلك الاعتداءات إلى درجة دفعت الديموقراطيين الاشتراكيين ، لإيقاف اجتماعاتهم خلال الأيام الثلاثة السابقة على نهاية الحملة. كما مُنع المراقبون من القيام برقابة سليمة على العملية الانتخابية، ووصل هذا التعويق العمدى لدرجة دفعت حركة الديموقراطيين والحزب الشيوعى وحركة الوحدة الشعبية، لسحب مراقبيهم من مراكز التصويت بدءا من ظهر يوم الانتخابات.

ويتفق كل المراقبين الذين تابعوا مسار الانتخابات التونسية على أن حركة الديموقراطيين الاشتراكيين قد حققت نصرًا ساحقًا، وأن رئيسها أحمد المستيرى كان له تأثيرًا هائل على جماهير الناخبين. وفى بعض مراكز التصويت، التى أمكن القيام فيها بإحصاء سليم للأصوات ولم يحدث فيها تجاوزات انتخابية، لوحظ أن الصناديق كانت تطفح بالأوراق الخضراء التى تخص حركة الديموقراطيين، وإن أوراق التصويت الحمراء الخاصة بالجبهة الوطنية يمكن إحصائها على أصابع اليد الواحدة. إلا أن النتائج التى أعلنتها وزارة الداخلية جاءت بنتائج مغايرة. وفقًا لتلك النتائج الرسمية حصل الديموقراطيون الاشتراكيون على ٣,٢٨% من الأصوات، أما بقية القوى فحصلت على نسب تتراوح بين ٣٥% للمستقلين، و ٧٨% للحزب الشيوعى، و ٨١ % لحركة الوحدة الشعبية.

وفى أعقاب إعلان النتائج عقدت أحزاب المعارضة مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا، أدانت فيه تزييف الانتخابات وتجاوزات أخرى عديدة ارتكبتها السلطة [٣٦]. ثم لجأت الأحزاب إلى القضاء لنقض النتائج المعلنة ولكن دون جدوى. ولقد وجه تزييف الانتخابات ضربة قاصمة لمصداقية الحكومة القادمة، وشكل بكلمات أحمد المستيرى "إهانة للشعب". ولكن الأكثر أهمية أن التزييف قد كشف مدى هشاشة طرق النضال السلمى والقانونى، فى مواجهة سلطة تحمل ازدراء للناخبين ومستعدة للهزء بالإرادة الشعبية.

كان من شأن إجراء الانتخابات بأسلوب أمين، أن يعيد للبلاد القيم الديموقراطية والمنافسة والحوار السياسيين ، كما كان سوف يمنح المعارضة الديموقراطية موطئ قدم، ويخلق مشاركة حقيقية فى توجيه مصير البلاد. ولم يسفر هذا الاستخفاف بإرادة الناخبين عن احتقار المواطنين للحزب الحاكم فقط، بل أيضًا عن ازدرائهم لأحزاب المعارضة وقواعد اللعبة الديمقراطية ذاتها. وهكذا شكل عام ١٩٨١ نقطة البداية لتحول سياسى شديد الأهمية. فالرغبة فى التغيير والإحباط والأمل الجديد، لم يعد يجرى التعبير عنهم من خلال أحزاب المعارضة السياسية الرسمية، التى أثبتت الانتخابات عجزها عن الاستفادة من الانتخابات رغم انتصارها الفعلى فيها. وتحول الشعب صوب الأصولية الإسلامية ذات الجذور الراسخة، والمستعدة لمواجهة النتائج إلى درجة إراقة الدماء. ووفقًا للنتائج الرسمية للانتخابات لم ينجح أى حزب من أحزاب المعارضة فى عبور حاجز الـ ٥% المطلوب، وبالتالى لم يكن فى مقدور أى منهم أن يدعى لنفسه وضعًا قانونيًا.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، ففى ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ منحت السلطة الشرعية القانونية لكل من حركة الديموقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية الثانية.

جاءت الإجازة القانونية لحركة الديموقراطيين الاشتراكيين بعد أن حل الضعف بها. إذ كانت الحركة قد حققت فى الانتخابات نصرًا سياسيًا ولكنها لم تتمكن من جنى ثماره، ووجدت نفسها تمر بفترة عصيبة إذ كانت تلزم نفسها بالشرعية لكنها كانت فى الوقت نفسه محرومه من الشرعية .أما حركة الوحدة الشعبية الثانية فقد كشفت الانتخابات العامة عن ضعف قاعدتها النشطة، يجعلها أقرب كثيرًا إلى التجمع منها إلى حزب سياسى مكتمل التطور.

يرتبط ضعف حركة الديموقراطيين الاشتراكيين ارتباطًا وثيقًا باستعادة الاتحاد العام التونسى للشغل، لمكانته كقطب جاذب للجماهير وقوة بديلة داخل المجتمع. كان الاتحاد نشطًا فعالاً على الجبهة الاجتماعية، محققًا مكاسب مهمة فى مجال رفع الأجور، ومدعما للإضرابات العمالية فى بعض القطاعات الصناعية. وعلى المستوى السياسى كان رئيس الاتحاد وقائده التاريخى الحبيب عاشور مصدرًا خاصًا لإزعاج وإغضاب الحبيب بورقيبة، كما لم يحجم الاتحاد عن تحدى الحكومة فى مناسبات عديدة. ولقد وصلت ضغوط الاتحاد إلى درجة جعلت من النقابات فى بداية الثمانينيات، قادرة على تحديد التوجة العام داخل شركات عامة عديدة. وما أن تحققت الشرعية لحركة الديموقراطيين الاشتراكيين، حتى تمكنت من استعادة أرضها الجماهيرية المفقودة استنادًا إلى وضعها الجديد. ولكن مرة أخرى دخلت السياسة التونسية مرحلة جذر، ففى العام التالى مباشرة ١٩٨٤ عاد النظام إلى انتهاج سياسة التشدد، مضيقًا تضييقًا شديدًا لمجال المناورة المتاح أمام مجمل المعارضة العلمانية.

٨٤-١٩٨٧: حكومة قمعية تقوم بتضييق مجال المعارضة

لم يكن قد مر سوى ستة أسابيع على منح الشرعية لحركتى الديموقراطيين الاشتراكيين والوحدة الشعبية، عندما انفجرت فى تونس اضطرابات جديدة انتشرت

فى أغلب مدنها الكبيرة. أنها "اضطرابات الخبز" الشهيرة التى شهدتها البلاد فى الثالث من يناير ١٩٨٤، فى أعقاب رفع سعر الدقيق والسميد والحبوب بنسبة ٧٠% وتضاعف سعر الخبز(٣٧). ولم تتمكن الدولة من قمع الاضطرابات إلا من خلال إعلان حالة الطوارىء، وفرض حظر التجول، وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه.

والواقع أن تلك الاضطرابات التى تأخرت كثيرًا شكلت علامة، على التراجع الشديد فى مجال المناورة الاقتصادية المتاح للدولة. كانت ديون الدولة تتصاعد بعد استنزاف احتياطيات العملة الصعبة، كما أدت الارتفاعات الكبيرة فى الأجور إلى عجز فى الميزانية بنسب تنذر بالخطر، بينما كانت الدولة عاجزة عن فرض ضرائب جديدة خوفًا من استثارة غضب بعض الشرائح الاجتماعية. كما أن السباق على خلافة بورقيبة الذى اخذ ت حالتة ومكانته فى التدهور والسقوط كان قد بدأ، وفى انطلاقته هذه شكل هاجسًا سيطر على الطبقة الحاكمة وعلى الأخص رئيس الوزراء.

لايمكن لسياسة تأجيل دفع الاستحقاقات والديماجوجية السياسية أن تستمر إلى الأبد كسياسة للحكم. ولكن الذى حدث أنه بينما أصبح الواقع مظلمًا، وأخذت النقابات العمالية فى طرح مطالب قوية، انتهجت الحكومة منذ ١٩٨٤ طريق المواجهة والصدام مع اللاعبين السياسيين والاجتماعيين الأساسيين.

كان خط المواجهة الأول يقف على طرفه الآخر الاتحاد العام التونسى للشغل . فى مواجهتها مع الاتحاد لجأت الحكومة إلى سياسة تدعيم خصم منافس له هو الاتحاد الوطنى التونسى للشغل Union Nationale Tunisienne du Travail(UNTT)، من خلال إغراء بعض الأعضاء السابقين فى الاتحاد العام الذين طردوا من مكتبه السياسى بالانضمام إلى الاتحاد الوطنى. كما اتخذت الحكومة إجراءات لكبح ضغوط مطالب الاتحاد، وإضعاف بنيته التنظيمية، وخنق موارده المالية. هكذا صدر فى ٢١ يونيو ١٩٨٤ منشور تعميمى ينص على حظر

جمع اشتراكات النقابات من خلال الخصم من المرتبات، ثم لحق به منشور تعميمى آخر فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٤ ينص على منع انعقاد الاجتماعات النقابية داخل مبانى الشركات. وأضحت المصادرةأكثر انتشارًا، والإضرابات العمالية تقمع بقسوة شديدة من خلال الطرد الواسع للعمال من العمل، وأعاد الحزب الحاكم إحياء الخلايا المهنية فى أماكن العمل.

ولكى تتجنب التعرض للنيران على كل الجبهات، لجأت الحكومة فى الأول من أغسطس ١٩٨٤ إلى إعلان العفو الرئاسى عن اثنين من قادة الأصولية الإسلامية، هما راشد الغنوشى وعبد الفتاح مورو. كان الهدف الأساسى لهذا القرار ممارسة المزيد من الضغوط على الاتحاد العام التونسى للشغل ، الذى كان يزداد تمزقًا بفعل صراعاته الداخلية والمنافسات الشخصية بين قياداته (٣٨).

لجأت السلطة إلى قمع الإضرابات بطريقة أكثر حدة، وفيما بين يونيو ويوليو ١٩٨٥ اعتقلت العشرات من العمال وزجت بهم فى السجون. كما أوقفت صحيفة الشعب فى يوليو ١٩٨٥ لمدة ستة أشهر، وصدر حكم بتغريم الحبيب عاشور ٣٠,٠٠٠ دينار لصالح وكلاء جمعية العمل التعاونية للبيع بالجملة.

انتهزت الحكومة فرصة تأجج العداء لليبيا ، بعد طردها لآلاف العمال التونسيين من أراضيها. وهكذا أطلقت جهاز دعايتها بالكامل فى حملة، استهدفت الهجوم من جديد على الاتحاد العام ،من خلال إشاعة فكرة وجود تواطؤ بين الحبيب عاشور والقذافى . وفى ٢١ يونيو ١٩٨٤ صدر عن السلطة منشور تعميمى أنهى جمع ١% من المنبع من أجور العاملين فى الخدمة المدنية والقطاع العام، كما أنهى انتداب ما يزيد عن مائة من النقابيين العماليين من وظائفهم إلى الاتحاد العام. وأعقب ذلك تجميد حساب الاتحاد فى البنوك. وفى أكتوبر من نفس العام وجه الحزب جماعات الميليشيا التابعة له، فهاجمت المكاتب الإقليمية للاتحاد واستولت عليها وطردت منها المسئولين عنها. وعندما حاول العمال تنظيم مقاومة

ذاتية للرد على تلك الاعتداءات، كما حدث على سبيل المثال فى صفاقس وتونس العاصمة، بادرت قوات الأمن بالتدخل وأجلت العمال عن مقراتهم النقابية وإعادتها من جديد إلى مغتصبيها من ميليشيات حزب الدستور. وبعد أن نجحت تلك الفرق التابعة للحزب فى السيطرة على مقرات الاتحاد الإقليمية، قامت بإعلان تكوين مكتب تنسيق كممثل مزعوم للقواعد النقابية، وأعقب ذلك مطالبتها بعقد مؤتمر استثنائى للاتحاد. ولما كانت المسألة برمتها من تخطيط السلطة، فقد أتاحت لهم استخدام وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون.

رد الحبيب عاشور على هجمات السلطة على الاتحاد، بعقد مؤتمر صحفى قارن فيه بين وضع العمال التونسيين ووضع المحتجين فى جنوب أفريقيا، معلنا إدانته لاعتداءات ٢٧ أكتوبر ١٩٨٤ على الاتحاد العام. وبعد ذلك بأسبوعين فقط وجد الحبيب عاشور نفسه خاضعا لتحديد إقامة إجبارى داخل جدران منزلة. وفى نفس الوقت قامت السلطة باعتقال ابنه تيمور بتهمة "ارتكاب تجاوزات فى إدارة ممتلكات الاتحاد". واستمرت الحملة فى هذا الاتجاه، حتى تمكنت السلطة من توصيل فريق جديد يعمل فى خدمة الحكومة، إلى قمة الاتحاد العام.

أعلنت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إدانتها للاعتداءات التى تعرض لها الاتحاد العام، كما عقدت أحزاب المعارضة السياسية مؤتمرا سياسيًا لإعلان تأييدها للحبيب عاشور، على الرغم من أنه لم يظهر اهتماما بهم قبل ذلك. و بعد ذلك بعدة أشهر واصلت أحزاب المعارضة العمل ، من أجل تكوين لجنة للتضامن مع الاتحاد العام. إلا أن الأحزاب ذاتها كان قد حل بها الضعف

أو أرغمت على الصمت. وكانت سياسة الإرغام على الصمت هى نفس مافعلته السلطة مع الصحافة المستقلة. فعلى مدار ١٩٨٤ تتابعت قرارات مصادرة الصحف وإيقافها المؤقت تتابعًا سريعًا. هكذا صودرت "المغرب" مرات عديدة فى يناير وفبراير، وفى مارس أوقفت "المستقبل" لمدة ثلاثة أشهر، وفى مارس أيضا صودرت الوحدة و Realites، وفى أكتوبر تعرضت Jeune Afrique

وRealites (مرة ثانية) للإيقاف المؤقت لمدة ستة أشهر، وفى ١٥ نوفمبر تعرضت الطريق الجديد للإيقاف المؤقت لمدة ثلاثة أشهر، وفى ديسمبر تعرضت المستقبل مرة ثانية للإيقاف المؤقت لمدة ستة أشهر.

واستمر الاتجاه السابق خلال عام ١٩٨٥. ففى ٢١ يونيو صودرت الأيام، ومن ١٨ يوليو أوقفت الشعب لمدة ستة أشهر. وفى ١٦ أغسطس صودرت الموقف، وهو نفس ما حدث فى ١١ أكتوبر لمجلة Realites، وفى ١٥ نوفمبر أوقفت الطريق الجديد لمدة ثلاثة أشهر.

وعلاوة على مصادرات الصحف وإيقافها، قامت الميلشيات التابعة للحزب الحاكم بتعطيل اجتماعات الحزب الشيوعى التونسى وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين، وأشعلت النيران فى بعض مقراتهما حتى دمرتها. وعلى سبيل المثال منعت تلك الميلشيات اجتماعًا للحزب الشيوعى كان من المقرر عقده فى فبراير ١٩٨٣ فى مدينة أم العرائس ، وأشعلت النيران فى مقر الاجتماع.

وخلال العامين التاليين ١٩٨٦-١٩٨٧ استمرت عمليات مصادرة وإيقاف الصحف، وأضيف إليها اعتقال وسجن قادة المعارضة العلمانية . فاعتقل أحمد المستيرى فى ١٦ أبريل ١٩٨٦، أثناء مشاركته فى مظاهرة للاحتجاج على الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا، وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة شهور. ولم يكن الميستيرى وحده الذى اعتقل فى هذه المظاهرة، فقد اعتقل معه آخرون من قيادات حزبه و من الشيوعيين(٣٩).

وفى ١٩٨٦ اعتقلت السلطات ١٣ شخصًا كانوا يريدون تأسيس تجمع لليسار الاشتراكى، وتقدموا للسلطات طلبًا لموافقتها كما ينص القانون. وبعد اعتقالهم تصور البعض أن السلطة قد صرفت النظر عن القضية، لكن على عكس تلك التوقعات قدموا للمحاكمة التى انتهت بالحكم عليهم بالسجن لمدة ١٦ شهرًا. ومرة أخرى استدعى المستيرى للمثول أمام القضاء فى ١٧ أبريل ١٩٨٧، وكانت التهمة هذه المرة هى استضافة حركة الديموقراطيين الاشتراكيين فى مقرها لاجتماع

جماعة معارضة غير معترف بها قانونيًا. أما خميس شمارى السكرتير العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فقد استدعى للمثول أمام القضاء فى ١٨ أبريل ١٩٨٧ ووضع رهن الاعتقال فى ١١ مايو ، ثم أفرجت السلطات عنه فى ٢٠ مايو ١٩٨٧ إفراجًا مشروطًا.

فى تلك الفترة العصيبة لعبت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دورًا حاسمًا. ولم تكن الحكومة قادرة على القضاء عليها ، ومن ثم سعت إلى تهميشها من خلال تأسيس جمعية حقوق إنسان جديدة موالية لها. وخلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧، أى عندما كان بورقيبة قد أصابه بالفعل عجز الشيخوخة، ظهرت الحكومة فى صورة سلطة لا عقلانية مخادعة متآمرة. وفى تلك الآونة كان " المجاهد الأعظم " يعيش فى عزلة عن أقرب معاونيه. إذ كان قد عزل ابنه، وسكرتيره الخاص الوفى الذى عمل معه لما يزيد عن أربعين عامًا، و تخلص من زوجته ، وعزل رئيس وزرائه.

وشهد خريف ١٩٨٧ تعيينات وزارية جديدة، اتسم أسلوب تنفيذها بالهرجلة، ومن ذلك أن بعض الوزراء عينوا فى مناصبهم ثم عزلوا منها قبل استلامهم للمنصب. وأخذت الفضائح المالية فى التزايد حاملة معها نتيجتها الطبيعية: تلوث صورة الطبقة السياسية الحاكمة. أما المجال السياسى فلم يعد فيه، سوى هذا العراك الدائر بين الأصوليين والحزب الاشتراكى الدستورى. ورغم اعتقال السلطة للمئات من النشطين الإسلاميين، حافظ الأصوليون على وجود فرقهم فى الشوارع بشكل يومى تقريبًا.

من سقوط بورقيبة إلى عام ١٩٩٠

انتهى عهد الحبيب بورقيبة مساء ٦-٧ نوفمبر عام ١٩٨٧. فلقد جمع رئيس الوزراء زين بن على فريق الأطباء المعالج له ، وجعلهم يوقعون على شهادة طبية

تفيد أن حـــــالة الرئيس الصحية وصلت لدرجة، تجعله عاجزًا تمامًا عن أداء واجباته السياسية(٤٠). وبعد صدور الشهادة وتبعًا لنص المادة ٥٧ من الدستور التونسى، تولى رئيس الوزراء منصب رئيس الجمهورية، وأعلن: "أن الشعب التونسى يستحق حياة سياسية متطورة ومؤسسية، تقوم على التعددية الحزبية وتعددية المنظمات الجماهيرية". وكان من الطبيعى أن تؤيد كل الأحزاب السياسية التغيرات الجديدة، فأعلنت ترحيبها بالعهد الجديد. وكان بالفعل عهدًا جديدًا وواعدًا، بدأ مسيرته بتخفيف التوتر وتجديد الآمال.

ديموقراطية توافقية

سعى بن على من لحظة توليه الحكم إلى التخفيف من حدة التوتر. هكذا أمر بالإفراج عن عدة مئات من المسجونين السياسيين، ورتب مع البرلمان لتمرير قانون ينظم المراقبة والحجز الوقائى، وفى أعقابه رتب لتمرير قانون أخر يقضى بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا ودور مدعى الدولة . ثم تحرك فى اتجاه آخر داعيًا كل المنفيين السياسيين للعودة إلى الوطن.ووفقا لتعليق يتسم بالذكاء " جاء علاج بن على بإيقاع سريع ، وأحياناً فى أعقاب قرارات المحكمة مباشرة" . (Laarif-Beatrix 1987:664)

وباختصار خلال بضعة شهور لم يعد فى تونس سجين سياسى واحد، أما الوضع النقابى فقد انتظمت أموره، وحظيت كل المنظمات السياسية والمهنية والإنسانية فى البلاد بالدعم والتأييد. وفى السابع من نوفمبر أعلن عن ثلاثة إصلاحات أساسية، وهى مراجعة الدستور وإصلاح القوانين المنظمة للجمعيات والصحافة وإصلاح قانون الانتخابات، وشرع فى العمل فيها. ثم دعت السلطة الجديدة كل المنظمات السياسية(٤١)، والاتحاد العام التونسى للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والكثير من الجمعيات والروابط والأخرى، للمساهمة فى وضع ميثاق وطنى. وأضحى من المعتاد أن يستقبل رئيس الجمهورية

قادة أحزاب المعارضة. وإذا أخذنا فى اعتبارنا الميثاق الوطنى الذى دخل مرحلة الإعداد، كانت تونس تبدو كبلد ينعم بديموقراطية توافقية Consensual Democracy.

وانتهز الحزب الحاكم الفرصة التى وفرها له الوضع الجديد لكى يغير وجهه القديم بوجه آخر جديد ، وفى سياق هذا التغيير غير أيضًا اسمه ليصبح: حزب التجمع الدستورى الديموقراطى. وأظهر الحزب فى مرحلته الجديدة خطابًا من نمط جديد، تمكن من خلاله من اجتذاب المزيد من الأعضاء. وفى المقابل توقفت أحزاب المعارضة عن معارضتها له لفترة امتدت إلى عام ونصف.

ومنذ بدء تلك الإصلاحات أعرب الحزب الشيوعى عن تحفظاته تجاهها. وتعرض من جراء موقفه المتحفظ هذا للهجوم، ليس فقط من جانب الحكومة بل أيضًا من جانب قوى المعارضة السياسية. وهكذا وضعته كل من حركة الديموقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية فى القائمة السوداء بعد السابع من نوفمبر، عندما جاء فى تعليقه على سقوط بورقيبة عبارة نصها "أيًا كانت أشكال التغيير"، فى حين ان مسألتى الشرعية والدستورية كان من الضرورى أن تكونا على جدول الأعمال. ولم يحقق الحزب الشيوعى التونسى أى استفادة من الفرص، التى أتاحها سعى النظام لاستعادة شرعيته الدولية والوطنية واضطراره للدخول فى مساومات وتسويات، أو انشغال الاتحاد العام التونسى للشغل بمشاكله الداخلية. وبعيدًا عن التفاصيل حظيت الحكومة الجديدة بدعم أحزاب المعارضة غير المتحفظ، دونما أن تضطلع بمسئوليتها فى إنهاض الوعى العام. و تجاهلت الأحزاب اندماجها فى عملية موجهة من أعلى النظام السياسى بدلًا من سعيها لكسب الرأى العام، لينتهى بها الأمر إلى التوحد مع طبقة سياسية تقف بعيدًا عن اهتمامات الجماهير وهمومها.

وفى إطار أربعة مجالات أساسية على الأقل، وهى قانون الصحافة وقانون الجمعيات والقانون الدستورى وقانون الانتخابات، كان أمام أحزاب المعارضة

فرصة– بل وأيضًا واجب– شن حملة من أجل إرساء قواعد الديموقراطية، إلا أنها امتنعت عن ذلك. ولم تكن تلك هى المجالات الوحيدة التى ظلت بمنأى عن الديموقراطية، فلقد ظل التليفزيون والإذاعة فى نطاق الاحتكار الخاص للحزب الحاكم، كما استمر الخلط القديم بين الحزب والدولة. وباختصار استمر نظام الحزب الواحد على ما هو عليه وبلا تغيير. ولقد انتقد الحزب الشيوعى قانون الانتخابات، إلا أن الخوف من العزلة أجبره على العودة إلى الصفوف ، لينتهى به الأمر لقبول خط الديموقراطية التوافقية.

وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية والعامة التى كان موعدها قد تحدد فى الثانى من أبريل ١٩٨٩، شرعت كل الأحزاب المعترف بها وحركة الاتجاة الإسلامى فى إعداد قائمة مشتركة مع الحزب الحاكم. ولقد طالبت أحزاب مثل حزب الوحدة الشعبية والحزب الاجتماعى للتقدم Parti Social Pour Le Progres والاتحاد الوحدوى الديموقراطى Union Democratique Unioniste بتأسيس "أغلبية رئاسية". ودارت المساومة حول عدد المقاعد التى يجب أن يحصل عليها كل منهم. ومن المحتمل أن حركة الديموقراطيين الاشتراكيين قد اعتبرت أن نسبة المقاعد المخصصة لها هزيلة لدرجة مثيرة للسخرية، أو ربما كانت على قناعة حقيقية بضرورة التنافس الانتخابى كأساس للديموقراطية وحرية الاختيار، لكنها على أى حال من الأحوال أعلنت رفضها لمشروع القائمة المشتركة. وهكذا أعلنت الحركة قبل الانتخابات بفترة قصيرة، أنها سوف تقدم قوائم مرشحيها الخاصة.

وما إن أظهرت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين بوصفها حزب المعارضة الشرعية الرئيسى رفضها لفكرة القائمة المشتركة، حتى شعر حزب التجمع الدستورى الديموقراطى الحاكم أنه لم يعد له أية مصلحة فى التحالف مع الأحزاب الأخرى الصغيرة جدًا. وفى المقابل سنجد أن ذات الأحزاب لم يكن لديها أية رغبة

فى التحالف مع التجمع الدستورى الديموقراطى ضد حركة الديموقراطيين الاشتراكيين. وبتخليها عن الديموقراطية التوافقية كانت الحركة تأمل أن تظهر مرة أخرى فى صورة ممثل المعارضة. ومن سوء حظ الاشتراكيين الديموقراطيين، وربما من سوء حظ البلاد أيضًا، أن الوقت كان قد أصبح متأخرًا للغاية.

من انتخابات الثانى من أبريل ١٩٨٩ إلى الفترة الراهنة: خيبة الأمل

عندما جاءت انتخابات الثانى من أبريل تقدمت كل الأحزاب بقوائم منفصلة، أما حركة الاتجاة الإسلامى فتقدمت بقوائم "مستقلة" يجمعها اللون الأرجوانى. كانت الانتخابات بالفعل ذات طبيعة تعددية. فخاض حزب التجمع الدستورى الديموقراطى الانتخابات فى ٢٥ دائرة، بينما خاضتها حركة الديموقراطيين الاشتراكيين فى ٢٠ دائرة انتخابية، وحزب الوحدة الشعبية فى ست دوائر، أما التجمع الاشتراكى التقدمى Rassemblement Socialiste Progressive فخاضها فى أربع دوائر. وكان نصيب بقية الأحزاب على النحو التالى: ترشح الاتحاد الوحدوى الديموقراطى فى أربع دوائر انتخابية، والحزب الاجتماعى للتقدم فى ثلاث دوائر، أما اليساريون المستقلون فلقد خاضوا الانتخابات فى ثلاث دوائر.

الحزب الشيوعى التونسى، من واقع وضعه التنظيمى المفكك واعتماده على تحالف انهار فى آخر لحظة إقامة مع الحزب الاجتماعى للتقدم واليساريون المستقلون ، لم يتقدم بأى قائمة من المرشحين. ولقد واجه حزب التجمع الدستورى الديموقراطى قائمة منافسة أو أكثر فى كل الدوائر فيما عدا دائرة سليانة.

بدأت الحملة الانتخابية بحملة التشويه السياسى المنظم التى قادها حزب التجمع الدستورى الديموقراطى، ضد المستيرى وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين. وعلى عكس ما حدث فى انتخابات ١٩٨١ التى سمح فيها للمستيرى

باستخدام التلفزيون والإذاعة، خلال الوقت الذى خصصته السلطة لمرشحى حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، قامت السلطة في هذة الانتخابات بحرمانه من استخدام هاتين الوسيلتين. وردًا على هذا الموقف أعلنت الحركة مقاطعتها للتلفزيون والإذاعة. سرعان ما اتضح أن الحركة عاجزة عن اجتذاب الجماهير،فى الوقت الذى تحول فيه مرشحو حركة الاتجاة الإسلامى الى مواقع الهجوم، ومن خلفهم تنظيم لم يأخذ أحد عليه حتى تلك اللحظة خطأ أو جريرة، ويمتلك جاذبية كبيرة فى أوساط الشباب.

أعاد حزب التجمع الدستورى الديموقراطى الحاكم توجيه حملتة الانتخابية ليصبح الأصوليين هدف الهجوم. وعلى الرغم من الاستثناءات القليلة التى نجدها هنا وهناك، فقد أظهرت النتائج الرسمية اتجاهات قوية وأصيلة للتصويت، حتى فيما يتعلق بالخاسرين. كسب حزب التجمع الدستورى الديموقراطى كل المقاعد بنسبة ٨٠% من إجمالى الأصوات التى أدلى بها فى الانتخابات. أما المعارضة التى سيطر عليها المستقلون بدعم من حركة الاتجاة الإسلامى، فلقد أحرزت نسبة ١٨% أو أكثر من إجمالى الأصوات المدلى بها على المستوى القومى، وفيما بين ٢٥ و ٣٠% من الأصوات فى أغلب الدوائر الانتخابية الحضرية.

وجرى تهميش بقية الأحزاب العلمانية بالكامل، فحققت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين ١١,٦% فقط فى دائرة توزر، وكان متوسط نتائجها حوالى ٥%. ولقد حملت الانتخابات معها دليلاً واضحًا على وجود نزوع استقطابى أضحى يعمل فى صلب الحياة السياسية، طرفيه الحزب الحاكم ومعارضة أصولية إسلامية. وبصفة عامة شكلت نتائج الانتخابات كارثة بالنسبة للمعارضة العلمانية.

فى أعقاب ذلك تنصل كل من الحكومة وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين من المسئولية. فألقت الحكومة بالمسئولية على عاتق حركة الديمقراطيين

الاشتراكيين لرفضها اللائحة الانتخابية المتفق عليها، ومن جانبها اتهمت الحركة الحكومة بتفضيل مرشحى قوائم الاتجاة الإسلامى سعيًا نحو إزاحة مرشحيها. استمرت الاتهامات المتبادلة وأضحت أكثر حدة، وفى النهاية قرر المستيرى أن يترك منصب السكرتير العام لحركة الديموقراطيين الاشتراكيين ويهجر المسرح السياسى. وفى حوار شخصى أجراه المؤلف معه، قال فى معرض شرحه لقراره هذا: "لقد أفرطت فى الثقة فى بن على وكان هذا خطأ. للمنافسة السياسية قواعدها الحاكمة، ولم يكن فى إمكانى الاستمرار فى اللعب مع مجموعة من المخادعين الغشاشين".

جاءت الحركة بخليفة للمستيرى هو السيد محمد مواعدة، فى سياق منافسة ديموقراطية طرفها الآخر مصطفى بن جعفر. والواقع أن انتخابات الثانى من أبريل ١٩٨٩ شكلت صدمة مزعجة للحركة، كان من الصعب عليها أن تتخلص من آثارها. واكتمل انفصال الحركة عن الحكومة وأصبحت نغمة صحيفتها المستقبل عدوانية ، أما الحكومة فسيطر عليها الغل والازدراء.

وعندما دعا رئيس الوزراء الأحزاب للاجتماع ، فى المجلس الأعلى للميثاق الوطنى فى يونيو ١٩٩٠ لمراجعة قانون الانتخابات المحلية، طالبت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين ومعها الحزب الشيوعى التونسى بضرورة الموافقة الجماعية على برنامج الاجتماع وليس أن يكون مفروضًا من قبل الحكومة، وطرحا وجود مسائل أكثر أهمية يتعين مناقشتها فى هذا المنتدى. وعندما رفض النظام هذا المطلب انقسم المشهد السياسى إلى ثلاث مجموعات:

* مجموعة أولى أعلنت مقاطعتها للمجلس الأعلى للميثاق الوطنى، وتكونت من: حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، والحزب الشيوعى التونسى،

وحركة الوحدة الشعبية، وحركة الاتجاة الإسلامى التى أضحت الآن تسمى حزب النهضة .

* مجموعة ثانية قررت المشاركة فى المجلس الأعلى، وتتكون من حركه الوحدة الشعبية والاتحاد الوحدوى الديموقراطى والحزب الاجتماعى للتقدم والتجمع الاشتراكى التقدمى.

* مجموعة ثالثة متميزة تتكون من حزب العمال الشيوعى التونسى Parti Ouvrier Communiste Tunisien، والتجمع القومى العربى Rassemblement National Arabe، والبعثيون، وأعضاء حركة الوحدة الشعبية المختلفين مع قيادتهم. هذه المجموعة المتميزة كان يوجد بينها قدرًا من التنسيق، وعلاوة على سعيها للاعتراف الرسمى بالقوى المشكلة لها، كانت تشدد على المطالبة بالإفراج عن بشير الصيد سكرتير عام التجمع القومى العربى.

لم تتبع مجموعة المشاركين فى المجلس الأعلى للميثاق الوطنى أشكالًا أخرى للتنسيق فيما بينها. أما أعضاء المجموعة الأولى التى قررت المقاطعة، أى حركة الديموقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى التونسى وحركة الوحدة الشعبية، فلقد مضوا خطوات فى بناء وتطوير برنامج سياسى مشترك وصياغة مبادرات مشتركة. ولقد اعتقدت كل الأحزاب بلا استثناء، بما فيهم المشاركين فى المجلس الأعلى، أن الظروف ليست مهيئة لإجراء انتخابات محلية ديموقراطية، وقرروا مقاطعتها. [٤٢] ومن ثم وجد حزب التجمع الدستورى الديموقراطى نفسه الحزب الوحيد الذى يخوض الانتخابات، فيما عدا بضعة مرشحين مستقلين رشحوا أنفسهم هنا وهناك. فما الذى كان قد حل بنظام التعددية الحزبية بعد عامين ونصف من قيامه فى السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧؟

نتـــائـــج

يتضح فى ختام العرض التاريخى السابق مدى ضعف المعارضة العلمانية. وعندما نتأمل الظاهرة يمكننا رصد مجموعة من العوامل المترابطة قادت إلى تلك النتيجة.

سنجد العامل الأساسى الصانع لهذا الضعف فى الحداثة النسبية لتكوين تلك الأحزاب. فيما عدا الحزب الشيوعى التونسى، الذى يرجع تاريخ تأسيسه إلى العشرينيات، تخللها ١٨ عامًا من حظر النشاط امتدت من ١٩٦٣ إلى ١٩٨١ انحصر فيها نشاطه داخل الأوساط الطلابية، سنجد أن كل التكوينات الحزبية الأخرى يرجع تاريخ تأسيسها إلى الثمانينيات. ولقد تأسست حركة الوحدة الشعبية فعليًا عام ١٩٧٥، إلا أنها كانت أقرب إلى كونها جماعة كوادر سياسية أكثر من حزب سياسى مكتمل التكوين. وكان ذلك نتيجة لما تعرضت له من قمع من بدايات تكوينها ، ورفض السلطة الدائم منحها شرعية الوجود السياسى، وتبنيها لموقف رفض المشاركة فى أى انتخابات. والواقع أننا لو نظرنا إلى كل تلك التنظيمات السياسية العلمانية، فسوف نجد أن حركة الديموقراطيين الاشتراكيين وحدها امتلكت خصائص الحزب الحديث. ونعنى بتلك الخصائص:

أ- استمرارية التنظيم.

ب- وجود تنظيم على المستوى المحلى، يمتلك اتصالات منظمة وعلاقات أخرى تربط بين الوحدات المحلية والوحدات على المستوى الوطنى .

ج- قادة لديهم تصميم واع على الإمساك بسلطة صنع القرار، سواء بمفردهم أو عبر التحالف مع آخرين، وليس مجرد التأثير على ممارسات السلطة.

د- البحث عن قواعد جماهيرية مؤيدة فى الانتخابات، أو قادرة على تقديم التأييد الشعبى بأشكاله المختلفة.

وكانت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين هى الحزب الذى اضطلع بمهمة تحديد نغمة المعارضة فى المواقف الأساسية والقوة الملهمة دائمًا بالمعارضة.

وهناك عامل أساسى ثان يتمثل فى الكوابح والقيود ، التى وضعتها السلطة على واجبات الأحزاب، التى ينص عليها قانون التكوينات السياسية. يجب أن نقر أنه منذ الإقرار الرسمى بالتعددية الحزبية فى عام ١٩٨١، أجبرت المعارضة السياسية على التزام الصمت والسكينة . فلقد جرى قمعها لمدة أربعة أعوام تقريبًا امتدت من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧، وابتداء من انتخابات الثانى من أبريل ١٩٨٩ حتى الآن أصبحت فريسة لأزمة داخلية، تصاعدت حدتها بفعل تأثيرات العزلة التى فرضتها عليها الحكومة.

عانت قوى المعارضة عامة من حرمانها من استخدام الإذاعة والتلفزيون. فيما عدا تلك الدقائق المحدودة التى كانت السلطة تمنحها لها أثناء الحملات الانتخابية، بافتراض موافقة المعارضة على المشاركة فى الانتخابات . وفيما عدا هذا العدد الصغير جدًا من الحوارات، الذى من المحتمل أنه لم يتعد اثنتى عشرة مناسبة على امتداد الثمانينيات. ليس هذا فقط. فهى أيضًا محرومة من حق التظاهر(٤٣)، ويندر أن تتمكن من الوصول إلى قاعات الاجتماعات الضرورية لعقد اجتماعاتها، وتتعرض صحفها للمصادرة والمنع أحيانًا لفترة طويلة، ويجرى إرهاب نشطيها وعلى الأخص فى الولايات، وتجد نشطيها العاملين فى الخدمة المدنية أو القطاع العام يشغلون مناصب صغيرة أو فقط معزولين عن أداء واجبات وظائفهم.

كانت التحرشات الصغيرة والاستفزازات والعقبات التى تواجهها المعارضة كثيرة جدًا. وكانت تلك التكوينات السياسية، الخاضعه للقانون لكن العاجزة عن ممارسة تعبئة قادرة على وضع الحكومة أمام اختيار حقيقى، تبدو مستباحة أمام السلطة وبلا قوة تمكنها من فرض التغيير والضغط من أجل تحقيق مطالبها. ولهذا

ليس هناك ما يدعو للدهشة تجاة فقدان المعارضة العلمانية للمصداقية، ونجاح التيار الأصولى فى الاضطلاع بمهمة التعبيرعن الإحباط الاجتماعى المتزايد والرغبة فى التغيير، بلغته البسيطة والراديكالية وحركته الحاسمة، بما تحتويه من وسائل وأساليب غير شرعية وعنيفة، والميل الواضح المثير للإعجاب بالتضحية الذاتية.

وهناك عامل آخر هو غياب هوية وصورة واضحة للمعارضة العلمانية. قامت تلك المعارضة عامة بتحدى القوانين والممارسات التعسفية والقمعية، مظهرة تضامنًا فعالاً مع العمال ونقاباتهم فى اللحظات الصعبة، ودعمت النضالات الديموقراطية. وفعلت كل ذلك بلا صورة واضحة. وسواء كان الأمر يتعلق بالبرنامج الاقتصادى والاجتماعى أو العلاقة مع الأصوليين وغير ذلك من الرؤى السياسية، فإن موقف المعارضة الليبرالية كان مضطربًا وعابرًا.

كان للعزلة التى فرضتها الحكومة على المعارضة دورها،فلم توفر لها الظروف المساعدة على تحقيق نضج التفكير. وهكذا لكى تثبت وجودها اتخذت أحيانًا مواقف متطرفة ، فتحالفت مع الأصوليين فيما هو أبعد من معارضة ما يتعرضون له من قمع، وارتكبت جريمة الصمت أحيانًا فى سياق محاولتها تحدى الحكومة. لكنها فى مناسبات أخرى، وعندما كانت الحكومة تقدم لها عرضًا بالتعاون ملوحه بإمكانية حصولها على مناصب سياسية مرموقة، كانت لغتها تتغير وتصبح توفيقية الطابع.

وأدى التحول فى مواقف وتحالفات المعارضة العلمانية، والانطباع الناجم عنه بافتقادها للمبادئ الأساسية، إلى تشويه صورتها وبالتبعية صورة الطبقة السياسية فى مجملها.

ولا تمثل العوامل السابقة التفسير الوحيد لضعف المعارضة العلمانية. لم يكن الحزب الحاكم، من أول تكوينه تحت اسم الحزب الحر الدستورى الجديد مرورًا بتحوله إلى الحزب الاشتراكى الدستورى عام ١٩٦٤ حتى أصبح حزب

التجمع الدستورى الديموقراطى عام ١٩٨٨، كيانا فارغا. ولا يمكن أن نوحد بينه وبين الأحزاب التى شكلت ظاهرة الحزب الواحد أو الحزب الحاكم فى بلدان العالم الثالث. فكما اقترحنا فى الصفحات السابقة كان حزب الدستور أحد أقدم الأحزاب الجماهيرية فى العالم العربى والإسلامى، وفى الوقت نفسه كان احد أكثر تلك الأحزاب حداثة. كان الحزب الذى رأى الشعب التونسى من خلاله تاريخه المناهض للاستعمار، ونضاله من أجل بناء دولته القومية الأولى.

وعلاوة على الاستقرار والأمن الذى منحه الحزب لتونس على مدى عقود عديدة، مكن البلاد من تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى كبير، كما استطاع أن يحتوى تناقضات المجتمع فى إطار حدود يمكن احتمالها.

كان الحزب حديثًا فى فلسفته، لكنه كان عتيقًا فى توزيعه الأحادى والتسلطى والشخصى للسلطة. ولقد أثبت قدرته على التجديد وجذب العضوية الجماهيرية عشية السابع من نوفمبر ١٩٨٧. واستفاد من شهر العسل الذى أعقب ذلك وكسب انتخابات الثانى من أبريل ١٩٨٩، ليثبت أنه استطاع أن يظل حزبًا حاكمًا، على الرغم من اهتمامه الضئيل بهموم المجتمع ، و إحجامه عن المضى قدما فى طريق التوافق الوطنى.

لا تعتمد قوة الحزب الحاكم على صفاته وقدراته الخاصة. فهو لا يخوض منافسة عادلة مع التجمعات السياسية الأخرى، إذ يحتكر الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الواسعة النطاق، وهو القناة التى تمر عبرها كل برامج المساعدات والإغاثة الموجهة إلى الريف والمناطق المحرومة، وهو الوسيط فى عملية توفيروإنهاء وظائف الخدمة المدنية والقطاع العام، وهو الوحيد المحتكر لفرص وضع الخلايا المؤيدة فى الوحدات الإدارية للحكومة والشركات، والوحيد القادر على المطالبة بالموارد الإنسانية والمادية والمالية من الشركات العامة بل وحتى الشركات الخاصة الكبرى. والأخيرة تحجم – عن صواب أو عن خطأ– عن الرفض، خوفًا من انتقام الحكومة منها فى صورة عقوبات ضريبية أو حرمان من الأسواق العامة وغير ذلك.

ويفيد كل ما سبق أنه ليس من الملائم الحديث عن وجود منافسة بين حزب الدستور وغيره من التشكيلات السياسية، وإن تلك التشكيلات مجبرة على أن تعيش فى خمول أو تلعب دورًا رمزيًا. وعلى المدى الزمنى الطويل يؤدى مثل هذا الوضع إلى فقدان الثقة فى قواعد اللعبة الديموقراطية وبالتالى الصراع الديموقراطى.

تواجه البلاد مأزقا فى سعيها من أجل بناء واقع سياسى جديد يقوم على التعايش بين الرؤى السياسية المختلفة والتعددية الحزبية. فهى إما أن تنجح فى تحقيق هذا الهدف من خلال إرساء مجموعة من القواعد السياسية التى يخضع الجميع لها بما فى ذلك الحزب الحاكم، فى إطار قبول قواعد الديموقراطية وتغيير شاغلى المناصب السياسية. أو أن تفشل فى إرساء تلك القواعد السياسية، الامر الذى يعنى انفتاح الطريق أمام مستقبل غير مؤسسى. مسار سيؤدى بالضرورة إلى تهميش القوى المعتمدة على الأساليب المؤسسية والديموقراطية، مع سلسلة من التداعيات المفزعة: عنف وقمع وقفز إلى المجهول واستيلاء الفاعلين المجردين من المبادىء الأخلاقية على مسرح الأحداث.

لم يفقد حزب الدستور بالتأكيد حضوره السياسى تمامًا، لكنه مثل أى حزب احتكر السلطة لفترة طويلة يمكن أن يكون قد حل به العجز. وتمنحنا بلدان أوربا الشرقية نموذجًا على ذلك. وبدرجة أقل ولكن على نحو واضح تمامًا، تمنحنا انتخابات ١٩٨١ العامة إشارة تحذير، حتى فى تونس.

الهــوامـش

١- فى المملكة العربية السعودية منع المرسوم الملكى الصادر عام ١٩٦١ إنشاء الأحزاب السياسية، ونص على عقوبة الموت لأى شخص "يمارس عملًا عنيفًا ضد الدولة أو الأسرة المالكة".

٢- حالما يصبحون فى السلطة وبعد فترة من حظر الأحزاب، سنجد العسكريين عامة مجبرين على خلق حزب جديد أو أكثر، من أجل "تنظيم وتعبئة الجماهير".

٣- "Cacique" تعنى: الرئيس أو الزعيم السياسى المحلى، كان اللقب الذى دعا به الأسبانيون رؤساء الجماعات الهندية.

٤- " لم تنجح عملية إعادة تشكيل أواصر السيادة فى أى مكان فى أمريكا اللاتينية الأسبانية، دونما تدخل ديكتاتورية زعيم سياسى Caudillo فى تلك الدولة أو الأخرى... الزعامة السياسية Caudillism كانت الأداة القاسية والبدائية ولكن الفعالة والضرورية لإخضاع الرئاسة المحلية للنظام القومى." (Lambert, 1963:192).

٥- هيبوليتو إيريجين فى الأرجنتين، وفارجاس فى البرازيل، وراؤول هايا دى لاتورا فى بيرو، وبيرون فى الأرجنتين، وباس إيسيتنسوور فى بوليفيا، وغيرهم.

٦- "تأسست مجموعات ضمت عضويتها مواطنين من كل أرجاء البلاد، من أجل دفع تعويضات الشركات الأجنبية. إن المكسيك التى اتحدت كما لم تتحد من قبل دفاعًا عن حقوقها، شهدت فى تلك الفترة مشاهد مؤثرة: نساء فقيرات لا

يملكن نقودا يقدمن خواتمهن وعقودهن ، وفلاحون يقدمون خنازيرهم ودواجنهم. كانت المكسيك وقتها على حافة الحرب مع الولايات المتحدة. ونجحت الأمة المكسيكية فى اكتساب الحق فى امتلاك مواردها البترولية".
(Wyma, 1969:116)

٧- لمدغشقر تاريخ مختلف من واقع أن حزبها الأول: الحزب الوطنى المالاجاشى ظهر عام ١٩٤٢.

٨- نجد الأمثلة الأكثر تعبيرًا عن هذا النمط فى : الحزب الاشتراكى السنغالى Sengalese Socialst Party الذى أسسه لامينى جى Lamine Gueye عام ١٩٣٥ و أصبح عام ١٩٣٨ الاتحاد السنغالى Sengalese Federation لـــ SOFIO ، أو الاتحاد الداهومى Dahomeyan Federation لـ SOFIO (ماهو)، أو القسم الداهومى لتجمع الشعب الفرنسى Dahomian Section of the Rassemblement du People Francais.

٩- وهذا هو حال التجمع الديموقراطى الأفريقى Rassemblement Democratique، الحزب العابر للأقاليم الذى أسسه أفارقة وكانت عضويته بالكامل أفريقية، كان منتسبًا إلى الحزب الشيوعى الفرنسى.

١٠- كان أتاتورك عسكريًا شجاعًا ذا رؤية. فى عام ١٩١٥ قاد فرقة عسكرية دافعت عن الدردنيل ضد غزو الحلفاء، وتمكن بعد ذلك من تحويل الهزيمة العثمانية على الجبهة السورية إلى انسحاب منظم. وفى ربيع ١٩١٩ جرى تعيينه مفتشاً على القوات العسكرية العثمانية.

١١- حدد الميثاق الوطنى الإقليم التركى فى إطار الخطوط التى حددتها معاهدة سلام ١٩١٣ وهدنة ١٩١٨.وهذا التخلى عن الطموحات الإمبراطورية وحالة الحرب شبه الدائمة الناجمة عن سعى الإمبراطورية العثمانية صوب الهيمنة، كان أحد أصعب إنجازات أتاتورك وبالتأكيد أكثرها مصداقية.

12- Lord Milner Citeed by Lacoutre and Lacouter, 1956, P 69.

١٣- فى عام١٨٨٢ كان سعد زغلول قاضيًا شابًا، وشارك فى الثورة العرابية مع أستاذه محمد عبده، وبعد ذلك بعدة أعوام أصبح وزيرًا للتربية.

١٤- من أجل معرفة النقاش بين الوفد والمعتمد السامى البريطانى، انظر: Ghali (1969:162-164).

١٥- شكل ذلك أحد القواعد الموجهة للتنظيم الوفدى. فلقد احتوت وزارة سعد زغلول على قبطيين ويهودى، وبعد سعد زغلول أصبح ويصا واصف- وهو قبطى- رئيسًا لمجلس النواب.

١٦- لعبت هدى شعراوى وهى قرينة أحد قادة الوفد، دورًا فعالاً فى الحياة العامة وأدانت دونية وضع المرأة. ولقد شهد عامى ١٩١٩-١٩٢٠ مظاهرات نسائية عديدة، كانت هدى شعراوى هى الموجه لها.

١٧- تابع بعض التونسيين أحداث حملة نابليون بونابرتة على مصر وشاركوا فى المقاومة. والبعض الآخر منهم خدم فى جيش محمد على. وهناك عالم تونسى يدعى عمر التونسى، شارك فى فريق من المتخصصين الأوروبيين والمصريين قام محمد على بتكوينه، من أجل ترجمة الأعمال العلمية.

١٨- كان محمود بن محمد قبادو المدرس فى كلية باردو التقنية العسكرية، مصلحًا حديثًا ومتمكنًا ، والعقل الموجه لهذا الجيل من الطلاب، واحد أوائل المنظرين الإصلاحيين فى العالم الإسلامى.

١٩- نشر كتاب خير الدين باشا "أقوم المسالك فى معرفة الممالك" لأول مرة عام ١٨٦٧.

٢٠- يعتمد هذا الجزء بشكل أساسى على دراسة علياء شريف شمارى اللافتة، التى قدمتها للحصول على الدبلوم العالى.

٢١- استمر وجود القوات الفرنسية على الرغم من معركة بنزرت ١٩٦١. فى الخامس من سبتمبر ١٩٦١ عقد الجنرال ديجول مؤتمرا صحفيا، وأعلن فيه "أن السيادة التونسية على بنزرت لم تتعرض أبدًا للتحدى، وسوف يأتى اليوم الذى يجرى فيه التفاوض من أجل انسحاب القوات الفرنسية" ثم أضاف: "الوضع العام لا يسمح حاليًا بالبدء فى تلك المفاوضات". ومع أن كل المراقبين قد قرأوا هذا التصريح بوصفه رفضًا للجلاء عن القاعدة، فإن بورقيبة نظر إليه بوصفه مؤشرًا إيجابيًا، وصرح لوكالة الأنباء الفرنسية AFP: "الجنرال ديجول للمرة الأولى يتصور رحيل القوات الفرنسية من تونس".

٢٢- قامت واشنطن بتوفير مساعدات غذائية ومالية أساسية لتونس، وزودتها بالأسلحة منذ عام ١٩٥٩، وبينما كان النظام يقطع علاقاته مع فرنسا استدار صوب الولايات المتحدة من أجل مقاومة وإحباط انتقام فرنسا.

23- Perspectvies, 3, April 1964, cited by Cherif- Chammari (1977).

٢٤- انظر الفصل الذى كتبه زغيدى حول الحركة النقابية فى هذا الكتاب.

٢٥- هبة فلاحية ضد سياسية تجميع الأراضى التى تعرضت لها أراضيهم.

٢٦- انظر الفصل المشار إليه أعلاه حول الحركة النقابية.

٢٧- تنسب صوفى بيسيس و سهير بلحسن استقالة أحمد المستيرى المثيرة إلى عاملين: عبادة الشخصية والتطرف فى سياسة التعاضد الاقتصادى (المصطلح المستخدم فى تونس للتعبير عن سياسة التجميع الاقتصادى- المترجم)". بورقيبة جرد الحزب من آخر مظاهر السلطة، من خلال تعيين العديد من الأعضاء فى المكتب السياسى واللجنة المركزية، بعيدًا عن أى مؤتمر حزبى. ويظل الأكثر خطورة فى رأى المستيرى أن بورقيبة بعد مرضه عين فعليًا الباهى الأدغم خليفة له، رغم أن تأسيس مجلس الجمهورية المكون من أعضاء من الحكومة والمكتب السياسى للحزب الحاكم فى عام ١٩٦٦، يفرض اتباع إجراء أقل فى نزعته الملكية من هذا الذى اتبعه بورقيبة، حيث يمنح المجلس

اختصاص اختيار الرئيس الجديد من ضمن أعضائه". وأصبح المستيرى فى المجلس الأعلى للتخطيط المعبر عن نقد متزايد لسياسة تعاضدية ذات معدلات متصاعدة. وأصدر تصريحًا صحفيًا يقول "دواليب الدولة لا تدور بسلاسة"، وألقى المسئولية على عاتق شخصنة السلطة والبيروقراطية المتعسفة التى ترى نفسها فوق القانون. انظر حول ذلك:

.Bessiss and Belhassen, 1988 and Saenger (de), 1969, P. 79-80

٢٨- من المفيد ملاحظة أنه كان من بين هؤلاء المراقبين الذين وصلوا إلى تونس، وفد أمريكى قوى كان على رأسه مدعى عام أمريكى سابق.

٢٩- يجب أن نلاحظ أن شخصيات مثل: حسيب بن عمار و بجى سعد إيسيبسى والحبيب بو العريس، لم يكونوا جزءًا من تلك المبادرة.

٣٠- انظر الفصل الذى كتبه زغيدى عن الحركة النقابية فى هذا الكتاب.

٣١- وعلى النقيض من ذلك رحبت جماعات الطلاب بالعملية.

٣٢- الصادق بن جمعة عين وزيرًا للنقل والاتصالات.

٣٣- انقسمت حركة الوحدة الشعبية إلى: حركة الوحدة الشعبية الأولى – المكتب السياسى بقيادة أحمد بن صالح، وحركة الوحدة الشعبية الثانيه–اللجنة المؤقتة ، وتقدمت حركة الوحدة الشعبية الثانيه بطلب تأسيس حزب سياسى.

٣٤- اقتراح رفضته التشكيلات السياسية.

٣٥- عقد الاتحاد العام التونسى للشغل مؤتمرًا استثنائيًا فى قفصة فى ٢٩-٣٠ أبريل ١٩٨١، وانتخب قيادة شرعية وتمثيلية جديدة. ولقد شوهت أحداث المؤتمر بفصل حبيب عاشور الذى قاد إلى انسحاب ١٢٧ مندوبًا من ٥٤٤ مندوبًا كانوا فى المؤتمر. فى ١٤-١٥ سبتمبر قام الاتحاد بأقرار المبادىء الحاكمة لمشاركتة فى جبهة انتخابية مع الحزب الاشتراكى الدستورى الحاكم ، بواسطة اللجنة الإدارية للاتحاد و بأغلبية ضئيلة هى ٥٣%. وفى مقابل

مساهمته فى الجبهة حصل الاتحاد على إصدار عفو، ينص على إعادة الحقوق المدنية والسياسية لبعض الأعضاء الذين صدر فى حقهم عقوبات قضائية، والغاء المادة ١٠٩ التى تنص على حرمان أى عضو يطرد من الحزب الاشتراكى الدستورى من مقعده البرلمانى، وضم ٢٧ عضوًا من أعضائه إلى قائمة مرشحى الجبهة المكونة من ١٣٦ مرشحًا، وموقعين من قبل القمة. وعلاوة على ما سبق احتوى بيان الجبهة على مقترحات الاتحاد، وهى: استقلالية الحركة النقابية، حرية الصحافة والرأى والإعلام، تطهير المناخ السياسى والاجتماعى، حماية أقوى ضد الفصل التعسفى وغير العادل للعاملين فى المجال الصناعى، تحسين الأوضاع الصحية فى الصناعة والبيئة الاجتماعية، تعديل السياسة الضريبية من أجل الحاجات الاجتماعية، وحماية القوة الشرائية. ولقد جرى التخطيط للجبهة بمبادرة من جانب الحزب الاشتراكى الدستورى والاتحاد العام للعمال أملاً فى أن تبادر التنظيمات الأخرى فى المشاركة، مثل: UTICA-UNAT-UNFT.

٣٦- لم يقر المسئولون عن تزييف الانتخابات بحدوث ذلك إلا بعد عزلهم. فى عام ١٩٨٤ وعندما أصبح مبعدًا خارج البلاد، أقر ادريس قيقة الذى كان وزيرًا للداخلية عام ١٩٨١، أن الانتخابات قد جرى تزييفها وهو نفس ما أقر به مزالى عام ١٩٨٦. والاثنان ألقيا باللوم كله على الرئيس بورقيبة.

٣٧- انظر الفصل الذى كتبه عبد القادر الزغل حول أحداث ٣ يناير.

٣٨- فى عام ١٩٨٣ أصدر الحبيب عاشور قرارًا بعزل سبعة من أعضاء المكتب التنفيذى، الذين كانوا مشاركين فى الجبهة الانتخابية مع الحزب الاشتراكى الدستورى. وبعد ذلك قرر عزل الطيب بكوش، الذى كان يشغل موقعًا رئيسيًا فى الإعلام والدعاية، ومديرا لصحيفة الشعب التابعة للاتحاد التى كان من المفروض أن تصبح أسبوعية فى يونيو ١٩٨٥. فى ١٠ مايو ١٩٨٥ قرر عاشور انسحاب الاتحاد من بيع العدد الصادر من الشعب، بدعوى احتواءه على مقالة تجاوزت فى نقد سياسات رئيس الوزراء. فى ١٣ مايو جرى عزل

الطيب بكوش من موقعه الإعلامى ورئاسة تحرير الصحيفة، وجرى طرد مختار بو بكر. وفى رأى عاشور أن الصحيفة كانت قد أصبحت "ملتقى لليسارين المتطرفين". وفى صراعه المعلن هذا حظى عاشور بتأييد الأصوليين. فلقد دعمته حركة الاتجاه الإسلامى فى مناسبات عديدة، وفى بيان صادر عنها فى السادس من يونيو أدانت " تحيز رئيس الوزراء للطيب بكوش وبو الراوى السكرتير العام للاتحاد الوطنى التونسى للشغل UNIT، من أجل الإضرار بالحبيب عاشور".

٣٩- أفرج عنه فى السابع عشر من أبريل ووضع رهن الإقامة الجبرية بمنزله.

٤٠- ينص الدستور التونسى على أنه فى حالة خلو منصب رئاسة الجمهورية، بفعل الموت أو الاستقالة أو العجز الدائم، يخول رئيس الوزراء فورًا واجبات رئيس الجمهورية.

٤١- لم تحصل حركة الاتجاه الإسلامى وحركة الوحدة الشعبية على اعتراف قانونى، وجرى دعوتهما- ولكن ليس بحكم كونهما جماعات رسمية- للمشاركة فى وضع الميثاق. و فوضت حركة الاتجاه الإسلامى (النهضة) نور الدين بحيرى، ورفضت حركة الوحدة الشعبية.

٤٢- كانت شكاوى المعارضة تشمل: القوائم الانتخابية (إعدادها من جانب الجهات الإداريه تحت إشراف الحزب الحاكم دونما وجود دور رقابى من جانب المعارضة)، وتوزيع الأصوات (إعادة توزيعها لصالح الحزب الأقوى على نحو مبالغ فيه)، وتعيين مراقبين لصحة العملية الانتخابية، والحق فى استخدام الإذاعة والتلفزيون.

٤٣- دعت المعارضة العلمانية للتظاهر فى مناسبتين: العدوان الأمريكى على ليبيا وحرب الخليج. ومنعت السلطات الأمنية تلك المظاهرات، كما قضى قادة الأحزاب فترات مطولة لدى الأمن، والبعض منهم جرت محاكمته وصدرت ضده أحكام بالسجن.

المــراجــع:

Atatiirk, 1984, Fondateur de la Turquie moderne, Masson, Paris.

Avril, Pierre, 1986, Essais sur les partis, LGDJ, Paris.

Bessis, Sophie and Belhassen, Souhayr, 1988, Bourguiba Yol.2: Un si long régne (1957-1989), Groupe Jeune Afrique, Paris.

Bettelheim, Charles, 1971, L 'Inde indépendante, Petite collection Maspéro, Paris. Chantebout, Bernard, 1988, Droit constitutionnel et science politique, 8th edition, Annand Colin, Paris.

Chater, Kalifa, 1984, Dépendance et mutations précoloniales: la Régence de Tunis de 1815 á1857, Université de Tunis, Tunis.

Cornevin, Marianne, 1978,Histoire de I 'Afrique contemporaine, Petite bibliothèque Payot, Paris.

Dhiaf, I, Ben, 1980, in Annuaire de I'Afrique du Nord 1980, CRESM-CNRS.

Doré, Francis, 1969, La Répuhlique indienne, LGDJ, Paris.

Duverger, Maurice, 1976, Les partis politiques, fIrst published 1951, 9th edition, Armand Colin, Paris.

Esen, BulentNuri, 1969, La Turquie, LGDJ, Paris, 1969.

Ghali, Ibrahim, Amin, 1969,L 'Egypte nationaliste et libérale: de Moustapha Kamel â Saad Zagloul (1892-1927) Nijhoff, Hague.

Hamza, Raouf, 1987, Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des

années 1930, proceedings of the 3rd Seminar on the history of the national movement, 17-19 May 1985, MEERST, Tunis.

Kraiem, Mustapha, 1987, (MEERST 1987).

La Palombara, Joseph and Myron Weiner, 1966, (ed.), Political Parties and Political Development, Princeton University Press, Princeton.

Laârif-Béatrix, Asma, 1987, in Annuaire de I 'Afrique du Nord 1987, CRESM-CNRS.

Lacouture, Jean and Simonne Lacouture, 1956, L 'Egypte en mouvemen~ Seuil, Paris.

-----, 1969, Quatre hommes et leurs peuples, Seui I, Paris.

Lambert, Jacques, 1963, Amérique laline, PUF, Paris.

Lavroff, Dimitri, 1970, Les partis politiques en Afrique noire, PUF, Paris.

Mahiou, Ahmed, 1969, L'avénement du parti unique en Afrique noire L'experiénce des Etats d'expression françise, LGDJ, Paris.

Manigat, Leslie, F, 1969, 'Introduction' in Jean-Pierre Bernard et al., Tableau des partis politiques en Amérique du sud, Armand Colin, Paris.

Poncet, Jean, 1974, Tunisie á la recherche de son avenir, Socia1es, Pa!js.

Roger-Gérard Schwartzenberg, 1971, Sociologie politique, Montchrestien, Paris.

Romdhane, Mahmoud, Ben, 1981, Tunis.

Rostow, Dankwart, 1981, 'Ataturk as an institution-builder' in Kazancigil Ali and Ergun Ozbudun, editors, Ataturk: founder of a modern state, Hurst, C, London.

Saenger (de), Béatrice, 1969, in Annuaire de I'Afrique du Nord 1969, CRESM-CNRS.

-------, 1971, in Annuaire de I 'Afrique du Nord 1971, CRESM-CNRS.

Taieb, Samir, 1983-84, Tunis, public law higher diploma treatise.

Tlili, Béchir, 1974, Les rapports culturels et idéologiques entre I 'Orient et I'Occident en Tunisie au XIXeme siècle (1830-1880), Tunis, Université de Tunis.

Toumi, Mohsen, 1978, Tunisie, pouvoirs et luttes, Sycomore, Paris.

Wyma, Tadeusz, 1969,Le Mexique, LGDJ, Paris.

الفصل الخامس

منظمو المشروعات والخصخصة واللبرلة: حركة تنمية الديمقراطية فى الجزائر(*)

جيلالى ليابس

مر عالم منظمى المشروعات (أرباب الأعمال) فى الجزائر بحالة اضطراب غير عادية منذ أوائل التسعينيات. وبدأ ذلك بقرار الجمعية الوطنية الشعبية تكوين لجنة برلمانية لتقصى حقيقة مخالفات منسوبة لغرفة التجارة الوطنية بتوزيع "حصص" من النقد الأجنبى على بعض منظمى المشروعات المميزين الذين يتمتعون بصلات خاصة بالسلطة، وذلك على حساب عدد هائل من المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم التى جرى التضحية بها عند توزيع الموارد بطريقة غير عادلة لأنه لم يكن لأصحابها "رعاة" فى أروقة السلطة.

وخلال الفترة نفسها أعلنت وزارة الاقتصاد إنهاء احتكار الدولة رسميًا للتجارة الخارجية، والذى بدأ بمقتضى القانون الصادر عام ١٩٧٨. وقضى هذا القرار بالتحرير الكامل للاستيراد والتصدير، والاعتراف بأصحاب التوكيلات وتجار الجملة الذين يفترض قدرتهم على تدبير الموارد المطلوبة بأنفسهم.

وأدت هاتان الواقعتان إلى حدوث سلسلة من ردود الفعل وسط جماعات منظمى المشروعات، حيث تباينت ردود الفعل هذه باختلاف تلك الجماعات. وما زالت هذه الانقسامات قائمة بشأن الاستراتيجيات الصناعية التى ينبغى تبنيها. بيد

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

أن وسائل الإعلام قد اجتهدت فى تفسير مواقف الصناعيين، ليس فحسب من زاوية علاقتها بالإدارة الاقتصادية والإجراءات الجديدة، وإنما أيضًا من حيث علاقتها بالجدل الديمقراطى ومحتواه الاقتصادى والاجتماعى. وبعيدًا عن الانتهازية الشديدة أو القناعة تجاوبت جماعات كبيرة من منظمى المشروعات (خاصة ACE, COGEA) مع رغبة الحكومة فى الاضطلاع بإصلاحات بعيدة المدى فى جهاز الدولة، غير أنهم ركزوا على تحقيق إدارة أفضل للنظم الإنتاجية. كما أخذوا يعارضون بصورة متزايدة محاولات إضفاء الطابع الكومبرادورى على الاقتصاد، أى جعله "بازاراً" كبيرًا مبنيًا على المضاربات التجارية بدلًا من قيمة العمل.

وخلال سنوات خمس عانت المشروعات الخاصة من تقلصات كبيرة فى استيراد المدخلات الضرورية وقطع الغيار. ومع الرقم القياسى للركود الكبير إلى جانب زيادة الرسوم الثابتة والتكاليف المتغيرة (بسبب الانخفاض الكبير فى قيمة الدينار الجزائرى) ازداد الموقف تعقيدًا بفعل الضرائب الباهظة وارتفاع مستويات الإنفاق الفردى.

ونتيجة لهذا يمكن للمرء ملاحظة ازدياد المواقف هشاشة، ويرتبط بذلك أيضًا اللجوء إلى نوع من "النزعة الاقتصادوية" الدفاعية، أى بالأحرى تضخم المطالب الاقتصادية دون ربطها بالبنية الفرعية السياسية والاجتماعية المتغيرة. وكان من النتائج الرئيسية لهذا تلك الصعوبة الكبيرة فى اقتراح مقترب بديل، وهو الأمر الذى يجب دراسته مليًا. ويمكن تصور ذلك فى ضوء الملاحظات التى ذكرها لنا بعض منظمى المشروعات لدى قيامنا بمسح ميدانى خلال عامى ٨٨-١٩٨٩. ورغم رغبتنا فى تحديد "المشكلات" بشكل نظامى فإن ذلك لم يتجاوز الافتراضات غير المدققة والمظهر الرسمى.

من الواضح أن إعادة التشكيل الشاملة للمنظور السياسى بعد انتخابات يونيو ١٩٩٠ (التى فاز بها الإسلاميون) قد كان لها وقع ثقيل على منظمى المشروعات

الخاصة الذين طور قسم كبير منهم خطابًا إنتاجيًا- قوميًا من عناصره: وجود قدرات إنتاجية معطلة، ومهارات غير مستغلة، وطاقات مهدرة بفعل عدم كفاءة وفساد البيروقراطية. وقد تضجروا بشكل خاص من الانفتاح على الأسواق الأجنبية، حيث رأوا أن أزمة ٨٥-١٩٨٦ قد أنذرت بحدوث تدمير كبير للبنية الصناعية الوطنية. ولما كان القطاع الصناعى الضعيف يعمل (فى أحسن الأحوال) بأقل من ٤٠% من قدراته فإنه لن يستطيع الصمود فى المنافسة الدولية. وإذا وضعنا هذه الملاحظات فى سياق أوسع فإنها تشير- على نحو خاص- إلى أزمة الشعبوية الجزائرية. ومن قسمات هذه الشعبوية ارتكان الشعب المتواصل على الدولة، وعلى خطاب ينكر- بطبيعته- صراعات المصالح. وقد وجدت الدولة الجزائرية الشعبوية نفسها فى أزمة بسبب عدم تحصلها على نفس الموارد التى كانت لها فى الماضى. إذ إن انخفاض أسعار النفط وضخامة الدين الخارجى قد أديا إلى زعزعة آليات وقنوات توزيع الدخل.

وكانت جماعات منظمى المشروعات قد رتبت أوضاعها فى مجرى هذه القنوات وأصبحت معتمدة عليها. ومن ثم وجد منظمو المشروعات أنفسهم فى علاقة خضوع وتبعية للدولة من حيث الأساس. فقد كانوا ينتجون منذ الثمانينيات السلع المتوسطة وأحيانًا منخفضة الجودة فى ظل أسعار احتكارية وإجبارية، وسوق محمية، وقيمة مبالغ فيها كثيرًا للدينار (الرسمى). تلك كانت خصائص صناعة نشأت تحت مظلة الدولة وتتمشى مع خطتها التنموية وسياستها لتوجيه الموارد. هذا وقد تبددت التجربة الصناعية فى أوائل السبعينيات نتيجة التغير المهنى الكبير والتكنولوجيات التى أضحت أكثر تعقيدًا. وقد كانت معظم الاستثمارات فى صناعة النسيج والصناعات المرتبطة بالزراعة، أما صناعة البلاستيك فجاءت فى المرتبة الثالثة. كما تم إهمال الصناعات المعدنية والهندسية الدقيقة والمقاولات الصناعية لصالح إنتاج سلع أكثر ربحية، وإن كان أثرها التصنيعى منخفضًا.

كما أن انحراف المنطق الإنتاجي نحو الاتجاه المضاربي لأمر جدير بالبحث، حيث إن الانقسامات الملحوظة، وكذلك الاستراتيجيات التي بادرت بها الجماعات المختلفة من "التجار" أو منظمي المشروعات قد بنيت على هذه التصنيفة. وبعبارة أخرى، لا شك أن هناك إشكالية جديدة في التراكم الذي يتم تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي، مع اتجاه قانوني صوب إنهاء التضبيط. وفي ظل خطاب أقل تشددًا ومواقف أكثر ليبرالية، لم تستطع جماعات منظمي المشروعات رؤية إلى أي أرض وصلت الأمور.

فمع عملية إعادة ترتيب الأوضاع التي بدأت، يمكن للمرء تصور الصعوبة التي أخذت تعانيها هذه الجماعات. ويكمن السبب الأساسي في هذه الصعوبة في: تناقص الموارد المادية والرمزية للدولة الشعبوية، وقد سبق لنا التنبؤ بما يمكن أن تفضي إليه هذه الموارد المتناقصة على علاقات الزبائنية السياسية والخضوع والاعتماد على الدولة. ومن ثم فإن أحداث أكتوبر ١٩٨٨، والتغيرات التي حدثت في القيادات السياسية، وانهيار الأجهزة الحمائية، وانخفاض الإنتاج، وبروز أيديولوجية السوق.. تفسر لنا جميعًا البلبلة التي وجدت نفسها فيها اتحادات المشغلين، وكذلك مواقفها الغامضة، نصف النقدية لمواقف الحكومة نصف المتحيزة.

غير أن هناك مُعطى مهمًا جديدًا يجب أخذه في الاعتبار هنا، ألا وهو التقارب المتوازي بين المشروعات العامة والخاصة وممثلي النقابات. وفي الحقيقة أنه، حسب الخطاب القائم، لم تعد الانقسامات مبنية على أسس "أيديولوجية" (القطاع الخاص في مواجهة القطاع العام) وإنما على أسس وظيفية (المنتجون في مواجهة المضاربين واقتصاد الوساطة). وبعبارة أخرى، بدأت إعادة تشكيل للحركة الاجتماعية، حيث إن "إضفاء الطابع العابر للقومي" على ما هو اقتصادي- باعتباره ضرورة للإصلاح الجاري- يعمل على تغيير التناقضات التقليدية المعتادة. وهكذا وجدت النقابات نفسها- في خريف ١٩٩٠- تدافع عن الأداء والتوظيف الإنتاجي من خارج الأشكال القانونية.

أيضًا سوف نلاحظ إنتاج خطاب أكثر تماسكًا يقوم على التمفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. كما يمكن للمرء استشعار تبلور استراتيجيات وزيادة عدد الأحزاب "الليبرالية" و"الديمقراطية الاجتماعية"، كمؤشر على الوعى بحاجة إلى اقتحام مجال التعبير السياسى وصياغة مشروعات (مجتمعية). وفى سياق هذه الحملة قبل الانتخابات- ووسط فوران اجتماعى وسياسى- تضاعفت مطالبات وتحذيرات كل من اتحادات أرباب الأعمال والنقابات على السواء. ومن المؤكد أن هذا كان موقفًا دفاعيًا- على الأقل على المستوى العام- بسبب تدهور الشروط (الإنتاجية) بالنسبة إلى كل جماعات منظمى المشروعات، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة.

ويمكن من خلال نظرة مقربة على الاستراتيجيات الكشف عن الاختلافات بينها. وقد سبق لنا التشديد على أهمية الشبكة الزبونية وعلاقات الخضوع للموارد التى لا يمكن تعبئتها إلا بواسطة الدولة. واختلفت المواقف، حتى لا يمكن للمرء مقارنة الشبكات الصغيرة التى تشكلت فى أوائل الثمانينيات بالقوى الكبرى الجديدة، مثل جماعة "تلمسان" فى "وهران- مستغانم" والتى نشأت بعد التغير فى النظام والقيادات السياسية. فبالنسبة لجماعة "وهران" التى أخذ وجودها يظهر على مستوى وطنى، نجدها تبلور استراتيجية التداخل والتحالف مع البرجوازية الصناعية المغربية، على أمل أن تكون أول المستفيدين من فتح الأسواق.

ومع عمليات إعادة التشكيل الجارية أخذت جماعات منظمى المشروعات توحد مواقفها مع الحركات الاجتماعية أكثر مما كانت تفعل فى الماضى، بل وتطالب أقسام كبيرة منهم بتحقيق مشروع ديمقراطى، قاعدته الاقتصادية هى حرية المبادرة (فى حدود القانون ومصلحة المجموع). كما تنبع أهمية المطالبة باستعادة حرية التعبير من خطر استغلال الأصولية الدينية لحالة لافتقار إلى وجود مشروع اقتصادى وطنى بعد انهيار تجربة التنمية الجزائرية، وكذلك من إجراء تدويل أوليجاركى للاقتصاد (يستند إلى مشروعية دينية).

الإطار التحليلى

نؤكد بداية على ضرورة التمحيص النقدى- المبنى على أسس واضحة- للأوضاع الاقتصادية فى المجتمعات التابعة. إذ إن مثل تلك المقاربة هى التى تعصمنا من الاستمرار فى افتراض أن العلاقات الاجتماعية التى نحللها ثابتة بشكل محدد أو حتى مستقرة نسبيًا، وهو ذلك الافتراض الذى شكل فى الماضى أساس الخطاب عن الطبقات الاجتماعية.

كانت الجزائر مستعمرة فى الماضى. وبعد الاستقلال مر هذا البلد الناشئ بالدورة الكلاسيكية لتحولات الدولة. فبدءًا من عام ١٩٦٣ كان هناك تأميم الأراضى مع إنشاء مشروعات "التسيير الذاتى". ثم جاء اعتبار الملكيات التى تركها المستوطنون والملاك الأوربيون الغائبون ملكية شاغرة، ومن ثم أعيد إدماج النظام الجديد للتسيير الذاتى فى الزراعة مع الدورات التجارية المتروبوليتانية القديمة، وهو التطور الذى بدا طبيعيًا تمامًا آنذاك. ويبين لنا هذا التطور إلى أى مدى أصبحت التبعية من حقائق الحياة، مثل الاحتفاظ بالممارسات التجارية المضاربية، وتبنى أسس متطابقة لاستغلال الأرض، وتصدير المنتجات الزراعية والاستخراجية إلى ذات المشروعات القديمة فى "مرسيليا" و"سيت" و"بوردو".

وبحثًا عن المزايا المقارنة، ترافقت التبعية مع الرفض المطلق لتطوير جميع الموارد خارج حلقات التبادل. وفى عام ١٩٧١ قامت الدولة بفرض سيطرتها على جل موارد الطاقة، ثم اندلعت أزمة البترول عام ١٩٧٣. وقد أدى هذان التطوران- أكثر من تطورات أخرى سبقت فى نفس الاتجاه- إلى الإسراع بصياغة منظومة لتوجيه الموارد تستهدف تمويل عملية التنمية.

وفى رأينا أنه قد أصبح واضحًا اليوم وبما فيه الكفاية أن هذه المقاربة كانت متناقضة فى منطقها ذاته. فالقوى التى قيض لها التصدى لتطوير الاقتصاد

والمجتمع قد اعتمدت كلية- أو بشكل وثيق جدًا- على الاستثمار الكثيف لعوائد لم تتولد من الإنتاج وإنما إيرادات ريعية. وباختصار، كان المأمول بالاعتماد على هذه العوائد أن يتعلم الاقتصاد الجزائرى كيف يقف على قدميه معتمدًا على عوائد البترول كدعامة له.

وفى رأينا أن تبنى هذه المقاربة التنموية كان انعكاسًا- فى حد ذاته- للتبعية. وهو المنظور الذى تنبنى عليه أطروحتنا هنا. ويحسن بنا هنا أن نعرض الفروض الرئيسية فى هذا الطرح.

إن التراكم الرأسمالى يحدث دومًا فى سياق خاص بكل بلد. وفى الحالة الجزائرية كان هناك السياق الاستعمارى الذى خلف وراءه قاعدة مادية متينة. ثم جاء سياق الدولة- الوطنية، وهى الفترة التى شهدت انبثاق عملية متناقضة: فمن ناحية كان يتم طرد رأس المال الخاص من مجالات نشاط مختارة، ومن ناحية أخرى استعاد رأس المال الخاص نفسه السيطرة على الدورات التجارية وإنتاج السلع الاستهلاكية وقطاع الخدمات والعقارات. وفى هذا الصدد سوف نقدم لمحة عن الشروط التاريخية العامة التى حكمت نمو هذه الجماعات الاجتماعية التى احتكرت الثروة- فى لحظة تاريخية ما- ثم حولتها فيما بعد إلى وسائل إنتاج.

ونطرح هنا الفرضية القائلة بأن علاقات الإنتاج- فى صورتها "المتحولة، غير الأصيلة"، ومع الأخذ فى الاعتبار الهيمنة المفرطة من قبل استقلالية متسارعة جدًا للدولة- قد أدت إلى إنتاج جملة من الجماعات الاجتماعية التى اعتمد توسعها بشكل أساسى على اندماجها فى شبكات السلطة ذات الصلاحية لصنع القرار فيما يتعلق بتوجيه الدخل المتولد عن العوائد المنجمية، أو القادرة على منح الامتيازات الحكومية، أو الاثنين معًا. ولا ترجع بداية هذا الموقف إلى ٧٤-١٩٧٥ حيث ذروة العوائد النفطية، وإنما إلى ما قبل ذلك بزمن طويل.

ففى بدايات عام ١٩٦٢ مثلاً كان أعضاء هذه الجماعات مستفيدين بالفعل من الترتيبات الحمائية فى السوق، ومن الدورات التجارية ذاتها التى صاغها

المستعمرون، ومن استراتيجية ساعدتهم فى الانتقال إلى المجالات الأكثر ربحية. وفى الحقيقة أن عددًا قليلاً جدًا منهم استطاع أن يحقق ثروته فى غمار حرب التحرير الوطنى، من خلال عملهم فى قطاع البناء والأشغال العامة، وتوريد السلع والخدمات إلى الجيشين المتحاربين، وشراء الورش وغيرها من المنشآت بأسعار مجزية.

جملة القول إن هذه المجموعات (التى تشكلت أساسًا من أشخاص غير منتجين) قد استمدت قوتها فى الماضى من موقعها الاستراتيجى فى فراغات وتقاطعات شبكات السلطة، ومراكز توجيه الموارد، والدورات التجارية، والأسواق السلعية الموجودة تحت سيطرتها. وهو السلوك الذى استمرت عليه حتى الآن.

ولعله من قبيل تكرار فرضيتنا فيما يتعلق بتصور بيئة الأعمال- وهى البيئة التى سوف تبدو على نحو أولىّ كبيئة متخصصة فى إنتاج السلع المادية- القول بأن قطاع منظمى المشروعات فى الجزائر يعتمد كلية على أنظمة خارج المجال الاقتصادى. ومعنى هذا أنه مدين بكل شىء، بدءًا من الدعم الذى يتلقاه وانتهاء بوجوده ذاته، إلى عوامل "خارجه" توجد على الأرجح فى الهيكل الحكومى المركزى أو المحلى، وفى الحزب أوالجيش، فضلًا عن عمل هذا القطاع عبر آليات متعددة معروفة مثل الوساطة والحماية والصلات الشخصية... إلخ. ففى الواقع أن نجاح أو فشل مشروع ما- بصرف النظر عن حجمه- يتوقف كلية على شخصية مالكيه.

ونحن هنا نقوم بإعادة التصور المألوف للرطانة الماركسية المبتذلة إلى وضعه الطبيعى، حيث نرى فى منظمى المشروعات التكريس أو التبلور المادى للتاريخ الاجتماعى لكيانات ذاتية تقوم بإدماج نفسها فى شبكة معقدة للغاية من علاقات الولاء والزبونية السياسية، ومن ثم تقوم بحماية وإعادة إنتاج نفسها. فقبل الوصول إلى وضع المنظم- منظورًا إليه كالمحور الرئيسى فى عصرنا الحديث- ينبغى على عضو هذه الجماعة أن يجد لنفسه مكانًا فى شبكة للرعاة والمحميين.

وهذا هو شرط النجاح. ولا يكون المنظم فى موضع يسمح له، على سبيل المثال، بممارسة سلطة قاهرة على عماله ما لم يصبح جزءًا لا يتجزأ من منظومة سلطة قهر أخرى، هى منظومة سلطة الدولة. ومن ثم تظل الأولوية الأولى فى مثل هذه الظروف هى الإدارة الحاذقة لهذا الأصل بالغ الأهمية من أصول الإنتاج، ونعنى به العلاقات الشخصية. ويعبر حجم وانتشار هذه الصلات عن مدى الكفاءة التنظيمية.

ونود هنا أن نوجه انتباهًا خاصًا إلى نقطتين مهمتين. أولهما أن الآليات الاقتصادية مع آليات السوق الجارية على المستوى التحتى والتى نبحثها هنا تخضع لمجموعة من المؤثرات التى نصفها مؤقتًا بالمؤثرات "السياسية". والنقطة الثانية أن إمكانية الحصول على الدخل المكتسب (عن غير إنتاج أو جهد) بصوره المختلفة يبدو كالشرط المادى لمولد وبقاء هذا النوع من المشروعات التى نحن بصددها. وسوف تسهل لنا هاتان الفكرتان فهم مرتكزات أو رهانات واستراتيجيات القوى الاجتماعية المختلفة الساعية إلى الحصول على هذه المداخيل، أو أن يكون لها كلمة فى توزيعها، أو ببساطة استغلال منظومة الإنتاج بما يحقق أغراضها الخاصة.

وبعد قرابة عشرين عامًا من دراستنا عن كثب لهذا الموضوع، توصلنا إلى أن القطاع الخاص الجزائرى- مثل نظائره- يكاد يكون معتمدًا على ذلك النوع من الدخل حتى يتمكن من التواجد والبقاء. وهو الاعتماد الذى لا ينعكس فحسب فى أساليب عمله، وإنما ينعكس أيضًا وبشكل جوهرى فى طابعه الاجتماعى، فى طريقة دخوله السوق، فى علاقته بالنقود والربح، وأخيرًا فى علاقته- إن لم تكن هذه الكلمة شديدة العمومية أو الميوعة- بالدولة. وينبغى ربط رأس المال من الصلات الشخصية- كما سبق أن أوضحنا- بالقنوات التى يتم من خلالها توزيع الدخول المختلفة. ومن مؤشرات طرق استخدام "رأس المال الشخصى" هنا تلك الطرق المتنوعة التى تلجأ إليها الصناعات التحويلية صغيرة الحجم وتجارة الجملة والتى تتحدد بشكل ملموس- أو قل بدرجة كبيرة جدًا- حسب إمكانية أو عدم إمكانية تحقيق السيطرة على أقسام من البيروقراطية المركزية أو المحلية، أو على

الأقل تكوين تحالفات معها. ومن ثم فإن البيئة الناشئة عن ذلك هى بيئة المنافسة المتوقع لها عادة أن تسم المشروع الحر، ولكنها إما تجرى فى توازٍ مع نوع من المنافسة "السياسية"، أو تتكيف- حتى نكون أكثر دقة- مع السياق الأوسع للصراعات السياسية.

إن الحديث عن المنافسة السياسية يقودنا إلى تأكيد أن مسألة اختيار نمط النظام السياسى ومسألة كيف تتم هيكلته وبناؤه، قد استقرتا منذ وقت الاستقلال. وفوق هذا فإننا بمضاهاة وتحديد نمطين من المنافسة (أحدهما سياسى والآخر اقتصادى) نصل إلى تفهم صلة دينامية بين "حقلين" دُرِج على الفصل بينهما فى النظرية كفرعين معرفيين مستقلين، وهما الاقتصاد والسياسة. كما سنقوم فيما بعد بإثارة عدد من المسائل المتصلة بجماعات اجتماعية معينة وجدنا من الضرورى التعرض للطرق التى تتبلور بها، ولخطابها، ونوع المجتمع الذى تحلم بإقامته.

ومثلما اكتشفنا أنه لم تكن لدى هذه الجماعات فرصة للظهور على المسرح الاجتماعى، أى للبروز كمنظمى مشروعات، بدون الدخول فى علاقات شبه خفية يتم بمقتضاها شراء حرية عملهم بالولاء لحماتهم، فإننا بالمثل سنكتشف أن هذه الجماعات ليس لديها وجود خارج خطاب الهيمنة السياسية.

وسوف نلقى الآن نظرة على الأبعاد الثلاثة المتضمنة فى هذه العملية (الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية) تحت عنوانين كبيرين: الاقتصاد والسياسة، ثم القوة المادية والتعبير الأيديولوجى عنها.

الاقتصاد والسيـــاســـة:

بيئة الشعبوية الجزائرية

ركزت أعمال تحليلية كثيرة جدًا، منذ منتصف السبعينيات، على الطابع الاجتماعى للدولة الجزائرية، وكذلك على المنظومات الاقتصادية والاجتماعية

والأيديولوجية سواء التى شكلت أسس قيامها أم كانت نتيجة لممارساتها. وفى رأينا أن التحليلات الأكثر إقناعًا هى تلك التى أمعنت فى تحليل هذا النمط من الشعبوية ذى التوجه التنموى، حتى لو أخفقت فى رؤية بعض الجوانب على النحو الصحيح، أو اتسمت بعض تصنيفاتها العملية بعدم الدقة. ففى مجتمع يحاول "إعادة تنشئة" نفسه تميل العلاقات الاجتماعية إلى أن تكون متنوعة ومركبة ومرنة، بل وحتى تتصف بالسيولة، وإن كانت فى بعض الأوقات شديدة اللزوجة والهلامية. وفى ظننا أن التصورات التى تراعى الإمكانيات الجدلية هى التصورات الواعدة أكثر من غيرها بفهم تلك المجتمعات، بسبب ملاءمتها واستعدادها لتحديد التناقضات. فمثلًا نحن نفضل وصف الدولة فى هذه الحالة بالدولة "الشعبوية"، بدلًا من القيود أو الحدود التى تفرضها تصورات تدعى لنفسها الدقة مثل البرجوازية المتمتعة برعاية الدولة أو الدولة الرأسمالية، حتى ولو فى إطار التبعية.

وبعد ذلك، فهناك مقاربات مختلفة للشعبوية، حيث يشدد كل منها على هذا الجانب أو ذاك فى الممارسة الاجتماعية. وسوف نعتمد فى الجزء التالى من هذا الفصل تعريف الشعبوية على أنها "مركبات من الممارسات الاجتماعية-الاقتصادية" الهادفة فى الظاهر إلى إجراء التنمية وفق نماذج تقنية تقتفيها (مثل التصنيع الثقيل وإحلال الواردات). ولا نجد غضاضة هنا من اقتباس الفقرة المطولة التالية من "كاردوسو" و"فاليتو"، والتى نرى أنها تعبر خير تعبير عن الحقائق الاجتماعية فى الجزائر:

"انتصرت الجماعات الحاكمة الجديدة لتوسيع الاقتصاد الوطنى بالتركيز على السوق الوطنية. وقد أدت ميولها "الوطنية" إلى تسهيل إدماج الجماهير فى المنظومة الإنتاجية، وبدرجات مختلفة فى المنظومة السياسية. وبهذه الطريقة تأسست سلسلة من العلاقات التى كان لابد أن تعطى معنى لمقولة "الشعبوية التنموية". ومن ثم فإن الظاهرة التى نشير إليها كانت مثل حقيبة أيديولوجية حافلة بالأغراض المتناقضة. فزاد الاستهلاك، ولكن فى نفس الوقت زاد الاستثمار فى الصناعة الثقيلة. وشاركت الدولة فى التنمية، ولكن تمت تغذية القطاع الخاص فى الآن نفسه.

"وهكذا كانت "الشعبوية التنموية" – كخليط من المصالح المتناقضة– في حقيقة الأمر هي الشكل الذى اتخذته اللهفة على تحقيق إجماع اجتماعى معقول، ورغبة السلطة الجديدة فى اكتساب المشروعية على أساس برنامج للتصنيع ينطوى على فائدة للجميع". (Cardoso and Faletto 1978: 140-141).

ولدى مناقشة "كاردوسو" و"فاليتو" لشروط نجاح برنامج كهذا، أوضحا ضرورة وجود ما يكفى من "النقد الأجنبى لتمويل عملية التصنيع، إلى جانب بناء منظومة لتوزيع عوائد النفط تسمح بزيادة إدماج الجماهير فى النظام". وإذا اتفقنا على أن الفترة ٦٢–١٩٦٦ كانت– من هذا المنظور– هى الفترة التى بلورت فيها الجماعات الاجتماعية المهيمنة فى الجزائر إجماعًا وطنيًا (بغض النظر عن الصراعات التى جاءت بها إلى هذا الوضع، أو الصراعات التى ولدت من جراء ممارساتها هى فى المقابل)، فإن التجربة التنموية التى جرت فى الجزائر منذ عام ١٩٦٧ قد أخذت تتشابه مع الإطار الموصوف فى الاقتباس السابق.

وعلى أى حال فلا ريب أن الظروف المواتية التى جعلت من الممكن الوصول إلى إجماع اجتماعى معقول (بمعنى توحيد وتكثيف جملة من الدوافع والأفكار المرتبطة بالحصول على الخدمات من النظام السياسى مقابل الولاء له) قد تمثلت فى العوائد المتحصلة من موارد الطاقة. وفى الحقيقة أن هذه الثروة لم تعمل فحسب كمصدر للتراكم فى كل من القطاعين العام والخاص (وإن بطرق مختلفة بين القطاعين)، وإنما كانت أيضًا بمثابة كعكة وطنية مطلوب اقتسامها.

ونود هنا أن نلقى الضوء على الصراع الجنينى بين الضواغط "الطبيعية" لهاتين المقاربتين المتلازمتين. فمن ناحية استخدمت الدخول الريعية كمصدر للمدخرات، وهى مقاربة كان من نتائجها المنطقية القضاء على الشروط العملية التى جعلتها ممكنة فى المقام الأول. ومن ناحية أخرى فإن هذا الدخل كان بمثابة كعكة يجب اقتسامها بين مطالبين مختلفين، وذلك فى موقف أصبحت إدارة المجتمع

مقترنة بالعمليات والاحتفالات المحيطة بإعادة توزيع الثروة. وهكذا فإن عددًا من الحقائق الاجتماعية السائدة (بما فيها توازن القوى بين القوى الاجتماعية المتنافسة، والحظر العمدى لنشوء مجتمع مدنى قوى باستخدام تكتيكات القبضة القوية الهادفة إلى إقامة منظومة إنتاج مبنية أفقيًا) قد شجع الجماعة الحاكمة على الاعتماد بقوة على استخدام عوائد البترول كأداة للاندماج الاجتماعى. ومن ثم فإن الممارسة المبنية على استغلال هبة الثروة النفطية الهائلة لتحقيق اللُّحمة الاجتماعية، بدلًا من تنمية قيمة العمل والثقافة فى التنشئة الاجتماعية، ظلت هى المقاربة المفضلة عند الجماعة الحاكمة حتى اليوم. وفى ظل هذه الظروف يتم الضغط بقوة لاستغلال هذا المورد السحرى (عوائد الطاقة) حينما تلوح ضرورة إخماد الصراعات الناجمة عن هذا النمط فى الإدارة، أو العمل على تأجيل انفجارها.

ولقد كان القطاع الخاص مشاركًا نشطًا فى هذه اللعبة المزدوجة، إلى جانب الجماعات الاجتماعية المختلفة التى اعتمدت عليه بوصفه قاعدتها المادية. فالاستثمار فى الإنتاج (والمستخلص أساسًا من التجارة) يرتبط ارتباطًا ثابتًا بتوسيع السوق. وفى المقابل فإن اتساع السوق يأتى نتيجة للنمو المتسارع فى قطاع الأجور مصحوبًا بزيادة الاستهلاك. ويبدو واضحًا بما فيه الكفاية أن مبادرة الدولة بتطبيق سلسلة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية قد سهل كلًا من نمو قطاع الأجور وزيادة الاستهلاك. وتضمنت هذه السياسات: المضى قدمًا فى عملية التصنيع، والتوسع فى برامج التعليم والتدريب، وتقديم الدعم لمقاتلى حرب التحرير وغيرهم من الجماعات موضع التكريم... الخ.

ولما كان القطاع الخاص يقع استراتيجيًا عند نقطة التقاء الباعثين المذكورين، فقد استطاع أن يستولى على المكاسب التجارية التى تولدت. واستطاع القطاع الخاص تحقيق ذلك من خلال طرق عدة مثل الاستفادة من التأسيس السريع جدًا لاقتصاد البائعين فى ظل خلفية من السياسات الحمائية الواسعة، واستحلاب سوق تعانى من نقص مزمن، وممارسة سلطات أقرب إلى أن تكون احتكارية-

على المستوى الوطنى- لإنتاج السلع الاستهلاكية. وتمكن القطاع الخاص من القيام بذلك من خلال التحكم فى عمليات الصناعة التحويلية، أو من خلال سيطرته على شبكتى تجارة الجملة والتجزئة.

إن ملاحظتنا الأساسية هنا هى تلك الطبيعة المتناقضة للدينامية الاقتصادية والاجتماعية السائدة. فقد كان هناك قطاع عام ضخم ومسيطر، ولكن قوته الحقيقية اختزلت إلى مجرد مظاهر خارجية شكلية. أما بالنسبة للحصول على ما درج الاقتصاديون على تسميته بـــ "ثمار النمو" فهناك ما يكفى من الدلائل على أنها كانت تُضَخ إلى جيوب القطاع الخاص وبكميات من الثروة غير مسبوقة، ولكن مع ملاحظة أن هذه الثروة لم تذهب إلى القطاع الخاص من خلال مشروعات إنتاجية، وإنما من خلال التجارة والتوزيع أساسًا.

ولكن فى الوقت نفسه فإن الشعبوية التنموية التى وصلت إلى ذروتها فى عهد الرئيس "هوارى بومدين" قد سهلت إدماج الجماهير كمستهلكين، وقد كان لذلك أثره- فى المقابل- بزيادة حجم جماعة منظمى المشروعات. وأرسيت أنماط من السلوك الاستهلاكى امتدت من الأدوات التكنولوجية إلى ممارسات الرعاية الصحية والتفضيلات الغذائية. وبإيجاز نقول إن الشعبوية الجزائرية قد تغذت على عوائد تصدير موارد الطاقة. وهى من الناحية السوسيولوجية عملت كموزع لأدوار متمايزة داخل منظومة مشتركة ("جرامشى")، ومن ثم ساعدت على خلق نسيج من العلاقات الاجتماعية يؤدى دور الحاضن للجماعات الاجتماعية الناشئة.

ولا يحتاج الأمر إلى المزيد من التشديد على أن الجماعة الاجتماعية الرئيسة- ممثلة فى الدولة- قد لعبت دورًا نشيطًا فى تشكيل وتطبيق السياسات الاستهلاكية، لأنها هى نفسها كانت مستهلكا للمعدات التكنولوجية، والمسيطرة على رأس المال ومقاليد التنمية ومختلف الأشكال التنظيمية؛ ولأنها- ثانيًا- قد دشنت أنماطًا جديدة من السلوك الاستهلاكى عن طريق توزيع حصص الأجور وأشكال

التوظيف الأخرى، والاضطلاع بدور مركزى فى توليد هذا الدخل فى القطاعات التجارية والعقارية والصناعية والزراعية. وأصبحت عملية توزيع الأدوار المتمايزة فى إطار منظومة واحدة معممة إلى حد أنها أصبحت تعنى فى المدى الطويل إنتاج وإعادة إنتاج ما عرف بسياق نمط الحياة الغربى.

وتأثرت كل الفئات الاجتماعية- بما فى ذلك فى المناطق الريفية- بعملية الهندسة الاجتماعية متعددة الأشكال التى أشرفت الدولة على تنظيمها. حيث ساعدت الدولة الشعبوية فى تحديد شكل المجتمع عن طريق توزيع الأجور، ولعب دور القابلة والحاضنة للسوق الوطنية الناشئة، وفرض ونشر أنماط استهلاكية جديدة، بل وكذلك تعزيز أوجه اللامساواة اقتصاديًا واجتماعيًا. ولم يشارك القطاع الخاص مباشرة فى مجمل هذه العمليات الكبرى ولكنه حصل منها على الطاقات اللازمة له، وبطرق عميقة وممتدة. وهنا نؤكد- مستندين إلى جملة من الأسباب- أن القطاع الخاص قد تغذى فى أساسه على عملية توسيع السوق الوطنية التى بدأتها وأدارتها الدولة.

فمن خلال التوسيع السريع والهائل لقطاع الأجور، اضطلعت الدولة بتحويل مجمل فئات المجتمع إلى مستهلكين قادرين على الدفع. وهكذا حُلت مشكلة المنافذ والعوائد التسويقية الضرورية لمنظومة إنتاج القطاع الخاص. كما عملت الدولة على الاحتفاظ بمستوى الأجور المدفوعة من خلال دعم بعض السلع الضرورية المختارة. وكذلك من خلال امتصاص زيادات الأسعار العالمية فى هذه السلع بما يمكن قطاع منظمى المشروعات من تعويض خسائره. وقدمت الدولة الخدمة الطبية المجانية لجميع العاملين بأجر ولأسرهم، وكذلك مجانية جميع خدمات التعليم والتدريب. وهكذا بدت الدولة الشعبوية- من وجهة نظر الشركات الخاصة الكبرى- كدولة شديدة الأرثوذكسية.

وعند هذه النقطة من تحليلنا للعلاقات بين الاقتصاد والسياسة، نستطيع تحقيق فهم أكبر لنقطتين هامتين فى طرحنا. النقطة الأولى أن المشروعات التجارية والصناعية والزراعة والعقارية الخاصة قد تغذت- بالمعنى الحرفى للكلمة- على سوق داخلية متنامية لعبت الدولة الدور الأول فى توسيعها، فضلًا عن تمتعها بأسوار حمائية قوية. وفى الوقت نفسه حقق المشروع الخاص استفادة كبيرة من الانتشار الواسع للدورة النقدية. ومن ثم فقد عاش كالكائن الطفيلى الذى يمتص عوائد النمو الناتج عن التوسع الذى اضطلعت به الدولة، ولكنه كان حريصًا دومًا على أن يترك الخسائر ليتحملها آخرون.

النقطة الثانية أن ضخ كميات هائلة من النقود فى الاقتصاد قد أدى- على المدى الطويل- إلى تقويض قيمة أو خُلُق الإنتاج، والسعى المحموم وراء الربح بكل السبل. فأصبح الإنتاج خاضعًا للتجارة، بسبب وجود هذا الكم الهائل من النقود الحائمة فى السوق. أى أن التوزيع تحرك ليحتل مقدمة المسرح، ودفع الإنتاج إلى الأطراف. وقد ساعدت المشروعات الخاصة فى تفاقم هذا الإخضاع، وذلك بسبب عادتها المتأصلة فى استغلال كل الفرص الممكنة للعمل بشكل غير رسمى. فمع نهاية الوفرة النفطية كانت قد استشرت حتى فى تلك المجالات التى اكتسبت فيها فى أواخر الستينيات سمعة التنظيم الكفء لعملية العمل وتطوير ثقافة "صناعية" يعتد بها.

وبصرف النظر عن مدى النجاح الذى حققه منظمو المشروعات فى أعمالهم، فقد تطلعوا إلى فرض طابعهم على المجتمع. وقد يتطلب هذا منهم المباهاة بمكانتهم الاجتماعية، وتشجيع الأندية الرياضية أو دعم الجماعات الدينية، والحفاظ على نمط حياة باهظ التكاليف ومشبع برموز الثراء، وعدم ترك أى فرصة لاكتساب الشهرة والالتصاق بالشخصيات المهمة. إنهم يبحثون عن المكانة الاجتماعية بسبب شعورهم بأن الأرضية التى يقفون عليها مشكوك فيها، ومن هنا يأتى إلحاحهم على تضخيم دورهم الذى لا يبدو أن أحدًا يؤمن به.

يوضح لنا المخطط الأولى الذى قدمناه آنفًا أن "منظمى المشروعات" فى المجتمع الجزائرى يعايشون وضعًا قلقًا بعض الشيء. ففى الواقع لا يلوح أنهم قد حققوا القبول العام فى هذا المجتمع. وتعتبر كلمة "منظم" من تلك المصطلحات التى تطلق بطريقة خاصة جدًا لملاءمة معنى ما أولاً، ثم بعد ذلك تكتسب مصداقية.

وهو مصطلح، حسب "باشيلار" Bachelard، يثير إشكالية مفهومية حيث يختلف من تصور نظرى لآخر. فوفقًا لتعريف "شومبيتر" Schumpeter يعتبر المنظم هو ذلك الشخص المجدِّد الذى يدهش المجتمع بقدرته على خلق وقائع جديدة. وإن هذا النوع من منظمى المشروعات المجددين، القادرين على إحداث تغييرات فى التنظيم الإنتاجى وعملية العمل، والموهوبين فيما يتعلق بابتكار تجهيزات عملية وقابلة للاستخدام، كان فى الحقيقة نادرًا ندرة العنقاء، حسب معرفتنا بالجزائر. وقد كان هناك بالطبع القليل من التجديد، إذا كنا نعنى بالتجديد إجراء بعض التصليحات البسيطة. ولكننا لا نجد ذلك النوع من التجديد الهام الذى يضطلع– فى أماكن أخرى– بتغيير طريقة عمل الأشياء، وبما يجبر المنافسين على مجاراته أو الخروج من المنافسة، بالإضافة إلى ما يحدثه من زيادات مهمة فى إنتاجية العمل.

أما الطرف الآخر فى الإشكالية المفهومية فيتمثل فى التعريف الذى يفضله الماركسيون. إذ وفقًا لرؤيتهم يعتبر "المنظم" نوعًا من البيروقراط فى خدمة رأس المال، ذلك الذى قد يصنع حذاء "البوت" مثلاً، ليس لأنه يحب صناعة الأحذية ولكن لأنها سلع محمَّلة بالقيمة. وهى رؤية تشوش التصور السليم، فهى فى الجزائر تروج لتصور مشوه للحقائق الاجتماعية الفعلية، بمعنى أنها تجعل الناس يظنون أنه قد وجدت فعليًا برجوازية صناعية يعتد بها وقوية بما يكفى لجعل المجتمع يدور حول قيمها وطريقتها فى تنظيم الواقع. بل وأكثر من هذا، فمن خلال النظر إلى

المنظم "كتجسيد لعلاقات الإنتاج" لم يعتبر من الضرورى النظر إمبريقيًا إلى الطريقة التى تتكون بها علاقته بالمجتمع أو الثروة أو الدولة. فقد اعتبر من الكافى الحكم عليه من خلال الأسلوب التنظيمى الذى يفرضه على المشروع، وعلى الأرض التى كان هو نفسه أحد منتجاتها.

ونشير هنا إلى أن رؤية ماركس قد تعرضت لسوء فهم من جانبين. جاء سوء الفهم الأول نتيجة الانحراف الاقتصادوى الذى ساد أدبيات التنمية التى شجعت تصور الحقائق الاجتماعية (المحددة برحابة لتشمل كل شىء خارج المجال الاقتصادى المحض، من التقاليد مرورًا بالسياسة والدين والثقافة، إلى الحياة الأسرية... إلخ) على أساس أنه لم يوجد شىء مهم إلا وكان ملتحقًا وظيفيًا بمنظومة الإنتاج. وجرى التعامل مع البعد الاجتماعى لشخصية منظم المشروعات- أى حتى حياته الخاصة جدًا- كشىء خاضع كلية وبصورة إطلاقية لطموحاته الاقتصادية. أما سوء الفهم الثانى فقد قدم لنا المنظم الجزائرى فى ضوء حصار الخصائص التاريخية كمجرد مُشَغِّل يعمل فى خدمة علاقة اجتماعية استقرت بالفعل، بينما السياق الاجتماعى اللازم لإعطاء المنظم دوره لم يكن قد تشكل بعد فى الجزائر. وشاع افتراض أننا نعاين منظومة رأسمالية تعمل بالفعل، ومن ثم استخدام تعبير رأس المال بصوره المتخصصة المختلفة (صناعى، تجارى، ومصرفى)، والدعوة إلى تطبيق واعتماد التصورات الماركسية. وقد مال المؤمنون بهذه المقاربة إلى اعتبار أية محاولة لاختبار صحة هذه التصورات نوعًا من مضيعة الوقت، أو التشتت، وبالأحرى الضلال.

ولهذا فإنهم لم يعطوا اهتمامًا يذكر إلى جانبين مهمين فى حياة المنظم فى الجزائر، كان من الواجب أن يحصلا على عناية كافية. أولهما يتعلق بالدور البارز للوحدة الأسرية. والثانى يتصل بنزوع المنظم الجزائرى لأن يكون جامعًا بين كل أوجه النشاط: أى تاجراً، وصناعيًا، ومتعاملًا فى العقارات، ومرابيًا.. أى ما يمكن أن تطلق عليه "الكل فى واحد".

الدور البارز للوحدة الأسرية

سبق أن أوضحنا أن منظم المشروعات ليس فردًا معزولاً على الإطلاق. ربما تكون لديه شخصية ابتكارية، أو أن يكون عبقريًا فى التطوير، بل قد يكون فردًا قادرًا على العمل الشاق. ولكننا جميعًا نعلم ونشعر أنه مدعوم بسلسلة من الجماعات المتمركزة حوله، أقربها هى الأسرة، وتقف وراءه شبكات من الزبونية ودائرة أوسع من الولاءات فى هذا النظام.

وتتباين صور المشروع بين الشركات ذات المسئولية المحدودة، مرورًا بالحيازات الجماعية والمشروعات الفردية، وانتهاء بالشركات المساهمة الصغيرة والضخمة. وفى كل هذه الحالات نجد الأسرة تلعب دورًا مؤسسًا رئيسيًا. وقد لا تحمل الشركات أسماء منظمى المشروعات، بينما تحمل اسم الأسرة، كما أن قوة الأسرة- إلى جانب شبكة المعارف والصلات التى تستطيع تعبئتها- هى التى توفر للمشروع قواعده الحالية وآفاقه المستقبلية.

ولتوضيح الدور الذى تلعبه وحدة الأسرة نقتبس هنا التعريف الذى أوردته "شوليه" حيث قالت: "الأسرة هى الجماعة الاجتماعية التى تتكون من أولئك الذين يشتركون باسم روابط القرابة فى الملكية والأطفال، وكذا فى "شخصية معنوية" تجمعهم، فى إرث واحد ومجموعة من التطلعات؛ وبما يمكنهم من العمل فى إطار كيان ملموس وجماعى يطور استراتيجياته الخاصة. ومن ثم تعمل كبنية لتوزيع ليس الموارد المادية فحسب وإنما أيضًا شبكات العلاقات" (Chaulet 1987: 207-31).

ومن المستحيل- كما نعرف- الحصول على رأس مال مالى بدون دور فعال للأسرة فى ذلك. إذ إن وحدة الأسرة تعمل فى كل الأوقات كمستودع ادخارى وكقاعدة مادية، كما تعمل على توفير التماسك الفكرى و"الأفق السياسى" الضروريين لمراكمة الثروة، وهى العملية التى تنطوى فى حد ذاتها على استخدام

استراتيجيات وطرائق مختلفة. إذن البداية تكون دائمًا من خلال الأسرة. ففى سنوات ١٩٦٦، ١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٨ وجد أن جميع المشروعات الجديدة التى دخلت حيز العمل فى الجزائر قد استندت إلى الأسرة فى وجودها.

لقد بدأت الشركات أولًا فى صورة اتحادات أسرية لتجميع رأس المال، وذلك قبل الاندماج مع مدخلات أخرى ذات طابع غير شخصى. فعلى سبيل المثال نمت شركات المسئولية المحدودة- بطرق مختلفة- من أنوية أسرية أساسًا، بغض النظر عن عدد الشركاء من خارج الأسرة، ثم تتوسع المشروعات عبر قنوات غير أسرية، ومن خلال سلسلة من التحالفات مع أسر أخرى بطريق المصاهرة أو تقسيم العمل أو اتفاقات تحديد الأسعار أو اقتسام السوق. ونادرًا ما يكون المشروع هو الكيان الفعلى القائم بالتفاوض من مثل هذه المعاملات، إذ إنه يظل مجرد بلورة مادية لجماعة، أو لاسم.

كذلك تعمل وحدة الأسرة كأداة لإدارة قوة العمل. ويقود هذا الاتجاه- عرضًا- إلى أسلوب خاص فى إدارة العمل. فحينما يتم استيعاب الأقارب كمديرين مساعدين برواتب مرتفعة تصبح الأسرة هنا بمثابة منظومة لتوزيع الدخل. كما يجب أيضًا أن نتذكر ما أوضحه "سمير أمين" مبكرًا عام ١٩٧٠ لدى مناقشته للمشهد الاجتماعى فى الجزائر فور الحصول على الاستقلال-وهو ما أكده أيضًا "مصطفى الأشرف" مؤخرًا- عن أن عائلات بعينها من التى كانت أسماؤها بارزة دائمًا فى الذاكرة الجماعية والسجل الاجتماعى (قبل وبعد ١٨٣٠، أو فى ١٨٨٠، أو ١٩٣٠، أو ١٩٦٠) كانت لها استراتيجية معروفة جيدًا، فإلى جانب السعى وراء الثروة حرصت أيضًا على إقامة تحالفات أساسها مصاهرة العائلات الموجودة فى السلطة فى كل فترة تاريخية.

ففى عام ١٩٦٢ على سبيل المثال قامت بعض الأسر ذات الأصول العريقة- فى تلمسان وعنابة وقسنطينة.. الخ- بتزويج بناتها من ضباط فى جيش

التحرير الوطنى. وتواصلت هذه الممارسة من خلال تزويج جيل جديد من بناتها لأبناء نفس هؤلاء الضباط أو غيرهم ممن يمثلون مواقع متنفذة، وهو الأمر الذى برز أثره فيما بعد بالنسبة لتبلور الطبقة السياسية الجديدة.

إنها بإيجاز استراتيجيات طبقية للتكيف مع أوضاع تتسم بالحراك الاجتماعى المتسارع، وتهدف إلى إعادة توطيد أو حماية أو حتى دعم لُحمة الجماعة مع أصحاب اليد الطولى، على المستويين المادى والرمزى. وهى لعبة تدخل فيها "المشروعات" بشكل كامل. وفى الحقيقة أننا نفترض أن المشروعات توضع فى خدمة اللعبة العامة، إلى جانب سبل وطرائق أخرى تنتج من اختلاط الثروة بالسلطة.

بل إن المشروعات، والأعمال عامة، كانت طوال سنوات خلت بمثابة نوع من المهر، أى هدية العائلتين إلى الزوجين الجديدين. فبدلًا من الهبة التقليدية التى سادت فى القرن التاسع عشر وتمثلت فى صورة قطعة من الأرض كهدية للعروسين، اتخذت الهدايا صورة أسهم أو أنصبة فى المصالح التجارية للأسرة، وهى ممارسة ما زالت شائعة جدًا.

لاحظنا كيف أن الأسرة متواجدة على الدوام فى المشروع، وبوصفها مصدر رأس المال. كما تضطلع العائلة أيضًا بتوفير السبل اللازمة للحصول على موارد أخرى كفيلة بتحقيق الاستقرار المادى والمعنوى. فمن خلال دعم الجماعة الأسرية يمكن الحصول على مقعد فى الجمعية الوطنية أو المجلس البلدى مثلاً، وكذلك عضوية الغرف التجارية المحلية، والتعيين فى اللجان المشتركة المؤسسة حديثًا لغرفة التجارة الوطنية. وينظم هذا الدعم الجماعى فى الوقت الحاضر من خلال شبكات الحماية– الولاء التى يتزامل فيها الحماة مع الأنصار، وتتوثق علاقات الأثرياء بالسياسيين.

إذن من الواضح أننا لا نتعامل هنا مع مجموعة متمايزة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يطبقون ما يطلق عليه استراتيجيات دفاعية، مثلما هو الحال

بالنسبة لجماعات الطبقة العاملة مثلاً, وإنما نحن بصدد جماعات اجتماعية لديها استراتيجية مشتركة- رغم ما بينها من نزاعات وتناقضات- تباشر تطبيقها وتعمل على تطويرها باستمرار.

رأس مال متقلّب

تشير الشواهد الإمبريقية إلى أن رأس مال البيزنس هو المجال السائد لتحقيق التراكم. وحتى حينما نعود إلى الجيل الثانى من منظمى المشروعات- وهم أجداد الجيل الحالى- سنجد أن التجارة هى الطاغية. ومن الممكن أن يتسبب مفهوم التراكم فى إحداث قدر من التشوش إذا تم تناوله بمعنى التراكم الأولى. ونحن هنا نعنى به "التراكم فى أيدى طبقة تكون قادرة- فى ضوء وضعها الخاص فى المجتمع المغنى- على تحويل حقوق ملكيتها إلى ثروة، أى إلى وسائل إنتاج" .(Dobb 1971: 190)

ومن ثم فحتى نفهم الفورة الاستثمارية التى أعقبت صدور قانون الاستثمار عام ١٩٦٦ يجب أن نولى اهتمامنا إلى جماعات التجار والبزنس- أى رأس المال التجارى بمعناه الواسع. وهى طبقة التجار التى استطاعت من خلال استثماراتها بعد الكساد فى الفترة ١٩٢٠-١٩٣٠، وبعد الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو أكثر كثافة إبان حرب التحرير (١٩٥٥-١٩٦٢).. استطاعت اختراق الدورات التجارية فى أوقات كانت تمر بعمليات بناء وتوسع بعيدة المدى، وذلك بفضل سياسة مبيعات بنيت على منافذ وامتيازات تجارة الجملة. إن هذه الطبقة من رجال البزنس الجزائريين التى كانت تعيد إنتاج نموذجها التاريخى كطبقة وسطاء، قد استطاعت احتلال الفضاءات الواصلة بين سلسلة من الأسواق المختلفة: متروبوليتانية ومحلية، تقليدية وحديثة، حضرية وريفية. وحينما جاء عهد الاستقلال ورثت هذه الطبقة سوقًا كبيرة واعدة.

ولقد لعبت الظروف السياسية دورًا بارزًا فى هذه العملية. كما كان لسياسة تدخل الدولة أثر حاسم فيما يختص بالانتقال من البزنس إلى الصناعة. بيد أنه وبسبب الظاهرة التى أطلق عليها "برودل" Braudel "عدم إمكانية انقسام الوظائف السائدة" نجح أصحاب البزنس فى الإمساك بجميع أوراق اللعبة. إذ كانوا التجار والمصرفيين والمؤمِّنين والشاحنين والصناعيين (Hirsch 1975). إن استمرار الأوضاع على هذا النحو فى اقتصاد تهيمن عليه العلاقات النقدية، وحيث تُستخلص الأرباح بمختلف الطرق من خلال تعاملات الوساطة، لهو السبب الذى يفسر لنا لماذا كان رأس مال البزنس دائم التحول إلى صور أخرى من رأس المال.

ولكل هذه الأسباب فمن الأرجح أن كل من يرغب فى تتبع جذور رأس المال المستثمر فى موارد الإنتاج لابد له من الانزلاق إلى إجراء دراسة تاريخية لرأس المال التجارى. بيد أن هذا الرأس مال ليس محددًا فى هذا القطاع الأصلى، إذ إنه واصل الإثمار ويُعد استثمار النقود فى "المصانع" مجرد إحدى الطرق التى من خلالها لا يكف هذا الرأسمال عن تحويل نفسه. وهنا لابد من الاعتداد بقاعدة حاكمة تتمثل فى استحالة الفصل بين الوظائف، ذلك لأن هذه الوظائف على كثرتها قد اتخذت طابعًا مضاربًا، أى أن أصحاب البزنس لا يضطلعون بمبادرات أو يستثمرون فى إمكانيات طويلة الأمد، وإنما يتخذون مواقع لهم عند تلك الفراغات الاستراتيجية التى يتواجد فيها الزبائن الراغبون فى إنفاق نقودهم على مطاردة سلع متناقصة العرض.

وهكذا فإن رأس مال البيزنس هو بمثابة الأب لرأس المال الصناعى، ولا يزال الرباط بينهما وثيقًا. وهكذا من خلال هذه العلاقة مع رأس المال الصناعى يتحول رأس مال البزنس إلى "مصرف خاص" عبر سلسلة من التحولات الموجهة جيدًا بين مختلف الفروع والقطاعات، والاحتلال الاستراتيجى لمواقع حاكمة فى السوق بالاستفادة من سياسات تثبيت الأسعار، وانتزاع مواقع وعقد اتفاقات تسويقية مع التخصص السلعى.

وإذا كان المنظم يجازف فإن صاحب البزنس هو الذى يخطط لإقامة مشروع مصنع بعد اكتساب السيطرة على دوائر تسويقية. وبصرف النظر عما يحدث بالفعل فإن وظيفة الوساطة هى التى تطغى لأنها الوظيفة التى تولد ربحًا أكبر. وتعتبر هذه العملية متعددة الوظائف ملمحًا لنمط خاص من الرأسمالية يتطور فى أوضاع التبعية، وينتظم حول "علاقات ذات أساس نقدى" أكثر من كونه ينبنى على مستويات متمايزة من الإنتاجية.

القوة المادية والاتصال الأيديولوجى:

تـــاريـــــخ منظـــــومة الهيمنـــة

دعونا ننطلق من مفارقة. فلا شك أن كل فرد تستحوذ عليه الرغبة فى تحقيق النجاح المادى. وتكون النتيجة هى تصاعد الممارسات الاقتصادية المحتدة أكثر فأكثر. فتقوم الأسواق الموازية بدور كبير، وينتشر الفساد حتى ليفضل كل فرد تغيير العملة الصعبة التى يملكها بطرق غير قانونية، ويتزايد دور المهربين فى توفير السلع الضرورية ولدى التزاحم للحصول على الموارد النادرة. كما أن المبادرة الخلاقة المتوقعة لمنظمى المشروعات أصبحت متطابقة مع المزاحمة و"البزنس" الملتويين. ورغم أن الجمهور يدين هذه الممارسات فى الظاهر، إلا أن الناس يضربون صفحًا عنها فى حياتهم الخاصة. فهم وقبل أى شىء آخر يجب أن يعيشوا.

ومن ثم فإن أنماط السلوك التى تقترب من الجريمة قد باتت شائعة وسط جميع الطبقات الاجتماعية، ولم تعد قاصرة على الجماعات المنحرفة كما كان الحال فى الماضى. والآن أصبح الناس يستمرئون هذه الممارسات علنا، بل وينظرون إليها كنوع من النجاح. فبالنسبة للمواطن العادى لم تعد الدولة قادرة على تلبية احتياجات البسطاء، وهى فى الوقت نفسه عاجزة عن ملاحقة مختلف الانتهازيين

والمنحرفين. بل إن هناك ريبة قوية فى أن عناصر الأجهزة الأمنية قد كونت مصالح مشتركة مع الانحرافات المنتظر منهم توقيفها، بل وأنهم أنفسهم تحولوا إلى لصوص.

وقد عبر جميع من قابلناهم من منظمى المشروعات- وبلا استثناء- عن إدانتهم لأولئك المنخرطين فى هذه الأنشطة، ودافعوا عن المبادرة الخاصة بوصفها عملًا إبداعيًا مفيدًا للمجتمع ومربحًا للفرد القائم به. والأمر المهم وفق هذا المنظور هو ضرورة المكافأة على العمل الشاق. وتحدثوا بشكل ضمنى بما يشى باعتقادهم بأن أيديولوجية الرأسمالية الليبرالية قد حققت نصرًا معنويًا على "الاشتراكية" الأيام الماضية. وفوق هذا ففى الوقت الذى نكتب فيه هذه الدراسة (أوائل التسعينيات) أخذت تتشكل الأحزاب السياسية التى تعلن جميعها فى برامجها عزمها على دعم روح المبادرة الفردية الحرة والطليقة. ويمثل دستور ١٩٨٩ الليبرالى قطيعة واضحة مع دستور ١٩٧٦ الذى صدر فى عهد الرئيس بومدين. غير أننا نلحظ مع ذلك قدرًا من التردد فى الإسقاط الكامل للرطانة القديمة بصياغاتها التقليدية. وقد يرجع هذا- ببساطة- إلى صعوبة تحطيم هيمنة قديمة. فالمشكلة إذن ذات صلة بطبيعة التبلور المؤسسى فى الجزائر، وبالطريقة التى تتمفصل بها المصالح، وطريقة إنتاج الفكر السياسى والتنظيمى.

ومن بين سبل التغلب على المشكلة الخاصة بالطرق التى تلجأ إليها الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع الجزائرى للتعبير عن مصالحها وتمفصلها.. القول بحدوث تحولات وإعادة صياغة للانحيازات، ولكن الخطاب السياسى المصاحب لها ما زال أسير الرطانة الشعبوية المهيمنة لجبهة التحرير الوطنى والمستخدمة منذ عام ١٩٦٢. فالصدام بين الأجنحة والجماعات والعشائر ما زال يوصف بنفس الكلمات، وكذلك لا تزال نفس مسوغات الشرعية التاريخية تستخدم لدعم الادعاءات والحركات المتنافسة كما كان فى الماضى.

ولما كان هدفنا ينحصر هنا فى جماعة منظمى المشروعات فإن مقاربتنا لها سوف تبرز شروط معادلة رئيسية يمكن طرحها كالتالى: نحن هنا بصدد "طبقة اجتماعية" لا تعانى من معوق واحد وإنما من اثنين.

أولهما الصورة السلبية التى يقدمها الإعلام الرسمى عنها. **وثانيهما**- والأكثر أهمية- ذلك النوع من التحريم الذى تتسم به الرطانة السائدة للخطاب العام، حيث يُحظر الاعتراف بوجود هذه الطبقة. وكانت النتيجة هى عدم التطرق قط إلى مناقشة أمور هذه الطبقة اللهم إلا بصيغ معماة. والإشكالية هنا هى إذا كنا نعرِّف الرطانة- على الأقل- كتعبير عن الموقف يتسم بحد أدنى من التماسك والتنظيم، فكيف يتسنى لنا إذن استيضاح وفهم الرطانة السياسية لهذه الطبقة؟

ويكمن جوهر هذه الإشكالية فى أنه يتوجب علينا توصيف وتحليل الموقف السياسى لفئة لا توجب سياستها الكلية تحديد موقفها. ومن ثم يكون من غير المفيد البحث عن وثائق مكتوبة لها، ففى الحقيقة لا توجد تقريبًا أى وثيقة تمثل برنامجًا للجماعة موضع البحث أو حتى للأيديولوجيا التى تقف وراء هذا البرنامج. كما أن مكونات البرنامج والأيديولوجية المصاحبة له يجب على الأرجح استيضاحها ودعمها من خلال بحث السلوك اليومى الفعلى للجماعة موضع البحث، وكذلك الاعتبارات الإستراتيجية بعيدة المدى التى تحكم هذا السلوك. وذلك عن طريق بعض التعليقات الضرورية على هذا السلوك، والتقييم النقدى للسياسة الاقتصادية للدولة سواء فى عموميتها أو فى تفاصيل معينة. تلك هى المقاربة التى تبدو أكثر فائدة لأن العناصر المنفردة فى هذا الخطاب الخاص بمنظمى المشروعات تتدثر- كقاعدة عامة- بإطناب هائل من العبارات النمطية للرطانة الشعبوية والقومية الزائفة للدولة، وهى الرطانة التى تنكر حق مختلف الطبقات فى التعبير المستقل عن نفسها، ولا تشير إلى الطبقات الاجتماعية إلا وفق تصورها الخاص للنظام العام، بل إنها حتى تزعم عمليًا ألا وجود لهذه الطبقات على الإطلاق، مكررة ذلك بشكل دائم.

هذا هو نوع الرطانة التى سادت فى المشهد الجزائرى منذ الطلقات الأولى فى حروب التحرير، وبالذات النصوص التى خرجت من مؤتمر "صمام" عام ١٩٥٦ وبرنامج طرابلس عام ١٩٦٢. وقد شاعت هذه الرطانة وسط قادة التحرير، وهى العملية نفسها التى تسببت فى كبت وسحق الخطابات المنافسة، بما فيها خطابات الحزب الشيوعى الجزائرى والعلماء المسلمين والليبراليين والإصلاحيين. والتقط هذا الخطاب نتفًا من أشلاء خطابات الخصوم المهزومين متضمنة شعاراتها ومفاهيمها لتدخلها فى الأيديولوجية الشعبوية- القومية لجبهة التحرير الوطنى FLN. وقد كانت أيديولوجية معادية لليبرالية والرأسمالية، وإن لم يتأسس هذا العداء على أرضية نظرية مبدئية أكثر من كونه رد فعل على النظام الاستعمارى. وأصبحت هذه الأيديولوجية الخطاب الرسمى للدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال.

لقد كان خطابًا للهيمنة، أو على الأقل كمنظومة رمزية تطمح إلى الهيمنة. ولهذا فقد أصبح منصة رمزية استعارت منها كل القوى الاجتماعية خطابها الشرعى. وقد اتصفت بمفرداتها الفضفاضة التى كانت ملائمة للتماشى مع جميع التفسيرات وبث كل أنواع الرسائل.

وفى الواقع أننا حينما سألنا منظمى المشروعات فى عينتنا البحثية عن مواقفهم إزاء "السياسة" والدولة والملكية الخاصة المستغلة والعلاقة مع رأس المال الأجنبى، أجابوا جميعًا باستخدام مفاهيم وكلمات مستقاة من الأيديولوجية الرسمية التى كانت بالأساس شعبوية وقومية وانتقائية فى مقاربتها النظامية للطبقات. بل وحتى حينما أجرينا المقابلات معهم فى أكثر الأجواء لا رسمية، مثل الوسط الأسرى أو جماعة الأصدقاء الشخصيين، حافظ المستجوبون على استخدام مفردات خطاب الدولة.

وهو ما يبرهن على صحة فرضيتنا المتعلقة بـــ "الاقتصاد الباطنى" للخطاب الشعبوى، وهو خطاب يتسم بنمط فى الاتصال شديد الالتباس يسمح لمن يملكون رؤى متصارعة بأن يستخدموا ذات الكلمات والادعاءات. وفى الحقيقة أن إصرار منظمى المشروعات فى كل الفترات على الالتزام بالإشارة إلى مرجعية خطاب الدولة أمر يثير الدهشة. فسواء أجريت المقابلات معهم فى ١٩٧١-١٩٧٢ أو فى ١٩٨٢ أو حتى فى ١٩٨٨-١٩٨٩، ردد منظمو المشروعات- مهما كانت خصوصية أو سرية المقابلة- الخطاب الرسمى لسلطات الدولة. وكانت الجملة الأساسية رائجة الاستعمال عام ١٩٧١ هى "قواعد اللعبة"، ولم تتغير مثقال ذرة منذئذ. وكما أن هناك أمثلة أخرى عديدة، إلا أن الخطاب العام لهذا الجدل بقى يتسم بالنمطية نفسها.

وهكذا نصل إلى مشكلة الهيمنة بوصفها "اتجاهًا فكريًا وأخلاقيًا" فقد حفل التاريخ بأمثلة للمطامح الاجتماعية التى عبرت عن نفسها بأقنعة لم تصمم خصيصًا لها.

ويبدو أن منظمى المشروعات فى الجزائر يضربون مثلًا واضحًا فى هذا الصدد، حيث أبدوا التماهى مع الخطاب الشعبوى لجبهة التحرير الوطنى. وهو ما كان بمثابة آلية رئيسية فى عملية الوعى المعيارى لجماعة ما بنفسها وبمن هم خارجها. ويبدو فى حالة الجزائر أن هذه الآلية قد اضطلعت بتوفير نمط محلى النشأة لإعطاء شكل مستقل لتحول الجماعات الاجتماعية إلى "طبقات" ولتعبيرها عن ذاتها. وبعبارة أخرى، فإن طبقة منظمى المشروعات الناشئة تبدو مضطرة- تاريخيًا وفى مسار عملية اكتساب الخيار الرأسمالى- إلى استخدام خطاب الدولة (وإن بصورة مشوشة).

وقد سبق أن وصفنا خطاب الدولة بالشعبوى، حيث ينحو إلى تحقيق التفاعل بين طبقات متعددة وتهمين عليه المنظورات البرجوازية الصغيرة، ولكن أسباب هذا

تكمن فى تاريخ تطور الرأسمالية الاستعمارية. فقد جاءت هذه الهيمنة نتيجة لتاريخ اتسم بالفشل فى المزاوجة الثورية بين البرجوازية الوطنية والبروليتاريا الوطنية، ويقصد بها أن تتم على نمط التفاعلات التى جرت بين البرجوازية والبروليتاريا فى تاريخ المجتمعات الرأسمالية، ذلك التفاعل الذى كان له أثره الهائل على بنية الديناميات الاجتماعية فى تلك البلدان.

وبالمثل كان لهذا الغموض أو الالتباس صلة قوية بالأصول البرجوازية الصغيرة المحبطة وطروحاتها الملتبسة والغامضة. وهناك حاجة ماسة لتعميق البحث هنا بهدف القيام بدراسة تحليلية منضبطة لعملية الإنتاج. ويجب الانتباه هنا إلى طبيعة دور هذا الخطاب سياسيًا، ومحتواه، وشروط إعادة إنتاجه، وتحوله من حيث المصالح التى يعبر عنها وتعبر عنه فى شكله المركز.

ومن خلال استرجاع تاريخ شعبوية من النمط الخاص بجبهة التحرير الوطنى، يدرك المرء أن هناك نواة صلبة للمطالب التى وضعتها أولاً، جماعة المهاجرين المعروفة باسم نجمة الشمال الأفريقى Etoile Nord- Africaine فى الفترة ١٩٢٣-١٩٣٦. وتمثلت فى المناداة بالاستقلال، وبناء دولة- وطنية، وتأميم مزارع كل من المستوطنين والإقطاعيين. وإلى جانب هذه النواة المركزية من المطالب الوطنية، كانت هناك أيضًا طائفة من الطموحات الإضافية بدأت تظهر فى مدارات فرعية حول تلك النواة خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٦٢. وقد انبثق هذا من مقولة حزب الشعب الجزائرى- لدى تأسيسه فى الجزائر- عن مسئولية الاضطلاع بتلبية مجموعات من المطالب المتناقضة. فقد كانت الظروف توفر الجوهر الاقتصادى والتنظيمى لدولة وطنية جديدة ذات طابع متفرد، بمعنى أن هذه الدولة ذات توجهات مفتوحة أمام أى عدد من التفسيرات.

وقد كان هذا واضحًا فى الفرق بين مواقف "النهوض الوطنى" ENA المقرة فى بروكسيل وباريس فى خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٤، والموقف السياسى المعتمد

فى الفترة ١٩٣٧-١٩٣٨ حين مرت الحركة الوطنية بأزمة سببها التشكك فى قدرتها على تعبئة المجتمع، حيث لوحظ تراجع واضح، وخاصة فيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية. فالمطالب التى رفعت فى باريس ١٩٣٠ بإيحاء من الحزب الشيوعى الفرنسى والدولية الثالثة كانت ديمقراطية ومعادية للإقطاع والاستعمار، وعلى العكس من هذا جاءت المطالب التى اعتمدت فى الجزائر ١٩٣٨ برجوازية صغيرة، إن لم تكن برجوازية تمامًا. ومن هنا يتولد الانطباع بأن حزب الشعب الجزائرى المضطر للتواؤم مع موازين القوى الفعلية فى الواقع، ومتأثرًا بالطابع التوفيقى السائد فى هذا الوقت، والراغب فى عدم الانعزال عن الطغم العاطفة عليه، قد قرر التنصل من ماضيه هو ذاته. وكان من التحولات البارزة لىّ عنق المعنى المعطى للمطلب الذى كان يعتبر جوهريًا فيما سبق، ألا وهو النضال ضد القوى الإقطاعية الداخلية، و"تأميم" Nationalisation جميع الأراضى التى تم الحصول عليها من خلال السلب والحرب الاستعمارية. فقد تم تعديل شعار التأميم بمهارة عن معناه الأصلى الذى أزيح جانبًا، وهو الاستيلاء الصريح على الأراضى من جانب الدولة. وبدلًا من هذا اختار ميثاق الحزب عام ١٩٣٨ تعبير "التطبيع" Naturalisation الذى عنى به امتلاك الوطنيين لوسائل الإنتاج. وهكذا فإن المطلب الذى كان ثوريًا وقتها، قد تم تحريفه بطريقة تجعله متطابقا مع المطلب الإصلاحى البرجوازى الذى رفعه الحزب المنافس UDMA.

وفى رأى الكاتب أن النظام الذى حلّ فى السلطة بعد وفاة بومدين قد قام بالكثير من أمثال تلك التحولات. فقد أصبح اعتماد المنظورات "الإصلاحية" واضحًا فى النمط الجديد من الخطاب العام. ومنذ العام ١٩٨٠ استبعدت من الخطاب الرسمى كل البنود الراديكالية، مثل رفض بناء قاعدة اقتصادية للبرجوازية الوطنية، باعتبار الأخيرة من فروع الإمبريالية، وأن نموها يعنى تعميق الاستغلال. وبالمثل لم يعد هناك المزيد من الحديث عن صراع على السلطة بين المعدمين والأثرياء.

وعند هذه النقطة نود أن نلفت الانتباه إلى أوجه تماثل معينة بين خطابى الدولة ومنظمى المشروعات، حيث نضيف هنا اعتبارًا أكثر أهمية وهو الإلحاح على إعادة توجيه الاقتصاد بطريقة تمثل مخرجًا من انهيار القطاع العام ومنظومة التخطيط. فهل معنى هذا أن الخطاب السياسى للجماعات القيادية لمنظمى المشروعات- حتى فى زمن حرية التعبير- متماسك نسبيًا أو يتمتع بصلابة داخلية محددة؟ وهل تصل الآراء المعبر عنها إلى ما هو أبعد من الاهتمام بالمشروع فى حد ذاته لاعتناق رؤية تشمل المجتمع والسياسة والدولة والشركات متعددة القوميات؟

وبإيجاز نتساءل: هل تعد أيديولوجية منظمى المشروعات قادرة على صياغة رؤية اجتماعية فى الشروط الراهنة للتعبير الرسمى؟ وإذا نظرنا بتمعن فى الجوانب المختلفة لخطاب منظمى المشروعات، والمقترحات البرنامجية من جانب الجماعة، والمطالب التى ترفعها، فإن الإجابة ستكون "إن الأمور تمضى ببطء، ولكن بشكل مؤكد" حسب التعبير الدقيق لأحد منظمى المشروعات. ويحتاج الأمر هنا لكلمة إيضاح: يستمد هذا القول فكرته من تفسير معين للإنسان فى الإسلام يقول إنه وكيل الله على الأرض. ومن ثم فمن واجبه ممارسة وكالته هذه لتثمير الأرض، وإذا كان ثمة فروق وطبقات اجتماعية على الأرض فإن تلك هى إرادة الله.

هذا وتعتبر ممارسة البرّ الدينى من الجوانب المألوفة فى حياة كل المجتمعات الإسلامية. فمثلًا قد تشترك مجموعة من المشروعات فى بناء مسجد، أو يحصل العمال على أضحية العيد الكبير، وفى أماكن أخرى يفوز العمال المثاليون برحلات حج إلى مكة. وكل هذا يمثل جزءًا من طقوس الحياة الدينية. بيد أن هذه الممارسات فى الجزائر بعيدة عن التعبيرات الدينية البسيطة، حيث تنطوى على أبعاد اجتماعية وسياسية محددة. فمن الواضح هنا وجود شغف بشأن تأكيد مشروعية الثروة. وقد تبين لنا عند نقطة معينة لدى إجراء المقابلات أن جميع

منظمى المشروعات أوردوا ملاحظات تتعلق بالتبرير القانونى لثرواتهم، حتى ولم تكن استمارة الاستبيان تتطلب هذا. وتحدثوا بعبارات دقيقة فى بعض الحالات عن "الحلال" فى الثراء الدنيوى. فقال أحدهم "ليس ذنبًا أن يكون المرء غنيًا". وقال آخر "منذ قديم الزمن كان البعض أغنياء والبعض الآخر فقراء". وأحيانًا ترد إشارات إلى القرآن "وجعلنا بعضكم فوق بعض درجات". وهكذا تتمظهر درجة من استخدام التوفيقية كغذاء للفكر.

وقد كان من الجوانب الأصيلة فى الخطاب الشعبوى إدانته للاستغلال. وكرد فعل لهذا استخدمت الأفكار الدينية كمرجعية فى خطاب طبقة منظمى المشروعات. ومن الواضح أن وظيفة الإشارة للدين كانت لكبح جماح العنصر الراديكالى فى الخطاب الشعبوى القديم، وذلك من خلال اعتبار الراديكالية إطارًا إنسانيًا ونسبيًا وقابلًا للتغيير، ومن ثم تناقضها مع النظام الإسلامى، المطلق والإلهى وغير القابل للتغيير.

وفى الحقيقة أن أعضاء طبقة منظمى المشروعات قد قبعوا فى مواقعهم حتى منتصف الثمانينيات، وحيث مالوا إلى تركيز طاقاتهم على إدارة مشروعاتهم. وكان هدفهم من هذا قصير الأمد، ألا وهو مراكمة الثروة. ولكن هذا الموقف تغير الآن حيث يتجلى هدف بعيد الأمد، وهو دفع مؤسسة الدولة إلى التخلى عن راديكاليتها والاعتراف العلنى بقطاع منظمى المشروعات الخاصة كقوة سياسية ودينية إيجابية.

ولقد كان الغرض من مناقشتنا السابقة هو التأسيس لفرضيتنا عن تمفصل أيديولوجية منظمى المشروعات مع الخطاب الرسمى، والتى دخلت فى مراحل تدريجية جديدة. فهى فى سياق هذه العملية تقتبس من خطاب سلطة الدولة- الذى يتخلص الآن من حمولته الشعبوية- العناصر التى تحتاجها كى تضمن إيصال صوتها إلى الفضاء العام. وفى الوقت نفسه تقتبس هذه الأيديولوجية من الطرح الدينى العناصر المطلوبة والتى تضمن لها مبرر الثراء.

روابط منظمى المشروعات: الجذور التاريخية والاستراتيجيات

أولاً: إستراتيجية الاستيلاء ١٩٦٢-١٩٦٥

كانت الحياة موّارة بالاضطراب فى الشهور التالية مباشرة لاستقلال الجزائر عام ١٩٦٢. حتى أن الصراعات بين الأجنحة المختلفة قد انزلقت فى بعض الأحيان إلى معارك مريرة. ولكن الشعب الذى شبع من عدم الاستقرار جعل شعوره ذلك محسوسًا. وظل التوتر على أشده حتى سبتمبر- أكتوبر ١٩٦٢. وقد انصبت الصراعات حينئذ على الحق فى السيطرة على مؤسسات الدولة. وكان الجيش فى صدر هذه المؤسسات المتنازع عليها، وذلك لأهميته من زاوية صنع القرار، ومن زاوية الانتشار الواسع لعدم تنظيم الحياة المجتمعية. وهناك العديد من الشهادات والوثائق الخاصة بهذه الفترة، حيث يقدم كل طرف من الأطراف المتصارعة رؤيته الجزئية لتطوراتها. ولا حاجة بنا هنا إلى الإيغال فى هذه التفاصيل الكثيرة.

ورغم هذا فقد نالت دراسة تراكم الثروة اهتمامًا ضئيلاً للغاية. وفى هذا الصدد لم يعد النصراء يتخذون صورة العشائر على الرغم من حقيقة ما حدث فى بعض المواقع، وخاصة فى البلدات الصغيرة والمتوسطة، من تعاون واصطفاف ضباط جيش التحرير المسرحين مع الأعيان القدامى والمتسلقين الاجتماعيين من كل نوع من أجل تكوين طغم جديدة. وبشكل أساسى كان الأفراد هم الفاعلين، وأحيانًا العائلات. وقد تمتع بعض هؤلاء بصلات نسب قديمة، بينما كان آخرون قد برزوا للوجود منذ وقت قليل. أما العامل المشترك الذى جمع بين هؤلاء جميعًا فهو السعى من أجل الاستيلاء على كل شىء.

وقد نزعت السياسة الاستعمارية على مدى حرب التحرير نحو تشجيع بروز قوة ثالثة تكون بمثابة جماعة حاجزة تؤمن فعليًا بالمشروع الحر، ومتعلمة فى

المدارس الفرنسية، ومستعدة للمعاونة فى الحفاظ على المكاسب الرئيسية للنظام الاستعمارى. وهكذا فخلال فترة امتداد الحرب لكل أنحاء البلد من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ تضاعف عدد المشروعات التى يملكها مسلمون.

وكانت صحافة ذلك الوقت قد بدأت للتو تتعافى من قرارات مؤتمر طرابلس. ومبالغة منها فى التعبير اليسارى كانت تنشر تقارير يومية عن تلك المشروعات وتقدمها كأمثلة على الجهود المبذولة للحصول على "ثمار الحرية". ولم يكن يمر يوم واحد دون أن تتحدث إحدى الصحف اليومية عن فضيحة ما لاستيلاء القطاع الخاص على أراض أو مصالح تجارية أو ورش أو حتى مشروعات أكبر، ويقوم بها "هؤلاء المستوطنون الجدد الراغبين فى الحلول محل أولئك الذين فروا من البلاد". وبالفعل فقد كانت الفترة من يوليو ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٣ هى الذروة لنشر التقارير من هذا النوع.

وعادة ما نسب هذا المسلك إلى أفراد، إلا أن محصلة تصرفاتهم هذه كانت أكبر من مجرد تراكم بسيط لتفاصيل شخصية. فقد كانت هذه الأعمال كبيرة بما يكفى لتكوين نمط يبين فى رأينا طبيعة "العملية الاجتماعية" التى كانت تجرى. وهى العملية التى جلبت إلى مقدمة المسرح مشاركين مختلفين لديهم هدف أساسى هو السيطرة على القوة الاقتصادية فى مجتمع علىَ شفا الانهيار.

ويزودنا التاريخ بحالات أخرى كثيرة لتطورات من هذا القبيل فى أوقات الثورات والاضطرابات الكبرى. وهى كقاعدة عامة تقوم على آليات موجودة مسبقًا ونمت بشكل مألوف وبما يكفى لأن نعتبرها كلاسيكية. وهو ما يحدث نمطيًا فى أوقات الاضطراب، أوقات انعدام الأمن، حيث يتبلور إدراك عام بأن النظام القائم على وشك الانهيار. وبالنسبة للجزائر فإن الاستعداد للسيطرة يعود إلى فترة مبكرة من الخمسينيات. وليس هناك من ينازع فى هذا. فقد كان لدى الأعيان بنات يمكن استخدامهن فى مصاهرة الحكام الجدد، أو أن يكونوا هم أنفسهم مستعدين للدخول فى شراكات وتحالفات مع الحكام الجدد، ولكل هذا جذور قديمة نسبيًا. فأسماؤهم معروفة جيدًا وعائلاتهم لها تاريخ.

وعلى الجانب الآخر فإن أولئك الذين كانوا يجرون وراء الثروة فى صيف وخريف ١٩٦٢ قد جاءوا من روافد مختلفة. كان منهم لاجئون سابقون بالمغرب عادوا ليستقروا فى وهران وتلمسان وسيدى بلعباس ومستغانم. وآخرون أقل عددًا عادوا من تونس إلى عنابة وقسنطينة وسطيف. ومنهم أيضًا ضباط سابقون فى جيش التحرير الوطنى، ومستخدمون سابقون فى المشروعات الاستعمارية، إلى جانب شركاء "من نوع جديد" لرجال أعمال أوربيين استقروا فى الجزائر.

وقد أتيح لنا فى سياق دراستنا الالتقاء بنفر قليل منهم. فحتى فى عامى ٧١- ١٩٧٢ كانت القصص التى يسردونها قليلة الصلة بالواقع، على الأقل فيما يتعلق بالطريقة التى يمكننا إعادة بناء هذه الروايات استنادًا إلى شهادات وذكريات المعاصرين. فلا شك أنهم قد حاولوا تنقيح ماضيهم بوضعه فى منظور معدل يرمى إلى جعل الحقائق أكثر انسجامًا مع الصورة التى يرسمونها لأنفسهم.

وهذا ما جعلنا نتقدم بافتراض أن التجارة تقدم "تفسيرًا سهلاً للغاية"، حتى لو لم تكن الإحصاءات المتاحة- من مصادرها المختلفة- تشير إلى رأس المال التجارى باعتباره المجال الأهم للتراكم فى فترة التكوين بالنسبة لأرباب العمل الخواص. وقد اخترنا تطوير وجهة نظر لا تزال- وإن كانت بالأساس قائمة على معلومات إحصائية وكمية وليست معلومات نوعية- تعطى الاعتبار المستحق لهذه العملية الاجتماعية- التاريخية المزدوجة التى تتوج بتحول المجتمع بأكمله.

وعند هذا المنعطف من التحليل تنشأ مشكلة تتعلق بمدى الملاءمة النظرية والمنهجية للبيانات المرسلة إزاء المواقف وأنماط السلوك المنفردة. وقد ضمنّا بحث هذه المشكلة فى البيليوجرافيا الشارحة. أضف إلى هذا مدى دقة وجودة الأدوات الإحصائية عند التعامل مع المعلومات التفصيلية، ومن ثم حقيقة أن الإحصائيات تفرض معيارًا للتوحيد القياسى دون تمييز، الأمر الذى يمكن أن يفضى إلى طمس عامل قد نعتبره مهمًا فى بلورة أى مقاربة سوسيولوجية. والنقطة المهمة هنا هى أن "رأس المال التجارى" (وهو مصطلح تحليلى سوف نستخدمه ونتعامل معه

بشكل غالب مثله مثل مصطلحى "المدخرات" أو "حوافز الاستثمار" وكلاهما من المصطلحات الأثيرة عند الاقتصاديين حتى لو اختلف أثرهما الفكرى) عادة ما يؤدى إلى التعمية على العملية الأصلية التى خلقته.

ونحن نخطط لإجراء بحث تاريخى، يتضمن التدقيق فى نسب منظمى المشروعات من الابن للأب للجد، على أساس الافتراض- الذى نعترف بأنه موضع شك - بأن التواصل البيولوجى يتوازى تمامًا مع انتقال الإرث من جيل لجيل. وبالطبع فإن الواقع لا يعكس هذا بحذافيره. ومن ثم هناك مجازفة كبيرة فى إعادة إنتاج وهم الدورات التاريخية، والذى بمقتضاه تبدأ دورة حياة رأس المال الصناعى برأس المال التجارى. ولما كنا مهتمين بهذا الموضوع- وسوف نقدم هنا تصورًا مأخوذًا من ماركس بشكل مباشر- فإن أى دراسة لأصول رأس المال يجب أن تتقبل واقع السلب والمضاربة، ليس كأشكال سلوك مدانة أخلاقيًا، وإنما كآليات رئيسية للتراكم الاقتصادى. وبالنسبة للجزائر فقد استغرقت الفترة الخاصة بفورة اقتصاد الدولارات النفطية عقدًا بأكمله تقريبًا من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤، وكانت المضاربة فى هذه الفترة بمثابة الدينامو الذى يعطى الطاقة لعربة الإثراء السريع.

يقدم "موريس دوب" Maurice Dobb أفكارًا عميقة فى هذه المشكلة، وسوف نستخدم عددًا منها فى تحليلنا هنا. يقول "دوب": "هناك وسيلة أخرى يمكن من خلالها للطبقة حديثة الثراء زيادة وديمومة ثروتها. وهو فى الحقيقة هذا الأسلوب الأهم بين الاثنين. فيمكن للبرجوازية أن تكتسب نوعًا محددًا من الملكية عندما تكون تكلفة الحصول على هذا النوع منخفضة بشكل استثنائى. ويمكن أن يعنى هذا: الاستيلاء بالقوة، فى بعض الحالات المتطرفة. ومن الممكن للبرجوازية أن تختار إرجاء الحصول على العائد، بمعنى بيعها عندما تزيد قيمتها السوقية. ومن ثم يمكن مبادلتها بسلع أخرى أقل نسبيًا من حيث التكلفة (مثل قوة العمل أو معدات صناعية). وتتمكن البرجوازية عبر هذه المبادلات من تملك حصة أكثر من ثروة "كل" المجتمع" (Dobb 1971:191-192).

وقد أدانت تقارير الصحف المعاصرة بلا هوادة "منظمى المشروعات الجدد - هؤلاء الذين يريدون اقتفاء خطى المستوطنين سيئى السمعة". بل إن الخطاب اتخذ فى الغالب طابعًا مباشرًا وقاسيًا، كالقول بأن "الحكومة لم تترك حجرًا على حجر فى مساعيها لإتخام الإقطاعيين الجزائريين والمحاربة من أجل نمط جديد من الاستعمار يرغب الحكام فى أن يحلوه محل الاستعمار الفرنسى القديم"، والقول: "إننا لا نريد أن توضع الضياع الزراعية فى أيدى الخواص، لأن هذا سوف يخلق طبقة برجوازية يمكن أن تحتل سريعًا المكان الشاغر الآن والذى كانت تملأه برجوازية الحقبة الاستعمارية"، و"هكذا تم غرس بذور طائفة جديدة من المستغلين، وهى خليط من الخونة السابقين وأناس كانوا أبطالًا حقيقيين فى الحرب الثورية. وهى طبقة بارعة بالفعل في المتاجرة والفساد والاحتيال..."، "وإننا نريد ملاحقة أولئك الناس دون شفقة. ربما كان بعضهم من المقاتلين من أجل التحرير فى الماضى، ولكنهم تحولوا الآن إلى برجوازيين ومتربحين من كل صنف".

ومع هذا فإن هؤلاء "البرجوازيين" و"الإقطاعيين"، قد حازوا- كما أوضحنا سابقًا- على قدر من الإعجاب بهم، بل نظر إليهم فى بعض الأحوال كنماذج تحتذى. ويقدر "بن حورية" أن ما يتراوح بين مائة ألف ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين قد تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانونى خلال العامين الأولين من الاستقلال (Benhouria 1980:142). ومن جانبه يلاحظ عالم الجغرافيا "أندريه بريnان" وجود زيادة ظاهرة فى الحيازات الخاصة للأراضى الزراعية لمواطنين فى تلمسان وسيدى بلعباس (Prenant 1967:62). وأخيرًا كان هناك وقت أمكن فيه لمسئول سياسى معين- وإن لم يعد هذا ممكنًا الآن- أن يسمح أو يقبل نشر موضوع فى الصحافة المحلية عن احتفالات زواجه، مطعمًا بأسماء كبار ملاك الأراضى فى قسنطينة. ويرجع تاريخ هذا الموضوع إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٢ ونشر فى صحيفة "لادبيش دى كونستنتين"، وهى صحيفة كانت ناطقة بلسان السلطات الاستعمارية ولكنها استمرت فى عالم الأعمال.

وهناك حالة أخرى أخبر عنها واحد من أقدم العاملين فى مصنع لإنتاج الأدوات الميكانيكية تخصص فى أشغال المعادن وتصنيع قطع الغيار للماكينات الصناعية. وحسب القانون كان المصنع ملحقًا بولاية الجزائر، ولكنه فى واقع الحال كان "مسيرًا ذاتيًا" بواسطة عماله حتى ديسمبر ١٩٨٤، تاريخ المقابلة التى أجريناها هناك. وحسب ما يقول مخبرنا نجحت محاولة ملتوية فى يوليو- أغسطس ١٩٦٢ لنقل ملكية المصنع إلى رئيس العمال الجزائرى استنادًا إلى سند ملكية موقع حسب الأصول. ولكن هذا النقل للملكية تم إحباطه بفعل يقظة (بل قد نقول نكاية) جمعية الشغيلة، تحت قيادة ثلاثة أو أربعة من النشطاء الذين سحبوا دعمهم القانونى من مرسوم حماية وإدارة الملكية المهجورة، الصادر عن السلطة الانتقالية فى ٢٤ أغسطس ١٩٦٢، والذى تعزز فيما بعد بسلسلة من المراسيم خلال الفترة من نوفمبر ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٣.

ومن الجلى أن ٢٢ ألف مزرعة (تغطى مليونين ونصف مليون هكتار) وما بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف مشروع تجارى وحرفى وصناعى، إلى جانب عشرات الألوف من الوحدات السكنية التى كانت مملوكة للمستوطنين، كانت بمثابة غنائم يجرى التسابق إليها.

وقد لاحظ كل الباحثين الذين درسوا الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣ العنفوان الاستثنائى لحركة الاستيلاء العارمة هذه. فالمجتمع الجزائرى، المكبل منذ وقت طويل فى وضعية دونية، قد بدأ الآن يستعيد أملاكه. وبدأت مختلف الفئات الاجتماعية مرحلة من إعادة التراتب الاجتماعى امتدت لسنوات تالية. وبالطبع كان رجال أعمالنا ومنظمو المشروعات فى قلب هذه العملية. وهم لم يستثمروا شيئًا فى الصناعة، حتى وإن كان عدد قليل منهم قد اشترى ورشًا كاملة التجهيز واستولى على مصانع بكاملها. حدث هذا فى وقت كان كل شىء مستورد لا يزال يأتى من فرنسا، كما نصت عليه اتفاقيات "إفيان"، كما لم يكن أى منهم متلهفًا للانقلاب على

عادات وممارسات مستقرة تعود إلى أكثر من قرن خلا. ببساطة كان استيراد المدخلات الصناعية أصعب من استيراد المنتجات تامة الصنع التى تحتاجها السوق المحلية.

ويكمن هنا السبب الرئيسى فى الصراع الشرس الذى استمر لأكثر من عشر سنوات (من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢-٧٣) حول السيطرة على السوق المحلية وسوق الاستيراد والتصدير. وهو الصراع الذى استمر حتى ١٩٦٨-٦٩ بالنسبة للجان المشتريات- التى تمثل فيها مستوردو وشركات القطاع الخاص- التى استمرت فى القيام بعملها على ذات الأسس التى كان معمولًا بها فى الحقبة الاستعمارية. وكانت الدولة قادرة فيما يبدو على تحقيق السيطرة على التجارة الخارجية، ولكنها لم تهتد أبدًا إلى طريقة للتعامل مع تجار الجملة الذين حلوا محل جماعة الأعمال اليهودية القديمة، واستولوا على المحال فى شارع "رو دو لالير" أو "باب عزون" فى الجزائر، وشارع "فيليب" فى وهران، و"داريمون" فى قسنطينة. وقد بين المسح الوطنى الذى أجرى عام ١٩٦٩ على القطاع الخاص فى تجارة الجملة أن ٩٥% من التعاملات الخاصة بالمنسوجات فى البلاد كانت تتم فى شارع "رو دو لالير" فى العاصمة.

وهكذا مع أواخر الستينيات كان تقسيم السوق قد اكتمل تمامًا بنوع من تقسيم العمل الضمنى ينظم العلاقات بين القطاعين العام والخاص. فالقطاع العام يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية، بما فيها الأراضى والمناجم والنفط والغاز والبنوك والتأمين إلى جانب العلاقات مع السوق العالمية. أما السوق المحلية، بشبكاتها التوزيعية المعقدة وجحافل الوسطاء الذين ينحتون الهوامش الربحية بلا توقف، فيجب أن تترك تحت رحمة القطاع الخاص.

ومن الممكن اعتبار الفترة الانتقالية من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ بمثابة العصر التكوينى للسوق المحلية، حيث تم تنظيمها وهيكلتها وتقسيمها على أسس اقتصادية

وجهوية وعرقية... الخ. وانطلق رجال الأعمال فى كل اتجاه حيث وجدت فرص لا حصر لها لتحقيق مكاسب مالية سريعة. وانتهزت المصارف الفرصة لفرض شروط أكثر ربحية لها على القروض الممنوحة لشراء المعدات والآلات. وحقق ملاك الجرارات وماكينات الحصاد زيادة فى أرباحهم عن طريق تأجيرها "للفلاحين" الذين تقل ملكيتهم عن خمسين هكتارًا.

وحسب "جين جيرنجون" Gernigon فإن "مقاولى الأشغال الزراعية" هؤلاء قد استخلصوا نصيبهم من الفائض، مثلهم فى هذا مثل كبار الملاك فى الحضر وملاك قطعان الماشية الكبيرة وأيضًا المتدافعين فى حركة الاستيلاء على الفوائض.

وبنفس الطريقة تم تنظيم وتقسيم التجارة فى المناطق الحضرية. فعن طريق عمليات الشراء بالجملة وزيادة القدرة الشرائية تمكن تجار المنسوجات والمواد الغذائية والآلات وقطع الغيار والقائمين على منافذ الصيانة من تحقيق أرباح كبيرة من خلال المضاربة على الخلل الهيكلى بين مستويى الطلب المرتفع والعرض المنخفض، وحيث كانت السوق المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق الخارجية لتوفير العرض.

وخلال العامين الأولين بعد الاستقلال اهتز المجتمع الجزائرى بسلسلة من الاضطرابات، ولكن هذا لم يؤثر على أنماط السلوك الرئيسية، حيث ظل اقتصاد البلد متوجهًا نحو الصادرات الزراعية، واستمر أتباع نفس الممارسات الزراعية القديمة، إلى جانب أنماط العمل الاستعمارية، وتردى أحوال قوة العمل. "وفى نوع من المفارقة التاريخية فإن قرار الاعتراف بالمبادرات المؤسسية التى اتخذها العمال فى المزارع المملوكة سابقًا للمستوطنين، قد تزامن مع قرار بالحفاظ على نمط رأس المال الكثيف الذى انتهجه المستوطنون فى منظومة الإنتاج الزراعى. وقد أزال هذا الخيار خطر نشأة "نمط فلاحى" فى الزراعة كان من الممكن أن يخلف تخصيص قطع صغيرة من مزارع المستوطنين للعديد من صغار الفلاحين

الأفراد. كما كان هناك تخوف أيضًا من خطر إضافى يتمثل فى أن يؤدى تسليم أصول المستوطنين السابقين لرأس المال الخاص الجزائرى إلى نقص الكفاءة، أو ربما جرعة زائدة من الكفاءة" (Chaulet 1987:353).

وما انطبق على الإنتاج الزراعى انطبق أيضًا على الاقتصاد غير الزراعى، بل وحتى بقوة أكبر. وعلى وجه الإجمال فقد مرت هياكل الإنتاج الداخلية بتغيرات مهمة حتى أواخر الستينيات. فبالنسبة لمنظومة توزيع الأجور، كان التدافع قويًا للحصول على فرص العمل والمناصب التى أخلاها المستوطنون إلى حد أنه فى عام ١٩٦٣ كان قد تحقق الوصول بالفعل إلى مستويات الذروة لعام ١٩٥٥. وبدا الأمر كما لو كان المجتمع بأكمله قد زحف- منذ بدء الاستقلال- باذلًا أقصى جهده لإحياء المنظومة الاستعمارية القديمة، كاملة من حيث اللامساواة الاجتماعية، وهياكلها المكرسة للتفرقة القطاعية والجهوية، وانقسامها إلى قطاعات إنتاج متخصصة.

العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص:

قوانين الاستثمار كبيئة للمساومة

إن الفترة الانتقالية، التى يمكن تعريفها بالزمن التكوينى لعمليات الاستيلاء بعد الاستقلال، بدت كما لو كانت قد انتهت مع الانقلاب الذى قام به هوارى بومدين. وكان النظام الجديد أكثر اهتمامًا بالمؤسسات السياسية عن الاقتصادية. ومن ثم فإنه قد منّى نفسه بفترة لالتقاط الأنفاس عن طريق الوصول إلى حل وسط مع الجماعات القوية اقتصاديًا. وجاء قانون الاستثمار عام ١٩٦٦ كتعبير واضح عما وصلت إليه تلك المساومة. وكانت الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٨ هى الفترة التى اكتسبت فيها الوطنية الاقتصادية طابعًا برنامجيًا. وبدت الدولة فى رعايتها لطائفة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، كما لو كانت تلعب دور الأم الهرمة التى ترعى ذرية متأخرة النمو.

ويبدو واضحًا- من منظورنا الخاص- أن قوانين الاستثمار كانت الميدان الذى التقى فيه المشرعون مع من تصدر القوانين لهم، لإرساء الأساس التشريعى لممارسات الحمائية. ومضت الأنشطة فى هذا المضمار إلى ما هو أبعد من الإطار البسيط للمزايا المباشرة الممنوحة لرجال الأعمال الأفراد وفق قواعد مؤسسة قانوناً. إن ما حدث هو نوع من برنامج للتدليل الجمعى منحت الدولة بمقتضاه رعايتها التفضيلية لمجموعة بأكملها عبر طائفة من السياسات الاقتصادية، من بينها: دعم الأسعار، والاحتفاظ بمعدلات صرف العملة عند مستويات مرتفعة بشكل مصطنع، والامتيازات الحمائية فى قطاع التجارة الخارجية والتخفيضات الضريبية وترويض النقابات، والممارسات التأميمية وإعادة التفاوض فى يوليو ١٩٦٥ بشأن اتفاقيات "إفيان". ومن الأمثلة التى يمكننا ضربها على هذا التدليل الحمائى أنه خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٤ كان إرسال خطاب بسيط إلى وزارة التجارة كافيًا للحصول على رخصة استيراد لمنتج بعينه، ومن ثم تصبح المسألة متعلقة بحصة الاستيراد الرسمية.

وبالنسبة لإجراءات التأميم فقد اتخذ عدد كبير منها فى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١، والتى كانت فى واقع الأمر الفترة الى تشكلت فيها سياسة اقتصادية جديدة. فقد أصبح الدور الرئيسى للدولة هو بناء قاعدة اقتصادية أوسع للقطاع العام. غير أن التناقضات بين القطاعين الخاص والعام سرعان ما تبلورت بعد هذا.

وقد غيرت وسائل الإعلام الجماهيرية موقفها بمجرد صدور مرسوم نوفمبر بشأن دخول العلاقات الجماعية فى القطاع الخاص حيز التنفيذ، إلى جانب وثيقة الثورة الزراعية التى شددت بشكل متكرر على الحاجة إلى الحد من الملكية الخاصة للأراضى الزراعية.

غير أن منظمى المشروعات قد وضعوا آمالًا كبيرة على قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٦٦ لأنه قد وضع نهاية لفترة من الغموض وعدم اليقين. فعلى

مدى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٧ مرت الجزائر بسلسلة من التغيرات الحاسمة، غير أن استجابات منظمى المشروعات ظلت على حالها طوال هذين العامين المحوريين. فوعيهم بدورهم قد تحقق من خلال التناقض النمطى الذى رأوه بين فترة "ما قبل" وفترة "ما بعد". وكان إدراكهم لواجبات الدولة واضحًا تمامًا. وكى نوضح هذه النقطة أقدم هنا اقتباسين دالين عن هذه الفترة. والاقتباس الأول هو من بيان ألقاه "هاشمى العربى" فى عام ١٩٦٨:-

"فقط بعد التصحيح الذى تم فى ١٩ يونيو ١٩٦٥ أصبح ممكنًا تصحيح أخطاء الماضى، وخاصة فى مجال الاستثمارات، وهو قطاع حيوى لمستقبل بلدنا. وكانت الخطوة الأولى هى قرار مجلس الثورة بإنشاء إطار قانونى مصمم فى نهاية المطاف لتمكين رأس المال الوطنى من الاضطلاع بدور ديناميكى.

ومنذ هذا الوقت بُنى سلوك مستثمرى البلد على توقع الديناميكية هذا على الرغم من القرارات التى اتخذت عام ١٩٦٨. وقد كانت هذه القرارات- فى واقع الأمر- مسوّغة تمامًا، حيث مكنت بلدنا من التحكم فى عدد معين من الموارد الإنتاجية...".

أما المقتبس الثانى فهو من بيان "لابراهيم هجس"، وهو ممثل لصناع النسيج فى غرفة التجارة الوطنية، يعبر فيه عن آرائه فى التغيرات الرئيسية التى حدثت فى سياسة الدولة. وقد صدر حديثه هذا عام ١٩٨٨، أى بعد عشرين عامًا تقريبًا من البيان السابق، ومن الملاحظ أن وجهتى النظر هاتين كانتا متقاربتين جدًا فى روحهما. ونهدف من عرض هذا المقتبس إلقاء الضوء على التماثل فى وجهات نظر منظمى المشروعات فى أواخر الستينيات وأواخر الثمانينيات:

"لقد عدت إلى الجزائر (بعد أن أقمت مشروعًا فى موريتانيا) عام ١٩٨٠، بعد قرارات الدورة السادسة للجنة المركزية، المتعلقة بالقطاع الخاص. وقد جاءت

هذه القرارات لتمنح هذا القطاع إطارًا قانونيًا يستطيع أن يلعب من خلاله دورًا صحيًا فى بناء اقتصاد متين، ويحدد كل الحقوق والواجبات والمسئوليات المتعلقة بهذا الدور. ومن الأرجح أن يؤدى هذا الإطار (من قوانين ولوائح تنظيمية) إلى الارتقاء بالتطور الصحى لهذا القطاع. غير أنه لا يجوز أن ننسى أن هذا القطاع قد تُرك- لأكثر من عقد من السنين- ليدبر حاله بنفسه ودون أن تساعده أى هياكل رسمية.

وعلى أساس من القراءة السريعة بالطبع لهاتين المقابلتين، يمكن التوصل إلى عدد من الحقائق ذات المغزى الكبير من وجهة نظرنا. فأولًا يتمتع كلا المتحدثين بأهمية كبيرة، حيث ظل "العربى" لوقت طويل المتحدث الأيديولوجى بلسان المشروع الحر فى الجزائر، وقد عمل مستشارًا اقتصاديًا لفرحات عباس الرئيس الأول للجمعية الوطنية، كما أصبح فيما بعد أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس أحمد بن بيللا. وفى عام ١٩٦٤ قاد تأسيس المشروعين المختلطين الوحيدين فى تلك الفترة. وحينما تولى رئاسة غرفة التجارة بذل جهودًا كبيرة- بعد صدور قانون ١٩٦٦- من أجل تحويل هذه المؤسسة العريقة إلى ذات كفاءة لتقديم الاستشارات الإدارية والمعونة الفنية. كما تولى رئاسة الكثير من المشروعات المختلطة بين الدولة والقطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧١.

وبالنسبة لـــ "إبراهيم هجس"، فعلى الرغم من أنه أنشأ أولى شركاته عام ١٩٦٧، فمن الأفضل اعتباره ممثلًا للجيل الجديد من منظمى المشروعات الذى صعد إلى السلطة بعد الثمانينيات. وقد ترأس مشروعًا لتصنيع المنسوجات الراقية على الطراز الاسكندنافى، والحجاب وأغطية الرأس، بحجم أعمال بلغ عشرة ملايين دينار جزائرى عام ١٩٨٦، وعمالة ٥٠ مواطنًا. ولكنه انتخب أيضًا ممثلًا لصناع النسيج فى غرفة التجارة. ومن ثم فهو عضو أيضًا فى اللجان المشتركة المسئولة عن تيسير النظم والإجراءات للمشروعات الخاصة. وقد كان "هجس" من

بين أولئك الذين يضغطون من أجل استعادة الامتيازات القديمة لغرف التجارة- وخاصة فى الحقبة الاستعمارية- والتى جعلت من هذه المؤسسات جماعات ضغط قوية.

ومن الجلى أن "لعربى" و"هجس" رجلان لهما طموحات فى المستقبل، ويعبران عنها علنًا. وحسبما يقول مدير غرفة التجارة المعين من قبل الدولة فإن "هجس هو أفضل نموذج لمنظم المشروعات الخاصة "العام". فهو يحمل بطاقة الحزب ويقر صراحة بهذه الصلة. وباختصار فإنه يمكن أن يكون مثاليًا فى منصب وزير مسئول عن القطاع الخاص.

وهناك نقطة مهمة أخرى، وهى أن هذين القائدين البارزين للأعمال الخاصة، يؤكدان فى خطابهما أن معادلة السلطة السائدة ليست مواتية لهما بشكل عام. وإذا كانت هناك اختلافات بين الرجلين فى التعبير عن هذا التصور فإن هذا يعد مسألة تفصيلية. ويعتبر تفسيرهما لهذا الواقع جزئيًا بالضرورة، وإن كانا يميلان فى تسبيب هذا الواقع إلى استخدام القوالب الرسمية المستخدمة فى تحليل الموقف، وهو ما يشير إلى مساحة الأرضية المشتركة بين الجانبين- منظمى المشروعات والدولة- فيما يتعلق تحديدًا بالمسائل التى يُلام عليها ويُدان بسببها "النظام السابق". فبالنسبة لفترة بومدين كان التقريع ينصب على "أولئك الذين ارتكبوا الأخطاء" فى نظام بن بيللا، وحالوا دون خروج شىء إلى العلن. وبالنسبة لعهد الشاذلى بن جديد فقد جرى إلقاء اللوم على نظام بومدين.

وكما سنوضح فيما بعد، فإن خط التسبيب للمشكلات الرئيسية- والقائم على أساس إعادة تنظيم المكونات القائمة- يتبع منطقًا قليلاً ما يتطابق مع ما حدث فعليًا فى التاريخ. فعلى سبيل المثال، هناك تباين واضح بين التطورات المادية التى وقعت فى الفترة ١٩٦٢-١٩٧١ وبين صورة هذه التطورات كما تقدم فى تصريح "العربى". فقد كان هناك بالتأكيد جوانب للغموض والقلق، ولكن من الصحيح أيضًا

أن قانون الاستثمار الجديد قد بددها. ولكننا نلاحظ استنتاج "لعربى" بأن القطاع الخاص هو الذى عانى الأمرين من عدم اليقين والغموض. وقد أعلن القطاع الخاص بصراحة تامة أنه على أتم الاستعداد للاضطلاع بالمسئولية. ولكن الجماعات السياسية الحاكمة- وقتذاك- هى التى اتسمت بالقلق وعدم الحسم، وإن كانت درجة الغموض فى الفترة ١٩٦٦-١٩٧١ أقل بكثير من الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥.

كما يقدم "هجس" قراءة مراجعة لتطور القطاع الخاص. وفى الواقع أن قانون الاستثمار ظل ساريًا واستمر منح الرخص بمقتضاه حتى ١٩٨٢ حيث حل محله القانون رقم ١١ لسنة ٨٢. غير أنه كان قد أصبح واضحًا- وخاصة بعد ١٩٧١- أن الغالبية الساحقة من الاستثمارات، إن لم يكن كلها فى الواقع، تتم خارج إطار قانون ١٩٦٦، وحيث لم يعد المستثمرون يتقدمون لطلبات للحصول على رخص بمقتضى هذا القانون. واستمر إنشاء المشروعات الجديدة فى إطار قانون الشركات الموروث من الحقبة الاستعمارية، والذى أدخلت عليه تعديلات طفيفة بعد عام ١٩٧٦.

وحسبما توضح عينة الصناعيين التى قمنا بدارستها، فإن الموقف السابق يرجع إلى حقيقة ضآلة المزايا التحفيزية الفعلية التى وفرها قانون الاستثمار للمستثمرين الأفراد. فعلى مدى الخمس عشرة سنة التى طبق فيها هذا القانون حصل حوالى ٤٠ مشروعًا على مزايا ملموسة مثل الاعتمادات المصرفية والتخفيضات الضريبية والإعفاء من الرسوم الجمركية. ولكن عدد المشروعات التى حصلت على رخص خلال تلك الفترة قد بلغ ٩٠٠ مشروع، ولا شك أن نسبة ٤٠ مشروعًا من إجمالى ٩٠٠ تعتبر سجلاً سيئًا بشكل واضح. وهو ما يبرر الانطباع الناجم عن هذا بأنه بقدر ما كانت الدولة معنية فإن الأمر المهم بالنسبة لها كان إصدار قانونى ١٩٦٦ و ١٩٨٢ على الورق، كما لو كان الهدف الأساسى ليس تقديم الدعم الفعلى وإنما مجرد وجود النصوص القانونية.

لهذا السبب ارتفعت الأصوات فى كل من عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٧ مطالبة بتقديم مزايا ملموسة بدرجة أكبر. وكان المطلب الرئيسى فى هذا السياق هو أن تحدد وتفتح الدولة مجالات أعمال محددة للقطاع الخاص ويجب أن تخرج من أيدى القطاع العام.

سبق أن تعرضنا لقانون الاستثمار، ولوائحه التنظيمية، كمثال أساسى على تشريع الحل الوسط. والسبب هو أنه بينما يضع القانون "نهاية" لفترة بعينها، مبلورًا علاقة ما للقوى، فإنه لن يمنع العمليات والآليات التى ولّدت معادلة القوة من الاستمرار فى تشغيل أو إنتاج الأثر. وكى ندعم هذه الفرضية دعونا نقارن بين "مطالبة" العربى عام ١٩٦٨ وبين "التنازل" الذى تم الحصول عليه فى النهاية. فعند نهاية هذه الدورة من المطالبة والتنازل، قدمت مطالبات جديدة كان للدولة استجابات جديدة أيضًا إزاءها.

ومن المهم عند هذه النقطة تقديم توضيح أولى. فنحن عندما نشير إلى الدولة- كما فعلنا سابقًا- فإنما نفعل هذا بمعنى غير نقدى، أى أننا نتعامل مع الدولة- حسب المصطلحات القانونية المعيارية- من حيث قدرتها كـ "مصدر للقانون". وهذا لا يمنع القانون- بعد صياغته والتصديق عليه- من أن يتم التحايل عليه واستغلاله من جانب جماعات اجتماعية محددة أو أجنحة بعينها داخل المؤسسات المختلفة. وعندما يحدث هذا يواجه القانون طائفة من أنماط السلوك المختلفة، متضمنة لقيم ومعايير مختلفة عن تلك التى يفترض تشكيلها للقانون نفسه، فضلًا عن احتمالات للتفسيرات غير المسبوقة والأحكام السياسية الخاصة. وتلك هى أعراض لمجتمع (وهانحن نعود إلى سلسلة المفاهيم التى قدمناها آنفًا) لا يزال يتشكل بحثًا عن مركز ثقله، مجتمع لا تزال علاقاته الاجتماعية والاقتصادية- ومن ثم القانونية- فى حالة سيولة. وفى مجتمع كهذا، بمجرد أن تمرر القوانين

والتنظيمات لتصبح جزءًا من الحياة الواقعية، تبدأ مسيرة غريبة ومغامرة يرجح معها أن توضع فى خدمة الأغراض الخاصة للاعبين الرئيسيين على المسرح الاجتماعى الراغبين والقادرين على جعلها فى خدمتهم.

وفى هذا الصدد ينزع سلوك بيروقراطيات الدولة والأجنحة السياسية– فى تعاملاتها مع المجال "الخاص"– إلى اتباع معايير ذات علاقة واهية بالقواعد القانونية. فمثلاً، وعلى المستوى المحلى، يتم تفسير الاشتراطات القانونية لتمويل المناطق الصناعية (الهادفة إلى المساعدة فى إنشاء المشروعات المرخصة الجديدة) بشكل مختلف فى المواقع المختلفة. ففى بعض الأماكن نجد الرؤساء المحليين للهيئات القانونية ذات الصلة يحصلون من الدولة على تمويل التطوير الإجمالى لتلك المناطق، بينما فى أماكن أخرى يكون تمويل الدولة محدودًا فى الخدمات الأساسية ويجب على أصحاب المشروعات الدفع مقابل أى شىء آخر. وهناك أمثلة عديدة على صحة ما نقول.

بإيجاز، فإن الدولة لا تعمل ككيان عقلانى ومثالى يصدر القوانين، ويتعامل بشكل متساوٍ مع الجميع.

استراتيجيات منظمى المشروعات: رعاية الدولة والتوسع

دور الدولة فى تشكيل المشروع الجزائرى

يعد حضور الدولة شرطًا رئيسيًا لقيام قطاع الأعمال بوظائفه بشكل ناجح. والدولة هنا لا تلعب دورًا ثانويًا. فالقطاع التجارى الذى يحقق أرباحًا ضخمة يدين فى نجاحه الكبير إلى الدولة، ذلك أنها هى التى تمكن هذا القطاع من توزيع سلعه، والتهرب من التسعير الإجبارى، ودفع نصف أو ثلث الضرائب التى ينبغى أن يدفعها، وفرض سلع متدنية الجودة على المستهلكين. وباختصار فإن الدولة هى

التى تمكن قطاع الأعمال من المضى فى اندفاعه، سواء بالرغبة فى تنظيم كل شىء أم بإغماض العين عن خرق هذه التنظيمات، فضلًا عن الحفاظ على تقسيم العمل الذى يشكل أساس سلطتها. إن الدولة تبنى الأسوار الحمائية حول السوق الوطنية، وتحمى سعر الصرف، وتدعم سلعًا مختارة. وتكون نتيجة هذا كله هى "التشكيل المصطنع لجماعة الصناعيين" حسب عبارة ماركس التهكمية.

من ثم يعد تدخل الدولة ضروريًا لتحويل رأس المال السائل إلى رأسمال إنتاجى. ويتخذ هذا التدخل أشكالًا مختلفة: ترتيبات للاحتكار، آليات سعر الصرف، الرخص، تنظيم السوق المحلية... إلخ. وفوق هذا تلعب الدولة دورًا وسيطًا فى تشكيل سوق استهلاكية. وكما سنوضح فيما بعد باختصار فإن سياسة التشغيل التى بدأتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال- وخاصة بعد سنة ١٩٧٠- يجب النظر إليها وفق هذا المنظور كـ "صناعة مصطنعة" للمستهلكين، وهى سياسة تلاءمت مع فكرة التنمية والتقدم الاجتماعى كوسيلة لخلق المواطنين المستهلكين لكل أنواع السلع التى افتقروا إليها إبان الفترة الاستعمارية.

وقد أصبحت هذه العملية أكثر وضوحًا بعد ١٩٧٤، تاريخ الأزمة النفطية الأولى التى أسرعت من إيقاع تلك العملية، حيث تم ضخ النقود المتولدة من عوائد الطاقة إلى مجتمع قادر بالكاد على إنتاج نصف احتياجاته الغذائية. وقد كان الزمن كفيلًا بأن يجعلنا نرى عواقب هذا على أوضح وجه. وقد ساعدت هذه العملية بوجه عام على تقوية القبضة الأبوية للدولة على المجتمع، وعمقت اعتماد البلد على القوى الخارجية، ودفعت بالمنتجين والممارسات الإنتاجية إلى هوامش الوعى الوطنى، وسلبت العمل من كل معانيه كجزء من طريقة الحياة المتحضرة.

وقد ألقى الاقتصاديون الضوء- حيال هذا الموقف- على آثار أخرى لمجىء الفورة النفطية: التضخم، الزيادة المتواصلة فى المديونية، استدامة واتساع التبعية التكنولوجية، دخول لعبة المساعدات الأجنبية، وقصر النظر المزمن عند واضعى السياسات.

ونقدم فى نهاية هذا الفصل– من خلال سلسلة من الجداول– تقييمًا للتوسع القوى للمجتمع الاستهلاكى، والسوق الداخلية وقطاع العاملين بأجر، على خلفية من منظومة للاستيلاء على الغنائم تغذيها عائدات تصدير الطاقة. ويلخص التعليق التالى الاستخلاصات المستقاة من دراسة تلك الجداول.

إن المعلومات المتحصل عليها من كل "قطاع" تشير إلى ملمح بارز لا مراء فيه، وهو النمو المستمر والمستدام. ولأسباب مفهومه سنبدأ بالإشارة إلى الصعود الكبير فى مؤشرات الاستهلاك النهائى لكل من قطاعى الحكومة والقطاع العائلى، إلى جانب الزيادة فى التشغيل. وقد تضاعف المؤشر الأول فى أقل من عقد، من ٢٦ مليار دينار جزائرى عام ١٩٧٠ (بداية خطة السنوات الأربع الأولى) إلى ٥٣ مليار دينار عام ١٩٧٨ الذى توفى فيه بومدين. بل إن المؤشر بلغ عام ١٩٨٤ ثلاثة أضعاف مستواه عام ١٩٧٠.

وعندما نبحث عن ارتباط هذه المعلومات ببيانات الجدول رقم (١٠) الخاص بأنماط التشغيل فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥، يتضح لنا أن ما حدث فعليًا لم يتعد خلق سوق استهلاكية هائلة لا تتوقف شهيتها عن الزيادة. وارتفع مستوى التوظيف بشكل مدهش فى تلك القطاعات المزعوم أنها "حديثة"، أو بعبارة أخرى المبتعدة عن أنماط الاستهلاك القائمة على الإشباع الذاتى. هنا لحق الجمود بالزراعة، وحدثت فورة فى قطاع أعمال التشييد والأشغال العامة– وهو القطاع الانتقالى بامتياز. ففى عام ١٩٦٧ نمت قوة العمل فى هذا القطاع عشرة أضعاف تقريباً. كما زادت قوة العمل المستغلة فى قطاعات أخرى بنسب مختلفة، وإن لم يكن بالمستوى الكبير السابق الذكر. والنقطة الرئيسية الجديرة بالملاحظة هنا هى أن ٥٠% تقريبًا من الوظائف الجديدة كانت فى قطاعات غير مرتبطة بالإنتاج بشكل مباشر، وفى هذا الصدد حصلت الخدمة المدنية على حصة الأسد. فأيًا كانت الفترة موضع الاعتبار اضطلعت الخدمة المدنية بتشغيل ما بين ٢٠% و ٢٥% من إجمالى قوة العمل، أما إذا تحدثنا عن حصة الخدمة المدنية من إجمالى قوة العمل خارج الأنشطة الإنتاجية المباشرة فقد بلغت النصف تقريباً.

وهكذا فقد تكونت لدينا بالفعل فكرة عن العلاقة السائدة بين الاستهلاك والإنتاج، وكذلك عن وضعية المنظومة الإنتاجية داخل الاقتصاد ككل.

وهذا بالضبط هو أفضل مجال لتقييم أثر تدخل الدولة فى الاقتصاد. فالدولة تخلق الوظائف الجديدة– كما أوضحنا من قبل– كما أنها تبادر أيضًا بتحديد السياسات الاستهلاكية. وهو ما يمثل فى الواقع خيط التحريك الذى تمارس الدولة من خلاله سلطتها السياسية على المجتمع. وكى تستمر الدولة فى الاحتفاظ بتحكمها هذا فإنها تحتاج إلى استمرار تدفق عوائد التصدير. وتبين الجداول رقم ٦ (لبنية الناتج المحلى الإجمالى) ورقم ٩ (لتغير أنماط الموازنة العامة) ورقم ١١ (للتغير فى مستويات الأجور بالساعة) ورقم ١٢ (للواردات والصادرات).. تبين جميعًا الدور الرئيسى الذى يلعبه دخل تصدير الطاقة فى إدارة كل من الاقتصاد والمجتمع.

هذا وقد كان العام ١٩٧٤ نقطة تحول حاسمة بالنسبة لكل المجالات. فقد ارتفعت مستويات الاستهلاك العائلى بنسبة ٢٠% مقارنة بعام ١٩٧٣، وازداد تكوين إجمالى رأس المال الثابت من ٢٤ إلى ٣٤ مليار دينار أى بنسبة ٤٢% من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٤. وهناك مؤشر آخر له أهمية كبيرة، ففى عام ١٩٧٤ انقلب الميزان التجارى للصادرات والواردات، إذ غطت الصادرات ٧٨% فقط من الواردات. واستمر الاتجاه العام للعجز التجارى فى السبعينيات، كما تسارع إيقاع العملية المزدوجة لكل من المديونية والاستثمارات المولدة للتضخم.

ويستحق الجدول رقم (٩) التأمل عن كثب. وقد سطرنا فيه خطأ أفقيًا لتمييز فترة ما قبل ١٩٧٤ عما بعدها. وفى الجدول عدة نقاط تسترعى الانتباه. فقد ارتفعت الميزانية العامة للدولة بأكثر من الضعف، وتحديدًا ١١١%، مقارنة بمستويات ١٩٧٣. وازدادت الحصيلة الضريبية المباشرة من البترول من ٤ مليار دينار إلى ١٣ مليار دينار. وفى هذه الأثناء ارتفع الإنفاق على المعدات والسلع الرأسمالية ٨% فقط، بينما ازداد الإنفاق الجارى بنسبة ٥٠% ليبلغ ٩ مليارات دينار.

ويساعدنا الجدولان (١١) و(١٢) فى الإلمام بما نسميه شروط تنظيم المشروعات. حيث تبين بيانات الجدولين صورة الدولة كحاضنة وراعية، وكموزعة للمداخيل، وبخاصة الأجور وقد شهد العام ١٩٧٤ "ثورة" فى سياسة الاستهلاك، حيث أضحت الدولة "أمًا فوق العادة"، واستمرت تلعب هذا الدور طوال السنوات التالية.

فخلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٤ حدثت زيادة ثلاثة أضعاف تقريبًا. فى واردات الغذاء والمشروبات وسلع استهلاكية أخرى، حيث ارتفعت من أقل من مليارى دينار إلى خمسة مليارات دينار تقريبًا.

ثم بلغت هذه الواردات سبعة مليارات دينار فى العام ١٩٧٨. وإذا أضفنا المركبات إلى القائمة (ونعنى أساسًا السيارات الخاصة .... إلخ، وقد صنفت المركبات الصناعية ضمن "الآلات والسلع الرأسمالية الأخرى") فإن رقم واردات السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة يرتفع إلى سبعة مليارات دينار عام ١٩٧٤.

هذا وقد صدرت فى يناير ١٩٧٤ مجموعتان من المراسيم الجديدة، أولاها دشنت الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين، مما جعل طوابير طويلة من المرضى الخارجيين تتدفق على أبواب المستشفيات والعيادات، الأمر الذى برهن بشكل كافٍ على أن الفقر قد شكل فى الماضى حاجزًا منيعًا أمام حاجة اجتماعية حقيقية. والآن أصبحت هناك مجانية كاملة لكافة أنشطة الصحة العامة، شاملة الفحص الطبى والإدخال للمستشفى وتوفير الدواء. وكان من نتائج هذا أن تحررت الموارد المالية التى كانت الأسر توجهها للرعاية الصحية، الأمر الذى زاد من ضغط الطلب على السلع، وخاصة السلع المصنعة.

ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد، حيث أصدرت مجموعة مراسيم أخرى دشنت "سياسة وطنية للأجور". فقد انتقلت الدولة من وضع جداول الأجور بالساعة إلى تثبيت الحد الأدنى للأجور، لتضمن حدًا أدنى للأجور، وإن كانت قد حافظت على التمييز بين القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى. وهكذا أضفت الدولة الطابع

المؤسسى على دورها كموزع للمنح، كما أصبح العاملون بأجر ينظرون إلى الأجور كحق. أما فكرة أن هذا الحق يتضمن واجب العمل كشق مقابل فقد دفنت باطراد فى الوعى الثانوى للمواطنين.

وفى سياق هذه الظروف كان لابد لأداء منظمى المشروعات أن يتخذ معانى غير اعتيادية. فعلى أساس البيانات المتاحة يمكن تخمين سبب ذلك التناقص الكبير فى عدد المشروعات المرخصة. وكما رأينا فقد كان هذا زمن توسع، وحيث يرجح أن تكون الاستثمارات خارج جداول الترخيص الرسمية قد نمت بهدف تلبية الطلب المتصاعد بشكل حاد. وهناك تفسير ممكن آخر يرتبط بالمرحلة الثانية للثورة الزراعية التى تضمنت تأميم حيازات زراعية خاصة، مثلما يرتبط بتأكيد الدولة فى مارس وأكتوبر ١٩٧٤ لسيطرتها على حلقات توزيع وبيع المنتجات الزراعية والصناعية.

وفى رأينا الشخصى أن انتزاع السيطرة هذا كان سيصبح مستحيلًا لولا الأثر الناجم عن إتاحة الثروة النفطية. وبعد كل شىء فقد كان ١٩٧٤ هو العام الذى استوردت فيه الجزائر اللحوم والبطاطس والبصل والزبد والبيض والحليب– باختصار كل شىء لم تستطع الزراعة الجزائرية إنتاجه بكميات كافية، أو لم يشأ الزراع إنتاجه. وكان لابد لهذا التيار أن يستمر فى السنوات اللاحقة، وقد ساعدت عليه العوائد النفطية الكبيرة، وهو ما جعل الدولة، وبالأحرى الجماعة المتحكمة فى الفئة المسيطرة اجتماعيًا، تشعر بما يكفى من القوة لشن هجمات واسعة ضد المعارضين والخصوم.

تركز الثروة: حقيقة لا جدال فيها

من الطبيعى أن كان من غير الممكن المضى فى التدليل الجماعى الذى يمارسه وجود دور الدولة الراعية. ذلك لأن العطاء يسقط بكثافة على البعض دون البعض الآخر. وعلى أية حال فقد حدث توسع هائل للسوق المحلية، وزيادة

متواصلة فى مستويات الاستهلاك، وتحسن ملحوظ فى مستويات المعيشة مقارنة بالماضى. وكان هناك تطور موازٍ تمثل فى تركز الموارد والدخل والثروة فى قطاع أرباب العمل. وقد أصبح هذا التركز أكثر وضوحًا بمرور السنين، حتى تسبب السخط الذى أحدثه فى إثارة الاستنكار القوى الذى أدى إلى انفجار عام ١٩٨٨.

ويمكن للمرء الحصول على فكرة جيدة تمامًا عن مدى تركز الثروة، من خلال إلقاء نظرة على البيانات الكمية. وهى بيانات ثمينة للغاية ولا يمكن الاستغناء عنها فى هذا الصدد. ومع ذلك فإنها لا تسمح لنا بنظرة متعمقة للدوافع المحدّدة ومنطق هذه العملية. ونبدأ هنا بجانب نادرًا ما يتم التركيز عليه فى مناقشتنا للحقبة الاستعمارية، ألا وهو الميل إلى تكوين الاتحادات والشركات من النوع الذى حددته غرفة التجارة. وقد أوضحنا أن مسلمى الجزائر ظلوا حتى العام ١٩٦٠ ميالين إلى تكوين مشروعاتهم الفردية، فقد كان بالجزائر ١٠,٤٥٠ اتحاد وشركة، ولكن لم تتعد حصة المسلمين منها رقم ٥٠، أى قطرة فى المحيط.

غير أنه فى فترة الاستحواذ نجد أنه قد تم على الفور ملء الفراغ الذى تركه المستوطنون الاستعماريون الفارون فى كل مناحى التجارة والخدمات والتجارة الخارجية والحرف الحديثة والقطاع الصناعى. ولم يكن فى هذا شىء جديد. ففى ظروف أخرى، وأوقات أخرى، حدثت أيضًا عمليات استحواذ مماثلة. أما التطور غير المعتاد فقد تمثل فى الرغبة الجديدة فى تجميع رأس المال وتكوين الشركات. وكما أوضح مسح القطاع التجارى فقد كان هناك اندفاع كبير نحو تجميع رأس المال والموارد الشخصية. فشكلت المشروعات المشتركة ٣٣% من إجمالى المشروعات التجارية، وبلغت النسبة ٦٠% فى قطاع تجارة الآلات، والرقم نفسه فى تجارة الأدوات المنزلية، وفى قطاع الترفيه وسلع الرفاهية. وكان تواجد الجزائريين ضعيفًا إبان الحقبة الاستعمارية فى هذه القطاعات الحديثة بالتأكيد. وإلى جانب موجة الاستيلاء على الأعمال التى تركها المستوطنون الفارّون، والإلزام

بإعادة تسجيل الشركات منذ ١٩٦٣، وحركة "التجزير" العامة، حدث تغير أيضًا فى الموقف من القوانين والتنظيمات "الفرنسية" الموروثة. وحلت الشركات محل المنشآت الفردية، وإن تشكل بعضها من أفراد الأسرة الواحدة. وقد شهد العام ١٩٧١ اتجاهًا نحو تجميع رأس المال، والشيء نفسه حدث عامى ١٩٨٢و ١٩٨٦.

يضاف إلى هذا أنه بدءًا من ١٩٧٤-١٩٧٥ أخذ شيء جديد فى الظهور، حيث بدأت الشركات القائمة على أساس عائلى تنفتح على مساهمين من خارجها، أى على أناس من خارج الدائرة الأسرية المباشرة. ومع ذلك لا يمكن القول إن تلك العملية قد فتحت أبواب المشروعات العائلية على مصراعيها، وإنما جاء هذا الانفتاح حذرًا ومحدودًا فى العادة. ونعنى بهذا، ومن خلال الفحص عن كثب، أن "الأفراد" الذين يتم إدماجهم فى المشروع العائلى لم يكن ينظر إليهم كقاعدة على أنهم مجرد شركاء، وإنما باعتبارهم "ممثلين" لعائلات أخرى يراد التحالف معها. وهناك اعتبار آخر مهم فى حد ذاته، ويرجح أن تزداد أهميته فى المستقبل، حيث يعمل أولئك الأفراد- فى العملية الموصوفة سابقًا- كروابط بين البيروقراطيات المحلية والإقليمية أيًا كانت مجالات عملها، وبين طبقة منظمى المشروعات.

ولقد أصبح من الشائع القول بأن منح الرخص يمثل "امتيازًا" ينزع إلى أخذ مظهر الروتين. ونحن نعرف مدى أهمية هذا. فبالنسبة لكثير من مطورى المشروعات ضمنت عملية الترخيص لهم قوة احتكارية فعالة. وعلى الأقل كانت أرباحهم تأتى على الأرجح عن طريق الوضع المميز الذى حصلوا عليه، أكثر من أن تأتى من عمل منتج أو خدمة قيمة. وقد ارتبطت التطورات منذ ١٩٧٤-١٩٧٥ فصاعدًا بإجراءات إعادة الهيكلة الإدارية التى زادت عدد الولايات من ١٥ إلى ٣١ ولاية.

وقد اتسمت هذه الفترة التى شهدت فورة فى عائدات تصدير النفط، بتكاثر البيروقراطيات الإدارية الجديدة فى جميع البرامج الطموحة لتشييد البنية التحتية،

وبالتوسع فى التسهيلات الائتمانية للمقاولين النشيطين فى قطاع التشييد والأشغال العامة. باختصار كان هذا وقت تأمنت فيه الثروة العامة للمجتمع ككل مع الإثراء الشخصى لمئات من أعضاء هذا المجتمع. فقد حصلت المؤسسة البيروقراطية المحلية على حصص فى المشروعات المختلفة ومن ثم ضمنت حصتها فى ثمار النمو. كما تخفى البيروقراطيون الأفراد وراء "الشركاء" الأجانب الذين تمفصلت معهم مصالحهم. كذلك فإن أصحاب النفوذ المحليين وأولئك فى مواقع اتخاذ القرار- خاصة فيما يتعلق بعقود القطاع العام والتسهيلات الائتمانية وتراخيص الاستيراد- قد تصارعوا فيما بينهم وراقب كل منهم نشاط الآخر بقلق لفترة قصيرة، ولكنهم انتهوا إلى عقد التحالفات والمشاركات فيما بينهم. وفى مجال الأعمال الحرة فإن القدرة على تركيز رأس المال تعتمد على السلطة. وقد تكون قاعدة السلطة هذه محلية أو مركزية، ولكن المهم هو الحصول على دعمها. بيد أن السلطة الرسمية لا يمكن أن تصبح مقبولة من مشكلى الرأى العام أو أن تكتسب المشروعية ما لم تفز بتأييد الأرستقراطية التقليدية.

فلا يمكن لأى فرد على السواء أن يحصل مثلًا على عشرة أو نحو ذلك من عقود الأشغال العامة المربحة جدًا، كما لا يمكن لكل رب عمل أو صانع أن يحصل بسهولة على عقد مثل توريد الزى الموحد والمفروشات وغيرها من السلع الضرورية للمستشفيات فى ولاية بأكملها. ويمكن لمنظمى المشروعات القادرين على الحصول على تعاقدات مع القطاع العام أن يضمنوا المعاملة التفضيلية فى تخصيص المستلزمات. كما أن الفوز بعقد مشتريات حكومية يخول الموردين المحظوظين الحصول على معاملة سريعة استثنائية إذا تطلب الأمر استيراد مدخلات لا غنى عنها- نظريًا على الأقل- لتوفير الأصناف موضع التعاقد. ونعرف جميعًا مدى أهمية عقود المشتريات الحكومية، وكيف تساعد فى تحويل الأسماك الصغيرة إلى أسماك كبيرة داخل بنية القطاع الخاص.

إن تلك المشروعات التى تستفيد من السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية لملاكها فى بناء نفوذ كبير، هى فقط التى تستطيع مثلًا تدبير مخزون من المدخلات المادية الخام يكفى لعام أو اثنين. ولكن مع انكماش موارد الجزائر من العملات الأجنبية، أصبح واضحًا أن عملية التصنيع المأمولة للبلاد كانت وهمًا ولا حاجة بنا للقول بأن أحدث مخصصات الموازنة العامة من النقد الأجنبى لمشروعات القطاع الخاص (يوليو ١٩٨٩) تعد بمثابة جائزة كبيرة. ولا يحتاج المرء أن يكون نبيًا كى يرى أن الاعتبارات الصارمة للجدارة الاقتصادية تلعب دورًا صغيرًا فى اتخاذ القرار.

إن نجاح أو فشل منظمى المشروعات يعتمد كلية على نفوذهم للحصول على عقود المشتريات الحكومية. فهى تضمن لهم قوة احتكارية وقدرة على مواصلة العمل فى السوق، وهما شرطان فى المقابل لتجميع منافع ذات أهمية استراتيجية. كما تعمل هذه الأرباح على تعزيز الميزة الأولية نفسها. ولا يمكن تحقيق المطلب الجديد باللبرلة ما لم ينته احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتحكمها فى سوق النقد الأجنبى، وكذلك إدارتها لحزمة الأجور الوطنية. ومع تحقق هذا أصبحت السلطة أقل أحادية ومتعددة المراكز بشكل مطرد. هذا وقد تزامن انفجار أكتوبر مع انهيار قاعدة موارد الدولة، ليؤدى إلى المزيد من تقليص الحيز المتروك للعمل.

جدول قم (١)

المشروعات المنشأة والمستولى عليها
(العدد الصافى)

بيان	١٩٥٥-١٩٦٢		١٩٦٣-١٩٦٥		١٩٨٥-١٩٦٥	
	جديد	مستولى عليه	جديد	مستولى عليه	جديد	مستولى عليه
ملكية فردية	٤٧	١٩	٥٦	٦٣	١٠٣	٨٢
شركات وشركات ذات مسئولية محدودة	٥٠	٢٥	٤٢	٩٧	٩٢	١٢٢
الإجمالى	٩٧	٤٤	٩٨	١٦٠	١٩٥	٢٠٤

المصدر: عمليات الاستيلاء أو الاستحواذ على الحصص قبل الاستيلاء.
مبنى على:.1971 AARDES Industrial file, volume 2

جدول رقم (٢)

تركز تجارة الجملة الخاصة

بيان	حجم الأعمال (دينار جزائرى)				
	أقل من ٥٠٠ ألف	من ٥٠٠ألف إلى مليون	من مليون إلى ٥ملايين	٥ملايين فأكثر	متوسط وإجمالى
عدد المشروعات	١٢١٢	٤٨٣	٧٢٣	١١٨	٢٥٣٦
النسبة المئوية من الإجمالى	٤٧,٨	١٩	٢٨,٥	٤,٧	١٠٠
إجمالى حجم الأعمال (بالألف دينار)	٢٥١,٨٧٠	٣٤٤٠١٢	١٤٩٦٠٣٦	١٦٠٦٧١١	٣٦٩٨٦٣٣
النسبة المئوية من إجمالى حجم الأعمال	٦,٨	٩,٣	١٠,٤	٤٣,٤	١٠٠
متوسط حجم الأعمال للمشروع الواحد (بالألف دينار)	٢٠٨	٧١٢	٢٠٦٩	١٣٦١٩	١٤٥٨

Source: Data on the Private wholesale Trade (1969) SEP/DS, December 1970.

جدول رقم (٣)

حصة CSP فى إنشاء المشروعات الجديدة (٪)

بيان	قبل ١٩٦٢		١٩٦٤-١٩٦٥		١٩٦٦-١٩٦٩		١٩٧٠-١٩٧٣		١٩٧٤-١٩٧٧		١٩٧٨-١٩٨١	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مديرو مبيعات	١١	١١,٧	٧٠	٨١,٦	٢٤٨	٥٩,٢	١٦٣	٥١,٤	٥٩	٤٧,٢	١٣	٨١,٢
تنفيذيون	٥٢	٥٥,٢	١٥	١٧,٢	٢٠٢	٤٠,٩	١٣٣	٤١,٩	٢١	١٧,١	٣	١٨,٨
حزبيون	٢٢	٢٣,٤	–	–	١٣	٢,٦	٢	٠,٦	٢٦	٢١,١	–	–
إجمالى	٩٤	١٠٠	٨٧	١٠٠	٤٩٤	١٠٠	٣١٧	١٠٠	١٢٣	١٠٠	١٦	١٠٠

المصدر: جمع بمعرفة الكاتب.

جدول رقم (٤)

بدايات CSP لصانعى المنسوجات (١٩٨٤-١٩٨٥)

تجار		رجال مبيعات		عاطلون		كبار ملاك		محاسبون		آخرون		إجمالى	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
٧٧	٧٠	٤	٣,٦	١١	١٠	٤	٣,٦	٤	٣,٦	١٠	٩	١١٠	١٠٠

المصدر: Sehata- zatla 1986, P. 31.

جدول رقم (٥)

التطور الإجمالى للقطاع الخاص فى الصناعة والتشييد وقطاع الأشغال العامة

		١٩٧٠		١٩٧٤		١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٤(*)	
		المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف
الصناعة	٤عاملين فأقل	٢٢٠١	٤٤٠٢	٣٢٠١	٦٤٠٢	٣٣٣٩	٦٦٧٨	٧٥٠٦	١١٤٠٦	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
	٥ فأكثر	١٨٤٥	٥١٣٩٢	٢٦١٨	٦٦٢١٩	٢٧٣١	٦٠٠٨٢	٤٢٨٤	٨٧٨٨٢	٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
	المجموع	٤٠٤٦	٥٥٧٤٩	٥٨١٩	٧٢٦٢١	٦٠٠٧٠	٦٦٧٦٠	١١٧٩٠	٩٩٢٨٨	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠

(*) مقدرة من التقرير التنفيذى لخطة السنوات الخمس ١٩٨٠-١٩٨٤.

(*) المصدر: ملفات وزارة التخطيط.

تابع جدول رقم (٥)

التشييد والأشغال العامة	٤ عاملين فأقل	١٠١٤	٢٣١٥	٢٠٤٥	٣٦٨١	٢٢٩٩	٤١٣٨	٢٦٥٨	٣٦٢٤	٣٠٠٠	٩٠٠٠
	٥ فأكثر	١٣١٧	٥٠٠٠٠	١٥٤٢	٩٠٣٧٩	١٧٣٤	٥٣٧٤	٢٥٩٩	١٢٦٠٢١	٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠
	المجموع	٢٣٣١	٥٣٣٣١٥	٣٦٨٧	٩٤٠٦٠	٤٠٣٣	١٠٥٥١٢	٥٢٥٧	١٢٩٦٤٧	٦٠٠٠	١٥٩٠٠٠
	الإجمالي	٦٣٧٧	١٠٩٠٦٤	٩٤٠٦	١٦٦٦٨١	١٠١٠٣	١٧٢٢٧٢	١٧٠٤٧	٢٢٨٩٣٣	٢١٠٠٠	٣٠٩٠٠٠

جدول رقم (٦)

الناتج المحلى الإجمالى من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٨ (بأسعار ١٩٧٨)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاستهلاك النهائي	٢١،٥١٦,٧	٢٣،٢٢٨,٨	٢٤،٩٧٢,٢	٢٦،٤٩٧,٧	٢٨،٠٧٠,٨	٣٠،١٣٨,٤	٣١،٧٨١,١	٣٨،٦٣٢,٥	٤٢،٠٨٥,٧	٤٥,٤,٤٥,٩	٤٩,٥,٢١,٣	٥٣,٨,٤٧,٧
الاستهلاك العائلي	٢٠،٠٤٣,١	٢١،٦٧٢,٢	٢٣،٥٧٨،٧	(٢٥،٠١٩,٧)	٢٦،٠٥٥,٨	٢٤،٤١١,٨	٣٠،٠٩٠,٠	٣٦،١٢٥,٣	٣٩،٦٢٢,٦	٤٢,٢,٤٩,٦	٤٥,٩,١٠,٠	٤٩,٩,٠٢,٥
استهلاك الخدمات الإدارية	١،٤١٠,٧	١،٤٩٦,٩	١،٢٣٧,٢	(١،٣٥٦,٤)	١،٩١٥,٤	١،٧٤٩,٠	١،٧٠٣,٣	٢،٤٤٢,٨	٢،٣٩٧,٢	٣,١٣,٤,٩	٣,٥٣,٧,٩	٣,٨٦,٦,٢
استهلاك المؤسسات المالية	٦٢,٩	٦٠١,٠	١١١,٣	(١٢١,٦)	٩٩,٦	٧٧,٦	٦٨,٨	٦٤,٤	٦٥,٩	٦٤,٤		

تابع جدول رقم (٦)

التراكم الإجمالي	١٠،٦١٠,٠	١٢،٧٤٧,١	١٥،٨١٠،٢	١٩،٧٧٥,٩	١٨،١٦٨,١	١٩،٩٨٤,٧	٢٣،٨٧٢,٢	٣٤،٣٥٧,٨	٣٨،١١٩,١	٣٧,٠,٧١,٩	٤٦,٩,٥٢,٧	٥٤,٧,٨٠,٤
ABFF	٩،٦٣٤,٦	١١،٧١٦,٢	١٤،٧٩٧,٣	١٨،٧٠٠,٨	١٧،٢١٧,٤	١٨،٩٣٩,٩	٢١،٠٧٢,٤	٢٥،٩٩٤,٦	٣٢،٣٧٢,٣	٣٦,٣,٢٤,١	٤٣,٧,٤٠,٤	٥٠,٩,٤٨,٤
فرق المخزون	٦٨٤,٤	١،٠٣٠,٩	١،٠١٢,٩	١،٠٧٥,١	٩٥٠,٧	١٥٣,٨	٢،٧٩٩,٨	٨،٣٦٣,٣	٥،٧٤٦,٨	٧٤٧,٨	٣,١١,٢,٣	٣,٨٣,٢,٠
صادرات السلع والخدمات	١٧،٢١٩,٩	١٩،٤٥٨,٢	٢١،٢١٢,٣	٢٢،٦١٣,٤	١٦،٤٣٠,٩	٢٣،٨٠٥,٨	٢٤،٦٣٢,٣	٢٠،٧٤٩,٦	٢٣،٢٩٠,٧	٢٣,٦,٦١,٥	٢٤,٧,٧١,٩	٢٦,٢,١٦,٠
واردات السلع والخدمات	٩،٣٠٩,٥	١١،٠٦٥,٦	١٣،٢٨٢,٥	١٤،٦٧٥,٦	١٣،١٢٣,٨	١٤،٣٦٧,٠	١٨،١٧٠,٤	٢٦،٦٦٣,٤	٣٣،٢٥٩,٨	٣١,٤,٢٨,٢	٣٨,٧,٢٣,٧	٤١,٨,٧٥,١
التعديل الإحصائي	٤٥٣,٥+	٩٣٤,٤+	٨٧٩,٧+	٦٢٤,٤+	٣٧٣,٥+	٨٧٢,٨+	٨٧٢,٦+	١،٠٢٣,٧-	٦٧٨,٧+	٧٦٢,٣+	١٤٦,٧-	–
الناتج المحلي الإجمالي	٤٠،٤٩٩,٨	١٥،٣٢٢,٩	٤٩،٠٤٦,٩	٥٤،٥٣٥,٥	٤٩،٩١٩,٥	٦٠،٤٣٤,٧	٦٢،٣٧٩,٨	٦٦،٠٤٩,٦	٧٠،٩١٤,٤	٧٥,٥,١٣,٤	٨٢,٣,٧٥,٥	٩٢,٩,٦٩,٠

المصدر: O.N.S. No. 16, 1987, p. 65

جدول رقم (٧)

موازنة التوظيف والموارد بالأسعار الثابتة

(بالمليون دينار)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الناتج المحلي الإجمالي	١١٣،٢٠٧,٢	١١٥،٤٠٩,٣	١١٨،٣٢٧,٢	١٢٥،٨٥٩,٩	١٣٢،٤٨١,٥	١٣٩،٨٠٦,٥
واردات السلع والخدمات	٤١،٩٨١,٦	٤٤،٢٥٤,٨	٥١،٤٥٣,٦	٥٠،٥٨٠,٧	٥٣،٧١٨,٩	٥٥،٠٦١,٨
إجمالي الموارد	١٥٥،١٥٨,٣	١٩٩،٢٦٤,١	١٦٩،٧٨٠,٨	١٧٦،٤٤٠,٩	١٨٦،٢٠٠,٤	١٩٤،٨٦٨,٣
الاستهلاك النهائي	٦٠،٥٤٦,٤	٦٦،٧٠٣,٦	٧٢،٥٩٤,٣	٧٥،٧٢٣,١	٧٨،٢١٨,٤	٨٢،٣٤٨,١
الاستهلاك العائلي	٥٦،٢١٦,٦	٦١،٦٧٠,٠	٦٧،١٨٩,٧	٧٠،٢١٤,٢	٧٢،٥٥٧,٩	٧٦،٤٣٩,٥
استهلاك الخدمات الإدارية..الخ	٤،٣٢٩,٨	٥،٠٣٣,٦	٥،٤٠٤,٦	٥،٥٠٨,٩	٥،٦٦٠,٥	٥،٩٠٨,٦
إجمالي التراكم	٥٤،٤٠٦,٨	٥٨،٢٢٧,٩	٦٠،٣٩٧,٢	٦٠،٥٨٥,٦	٦٤،٣٣٨,٢	٦٥،٦٥٤,٦

تابع جدول رقم (٧)

ABFF	٥٠،١٧٤,٦	٥٠،٣٢٣,٩	٥٤،٠٥٥,٥	٥٦،٤٧٨,٣	٥٩،٤٢٥,٧	٦١،٥٤٩,٩
فرق المخزون	٤،٠٣٢,٢	٧،٩٠٤,٠	٦،٣٤١,٧	٤،٠٨٠,٣	٤،٩١٢,٥	٤،١٠٤,٧
صادرات السلع والخدمات	٤٠،٢١٥,٦	٣٦،٢٢٣,٤	٣٦،٣٣٣,٤	٤٠،٠١٩,٥	٤٢،٥٣٢,٦	٤٤،٩٤٤,٢
إجمالي الوظائف	١٥٥،١٨٨,٨	١٦١،١٥٤,٩	١٦٩،٣٢٤,٩	١٧٦،٣٢١,٢	١٨٥،٠٨٩,١	١٩٢،٩٤٦,٩
التعديل الإحصائي		١،٤٦٠,٨-	٤٥٥,٩	١١٩,٤	١،١١١,٢	١،٩٢١,٤

المصدر: O.N.S., No. 15, 1987, p. 66

جدول رقم (٨)

موازنة التوظيف والموارد بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الناتج المحلي الإجمالي	١١٣،٢٠٧,٢	١٤٣،٧٠٣,٩	١٦٩،٤١٣,٧	١٨١،٥٢٩,٥	٢٠٤،١٢٨,٢	٢٢٧،٨٢٠,٠
واردات السلع والخدمات	٤١،٩٨١,٦	٤٩،٣٦٤,١	٥٩،١٦٦,٠	٦٠،١٧٧,٩	٦٠،١٧٥,٠	٦١،٦٠٥,٠
إجمالي الموارد	١٥٥،١٨٨,٨	١٩٣،٠٦٧,٧	٢٢٨،٥٧٩,٧	٢٤،٧٠٧,٤	٢٦٤،٣٠٣,٢	٢٨٩،٤٢٥,٠
الاستهلاك النهائي	٦٠،٥٤٦,٤	٧٣،٠٤٠,٥	٩٩،٧٩٤,٧	٩٩،٧٥٩,٩	١٢٠،٧٦٩,٢	١٢٤،٣٩٠,٠
الاستهلاك العائلي	٥٦،٢١٦,٦	٦٧،٥٢٨,٧	٨٤،٣١٤,٤	٩٢،٧١٢,٠	١٠٣،١٩٤,٢	١١٥،٨٩٠,٠
استهلاك الخدمات الإدارية..الخ	٤،٣٢٩,٨	٥،٥١١,٨	٦،٤٣٠,٣	٧،٠٤٧,٩	٧،٥٧٥,٨	٨،٥٠٠,٠

تابع جدول رقم (٨)

إجمالي التراكم	٥٤،٤٠٥,٣	٦٣،٥١٢,٠	٧٠،٣٣٥,٧	٧٧،٣٤٢,٤	٨٧،٣١٩,٩	٩٥،٢٢٥,٩
ABFF	٥٠،٣٧٤,٦	٥٤،٨٨٠,٨	٦٣،٠٤٤,٦	٧١،٤٨٧,٦	٨٠،٣١٩,٠	٨٩،٥٢٥,٠
فرق المخزون	٤،٠٣٢,٢	٨،٦٣١,٢	٧،٧٩٠,٨	٥،٨٥٤,٨	٧،٥٠٠,٠	٦،٧٠٠,٠
صادرات السلع والخدمات	٤٠،٢٣٥,٦	٥٦،٥١٥,٢	٦٦،٩٤٩,٣	٦٤،٦٠٥,١	٦٥،٧١٥,٠	٦٨،٨١٠,٠
إجمالي الوظائف	١٥٥،١٨٨,٨	١٩٣،٠٦٧,٧	٢٢٧،٥٧٩,٧	٢٤١،٢٠٧,٤	٢٦٤،٣٠٣,٢	٢٠٩،٤٢٥,٠

جدول رقم (٩)

الموازنة العامة للدولة ١٩٦٣ـ١٩٨٥ (بالمليون دينار)

الإيرادات				النفقات			
السنة	الضرائب	النفط	غير الضرائب	الإجمالي	إنفاق جاري	إنفاق رأسمالي (*)	الإجمالي
١٩٦٣	٢،١٦٣	٢٥٧		٤،١١٠	٢،٢٣٧		
١٩٦٤	٢،٥٨١	٢٩٥		٤،٢٠٠	٢،٠٧٠		
١٩٦٥	٢،٧٥٢	٣٧٧	١١٠	٢،٨٦٢	٢،٧٥٧	٣٣٢	٣،٤٥٦
١٩٦٦	٣،٠٢٤	٦٣٢	٤٩٣	٣،٥١٧	٢،٥٤٦	٩٥٢	٣،٧٩٨
١٩٦٧	٣،٣٧٧	٨٨٠	٦٥٢	٤،٠١٩	٣،٣٩٨	٨٣٦	٤،٢٣٤
١٩٦٨	٣،٩٥٣	١،١٣٤	٦١٥	٤،٥٦٨	٣،٤٦٥	١،٢٩٦	٤،٧٠١
١٩٦٩	٤،٧٣٤	١،٣٢٠	٩٥٤	٣،٦٨٣	٣،٥٧٨	١،٨٧٥	٥،٤٥٣

(*) مخصصات نهائية

١٩٧٠	٥،٤٥٦	١،٣٥٠	٨٥٠	٦،٣٠٦	٤،٢٥٣	١،٦٢٣	٥،٨٧٦
١٩٧١	٥،٩٨٢	١،٦٤٨	٩٣٧	٦،٩١٩	٤،٦٨٧	٢،٢٥٤	٦،٩٤١
١٩٧٢	٨،٤٣٤	٣،٢٧٨	٧٤٤	٩،١٧٨	٥،٣٦٥	١،٨١٢	٨،١٩٧
١٩٧٣	٩،٩٥٦	٤،١١٤	١،١١١	١١،٠٥٧	٦،٢٧٠	٣،٧١٩	٩،٩٨٩
١٩٧٤	٢١،٣٣٩	١٣،٣٢٩	٢،٠٣٩	٢٣،٤٣٨	٩،٦٠٦	٤،٠٠٢	١٣،٤٠٨
١٩٧٥	١٩٥	١٣،٤٦٢	١،٣٥٨	٢٣،٠٥٢	١٣،٦٥٦	٣،٤١٢	١٩،٠٦٨
١٩٧٦	٢٤،٩٧٦	١٤،٢٣٧	١،٢٣٩	٢٦،٢١٥	١٣،١٢٠	٥،٤١٢	٢٥،٤٧٣
١٩٧٧	٣١،٢٧٩	١٣،٠١٩	٢،٢٠٠	٣٣،٤٧٩	١٥،٢٨٢	١٠،١٩١	
١٩٧٨	٣٥،٣٧٩	١٧،٣٦٣	١،٤٠٣	٣٦،٧٨٢	١٧،٥٧٥	١٢،٥٣١	٣٠،١٠٦
١٩٧٩	٤٤،٨٤٤	٢٦،٥١٦	١،٥٨٥	٤٦،٤٢٩	٢٠،٠٩٠	١٣،٤٢٥	٣٣،٥١٥
١٩٨٠	٥٨،٠٢٩	٣٧،٦٣٨	١،٥٧٤	٥٩،٥٩٤	٢٦،٢٨٩	١٧،٢٢٧	٤٤،٠١٦
١٩٨١	٧٦،٧١٤	٥٠،٩٥٤	٢،٦٧٠	٧٩،٣٨٤	٣٤،٢٠٥	٢٣،٤٥٠	٥٧،٦٥٥
١٩٨٢	٦٩،٤٤٨	٤١،٤٥٨	٤،٧٩٨	٧٤،٢٤٦	٣٧،٩٩٦	٣٤،٤٤٩	٧٢،٤٤٥
١٩٨٣	٧٤،٨٥٢	٣٧،٧١١	٥،٧٩٨	٨٠،٦٤٤	٤٤،٣٩١	٤٢،٩٣٤	٨٧،٣٢٥
١٩٨٤	٨٩،٣٩١,١	٤٣،٨٤١,٢	١٠،٨٥٦	١٠٠،٢٧٧,٦	٥٠،٢٧١,٠	٤٤،٧٠٥	٩٤،٩٧٦
١٩٨٥	٩٣،٦٨٤,٣	٤٦،٧٨٦,٧	١٢،٢٨٣	١٠٥،٩٦٧,٢	٥٤،٦٠١,٠	٤٨،٨٧٠	١٠٣،٤٧١

المصدر: جمع بواسطة الكاتب

جدول رقم (١٠)

تغير أنماط التشغيل ١٩٦٧_١٩٨٧

القطاع	١٩٥٧	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الزراعة	٨٧٤	٩٣٤	٨٧٣	٩٧٠	٩٥٩	٩٦٩	٩٥٣	٩٦٠	٩٦٠	٩٦٠	٩٩٠
الصناعة	١٢٣	١٦١	٢٤٥	٣٧٥	٤٠١	٤٣١	٤٥٨	٤٦٨	٤٧٥	٤٩٥	٥١٠
التشييد والأشغال العامة	٧١	٨٢	١٩٠	٣٢٩	٤٣٧	٤٦٩	٥٠٤	٥٥٢	٦١٧	٤٥٣	٦٥٨
النقل	٥٣	٦٤	٨٥	١٢٠	١٣٠	١٤٢	١٤٨	١٥٢	١٦٠	١٦٦	١٧٠

التجارة والخدمات	٣٢١	٣٣٤	٣٥٥	٤٣٠	٤٧٠	٤٨٧	٥٠٤	٥٤١	٥٦٨	٥٩٤	٦١٢
الخدمات الإدارية	٣٠٦	٣١٨	٤٣٤	٥٦٥	٦١٥	٦٦٠	٧٠٥	٧٥٢	٧٩٧	٥٤٥	٩٠٠
إجمالى القطاعات	١،٧٤٨	١،٨٩٣	٢،١٨٢	٢،٨٥٩	٣،٠٢٢	٣،١٥٦	٣،٢٩٤	٣،٤٢٥	٣،٥٧٧	٣،٧١٥	٣،٨٤٠

جدول رقم (١١)

تغير مستويات الأجر فى الساعة حسب مستويات التأهيل ١٩٦٩-١٩٨٠ (دينار جزائري)

مستوى التأهيل	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المتوسط العام	٢,٠٧	٢,٨٠	٢,٦٣	٢,٨٨	٢,٩٤	٣,٢٧	٣,٥٦	٣,٧٩	٤,١٢	٤,٥١	٥,٤٣	٦,٤٦	٦,٨٤
العمالة عاليـــة المهارة	٣,٥١	٤,١٠	٣,٩٥	٣,٨٦	٤,٣٩	٤,٤٣	٤,٧١	٤,٩٣	٥,٥٥	٦,٧٦	٦,٨٧	٨,٩٧	٩,٣٠
العمالة الماهرة	٢,٠٦	٣,٢٠	٣,٢٥	٣,٥٨	٣,٤٩	٣,٨٨	٤,٣٠	٤,٤١	٤,٧١	٥,١٠	٥,٩٤	٧,٤٧	٧,٩٥

جدول رقم (١١)

العمالة المتخصصة	٢,٣٣	٢,٥٥	٢,٦٤	٣,١٨	٢,٣٧	٣,٣٥	٣،٤٥	٣,٧٧	٤,٢٣	٤,٧٣	٥,٢٤	٦,٦٤	٦,٧٩
العمالة العادية	١,٨٢	١,٨٥	١,٨١	١,٨٩	٢,١٢	٢,٣٥	٢,٦٢	٢,٨٧	٣,٠٧	٣,٣٩	٤,٥٠	٥,٣٧	٥,٨٠

المصدر: جمع بواسطة الكاتب

جدول رقم (١٢)

الواردات والصادرات: الفئات الرئيسية (مليون دينار)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الواردات:													
منتجات غذائية ومشروبات	–	٧١٦	٤٣٢	٦٨٠	١،٣٤٨	١،٢٣٨	١،٢١٨	٢،٢٢٤	٤،٢٣٣	٤،٦٢٥	٤،٤٨٨	٥،٠٣٩	٥،٣٧٤
مواد صناعية	١،٨٤٧	١،٣٠٠	٢،٠٠٠	٢،٤٣٢	٢،٢٣٥	٢،٤٢٩	٤،٥٤٦	٧،٣٢٩	٧،٣٢٤	٦،١٢٧	٩،١٣٩	١١،١٩٦	١٠،٨٣٥
وقود نفطي	٤٠	٥٣	٥٦	١١٢	١٨٩	١٢٥	١١٨	١٨٥	٣٤٧	٣٨١	٥٣٥	٤٢٢	٥٢٣
آلات وسلع صناعية أخرى	٥٢٥	١،٠٢٦	١،١٨٠	١،٢٢٣	١،٣٤٩	١،٢٢٧	٢،٤٤٧	١،٠٠٦	٦،٢٤٢	٥،٦٧٠	٩،٢١٦	٢١،٥٠١	١٠،٦٠٩

تابع جدول رقم (١٢)

وسائط نقل وقطع غيار	٢٦٨	٣٦٢	٤٩٠	٦٩١	٩٠١	٨٥٠	١،١٢٥	١،٧٣٠	٢،٨٣١	٢،٥٠٠	٤،٤٣٤	٥،٦٠٦	٣،٢٧١
مواد بناء	٤٢٨	٤٤٦	٥٢١	٤٨٤	٣٤١	٤٠٩	٦٧٨	١،٢٤٧	١،٤٧١	١،١١٤	١،١٦٨١	١،٧٩٨	١،٧٣٦
سلع غير مذكورة فى بند آخر	–	١	٢	٣	٣	٤	٥	١١	١٧	٢١	٤	٤	١٠
الإجمالي	٣،١٠٨	٣،٩٠٤	٤،٦٨١	٥،٦٢٥	٦،٣٦٦	٦،٢٨٣	١٠،١٣٧	١٣،٧٣٢	٢٢،٤٦٥	٢٠،٤٣٨	٢٩،٤٩٧	٤٥،٥٦٦	٣٢،٣٥٨
الصادرات:													
منتجات غذائية ومشروبات	٥٤٨	٦٢٥	٣٤١	٩٥٧	٤٣٥	٥٣٦	٧٧٢	٤٢٨	٥٠٩	٦٦٢	٥٢٦	٥٦٢	١٢٤

تابع جدول رقم (١٢)

مواد صناعية	١٢٦	٤٣٠	٤٦٧	٤٣٧	٣٢٨	٣٨٩	٢٧٧	١٣٨	٤٣٦	٤٧٣	٤٥٥	٣٧٠	٤٢٧
وقود نفطي	٢،٦٢٥	٢،٩٦٠	٣،١١٨	٣،٤٢٥	٣،٧٨٩	٤،٢١٦	٦،٢٦٦	١٦،٢٦١	١٧،٢٧١	٢٤،٩٩٧	٢١،٤٨٥	٢٣،٣٠٠	٣٥،٨٣٩
آلات وسلع رأسمالية أخرى	٢٩	٢٤	٣٤	٢٥	١٢٠	٩٥	٤٢	٩٨	١١٨	١	٢	٤	٣
وسائط نقل وقطع غيار	٩٢	٥٨	٤٦	٧٢	٢٩	٣٤	٣٦	٣٥	٢١	١٢	١٧	٤	-
سلع استهلاكية	٢٧	٣١	٤٤	٤٢	٤٤	٤٣	٤١	٤٢	٢٥	٢١	٧٥	١٤	٥٤
سلع غير مذكورة فى بند آخر	-	-	-	١	١	١	٥	-	-	-	-		-
إجمالى الصادرات	٣،٤٤٧	٤،١٢٨	٤،٠٥٠	٤،٩٥٩	٤،٧٤٦	٥،٣١٤	٧،٤٣٩	١٧،٠٠٢	١٨،٣٨٠	٢٦،١٦٦	٢٢،٥٦٠	٢٤،٢٥٤	٣٦،٧٤٧

جدول رقم (١٣)

بنية القطاع الخاص الصناعى وقت مسح ١٩٧١-١٩٧٢

بيان	الحجم ١	الحجم ٢	الحجم ٣	الإجمالي والمتوسطات
عدد المشروعات	٨٩١	٣٣٤	١٦٨	١،٣٩٤
عدد المشتغلين بأجر	١٢،٨٠٨	١٤،٥٤٢	١٩،٤٦٩	٤٦،٨١٩
متوسط المشتغلين بأجر للمشروع الواحد	١٤،٣٧	٤٣،٥٣	١١٥،٨٨	٣٣،٥٨

المصدر: مسح الصناعات الخاصة ١٩٧١-١٩٧٢، جزء ٤، ص ص ٧١ و١٠٣

جدول رقم (١٤)

توزيع الأصول الثابتة من حيث الكمية (١٩٧١)

بيان	الحجم ١	الحجم ٢	الحجم ٣	الإجمالي والمتوسطات
إجمالى الأصول الثابتة	١٨٩،٤٣٥	٢٤٩،٤٦٨	٤٥٢،٥٣٨	٨٩١،٤٤٣
الأصول الثابتة/ المشروع	٢١٢،٦١١	٧٤٦،٩١٠	٢،٦٩٣،٦٧٨	٦٣٩،٤٨٥
الأصول الثابتة/ قطاع الأجور	١٤،٧٩٠	١٧،١٦٧	٢٣،٢٤٤	١٩،٠٤٠

المصدر :مسح الصناعات الخاصة ١٩٧١-١٩٧٢، الجزء الرابع، ص ص ٧١ و١٠٣

جدول رقم (١٥)

التوزيع الإجمالى للأصول الثابتة (١٩٨٢ـ١٩٨٣)

	عدد المشتغلين				
	١٠-١٩	٢٠-٢٩	٣٠-٤٩	أكثر من ٥٠	الإجمالي
ISMNE	٣٢,٨	٢١,٠	٤٦,٣	١٦٨,٨	٢٦٨,٩
مواد البناء	١٩,٧	٣٠,٢	٢٦,٦	٢٨,٨	١٠٥,٣
كيماوية وبلاستيك	١١٨,٧	–	٢٧,٢	٩٩,٩	٢٤٥,٨
مواد غذائية	٣٢٢,٨	٧٧,٢	١٦,٧	٣٠٦,٣	٧٢٣,٠
منسوجات	٢٥٧,٩	٣٨٣,١	٥٧٤,٨	٣٣٣,٤	١،٥٤٩,٢
جلود	٨,٣	٧٦,١	٤٧,١	١٤٤,٣	٢٧٥,٨

تابع جدول رقم (١٥)

أخشاب	٩٢,٧	١٠,٠	٤٤,٩	٥٢,٦	٢٠٠,٢
أخرى	–	٥,٢	–	–	٥,٢
إجمالي	٨٥٢,٩	٦٠٢,٠	٧٨٥,٦	١،١٣٤,١	٣،٣٧٣,٤

المصدر: CENEAP, op. cit., p.105

جدول رقم (١٦)

توزيع العائدات ١٩٨٢ـ١٩٨٣ حسب الحجم و BAE (ألف دينار جزائري)

إجمالى العائدات	٤٤٨،٠٠٧	٤٩٢،٤٩٨	١،١٢٤،٨٧٠	٢،٠٦٥،٣٨١
العائدات/ المشروعات	٥٠٢،٨١٣	١،٤٧٤،٥٤٤	٦،٦٩٥،٦٩٠	١،٤٨١،٦٢١
العائدات/ قطاع الأجور	٣٤،٩٧٨	٣٣،٨٦٧	٥٧،٢٤٨	٤٤،١١٤

المصدر : CENEAP, op. cit., p.105

جدول رقم (١٧)

التغير فى ورديات العمل ١٩٧١-١٩٨٦(*)

	وردية واحدة	%	ورديتان	%	ثلاث ورديات	%	إجمالي	%
مسح ١٩٧١-١٩٧٢	١،٠٣٨	٦٩,٦	٢٢٥	١٥,١	٢٢٨	١٣,٥	١،٤٩٢	١٠٠
مسح ١٩٨٢-١٩٨٣	٨٣٨	٧٤,٤	١٨٣	١٦,٢	١٠٦	٩,٤	١،١٢٧	١٠٠
استطلاع ١٩٨٦	٤٢٧	٨٨,٧	٣٤	٧,٠	٢١	٤,٣	٤٨١	١٠٠

المصدر: مسح ١٩٧١-١٩٧٢، الجزء الثالث، ص٤٣؛ مسح ١٩٨٢-١٩٨٣، CENEAP، ص ١٥٦؛ استطلاع ١٩٨٦، غرفة التجارة الوطنية

(*) أعلن هذا في نوفمبر ١٩٦٥، وقدم رسميًا باعتباره قانون الاستثمار في سبتمبر ١٩٦٦.

المـــراجـــع:

Benhouria, Tahar, 1980, L 'F.conomie de I 'Algerie, Maspero, Paris.

Cardoso, F, H, and E, Faletto, 1978, Dependance et développement en Amérique Latine, PUF, Paris.

Chaulet, Claudine, 1987, La terre, lesfreres et L'argent, OPU, Algérs.

Dobb, Maurice, 1971, Etudes sur Ie diveloppement du capitalisme, Maspero, Paris.

Hirsch, J, P, 1975, Les milieux du commerce, L'esprit de système et Ie pouvoir á la veille de la révolution, Annales E.S.c. No.6.

Prenant, André, 1967, «La propriété foncière des citadins», in Annales Algeriènnes de Géographie, No.3.

Révolution Africaine, 1987, Algiers, Special issue, July.

Sehaba-Zatla, 1986, «Le procés de valorisation du capital privé national», masters thesis, Gran.


الفصل السادس

الحركات الاجتماعية البرجوازية
والنضال من أجل الديمقراطية
فى نيجيريا
(تحرى حقيقة مافيا "كادونا")(*)

أديبايو أولوكوشى(**)

مقـدمـــة :

سجل "تاكايا" و"تيودن" فى تصديرهما للكتاب الذى حرراه بعنوان "مافيا كادونا: دراسة فى صعود وتطور وتوطد النخبة الحاكمة فى نيجيريا" أنه من "القضايا القليلة التى أثارت خيال محللى السياسة النيجيرية فى الأزمنة الحديثة: الدور الذى تضطلع به مافيا "كادونا" فى الاقتصاد السياسى النيجيري" (Takaya and Tyoden 1987: vi) ولعل هذا يمثل التعليق الأقل إثارة للجدل فى ذلك الكتاب الحافل بوجهات النظر المتضاربة بشأن جماعة النخب النيجيرية الشمالية المعروفة فى الأوساط الشعبية باسم "مافيا كادونا".

وقد انزلق كثيرون فى مسار الجدل العام بشأن "مافيا كادونا" إلى تعريف هذه الجماعة– على نحو غير نقدى بعض الشيء وبدون حتى أن يكلفوا أنفسهم جهدًا لإثبات حقيقة وجودها– على أنها القوة المحركة التى لا تتوقف عند تشكيل جميع الأحداث السياسية فى نيجيريا، بل إنها تضطلع أيضًا بتقليد القادة مناصبهم وإزاحتهم منها وفق مصالحها(١).

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Adebayo Olukoshi

وأكثر من هذا تمضى بعض هذه المزاعم الفجة والخرقاء بشأن "مافيا كادونا" شوطًا أبعد، دون أن تكون على معرفة مناسبة، حيث تضفى على هذه الجماعة طابعًا خياليا وتعتقد بوجود أصابعها فى كل شيء يحدث فى البلاد تقريبًا. ويجرى تصويرها على أنها جماعة شديدة اللحمة، بل متجانسة تمامًا، وتتكون من فاعلين ذوى مواهب وقدرات خارقة، وخاصة فيما يتعلق بتمرسهم الفائق على التعبير عن مصالح الجماعة وتمفصلها فى خضم الصراع على السلطة فى نيجيريا.[٢] كما يزعم كثرة من العلماء الاجتماعيين ذوى المعرفة الأكبر بالشئون النيجيرية- دون تبصر كافٍ- أن "مافيا كادونا" تعمل بدورها فى بيئة تنفرد هى بتشكيلها ودون اضطرار إلى مراعاة قوى اجتماعية أخرى متواجدة فى نفس هذه البيئة، ومن ثم يعطوننا انطباعًا بأن هذه الجماعة تصنع التاريخ، وتحقق كل ما تريده بالضبط. وعلى النقيض من ذلك سوف نبين فى هذا الفصل كيف أن أنشطة "المافيا" لم تكن تتم دائما فى مناخ غير صراعى مع جماعات اجتماعية أخرى فى نيجيريا، شعبية كانت أم برجوازية.

ولدى اضطلاعنا بإثبات أن "مافيا كادونا" ليست "القوة المحركة" بالمعنى الذى يشير إليه معظم المتحمسين لهذه الفكرة، سوف نعتمد مسمى "مافيا" المعروفة به على المستوى الشعبي، ليس بسبب وجود أى تماثل رئيسى بينها والمافيا التقليدية فى إيطاليا أو أمريكا، وإنما لأن هذا التعبير قد ترسخ بشكل عميق فى الاستعمال الشعبى فى نيجيريا.

وبعبارة أخرى نقول إننا نستخدم مصطلح "مافيا كادونا" فى هذه الدراسة بالمعنى الشعبى لا العلمي، ونأمل أن يضع القارئ هذا فى ذهنه وهو يطلع على الدراسة. وتعد السرية واحدة من أهم الخصائص التى تتشابه فيها "مافيا كادونا" مع المافيا الكلاسيكية فى إيطاليا وأمريكا، ولكن التشابه فى هذا الجانب يقف عند هذا الحد. إذ إن جماعة النخب النيجيرية الشمالية لا تتورط بنفسها فى عمليات واسعة لاستخدام غير قانونى للسلطة، أو تصفية جسدية للخصوم السياسيين، أو انغماس

واسع النطاق فى الاقتصاد غير الرسمي. فهي- كجماعة سلطة- تتشابه أكثر مع "جماعة بينزا" فى زائير، و"إكيوتي" فى سيراليون، و"جيما" فى كينيا، وإلى حد ما مع "برودر بوند" فى جنوب أفريقيا، وغيرها من الجماعات التى تسعى إلى تعبئة الرأى العام على أسس عرقية أو دينية أو جهوية أو بوسائل أخرى مشابهة، كوسيلة للمعارضة أو الدفع بـــالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. وهى المسألة التى سوف نعود إليها لاحقًا. ويكفى أن نذكر هنا أن "مافيا كادونا"- مثلها كمثل الجماعات الأفريقية الأخرى سابقة الذكر- هى بالأساس جماعة طبقية برجوازية سعت إلى تحقيق وتقديم نفسها، خلال عملية تشكلها، بوصفها المدافع القوي، الموحد والمعترف به، عن مصالح خاصة فى شمال نيجيريا فى أوقات كانت الفيدرالية تتعرض لأزمة بالغة الحدة.

وقد ذكرنا آنفًا أن الكثير من الدراسات السابقة التى تناولت هذه الجماعة قد انطلق من افتراض لا يقبل النقد بوجود جماعة كهذه. ولكن هل هى موجودة حقًا؟ وإن وجدت، فما هى أصولها؟ وما طبيعتها؟ وفى أى أنشطة سياسية تشتبك؟ وبم يستدل على الممارسة السياسية للجماعة وكيف عملت على تعبئة أنصار لها فى المجتمعين المدنى والسياسي؟ وبالإضافة إلى ذلك، كيف تعمل للتأثير فى الحكومات النيجيرية؟ وما هى نتائج هذه الأنشطة بالنسبة للنضال الديمقراطى فى البلاد، خاصة فى شمال نيجيريا؟ هل أظهرت الجماعة أية إمكانية أو قدرة لبناء مجتمع ديمقراطى؟ هل تملك أية بنية تنظيمية، وإن وجدت هذه البنية فهل تنعم بطابع ديمقراطى؟ أما إذا لم تكن تملك هذه البنية التنظيمية، فهل انعكست الرؤية الديمقراطية فى نمط عملها؟ وهل توظف الجماعة أساليب ديمقراطية للإسهام بمدخلاتها الخاصة فى العملية السياسية النيجيرية أم أنها معادية للديمقراطية بمحض طبيعتها والأساليب التى تلجأ إليها؟

ذلك غيض من فيض من أسئلة كبرى نحاول تناولها فى هذا الحيز. وترتكز دراستنا على افتراض أن الحركات الاجتماعية البرجوازية يمكن أن تكون إما قوة

دافعة للعملية الديمقراطية وإما معيقة لها، ويتوقف ذلك على السياق الاجتماعى القائم، أى على المرحلة أو المنعطف التاريخى، وعلى مدى حدة الصراع الطبقى.

وليس معنى هذا أن الديمقراطية مشروع تنفرد به البرجوازية، وإنما نرى أن الحركات الاجتماعية البرجوازية يمكن أن تشترك وتلتحق بجماعات اجتماعية أخرى من أجل إنجاز عملية الدمقرطة، وذلك إذا لم ترض- مثلاً- ببرامج خاصة تتبناها الدولة أو بالسجل التاريخى لحكومة ما. ويمكن القول إن المثال الديمقراطى هو جزء من الوعى الاجتماعى العريض للطبقات، وهو الوعى الذى يتردى أو يزدهر فى كل مرحلة تاريخية حسب موازين القوى ونمط التطور الاجتماعى.

ونحن نفهم الديمقراطية- لأغراض هذه الدراسة- ليس فحسب من زاوية القواعد والمؤسسات التى تسمح بالمنافسة المفتوحة والمشاركة فى الحكم وفق التقاليد الليبرالية الراسخة، وإنما ننظر إليها بشكل أكثر حسمًا كعملية وفعل يجعلان الحكم أكثر مراعاة لمصالح وطموحات القوى الشعبية فى المجتمع، أى العمال والفلاحين والحرفيين والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية المهضومة (Bangura 1989:3-7). إن نظاما اجتماعيًا لا يمكن أن يكون مكتمل الديمقراطية إذا قصر اهتمامه على الآليات التى تسمح بتحقيق التنافس والانتخاب الحرين دون أن يضع فى قلب اهتماماته المصالح المادية للشعب العامل والفئات المحرومة من السكان.

ومن الضرورى هنا، فى هذه المرحلة من دراستنا، أن نلقى بكلمة بشأن الحركات الاجتماعية بشكل عام. هناك نزوع نحو افتراض أن الحركات الاجتماعية هي- من حيث طبيعتها ذاتها- حركات شعبية، وفى الحقيقة أن بعض المحللين ينطلقون من رؤية أن الحركات الاجتماعية مرادفة بدرجة أو أخرى للحركات الشعبية[٣]. ولكن هذا لا يمكن أن يكون سوى فهم شديد الضيق؛ ذلك لأن القوى الاجتماعية الشعبية ليست وحدها القادرة على الاضطلاع بتنظيم مستقل ذاتيًا على

مستوى المجتمع المدنى للوصول إلى أهداف اجتماعية محددة أو عريضة ترتبط عضويًا بمصالحها. فمثلما توجد حركات اجتماعية تتشكل عضويتها من القوى الاجتماعية الشعبية وحدها، هناك أيضًا حركات اجتماعية أخرى تتكون عضويتها أساسًا من عناصر فى الطبقة الحاكمة ومكرسة لتحقيق مصالح جماعة أو جناح فى هذه الطبقة. وفى بعض الحالات قد تنشأ حركات اجتماعية تمثل اتحادًا بين قوى اجتماعية مختلفة تنضوى معًا فى حركة تاريخية معينة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، مع احتفاظ كل قوة اجتماعية داخل الحركة ببرنامج العمل الخاص بها. ولاشك أن برنامج عمل الحركات الاجتماعية لا يكون بالضرورة ديمقراطيًا دائما، فرغم أن المثال الديمقراطى يعتبر جزءًا من الوعى الاجتماعى للطبقات إلا أنه قد يتعرض للطمس أو التقييد حينما يكون ذلك ضروريًا لمصلحة الجماعات الاجتماعية والحركات الاجتماعية. ومن ثم فإن الاتجاه الذى يساوى بين الحركة الاجتماعية والحركة الديمقراطية هو اتجاه خاطئ يجب التخلى عنه لتجنب الوقوع فى رؤية أحادية الجانب وغير واقعية للحركات الاجتماعية. وفى الواقع قد تنشأ أزمات أو أوضاع معينة تتصاعد بسببها فى المجتمع المدنى حركات اجتماعية ذات طابع مناهض للديمقراطية. وسوف نحاول فى هذه الدراسة إثبات أن "مافيا كادونا" تمثل نموذجًا بامتياز لحركة اجتماعية معادية للشعب ومعادية للديمقراطية فى آن.

ترى ما الفائدة من دراسة "مافيا كادونا" طالما كانت تمثل نموذجًا لحركة اجتماعية مناهضة للديمقراطية؟ ويلوح لى أن أهمية هذه الدراسة تنبثق من ثلاثة اعتبارات مهمة. أولها: استحالة تدوين تاريخ مكتمل للنضال الديمقراطى فى أفريقيا دون بناء فهم دقيق لأنشطة الحركات الاجتماعية المعادية للديمقراطية، والتى تسهم فى تشكيل السياق العام لأنشطة القوى الديمقراطية فى القارة. والاعتبار الثانى أن وجود وأنشطة الحركات المناهضة للديمقراطية، ومن ثم الاضطلاع بدراسة نقدية لها، سوف يمكننا من التقييم السليم لكثير من الإمكانيات المتناقضة التى قد تنبثق على مستوى المجتمع المدنى وتؤثر فى مسار النضال من أجل الديمقراطية

والتحول الاجتماعى. إذ من خلال أنشطة تلك الحركات المناهضة للديمقراطية نتمكن من فهم المشكلات الماثلة فى النظرة الرومانسية غير السليمة للمجتمع المدنى وتصويره كمجال "طبيعى" ينطوى على كل ما هو "حر" و"ديمقراطى" (Olukoshi 1989, Mamdani 1989).

وأخيرًا، فإنه من الصعب التعرض للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا ما لم نكن مؤهلين بما فيه الكفاية لتحليل التناقضات الماثلة فى ممارسة الحركات الاجتماعية الشعبية التى درجنا على الافتتان بها، وكذا القدرة على تفهم معنى ومغزى أنشطة الحركات الاجتماعية المناهضة للديمقراطية التى غالبًا ما نشيح الوجه عنها بوصفها حركات لا تتناسب والمجال الذى نتحدث عنه. ويكاد يستحيل إنجاز أى مشروع لتحويل أفريقيا إذا تجاهلنا الإمكانيات المعادية للديمقراطية والمتجسدة فى المجتمع المدنى ولا تكف عن أن تعبر عن نفسها فى عديد من الحركات الاجتماعية، ومن بينها بالطبع "مافيا كادونا".

أصول "مافيا كادونا" :

قبل وصول قوات الاستعمار البريطانى إلى المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم "نيجيريا"، كان يوجد بالفعل عدد من الدول ما قبل الرأسمالية متطورة بما فيه الكفاية وذات أجهزة حكومية متكاملة. ومن بينها كانت "خلافة سوكوتو" التى ربما جسدت أرقى صور دولة ما قبل الرأسمالية فى هذه المنطقة والتى جاءت عام ١٨٠٤ ثمرة "للجهاد" الذى قاده "عثمان دان فوديو". وتكونت دولة الخلافة هذه من عدد من الإمارات وقف على قمة بنيتها الطبقية أرستقراطية إقطاعية تتبعها أعداد هائلة من المستفيدين[٤] (Last 1967, Crowther 1965, Isichei 1983). وبعد فرض الاستعمار البريطانى على "خلافة سوكوتو" فى أوائل القرن العشرين، حدثت تغيرات هائلة فى اقتصاد وسياسة مختلف الإمارات.

لقد استهدف الاستعمار البريطانى تسهيل مصالح رأس المال الاحتكارى البريطاني، وهو ما اقتضى التحطيم وإعادة التوجيه الانتقائيين لجوانب مختلفة من اقتصاد "الخلافة" بما يخدم الحاجات الماسة لأرباب الأعمال البريطانيين. فتم هدم الأساس الاقتصادى ذى الجوهر الإقطاعى "للخلافة" وأرسيت محله أسس تحقيق التراكم الرأسمالى(٥). ولكن المفارقة كانت أن الإطار السياسى الذى أنجز البريطانيون من خلاله هدفهم الاقتصادى قد قوى موقف "الأمير" فى مواجهة الرؤساء التقليديين الخاضعين له داخل مؤسسة "السلطة المحلية الوحيدة"، وهى صيغة تمثل جوهر سياسة "لوجارد" Lugard فى "الحكم غير المباشر". وبهذه الطريقة أرست الممارسات السياسية والإدارية البريطانية فى إمارة الشمال الأساس لنشأة نظام حكم محلى يتسم بالتسلط والجمود والمحافظة. ورغم خضوع أرستقراطية الإمارة- بطبيعة الحال- لممثلى الاستعمار البريطاني، فقد تمثلت فى الأمير صلاحيات السيطرة على الأرض والمحاكم والشرطة والضرائب، وذلك فى سياق يتسم بالأهمية الفائقة للوزن الأيديولوجى الخاص بالتقاليد والإسلام. وذلك هو الأساس الاجتماعى الذى قامت عليه الأرستقراطية الأميرية فى شمال نيجيريا (Mustapha 1985).

وإلى جانب الأرستقراطيين العديدين الذين تعاونوا مع المنظومة الإدارية للاستعمار البريطانى فى شمال نيجيريا، اضطلعت السياسة البريطانية عمدًا بخلق فيلق جديد من البيروقراطيين الذين تم تدريبهم على الأساليب العامة للإدارة البريطانية، ومن ثم تم زرعهم فى مواقع مهمة بالمستويات الوسطى من الإدارة الاستعمارية، وفى "السلطات المحلية" بشكل خاص، لأداء وظائف تكنوقراطية معينة.

وقد جاء معظم هؤلاء أساسًا- فى العقود الأولى من الاستعمار البريطانى- من أبناء وعشيرة الأرستقراطية الأميرية، حيث ألحقوا بالمدارس الوسطى وكليات المعلمين التى أنشأها البريطانيون فى شمال نيجيريا.

وكانت الفكرة وراء ذلك هى تدريب شباب وفتيان الفئة الحاكمة فى شمال نيجيريا على المهارات الضرورية للقيام بمهام الإدارة المحلية فى سياق "الحكم غير المباشر".(Smith 1964:186).

وبعد إكمال هؤلاء من أصحاب الدماء الزّرقاء لبرامج إعدادهم المهنى، كانوا يوظفون فى أقسام مختلفة من السلطة المحلية مثل: الأشغال العامة، استغلال الغابات، التعليم، الصحة، المالية، الشرطة والقضاء. وكان جوهر تفكير البريطانيين هو إعداد جيل جديد من الأرستقراطية الشمالية وإكسابه مهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وذلك كوسيلة مؤكدة لتحديث الإدارة الأميرية. وفيما يتعلق بسياق حديثنا عن نشأة "مافيا كادونا"، فربما كان أهم معاهد إعداد هذه الصفوف الجديدة من البيروقراطيين هى "كلية كاتسينا" التى سميت فيما بعد "كلية زاريا وكادونا"، وتعرف حاليًا باسم "كلية باريوا"[٦]. وليس معنى ذلك أن المدارس والمعاهد الأخرى التى أقامها البريطانيون أيضًا فى مقاطعات مختلفة من شمال نيجيريا، لم تمثل هى الأخرى مواقع إعداد مهمة لهذا الجيل الجديد، وإنما- حسبما يشير "جون بادن"- فإن "معظم الجيل الأول من الموظفين الحكوميين النيجيريين قد تعلموا فى كلية كاتسينا .. وكانت لهم صلات كثيرة مع الجيل الأول من الزعماء السياسيين الشماليين"(John Paden 1986:255).

إلا أنه بمرور الوقت، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فتحت المدارس المتوسطة وكليات إعداد المعلمين أبوابها أمام أبناء غير الأرستقراطيين. وقد حصل كثير من هؤلاء أيضًا بعد إتمام دراستهم على وظائف فى البيروقراطية الشمالية الناشئة[٧]. ومع انبثاق ونمو الدعوة الوطنية لاستقلال نيجيريا، وقرار البريطانيين إقامة حكم مشترك يتم بمقتضاه تقاسم السلطة بين السياسيين الوطنيين والمسئولين الاستعماريين البريطانيين، فإن الكثيرين من البيروقراطيين الذين تلقوا إعدادهم على أيدى البريطانيين تم انتدابهم من مختلف السلطات المحلية ليشكلوا عماد الخدمة المدنية الوليدة فى شمال نيجيريا، فى "كادونا".

بيد أن إنجاز الاستقلال الوطنى لنيجيريا عام ١٩٦٠ خلق فرصًا أوسع بكثير لتولى الوظائف الرئيسية التى كان يشغلها البريطانيون (Tyoden 1987: 61-62). فأصبح بإمكانهم الأمل فى تقلد، بل والتولى الفعلى لمناصب السكرتارية الدائمة فى الخدمة المدنية الإقليمية، ويرجع الفضل فى ذلك جزئيا للسياسة ذات الطابع الشمالى "لمؤتمر شعوب الشمال" NPC الذى هيمن على السلطة السياسية فى شمال نيجيريا.

فبمقتضى هذه السياسة تعهدت حكومة "مؤتمر شعوب الشمال" التى شكلها "أحمدو بللو" A. Bello بأن "يحصل الشماليون، وبأسرع وقت ممكن، على نصيب معقول من المناصب فى الخدمات العامة الفيدرالية.. ومجالس الشركات.. والأعمال التجارية والصناعية والمصرفية فى الأقاليم.." (Paden 1986: 255).

وبسبب الالتزام الدءوب من جانب "مؤتمر شعوب الشمال" بهذا البرنامج لإضفاء الطابع الشمالي، اتسعت فرص التوظف للشماليين فى الخدمة المدنية، وحصل الكثيرون منهم على وظائف فى الهيكل الرئيسى للخدمة المدنية الإقليمية (أى الوزارات والمصالح الإقليمية)، ومكتب رئيس الوزراء فى "كادونا"، والخدمة المدنية فى "لاجوس"، ومختلف الشركات العامة فى الإقليم الشمالى مثل "هيئة التسويق فى نيجيريا الشمالية" و"شركة تنمية الإقليم الشمالي" وخليفتها "شركة تنمية نيجيريا الشمالية"، ومجموعة صحف "نيو نيجيريان"، واتحاد إذاعة نيجيريا الشمالية" (أسميت فيما بعد "راديو كادونا"، ثم "اتحاد الإذاعة الفيدرالية لنيجيريا من كادونا")، وبنك الشمال، وغيرها من المؤسسات والشركات الفيدرالية العامة والموازية. وحينما قررت حكومة "سير أحمدو بللو" إنشاء جامعة فى الشمال باسم رئيس وزراء الإقليم تم نقل بعض البيروقراطيين فى "كادونا" للعمل فى الهيئة الإدارية لهذه المؤسسة الجديدة.

وهكذا فمنذ استقلال نيجيريا فى عام ١٩٦٠ كان للشمال- مثلما للأقاليم الأخرى- بنية كبيرة من الموظفين المدنيين المحليين. ويمكن أن نعدد من الأجيال الأول والثانى والثالث من المسئولين المدنيين الشماليين: الراحل على أكيلو، إبراهيم

دسوقى، سولى كاتاجوم، عيسى أبو بكار، إبراهيم أرجونجو، شيهو شجارى، سنداى أونيى، بوبا أردو، محمود عطا، أدامو سيروما، محمود توكور، يحيى جوساو، مامان داورا، أحمد جوده، موسى بللو، شتينما مونجونو، مايكل أودو بوبا، سيلاس بانديلى دانيان، أبو بكار كوكو، ليمان سيروما، جيدادو إدريس، وتوكور عثمان. ومن بين من اشتغلوا في المؤسسات والشركات العامة على المستويين الإقليمى والفيدرالى نذكر: أحمد طالب، إبراهيم إمام،حسن ليمو، إبراهيم طاهر، بوكار شعيب، محمودو لاوان، لاوال كايتا، أبا حبيب، الحاجى أرمياو، ابراهيم دامسيدا، ابراهيم كوماسى، عبدو أبو بكار، عبد الرحمن هويدى، أحمدو كورفى، أدامو فيكا، تانكو كوتا .. والكثيرين غيرهم، ومن بين هؤلاء البيروقراط والتكنوقراط تشكلت ما يطلق عليها الآن "مافيا كادونا"(٨).

وكما ذكرنا سابقًا كانت سياسة حكومة "مؤتمر شعوب الشمال" بقيادة سير أحمدو بللو" ذات أثر حاسم فى توسيع دائرة الموظفين الشماليين. وقد صعد حزب "مؤتمر شعوب الشمال" إلى الصدارة إبان عملية تصفية الاستعمار فى نيجيريا، حتى أصبح الحزب المهيمن فى شمال نيجيريا وفى النظام الفيدرالي. فلم يقف نفوذه عند تشكيل الحكومة المحلية، وإنما كان أيضًا الشريك الأساسى فى مختلف التحالفات التى تشكلت على المستوى الفيدرالى سواء فى سنوات ما قبل الاستقلال أو بعده حتى عام ١٩٦٦. وقد كان هذا الحزب- أساسًا- بمثابة الأداة السياسية الأوتوقراطية "الأميرية".

ولكن مما كان له مغزى خاص نشأة مجموعة من التجار الأثرياء الذين استطاعوا العمل بشكل مستقل عن أوتوقراطية الأمراء تلك، بل إنهم حتى قاوموا بعض محاولاتهم للتحكم فيهم.

وبالمثل برز فى الشمال أيضًا عناصر من خارج الأرستقراطية والذين تلقوا تعليمًا غربيًا، حيث احتلوا مناصب قيادية فى المنظومة الإدارية.

وكان من مهام "حزب مؤتمر شعوب الشمال" التوفيق بين مصالح هذه القوى التجارية والبيرقراطية من جانب، ومصالح الأرستقراطية الأميرية من جانب آخر؛ وارتهن بهذا الدور إمكانية أن يصبح الحزب الأداة السياسية المهيمنة فى شمال نيجيريا.

تلك كانت مساهمة قيادة الحزب بزعامة "سير أحمدو بللو"، وقد كان هو نفسه أرستقراطيًا متع إلى ذاق طعم الحكم المطلق اللصيق بنظام "السلطة المحلية". وقد اضطر – فى إطار جهوده للتوفيق بين المصالح المتعارضة – إلى قص أجنحة بعض الأمراء، وهو ما وصل إلى ذروة مهمة من خلال تنحية "سنوسي" أمير "كانو"، وكذا التمركز الممنهج للمواقع السياسية الفعالة فى "كادونا". وقد جاء هؤلاء السياسيون من خلفية أرستقراطية وغير أرستقراطية، مثلهم فى ذلك مثل الموظفين المدنيين الذين كانوا يقدمون لهم المشورة ويساعدون فى تطبيق سياسات أدت بشكل مطرد إلى تقليص النفوذ السياسى للأمراء. وحينما نالت نيجيريا استقلالها عام ١٩٦٠ كان السياسيون الشماليون قادرين على توظيف سيطرتهم على جهاز الدولة لإخضاع الأرستقراطية الأميرية (Mustapha 1985:32 - 37).

هذا وقد اتسمت الحياة السياسية النيجيرية فيما بعد الاستقلال بصراع أدى فى النهاية إلى سقوط "الجمهورية الأولي" (١٩٦٠– ١٩٦٦) حينما قامت مجموعة من الضباط الشبان بمحاولة انقلاب اغتيل فيها "سير أحمدو بللو" رئيس وزراء إقليم الشمال وقائد "حزب مؤتمر شعوب الشمال"، و"لادوكى أكينتولا" رئيس وزراء الإقليم الغربي، وعدد من كبار قادة الجيش معظمهم من أصول شمالية (Takaya and Tyoden 1987). وكان من النتائج المباشرة لاغتيال "بللو" حدوث تفكك تنظيمى لحزبه، إذ حرص على تركيز كل الفعاليات السياسية فى يديه شخصيًا حتى أصبح يرمز لكل ما يمثله الحزب، كما طمس بتعالٍ كل أدوار القادة الآخرين فى الحزب. ومن ثم فقد أدى مصرعه إلى حدوث فراغ مؤقت فى النظام السياسى فى الشمال. ومما زاد فجوة القيادة هذه عمقًا ملاحقة انقلاب يناير ١٩٦٦ لمن تبقى على قيد الحياة من قادة "حزب مؤتمر شعوب الشمال" وتفكك أوصال الحزب. غير أن

الأمور لم تسر على هوى وخطط الضباط الذين أطاحوا "بالجمهورية الأولي" حيث عجزوا عن تثبيت أنفسهم فى مواقع السلطة، ومن ثم تحولت المبادرة إلى قائد الجيش الجنرال "أجويبى إيرونسي" Ironsi الذى كلفه المجلس الاتحادى بتشكيل حكومة جديدة على المستويين الاتحادى والإقليمي.

واستلزم هذا الأمر عدة أيام، وخلال هذه الفترة قام الميجور "كادونا نزيوجويو"- المحرك الأول لقادة الانقلاب فى الشمال- بإعلان التمرد قبل أن يستسلم لليفتنانت كولونيل "حسن كاتسينا" الذى عينه "إيرونسي" حاكمًا عسكريًا للإقليم الشمالي (Yahaya 1980).

وفى نهاية الأمر تم سد الفراغ السياسى الذى أحدثه انقلاب يناير ١٩٦٦ بالاستعانة بمجموعة من البيروقراط والتكنوقراط الشماليين. وقد ترك الانقلاب الخدمة المدنية للإقليم الشمالى على حالها، ومن ثم فقد شكل موظفو هذه الخدمة عنصر الاستمرار الإدارى المطلوب لأداء العمل الحكومي. كما أنه بعد تفكك الآلة الحزبية "لمؤتمر شعوب الشمال" وكذلك الحظر المفروض على جميع الجماعات والاتحادات السياسية- بما فيها "الاتحاد التقدمى لقوى الشمال" و"المؤتمر الموحد للحزام الأوسط"- التى كانت فعالة فى الحياة السياسية بشمال البلاد، أصبحت القوة السياسة المتماسكة الوحيدة التى لم يصبها الشلل هى الخدمة المدنية، إذ إن الجيش نفسه كان منقسمًا على نفسه لأسباب مختلفة. ومن ثم فإن مسئولى الخدمة المدنية فى الإقليم الشمالى قد اضطلعوا على الفور بدور سياسى صريح، وقد كان هذا تطورًا ذا مغزى كبير إذا وضعنا فى الاعتبار ما كان قبل انقلاب يناير من تبعية البيروقراط للسياسيين الذين تولوا المناصب الرئيسية فى الحكومة والمؤسسات والشركات العامة. حيث كان البيروقراط- كما يقول "مصطفي"- موجودين ولكن لا يُستمع إليهم (Mustapha 1985).

وهكذا فإن صلب "مافيا كادونا" قد تشكل من جماعة البيروقراط الشماليين الذين اضطلعوا بملء الفراغ السياسى الذى حدث فى شمال نيجيريا بعد الانقلاب.

وقد رحب البيروقراط بما أدى إلى الانقلاب من تخليصهم من السياسيين المتسلطين الذين أدانهم البيروقراط بالتلاعب العمدى بالخدمة المدنية لتحقيق أغراضهم الخاصة. بيد أن القرار المعيب الذى أصدره الجنرال "إيرونسي" بالمرسوم رقم ٣٤ قد أثار حنقهم، إذ جعل الخدمة المدنية فى أقاليم نيجريا الأربعة جزءًا من الخدمة الفيدرالية الموحدة فى إطار جهاز الدولة الواحد.

فقد رأوا أن هذا المرسوم يمثل خطرًا مباشرًا على أحوالهم المعيشية ومستقبلهم الوظيفي. وكما يقول "موفيت" فقد كان البيروقراط الشماليون على اقتناع تام بأنهم "سوف يفقدون الكثير فى إطار الخدمة المدنية الموحدة، وأنهم لن يحصلوا على أعلى المكاسب إلا فى إطار سياسة شمالي صرف"(Muffet 1982:14).

وهكــذا، فبعد أن رحب أولئك البيروقراط أول الأمر باستيلاء العسكر على السلطة فى يناير ١٩٦٦، بدءوا يشعرون بما تمثله إدارة "إيرونسي" من تهديد لمصالحهم. وكما يقول "على أكيلو"– وهو واحد من أبرز الموظفين الشماليين وتولى رئاسة الخدمة المدنية وسكرتارية الحكومة العسكرية فى الشمال– "فإننا، نحن البيروقراط الشماليين، كنا نشعر بأن الأحداث تسير فى صالحنا تمامًا، ولكن مع مقدم مايو ١٩٦٦ أدركنا أننا قد خُدعنا"[٩]

ومن ثم فإن المرسوم رقم ٣٤ سابق الذكر قد دفع البيروقراط الشماليين إلى البحث عن دور سياسى أكبر. ففى يوليو ١٩٦٦ قامت مجموعة منهم بتأسيس نادى "نيبما"– أى الرفاهية– فى كادونا، كمنتدى غير رسمى يستخدمونه كنقطة حشد وتجميع لأنشطتهم التى تضمنت تنظيم احتجاجات سياسية سافرة فى شمال نيجيريا ضد مراسيم التوحيد التى أصدرها "إيرونسي".

وهكذا ولدت المجموعة التى عرفت فيما بعد باسم "مافيا كادونا" (Yahaya 1980, Mustapha 1985, Othman 1984:441- 461, Takaya and Tyoden 1987). وقد نشأت فى وقت أزمة حادة للفيدرالية النيجيرية وهى الأزمة التى وصلت إلى ذروتها فى الحرب الأهلية التى استمرت من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠.

وفى هذا السياق تبلور الوعى الذاتى لدى "المافيا" كجماعة إقليمية مكرسة للدفاع عن "كيان" شمال نيجيريا فى مواجهة الأخطار المتصورة من هيمنة الجنوب(١٠). وقد تدعمت هذه التصورات بفعل التطور اللامتكافيء للرأسمالية فى نيجيريا، حيث كان للجنوب الأسبقية فى عملية التحديث على الأسس الغربية. وهو ما غذى المخاوف فى الشمال من نوايا الهيمنة لدى الجنوبيين، وجاء المرسوم رقم ٣٤ ليشعل هذه المخاوف بدلاً من تهدئتها. وهكذا فإن "مافيا كادونا" حينما أعلنت عن نفسها حاملة لرسالة حماية وحدة وتكامل الشمال قد اكتسبت القدرة على اجتذاب قطاعات عريضة من مجتمع شمال نيجيريا، مستغلة فى ذلك مشاعر الخوف وعدم الأمان التى انتابت العديد من الجماعات الاجتماعية فى الإقليم. فعلى سبيل المثال تم استغلال خوف عمال وطلاب الشمال من المنافسة "غير العادلة" من جانب نظرائهم الجنوبيين فى الحصول على الوظائف وغيرها من الفرص فى الاقتصاد السياسي، كما تم العزف على الوتر الحساس المتمثل فى الانزعاج الذى استولى على المستثمرين والتجار فى الإقليم من إمكانية حصول رجال الأعمال الجنوبيين على مزايا اقتصادية أكثر منهم، وكذلك المبالغة فى تصوير شبح هيمنة الجنوبيين على فرص العمل المهنية وفى الوظائف العامة بقصد الحصول على تأييد طبقة المهنيين الشماليين المتزايدة عددًا. وحاولت "مافيا كادونا" تعبئة الرأى العام حول تلك الموضوعات وسط الجماعات الحضرية كوسيلة لتوسيع نفوذها فى إدارة شئون البلاد.

ومن هنا كان سعيها للفت انتباه الدولة وانتزاع مكاسب منها من خلال تقديم نفسها فى صورة ممثل المصالح "الشمالية". وسوف نناقش هذا تفصيلاً فيما بعد.

نمو "مافيا كادونا":

من الواضح لنا الآن أن "مافيا كادونا" موجودة بالفعل، رغم أنها لا تتسمى طبعًا بهذا الاسم. ويمكن إرجاع نشأة هذه التسمية إلى مصادر صحفية، وخاصة

"مفينداجا جيبو" Mvendaga Jibo المراسل السياسى لصحيفة "نيو نيجيريان" والذى ادعى وجود "مافيا" داخل الصحيفة نفسها تدافع عن مصالحها الخاصة وتترصد مصالح الآخرين، واعتبر ذلك من ضمن العوائق المهنية التى تواجهه فى عمله. وأسرع معلقون آخرون إلى التقاط تعبير "المافيا"، وانضم إليهم فى ذلك صحفيون وباحثون وغيرهم، وسرعان ما تطور استخدام هذه الفكرة بدأب وإلصاق صفات وأدوار سياسية خيالية بهذه الجماعة[١١].

وبعد إنشاء "نادى نييما" فى يوليو ١٩٦٦ بدأ أعضاء "مافيا كادونا" يقدمون أنفسهم كصوت ممثل فى شئون شمال نيجيريا وجميع أنحاء البلاد. وأخذت قوة الجماعة تتزايد بدرجة كبيرة بعد الإطاحة بالجنرال "إيرونسي" فى انقلاب عسكرى دموى فى يوليو ١٩٦٦ تولى رئاسة الدولة على إثره الليفتنانت كولونيل (الجنرال فيما بعد) "يعقوب جوون"[١٢].

وقد كانت الفترة من يوليو ١٩٦٦ حتى أوائل السبعينيات فترة بالغة الصعوبة فى تاريخ نيجيريا، وحيث وضع على المحك العديد من القضايا الدستورية والوطنية، مما هدد بالخطر بقاء الدولة ذاتها كوحدة فيدرالية ذات سيادة. وفى نفس هذه الفترة ازدادت قوة "مافيا كادونا" بفعل تطور البيروقراطية الشمالية لتصبح أحد المراكز القوية للسلطة السياسية فى البلاد. ونود التأكيد أنه رغم أن "المافيا" لم تكن المركز السياسى المتنفذ أو المهيمن الوحيد فى البلاد حينئذ، إلا أن مدخلاتها فى بعض القرارات التى اتخذتها الدولة لا يمكن أن تخطئها عين سواء على مستوى الولاية أم المستوى الفيدرالي.

ولم يتقلص هذا النفوذ بالقرار الذى أصدرته إدارة "جوون" عام ١٩٦٧ بإنشاء ١٢ ولاية بدلاً من الأقاليم الأربعة التى شكلت الاتحاد الفيدرالى النيجيري. فقد أدى إنشاء هذه الولايات إلى إتاحة فرص للتوظف والترقى السريع لأنصار "المافيا" والمتعاونين معها. إذ بالإضافة إلى احتلال المواقع الاستراتيجية فى

الهياكل البيروقراطية لبعض الولايات الست التى نشأت فى المناطق التى تكون منها الإقليم الشمالى سابقًا، اضطلع أعضاء "المافيا" أيضًا بتعظيم أدوارهم فى إدارة المؤسسات العامة بالشمال مثل "شركة تنمية شمال نيجيريا"، و"بنك الشمال" وشركات التسويق وصحيفة "نيونيجيريان" وغيرها. واستمر هذا النفوذ الشمالى لوقت طويل حتى بعد أن وضع بعض هذه المؤسسات تحت الملكية الفيدرالية المباشرة، مثل صحيفة "نيونيجيريان" وهيئات التسويق و"اتحاد الإذاعة الفيدرالية لنيجيريا من كادونا". بل إن بعض الهيئات المستحدثة مثل "الوكالة الانتقالية للخدمات المشتركة" التى أقيمت لتنسيق الخدمات المشتركة التى ورثتها الولايات الست من إقليم الشمال السابق، خضعت للسيطرة الإدارية لأفراد من "مافيا كادونا" .(Yahaya 1980, Mustapha 1985)

كان هذا النفوذ من الاتساع والتغلغل فى جميع شئون الولايات الشمالية الست، إلى درجة أن قدم أفراد الجماعة أنفسهم فى صورة "حراس" الإقليم" والمدخل الطبيعى" له، رغم حقيقة أن الشمال قد توقف عن أن يشكل وحدة إدارية وسياسية واحدة. وهكذا استطاعت الجماعة من خلال الادعاء بالدفاع عن "المصالح الشمالية" أن تقيم صلات على أعلى مستوى مع الحكومات العسكرية المتعاقبة حتى أكتوبر ١٩٧٩ حين دخل إلى قصر الرئاسة رئيس مدنى هو "شيهو شاجارى" ليدشن بذلك عهد "الجمهورية الثانية". كما كانت "المافيا" على صلة وثيقة بجماعات بيروقراطية أخرى فى البلاد أخذت على عاتقها حماية "المصالح الشمالية" فى المنظومة الفيدرالية من خلال إبداء الرأى فيما تتصوره مقبولاً أو مرفوضًا من زاوية مصالح الإقليم.

ولم تكن "مافيا كادونا" هى مركز القوة الوحيد فى شمال نيجيريا. فخارج البيروقراطية التى هيمنت عليها الجماعة، وجدت مراكز قوة أخرى تعاونت مع

البرجوازية المحلية الناشئة فى الشمال، وهى طبقة من رجال الأعمال المشرقيين* المتنفذين ومديرى الشركات الأجنبية، فضلاً عن التنظيمات الشبابية والطلابية والعمالية. وبوجه عام، فقد كان دأب "المافيا" خلال الستينيات والسبعينيات هو إدخال مصالح مراكز القوى الشمالية فى الاعتبار لدى اقتسام "الكعكة الفيدرالية" للحصول على "نصيب" ملائم للشمال معبرًا عنه فى صورة "المصلحة الشمالية". وبهذه الطريقة طورت "المافيا" وعيها بالذات كوعى شمالى عام، وتقديم نفسها بوصفها الصوت الأصيل الوحيد فى شمال البلاد. وهو الوعى بالذات، كحامية المصالح الدينية والعرقية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للشمال، والذى تم إعماله فى الإطار الفلسفى للشعار السياسى "شمال واحد، مصير واحد" الذى رفعه من قبل "حزب مؤتمر شعوب الشمال" وبعثه من جديد أعضاء "المافيا" بعد يوليو ١٩٦٦ ضمن مسعاهم لتقديم أنفسهم فى صورة الزعماء السياسيين للشمال.

وقد سعوا من خلال هذا الإطار الفلسفى أيضا إلى إضفاء المشروعية على أنفسهم وتعبئة القوى الاجتماعية الأخرى فى الشمال من أجل ما حرصوا على صياغته فى صورة النضال من أجل نصيب عادل للإقليم من الموارد الفيدرالية. وتوسلوا فى تحقيق هذا الغرض باستخدام سيطرتهم على الهيكل البيروقراطى فى شمال نيجيريا، وكذا الاستفادة من نفوذهم فى وسائل الاتصال الجماهيرية لتحقيق أكبر تأثير ممكن. ويلخص "يحيي" استراتيجية "مافيا كادونا" فى هذا الصدد، قائلاً: "وكان معنى هذا عمليا بالنسبة لتوزيع السلطة فى الولايات الشمالية: نشأة طبقة من التكنوقراط يرجع نفوذهم وقوتهم إلى سيطرتهم على الآلة البيروقراطية ونفاذهم إلى الموارد فى ظل الحكم العسكرى الذى استمر من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٩. وفى الحقيقة أن جماعة السلطة هذه لم تكن تضم جميع أفراد البيروقراطية، إذ من خلال منظومة من استبعاد لا شعورى برزت مجموعة محدودة من الشخصيات الرئيسية ... رأوا فى أنفسهم المدافعين عن المصالح "الشمالية"، وبالأحرى الناطقين باسم الشمال حتى فى الحياة السياسية الفيدرالية"(Yahaya 1980).

(*) يقصد بهم ذوى الأصول السورية واللبنانية (Leventine).

هذا وعقد أعضاء "مافيا كادونا" صلات قوية مع بعض المثقفين الشماليين فى "جامعة أحمدو بللو"- "زاريا"، والذين كانوا على استعداد للتعاون مع "المافيا" اقتفاءً للهدف السياسى الغامض بالدفاع عن"تكامل" و"وحدة" الإقليم الشمالى القديم . كذلك كان "للمافيا" علاقات ببعض ضباط القوات المسلحة، وذلك كجزء من استراتيجيتها لتحقيق موقف شمالى واحد فى المجادلات حول طبيعة واتجاه النظام الفيدرالى النيجيري، بما فيها قضايا حاسمة مثل توزيع الفرص الاقتصادية وإنشاء إطار دستورى دائم فى البلاد.

وفى هذا الصدد يقول "يحيى" : "لقد كان من أهم الأسباب الكامنة وراء قوتهم ونفوذهم فى الولايات الشمالية حقيقة تغلغلهم الاستراتيجى هم وأنصارهم فى الخدمة العامة. ومن هنا جاءت سيطرتهم على الخدمة المدنية ووسائل الإعلام الجماهيرى والمؤسسات والشركات العامة والجامعات. كما ارتبطوا مع القيادة العليا للجيش من خلال بعض أنصارهم فى القوات المسلحة". ويضيف :"أن الشبكة السياسية التى نسجتها الجماعة امتدت لتشمل المستوى الفيدرالي. حيث حصل أعوانهم وأنصارهم على مواقع مهمة فى المؤسسات الفيدرالية، فكان منهم سكرتيرون دائمون، وأعضاء فى إدارة مؤسسات شديدة الأهمية، وخاصة بالنسبة للقدرة على كسب الأنصار" (Yahaya 1980).

وحتى بعد أن اضطر الأعضاء الرئيسيون فى "مافيا كادونا" إلى ترك مناصبهم فى الخدمة العامة فإن هذا لم يؤثر على قدرتهم- فى الفترة حتى ١٩٧٩- فى ممارسة نفوذ مباشر على الأقسام الرئيسية فى البيروقراطية على مستوى الولاية والاتحاد الفيدرالي، وذلك بسبب تمكنهم من وضع أنصارهم فى مواقع استراتيجية، ومن ثم ضمنوا النفاذ المباشر إلى مؤسسات الولاية والاستفادة من تدفق منتظم للمعلومات بشأن ما تنتوى الحكومة اتخاذه من قرارات، أو على الأقل تفهم المنطق الذى يحكم عمل الحكومة.

وقد تجلى هذا بشكل خاص خلال حكم الجنرال "أولوسيجون أوباسانجو" (١٩٧٦- ١٩٧٩) حيث كان لهم- حسب رواية "أومارو شنكافي" رئيس منظمة الأمن الوطنى المنحلة الآن- ضابط اتصال مهم ممثلاً فى الجنرال "موسى يار أدوا" النائب المتنفذ لــ "أوباسانجو". وقد كان مكتب "يار أدوا" بمثابة منفذ مهم حاولت من خلاله "المافيا" التأثير فى سياسات "أوباسانجو"، وقد كان "يارا أدوا"- حسب تعبير "شنكافي"- "يخبرهم مقدمًا بقرارات وتحركات الحكومة. كما كان القناة التى مارسوا من خلالها نفوذًا هائلاً على الحكم طوال عهد أوباسانجو"[١٣]. ويصوغ "يحيي" هذه العلاقة على نحو أدق بقوله "إن النفوذ والسلطة اللذين تمتعت بهما "المافيا" خلال فترة الحكم العسكرى (١٩٦٦- ١٩٧٩) قد تحققتا بفعل سيطرتها على الجهاز البيروقراطي"(Yahaya 1980)، وقد استمر هذا النفوذ بدرجات متفاوتة حتى بعد أن سلم الجيش السلطة للسياسيين المدنيين عام ١٩٧٩ وأيضًا بعد سقوط "الجمهورية الثانية" عام ١٩٨٣.

بيد أنه من المهم التشديد على حقيقة أن "مافيا كادونا" لم تكن الجماعة الوحيدة فى نيجيريا التى كانت لها صلات بالحكومة، وأن استراتيجيات الجماعة لم تكن بالضرورة متفوقة أو حتى أكثر نجاحًا على الدوام من جماعات أخرى فى النخبة النيجيرية.

ومن المؤكد أنها لم تتمكن على طول الخط من تحقيق مصالحها ومصالح أفرادها، إذ كان على الدولة النيجيرية أن تراعى مساعى جماعات مصالح أخرى لتحقيق أهدافها الخاصة هى الأخرى. ويتضح هذا مثلاً من أن إنشاء الولايات فى شمال نيجيريا- والذى كان مطلبًا رئيسيًا للأقليات القومية فى الإقليم- قد تم رغم مقاومة واعتراض حزب "مؤتمر شعوب الشمال" والمستشارين الذين يمثلونه فى الخدمة المدنية.

ففى سياق الأزمة السياسية التى أشعلها انقلاب يناير ١٩٦٦ لم تجد "المافيا" خيارًا آخر سوى الرضوخ لمطالبات الأقليات القومية فى الشمال بأن تكون لها

ولاياتها الخاصة، ثم تحاول- أى "المافيا"- بعد ذلك استعادة نفوذها فى هذه الولايات من خلال "الوكالة الانتقالية للخدمات المشتركة" ICSA التى يفترض أن تضطلع بتنسيق مصالح الولايات الست التى استحدثت فى الشمال عام ١٩٦٧.

طبيعة "مافيا كادونا":

يعتبر من أشهر وأدق وجهات النظر بشأن طبيعة "مافيا كادونا" القول بأنها تمثل "أرقى أجنحة المؤسسة البرجوازية الشمالية" أى الأوليجاركية الشمالية (١٤) وحسبما يقول "عثمان"- وهو أحد المؤيدين الرئيسيين لهذا الرأي- فإن رقى "المافيا" يكمن فى حقيقة أن الكثير من "أعضائها وشركائها الرئيسيين كانوا إما مديرين أو ملاكًا لكبرى المزارع أو الصناعات أو البنوك الخاصة والعامة أو الشركات التجارية؛ وهم- على عكس عناصر الرأسمالية التجارية "الشاجارية"- أقل اهتمامًا بالتجارة" (Othman 1984: 448, Ibrahim 1983).

ويتضح من التعريف الذى قدمه "عثمان" أنه يبنى وجهة نظره بشأن رقى "مافيا كادونا" على أساس مقارنتها بالأجنحة الأخرى فى البرجوازية النيجيرية الشمالية، وانطلاقًا من الادعاء بعدم اهتمام أعضاء "المافيا" بالأنشطة الرأسمالية الكمبرادورية/ التجارية. وهو- فى رأينا- أساس أوهى من أن يُبنى عليه توصيف أى من أجنحة الطبقة البرجوازية فى نيجيريا، وذلك بسبب أن الرأسمالى النيجيرى النموذجى يجمع فى وقت واحد- لأسباب مفهومه تاريخيًا من بينها الحداثة التاريخية نسبيًا لتكون طبقة برجوازية فى البلاد- بين الصناعى والتاجر والمقاول والمصرفي/ المقرض والمالك العقارى بل وحتى المضارب. ولاشك أن محاولة تحديد أو تمييز جناح فى هذه الطبقة على أساس أنشطته سوف يفضى إلى إشكالية مصطنعة. وعلى أية حال ليس من الواضح لنا كيف ولماذا يُعتبر عدم الاشتراك فى الأنشطة التجارية موقفًا راقيًا ضمنيًا، خاصة حينما لا يقال لنا ما الذى يجعل الرأسمالية التجارية غير راقية.

بل يصل الأمر ببعض الدارسين إلى الجزم بأن التصنيع والزراعة الآلية الحديثة فى نيجيريا- حيث تتسم بالأنشطة التجميعية وضآلة القيمة المحلية المضافة- هى مجرد امتداد للتجارة بوسائل أخرى (Gavin 1980). وفوق هذا، فإن بعضًا ممن يصفهم "عثمان" بالرأسماليين التجاريين- والذين تعاونوا مع إدارة "شاجارى" خلال فترة الجمهورية الثانية- قد عملوا أيضًا كمديرين أو ملاك لمزارع ومصانع ومصارف خاصة وعامة وشركات تجارية [١٥].

وفى محاولة للتغلب على الصعوبات الناشئة من جراء تعريف "مافيا كادونا" كأرقى أجنحة البرجوازية النيجيرية الشمالية، حاول بعض الباحثين صياغة مفهومهم للجماعة بوصفها الجناح التحديثى التقدمى فى "الأوليجاركية الشمالية"، وذلك بتمييزها عن الجناح الأرستقراطى المحافظ "الإقطاعى"، وحسبما يقول "سنى تيودن" فإن "المافيا" هى أكثر فئات "الأوليجاركية" تقدمية؛ "وهى تقدمية بفعل نظرتها للعالم والتى لا تتقيد بالرواسب الإقطاعية، وحيث تستلهم النظرة العالمية الرأسمالية البرجوازية الغربية" (Tyoden 1985 ,Ibrahim 1987:64).

وبالإضافة إلى ذلك يقال إن الرؤية التقدمية عند "مافيا كادونا" تكمن- جزئيًا على الأقل- فى حقيقة أن هذه الجماعة تعتبر من منتجات البنى والمؤسسات الحكومية الحديثة، بينما ترجع أصول القسم الأرستقراطى الإقطاعى من "الأوليجاركية" إلى البنية التقليدية "لخلافة سوكوتو" وإلى المؤسسات الحكومية شبه الحديثة مثل "السلطة المحلية"(Tyoden 1985). وفيما يبدو يغفل "تيودن" أن بين أعضاء "مافيا كادونا- ومنهم بعض قادة الجماعة- يوجد أفراد ذوو خلفية أرستقراطية أوهم أرستقراطيون فعلاً (Othman 1984). كما أن بعض الشخصيات الرئيسية فى الجماعة سبق لهم أن تولوا مناصب قيادية فى "السلطة المحلية". وعلى أية حال، فإن كثيرين ممن يصفهم "تيودن" بالعناصر الإقطاعية فى "الأوليجاركية الشمالية" لا يملكون أو يديروا- فحسب- مؤسسات صناعية أو مصرفية أو تجارية، بل حتى يتولون مناصب فى إدارة فروع الشركات متعدية الجنسيات فى نيجيريا،

وهى الأنشطة التى تعتبر- جزئيًا- أساس التوصيف الذى سبق ذكره "للمافيا" كالجناح التقدمى فى الطبقة البرجوازية، ولا يمكن إلا بالكاد تلمُّس الإقطاعى فى ذلك "الأمير" الذى يحتل مقعده فى مجالس الشركات المختلفة ويوظف العمال الأجراء ويستغل الفلاحين. كما أن تبنى رؤية البرجوازية الغربية للعالم لا تمثل أساسًا كافيًا للتحول إلى جناح طبقى تقدمى، خاصة فى عصر الاحتكار الرأسمالى، وفى ظل أوضاع تتسم بأشكال "بدائية" للتراكم من أبرز صورها استنزاف الموارد العامة. أما بالنسبة للأرستقراط الذين انضموا لطبقة البرجوازيين النيجيريين بهدف تعظيم فائض القيمة، فإنه من غير الواضح أو المفهوم القول بأنهم "مقيدون بالرواسب الإقطاعية"، بينما هم- مثلهم مثل الآخرين من البرجوازيين- يقتفون حافز الربح وتراكم رأس المال فى ظل سياق يحكمه أساسًا منطق الرأسمالية.

وفى الحقيقة أن أعضاء "مافيا كادونا" ينظرون إلى أنفسهم ـــ باعتبار تميزهم من حيث تلقى التعلم- الغربى- كالوجه المستنير المتفوق مهنيًا والضليع تقنيًا فى شمال نيجيريا، ويرون فى ذلك ما يكفى لتأهيلهم لقيادة الإقليم، غير أن هذا لا يعنى بالضرورة تمثيلهم الجناح ذا الرؤية المتقدمة فى البرجوازية النيجيرية الشمالية. فقبل سنوات من شروع أفراد "المافيا" فى استثمارات- أسميت تقدمية ـــ فى الصناعة فى الشمال، كان عدد كبير من التجار المحليين فى "كانو"- ومعظمهم تلقى تعليمًا عربيًا وقرآنيًا فحسب- قد وطدوا بالفعل أنشطتهم فى مجال التصنيع، وهو الأمر الذى سنلقى عليه الضوء فيما بعد.

وبعد، إذا لم تكن "مافيا كادونا" تمثل الجناح التقدمى من الطبقة البرجوازية حسبما رأى "تيودن" وآخرون، فهل يمكن إذن القول إنها برجوازية بيروقراطية؟ من الواضح أن بعض الباحثين يبنون رؤيتهم لهذه القضية على أساس حقيقة أصول الجماعة الكامنة فى الخدمة المدنية فى شمال نيجيريا، ومن ثم يزعمون أن "المافيا" تمثل الجناح البيروقراطى من البرجوازية فى الجزء الشمالى من البلاد (Mustapha 1985).

غير أن صياغة مفهوم كهذا لا تكفي، وإن كانت تمثل محاولة أكثر جدية، لتحديد طبيعة "المافيا". وفى البداية نقول إنه وإن كان لهذه الجماعة أصولها البيروقراطية، إلا أن أعضاءها قد وسعوا- منذ أواسط الستينيات- أنشطتهم فى مجالات أخري، مثل التجارة والتصنيع والبنوك وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وبديهى أنه من الصعب وصف رجال أعمال كهؤلاء بأنهم رأسماليون بيروقراطيون، وبعبارة أخرى، لم تكن "مافيا كادونا" طبقة ساكنة ومرتبطة بالبيروقراطية وحدها، وإنما شهدنا حدوث تحولات جوهرية فى أنشطة أعضائها. وحتى إذا قبلنا القول بأن هذه الجماعة مازالت مرتبطة أساسًا بالقطاع الإدارى فى الدولة، فإن مفهوم البرجوازية البيروقراطية يتسم بقيمة استدلالية محدودة لما يتضمنه من خلط أو تماهٍ بين الدولة والطبقة الحاكمة. فهو مفهوم مضلل لكونه يعطى الانطباع بأن الطبقة الحاكمة توجد داخل جهاز الدولة، وأن الأخيرة لا تتمتع بدرجة من الاستقلال عن الأولى . ترى ما هى إذن وبالضبط طبيعة "مافيا كادونا"؟ إن أول شىء نحتاجه فى هذا الصدد هو ضرورة إدراك أن الجماعة قد طرأ عليها تغيرات كبيرة عبر السنوات الطوال التى مضت منذ إنشاء "نادى نيما". وأنه- بالمثل- لا يوجد تجانس كامل فى تكوين الجماعة، إذ يختلف أفرادها من حيث الانخراط فى مختلف قطاعات الاقتصاد النيجيري. فعند البداية كان أفراد "مافيا كادونا" أقرب ما يكونون إلى طبقة برجوازية صغيرة من المهنيين تكونت فى المستويات الوسطى من البيروقراطية النيجيرية الشمالية وفى مؤسسات عامة أخري.

ولم يكونوا الرأسماليين الرائدين "الحقيقيين" أو "الفعليين" لبرجوازية شمال نيجيريا. فعندما بدأ البريطانيون يوظفون الشباب من خريجى المدارس فى الخدمة المدنية فى الشمال، كانت توجد بالفعل وقتها طبقة لا بأس بها من الرأسماليين المحليين الناشئين فى الإقليم، معظمهم فى "كانو"، وقد اشتركوا فى الأنشطة التجارية والنقل والإقراض .. وقد كان كثير من هؤلاء الرأسماليين ينشطون فى

صفوف مناهضة الاستعمار انطلاقًا من مصالحهم المادية، ثم تحولوا إلى وسطاء لرأس المال التجارى الاستعمارى فى مجال تجارة السلع الأولية التى تطورت وقتذاك فى شمال نيجيريا (Olukoshi 1986). هذا وقد استفادوا كثيرًا من سياسة إضفاء الطابع الشمالى التى دشنت منذ عام ١٩٤٥ والتى ساعد فى تطبيقها البيروقراطيون الرواد. فبفضل هذه السياسة تمكن هؤلاء الرأسماليون المحليون الناشئون من أن يصبحوا أكبر الموردين والمستوردين. كما تمكنوا أيضًا من الحصول على دور مهم فى مجال المواصلات وعقود النقل، وهو المجال الذى كانت تهيمن عليه تقريبًا الطبقة الرأسمالية من العرب المشرقيين.

وفى فترة ما بعد الاستقلال- وخلال السبعينيات على وجه الخصوص- كانت البرجوازية المحلية فى شمال نيجيريا قد ثبتت موضع أقدامها فى الاقتصاد السياسى للإقليم، مثلما فعلت نظيراتها فى أقاليم نيجيريا الأخرى، بل إنها لم تقف عند ذلك وبدأت فى التحول إلى أنشطة صناعية خالصة من خلال تحالف ثلاثى ضمها مع الدولة ورأس المال الأجنبي، مشرقيًا كان أم عالميًا (Olukoshi 1986).

ولتحاشى أى فهم خاطئ نقول: رغم أن الصفوف الأولى من الرأسماليين الناشئين قد هيمن عليها جماعات أرباب الأعمال فى "كانو" وذات الأصول المركانتيلية من عهد ما قبل الاستعمار، إلا أنه سرعان ما التحق بها قوى طبقية برجوازية محلية أخرى ليست لها جذور واضحة فى حقبة ما قبل الاستعمار، وإنما كانت مخلوقات مباشرة لديناميات الاقتصاد الرأسمالى للمستعمر. كما شكلوا أيضًا جزءًا مهمًا من الطبقة الحاكمة البرجوازية المحلية فى نيجيريا، وبالأخص قسمها فى شمال البلاد. ومن الواضح إذن أنه فى نفس الوقت الذى كانت تعزز "مافيا كادونا" نفسها فى الهياكل البيروقراطية الشمالية والوطنية عامة، كانت أيضًا تتوطد عملية تشكلها كجناح محلى فى الطبقة البرجوازية الحاكمة فى شمال نيجيريا.

وانطلاقًا من مواقعهم فى الخدمة المدنية ومختلف المؤسسات العامة بدأ أفراد "مافيا كادونا" يضطلعون بتحويلات فى أنشطتهم للالتحاق بصفوف الطبقة

البرجوازية الشمالية الحاكمة. وبدأت هذه التحولات منذ أواسط السبعينيات وتضمنت بشكل أساسى إنشاء شركات أعمال فى مختلف فروع الاقتصاد، أو شراء أسهم فى الشركات القائمة بالفعل. كما تولى بعض أعضاء "مافيا كادونا" مناصب قيادية فى فروع الشركات متعددة الجنسيات فى نيجيريا. ولاشك أنهم قد أستفادوا فى هذا التحول- أى ليصبحوا رأسماليين محليين مكتملين- من الروابط الواسعة التى أقاموها مع مختلف أقسام رأس المال المحلى والأجنبى من خلال مواقعهم البيروقراطية. كما تبين الشواهد المستقاة من تقارير عديدة تناولت حقبة السبعينيات أن الكثيرين منهم استخدموا مناصبهم فى الدولة لبناء قاعدة مادية تساعدهم على ترك الخدمة العامة أو الانطلاق منها، بما يتضمنه ذلك من قبول العمولات نقدًا وعينًا من جماعات أرباب الأعمال المحليين والأجانب مقابل منحهم العقود الحكومية. وقد كان تضخم قيمة هذه العقود، وكذا سوء استخدام الأموال العامة أو حتى اختلاسها، من بين كثير من صور التراكم "البدائي" الأخرى التى شاعت وسط البيروقراطية البرجوازية الصغيرة فى نيجيريا خلال عقدى الستينيات والسبعينيات(١٧).

وهكذا أصبح الأعضاء القياديون فى "المافيا" قادرين على تحويل أنفسهم إلى موردين ومصدرين؛ أو مُصنِّعين للسلع الاستهلاكية الخفيفة مثل المشروبات والمنسوجات والحلوى وأجهزة الراديو والتليفزيون ومنتجات البلاستيك والخزف .. إلخ؛ أو كمساهمين أو شركاء أو مديرين فى مؤسسات بنكية خاصة وبيوت الاستثمار وشركات التأمين والمكاتب الاستشارية؛ أو حاملى أسهم فى شركات الخطوط الملاحية، أو تجارة الجملة والتجزئة، فضلاً عن تعاقدات النقل وتنمية الملكيات (Ayu 1987:134-9).

ومن خلال الانغماس المتزايد لعناصر "المافيا" فى أنشطة الأعمال الخاصة هذه، أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البرجوازية المحلية النيجيرية. ولم يكونوا بالضرورة أكثر نجاحًا من نظرائهم الذين سبقوهم فى إقامة مشروعات خاصة، كما

لم يبدوا بالضرورة مهارات إدارية أو حسًا مهنيًا أفضل. وبعبارة أخرى، لم يكن هناك شيء خاص يتعلق بأعضاء "المافيا" فى هذا الشأن، وقد كان لنظرائهم فى الشمال وغيره من أقاليم نيجيريا نفس ما كان لهم من صلات بالدولة، وهى صلات بالغة الأهمية بالنسبة لإعادة إنتاج أنفسهم وإعادة إنتاج كافة الأقسام الأخرى من الطبقة البرجوازية فى نيجيريا.

ودعونا نوضح المصالح الواسعة التى نجح بعض أفراد "المافيا" فى تطويرها لأنفسهم، من خلال ضرب ثلاثة أمثلة : ليمان سيروما، محمود توكور، ومامان دورا.

بدأ "ليمان سيروما" عمله بالخدمة العامة فى إقليم الشمال قبل انتدابه إلى الخدمة المدنية الفيدرالية حيث ترقى سريعًا إلى منصب السكرتير الدائم لوزارة الصناعة الفيدرالية، ثم سكرتير الحكومة الفيدرالية العسكرية ورئيس الخدمة المدنية الفيدرالية فى نظام "أوباسانجو". وبمجرد تقاعده عن الخدمة أصبح رئيس أو مدير شركات "تاتى وليلى" (نيجيريا) و"يو.تى.سى" (نيجيريا) و"جى. تى. إى" (نيجيريا) "فيرست سيتى ميرشانت بنك" فى لاجوس. كما قام أيضًا باستثمارات صناعية وتجارية كبيرة فى كادونا حيث يتحكم فى بعض الأنشطة المحلية (Ayu 1987).

وينطبق الأمر ذاته على "محمود توكور" الذى بدأ نشاطه العملى فى الخدمة العامة فى إقليم الشمال، حيث كان أحد المسئولين الذين أداروا مكتب رئيس وزراء الإقليم الراحل "سير أحمدو بللو". وقد أمضى فترة قصيرة فى معهد الإدارة التابع لجامعة "أحمدوبللو" حيث ألقى محاضرات هناك، ثم أصبح فيما بعد نائب رئيس جامعة "بايرو" فى كانو. وفى عام ١٩٨٣- أى قبل أن يعينه الجنرال "محمد بوهارى" وزيرًا للتجارة والصناعة- كان رئيس أو مدير الشركات الآتية: "كادبورى" (نيجيريا)، "فوكارابى اندستريز"، "كادونا ألومنيوم"، "لوديجانى نيجيريا"، "آلكان (نيجيريا)، "أريوا ستورز"، "أريوا أسوشيتس"، "شركة المنتجات الالكترونية

المتحدة والتمويل"، "يونيفرسال للتغليف"، "بيلز للإدارة والتمويل"، "فان لير للحاويات"، "فارو لصناعة الأوانى"، و"إيكون ميرشانت بانكيرز".(Ayu 1987) .

أما "مامان دورا" فكان أحد الموظفين الشبان الذين عملوا فى مكتب رئيس وزراء إقليم الشمال. وبعد ذلك التحق بمجموعة صحف "نيونيجيريان" حيث تمت ترقيته بسرعة إلى منصب مديرها الإداري. وحسبما يقال، امتلك "دورا" مصنع أثاث "كادونا" الذى يعتبر أحد أكبر الشركات فى مجاله فى نيجيريا. كما عمل فى وقت واحد أو أوقات متباينة مديرًا لـ"دانلوب" (نيجيريا)، والأحذية (نيجريا) وبلاك وود هودج (نيجيريا) و"هاجمير" (نيجيريا) و"بنك الاعتماد والتجارة الدولى" (Ayu 1987).

وهكذا أصبح من الممكن اليوم الحديث عن "مافيا كادونا" بوصفها أحد أجنحة البرجوازية النيجيرية. وهى ليست الجناح الوحيد المتمركز فى الشمال، كما ليست- بالضرورة- الجناح الأقوى سياسيًا واقتصاديًا. كذلك هى ترتبط بالأجنحة الأخرى من البرجوازية النيجيرية وبرأس المال الأجنبي، مشرقيًا كان أم فى صورة شركات متعدية القوميات؛ وهو الارتباط الذى يتحقق من خلال آلاف المصالح المادية المشتركة.

ومع ذلك فإن انتقال الكثير من عناصر "مافيا كادونا" من قاعدتهم الأولى فى الخدمة المدنية بالشمال إلى صفوف البرجوازية النيجيرية، لم يؤد فى الواقع إلى حدوث تَبدُّل جوهرى فى وعيهم بشأن الدور الذى حددوه لأنفسهم كحماة "للمصالح الشمالية". بل فى الحقيقة أنهم ارتكزوا على شعار "المصالح الشمالية" لشق طريقهم نحو المستويات العليا للخدمة المدنية الفيدرالية، وحتى الاندماج فى المجرى الرئيسى لقطاع الأعمال الخاص، ولدى كل انتقال كان يمر به الواحد منهم، تجلى الحرص على التأكد من أن مواقع النفوذ التى يتركونها سواء على المستوى المحلى أم الفيدرالى سيقوم بشغلها أفراد موالون لهم ولرؤيتهم للعالم.

وعلى المستوى الأوسع ممثلاً فى المجتمع النيجيرى الشمالى واصلوا مسعاهم لتعبئة التأييد لقضيتهم من خلال العزف المباشر على أوتار المشاعر

العرقية والدينية والثقافية للسكان فى الشمال، واستثمار خوفهم من هيمنة جنوبية، بل إنه- وفى ظرف محدد أثناء الأزمة الدستورية التى تفاقمت فى الستينيات- قام البعض منهم بتكريس الرأى القائل بأن أفضل وسيلة لصيانة "مصلحة الشمال" أن تعالج خارج الدولة النيجيرية(١٨)، إلا أنهم عادوا فيما بعد وقبلوا الوحدة والاندماج الإقليمى فى الدولة بشروط من بينها حصول الشمال على ضمان بحماية طريقته فى الحياة ورعاية مصالحه. وبمجرد تقديم هذه التأكيدات قبل أعضاء "المافيا" بالوحدة فى إطار الدولة النيجيرية كولاية ذات سيادة فى الاتحاد الفيدرالي، وانطلقوا من هذا الأساس لإعطاء دفعات قوية "للمصالح الشمالية". ومما أعطى "المافيا" القوة السياسية اللازمة للقيام بهذا: هزيمة الحركة الانفصالية فى "بيافرا"، تلك الهزيمة التى فُسرت فى الحال فى بعض الدوائر باعتبارها "نصرًا للشمال" على خصومه الألداء المزعومين فى شرق البلاد.

ولا يُعرف عن "مافيا كادونا" امتلاكها لأية بنية تنظيمية، أو عقد أية اجتماعات منتظمة. ومع ذلك فمن المعلوم أن القرارات الأساسية بشأن استراتيجية الجماعة يتم اتخاذها فى دائرة محدودة من الأفراد الذين اشتهروا بكونهم مؤسسين لها ومسئولين عن ضم الأعضاء الجدد إليها باستخدام أساليب غير رسمية. ويحافظ هؤلاء الأعضاء القياديون على إقامتهم فى "كادونا"- عاصمة الإقليم الشمالى السابق- ومن هناك يسعون إلى ممارسة نفوذهم على الأحداث سواء فى شمال نيجيريا أم فى العاصمة الفيدرالية "لاجوس". وخلال الفترة التى كانوا فيها يعملون فى الحكومة زودتهم الإدارة المدنية بمنبر مشترك يجتمعون فى إطاره لمناقشة القضايا الخاصة بالشمال ودعم الموقع المشترك للشمال الذى قاموا بالدعاية له من خلال طبعة صحيفة "نيونيجيريان" بلغة "الهوسا"، واتحاد الإذاعة الفيدرالية فى "كادونا". وخلال فترة "تادى نييما" بدا أنهم يجتمعون بانتظام، كما عملوا كمستشارين "لقادة الفكر الشماليين" NLT وهى جمعية شُكلت من أمراء وسياسيين مختارين كانوا يجتمعون فى قاعة "لوجارد" فى "كادونا" لصياغة الموقف "الشمالى"

من المشكلات الدستورية العديدة التى عانت منها البلاد خلال الفترة من يناير ١٩٦٦ حتى نهاية ١٩٦٧. كما كانوا يجتمعون أيضًا فى منتديات أخرى مثل معهد الإدارة العامة بجامعة "أحمدو بللو" الذى قام بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات حول قضايا الحكم والسياسة (Ayu 1987).

وبعد أن ترك قادة "المافيا" وظائفهم الحكومية والعامة استمرت اجتماعاتهم عبر قنوات غير رسمية مختلفة، ويُذكر من هذه القنوات- حسب "حسن كاستينا" أول حاكم عسكرى للإقليم الشمالي- حفلات الزواج والميلاد. وقد ظلوا- كما ذكرنا سابقًا- منشغلين أساسًا بالدفاع عن تصورهم لمصلحة الشمال إزاء تطورات الأمور فى نيجيريا (Kastina 1988:19).

غير أنه على عكس مزاعمهم بأنهم يمثلون "البوابة" الطبيعية للشمال، نادرًا ما عكست عضوية "مافيا كادونا" بصدق أى تحالف ديمقراطى للقوى الاجتماعية هناك. فبالكاد لا نجد فى مجموعة "مافيا كادونا" أى تمثيل للعمال ونقاباتهم، أو المنظمات الطلابية، أو الحركات الشبابية، أو الأقليات القومية، أو النساء؛ حيث كانت مجرد قوى تتم تعبئتها- أو ربما التلاعب بها- ليس على أساس صيغة أو برنامج ديمقراطى، وإنما من خلال إثارة مشاعر دينية أو إقليمية من أجل أهداف يصعب اعتبارها ديمقراطية فى أحسن الأحوال، بل ويمكن اعتبارها مناهضة للديمقراطية فى أسوأ الأحوال [١٩]. غير أنه يجب تذكر أن "مافيا كادونا" لم تكن القوة الوحيدة التى تملك تاريخا من التلاعب بالعوامل الدينية والعرقية لتحقيق أهداف خاصة. فقد اضطلعت جميع أقسام البرجوازية المحلية النيجيرية- وبدرجات متفاوتة- بتوظيف الأيديولوجيات والمشاعر الإقليمية لتوطيد مصالحها فى النظام الاجتماعى النيجيرى. ومع ذلك فإن "مافيا كادونا" قد اتسمت بتطوير أكثر صور السياسة الانتهازية تلاعبًا بهدف الطعن فى خصومها تحت زعم عدم التزامهم "بخير" الإقليم، أو ارتباطهم بغير المؤمنين بالدين الإسلامي.

أنشطة "مافيا كادونا":

يمكن إرجاع بدايات الأنشطة السياسية "لمافيا كادونا" إلى عقد الخمسينيات، حيث كانت عملية مقاومة وتصفية الاستعمار تتقدم بقوة، وبالأخص ببروز حزب "مؤتمر شعوب الشمال" كالقوة السياسية الرئيسية فى الإقليم الشمالي. وقد أدى سياسيو الحزب- الذين كانوا على قمة وزارات ومصالح حكومية مختلفة- هذا الدور بدعم ومساعدة بعض الموظفين المدنيين الذين شكلوا فيما بعد قلب "مافيا كادونا". وعلى الرغم من ادعاء البعض بأن هؤلاء الأخيرين كان يغالبهم الشعور بأن أولئك السياسيين يتسمون بقصر النظر ويشكلون عبئًا عليهم، فإنه لا يوجد دليل جدى على مقاومتهم أو مراجعتهم بعض التجاوزات الأشد عداء للديمقراطية من جانب حكومة "سير أحمدو بللو." فلاشك أن الأخير- مثله كمثل الآخرين من رؤساء وزراء الأقاليم والسياسيين الذين اضطلعوا بمناصب فيدرالية- لم يظهر هو وزملاؤه أية صدقية قوية يعتد بها فيما يتعلق بالديمقراطية. بل كان الأمر على العكس من ذلك تمامًا. فبالإضافة إلى انتهاج "السلطة المحلية" لنمط الحكم المطلق الذى دأب على قهر الفلاحين وفقراء الحضر فى الإقليم الشمالي، ذهبت حكومة "مؤتمر شعوب الشمال" إلى أبعد مدى فى قمع "الاتحاد التقدمى لقوى الشمال" الذى كان يمثل تحديًا ديمقراطيًا وشعبيًا- ذا طابع فلاحى بالأساس- فى وجه هيمنة الحكم المطلق الأميرى والآلة السياسية "لمؤتمر شعوب الشمال". وقد بذل "المؤتمر" جهودًا محمومة لقمع حركات الأقليات القومية فى الشمال وفى مقدمتها "حركة شباب بورنو" BYM و"المؤتمر الموحد للحزام الأوسط" UMBC، إلى حد أن المسئولين الكبار فى الخدمة المدنية الذين استعان بهم "سير أحمدو بللو" و"مؤتمر شعوب الشمال" قد رفعوا شعار "شمال واحد، شعب واحد، ومصير واحد"، ومن ثم أصبحوا- بقصد أو بغير قصد- جزءًا مهما من المساعى لخنق التعددية وحرية التعبير وحقوق الأقليات الموجودة فى الإقليم.

هذا وقد بذل حزب "مؤتمر شعوب الشمال" وموظفو الخدمة المدنية الذين تعاونوا معه، كل ما فى وسعهم للحيلولة دون علمانية الحياة فى الإقليم الشمالى أو فصل الدين عن الدولة ومؤسساتها، على الرغم من حقيقة تعدد الديانات فى الإقليم. فقد كان الدين بالنسبة لهم- وهو الإسلام تحديدًا- الأساس الذى يجب أن تُبنى عليه جميع مؤسسات الدولة، وسعوا إلى دفع هذا الموقف قدمًا حتى على المستوى الفيدرالى بالإصرار على إضافة نص عن الحكم بالشريعة الإسلامية فى جميع دساتير ما بعد الاستقلال. ولعب أعضاء "المافيا" دورًا كبيرًا فى "مسيرة الشريعة" الشهيرة عام ١٩٧٨ والتى أوقفت أعمال الجمعية التأسيسية المخولة بإصدار دستور ١٩٧٩ (Takaya and Tyoden 1980). وقد كانت هذه الهجمات على الطبيعة العلمانية للدولة النيجيرية تعبيرًا جليًا عن أيديولوجية "المافيا"، وهو ما يعزز فرضيتنا القائلة بصعوبة اعتبار الجماعة معبرةِ عن طبقة ليبرالية وتحديثية، وهى الصورة التى حاول البعض منحها لها. فرغم وجود بعض الخلافات الثانوية بين "المافيا" والاستبداد الأميرى القديم، فإن الطرفين تشاركا فى بعض القيم المحافظة لتلك الطبقة. ولذا لم يكن غريبًا بالمرة أن ينضم بعض أعضاء "المافيا" مرة أخرى إلى الحكم المطلق الأميرى القديم فى إعادة إثارة قضية الشريعة أثناء مناقشات الجمعية التأسيسية التى شكلها نظام الجنرال "بابا نجيدا" عام ١٩٨٩ لوضع دستور جديد يكون أساس الجمهورية الثالثة.

فكما حدث عام ١٩٧٨ طرح أعضاء "المافيا" وحلفاؤهم مرة أخرى إدخال مادة فى الدستور بإنشاء محكمة استئناف شرعية على المستوى الفيدرالى. ومرة أخرى كان تدخل العسكر هو ما أوقف هذا الجدال الحامى حول هذه المسألة.

غير أنه جدير بالذكر أن محاكم الشريعة الاستئنافية ظلت تعمل لسنوات عدة فى بعض ولايات الاتحاد الفيدرالى التى جاء منها أو انتشر فيها أعضاء "المافيا"، وذلك بدعم من الأرستقراطية القديمة.

وكما ذكرنا قبلاً، فإن أول صراع سياسى رئيسى اشتركت فيه "المافيا" بعد انقلاب يناير ١٩٦٦ قد تركز حول المرسوم رقم(٣٤) الذى أعلن نيجيريا دولة موحدة. فرغم أن هذا المرسوم كان معيبًا وتم فرضه على النيجيريين بأسلوب غير ديمقراطى، فإن الطريقة التى عبأت بها "المافيا" الرأى العام الشمالى ضد المرسوم لم تكن ذات صلة من قريب أو بعيد بالمبادئ أو القواعد الديمقراطية.

حيث سعى أعضاؤها إلى إثارة المشاعر الإقليمية الشمالية مستثمرين كوامن خوف موضوعى انتشر فى الإقليم من هيمنة جنوبية وشيكة أن تتحقق بفعل ذلك المرسوم. وما يجعل وصم هجوم "المافيا" على المرسوم رقم(٣٤) بالشوفينية الإقليمية وعدم المبدئية لا يتأتى فحسب مما أدى إليه فى النهاية من المذبحة التى وقعت لبعض النيجيريين الشرقيين المقيمين فى الإقليم، وإنما ينبع هذا الحكم أيضًا من أن المصالح التى ادعت "المافيا" الدفاع عنها لم تكن فى الواقع متماثلة مع مصالح عمال وفلاحى وفقراء الحضر والنساء المقهورات والأقليات القومية فى الشمال، وإنما كانت المصالح الخاصة بأعمالهم. وبهذا المعنى الجوهرى يمكن الجزم بأن حملة "المافيا" ضد نظام حكم "إيرونسي" لم تكن ذات مضمون ديمقراطي. وإنما كان تعزيز والمصالح "الشمالية" المزعومة والدفاع عنها هو ما شكل صلب نشاط "المافيا" حتى بعد الإطاحة بحكم "إيرونسي".

وفى الحقيقة أن الحملة الأيديولوجية تحت شعار "شمال واحد" قد تصاعدت على أيدى "المافيا" بعد الاحتمال القوى لانفصال شرق نيجيريا وازدياد نضال الأقليات القومية من أجل الحكم الذاتي، وهو ما أجبر المؤسسة الشمالية على التماشى مع إقامة ست ولايات. ومن ثم وجدت "المافيا" نفسها– بفعل عوامل متعددة– منساقة لتكون جزءًا من الحركة الشعبية لإقامة الولايات (Takaya and Tyoden 1980).

عمومًا، لقد مارست "المافيا" أعظم صور نفوذها على الحكم إبان النظم العسكرية المتعاقبة خلال الفترة ١٩٦٦– ١٩٧٩. وهى الحقيقة التى تلقى بمزيد من الضوء على الطبيعة غير الديمقراطية للجماعة وأسلوب عملها. فلاشك أن جميع

النظم العسكرية النيجيرية لم تكن نظمًا ديمقراطية لأنها جاءت بالقوة وليس إعمالاً لإرادة الشعب. وقد أظهرت هذه النظم كافة علامات التسلط، واضطلعت بالقمع المنظم لكل عناصر الديمقراطية فى المجتمع المدني، وأصمت آذانها عن كل المطالبات بإعمال قواعد المساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما ساهمت جميع النظم العسكرية النيجيرية- بلا استثناء- فى عسكرة المجتمع النيجيرى، وتحويل عملية اتخاذ القرار إلى مجرد مراسيم تنفرد السلطة بحق إصدارها.

ولاشك أن الظروف كانت مواتية لاطراد أنشطة "المافيا" طوال عهود الحكم العسكرى من يوليو ١٩٦٦ حتى أكتوبر ١٩٦٦ وكذلك بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن، مستفيدة فى ذلك من غياب المنابر الديمقراطية، ومن ثم إسداء النصح للسلطات بالخيارات السياسية الملائمة "للمافيا" دونما تحمل المسئولية عن ذلك أو الانشغال بمبدأ المساءلة. وكما صرح أحد أعضاء "المافيا" لتبرير الحكم العسكرى فى نيجيريا:

"فإنه من الأسهل والأسرع والأكثر فعالية إنجاز الأشياء على أيدى الحكومات العسكرية. أنتم تعرفون أن نيجيريا بلد معقد، وأن هناك الكثير من الأشياء التى يتعذر تركها للنقاش المفتوح أو استمزاج الرأى، اللهم إلا إذا كنا لا نكترث بصالح الوطن.

"وإن الجيش قد ملأ ثغرة كبيرة فى هذا الصدد.

"ومن خلال خبرتى الخاصة أقول إن النظم العسكرية قد خدمتنا بشكل أفضل من النظم المدنية. فخلال الستينيات والسبعينيات حيث كانت قرارات مهمة تتخذ فيما يتعلق بمصير البلاد، كان الأسهل هو إنجاز الأشياء من خلال القيادة الهرمية العسكرية، أما من خلال النظم المدنية فإن الأمر يتخذ منحى آخر"[٢٠]

إن هذه الأفضلية التى أعطاها بعض قادة "المافيا" للحكم العسكرى قد تزاوجت مع الطبيعة السرية/ التآمرية لنمط عملهم، وهو ما عزز طابعهم غير الديمقراطى فضلاً عن كراهيتهم للخطاب الديمقراطى المفتوح.

ومن المؤكد أنه لم يكن من قبيل المصادفة قيام علاقات وثيقة بين "مافيا كادونا" وأولئك الذين حكموا نيجيريا بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٦.

لقد كانت هناك تقليديا روابط قوية بين العسكر وقمة النخبة البيروقراطية فى البلاد. وهناك ما يبرر قول البعض بأن أعضاء "المافيا" قد كشفوا عن كثير من المواقف اللاديمقراطية فى ممارستهم للنفوذ الذى تحصلوا عليه إبان الحكم العسكرى. فيتحدث "يحيى" عن المدى الذى ذهبوا إليه فى عدم التسامح مع الآراء ووجهات النظر المعارضة قائلاً :"لقد كان من غير المتصور أن يحصل امرؤ فى الشمال أيًا كان على موقع أو وظيفة فى الحكومة إذا كان من غير المحبذين للوضعية البارزة لهم فى البيروقراطية الشمالية"(Yahaya 1980).

أما الموقف الذى جعل خصومهم وذوى التفكير المستقل عنهم ينظرون إلى ممارساتهم على أنها غير ديمقراطية فهو مقاومة "المافيا" للاشتراك فى أى نقاش علنى حول ماهية المقصود "بالمصالح الشمالية" أو كيف ينبغى أن تكون. وحينما يحدث مثل هذا النقاش فسوف يتم رغم أنف الجماعة أو يفرض عليها عمليًا بضغط القوى الشعبية والديمقراطية فى مجتمع نيجيريا الشمالية أو حتى أجنحة أخرى من البرجوازية الشمالية ذاتها.

ومع ذلك فإن مقاربتها لطرح "المصلحة الشمالية" قد استندت على التوجه نحو عقد اتفاق ذى "طابع فيدرالي" مع البيروقراطيين والسياسيين والعناصر البرجوازية فى جنوب نيجيريا. ونادرًا ما تطرقت إلى الدعوة لتعميم حصول أغلبية شعوب الشمال ذاته على نصيب عادل من التعليم والموارد. على الرغم من صحة القول بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين شمال وجنوب نيجيريا، فإن أعضاء "المافيا" قد نزعوا نحو الرأى القائل بأن زيادة حظوظ البرجوازيين والبرجوازيين الصغار الشماليين فى المؤسسات الوطنية هى الخطوة الكافية لحل مشكلة الفوارق الإقليمية، ومن ثم أطاحوا جانبًا بمصالح الطبقة العاملة والفلاحين وفقراء الحضر فى الشمال. لقد اختزلوا مصالح الجماهير الشعبية الشمالية فى

أهدافهم ومشروعاتهم الطبقية، وذلك بطريق غير ديمقراطى اتسم بعدم التسامح مع أية بدائل أو خيارات ديمقراطية. فمن الواضح من سلوكهم فى التعبير عن "المصلحة الشمالية" وسبل تحقيقها أنهم فى واقع الأمر لم يكونوا مهتمين سوى بأنفسهم، وليس بآمال العمال والفلاحين فى الإقليم، بل إنهم تعمدوا ممارسة الخداع والتلاعب بمشاعر هذه القوى الاجتماعية كى يظهروا لمنافسيهم فى المنظومة الفيدرالية حجم القوى التى يستطيعون تعبئتها، وذلك من أجل انتزاع أكبر مكاسب ممكنة لأنفسهم.

حتى أنهم اعتادوا أيضًا على إطلاق الاحتجاجات العنيفة فى الإقليم كلما اتبع النظام الفيدرالى سياسة يرونها مناوئة لمصالحهم. ومن خلال تقديم أنفسهم فى صورة القوة السياسية القادرة على خلق المتاعب بمثل قدرتها على حفظ السلم فى الإقليم الشمالي، استطاعوا الحصول على بعض المكاسب ولقوا الآذان الصاغية من الحكومات المختلفة، وفى الوقت نفسه كانوا يطلقون بذلك إشارات دالة على قوتهم لمنافسيهم الجنوبيين لكسب تعاطف الحكومات الفيدرالية.

وحينما بدأت عملية الانتقال إلى الجمهورية الثانية التحق كثير من أعضاء "مافيا كادونا" بصفوف "الحزب الوطنى النيجيرى" NPN والذى جمع الكثيرين من أعضاء "حزب مؤتمر الشمال" فى عهد الجمهورية الأولى وحلفائهم فى "التحالف الوطنى النيجيرى" NNA. وكانت هذه هى المرة الأولى التى يشترك فيها أعضاء "مافيا كادونا" فى تجربة ديمقراطية من نوع ما. وقد ساندوا "آدامو سيروما" فى الانتخابات الداخلية فى "الحزب الوطني" لاختيار مرشح الحزب فى انتخابات رئاسة نيجيريا. ولكن "سيروما" جاء ترتيبه الثالث بين ستة مرشحين وبعد "مايتاماسولي" و"شيهو شاجارى" على التوالي. وكان على المرشحين الثلاث الأوائل أن يمروا باقتراع ثانٍ لاختيار مرشح الحزب للرئاسة، وقد جاء ذلك من نصيب "شاجارى". وتحقق النصر للأخير بفعل تحالف بعض السياسيين الجنوبيين مع الحرس القديم فى حزب "مؤتمر الشمال" بمساندة الأرستقراطية.

وقد جاء هذا التحالف مناوئًا "للمافيا"، حيث ساعد على عقدة الغطرسة والشوفينية الإقليمية "للمافيا" ذاتها، وهو ما أثار البغض لها فى جنوب نيجيريا. هذا وقد عمل "سيروما" فيما بعد وزيرًا فى إدارة "شاجاري"، كما حصل عدد آخر من أعضاء "المافيا" على مواقع مهمة كأعضاء أو رؤساء مجالس إدارة الكثير من الشركات والمؤسسات العامة (Othman 1984).

ولم يكن "الحزب الوطنى" هو الأكثر عداء للديمقراطية بين الأحزاب، إذ إن الحكام كانوا من الرعونة الكافية لجعل الممارسات الديمقراطية الليبرالية من قبيل المستحيل . ومن المؤكد أن "مافيا كادونا" تتحمل نصيبها من السجل اللاديمقراطى "للحزب الوطنى النيجيرى"، وذلك رغم حقيقة أن الجماعة سرعان ما اختلفت مع قيادة هذا الحزب وشكلت "لجنة المواطنين أصحاب المصلحة" التى سعت للتحالف مع "حزب الإنقاذ الشعبى" PRP وهو حزب شعبوى كان يمر بحالة انقسام شديد رغم أنه ورث عباءة "الاتحاد التقدمى لقوى الشمال". ولكن رئيس "حزب الإنقاذ" "أمينو كانو" رفض هذه المبادرة، وهو القرار الذى شكل صدمة ونكسة "للمافيا" نظرًا لأن "كانو" كان بمثابة رمز للشعبوية الشمالية. وفى ظل أجواء الإحباط من هذا القرار اتجهت الجماعة إلى عقد صفقة مع "حزب الوحدة النيجيرى" UPN بقيادة "أويافيمى أولوو". وقد اتسم "حزب الوحدة" بنفس صفات "حزب الإنقاذ" من غياب أية ممارسة جادة داخله، حيث إن إرادة "أولوو" كانت هى المتحكمة فى كافة أمور الحزب. واستهدفت "المافيا" من التحالف مع "أولوو"- مثلما كان سلوكها إبان الحملة المعادية لمرسوم "إيرونسي" رقم(٣٤)- تحقيق أهداف ودوافع أبعد من أن توصف بالديمقراطية. وقد انصب الاتفاق الموقع بين الطرفين على توزيع المناصب مقابل موافقة الحزب على السماح "للمافيا" بالانفراد بتوزيع المغانم فى الشمال طالما تكون قادرة على مساعدة "أولوو" فى تحقيق الطموح الذى تملكه فى أن يصبح رئيسًا للجمهورية الاتحادية.

وهو بكل تأكيد اتفاق انتهازى انزلقت إليه "المافيا"[٢١]

إذ إن افتراقها عن جناح "شاجارى" فى "الحزب الوطنى النيجيرى" لم يكن بسبب الامتعاض من غياب الديمقراطية داخل الحزب، وإنما بسبب تركز معظم المقاليد الحزبية فى أيدى آخرين من غير أعضاء "المافيا". وحينما قامت الجماعة بتكوين "لجنة المواطنين أصحاب المصلحة" فقد حاولت تقديم نفسها كبديل شمالى قوى وذى مصدقية فى مواجهة الجماعة غير الكفؤة وذات السلوك المالى الطائش من السياسيين الشماليين الذين هيمنوا على الحزب الوطنى النيجيرى، والكثيرون منهم جاءوا من صفوف حزب "مؤتمر شعوب الشمال" وتولوا مناصب قيادية فى "الجمهورية الثانية" التى أقامها "شيهو شاجارى". وقد رددت "المافيا" كثيرًا الحديث عن أن رسالتها الأولى هى إيقاف الانهيار الذى تمر به البلاد فى ظل إدارة "شاجارى".

ورغم التحالف المعقود بين "المافيا" و"حزب الوحدة النيجيرى" فقد استطاع الحزب أن يحصل لنفسه- من خلال ألاعيب انتخابية- على فرص أخرى. هذا وقد رأى البعض أن عجز "المافيا" عن إزاحة "شاجارى" وحلفائه من السلطة قد دفعها إلى توثيق علاقاتها بالحلفاء فى الجيش حتى تمت الإطاحة بـ "شاجارى" فى ديسمبر ١٩٨٣ (Othman 1984). ورغم جاذبية هذا القول إلا أنه يعكس إخفاقًا فى فهم السياق الاجتماعى- الاقتصادى الذى تمت فيه الإطاحة بحكم "الحزب الوطنى النيجيرى"، وكذا إغفال العديد من القوى الاجتماعية المعارضة والتى توجد خارج "المافيا".

وأيًا كان الأمر، فقد انضمت بعض العناصر ذات الصلة "بالمافيا" إلى صفوف الحكم العسكرى الذى أقامه الجنرال "محمد بوهارى". فنجد مثلاً الدكتور "محمد توكور"- وهو الشخصية البارزة فى أنشطة "لجنة المواطنين أصحاب المصلحة"- يحتل منصبًا استراتيجيًا وهو وزارة التجارة والصناعة فى حكومة "بوهارى"، عدا العديد من الآخرين الذين تولوا مناصب رسمية أو استشارية.

ولاشك أن نظام "بوهارى" كان مُفرطًا فى التسلط حتى بالمعايير العسكرية ذاتها. فقد داس بالأقدام الحقوق الإنسانية والديمقراطية للشعب النيجيرى، ووضع الكثير من التنظيمات الشعبية تحت حصار صارم أو حتى قام بحلها، وذلك فى سياق برنامج سياسى تسلطى أدى أيضًا إلى المزيد من تعمق الأزمة الاقتصادية (Takaya and Tyoden 1980).

ولهذا فإن إزاحة "بوهارى" عن السلطة بانقلاب داخلى قادة الجنرال "ابراهيم بابانجيدا" قد لاقت الترحاب من الكثيرين الذين رأوا فى ذلك إزاحة "للمافيا" أيضًا. ومع ذلك فإنه لم يكن الأمر واضحًا بصورة إطلاقية أن نظام "بوهارى" هو صنو حكم "المافيا" على الرغم من أن قاعدته الاجتماعية تمثلت أساسًا فى المصالح البرجوازية الشمالية، ومن خلال احتلال أعضاء بارزين فى "المافيا" لمناصب رسمية واستشارية عديدة فى ظل هذا النظام. فبالإضافة إلى جماعات القوة الأخرى فى البلاد التى تعين على النظام الاعتداد بها، فكان عليه أيضًا أن يراعى القوى المؤيدة له فى الجيش. وأقصى ما يمكن أن يقال أنه بعد فترة قصيرة من البرود السياسى بفعل الاختلاف مع نظام "شاجارى" استطاعت "المافيا" أن تستعيد عافيتها مرة أخرى لتمارس نفوذًا مباشرًا على (وفى) الحكومة المركزية فى "لاجوس" فى وقت كان خصومها الشماليون الآخرون- "الحزب الوطنى النيجيرى"- وكذلك أغلب قيادات الأحزاب السياسية فى "الجمهورية الثانية" بين معتقل أو منفى. ومن ثم يبدو من الصعب جدًا تصوير الإطاحة بنظام "بوهارى" على أنها انقلاب دُبِّر خصيصًا لثلم نفوذ "المافيا".

ففى الوقت الذى قاد الجنرال "بابا نجيدا" انقلاب القصر ضد الجنرال "بوهارى" كانت قد توافرت كل الشروط اللازمة لنجاح مثل هذا الانقلاب، إذا أن اليد الثقيلة لنظام "بوهارى" كانت قد طالت عمليًا كل قطاعات المجتمع المدنى وهو ما عزله عن كل القوى الاجتماعية فى نيجيريا.

كما أن ازدياد الأزمة الاقتصادية سوءًا قد جعل جمهرة المواطنين العاديين تلفظ تسلط وعجرفة هذا النظام. وبصرف النظر عما إذا كان الانقلاب قد استهدف "المافيا" أم لا، فقد توجب على نظام "بابانجيدا" أن يجتذب أجنحة طبقية أخرى فى إطار مشروع أوسع لتأمين المصالح البرجوازية فى البلاد، خاصة فى ظل إقدام النظام على تنفيذ برامج التكيف الهيكلى التى ينفذها صندوق النقد والبنك الدوليين. ورغم ما ألحقه هذا البرنامج من آثار ضارة بمشروعات ومصالح العديد من الرأسماليين النيجيريين- وخاصة فى مجال التصنيع- فإن "مافيا كادونا" لم تشترك قط فى التحالف الديمقراطى الذى تكون للنضال ضد السياسات الاقتصادية والسياسية القمعية لواحد من أكثر النظم تسلطًا فى تاريخ نيجيريا.

وفى الحقيقة أن الأداة السياسية الرئيسية "للمافيا" وهى "جبهة شعوب نيجيريا" PFN التى أقيمت لتتنافس مع ١٢ جماعة أخرى على التسجيل كأحد الحزبين اللذين خطط الجيش لتسجيلهما فقط وفق رقابة صارمة (وهو برنامج الانتقال السياسى الهزلى الذى قيل إنه يدشن قيام "الجمهورية الثالثة") قد أظهر هذا الحزب تعاطفًا ضئيلاً مع الحركة الشعبية المتنامية فى البلاد من أجل الديمقراطية. فلم يبذل حزب "جبهة شعوب نيجيريا" أى مسعى للتحالف مع القوى الشعبية دفاعًا عن حقوق الإنسان والديمقراطية فى نيجيريا، وهى الحقوق التى نكلت بها الدولة سريعًا حينما ووجهت بمعارضة داخلية قوية لبرنامجها فى التكيف الهيكلى، فكان رد فعل الدولة هو المزيد من القمع وعدم التسامح.

ورغم أى شىء فقد امتنع حزب "جبهة شعوب نيجيريا" عن التطرق لأية مناقشة للتسلط المفرط الذى اتسم به برنامج الانتقال وقصر المجال السياسى على حزبين فقط، بل تمادى وأعلن بحماس تأييده لبرنامج التكيف الهيكلى. ولم ينبع الموقفان السابقان من مجرد رغبة "المافيا" فى الحصول على اعتراف الحكم بحزب "جبهة شعوب نيجيريا" كأحد الحزبين المسموح لهما فقط بالتنافس الانتخابى كجزء من عملية الانتقال إلى "الجمهورية الثالثة".

وعلى أية حال فإن هذه الرغبة قد أحبطها قرار الحكم العسكرى بعدم الاعتراف بأى من الأحزاب الثلاثة عشر التى استوفت شروط التسجيل.

ولاشك أن نفور "المافيا" من الأساليب الديمقراطية تكمن جذوره فى اعتمادها المستمر على صور "بدائية" معينة للتراكم الرأسمالى، أى نزوعها نحو الاستفادة من الدولة بطرق فجة لتحقيق التراكم المطرد، وكذا اعتمادها على الأيديولوجيات العرقية والدينية والإقليمية والاستعلائية لإضفاء المشروعية على نشاطها وقتها.

وبعد أن رفض نظام "بابانجيدا" تسجيل الأحزاب السياسية الثلاث عشر اضطلع بتأسيس ودعم حزبين جديدين؛ أولهما أُسمى "الحزب الديمقراطى الاجتماعى" SDP، والثانى هو "حزب الوفاق الجمهورى الوطني"NRC؛ وبحيث يكون الحزب الأول "يميل قليلاً نحو اليسار" والثانى "يميل قليلاً نحو اليمين". بل واضطلع النظام بنفسه بصياغة البرنامج واللائحة التنظيمية الخاصين بكل حزب، وأسس مقرات لهما فى كل مقار الحكومات المحلية وعواصم الولايات وفى العاصمة الاتحادية "أبوجا". وبعد ذلك دعا النظام السياسيين إلى اختيار عضوية أحد الحزبين فالتحق معظم أعضاء حزب "جبهة شعوب نيجيريا" المنحل "بالحزب الديمقراطى الاجتماعي" نظرًا لما تبدى على الفور من هيمنة زعماء "مؤتمر شعوب الشمال" و/ أو "الحزب الوطنى النيجيري" وحلفائهم على "حزب الوفاق الجمهورى الوطنى". وكان من الأمور الجلية أمام مجمل المجتمع السياسى النيجيرى عدم إبداء أعضاء حزب "جبهة شعوب نيجيريا" المنحل لأى اعتراض على النزعة التحكمية الزائدة لبرنامج الانتقال المطروح من قِبَل النظام العسكري، حيث اختاروا بدلاً من ذلك أن يلعبوا دور المطيع والخاضع على أمل تحسين فرصهم فى النفاذ إلى السلطة. وهكذا فإن "المافيا"– مثلها مثل الجماعات والمراكز البرجوازية الأخرى التى هيمنت على العملية السياسية فى نيجيريا بعد انتهاء الاستعمار– قد تعرضت

لخطر الخنق من جانب نظام عسكرى سعى بخطوات محسوبة وحقق نجاحًا لا بأس به فى تحييد أو استمالة أو حتى تدمير القوى السياسية الحية فى البلاد.

وقد تطلبت استراتيجية النظام فى تحقيق هذه المهمة المزج بين ممارسة القوة السافرة بحق الجماعات التى ترفض- بشكل مبدئى- أن تخضع للتدجين، وبين إغداق المكافآت على أولئك الذين ينحنون أمام رغبات النظام ويباركون خطاه. وعند هذا الحد قام أعضاء "المافيا" بتسليم قيادهم تمامًا للنظام، ودأبوا على مسايرة موجة التسلط العالية. وسوف يكشف لنا المستقبل عما إذا كانت "المافيا" ستتمكن من البقاء- كجماعة- بعد إنجاز البرنامج السياسى للنظام العسكرى، أم أنها سوف تستهلك نفسها.

ملاحظات ختامية:

تعقبت هذه الدراسة أصول ونمو وطبيعة وأنشطة "مافيا كادونا"، وبينت كيف أنها تحولت من طبقة بيروقراط البرجوازية الصغيرة إلى برجوازية مكتملة التحقت بالصفوف المتنامية سريعًا للقوى الرأسمالية فى شمال نيجيريا وبقية البلاد بشكل عام، وذلك فى سياق نظرتها لنفسها كحامية "المصالح الشمالية". ورغم أن "المافيا" وضعت بصمتها على العديد من القرارات السياسية والأحداث المهمة فى البلاد فإنها أبعد عن أن تكون المحرك الخفى للسياسة النيجيرية. ومن ثم فإذا كانت "مافيا كادونا" قد مارست درجة ما من النفوذ على الحكومات النيجيرية المختلفة منذ عام ١٩٦٦ فإنه يعد من قبيل المبالغة الادعاء بأنها "القوة التى توجه الطلقات الصادرة عن ذلك الجالس على رأس الحكومة"[٢٢]. ولعل من بين المهارات القليلة التى أظهرها نظام "بابانجيدا" تلاعبه واستخدامه لجماعات مثل "المافيا" فى بناء سياسته والترويج لها، فقد سعى النظام- بقدر ما أبداه من ميول بونابرتية- إلى فرض برنامج للتكيف الهيكلى استهدف أساسًا إخضاع البرجوازية النيجيرية لقواعد السوق

فى وقت كانت لا تزال هذه البرجوازية سادرة فى تحبيذ أشكال التراكم "البدائى" التى اعتمدت عليها لإعادة إنتاج نفسها على مر السنين.

ومنذ أن تشكلت "المافيا" فإنها لم تظهر أيًا من علائم السلوك الديمقراطى — ولو على النحو الليبرالى وهى السمة التى تشترك فيها مع قوى كثيرة غيرها فى الطبقة الرأسمالية النيجيرية.

وإذا كان النضال الشعبى من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان يتطور الآن بقوة فى نيجيريا ويحتل مقدمة الأجندة السياسية، فلاشك أن هذا يتم على الرغم من "مافيا كادونا" والطبقة البرجوازية الحاكمة فى نيجيريا. ولعل أبرز ما يؤكده الموقف الراهن من تلك الصلة الوثيقة بين استمرار الاعتماد على أشكال التراكم الأولى من ناحية، والنزعة التسلطية الزائدة لبرامج الانتقال السياسى المطروحة من قبل النظام من ناحية أخرى. ومن المنطقى تمامًا الوصول إلى استنتاج أن أعضاء الجماعة، وكذلك سائر الطبقة الحاكمة فى نيجيريا، يفتقرون كلية تقريبًا إلى أى برنامج لتحويل نيجيريا. فمثل هذا البرنامج، فى المنعطف الراهن من تاريخ نيجيريا، لا يمكن أن يُطرح ويُنفَذ إلا عبر النضال المنظم للقوى الاجتماعية الشعبية والديمقراطية فى البلاد.

الهوامش

(١) لا يبنى مراقبون كثيرون اقتناعهم بوجود "مافيا كادونا" على أى أساس علمى، وإنما ينطلقون ببساطة من وجودها كحقيقة مفروغ منها، أو يشيرون إلى تقارير وإفادات كثيرة- معظمها ذات طابع صحفي- عن أنشطة منسوبة إلى الجماعة باعتبارها دليلاً كافيًا فى حد ذاته للبرهنة على وجودها. انظر على سبيل المثال (Ibrahim 1985:3)، وكذلك "على تشيروما" A. Chiroma مقتطفًا في The African Guardian, 30 Jan). (1986, P.11، وبالمثل راجع (Tyoden 1987:60). ولكنه سيكون من قبيل الخطأ الشروع فى تحليل منظمة ذات طابع سرى مثل "مافيا كادونا" انطلاقًا من فرضية وجودها فعلاً، إذا من الضرورى بذل جهد أولاً لإثبات حقيقة وجودها. وهى مهمة عسيرة نظرًا لأنه لم يعرف عن الجماعة أنها امتلكت بنية تنظيمية رسمية، وأن الكثيرين ممن قيل بعضويتهم لها ينكرون عادة علمهم بوجود مثل هذه المنظمة. ومع ذلك فمازال بالإمكان القيام بمحاولة جادة- وهو ما تطمح إليه هذه الدراسة- لإثبات واقعة وجود الجماعة من خلال دراسة أصولها التاريخية.

(٢) انظر المساهمات المختلفة فى (Takaya and Tyoden 1987).

(٣) ذهب إلى هذا الرأى "بيتر واترمان" P.Waterman فى الموتمر الذى عقده "المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية CODESRIA فى الجزائر (١٨٢٠- يوليو) عام ١٩٩٠ تحت عنوان "الحركات الاجتماعية، التحول الاجتماعى والنضال من أجل الديمقراطية".

(٤) هناك الكثير من المؤلفات المنشورة عن "خلافة سوكوتو" Sokoto Caliphate تطرقت إلى سياستها واقتصادها ومجتمعها. انظر على سبيل المثال (Last 1967, Crowther 1965,Isichei 1983).

(٥) لمناقشة الآلية التى تحقق بها هذا التراكم فى "كانو" أكثر إمارات "خلافة سوكوتو" ثراء، انظر (Olukoshi, 1986, Bello, 1983).

(٦) انظر بشكل خاص الفصول من الثالث حتى السادس فى (Takaya and Tyoden 1987).

(٧) سيقت أسباب مختلفة لتفسير لماذا سمح لأبناء غير الأرستقراط بدخول المدارس التى أقيمت أصلاً كمؤسسات لإعداد سلالة الأمراء. فالبعض يرجعه إلى تراجع فكرة الحكم غير المباشر وزيادة نفوذ "الجمعية الاشتراكية الفابية" فى العملية الإدارية الاستعمارية بعد عام ١٩٤٥. انظر (Takaya, B, Socio-Political Forces in the Evolution and Consolidation of the Kaduna Mafiain :Takaya and Tyoden, 1987) وراجع أيضًا (Yahaya 1980). بيد أنه من الضرورى أن نضيف أنه قبل التحول إلى الإداريين الاستعماريين الفابيين قد وحدت فى شمال نيجيريا ــ بل وحتى قبل فرض الاستعمار البريطانى على "خلافة سوكوتو" ــ طبقة من التجار الأقوياء أسهمت ضغوطهم بالاتحاد مع سخط بقية الطبقات فى المنطقة ــ فى إجبار البريطانيين على فتح أبواب المدارس أمام أطفال من خارج الأرستقراطية.

(٨) حصلنا على الأسماء المذكورة من عدة مراجع (Paden 1986, Takaya and Tyoden 1987, The African Guardian, 30 Jan. 1986)

(٩) هذه العبارة "لعلى أكيلو" A.Akilu مقتطفة فى (Muffet 1982:71).

(١٠) مقابلة أجريت فى كادونا (١٦أغسطس ١٩٩٠) فى منتد للموظفين والسياسيين الشماليين المتقاعدين الذين اشتهروا بأنهم يمثلون الأعضاء الأساسيين فى "مافيا كادونا". انظر أيضًا (Paden, 1986).

(١١) حقيقة قبولنا بوجود "مافيا كادونا" ينبغى ألا تقود لافتراض أننا نقبل بصحة هذه التسمية. ولاشك أن الأمر كان سيصبح أكثر استقامة لو أن الجماعة هى التى أطلقت على نفسها هذه التسمية. ولما كانت هذه التسمية ذات أصل صحفى يجب علينا أن نكرر ثانية أنها لا تنطوى إلا على قيمة علمية محدودة جدًا. وكما ذكرنا سابقًا فإنه لا يوجد أى وجه للمقارنة بين هذه الجماعة وبين "المافيا" الإيطالية أو الأمريكية، وهذا مثال ناطق للتسميات المضللة، بل إن هذه التسمية تسهم فى إضفاء المزيد من الغموض على الجماعة وبما ليس له أساس فى الواقع، حيث إنها لا تعدو أن تكون جزءًا عضويًا من البرجوازية المحلية النيجيرية ولا يختلف كثيرًا عن بقية أقسامها.

أضف إلى هذا أن الاستخدام السخيف لمفهوم "المافيا" قد انتشر فى مجمل الخطاب السياسى الشعبى والصحفى فى البلاد ليطال كل جماعة قوة، واقعية كانت أم متخيلة. فأطلق على الراحل "أوبفيمى أولوو" ومؤيديه القريبين تسمية "مافيا إيكينى". أما جماعة خريجى "معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية" فى "كورو" الذين يتولون مناصب مرموقة ويتمتعون بصلات قوية فيما بينهم فقد منحوا لقب "مافيا كورو". وحينما تولى ثلاثة عسكريون من أبناء "لانجتانج" حقائب وزارات الدفاع والداخلية والنقل فى حكومة "بابانجيدا" دأبت بعض الدوائر على الحديث عن "مافيا لانجتانج" التى زعموا أنها السلطة الفعلية الخفية وراء "بابانجيدا".

ولعل أسوأ ما يمثله هذا الاستخدام المضلل لتسمية "المافيا" أنه يحيل إلى تصور خاطئ للسلطة واستخداماتها فى نيجيريا ما بعد انتهاء الاستعمار. ولهذه

الأسباب فإننا نستخدم تسمية "المافيا" بتحفظ كبير. ففى تقديرنا أنه من المفيد أكثر مقارنة "مافيا كادونا" بمنظمات مثل "جماعة بنزا" فى زائير و"جيما" فى كينيا و"إيكوتى" فى سيراليون و"برودر بوند" فى جنوب أفريقيا، والتى حافظت على قدر مماثل من السرية فى عملها. وبينما تم الاعتراف علنا بوجود "جيما" كاتحاد بين "الجيكويو" و"الإمبو" و"الميرو" حتى تم حظرها عام ١٩٨٠ فإن الجماعات الأخرى حافظت على طابعها السرى / التآمرى. وهى جميعًا جماعات نخبوية تهتم- بدرجات مختلفة- بتطوير النفوذ السياسى والاقتصادى والثقافى لأعضائها.

وسواء أكان لها هيكل تنظيمى ــ مثلما جماعة "برودر بوند" ــ أم لم يكن هذا الهيكل مثل "مافيا كادونا"، فإن القرارات المهمة بشأن مسار العمل الواجب أن تنتهجه الجماعة فى مواقف معينة تخول إلى مجموعة قيادية تعقد اجتماعات رسمية (مثل "برودر بوند" و"إيكيوتى") أو غير رسمية (مثل "المافيا"). ومفتاح قوة الجماعة فى أية لحظة تاريخية معينة يتمثل فى امتيازاتها بل وعدم وجود أى منافسة فى بعض الحالات فيما يتعلق بالنفاذ إلى الدولة وقمة الحكم. وفى حالة "برودر بوند" كان من الصعب فى مراحل مختلفة من التاريخ السياسى لجنوب أفريقيا التمييز بين نفوذها وبين نفوذ كبار المسئولين فى الدولة مثل رؤساء الوزراء، كما كان الوزراء الأساسيون جميعًا أعضاء فى الجماعة. كما تتشارك المنظمات المذكورة فى وضع أعضائها وأصدقائها فى المناصب الكبرى فى الخدمة المدنية والقطاع الخاص. ولاشك أن أوجه الشبه بينها كثيرة ولاتحصى، ولكن النقطة الجديرة بالذكر أن جماعات القوة النخبوية الخمس المذكورة تؤكد أن الفرضية الأيديولوجية القائمة على التمييز العنصرى تفرق جماعة "برودر بوند" عن باقى الجماعات.

فرغم أن الجماعات الأربع الأخرى تتسم بوعى عرقى فى نظرتها للعالم، إلا أن أيًا منها لم تصل إلى ذلك الحد من الأيديولوجية العنصرية النازية الجديدة التى كانت العلامة المميزة لجماعة "برودر بوند" و"الحزب الوطنى" الذى هيمنت عليه.

(١٢) جدير بالذكر أنه رغم كل المثالب المنسوبة إلى المناورات السياسية التى قامت بها "المافيا" فإننى لم أقرأ أن أى انتقاد ينسب إلى الجماعة تدبير انقلاب يوليو ١٩٦٦. وهى ملاحظة مثيرة بوجه خاص إذا أخذنا فى الاعتبار ذلك النزوع نحو إلصاق كل التطورات السياسية فى نيجيزيا "للمافيا".

(١٣) منقول على لسان "شنكافي" Shinkafi فى (Newswatch, 29 May, 1989,P.55).

(١٤) يمكن تتبع جذور مقولة "الأوليجاركية الشمالية" فى كتابات "لجنة تخليد بالا محمد" BMMC الموجودة فى زاريا، والخطابات المكتوبة للحاكمين "بالاربى موسى" و"أبو بكر ريمى" أثناء فترة الجمهورية الثانية (١٩٧٩ــ١٩٨٣). وحسب هذه المقولة فإن "الأوليجاركية الشمالية" هى ذلك القسم المهيمن على الطبقة الحاكمة النيجيرية، وهى تمثل جماعة مميزة لأنها "تتكون من أولئك الذين وصلوا إلى مواقعهم دون مسوغ من قدرة أو إنجاز شخصي، وإنما بحكم المولد والتحالف والموالاة والامتيازات"

ويجرى التشديد على أن هذه "الأوليجاركية الشمالية" هى فى المقام الأول "أوليجاركية إقطاعية" بنت نفسها بالاستفادة من تعاونها مع السلطات الاستعمارية المحلية. ومما يساند هذه المقولة حقيقة أن الاستعمار البريطانى لم يحافظ على القاعدة الاقتصادية الإقطاعية فى إمارات شمال نيجيريا وإنما تكفل بتقويضها لتحقيق اندماج المنطقة فى النظام الرأسمالى. ومن ثم يبدو أن أنصار مقولة "الأوليجاركية الشمالية الإقطاعية" يشددون بقوة على الشكل أكثر من المضمون لدى مناقشتهم لقضايا الاقتصاد السياسى فى نيجيريا. أضف إلى هذا أن العناصر البرجوازية لم تصل إلى مواقعها فى أى مكان فى العالم بمقتضى جدارتها أو قدراتها الشخصية.

وحينما كان يتأسس بالفعل نظام رأسمالى- سواء فى شمال نيجيريا أو أوربا أو آسيا أو أفريقيا- فإنه كان يتوطد بفعل الموارد والامتيازات الاجتماعية التى كانت تنتقل من جيل إلى آخر بالإرث والمولد.

كذلك فإن الزعم بأن "الأوليجاركية الشمالية" تمثل القسم المهيمن فى الطبقة الحاكمة النيجيرية هو زعم قابل للنقض تمامًا لأسباب لا يتسع لها الحيز هنا. ويتضح بمراجعة (Mustapha 1985:29-32).

(١٥) الحقيقة أن "شيهو شاجارى" كان صاحب مزرعة للمحاصيل النقدية أثناء عهد دولة "سوكوتو".

(١٦) يذكر "يحيى" (Yahaya 1980) أن أفراد "المافيا" قد حققوا أنفسهم بمقتضى جدارتهم واحترافهم المهنى على وجه الخصوص.

وهو قول من الصعب أن يتوافق مع حقيقة وجود شبكة الولاء الواسعة فى الدولة البيروقراطية الفيدرالية التى كانت "المافيا" تمارس النفوذ من خلالها.

(١٧) جاء فى أحد تقارير التحرى فى السبعينيات أن "مللام آدامو سيروما" (أحد أعضاء "المافيا" البارزين) قد اعترف عام ١٩٧٧ بأنه حصل على عمولة قدرها ٥٠ ألف ليره من رجل أعمال محلى شهير (الدكتور "أولوسولا ساكارى") مقابل العقد الذى حصل عليه الأخير لتوريد حافلات ماركة "ليلاند" إلى "سكرتارية المهرجان الثانى للفنون والثقافة السوداء"FESTAC . راجع:
Report of the Panel of Inquiry into the Purchase of British Leyland Buses by the Secretariat of Festac, FMOS, Lagos, 1978, P.16.

(١٨) هدد فعلاً بعض ضباط الجيش النيجيرى ذوو الأصول الشمالية بانسحاب الإقليم من الاتحاد الفيدرالى النيجيرى. وقد استلزم الأمر لإثنائهم عن هذا الاتجاه تدخل دوائر مختلفة، من بينها مكتب السفير الأمريكى فى لاجوس.

(١٩) فيما يتعلق بتركيب "المافيا" يذكر "يحيى" أنه "قد غاب بشكل واضح عن قلب الجماعة وجود أى أفراد من مناطق الأقليات فى الشمال القديم"(Yahaya 1980).

(٢٠) مقابلة أجريت فى "كادونا" لمدة أربع ساعات يوم ١٦ أغسطس ١٩٩٠ فى مقر خاص بكبار موظفى الإقليم الشمالى الذين قيل بعضويتهم فى "مافيا كادونا" جرت المقابلة من الساعة الثانية تقريبًا حتى السادسة بعد الظهر.

(٢١) للحصول على "مزيد من التفاصيل بشأن هذا الاتفاق راجع (Othman 1984).

(٢٢) إن أسلوب تعامل "الجنرال بابا نجيدا" مع "مافيا كادونا" يتشابه فى عدة جوانب مع الأسلوب الذى اتبعه "آراب موى" مع جماعة "جيما" فى كينيا. فحينما تولى "موى" السلطة فى أعقاب الرئيس "كينياتا" فإن القليلين هم الذين توقعوا بقاءه فى السلطة لمدة طويلة نظرًا لأن "جيما"- المكونة أساسًا من "الكيكويو"- كان من المتوقع أن تبحث سريعًا عن بديل له. إلا أنه نجح فى احتواء الجماعة باستخدام سياسة "العصا والجزرة" لإنجاز هدفه، حيث انتهى الأمر باختفاء الجماعة عام ١٩٨٠.

المراجع

Abba, Alkassum et al, 1983, 'An Interim Reply to the Critics of the Peoples Redemption Party (PRP)' (mimeo), Zaria

Abba, Alkassum, 1985, 'Some Remarks on the National Question and Radical Politics in Nigeria by Abdul Rauf Mustapha' (mimeo), Zaria

Abdoulraheem, Tajudeen and Adebayo Olukoshi, 1986, 'The Left in Nigeria Politics and the Struggle for Socialism: 1945-1986', Review of African Political Economy, No.37, December, pp. 64-80.

African Guardian, 1986, 'The Invisible Government', in The African Guardian, 30 January, pp. II-22.

Anonymous, 1986, 'The Fall of the Kaduna Mafia', Talking Drums, 16 September, pp.I4-15.

Ayu, Iyorchia, 1987, 'Towards a Revolutionary Resolution of the Mafia Problem' in Takaya B, J, and S, G, Tyoden (eds), The Kaduna Mafia: A Study of the Rise, Development and Consolidation of a Nigerian Power Elite, Jos University Press, pp.125-146.

Bala, Mohammed Memorial Committee (BMMC), 1983, Class, Nationality and History in Nigeria, Zaria: BMMC.

Bangura, Yusuf, 1986, 'Structural Adjustment and the Political Question, Review of African Political Economy, No. 39, December, pp. 24-37.

----, Yusuf, 1989, 'Democracy and Development in the Third World: A Conference Proposal' prepared for UNRISD, Geneva (mimeo).

Bello, Sule, 1983, 'Inherent Limitations of Petty-bourgeois Political Analysis' (mimeo), Zaria

----, Sule, 1983, 'State and Economy in Kano: A Study in Colonial Domination', PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria

Crowther, Michael, 1965, The Story of Nigeria, Faber and Faber, London.

Current Issues Society, 1966, 'The Nigerian Situation: Facts and Background', Kaduna.

Fagbola, Patrick, 1986, Kaduna Mafia, lbadan, Heinemann Frontline Series.

Gavin, Williams, 1980, States and Society in Nigeria, ldanre: Afrografika.

Hussaini, Umar, 1985, 'Reflections on Rufai's letter to Babangida', New Nigerian, 9 November, pp. 3 and 13.

Ibrahim, S, A, 1987, 'The Mafia as a Global Phenomenon', in Takaya and Tyoden, 1987.

Ibrahim, Aminu, 1983, 'NPN: Class Character and Contradictions', Triumph, 4 October, p. 5.

Ibrahim, Jibrin, 1986, 'The Kaduna Mafia Syndrome and the New Nigerian' (mimeo), zaria, March.

---, Jibrin, 1986, 'The Political Debate and the Struggle for Democracy', Review of African Political Economy, No. 37, December, pp.-8-48.

Ibrahim, Rufai, 1983, 'Of the Mafia, Awo and the Race', Triumph, 3 August.

---, Rufai, 1985, 'Babangida, Beware of the Kaduna Mafia', Sunday New Nigerian, 3 November, p.3.

Isichei, Elizabeth, 1983, A History of Nigeria, Longmans, Lagos.

Jeyifo, Biodun 1986, 'Reflections on the Kaduna Mafia' , The African Guardian, 30 January, p. 29.

Katsina, Hassan, 1988, quoted in The African Guardian, 30 January.

Last, D. M, 1967, The Sokoto Caliphate, Longmans, London.

Logams, Chunun, 1987, 'Traditional and Colonial Forces and the Emergence of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden.

Mamdani, Mahmood, 1989, 'African Studies, Made in USA', Dakar, CODESRIA.

Mohamed, Ismala, 1985, 'Major Umar, A Political Sheriff', National Concord, 18 November, p.3.

Muffet, D, J, M, 1982, Let the Truth be Told, Hudahuda Publishing Company, Zaria.

Muhammed, Junaid, 1983, 'Which North do these 'Concerned Citizens' Want to Deliver', New Nigerian, 10 August.

Muhammed, Junaid, 1985, '50 Days of Babangida's Rule', New Nigerian, 5 November.

Musa, Abdulkadir Balarabe, 1982, Why They Fear Our Forces of Democracy and Social Progress. The Struggle for a New Social Order in Kaduna State: The Politics and Programmes of the PRP Government. 1979-1981, Kaduna; Government Printer.

Mustapha, Abdul Rauf, 1984, 'Repression and the Nigerian Political Economy' (mimeo), zaria

-----, Abdul Rauf, 1984, 'The Relevance of the NEPU/PRP Heritage to the Nigerian Revolution: A Critique', Studies in Politics and Society, No. I, April.

----, Abdul Rauf, 1985, 'Critical Notes on the National Question: Practical Politics and the Peoples Redemption Party', July (mimeo), zaria

------, Abdul Rauf, 1986, 'The National Question and Radical Politics in Nigeria', Review of African Political Economy, No. 37, December, pp.81-96.

News-watch, 1989, 'The Core of Kaduna Mafia', 29 May, pp. 54-57.

Ochoche, S, A, 1987, 'The Mafia Phenomenon', in Takaya and Tyoden.

Olukoshi, Adebayo, 1986, 'The Multinational Corporation and Industrialisation in Northern Nigeria: A Case-Study of Kano, c. 1903-1985', PhD Thesis, Leeds University.

----, Adebayo, 1989, 'Associational Life During the Nigerian Transition to Civil Rule', Lagos, mimeo.

Othman, Shehu, 1984, 'Class Crises and Coup: The Demise of Shagari's Regime', African Affairs, Vol. 83, No. 333, October, pp 441-461.

Paden, John, 1986, Ahmadu Bello, Sardauna of Society, Values and Leadership In Nigeria, Hudahuda Publishing Company, Zaria

Sharif, Ujudud, 1985, 'The Myth of the Kaduna, The Myth of the Kaduna Mafia', November, p. 5.

Smith, M, G, 1964, 'Historical and Cultural Conditions of Political Corruption Among the Hansas', Comparative Studies in History and Society, Vol 6,No 2, January.

Takaya, Bala 1987, 'Socio-Political Forces in the Evolution of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden, pp. 29-45.

----, Bala, 1987, 'Ethnic and Religious Roots of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden, pp.16-28.

Takaya, Bala, J, and Sonni Gwanle Tyoden, 1987, The Kaduna Mafia: A Study of the Rise, Development and Consolidation of Nigerian Power Elite, Jos University Press, and Preface, p. vi.

Tyoden, Sonni Gwanle, 1987, 'The Kaduna Mafia as a Faction of the Nigerian Bourgeoisie', in Takaya and Tyoden, pp. 60-67.

----, Sonni Gwanle, 1987, 'The Mafia and Nigerian Politics Since the Sardauna', in Takaya and Tyoden, pp. 68-83.

Ujo, C, A, 1987, 'The Organisational and Social Manipulation Strategies of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden, pp.95-112.

Yahaya, Ali, 1980, 'Nigerian Public Administration Under Military Rule: Experiences ofthe Northern States', (mimeo), Zaria.

----, Ali, 1980,The Native Authority System in Nigeria, Ahmadu Bello University Press, Zaria.

Yusuf, Lawai, 1985, 'Babangida, Beware of Kaduna Mafia: A Rejoinder', The Triumph,18 November, p.10.

Zabadi, I, S, 1987, 'The Kaduna Mafia's Philosophy of the State and its Implications for Nigeria', in Takaya and Tyoden, pp. 113-124.

Zwingina, Jonathan, 1986, 'The Other Myth of Kaduna Mafia', Sunday Concord, January.

المـؤلفـــون فى سطــور:

١- محمود ممدانى (تحرير) Mahmood Mamdani

- المدير الأسبق لمركز البحوث الأساسية بكمبالا (أوغندا) وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ماكاريرى الأوغندية
- مؤلف: التشكيل الطبقى فى أوغندا والفاشية والإمبريالية فيها.
- أستاذ الاجتماع السياسى بجامعة كولومبيا- نيويورك.
- الرئيس السابق للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٢- وامبا ديا وامبا (تحرير) Ernest Wamba dia Wamba

- أستاذ التاريخ الأسبق بجامعة دار السلام (تنزانيا)
- كتاباته عن الفلسفة الأفريقية والتحليل الاجتماعى لمجتمع بلاده (الكونغو)
- عضو البرلمان- وقائد أحد فصائل حركة الثورة الكونغولية.

٣- عبد الله باتيلى Abdoulaye Bathily

- أستاذ التاريخ بجامعة شيخ انتاديوب (داكار)
- كتاباته عن تاريخ الاستعمار فى غرب أفريقيا- تاريخ الحركات العمالية والطلابية فى السنغال وغرب أفريقيا.
- وزير فى عدة حكومات فى السنغال وعضو برلمانى.

٤- لويس ماسوكو Louis Masuko

- رئيس قسم الاقتصاد والتكنولوجيا بمعهد دراسات التنمية بجامعة زيمبابوى
- حاصل على درجاته العلمية من جامعة كاماجى بكوبا ١٩٨٥

٥- محمد مبودجى Mohamed Mbodji

- رئيس قسم التاريخ الأسبق بجامعة شيخ أنتاديوب- داكار
- عضو هيئة تحرير مجلة التاريخ الأفريقى
- مساعد رئيس تحرير مجلة فضاءات مجتمعية

٦- جيلالى ليابس Djillali Liabes

- باحث فى الفلسفة وسوسيولوجيا المشروعات بالجزائر- أستاذ الاجتماع السياسى بمعهد العلوم السياسية بالجزائر
- بحوثه عن الصناعة فى الجزائر، ومحاور تنمية عنابة وطلب العمالة فى الجزائر.
- اهتم بالتكامل الاقتصادى فى المغارب
- جرى اغتياله فى العاصمة الجزائرية عام ١٩٩٣

٧- أديبايو أولوكوشى Adebayo Olukoshi

- خريج جامعة ليدز (انجلترا)
- أستاذ العلوم السياسية بالمعهد الدولى بلاجوس (نيجيريا) وجامعة زاريا (نيجيريا).
- ألف الكثير عن الاقتصاد السياسى لنيجيريا ومن أحدثها التكيف الهيكلى فى بلدان غرب أفريقيا
- الرئيس الأسبق للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٨- محمد سعيد القدال: M.S. Al Gaddal

- أستاذ سابق للتاريخ الحديث بجامعة الخرطوم
- ألف العديد من الكتب عن الحركة المهدية وعلاقاتها الخارجية- الحركة الوطنية فى السودان

- عضو قيادة وفكرى بالحزب الشيوعى السودانى.
- توفى عام ٢٠٠٨.

٩- كير بويندى Kaire Buende

- من قيادات حركة تحرير ناميبيا
- تولى منصباً وزارياً بعد تحرير بلاده فى الثمانينيات.

١٠- توكومبى لومومبا كاسونجو Tukumbe. L.K.

- أستاذ سابق بجامعة منروفيا- ليبيريا
- أستاذ بمعهد التنمية الأفريقية- بجامعة كونيل

١١- إيفى أماديوم Ifi Amadume

- أستاذة الدراسات الأفريقية فى كلية دارموث بالولايات المتحدة
- لها عديد من الدراسات عن المرأة: الجندر والجنس فى المجتمعات الأفريقية- المؤسسات الأبوية الأفريقية
- شاعرة

١٢- سعيد شيخى

- أستاذ بمعهد علم الاجتماع بالجزائر- ومركز البحوث التطبيعية الاجتماعية بها
- متخصص فى سوسيولوجيا العمل
- رسالته للدكتوراه عن الطبقة العاملة بالجزائر.

١٣-عبد القادر الزغل

- أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس
- دراسات فى الاجتماع السياسى بتونس والمغرب
- عضو مؤسس للجمعية العربية لعلم الاجتماع

١٤- محمود بن رمضان

- أستاذ علوم سياسية فى تونس
- من الشخصيات الفاعلة فى حركة حقوق الإنسان
- عضو المجلس التنفيذى للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا).

١٥- صلاح زغيدى: Salah Zeghidi

- أستاذ علوم سياسية فى تونس
- دراسات عن الاقتصاد السياسى للحركة الاجتماعية التونسية

المترجمون فى سطـور:

حلمى شعراوى

- مراجع الكتاب
- خريج قسم الاجتماع- جامعة القاهرة ١٩٥٨
- باحث متخصص فى الاجتماع السياسى والثقافة الأفريقية
- مدير مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧-
- خبير سابق للعلاقات الثقافية الأفريقية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٦/٨٢
- أستاذ الفكر الأفريقى بجامعة جوبا- ٨١/٨٠
- رئيس أسبق للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية
- اشتغل وكتب عدة كتب ودراسات عن التراث الأفريقى العربى، وجدل الثقافات الأفريقية والعربية. ومن أهم أعماله:-
- العرب والأفارقة وجهًا لوجه
- أفارقة وعرب فى مهب الريح
- اللغات الأفريقية بالحرف العربى

د.صلاح أبو نار

- خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- دكتوراه فى فلسفة الدولة
- باحث بوزارة الثقافة
- كاتب ومترجم لعدد من الأعمال السياسية والاقتصادية

عزة عبد المحسن خليل

- خريجة تجارة جامعة عين شمس

- دبلوم معهد الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة
- باحثة بمركز البحوث العربية والأفريقية
- شاركت فى تحرير وكتابة: النخب الاجتماعية
- ترجمات لأعمال المجلس الأفريقى للبحوث الاجتماعية
- مترجمة فى صحيفة "الشروق" المصرية

مصطفى مجدى الجمال

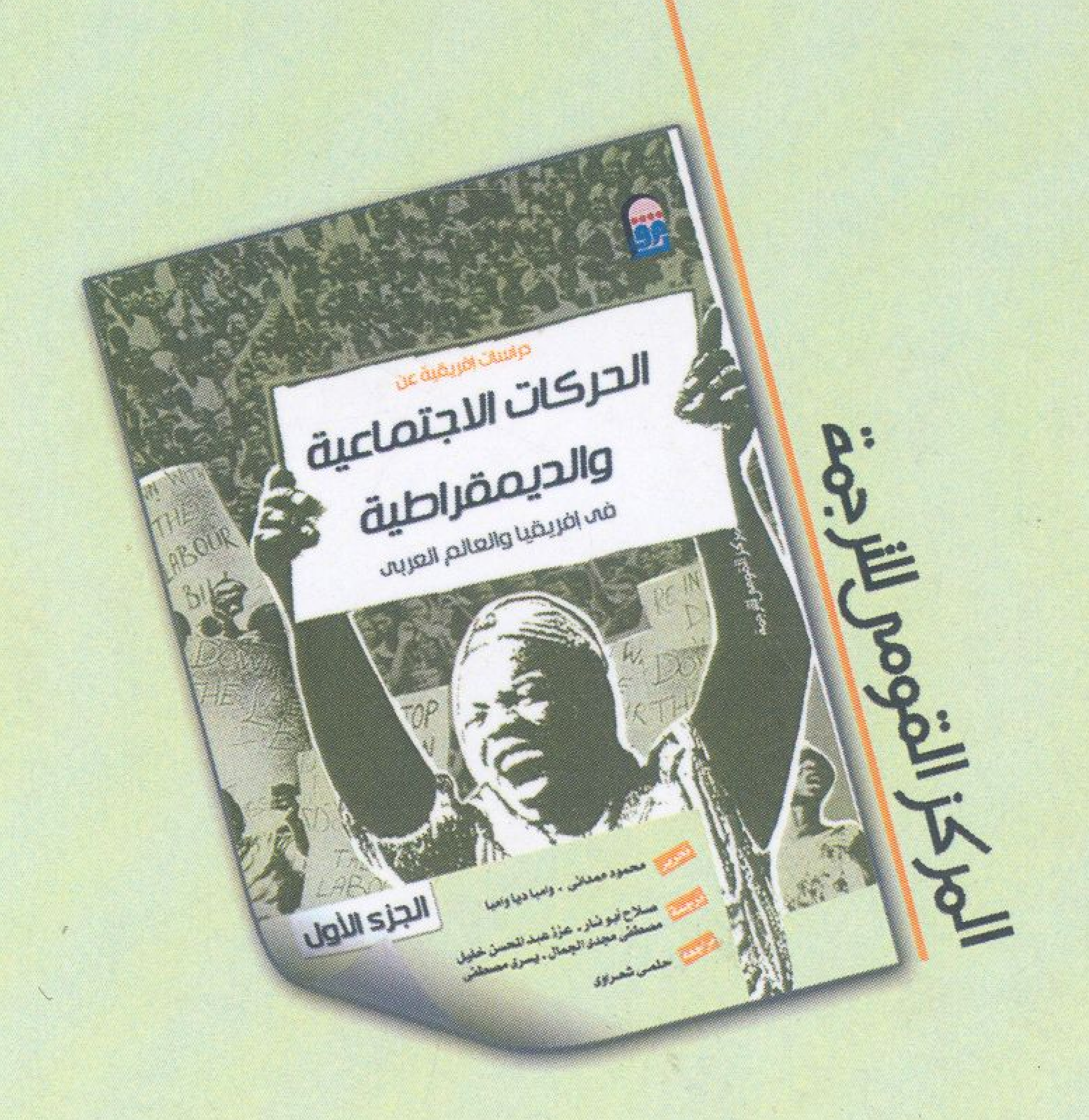
- خريج كلية التجارة– علوم سياسية
- باحث بمركز البحوث العربية والإفريقية
- ألف وحرر عدداً من الكتب فى الفكر السياسيى العربى والأفريقى أحدثها عن "البوليفارى"
- مدير التحرير لمجلة "مختارات عربية– أفريقية)، ونشرة كوديسريا
- له عدة ترجمات أحدثها، تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان– أفريقيا والتنمية المستعصية

يسرى مصطفى

- مدير برامج دعم حقوق المرأة
- باحث فى مجال حقوق الإنسان وقضايا المجتمع المدنى
- شارك فى تأليف وتحرير عدد من الدراسات عن المجتمع المدنى وحقوق الإنسان وقضايا التحول الاجتماعى

التصحيح اللغوى: طارق الشامى
الإشراف الفنـــى: حسن كامـــل





المركز القومى للترجمة

لهذا الكتاب عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية أهمية خاصة بين الأدبيات الفكرية الأفريقية. فهو من الكتب القليلة فى مجاله، بل ومجالات أخرى عديدة على المستوى "الأفريقى" الذى يجمع دراسات معمقة عن المجتمعات الأفريقية والعربية بصفتها "أفريقية"؛ شاملة هذا العدد الكبير من الدراسات عن دول شمال القارة العربى إلى جانب عدد مساو تقريباً من نفس الدراسات من بلدان ما يسمى بجنوب الصحراء. ومن ثم تعبر الدراسات الأربع عشرة عن المعنى المقصود مباشرة.



تصميم الغلاف: هند سمير